المركز القومى للترجمة

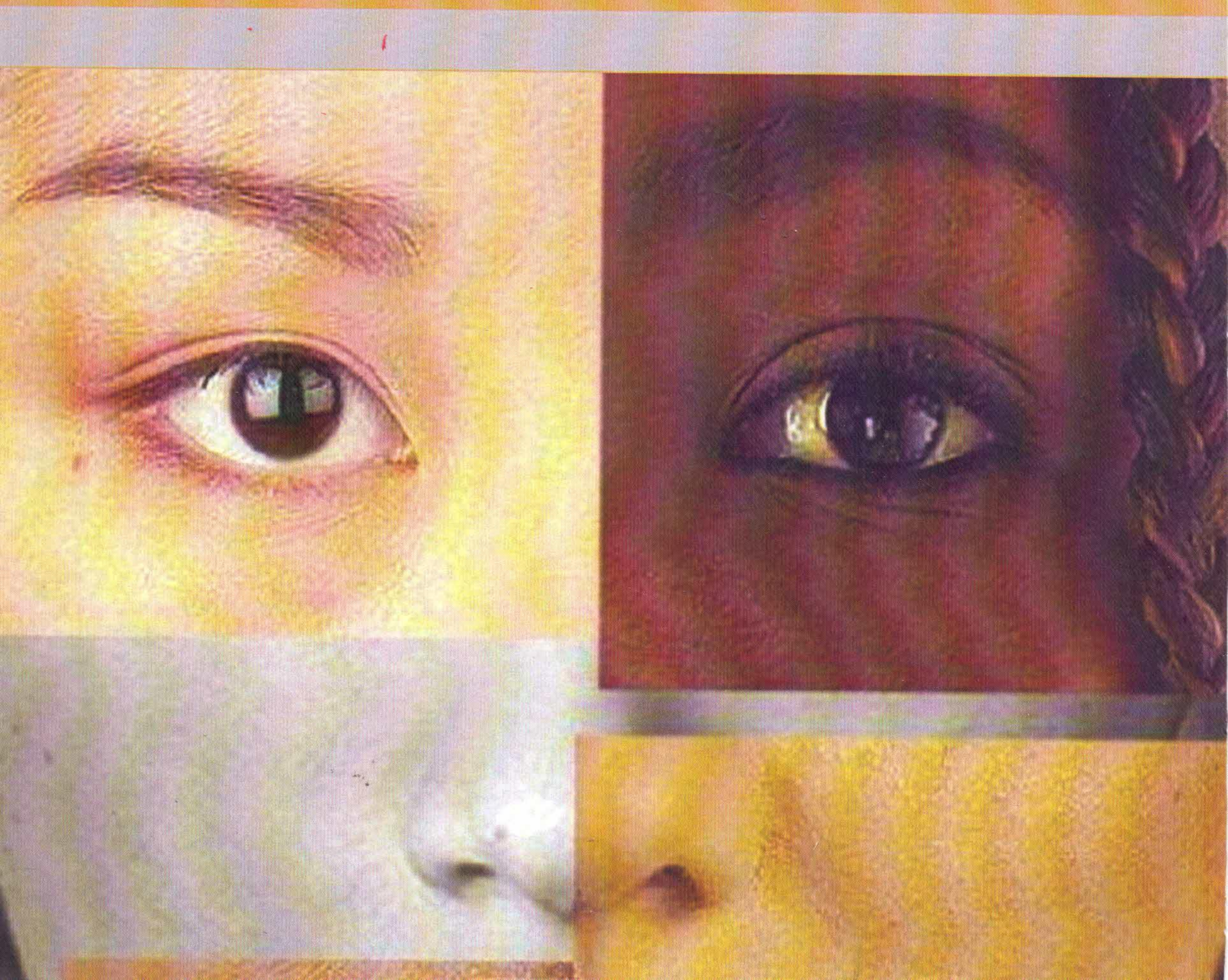
إيان لوو

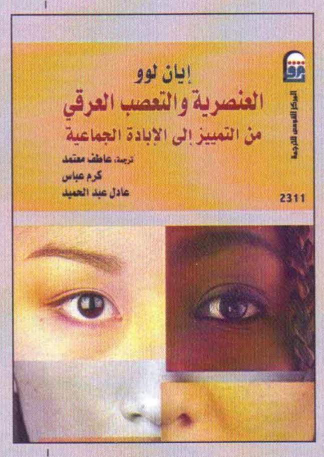
العنصرية والتعصب العرقي

من التمييز إلى الإبادة الجماعية

ترجمة: عاطف معتمد
كرم عباس
عادل عبد الحميد

2311





في ظاهر الأمر تبدو الموضوعات التي يقدمها هذا الكتاب غير جديدة على القارئ العربي الذي يعيش في قلب الأحداث العنصرية في كل من العراق وفلسطين والسودان والصومال ويعرف جيداً مفاهيم التمييز على أساس ديني بين المسلمين والمسيحيين وبين السنة والشيعة أو على أساس عرقي بين العرب والأفارقة والكرد والعرب والبربر والعرب، ناهيك عن العصبية القبلية. إلا أن الكتاب يقدم مع ذلك إضافات معرفية لا غنى عنها خاصة في تناوله لتلك النماذج البعيدة عن العالم العربي في حالات مثل غجر الروما وميانمار (بورما) والصين واليابان وأمريكا اللاتينية، فضلا عن الأسس المنهجية والنظرية التي بنيت على أساسها أفكار التمييز والعنصرية والتسويغ لقتل البشر والتخلص منهم. إنه كتاب لا غنى عنه لفهم مسيرة طويلة من استعباد الإنسان للإنسان، وطرق مجابهة هذه المسيرة.

العنصرية والتعصب العرقي

من التمييز إلى الإبادة الجماعية

المركز القومى للترجمة

تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2311
- العنصرية والتعصب العرقى: من التمييز إلى الإبادة الجماعية
- إيان لوو
- عاطف معتمد، وكرم عباس، وعادل عبد الحميد
- الطبعة الأولى 2015

هذه ترجمة كتاب:

Racism and Ethnicity: Global Debates, Dilemmas, Directions

By: Ian Law

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

العنصرية والتعصب العرقي

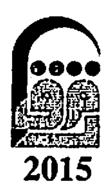
من التمييز إلى الإبادة الجماعية

تـــــأليف: إيـــــان لـــــوو

ترجمـــــة: عـــــاطف معتمـــــد

كـــرم عبـــاس

عـــادل عبـــد الحميـــد



2015

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

لوو؛ إيان.
العنصرية والتعصب العرقي: من التمييز إلى الإبادة الجماعية/ تأليف:
إيان لوو، ترجمة: عاطف معتمد، كرم عباس، عادل عبد الحميد؛
ط ١ - القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٥
٥٢٨ ص، ٢٤ سم.
١ - العنصرية.
٢ - التعصب الديني.
٣ - التعصب السياسي.
(أ) معتمد؛ عاطف (مترجم)
(ب) عباس؛ كرم (مترجم مشارك)
(جـ) عبد الحميد؛ عادل (مترجم مشارك)
(د) العنوان ٣٢٠,٥٦
رقم الإيداع: ٢٣٣٢٥/ ٢٠١٣
الترقيم الدولى: I.S.B.N - 978 - 977 - 718 - 592 - 9
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

مقدمة الترجمة

يتبنى هذا الكتاب تعريف السلالة Race بأنها مجموعة من الناس يشتركون في سمات طبيعية أو ملامح الوجه أو ينحدرون من أصل أو نسب مشترك، ويتطلب تحديد الفوارق السلالية العديد من المحددات مثل التسمية، والتصنيف، وسمات البشر، والمستويات الحضارية، والقدرات العقلية والبدنية، والثقافات والتقاليد الجنسية والقرابة البيولوجية، ولا تخلو هذه المحددات من الاعتماد على الأساطير والموروثات الشعبية غير المستندة إلى دليل علمي أو حقائق موثوق بها.

وعند هذا الحد فإن السلالة وجود مسالم وجزء من التكوين الطبيعي للمجتمعات البشرية. لكن حين تحدث الصراعات بين السلالات والأعراق الفرعية المنبثقة عنها، وتتشاحن فيما بينها لأسباب تتعلق بالصراع على الموارد أو لتعصب ديني ودوافع من الكراهية التاريخية، ننتقل من السلالة إلى التعصب السلالي أو العنصرية Racism، والتي تؤدي إلى تعبئة الجماهير وتتضمن إيعازات سلبية نحو مجموعة سلالية بعينها تتراوح من الكراهية الدفينة إلى السلوك العدواني المعتمد على آليات القتل والذبح والتطهير العرقي والإبادة الجماعية.

وتتفرع السلالات إلى مجموعات عرقية Ethnic groups أو أعراق (إثنيات) والتي تعني جماعات بشرية لها أصل واحد ومعانٍ ثقافية وذكريات جمعية مشتركة. ويشير مصطلح ethnos/ethniks في اللغة اليونانية قديمًا إلى جماعة تشترك في سمات ثقافية أو بيولوجية، مثل القبائل والجماعات البشرية. وكان يقال إن من هو غير يوناني فهو أجنبي ومغاير؛ أي بربري وأقل تحضرًا.

وغالبًا ما يتم التمييز بين الجماعات الإثنية على أساس خمسة معايير، هي: (١) البعد المكاني أو الجغرافي والذي يشمل "الموطن" أو مكان الجماعة الأصلي،

وقد يتفتت هذا الموطن الجغرافي مع تعرض الجماعات البشرية للهجرة القسرية فتنشأ مجتمعات الشتات، (٢) اللغة المشتركة، (٣) الاعتقاد الديني المتشابه، (٤) الثقافة العامة بما تشمله من سلوك وتنظيمات اجتماعية وتراث وتقاليد وعادات، (٥) التاريخ الجمعي المشترك.

وتتدرج أشكال الممارسات العنصرية من أخفها وطأة (التمييز) إلى أكثرها دموية (الإبادة الجماعية والتطهير العرقي)، ومن أبرز أشكال التمييز ذلك النوع المنطوي على الحرمان من الحصول على الفرص المجتمعية، واستخدام اللغة الازدرائية التي تميل لأن تكون عدوانية مصحوبة بنكات عنصرية، ويبدو أنه من الصعب أن نجد دولة في العالم أو مجتمعًا صغيرًا ينجو من الوقوع في آفة العنصرية القائمة على التمييز. فأغلب المجتمعات الإنسانية تتجاهل المساواة في الجوهر الإنساني أو المساواة الوجودية التي خلق الله البشر عليها، فلكل فرد وجود إنساني حر وماهوي.

ويندر أن نجد دولة من دول العالم اليوم لا تعاني فيها جماعات بشرية ما من غياب المساواة في فرص العمل والتعليم والرعاية الاجتماعية، سواء على أسس من الطبقة أو الجنس أو العرق أو معايير الاستبداد الأخرى. وفي ظل استقطاب الثروات والموارد وتركزها في كثير من الأحيان في أيدي جماعات بعينها تظل جماعات بشرية أخرى داخل الدول والأقاليم محرومة من عدالة إعادة توزيع الدخول والثروات والعوائد.

لم تكن مسيرة التعصب العرقي والعنصرية ضربًا عشوائيًا من المشاعر الشعبية والسلوكيات الإجرامية فحسب، بل لعب العلم دورًا مهمًا في ترسيخها. ففي عام ١٨٠٠ ربط عالم الأنثروبولوجيا جيورجيي كوفيه "Georges Cuvier" بين السلالة والترتيب الهرمي للدونية والسمو، جاعلاً الجنس الأبيض في قمة هذا الترتيب الهرمي، وعلى خطاه مضى فريق من العلماء إلى يومنا هذا محددين ستة أصناف من الإنسان العاقل Homo Sapiens، تضمنت كلاً من الأوروبي (أبيض، متورد، ذى عضلات) والأسيوى (أصفر، كئيب، غير مرن)، والأفريقي (أسود، متسامح، رابط الجأش، وحشي).

ورغبة في التخلص من أصحاب الأجناس الأدنى وتدعيم الأجناس والسلالات الأرقى مضى فريق من العلماء بالدعوى إلى تحسين الميزات الوراثية البشرية من خلال تشجيع الإنجاب فيما بين ذوي الصفات الوراثية الأفضل، أو تقليل عدد السكان ذوي الصفات المتدنية. وشملت سياسات تحسين النسل كلاً من الإبادة الجماعية، والإجهاض القسري، والعقم الإجباري، والفصل العنصرى.

كان أكثر المنادين بانتشار هذه النظرية عالم تحسين النسل الألمانى إيوجين فيشر Eugen Fisher ، مقدمًا المسوغ العلمي للجرائم التي ارتكبها الاستعمار الألمانى فى ناميبيا من تطهير عرقي، فقد دافع فيشر عن عمليات العقم القسري "لأنصاف المهجنين"، مناديًا بـ"الطهارة العرقية" وتكاثر سلالة السادة من الجنس الأرقى من الألمان وتحسينها. وطالب فيشر -ومن سار على نهجه- باستبعاد السلالات المهجّنة وإبادة البشر من "غير الجنس الآرى" أو ما يتصل بهم من أعراق، وقتْل من يمثلون "عبئًا" ومن ليس لهم فائدة فى تحقيق "الوحدة الوطنية"، كما هو الحال بالنسبة للمعاقين وأصحاب الأمراض المزمنة.

ويمكن القول إن هذه الدعاوى المتقنعة بالعلم (الزائفة والإجرامية) وضعت حجر الأساس لما نراه اليوم من عمليات إبادة جماعية وجرائم عرقية في أرجاء العالم كافة، من إسرائيل بحق الفلسطينيين إلى ما ترتكبه ميانمار (بورما) بحق المسلمين على أراضيها، والصينيين بحق سكان التبت.

تاريخ طويل من العنصرية

يعتبر كثير من الناس أن العنصرية الحديثة ولدت مع حركة العبودية التي تلت الكشوف الجغرافية في نهاية العصور الوسطى، حين تم نقل قسري لملايين من الأفارقة للعمل عبيدًا في مستعمرات العالم الجديد. غير أن مراجعة التاريخ تثبت أن الممارسات العنصرية أعمق في عمرها من ذلك.

فالخطاب العنصرى الحديث يستند إلى كتابات الفلاسفة القدماء وعلماء اللاهوت في القرون الوسطى، فمفاهيم التفوق البيولوجي بدأت مع الثقافة الهيلينية التي رأت في "الآخرين" برابرة، إضافة إلى التقسيمات الداخلية بين الذكور والإناث والعبيد، واستمر تصنيف الناس وفقًا للونهم في كل من الحضارتين الرومانية واليونانية القديمة، حيث ارتبط التحيز للون الأبيض بالقيم الإيجابية، بينما اقترن اللون الأسود بالموت والجحيم، بل إن القرن الأول الميلادي شهد تصنيف البشر لدى عدد من الفلاسفة إلى أجناس راقية وأجناس "بشعة"!

وبدءًا من العصور الإمبريالية والتوسعية تزايدت مقارنة الناس الغرباء بالحيوانات وغيرها من أشكال الخوف من الأجانب والكراهية العرقية، وكان أكثر الشعوب الموسومة بالكراهية والبشاعة لدى الأوروبيين كل من الفرس والمسلمين المشارقة ثم البربر الموريسكيين (المغاربة) لاحقًا. وبشكل متزامن شاع وصف الأسيويين في أوروبا بالشعوب الدنيئة.

وعلى الرغم من أن اليهود يشتكون دومًا من أنهم تعرضوا لممارسات مجحفة وكراهية من قبل عديد من الشعوب التي عاشوا فيما بينها، فإن العبرانيين القدماء كانوا عنصريين في نظرتهم للشعوب الأخرى من "الأغيار"، وسعوا إلى الحفاظ على نقائهم العرقي وحمايته من التهجين؛ خوفًا من أن يؤدي إلى تطور سلالة من العمالقة المتوحشين.

وتحتفظ نصوص توارتية بمفاهيم عنصرية على نحو ما نجده فيما يسمى لعنة حام "The Curse of Ham" التي جاء ذكرها في قصة حام بن نوح، ووردت في سفر التكوين، الإصحاح التاسع؛ إذ تقول الآيات من ٢٥ إلى ٢٧ من هذا الإصحاح ما يأتي:

"فقال ملعون كنعان عبد العبيد يكون لاخوته (٢٦) وقال مبارك الرب إله سام وليكن كنعان عبدًا لهم (٢٧) ليفتح الله ليافث فيسكن في مساكن سام وليكن كنعان عبدًا لهم(٢٨)".

هكذا تم توسعة تأويل النص المقدس فتصنف الشعوب الكنعانية (أجداد الفلسطينيين) وبقية شعوب أفريقيا السوداء بأنهم ملعونون من الرب بالعبودية الأبدية وسيظلون عبيدًا للمباركين من أبناء نوح وهما: سام (ومن نسله اليهود)، ويافث (ومن نسله الشعوب التي انتشرت في أوروبا وأسيا)، وقد تأثر عدد من المؤرخين بهذا النص التوراتي واستخدمه الحكام والملوك لتبرير العبودية على مدى آلاف السنين. هكذا كان الشيطان أسود اللون، وهكذا كانت الملائكة بيضاء مجنحة (هل تخيلنا أن ثمة ملائكة سوداء؟!).

ثم اكتسبت العنصرية وكراهية الشعوب الأخرى زخمًا جديدًا مع الفتوحات (الغزوات) العربية، حاملة الإسلام إلى شمال أفريقيا ومن هناك مهددة المسيحية والشعوب الأوروبية في جنوب غرب أوروبا. وهنا اكتسبت مبادئ كراهية السود والخوف من الإسلام (الإسلاموفوبيا) دلالات عدائية، وكانت المذابح التي تمت بحق المسلمين في الأندلس بعد انحسار حكمهم هناك دلالة جلية على الكراهية وإبادة الآخر. وعلى المستوى الثقافي فإن رمزية الشيطان الأسود قد تحولت لوسم المسلمين، ففي رسومات بواكير العصور الوسطى يظهر المسلمون السود وهم يعذبون المسيح، فالموضوع الرئيسي فى أوروبا المسيحية كان معارضة المسلمين والتحقير من شأنهم وتصويرهم كبرابرة شياطين، احتلوا الأراضي المقدسة بطريقة غير شرعية، ومارسوا عنفًا مفرطًا وحياة جنسية همجية غير متحضرة.

وينظر العرب والمسلمون إلى الفتوحات الإسلامية في أفريقيا باعتبارها نقطة تحول في تاريخ القارة، حملت معها رسالة التنوير والإخاء والمساواة ونبذ التعصب؛ حيث لا فضل لعربي على أعجمي ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى، لكن في المقابل يرى كثير من المؤرخين الأوروبيين أن تجارة العبيد- التي

انتشرت مع الكشوف الجغرافية واستعمار ما سمي بالعالم الجديد منذ نهاية القرن الخامس عشر- قد وجدت أسسها على يد العرب في أفريقيا، مدللين على أن وسطاء تجارة العبيد في القارة كانوا من العرب.

لكن التاريخ الحديث يحتفظ بأبرز صور التخلص من الشعوب "غير المرغوب فيها" في حركة الاستعمار الأوروبي في "العالم الجديد" حين بدأت في نهاية القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر عمليات احتلال أوروبي منظمة تجاهلت خلالها حقوق السكان الأصليين فى الأرض التى عاشوا عليها وأقاموا عليها حضارات مشهود برقيها، وبرر الغزاة عنصريتهم تجاه هذه الشعوب بمبررات دينية تحمل شعار "إنقاذ أرواح السكان الأصليين من الكفر والضلال ونشر المسيحية بينهم"، بل إنه حين بدأت عمليات إبادة السكان البدائيين كان التبرير أن ذلك جزء طبيعى من التقدم نحو الحداثة الإنسانية. وفى سياق الاستيطان الاستعماري قتل ما بين ١٥ إلى ٢٠ مليون إنسان من الأفارقة الذين تم نقلهم عنوة إلى مستعمرات العالم الجديد.

وفي العقود الأخيرة قامت حوادث مخزية من الإبادة الجماعية بين القبائل والجماعات البشرية وبعضها البعض، مدعومة وممولة من قبل القوى الاستعمارية السابقة، على نحو ما نجده في أبرز الأمثلة في رواندا خلال تسعينيات القرن العشرين.

الأسباب والمحفزات

تنشأ الصراعات العرقية وموجات الكراهية والعنصرية بسبب التنازع والسيطرة على الأرض والموارد الاقتصادية، وكذلك النزاع حول فرص التعليم والتوظيف الحكومي، والصراع حول امتلاك رأس المال، وقد ينشأ الصراع بحثًا

عن عدالة في تحديد الموارد وتخصيصها. ويمكن للتدهور الاقتصادي أن يصعّد من العداء بين الثقافات المختلفة عندما يرتبط بالبطالة وتقليص الثروات، ويمكن أن تلعب سياسات الهجرة دورًا كبيرًا في هذا الصراع أيضًا. ويلعب عدم العدالة الاقتصادية دورًا كبيرًا في تحفيز الصراع الإثني. وينتج عن عدم العدالة تلك إحياء المزاعم القديمة وخلق مزاعم جديدة عن التعويضات وإعادة توزيع الثروات. أما الأسباب الثقافية للصراع فغالبًا ما تتمحور حول اللغة والعقيدة.

وتتعايش مجموعات عديدة مختلفة ثقافيًا وإثنيًا بشكل سلمي فيما بينها، ولكن عند نقطة بعينها يتفجر الصراع؛ إما بسبب الإهانة المكشوفة لكرامة الجماعة الإثنية أو الثقافية وشرفها، وإما بسبب التهديدات الملموسة للمصالح الحيوية لمجموعة إثنية أو ثقافية؛ ففي القارة الأوروبية يرى الكثيرون من الطبقة العاملة أن المهاجرين غير البيض أو غير الأوروبيين بشكل عام يشكلون تهديدًا لمنازلهم وأحيائهم السكنية ووظائفهم ومدارسهم وأمنهم الشخصي والعائلي. ويؤدي ذلك إلى هجوم وعنف من قبل المواطنين ضد المهاجرين، وتتزايد المطالب بضرورة الطرد والاستبعاد، وتنشأ الممارسات العنصرية وموجات الكراهية بسبب أشكال مختلفة من الهيمنة سواء كانت إقصائية أو امتصاصية (استيعابية).

وفي العقود الأخيرة تفشت موجات جديدة من العنصرية مرافقة للهجرة العابرة للحدود؛ إذ تعد الهجرة ظاهرة عالمية حيث يعيش حوالي ١٧٥ مليون شخص- أي ٣% من سكان العالم- في دول غير التي وُلدوا بها. علاوة على أن أعداد المهاجرين منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ٢٠٠٠ تتزايد وتتضاعف بأعداد تقارب ٢١ مليون شخص في العقد الواحد، وبدراسة الأنماط التاريخية العالمية للهجرة تم التوصل إلى أن هناك أربع مراحل رئيسة اتخذتها الظاهرة منذ القرن

السادس عشر وهي: (١) النقل القسري لحوالي ما بين ١٠ إلى ٢٠ مليون عبد من أفريقيا إلى أمريكا الشمالية والجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي، (٢) الهجرة القسرية الجزئية للعمالة بالسخرة و"العبيد المقيدين حيث نُقلوا من الهند إلى مناجم الفحم والمزارع في جنوب أفريقيا وبورما وجوايانا، وكذلك من الصين إلى جنوب أفريقيا والكاريبي وجنوب شرق أسيا، (٣) هجرة طواعية للأوروبيين إلى أمريكا الشمالية والجنوبية ووسط وجنوب أفريقيا وأستراليا مع نشأة الإمبراطوريات الاستعمارية، (٤) هجرة ما بعد الحروب والتي تتخذ العديد من النماذج والأنماط كما حدث في الهجرة من دول العالم الثالث إلى الدول الصناعية؛ حيث إن هناك حوالي ٣٥ مليون شخص تندرج هجرتهم تحت هذا النمط.

إن القاسم المشترك بين سيناريوهات الاتجار بالبشر استخدام القوة والاحتيال والقهر لاستغلال أشخاص ما من أجل تحقيق ربح. وغالبًا ما يكون الضحايا في هذه الحالة عرضة للاستغلال إما لأجل العمل الشاق وإما للاستغلال والقهر الجنسي أو كليهما. ويمكن تسمية ذلك باسم "العبودية الجديدة" التي تتجاوز جميع صور العنصرية التي عرفها التاريخ.

لقد قدرت منظمة العمل الدولية عدد الأشخاص الخاضعين للعمل الجبري والعمل المقيد وعمالة الأطفال الجبرية والعبودية الجنسية بنحو ١٥ مليون شخص. بل إنه يتم الاتجار بنحو مليون إنسان سنويًا عبر حدود الولايات المتحدة الأمريكية مع دول أمريكا اللاتينية فقط. ومعظم هؤلاء من النساء والفتيات.

على هذا النحو تزايدت أشكال العنصرية المتقنعة بأقنعة حديثة، وتتمثل النتائج المشتركة في تعرض جماعات كثيرة حول العالم لأن تنتزع منهم إنسانيتهم . ويعاملون كسلعة أو ملكية خاصة، وتفرض عليهم قيود على حرية الحركة.

وتشمل العبودية الحديثة وما يرتبط بها من ممارسات عنصرية الإيقاع بملايين من العمال في شرك السخرة الحديثة، أو يخدعون لدفعهم للحصول على قروض صغيرة جدًا يعادل كل منها ثمن الدواء لطفل مريض. ولسداد الدين، يتم إجبار العديد منهم على العمل لساعات طويلة، سبعة أيام أسبوعيًا على مدار العام دون راحة. ولا مقابل لعملهم سوى الطعام والإقامة حتى لا يستطيعوا تسديد الدين الذي عادة ما يتم توارثه لأجيال.

وربما يألف القارئ العربي توجيه النقد لعنصرية الغرب الأوروبي والولايات المتحدة، لكن الكتاب يجلب لنا نماذج من عنصرية وممارسات من التحيز العرقي من مجتمعات أخرى، في مقدمتها اليابان التي تعد اليوم مقصدًا للنساء والأطفال الذين يخضعون للاتجار بالبشر في الصين وجنوب شرق أسيا وأوروبا الشرقية وبشكل أقل في أمريكا اللاتينية، وذلك لأغراض الاستغلال الجنسي، والعمل في نوادي التعري ومحلات الجنس والبارات وغرف الفيديو الخاصة وخدمات المرافقة وخدمات الفيديو بالطلب عبر البريد الإلكتروني.

كما يتم الاتجار بالنساء والأطفال الصينيين لاستغلالهم جنسيًا أو في مجالات العمل المختلفة في ماليزيا وتايلاند والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وأستراليا وأوروبا وكندا واليابان وإيطاليا وبورما وسنغافورة وجنوب أفريقيا وتايوان. ويتم الإيقاع بالعديد من الصينيين عن طريق تقديم وعود زائفة لهم بوظائف. ثم يتم دفعهم إلى العمل الجبري والدعارة. كما تعد أستراليا أيضًا مقصدًا للضحايا الذين يتم الاتجار بهم ممن ينتمون إلى شرق وجنوب شرق أسيا وأوروبا الشرقية، وبالأخص جمهورية الصين الشعبية وكوريا وتايلاند.

وكان المؤلف على صواب حين لفت انتباه القارئ إلى أن العبودية والسخرة والعنصرية الحديثة فاقت في مداها "تجارة الرقيق الأطلسية". فقد اتسع مجال العنصرية اليوم بحيث أصبح الأفراد كافة أهدافًا للعبودية الحديثة، وذلك بخلاف تجارة الرقيق الأطلسية التي كانت مرتكزة على الأفارقة من غرب القارة. كما أن النساء والأطفال قد أصبحوا ضحايا أساسيين للعبودية الحديثة. وهؤلاء الذين يتم شراؤهم وبيعهم واستعبادهم يأتون في الغالب من كل قارة، وليس من أفريقيا فحسب على نحو ما شهدت فترة الاستعمار الأوروبي فيما سمي بالعالم الجديد. ويُقدر من يتم استعبادهم على مستوى العالم بأكثر من ٢٧ مليون شخص، وهو ما يفوق إجمالي ما تم تهجيره قسرًا للأمريكتين عبر تاريخ يمتد لأربعة قرون من تجارة الرقيق الأطلسية.

وبجانب العصابات المنظمة في مجال جريمة الاتجار بالبشر وسماسرة الرقيق ومالكيه، تلعب الدول أحيانًا دورًا مباشرًا في الاتجار بالبشر، ويضرب المؤلف أمثلة عديدة لدول عملت حكوماتها بالعديد من الوسائل لدعم عبودية مواطنيها.

نماذج من التعصب والعنصرية

يضم الكتاب الذي بين أيدينا نماذج متعددة لمختلف أشكال التمييز والتعصب والعنصرية. يبدأ الكتاب بنماذج مر عليها أكثر من خمسة قرون خاصة في كندا والولايات المتحدة الأمريكية، حين ارتكب المستعمرون الأوروبيون مجازر بحق السكان، فتناقص عددهم من نحو عشرة ملايين إلى أقل من ربع مليون نسمة، متضمنًا ذلك إقرارًا من قبل الدولة بالقتل الجماعي، وتفشي الأوبئة، وزحف الموت

إلى أماكن تجمعات السكان الأصليين، وقتل أعـضاء اللجـان الأمنيـة الأهليـة، والمجاعة، وحرمانهم من مصادر التغذية والاستيلاء على ثرواتهم الحيوانية وكذلك سرقة أطفالهم وإيداعهم مؤسسات الإيواء.

كما شهدت أستراليا فى الفترة من ١٧٨٨ حتى ١٩١١ تناقص عدد أصحاب الأرض الأصليين من ٧٥٠,٠٠٠ إلـى ٣١,٠٠٠ عبـر المـذابح، والأمـراض، والمجاعة، وحملات الإبادة، وسرقة الأطفال من أسرهم إلى مؤسسات يقوم البيض بإدارتها.

ويضرب الكتاب أيضًا أمثلة للإبادة الجماعية التى مارسها الاحتلال الألماني ضد كل من جماعتى الهيريرو "The herero" والناما"The Nama" فى جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا) مستخدمًا فى ذلك الوسائل العسكرية الحديثة؛ ففي ناميبيا في عـام ١٩١١ لم يتبق سوى ١٦,٠٠٠ نسمة من شعب الهيريرو الذين كان عـددهم يبلـغ نحو ٨٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٠٣، وتعد هذه العملية بمثابة أول عملية إبادة جماعية افتتح بها القرن العشرون.

ومن أكثر الأمثلة بشاعة الإبادة العرقية في رواندا وهي مذبحة ممنهجة قتل فيها ٨٠٠ ألف من قبائل التوتسي على يد قبائل الهوتو في مائة يوم فقط. ويـشير المؤلف إلى المعلومات الواردة مؤخرًا والتي تتهم فرنسا بلعبها دورًا فعالاً في هـذه الإبادة العرقية من خلال القوات الفرنسية التي مارست قتلاً مباشرًا وساعدت فـي تدريب ونقل ميليشيات قبيلة الهوتو المسئولين عن تلك الأحداث.

وفي تحليله لهذه الحوادث المرعبة يضع المؤلف التهمة فـي عنـق النخبـة الحاكمة في رواندا، فلم تكن الإبادة العرقية ثورة غضب لا يمكن التحكم فيها مـن قبل شعب استهلكته العداءات القبلية القديمة. ولم تكن نتيجة للفقر والزيادة السكانية،

ولكنها كانت خيارًا للنخبة الحديثة التي تبنت الخوف والكراهية ودعمتهما لتحافظ على مقاعد السلطة؛ فالنخبة السياسية الحاكمة في رواندا وضعت الأغلبية في مقابل الأقلية حتى تستطيع مواجهة المعارضة السياسية المتنامية داخل البلاد، لصرف أنظار الشعب عن فشلها السياسي والاقتصادي. واعتقدوا أن الإبادة العرقية من شأنها أن توحد الهوتو تحت قيادتهم، وكان صناع القرار في فرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة وكذلك الأمم المتحدة جميعهم على دراية بالتحضيرات لتلك المذبحة الهائلة وفشلوا وتقاعسوا عن اتخاذ أية خطوات للحيلولة دون وقوعها.

لكن المؤلف حين تناول عنصرية إسرائيل ضد الفلسطينيين كان متحيزًا لإسرائيل على ما يبدو، فالنقد الذي وجهه لإسرائيل كان من باب الخوف على مستقبلها من تنامي معاداة السامية ضدها وليس استجابة لضمير الباحث المحايد، وفي المقابل لم يكن هناك موضوع في هذا الكتاب إلا و"دس" المؤلف بين ثناياه الهولوكوست ومعاداة السامية ومعاناة اليهود.

ومن الموضوعات الجديرة بالإشارة في هذا الكتاب تغطية الهيمنة العنصرية الصينية في التبت. فهذا الإقليم الهضبي في وسط أسيا يبلغ حجمه حجم أوروبا الغربية. وكان مملكة مستقلة سابقًا إلى أن تم غزوه واحتلاله من قبل جمهورية الصين الشعبية في أعقاب انتصار الحزب الشيوعي الصيني في الحرب الأهلية عام ١٩٤٩، وهو ما تسبب في مقتل حوالي مليون مواطن تبتي. هذا بالإضافة إلى تدمير أكثر من ٦٠٠٠ من المعابد ودور العبادة. فضلاً عن سجن الآلاف من سكان الإقليم وتعذيبهم.

وتظهر العنصرية الصينية ضد سكان التبت بشكل واضح في مظاهر الحياة اليومية، وتأخذ في بعض الأحيان مظاهر شديدة القسوة مثل إلقاء الركاب التبتيين من

الحافلات الصينية. بالإضافة إلى الضرب والعنف المستمرّيْن من قبل قوات الشرطة والأمن الصينية، فضلاً عن رفض تقديم الخدمات للتبتيين في الفنادق والمطاعم، والتمييز المستمر ضدهم واستبعادهم من الحصول على تصاريح أو عقود عمل أو سكن. كما يتعرض التلاميذ من التبت في المدارس إلى الضرب والسخرية في حالة ما إذا كانوا هم أو آباؤهم يعبرون عن معتقداتهم الدينية وتقاليدهم الثقافية.

ولعل من أبرز أشكال العنصرية الديموغرافية ما قامت به الصين من استخدام الهجرة والاستيطان والاحتلال كأسلحة للهيمنة العرقية والإثنية للصينيين في إقليم التبت، فقد تم تشجيع جماعات تنتمي إلى عرق الهان الصيني من قِبل العديد من المؤسسات الصينية على الهجرة والاستيطان في إقليم التبت، وذلك من خلال مبادرات مختلفة من قبل تلك المؤسسات تتضمن إنشاء أبنية تتسع لعدد ضخم من المستوطنين، ومشروعات واسعة النطاق في مجالات كالبناء والتعدين ومشروعات الطاقة المائية، وتخصيص أراضي التبتيين لأهداف الزراعة وإعادة تخطيط المشروعات الخاصة، فضلاً عن تقديم القروض لمساعدة المهاجرين الصينيين على إنشاء الأسواق ومحلات الملابس والفنادق ومراقص الديسكو وبيوت الدعارة. وأخيرًا إنشاء خطوط للسكك الحديدية لتسريع عملية تهجير الصينيين من العرق الهاني إلى إقليم التبت لفرض الوقائع على الأرض. وكل ذلك في هدف مكشوف هو جعل سكان التبت أقلية في وطنهم.

غير أن المؤلف لم يتناول بعين الاعتبار السياسة الصينية نفسها تجاه سكان الصين المسلمين خاصة في إقليم التركستان الشرقية التي أعادت الصين تسميته باسم صيني هو "شينغيانغ" أي "الإقليم الجديد" الذي ضمته إليها قبل أكثر من قرن من الزمان، وهنا يتعرض المسلمون من عرق الأويغور إلى أشكال تمييز لا حصر

ليا تنتهي في كثير من الحالات بنوبات من المقاومة التي تسحق بكافة أشكال العنف الدموي. وسواء في التبت أو التركستان الشرقية تتضمن سياسات التمييز والعنصرية جعل أصحاب الأرض الأصليين أقلية في أراضيهم.

ويعرّج الكتاب على حالة العداء ضد المسلمين في أوروبا، والاتهامات التي توجه للإسلام بأنه دين بربري مغرم بالجنس والإرهاب أحادي الرؤية وجامد ومتمحور حول ذاته، ولا تجمعه مع الثقافات المعاصرة قيم مشتركة. ونتيجة لذلك صار الخوف من الإسلام (الإسلاموفوبيا) منتشرًا في الغرب، وأصبح المسلمون ومساجدهم وبيوتهم عرضة للعدوان والحرق والتدمير مع صعود تيار اليمين المتطرف وما يعرف بالنازية الجديدة، وقد أظهرت مقارنة حديثة بين معاداة الإسلام ومعاداة السامية في أوروبا أن العداء تجاه المسلمين أعلى كثيرًا من العداء تجاه اليهود.

ومن الإضافات التي سيجدها القارئ العربي في هذا الكتاب الإشارة إلى جماعة بشرية عانت من التمييز والعنصرية ألا وهي جماعة الغجر. كنا نعرف في مجتمعاتنا العربية جماعات من الغجر اختزلت صورتهم في أعمال السحر والتنجيم والرقصات الغجرية والرعي، لكن مع طغيان تيارات الحداثة ونمو أعداد السكان في العالم العربي ذاب- أو يكاد- كثير من هذه المجموعات الغجرية.

ويعطي الكتاب دراسة حالة للغجر في القارة الأوروبية والذين يقدر عددهم بحوالي ١٠ ملايين نسمة، وأهم الجماعات الفرعية بين شعوب الغجر كل من الجيبسي Gypsy، والتسيجان Tsigane، وما يرتبط بهما من مجموعات فرعية مثل السنتو Sinto، والبوياش Boyash والكالديراش Kalderash.

ويتعرض الغجر في أوروبا لأشكال مختلفة من التمييز والاستبعاد، ففي فرنسا وبلجيكا والبرتغال، ليس مسموحًا للأسر الغجرية الحصول على مساكن للإقامة والاستقرار، إذ يتم هدم منازل الغجر ويتعرضون لعمليات إخلاء قسري ومداهمات عنصرية وحرق منازلهم وطردهم منها، فيضطر الغجر إلى سكنى المستودعات الصناعية المهجورة، والمنشآت السكنية القديمة التي وضعت على قائمة الهدم، والمستودعات الخالية، والمخيمات.

وتتعدد مشاكل إسكان الغجر بدرجة خطيرة؛ فتشمل عدم الوصول إلى المرافق الأساسية مثل مياه الشرب ودورات المياه فيما يوصف بأنه "حالة طوارئ إنسانية" يعانى الناس فيها من عدم الوصول إلى خدمات الصرف الصحي، والافتقار إلى وسائل التخلص من النفايات ونقص فى المياه والكهرباء، وينتج عن ذلك ضعف الصحة البدنية والعقلية للسكان الغجر، وانخفاض مستويات التحصيل العلمي ومستويات الدخل، جنبًا إلى جنب مع العديد من الأبعاد الأخرى من الاستبعاد أو الإقصاء الاجتماعي، وكلها ذات صلات محددة مع الظروف السكنية السيئة. فضلاً عن التأخر الدراسي لأبنائهم في التعليم ومعاناتهم من تمييز وعنصرية من قبل المدرسين وزملاء الفصل.

ومن المزايا التي تحسب لهذا الكتاب تغطيته للعنصرية في روسيا؛ فالمذابح، والتهجير، والتشريد لمجتمعات بأكملها، جزء من التاريخ الروسي (القيصري والسوفييتي والاتحادي)، وكان سحق موسكو لحركة الاستقلال الشيشانية في تسعينيات القرن العشرين من أبرز أشكال العنصرية التي بلغت مستوى الإبادة الجماعية تجاه الشيشانيين.

وإضافة إلى ما سبق يتعرض آلاف الطلبة الأفارقة السود في روسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق لهجمات ومضايقات وسوء معاملة وتحرشات عنصرية انتهى كثير منها بالقتل، ويعاني المجتمع الروسي من انتشار ثقافة العنصرية تجاه الأجانب والمهاجرين حتى إن ٥٣% منه يؤيدون شعار "روسيا فقط للروس" و ٤٢% يؤيدون قرار طرد أبناء الجماعات العرقية غير الروسية من بلادهم. وهناك أكثر من ١٠٠ صحيفة تستخدم بانتظام خطابات كراهية وتحريض عنصري ضد الأجانب، وهناك على الأقل ٧ دور نشر على صلات مع الحركات المتطرفة الداعمة لنشر الأفكار التحريضية، وأكثر من ٨٠٠ موقع إلكتروني ذات توجه متطرف أعطت مساحة مفتوحة لقادة منظمات "النازية الجديدة" أو "اليمين المتطرف".

وحين انتهينا من ترجمة هذا الكتاب (يوليو ٢٠١٢) كان المسلمون في دولة ميانمار (بورما) يتعرضون لسلسلة جديدة من التمييز والإقصاء والعنصرية. يُعرف مسلمو ميانمار باسم "الروهينغا" ويتعرضون لاضطهاد ممنهج على مدى عقود.

والكتاب الذي بين أيدينا يتعرض بشكل شبه مفصل لأزمة المسلمين في ميانمار التي يحكمها نظام عسكري يقمع المعارضين وينتهك حقوق الإنسان، وتعتبر جماعة "الروهينغا" من أكثر الجماعات المضطهدة في العالم. وهم أقلية مسلمة يعيشون في ولاية راخين الشمالية. ويعبر وضعهم عن مدى الاضطهاد في ذلك البلد، ويتم التنكيل بهم من جانب قوات الشرطة، ويجبرون على العمل القسري دون أجر، ويتم سجنهم لأتفه الأسباب، بل حتى دون أسباب، وليست لهم أية حقوق قانونية، وممنوعون من المواطنة، ولا تشملهم الخدمات التعليمية والصحية، وممنوعون من الزواج أو السفر دون إذن، وليس لهم حق في تملك الأراضي أو أية ملكيات أخرى. ومن حاول منهم الهرب من تلك الظروف البشعة انتهي به الأمر في معسكرات

اللاجئين لعقود، يعيشون بشكل غير قانوني في المناطق المحيطة أو على ضفاف الشواطئ التايلاندية والبنجلاديشية والإندونيسية، ويتخذون من القوارب منازل لهم. فعلى سبيل المثال قام البورميون في ولاية راخين الشمالية بحرق ما يقرب من ٣٠٠٠ قرية من قرى الأقليات الإسلامية والجماعات الأخرى فيما بين عامي ١٩٩٦ – ٢٠٠٥، وتم تهجير أهلها، وأنشئ مكانها معسكرات للجيش.

وتشير التقارير إلى أن هناك ما يقرب من حوالي نصف مليون مشرد في ميانمار الشرقية دون أمل في العودة إلى ديارهم. وتقدر منظمة "هيومان رايتس ووتش" أنه ربما يكون هناك ما يزيد على ٧٠ ألف طفل مجندين في الجيش. وهم في الغالب مخطوفون في أثناء عودتهم من المدرسة دون علم آبائهم. ويتم تأهيلهم جسديًا ونفسيًا ليصبحوا وحوشًا قبل أن يخوضوا القتال في مناطق الأقليات الإثنية.

وعلاوة على ما سبق، يقدم لنا ذلك الكتاب حالات يجب التأمل فيها ودراستها جيدًا. ومنها حالة الصومال التي تتشكل من تكوينات قبلية وعشائرية عديدة، وتفاخر الكثير من تلك القبائل بأنها تتحدث باسم الإسلام الحق، ومع ذلك تخوض الحروب ضد العشائر الأخرى. تستضعف المهمشين والضعفاء وتطردهم من أراضيهم وتستولي على حياتهم، وكان الأحرى بتلك القبائل أن تنتمي حقًا إلى الإسلام، والإسلام ليس فيه استضعاف ولا جبروت ولا قهر ولا استعباد، وقد وقف العالم يشاهد الحروب الأهلية الصومالية التي أتت على الأخضر واليابس، ولم يتدخل إلا حينما هددت مصالحه من قبل القراصنة الصوماليين في خليج عدن، وتدخل بالسلاح والسفن الحربية والغواصات ليقتل الأطفال الذين يحملون السلاح ليأكلوا. ووقف العالم الإسلامي والعربي يشاهد، ويجمع التبرعات أحيانًا، وتسارع بعض الدول بإرسال كاميرات التليفزيون لتصوير بعض حقائب وعبوات الأغذية

لهؤلاء الفقراء المعدمين، دعاية إعلامية لدول صغيرة، وليست هناك أية إرادة حقيقية لتثقيف هؤلاء وجعل حياتهم أفضل رغم العروبة والإسلام.

رؤية نقدية

إحدى مزات هذا الكتاب أنه يوضح أن الصراعات العنصرية والإثنية إنما تسير في اتجاهين وليس في اتجاه واحد فقط، وكما الحال بشكل عام هناك ظالم وهناك مظلوم. هناك مُضطهِد وهناك مُضطهَد، ولا يقف الحال عند الأحداث العنصرية التي يرتكبها الشخص أو الجماعة الأقوى حيال الأضعف، ففعل العنصرية يؤدي في الغالب إلى عنصرية أعنف من جانب من وقع عليه الاضطهاد؛ فالفعل العنصري يؤدي بالضرورة إلى مزيد من الأفعال الأعنف في المستقبل، وعلى القوي والمستبد أن يدرك أن سبل الضعيف لن تنتهي ما لم يتوقف هو ذاته عن الظلم والاستبداد.

ورغم سمو مفهوم الدفاع عن الأقليات وحقوقهم المضطهدة في مناطق كثيرة في العالم. فلابد أن ننبه القارئ الكريم أن الاستخدام الأيديولوجي لهذا المفهوم لا ينفصل بالتأكيد عن المطامع السياسية الإمبريالية في ثروات بعض الدول، ويكفي أن نذكر السودان نموذجًا في هذا السياق؛ فالدعوى المعلنة للدفاع عن الأقليات في السودان تخفت وراءها أشكال عديدة من أطماع الدول التي رفعت شعار الدفاع عن الأقليات المضطهدة هناك.

ويحاول المؤلف في كثير من الأحيان أن يصوغ الصراع العربي الإسرائيلي في إطار مصطلحات الصراع الإثني والعرقي، ويبدو أن هذا الأمر متعمد من جانبه ولو كان بشكل ضمني أو مستتر، فيصور الصراع بين الإسرائيليين

والفلسطينيين على أنه صراع عرقي يصدر نفسه خارج الحدود الفلسطينية. ويجيـد المؤلفون الغربيون صياغة مصطلحات تغلف كوارث الغـرب وتمـارس تـشويهًا أيديولوجيًا على الآخر؛ فبعد أن فهم العالم كيف قامت الولايـات المتحـدة بقولبـة حركات المقاومة تحت عنوان كبير اسمه "الإرهاب"، يصور المؤلف الإبادة التـي تحدث في العراق وفلسطين على أنها نوع من الإبادة العرقية أو الإثنيـة، وليـست إبادة لشعب يدافع عن وطنه المحتل ضد المستعمر المحتل.

ونأمل فى أن تستوقف الأحداث التي يذكرها هذا الكتـاب شـعور القـارئ ووجدانه، فلابد من أن نضع أنفسنا في بعض الأحيان مكان هـؤلاء المـضطهدين والمشردين حول العالم. ماذا يكون شعور المرء حين يطرد من منزله؟ ويتم حرقه أمامه؟ وحين يجبر على بناء منزل آخر مكان منزله القديم ليسكنه آخرون؟ ماذا لو تم خطف أبنائنا فى أثناء ذهابهم للمدرسة؟ وبدلاً من أن يتعلموا العلـم أو الفـن أو الأدب أو الفلسفة يذهبون إلى معسكرات الميليشيات ليـتم تـدريبهم علـى الإبـادة العرقية؟ ماذا لو كنت أبًا أو أمًا لأطفال يخطفون أمامك ليباعوا في سوق العبيد؟

ويعتمد المؤلف في توثيق معلوماته عن بعض أحداث العنف العنصري على أخبار الصحف والإنترنت وبعض الشبكات الإخبارية الموثوق فيها، فـضلاً عـن تقارير بعض المنظمات العالمية. ورغم عراقة بعض الشبكات الإخبارية التي يعول عليها المؤلف فإن تلك الطريقة في الاستشهاد ليست مقبولة على إطلاقها إلى حـد ما، فالتعامل مع موضوع دقيق مثل العنصرية وما يتبعها مـن كـوارث التطهيـر العرقي والإبادة الجماعية لا يمكن التعويل فيها على وسائل الإعلام التـي يـرتبط كثير منها بأنظمة حكم شمولية واستبدادية مهما ارتدت رداء العولمـة والإنـسانية. وخاصة أن الإعلام نفسه مسئول بشكل أو بـآخر عـن تـأجيج حـوادث العنـف

والكراهية وتشويه صورة الأقليات في مناطق كثيرة من العالم. أما على المستوى النظري والأكاديمي فيقدم المؤلف قائمة شاملة لأهم المؤلفات في هذا المجال الدراسي، ويسهل على القارئ المتعمق أو الباحث المتخصص إمكانية الولوج داخل تفاصيل هذا العلم وهو مزود بمعلومات أساسية لأهم المؤلفات والأعمال فيه، ويعرض المؤلف لإسهامات الرواد الأوائل في هذا العلم من أمثال "أنا كوبر" و"ماكس فيبر" و"دي بويه" وغيرهم.

ويعرض المؤلف لمفاهيم "ما بعد العرقية" و"ما بعد العنصرية" و"ما بعد الإثنية" و"ما بعد القومية"، وهي المفاهيم التي تتلاءم بشكل أساسي مع ثقافات مرت بمراحل قاسية من العرقية والعنصرية والإثنية والصراعات القومية، وهي مفاهيم تتلاءم أكثر مع ثقافة الاستعمار في مرحلة ما بعد الاستعمار، ومن الخطر بمكان أن نتبنى هذه المفاهيم في عالمنا العربي والإسلامي، بحيث يمكن توصيف الحالة المنشودة في العراق مثلاً على أنها حالة ما بعد عرقية تتجاوز الخلافات العرقية أو الإثنية أو الطائفية، وتغيب القضية الأساسية التي هي قضية وطن محتل يحاول أبناؤه بشتى انتماءاتهم العرقية أو الطائفية تحرير الوطن من المستعمر الذي يرفع شعار تجاوز العرقية والإثنية. والخطورة أوضح في فلسطين المحتلة. بحيث تستبدل قضايا تحرير الوطن المغتصب بقضايا تجاوز الخلاف العرقي والإثني بين العرب واليهود، ويتم تصوير المذابح التي ترتكبها إسرائيل في حق الشعب الفلسطيني على أنها صراع إثني، أو توصيف عمليات المقاومة الفلسطينية بأنها أفعال عنصرية ضد اليهود.

ورغم أن الكتاب الذي بين أيدينا يقدم وجبة معرفية "خفيفة" تقع في فئة "محو الأمية" للقارئ الغربي عما يجري في العالم، وتبدو غير ذات إفادة كبيرة للقارئ

العربي الذي يعيش في قلب الأحداث العنصرية في كل مـــن العـــراق وفلـــسطين والسودان والصومال، ويعرف جيدًا مفاهيم التمييز على أساس ديني بين المـــسلمين والمسيحيين وبين السنة والشيعة أو على أساس عرقي بين العرب والأفارقة والكرد والعرب والبربر والعرب، ناهيك عن العصبية القبلية. فإن الكتاب يقدم مـــع ذلـــك إضافات معرفية لا غنى عنها خاصة في النماذج البعيدة عن العـــالم العربـــي فـــي حالات مثل غجر الروما وميانمار (بورما) والصين واليابان وأمريكا اللاتينية.

والكتاب يمثل محاولة أولية ونقطة انطلاق مشفوعة بكم وافر من المراجـــع لمن يرغب في الاستزادة عن الموضوع لأغراض ثقافية أو أكاديمية.

عاطف معتمد

الفصل الأول

الخلفيات التاريخية للعنصرية

تمهيد

"نحن نقر ونؤكد أنه مع بزوغ شمس الألفية الثالثة تدور هناك معركة عالمية ضد العنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب، وما يتعلق بذلك من تعصب، وكل أشكاله ومظاهره المتطورة، وهي مسألة ذات أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي، كما أن هناك فرصة فريدة وتاريخية لتقييم وتحديد جميع أبعاد تلك الشرور المدمرة للإنسانية بهدف القضاء عليها قضاءً تامًّا".

(المؤتمر الدولي لمناهضة العنصرية ٢٠٠١: ٩)

يسعى الكتاب الذي بين أيدينا ليمنحنا الإلهام للرد على هذا التحدي الكوكبي، إذ كانت آخر محاولة لتعريف تلك الأشكال المتعددة والمختلفة للعنصرية على مستوى العالم فى المؤتمر الدولي لمناهضة العنصرية، والذي عقد فى مدينة دربان عام ٢٠٠١، والذي شارك فيه أكثر من ٤٠٠٠ منظمة غير حكومية وأكثر من ٢٥٠ دولة، وقد اهتم الجميع فى هذا المؤتمر بتسمية العنصرية فى سياقاتها الإقليمية والوطنية والمحلية، وقد نشأ صراع وخلاف حتميان بسبب المطالبات المتنافسة من أجل الاعتراف والتعويضات، كما هو الحال بالنسبة للعبودية الأطلسية (تجارة الرقيق من أفريقيا عبر الأطلسي إلى العالم الجديد)، والاستغلال المفرط للسكان الأصليين، إلا أن هذا الحدث قد أظهر مدى التعقيد والتباين الهائل للطرق التي تعمل من خلالها أفكار السلالة والعنصرية عبر العالم، ومن أجل فهم لماذا وكيف أصبحت العنصرية مصدرًا ملحًّا للاهتمام العالمي نحتاج لبحث الطرق التاريخية التي أظهرتها إلى حيز الوجود.

وتمثل الأصول المعقدة والسلطة المستمرة والتحيز السلالي المحور الرئيسى لهذا الفصل، فقد اتخذت الأفكار العرقية أشكالاً مختلفة في أماكن متباينة وتم حشدها لتنفيذ الغزو والهيمنة الإمبريالية ولسرد قصص الإعتاق والتحرير.

ويتألف هذا الفصل من ثلاثة أقسام تقدم أصول التفكير السلالي وتعبئته لأعمال العنف الجماعية، وكذلك استغلالها فى إستراتيجيات المعارضة والمقاومة.

وسوف ينظر هذا الفصل أولاً بعين الاعتبار لتطور سجلات التفكير السلالي، وأفكار الأصول السلالية وذلك بهدف وضع تقسيم بين المجموعات البشرية، وستتم مناقشة مصادر وسجلات المعرفة لبواكير فترة ما قبل الرأسمالية والسياقات الخاصة بالتفكير السلالي، مع الاهتمام بالأشكال المختلفة للتصنيفات السلالية البيضاء والسوداء والصفراء والإسلامية والسامية والغجر، وسوف نولي اهتمامًا خاصًا لتطور كل من الأشكال الأوروبية للتفكير العرقي، والنظم العرقية للفكر الناشئ من سياقات إقليمية أخرى مثل الصين واليابان.

ثم سنعرّج على دراسة العلاقات بين كل من الاستعمارية والإبادة الجماعية، والرأسمالية التجارية، والعبودية الزراعية، وتحديد تلك العلاقة المعقدة والمتشابكة بين كل من السلالة والتوسع الاستعمارى، وظهور الدول القومية وتكوين الحداثة القائمة على العنصرية، كما أن إستراتيجيات الإبادة الجماعية فى كل من أفريقيا وأستراليا سوف تقدم كدراسة حالة.

وبعد ذلك سنقدم دراسة القوى التقدمية للسلالة الساعية إلى تعبئة المجموعات فى سياق نضالات المقاومة، والإعتاق والتحرير، كما هو الحال بالنسبة لمقاومة العبودية، والقومية الأفريقية، ورابطة الوحدة الأفريقية، ورابطة السود، وكذلك سوف نسلط الضوء على تلك الإسهامات التى قدمها إدوارد بلايدن ودي بويه وفرانتز فانون فى تلك المجادلات.

ومن ثم فإن هذا الفصل من شأنه أن يمدنا بمعلومات عن الأساس التـــاريخي فى التكوين العالمي للتفكير السلالي، ويقدم كذلك التعقيد الخاص بـــالتفكير الـــسلالي وقدرته على إشاعة كل من العنف الجماعي والمقاومة الجماعية.

الجذور العالمية المعقدة للسلالة

كما انبثقت الحضارات والمجتمعات على مستوى العالم، فإن الأفكار المتعلقة بالسلالة أصبحت تمتلك ما يكفى من التطبيق العملي لمساعدة الشعوب علـــى فهـــم مكانتهم الاجتماعية والحضارية. أما التاريخ والأصل، فقد تكشف الأمر عن خـــضم هائل من المعانى المختلفة، (راجع Hannaford,2004:5)، والذى انبثق منـــه الفهـــم المحورى الذى يشار إليه باسم "خطاب النسب السلالي Rhetoric of Descent".

مفاهيم رئيسية: السلالة
تشير الدلالة الاجتماعية والثقافية إلى أن السلالة تخـــص مجموعـــة مـــن النـــاس يمكن تعـــريفهم بأنهم يشتركـــون فـــى سمات طبيعية أو ملامح الوجـــه أو ينحدرون من أصل أو نسب مشترك، ومن ثم فإنه وفقًا لمـــا أورده جولـــدبرج ١٩٩٣ فإن السلالة تشير إلى "خطاب النسب (الأصل الذي ينحدر منه المـــرء)"، والتى تنتج عن الخيارات الثقافية فى تسمية علامات الاختلاف بين البشر. *Source: Ivan Hannaford (1996) Race, the history of an idea in the West: John Hopkins University Press; David Goldberg (1993) Racist Culture, Philosophy and the Politics of Meaning, Oxford: Blackwell; and (2002) The racial state, Oxford: Blackwell*

ويتطلب تحديد الفوارق السلالية العديد من المحددات مثل: التسمية، والتصنيف، وسمات البشر، والمستويات الحضارية، والقدرات العقلية والبدنية، والثقافات والتقاليد الجنسية و/أو القرابة البيولوجية. وهذه المحددات تتضمن بناء الأساطير بأشكال عديدة، هذا وتعتبر قدرة العلوم الطبيعية على تحديد الحقيقة أو الدقة بالنسبة لتلك الأساطير محل شك كبير، كما سيكشف ذلك الفصل الثاني من هذا الكتاب بصورة أكثر تفصيلاً. فالأساطير السلالية غالبًا ما ينظر إليها على أنها حقائق واضحة مُسلم بها فى العديد من المجتمعات.

وتتألف الأفكار السلالية من العديد من الأشكال، والعناصر، والإستراتيجيات المنطقية المختلفة، ويهتم هذا الفصل بكشف الطرق التى تعمل بها بعض من هذه العمليات. هذا وتتشابك العلاقة بين الأفكار الخاصة بالسلالة مع أفكار روابط الدم، والقرابة، والأصل، والنسب، وأصبحت المجتمعات تستخدم هذه الأفكار فى تصوير وصناعة كل من التسلسل الهرمي للاختلاف والانتماء. كما تم تحديد الأشكال المتفاوتة للبنى الصاعدة للون والسلالة في العديد من مجتمعات ما قبل الحداثة بما في ذلك مجتمعات الإمبراطورية اليونانية-الرومانية ومجتمعات شرق أسيا.

إن الغرض من هذا القسم من هذا الفصل هو اختبار قوة عناصر التفكير السلالي واستدامتها عبر آلافْ السنين، وخصوصًا ما كان سابقًا منها على تطور الرأسمالية التجارية، وتعد الطرق المختلفة والمتعددة التى ربطت بين السلالة والارتباطات السلبية وعلاقتها بالعمل الاجتماعي النقطة المفتاحية لفهم كيفية عمل العنصرية.

مفاهيم أساسية: العنصرية

تتألف العنصرية من مكونين أساسيين علـــى كـل الأصـــعدة الجغرافيـــة والتاريخية، إذ إنها تفترض مسبقًا بعض المفاهيم عن سلالة قد تم تعبئة أفرادهـــا، وتتضمن إيعازات سلبية نحو مجموعة سلالية بعينها، ويعد كل من تحديد كيـــف أن السلالة قد استخدمت ومثلت وكيف تم صياغة الإيعازات السلبية فى مواقـــف بعينها، يمثل هذان الأمران المشكلتين الرئيستين اللتين يواجههما علماء الاجتمـــاع لتحديد وجود العنصرية على مستوى العالم.

Source: Paul Spickard (ed.) (2005) Race and Nation, ethnic systems in the modern world, London: Routledge.

تشكيل التفكير السلالي فى أوروبا والشرق الأوسط

العنصرية التقليدية

فتح تطور الرأسمالية التجارية المجال لتطور الـــدوائر العالميـــة الرئيـــسية للعلاقات الإنسانية القائمة على العنصرية، كما هو الحال بالنسبة للعبودية الأطلسية، إلا أن التفكير السلالي له جذور أكثر عمقًا، مـــع أهميـــة التـــسليم بـــأن مـــا قبـــل الرأسمالية، وما قبل العنصرية الحديثة فى أوروبا وغيرها من الأماكن قد كـــان لـــه أيضًا تأييد قوي (Delcampagne 1983,1990). ومن ثم فإنه ينظر إلـــى الخطـــاب العنـــصرى الحديث على أنه يســـتند إلى عناصر من النقاشـــــات الأقـــدم التـــى حددت فى كتابات الفلاسفة القدماء وعلماء اللاهوت في القـــرون الوســـطى. هـــذا ويجادل ديلكمبان Delcampagne 1990 بأن التفوق "الطبيعى" للثقافـــة الهيلينيـــة لـــه

علاقة بكل من "البربر" الخارجيين، والتقسيمات الداخلية "الطبيعية" بين الملاك من الذكور اليونانيين البالغين والنساء والعبيد، وكلاهما يتضمن الاشتقاق من السمات الثقافية لمجموعة ما من واقع خصائصها البيولوجية. إضافة إلى أن أرسطو قد ناقش طبيعة كل من السلالة الهيلينية وغيرها من الناس، وقد كان هناك دليل قوى للرمزية اللونية فى كل من الحضارتين الرومانية واليونانية القديمة، حيث ارتبط التحيز للون الأبيض بالقيم الإيجابية، بينما اقترن اللون الأسود بالموت والجحيم، وقد ذهب البعض إلى أن هذا التصنيف الاختزالي لاستنتاج ثقافات الناس من واقع سماتهم الطبيعية (الجسمانية) لم يكن عنصريًا أو سلاليًا على وجه التحديد، لأنه كان يطبق على العديد من المجموعات المختلفة التى لم تكن محددة بمصطلحات عرقية (Goldberg 1993).

ولا يعد التركيز على الثقافات المختلفة للأقليات والمهاجرين بمثابة العنصر الأساسي للعديد من أشكال الخطابات العنصرية المعاصرة، بل صار إنكار العنصرية فى الإمبراطورية اليونانية الرومانية مرفوضًا بشدة فى الأعمال البحثية الحديثة، وفى الكتاب الذى قدمه بنيامين إسحاق عام ٢٠٠٤ والمعنون "ابتداع العنصرية فى العصر الكلاسيكي القديم" تم تقديم عدد من الفرضيات الرئيسية، إذ ربط إسحاق العنصرية البدائية بخصائص السكان والتى حددت بفعل الجغرافيا، مع تحديد هرمى من خلال روابط الدم أو النسب لأبناء البلاد الأصليين، وهى المثبتة فى كتابات بطليموس السكندرى. كما أنه قد طرح فرضية أن اختلاط الأنساب بمقدوره أن يفسد نقاء النوعيات الإنسانية، كما جادل بشأن الأصول المحسنة للنسل فى كتابات كل من أفلاطون وأرسطو والتى كان ينظر إليها على أنها ضرورية لكى يبقى التفوق العرقى للطبقة الأعلى، وقد اعتمد هذا العمل على الترويج لتحسين النسل خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وقد شاع أمر تصنيف الناس وفقًا

للملامح الطبيعية الخارجية واستنباط سماتهم الشخصية وأقدارهم على هذه الأسس. فعلى سبيل المثال فإن بليني الكبير قدم رواية عن "الأجناس البشعة" في القرن الأول الميلادى.

- وفي سياق الأوقات الإمبريالية والتوسعية أصبحت مقارنة الناس الغرباء بالحيوانات وغيرها من أشكال الخوف من الأجانب والكراهية العرقية أكثر عدائية وعنفًا. وقد ظهرت مواقف معاداة الشرقيين فى روايات عن الفرس، وهنا فقد حدد إسحاق علاقة مباشرة ومحددة بين الإمبريالية والنظرة الدونية للأسيويين، كما أمكن التعرف على العنصرية البدائية من خلال نظرات الرومان للشعوب الخاضعة لهم، ففكرة تجميع العبودية الطبيعية مرتبطة بأنماط من الغزو والإذلال وفرض الحكم. وهذا الارتباط بين العنصرية الأولى والأيديولوجية الإمبريالية مثبت فى العمل الذى قدمه تاسيتوس Tacitus فى تقديم وجهات نظر الرومان عن الألمان (Issac 2004). وبعيدًا عن طرح أعداد صماء وحمقاء فإن مثل هذه الأفكار قد شوهدت فى العديد من الحالات باعتبارها العنصر الجوهرى فى المواصفات والتصورات والبنية السياسية لتلك الحضارات والمجتمعات.

مناهضة اليهودية ومعاداة السامية

وقد ترسخ أيضًا في الإمبراطورية الرومانية العداء لليهودية، فعلى سبيل المثال كانت هناك مذابح ضد اليهود وأعمال شغب في الإسكندرية في زمن الإمبراطور كاليجولا، وكان كل من الرومان واليونانيين يرفضون منح اليهود حقوق المواطنة (Laquer 2006:41)، وبحلول القرن الخامس تشتت اليهود في جميع أنحاء الإمبراطورية الرومانية، فقد أصبحوا بعد ذلك هدفًا لعمليات تشويه وعداء

من قبل الكنيسة المسيحية، فتلقى عليهم لائمة تهمة قتل السيد المسيح، وتعرضوا لأعمال عنف جماعية على يد الصليبيين في جميع أنحاء أوروبا، وكذلك فقد تعرضوا لعمليات تشريد جماعي من الأراضي الإنجليزية (١٢٨٨-١٢٩٠) وقد اتضح ذلك بصورة خاصة فى كل من إسبانيا، والبرتغال، وبوهيميا (تشيكيا)، وإيطاليا، فى أواخر العصور الوسطي (Poliakov 1975)، وبحلول القرن السادس عشر (١٥٠٠) اختفى الوجود الراسخ لليهود من مساحات كبيرة من غرب أوروبا (Edwards 1994). إذ تطور العداء الديني لليهودية بمدى واسع من العنف والتمييز إلى عداء علماني للسامية في سياق الحداثة وبزوغ القوميات وإلقاء الضوء على أفكار الاختلافات العرقية (bauman 1989) (راجع كذلك الأجزاء الخاصة بموضوع الفلسطنة palestinianisation، فى الفصل الخامس، ومعاداة السامية المعاصرة فى الفصل السادس).

العنصرية فى الشرق الأوسط

لقد اعتقد العبرانيون القدماء أن التهجين بين مختلف الأنواع الطبيعية أمر مقيت، وقد رأوا أن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى تطور سلالة من العمالقة المتوحشين، وهو ما كان واضحًا بشكل مفصلي في لعنة حام " The Curse of Ham"، (فى إشارة إلى قصة حام بن نوح، والتى ذكرت فى سفر التكوين، الإصحاح التاسع، الآيات ١٨-٢٥. زعمًا بأن الله قد لعن الأفارقة السود بالعبودية الأبدية، وقد استخدم ذلك كأحد أعظم المبررات للعبودية على مدى آلاف السنين (Goldenberg 2003). ومن هنا فإن العبرانيين قد ربطوا بين الأمم السوداء وبين أفكار العبودية وعبادة الأوثان واللعن، فاستخدام اللون الأسود كاستعارة للشيطان قد

وجد فى كل فترات الأدب اليهودى، وكما جادل دافيد جولـدنبرج فـي موضـوع تصنيف البشر وفقًا للون البشرة فإن هذا التصنيف موجود عند اليهودي والمسيحي والمسلم فى نصوص كتبهم المقدسة بدءًا من القرن السابع الميلادي. وينظـر إلـى أبناء نوح على أنهم يمثلون ألوان البشرة الثلاثة لسكان العالم، مـع إشـارة لتـدنى اللون الأسود ووضاعته. وقد أكد برنارد لويس فى ١٩٧١ وجود الهويات القائمـة على الرمز اللونى وما يتعلق بها من أشكال التمييز في الـشرق الأوسـط خـلال مرحلة ما قبل الحداثة، وهو ما أصبح أكثر رسوخًا فى سياق الغزو الإسلامى فـى كل من أفريقيا وأسيا وما ارتبط به من عمليات الاسـتعباد، وهـذه الأطروحـات تدعمها آراء بعض المؤرخين مثل فرانك سنودون١٩٧٠، والذى اكتشف أنه لـيس هناك ما يدل على أنه كانت هناك عنصرية ضد السود قبل القرن الـسادس، ومـا قدمه أليستير بونيت عام ٢٠٠٠، والذي أكد سيادة العنصر الأبـيض فـى تكـوين الهويات الاجتماعية في المجتمعات غير الأوروبية ومجتمعات ما قبـل الحداثـة، وكذلك أكد الاختلافات المعقدة للدلالات السلبية والإيجابية.

العنصرية المسيحية الأوروبية

نتيجة لانتشار الإسلام والغزو العربي فى شمال أفريقيا، فإن أفكـار مثـل معاداة السود والخوف من الإسلام (الإسلاموفوبيا) قد أصبحت ذات دلالة مـساوية لمصطلح المغاربة البربر (المور أو الموريسكيون Moors) الذى انقسم إلى كل من البربر البيض، والبربر السود (Jahoda, 1992, 17)، ولقد دام وجود المغاربة البربر مع اليهود فى إسبانيا لألف عام، وما تلا ذلك من حروب وطرد لكليهما فى لحظـة حاسمة فى صناعة الفكر السلالي فى الحضارة الغربية، وهذا ينطوى على وضـع

اليهود والمسلمين خارج المجتمع السياسي، وقد تم تحديد نهايـــة المدنيـــة المتعـــددة الأديان وإضفاء الشرعية على العنف والتمييز العرقي عن طريق إجـــراء تحليـــل لاختبار نقاء الدم لتمييز بين من هم من النسل الإسباني وقاوم الاحتلال البربرى فى القرن الثامن، وبين أولئك الآخرين الذين لم يقـــاوموا (Hannaford 1996). وفـــى مواجهة الإسلام فإن رمزية الشيطان الأسود قد تحولت لوسم المسلمين، حيث لاحظ جان ندرفين بيرتيس أنه في رسومات بواكير العصور الوسطى يظهر المـــسلمون السود وهم يعذبون المسيح، فالموضوع الرئيسي فى أوروبا المسيحية كان معارضة المسلمين والتحقير من شأنهم وتصويرهم كبرابـــرة شـــياطين، احتلـــوا الأراضـــي المقدسة بطريقة غير شرعية، ومارسوا عنفًا مفرطًا وأخلاقيات حياة جنسية همجية غير متحضرة، فمثل هذه الأفكار وما صاحبها من نقاشـــات شـــكلت ســـجلاً مـــن الاستشراق وهو الذى كان بمثابة المحور الأساس لعمل الثقافة الأوروبيـــة، وكمـــا يقول إدوارد سعيد (١٩٨٥: ٣):

لقد اكتسبت الحضارة الأوروبية القوة والهوية من خلال وضع نفـــسها فـــي مواجهة الشرق كنوع من البديل حتى لو كان ذلك فى صورة سرية.

هذا وتعد المعرفة الكلاسيكية بمثابة السجل الرئيسي الذي تم من خلاله رسم صورة الشعوب الأخرى والأماكن الأخرى خارج الغرب (Hall 1992a). وقد تـــم تجميع تلك الأفكار مع تلك التى جاءت من السجلات الرئيـــسية الأخـــرى، والتـــى تشمل الأديان، والمصادر التوراتية، وعلم الأساطير، وحكايات الرحالة، وبـــدايات علم وصف الأعراق البشرية، كل ذلك قد أعيدت صياغته وتم استيعابه داخل الأدب الأوروبى خلال القرون الوسطى وغيرها من أشكال التمثيل الثقـــافي والمعرفـــي، ولقد تطورت ثنائية الأبيض/الأسود وتضمنت جمعيات دينية تنادى بارتباط اللـــون

الأبيض بالخير والطهارة، ولقد أثرت هذه الأفكار فى الحضارة العلمانية الغربيــة. وفى إسبانيا وأوروبا ارتبطت الأفكار الرئيــسية عــن طبقــة النــبلاء، واللــون، والمسيحية، بالتفوق وقد تم تزييفها فى أوروبا فى صورة "الخطاب الاستعماري عن تفوق الجنس الأبيض" (Bonnet, 2001:17).

الهجين الثقافي الأوروبي

لقد ساعد تجاهل أهمية التأثيرات التى تركتهــا الثقافــات الخارجيــة فــى الحضارة الأوروبية على السماح ببناء فكرة تفوق الجنس الأبيض، ولقد كان لهــذه الحيلة الثقافية عظيم الأثر فى تطور المعرفة الغربية، كمــا هــو الحــال بالنــسبة لادعاءات مارتن برنال ١٩٨٧ فيما يتعلق بالدراسات الكلاسيكية والأثرية، وكــان التفاعل بين السكان والثقافات محور بناء أوروبا، مثــل تــأثير الثقافــات الــسامية والأفريقية فى صناعة الحضارة اليونانية القديمة، إلا أن إنكار هذه العملية ونسيانها في الدراسات القديمة والأثرية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين قد شاركا فــي بناء "النموذج الآرى" الذى اعتبر أن الحضارة اليونانية "ذاتيــة المنــشأ" ومناســبة للهيرايكية الاستعمارية والعنصريات الثقافية (Young 1994)، وهذه العمليــة هــى التى أطلق عليها Bernal 1987 اسم "اختلاق الحضارة اليونانية القديمة" وكأنها المهد النقى للحضارة الأوروبية، وقد تطورت هذه الحجة كثيرًا بصورة عامــة بفــضل إسهامات (Piertese (1994: 146 والذى يقول:

كل المحطات الشهيرة فى وأوروبا، واليونان، وروما، والمسيحية، وعصور النهضة والتنوير، قد ظهرت بمثابة لحظة تمازج ثقافى... إن التــدقيق فــى أكثــر الفلسفات والمبادئ السياسية الأوروبية شهرة، وكذلك مختلــف أشــكال المعرفــة،

والتقنيات، والفنون، يجعلها تبدو أقرب ما تكون إلى التعـدد الثقـافى سـواء فـى الشخصية، والأصل، وكذلك فى التكوين.

إن تهجين الثقافة الأوروبية، واستعارتها وتكييفها ونقلها للأفكار والتـأثيرات من أقاليم أخرى لم يكن بالضرورة متضمنًا اعترافًا (فى مقابل الإنكار) بـالاختلاف والتردى فى صبغ الثقافة بصبغة العنصرية. ويمكن القـول إن الـسلالة والتفكيـر العنصرى كانا هما المحدد، وغالبًا ما كانا العنصر الرئيس للحـضارة الأوروبيـة، فعلى سبيل المثال اشتمل تطور علم الجمال والأخلاق على أفكار تخص الفـضيلة، الخطيئة، والحق (Goldberg 1993: 39) فهذه المركزية الأوروبية تدور حول تقيـيم الآخرين وفقًا للمعايير الاجتماعية والاقتصادية وكذا الثقافية الأوروبية، سواء داخل أوروبا أو خارجها، وسنعرض فى الفقرات التالية لأشكال العنصرية التـى نمـت داخل القارة الأوروبية.

الحضارة الداخلية وعنصرية أوروبا والعداء للغجر

لابد من الاعتراف بأن قصر النموذج الاستعماري الذى يبـرهن علـى أن العنصرية ولدت فقط من خلال عملية العبودية الأطلسية والاسـتعمار الأوروبـى "*خارج*" القارة الأوروبية إنما يتجاهل الممارسات العنصرية "داخل" القارة الأوروبية ذاتها، كوجه للاستعمارية المنحسرة أو المتبقية، كما هو الحال فى مناهضة الغجـر (Miles 1993)، لقد وثق نوربرت إلياس (١٩٨٢) المشروع السياسي والاجتمـاعى للحضارة فى أوروبـا. إذ يـرى أن تطـور رمـوز الـسلوكيات التـى اتبعتهـا الأرستقراطية الإقطاعية كان جزءًا من عملية تمدين الذات ثم فـرض حـضارتها على الطبقات الأخرى داخل القارة الأوروبية، وذلك قبل المغـامرات الاسـتعمارية

وما تلاها من أشكال الهيمنة، وتتضمن هذه العملية عنصرية تجاه كل من الطبقات "الأعلى" و"الأدنى"، ومن ثم أصبحت المهمة التالية هي موضوع الاستعمارية الأوروبية. فعلى سبيل المثال، كان ينظر إلى الطبقة الأرستقراطية الفرنسية مثل طبقة النبلاء الإسبانية على أنها من سلالة مختلفة عن الطبقات الأدنى من حيث روابط الدم والنسب، وذوات قدرات مختلفة في الفن والثقافة والحضارة، وتعبر المظاهر المتعددة للعنصرية داخل القارة الأوروبية، كما هو الحال بالنسبة لمعاداة السامية والعداء المترسخ للغجر عن ضرورة البحث الدقيق فى أشكال الحوكمة الاجتماعية داخل القارة الأوروبية.

إن النظرة الدونية والتمييز والعداء المعاصر الذي يواجهه غجر الروما في أوروبا وتعرضهم لإبادة جماعية برفقة اليهود في المحرقة النازية، نشأ من خلال موقعهم كمجموعة عرقية تهدد الاستقرار الوطني. لقد وصل غجر الروما إلى أوروبا في القرن الخامس عشر فارين من الهند فى صورة موجات متتابعة من الهجرة بسبب الغزو الإسلامي للقارة الأسيوية، فى ظل سيادة الإمبراطورية الغزنوية. ويمكن اقتفاء أثر الجذور التاريخية لمناهضة الغجر منذ تلك الحقبة، وهناك بعض الأسباب الرئيسية وراء هذا الشكل من أشكال العنصرية تشتمل على أمور كالربط المبكر الذى حدث بين غجر الروما والتهديد الإسلامى من خلال استخدام مصطلحات مثل: الوثنيون، والمسلمون المشارقة (الساراسان Saracen)، والتتار، والغجر، وربط الروما بلون البشرة الداكن والخطيئة والقذارة والشر، واتهام هؤلاء بأنهم جواسيس، وأنهم يحملون مرض الطاعون، وأنهم خونة للمسيحية.

كان هناك قيود على اتصال ثقافة غجر الروما الخاصة مع غيرها من الثقافات، بالإضافة إلى موقعهم خارج المدينة وافتقارهم إلى الوقاية الأمنية، وكذلك

إلى القوة العسكرية والاقتصادية، كل ذلك كان من شأنه أن يسهل من مهمة التعامل معهم على أنهم كباش فداء مستضعفة، ومن مظاهر هذا التعامل: عمليات القتل الجماعي، الاستعباد، انتزاع الأطفال من العائلات، على نحو ما حدث في ألمانيا فيما بين ١٤٠٠: ١٨٠٠، وفى بداية القرن التاسع عشر كان يشار إلى الروما على أنهم "فضلات الإنسانية" وأيضًا "حثالة الجنس البشرى" (hancock 1997:7).

(للمزيد من المعلومات راجع www.radoc.net وكذلك القسم المخصص عن "من هم الروما؟" فى الفصل الثانى من هذا الكتاب، وكذلك الفصل السابع عن الدليل المعاصر على إقصاء الروما والتمييز بحقهم فى أوروبا).

الفكر العنصرى خارج الغرب: حالة الصين واليابان

إن الهدف الأساسي من هذا الكتاب هو دراسة تكوين الأفكار الخاصة بالسلالة فى إطار السياقات القارية، وكذلك تحدى النظريات التى ترى أن السلالة والعنصرية مرتبطتان ارتباطًا كليًا بالغرب والعبودية الأطلسية والاستعمار الأوروبي ومناهضة السود على مستوى العالم. ولا تنسى مثل هذه التقارير طول المدى الزمنى والتنوع فى التفكير السلالي العالمي فحسب، وإنما تفشل أيضًا فى تقديم أسس كافية لفهم وتحليل السياقات المعاصرة لآلية عمل العنصرية، وكذلك التهجين فى الثقافة الغربية نفسها، وتصويرها كما لو أنها تعمل في قلب التأثيرات القادمة من أفريقيا والشرق، وتتمثل النقطة الرئيسية هنا فى الحاجة إلى إدراك الأشكال المختلفة والمتنوعة للتفكير العرقي والحكم العنصري الذى تطور داخل مختلف المجتمعات، وكذلك اختلاط الأفكار المتعلقة بالسلالة والثقافة داخل المجتمعات المختلفة.

ولابد من الاعتراف بأن البناء الاجتماعي للهويات السلالية ينبغى أن يفهم بوصفه عملية عالمية هى نتاج للعديد من المجتمعات خارج الغرب، وهو ما يمكن رصده بصورة معبرة فى حالتي الصين واليابان؛ إذ إن تطور النظريات السلالية والأفكار الخاصة بالسلالة فى شرق أسيا، ولاسيما فى كل من الصين واليابان، يعود الفضل فيه إلى مجموعة من الباحثين، ويمكن القول إن النقطة المركزية فى فكرة السلالة فى تطور كل من المجتمعين الصينى واليابانى قد قامت على مفاهيم الدم والهمجية ولون البشرة والنسب والنقاء، والتصنيفات العلمية الزائفة مثل تلك الأفكار القائمة على الاختلافات فى الشعر والرائحة.

ولعبت الأساطير التى تخص كلاً من العرق وأصل السكان دورًا رئيسًا فى تشكيل الدول القومية، سواء فى ذلك إشارة إلى ابتداع سلالة "هان han" وما ارتبط بها من ملامح بيولوجية من "الإمبراطور الأصفر" فى الصين، أو فى تعريف النقاء فى حالة سلالة "ياموتو yamoto" بالنسبة لليابان.

وتعتبر سلالة الهانزو hanzu هي المجموعة القومية الأكبر فى الصين وينظر إليها باعتبارها "أصل سلالة هان" وهي التي لديها إحساس قوى بالانتماء إلى "العرق الأصفر"، وهناك العديد من مجموعات الأقليات الأخرى فى الصين، وسوف نفرد تفصيلاً عن الصراع والسياسة المتعلقين بهذه المجموعات والعلاقات مع التبت خلال الفصلين الخامس والتاسع من هذا الكتاب. وفى كلا البلدين صورت المجموعات البيولوجية على أن لديها أبعادًا موحدة فى الصراعات السياسية والإقليمية.

السلالة فى الصين

تمكنت النخبة فى الصين منذ العصور القديمة وفيما قبل الحداثة من تطوير فكرة الوعى اللونى وثنائية الأبيض والأسود، مع تعريف البشرة البيضاء بالجمال

والقيمة العالية، بينما يتم تقييم أصحاب البشرة السوداء تقييمًا سلبيًا. وهذا الوعى اللونى يظهر تدرجًا طبقيًا يميز بين كل من النخبة (الصفوة) والفلاحين أو العبيد، وهو تمييز يعكس الثقافة الجمالية على نطاق واسع، ولقد ساوت المصادر القديمة بين السواد والعبودية والمستوى الاجتماعي الأدنى، وقد كان هذا موجودًا بصورة قوية قبل أن يثبت الغربيون أنفسهم على حدود الإمبراطورية الصينية (dikotter,1992:17). وكان الصينيون يجدون فى بشرة "الرماد الأبيض لدى الأوروبيين" قصورًا جسديًا. ومنذ القرن العاشر فصاعدًا فإن المصادر كانت تشير بشكل متزايد إلى القيمة الرمزية للأصفر، وما يرتبط به من معانى التفوق، والتقدم، والنبل، والنظر إلى الصين على أنها "المركز الأصفر" (*hangzong*) كتمييز لهم عن الهمج (البرابرة) الذين يعيشون فى أماكن أخرى ولهم ثقافتهم وأنماط استهلاكهم المختلفة.

وفى سياق التفاعل المتزايد مع الغرب فإن الصينيين تخلوا عن مطلبهم فى أن يكونوا "بيضًا" كما أنهم هم أنفسهم والأوروبيون كذلك أخذوا يشيرون إلى جنسهم باسم "الجنس الأصفر" وقد كان هذا شكلاً إيجابيًا وحازمًا من أشكال تحديد الهوية، وله جذوره الرمزية المتأصلة فى الحضارة الصينية، وقد تطورت فكرة الجنس الأصفر بشكل سريع فى القارة الأوروبية بفضل العالم الفرنسي Bernier الذى ميز بين أربع سلالات تضم "الصفر".

وقد شهد الوعي السلالي تطورًا سريعًا فى تلك المناطق التى تميزت باحتكاك متزايد مع الغربيين وغيرهم، كما هو الحال بالنسبة لمنطقة كانتون، ثم انتشر الوعي بعد ذلك إلى باقى البلاد. وقد شهد الخطاب السلالي فى الصين مرونة فريدة خلال التاريخ الحديث (Dikotter 1992:195). وقد شهدت الصين فى أواخر القرن التاسع عشر تحولاً اجتماعيًا كبيرًا من خلال تحدى الإصلاحيين للنخبة التقليدية، وأحد هؤلاء الإصلاحيين هو يان فو، الذي قدم خطابا تفصيليًا عن التدرج

السلالي، ثم عرّف الأبيض، والأصفر، والبنى، ثم الأسود، وقد جاء هذا الأخير فى الدرجة الأدنى، وقد كان ينظر إلى هيمنة الجنس الأبيض على العالم بمثابة الخطر الرئيسي، وهو ما استوجب تحديًا عسكريًا واقتصاديًا للتجارة الخارجية، وتدخلاً كان ينبغى للجنس الأصفر أن يخوضه من أجل الانخراط فى معركة البقاء على قيد الحياة، وهنا فإن أفكار تشارلز داروين عن التطور العرقى قد تطورت مع الأفكار الصينية لمصطلح "زونج zhong" (والتي تعني "العرق"، أو "النسل" أو "البذور" أو "النوع") (Show 1997: 36). بالإضافة إلى أن تصوير اليهود ولغة معاداة السامية قد خصصت وشرعت للخطاب العرقي الصينى (Xun 1997:56).

وهناك ملاحظات تحذيرية على أفكار ديكوتر رصدها بونيت (٢٠٠٨ ٨- ١٤) Boneeett وهو الذى نادى بتوخي الحذر عند قراءة مصادر ما قبل الحداثة من منظور عصري والمبالغة فى تطور المجموعات العرقية، فعلى سبيل المثال حذر ديكوتر من تطبيق المعانى المعاصرة فى ترجمة المفاهيم المبكرة، مثل "zu" وهى التى تحمل معنىً عامًا عن مجموعة من الناس يرتبطون ببعض من حيث الأصل، أكثر من كونها فكرة واضحة التحديد عن السلالة. إلا أنه حث على الحاجة إلى الاعتراف بوجود الهويات البيضاء فيما قبل الحداثة، ويؤكد ذلك أن السكان الصينيين كانوا يستخدمون الفئة البيضاء لتحديد المجموعة الاجتماعية التى ينتسبون إليها، كما أنه أيضًا أفاض فى هذه النقطة حتى اقترح أن التحيز للون الأبيض كان تحديدًا أو تعريفًا يستخدم على نطاق فى المجتمعات غير الأوروبية، وفى مجتمعات ما قبل الحداثة شملت أمريكا الجنوبية وأفريقيا، وهو ما سهل، ولكنه لم يحدد، تكوين الأفكار الحديثة عن العرق والعنصرية. (لمزيد من المعلومات انظر القسم الخاص بالصين والتبت فى الفصل الخامس من هذا الكتاب).

السلالة فى اليابان

وفيما يخص الحالة اليابانية فإن الخطاب السلالي قد تطور بصورة مشابهة مدعومًا بكل من الطرق التى أمكن من خلالها فهم العلاقات بين اليابانيين وغيرهم، بما في ذلك اعتقادات جماعة الشنتو (Shinto) فى تقديس الأسلاف، وكذلك أفكار كونفيشيوس عن الترتيب الهرمي الاجتماعي، مع ظهور الأفكار الأوروبية عن الطبقات العرقية والتصنيفات والتدرجات الطبقية، كما هو الحال بالنسبة للأفكار الخاصة بدونية ذوى البشرة السوداء (Weiner.1997. Young 1997).

لقد تطورت الاستعمارية اليابانية عبر لغة عنصرية قائمة على أساس العرق ومستويات الحضارة وإضفاء الشرعية على التحديث التقدمي للتوسع الياباني في مواجهة التخلف والموضوعات الاستعمارية الأدنى، وفى مجابهة الإمبريالية الأوروبية "الخطر الأبيض" فإن اليابانيين قد جمعوا الأفكار الأوروبية عن الخوف العرقي، (الخطر الأصفر) والمهمة العرقية (عبء الرجل الأبيض) (Young 1997:161).

هذا وقد حددت أدلة معاصرة على استدامة العنصرية فى كل من الأفكار الشائعة والتقليل من شأن "السود" فى كل من الخطاب السياسي والحملات الإعلانية والمطبوعات واسعة الانتشار وترويج المواد المعادية للسامية بشكل قاس.

على هذا النحو تم النظر إلي العنصرية باعتبارها بدعة أوروبية دون الإشارة إلى السياقات المحلية والاستعمارية الأوروبية وملابساتها السياسية المقلقة، ومن ذلك أصبحت هناك إستراتيجية خطابية مجهزة فى دول شرق أسيا لمقاومة المحاولات التى قامت بها الأمم المتحدة التى تروج للتخلص من التمييز العنصري (Dikotter 1997: 2)، فلقد تأخرت اليابان في التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة للفصل العنصري ولم تقم بذلك سوى فى عام ١٩٩٦، وتبدو الأفكار اليابانية عن النقاء العرقي والإثني على المحك مع ردود أفعال كل من المهاجرين وغيرهم من الأقليات، وربما يثبت موقف جماعة البوراكومين Burakumin بعضًا من هذه الحجج.

البوراكومين والأقليات في سياقات غير أوروبية

في طلائع العصر الحديث باليابان، يصنف شعب البوراكومين رسميًا على أنهم منبوذون من النظام الياباني العام المعروف باسم التوكوجاوا Tokugawa، رغم أن نظم التصنيف العرقى قد ألغيت بعد سنوات قليلة من اعتلاء الإمبراطور ميجي Meiji العرش فى العام ١٨٦٧.

وفى حقيقة الأمر فإن البوراكومين يبدون متماثلين من الناحية الشكلية مع باقى اليابانيين، وإن كانوا قد استوطنوا فى مقاطعات سكنية بعينها وعملوا فى الوظائف المتدينة كتلك التى تتعامل مع الموت بما فى ذلك عمال الجلود، ومتعهدو الموتى، ويعرف هؤلاء العمال كذلك باسم "إتا" "eta". منذ قرون، وأحيانًا فى أيامنا هذه، يفترض كثير من اليابانيين أن البوراكومين لهم أصل سلالي أجنبى، رغم غياب أى دليل علمى يؤكد هذا الافتراض، ومثل هذه الاعتقادات يمكن تتبعها بالعودة لأدب القرون الوسطى، وعلى سبيل المثال فإن إحدى الوثائق التى تعود إلى بدايات القرن الثامن عشر تذكر "أنهم ملوثون لأنهم مختلفون فى النوع (السلالة) والأصل [عنا نحن]"، وفى الوقت نفسه تظهر مصادر تعود للقرون الوسطى أن هناك تمييزًا عنصريًا مؤسسيًا وذلك من خلال القوانين المصنفة، فقد كان هناك قانون في منتصف القرن السادس عشر ينص على أن أى أشخاص يرتبطون بـ"إيتا" سوف "يعاقبون بأن تكوم الحجارة فوقهم"، ومن ثم فإنه من الواضح أن كلاً من الأفكار عن ذوى الأصول الأجنبية وجهود الفصل العنصرى المؤسسية موجودة بالفعل فى عصر ما قبل الحداثة فى مجتمع خارج الغرب (الأوروبى)، يسمى اليابان، على الرغم من التحول الكبير الذى حدث مؤخرًا فى العصر الحديث.

وهناك العديد من الأمثلة الإثنوغرافية المشتركة حضاريًا مع ما كان باليابان، منها على سبيل المثال جماعة البيكوشون bekuchon فى كوريا، والكوهو quho فى مقاطعة سيشوان sicuan الصينية، وكذلك السكان الأدنى المنبوذون فى توبا باتاك toba batak بجنوب شرق أسيا، والياب yap فى ميكرونزيا، والمنبوذون فى الهند ونيبال وسريلانكا، فكل هذه المجموعات موشومة اجتماعيًا ومعزولة عنصريًا وتأتى فى الدرجات الأدنى فى التدرج الاجتماعي وذلك على أساس أن الغالبية تعتقد أن أفراد هذه الجماعات "غير أنقياء" وأن كلاً منهم معروف من خلال نفسه ومن خلال الآخرين بوصفهم ذوى أصل مختلف، وأكثر من ذلك فإن التمييز العنصرى الذى مورس ضدهم كان مؤسسيًا، بما فى ذلك الكيفية التى يتم بها توزيع الأراضي وغيرها من الموارد.

ونظرت دول كثيرة وحكومات عدة إلى هذه الجماعات على أنها أقليات دينية أو منبوذون سابقون، وعلى الأقل هذا هو التبرير الذي استخدمته الحكومة الهندية عندما رفضت اقتراحًا بالاعتراف بالتمييز التاريخي الذى مارسته ضد جماعات الداليت (من المنبوذين أيضًا)، والذين كانوا يعرفون قديمًا باسم "الأنجاس"، وذلك فى جدول أعمال المؤتمر العالمي للأمم المتحدة لمناهضة العنصرية/عام ٢٠٠١م والذى عقد فى دربان بجنوب أفريقيا.

هذا وقد اتخذت الحكومة اليابانية موقفًا مماثلاً فى الماضى عند الاعتراف بالتمييز، وليس العنصرية، التى عانت منها جماعة البوراكومين. ونظرًا لأن هذه المجموعات لا تتوافق مع مفهوم السلالة الذي وضعه باحثون غربيون، فإن هذا قد وفر العذر للحكومات وصناع السياسات لعدم الاعتراف بهم كأناس عانوا من ممارسات عنصرية، وكذلك لاستبعادهم من المشاركة فى المناقشات العالمية لقضايا الظلم الاجتماعي.

وقد أفاد تقرير للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عن العنصرية في اليابان بأن هناك تمييزًا عنصريًا وخوفًا من الأجانب باليابان، ويشمل تأثير ذلك ثلاث مجموعات: الأقليات القومية، شعب الأينو The Ainu وساكني جزيرة أوكيناوا Okinawa، وشعب البوراكو Buraku، وكذلك شعوب وأحفاد المستعمرات اليابانية السابقة-الكوريون والصينيون؛ والأجانب والمهاجرون من الدول الأسيوية الأخرى ومن باقي دول العالم، وقد ذكر التقرير ما يلي:

لقد أظهرت كل المسوح أن الأقليات تعيش في ظروف مهمشة من حيث إمكانية بلوغهم للتعليم، والتوظيف، والصحة، وكذلك ظروف السكن.. إلخ، وثانيا أن الفصل العنصري هو طبيعة سياسية؛ فالأقليات القومية غير ممثلة في مؤسسات الدولة، وأخيرًا فإن هناك فصلاً عنصريًا عميقًا في الطبيعة الحضارية والتاريخية، وهو ما يؤثر بشكل أساسي على الأقليات القومية وأحفاد المستعمرات اليابانية السابقة، والذي ينعكس بصورة أساسية في ضعف الاعتراف بهم وتوصيل الرسالة التاريخية لتلك الجماعات وفي تخليد صور الفصل العنصري لتلك المجموعات ".

(UNHCR,2006:2)

السلالة والاستعمارية والإبادة الجماعية

لا يمكن اعتبار تاريخ السلالة مجرد تطور لمجموعة من الأفكار، وإنما ينضوي تحت عمليات من نظم الهيمنة والحكم، كما يشمل في كثير من الحالات القتل الجماعي، فالقوى المحركة التي تخلق الاختلافات العرقية عبر العديد من المجتمعات تعمل في سياقات الاستعمارية والإمبراطورية، على نحو ما وجدنا ذلك

فى حالات الصين، واليابان، وأوروبا، والشرق الأوسط. فهذه الحالات تضم أنماطًا متعددة من الاستعمارية والتى تنتج دائمًا فى صورة بناء التدرجات العرقية (Memmi.1967). وفي ذلك ترى بعض الدراسات أنه:

سواء كان ذلك في حالة البريطانيين فى كل من جنوب أفريقيا والهند، والفرنسيين فى شمال أفريقيا، والألمان فى جنوب غرب أفريقيا، وكذلك الأمريكيون الأوروبيون فى كاليفورنيا وهاواي، والاتحاد السوفيتى فى وسط أسيا، وكذلك الإيطاليون فى إريتريا. ففي أرجاء مختلفة أوجد المستعمرون لغة لطبقة عرقية تكون فى القمة بينما يقبع السكان المحليون فى الصفوف الدنيا (spickard2005:14).

فالاستعمارية هى "الغزو والتحكم فى أراضي الشعوب ومواردها" (Loomba۲۰۰٥) كما أنها ملمح واسع الانتشار من العلاقات الاجتماعية التاريخية الحديثة والتى غالبا ما تتضمن هيمنة متزايدة، فالطرد والاضطهاد الإسبانيان لليهود والمسلمين، وكذلك التعامل والهيمنة البريطانيان للأيرلنديين كلها أمور تقدم دروسًا فى حوكمة الدولة، وهو النهج الذى وضعت أسسه كل من إسبانيا، والبرتغال وإنجلترا فى إطار التوسع الأوروبي فى الأمريكتين، وقد أشارت دراسة Howard Winant (2001) إلى ذلك على أنه "بروفة لرسم حدود الإمبريالية". فالإسهاب فى الامتيازات السلالية بوصفها وسائل لممارسة القوى الاستعمارية تتضمن تجريدًا من الروابط العشائرية الأولية، وهويات القرابة والموت الجماعى للجماعات المقهورة. فمنذ منتصف القرن السادس عشر أخضع الإنجليز الأيرلنديين الأصليين من خلال هذه العمليات وعبر تأسيس المزارع الاستعمارية.

وقد قارن "ألين" ممارسات الحكم الإنجليزى للأيرلنديين بما كان يحدث مع الأمريكيين الأصليين والأفارقة، مع كثير من الاختلاف فى طبيعة العنصرية وكثافتها عبر سياقات استعمارية ولحظات تاريخية مختلفة (Thomas 1994)، وهناك تصنيف بسيط نسبيًا قد ميز بين العلاقات الاستعمارية مع السكان الأصليين والتى تشمل امتلاك الأرض، والإبادة العرقية، وبين العلاقات الاستعمارية القائمة على التحكم في التجارة، مع اختلافات واضحة فى الصور والأفكار الشائعة (Hulme 1986).

إن الثراء الثقافى والمخزون الرسمي للتفكير والصورة السلالية، وكذلك الممارسات الاستبدادية، قد أمدت الأفكار الأوروبية بذخيرة من المواقف الأيديولوجية والمجادلات التى استخدمت لبناء أنماط من التفاعل الاجتماعي مثل تطور التجارة الدولية العالمية والمستوطنة الاستعمارية، فقد تم استغلال السلالة لصالح الإمبراطورية. فالعناصر الرئيسية فى خطاب المستوطنات الاستعمارية تتضمن تجاهلاً لحقوق السكان الأصليين فى الأرض التى عاشوا عليها، وتبرير الغزو دينيًا، حيث سيتم إنقاذ أرواح السكان الأصليين، والنظر إلى إبادة السكان البدائيين بوصفها جزءًا طبيعيًا من التقدم نحو الحداثة (Jones,2006,:68)، ويمكن النظر إلى إنكار الاختلافات بين الأوروبيين والسكان الأصليين، سواء كان ذلك فى صورة طبيعية، أو في صورة مظاهر تخص المبادئ الأخلاقية الجنسية، وفى نظام التجارة، وفى الدين والحكم، باعتباره مكونًا جوهريًا فى تكوين الأفكار الغربية عن التفوق والغزو الاستعمارى.

لقد بدأ القتل الجماعى أحادى الجانب للأقليات الضعيفة بمعرفة الدول أو غيرها من الفاعلين الرسميين، وكان تمييزًا لظاهرة الإبادة الجماعية، وهناك العديد من الأمثلة التاريخية والمعاصرة لمعظم الجرائم الدولية التى تتضمن أشكالاً من العنصرية، كما هو الحال بالنسبة لغجر الروما، مع أحدث الأمثلة من هذا النوع كما هو الحال فى الاضطهاد الذى شهدته كوسوفو خلال الفترة من ١٩٩٨-١٩٩٩.

لقد بزغت السلالة بوصفها ملمحًا أساسيًا فى النظام العالمى الحديث، منذ القرن الخامس عشر فصاعدًا؛ إذ حفرت السلالة لنفسها مكانًا فى ذاكرتنا وفهمنا للعالم عبر أشكال رئيسية من الإبادة الجماعية، وتتضمن هذه الأشكال عمليات القتل الجماعي للسكان الأصليين فى الأمريكتين وأستراليا، فى سياق الاستيطان الاستعماري وكذلك فى حالة العبودية الأطلسية، فعلى الرغم من اندفاعها فى استغلال العمال، فإنها شكلت واحدًا من أسوأ الأمثلة فى التاريخ الإنسانى، إذ قتل خلالها ما بين ١٥ إلى ٢٠ مليون انسان (Jones 2006: 23). لقد تمثلت أفكار الذل والعبودية عبر القارة الأفريقية، وخاصة فى أفريقيا الإسلامية، قبل أن تستقر قواعد العبودية الأطلسية. وهناك اختلافات أساسية بين هذه الأشكال المبكرة وذلك النظام المؤسسي الذى عرضته الدول الأوروبية، على الرغم من أن هذه القضية مثار لجدل شائك (Walvin 1992: 28).

مفاهيم أساسية: الإبادة الجماعية
عملية قتل كلية أو للجزء الأكبر من مجموعة قومية، عرقية، دينية، جنسية أو اقتصادية (Jones 2006:22) والإبادة الجماعية "جريمة بموجب القانون الدولي" وتتضمن أفعالاً مثل: – قتل أعضاء جماعة بشرية. – التسبب فى أضرار بدنية أو عقلية لأعضاء جماعة بصورة كلية أو جزئية. – فرض إجبارى لوسائل منع الإنجاب داخل الجماعة. – النقل الإجبارى للأطفال من مجموعة بشرية إلى المجموعة المهيمنة. *(نقلاً عن اتفاقية الأمم المتحدة حول الإبادة الجماعية عام ١٩٤٧، المادتان الأولى والثانية).* *Source: A. Jones (2006), Genocide: a comprehensive Introduction, Abingdon, Routledge*

▪ ففى منطقة الكاريبى فإن أرضًا جديدة قد فتحت وهى"هيسبانيولا" (وهى الآن هايتى وجمهورية الدومنيكان) وهنا ارتكب الإسبان مذابح للسكان الأصليين على مدى ثلاثين عامًا تناقص خلالها عدد السكان الأصليين من ثمانية ملايين إلى عشرين ألفًا!

▪ وفى كندا والولايات المتحدة الأمريكية فإن أعداد السكان الأصليين قد تناقصت عبر خمسة قرون، فانخفض عددهم من نحو عشرة ملايين إلى نحو ٢٣٧ ألفًا فقط، متضمنًا ذلك إقرارًا من قبل الدولة بالقتل الجماعي، وتفشي الأوبئة، وزحف الموت إلى أماكن تجمعات السكان الأصليين، وقتل أعضاء اللجان الأمنية الأهلية، والمجاعة، وحرمانهم من مصادر التغذية والاستيلاء على ثرواتهم الحيوانية مثل الجاموس والثور الأمريكي، وكذلك سرقة أطفالهم وإيداعهم مؤسسات الإيواء.

▪ فى أستراليا فإنه فى الفترة من ١٧٨٨ حتى ١٩١١ تناقص عدد أصحاب الأرض الأصليين من ٧٥٠,٠٠٠ إلى ٣١,٠٠٠ عبر المذابح، والأمراض، والمجاعة، وحملات الإبادة، وسرقة الأطفال من أسرهم إلى مؤسسات يقوم البيض بإدارتها (Jones 2006: 70:85).

وتعد الأمثلة السابقة بمثابة مؤشر مطلق على الموت الذي نشأ عن تأسيس مجتمعات الاستيطان الاستعمارية، فالإبادة الجماعية الاستعمارية قد قامت بحملات استعمار لكل من الأرض والموارد المعدنية والبشرية، ومن ثم فقد كانت بمثابة حجر الزاوية فى نمو الرأسمالية الأوروبية. فقد تم الاستيلاء على مساحات هائلة من الأراضي، وتم تدمير السكان الأصليين، وتأسيس نمط الإنتاج الزراعي الاستعماري وقد تولت العبودية الأطلسية جلب الأفارقة للعمل فى العالم الجديد.

وفى الوقت الذى شهد نمو المستوطنات الاستعمارية القائمة على الإبادة الجماعية، فإن التطور الديمقراطي كان يسير يدا بيد مع عمليات القتل الجماعي داعمًا لسياق العبودية المزرعية الإمبراطورية لكل من الإسبان والبرتغاليين والهولنديين والإنجليز والفرنسيين.

فقد تطورت العبودية المزرعية عن بداياتها التى كانت فى منتصف القرن السادس عشر فى البرازيل، وبنهاية القرن السابع عشر، تكاملت تدرجات الفصل العنصري مع العلاقات عبر المجتمعات الاستعمارية، وقد حددت الملامح الزمنية للعبودية الأطلسية على النحو التالي:

- الاستيطان (١٤٩٢-١٦٥٠) وتضمنت هذه المرحلة الاستكشاف، والاستيطان، والغزو.

- النضج (١٦٥٠-١٧٧٠) مع نمو المؤسسات الحكومية الاستعمارية؛ نظم التجارة، والإنتاج الاقتصادى، والهيراريكية الاجتماعية.

- الانتقال (١٧٧٠-١٨٨٨) وهى فترة الثورة، والتمرد، وإلغاء العبودية والذى جاء مؤخرًا إلى البرازيل فى عام ١٨٨٨ (Karras and McNeill 1992).

وقد سطرت تلك الفترات الزمنية والتفكير السلالى والعنصرى فى حيز وجود الدول القومية الحديثة، وأسست للاقتصاد العالمى بأن يضع السلالة والتفكير العنصري فى مركز صناعة الحداثة.

لقد درس مايكل مان حالات محددة لديمقراطيات الإبادة الجماعية فى العالم الجديد، واقترح أن هناك ديمقراطيات استيطانية، على سبيل المثال فى كل من

الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وأستراليا، تظهر فيها العلاقة المباشرة بين النظم الديمقراطية وعمليات القتل الجماعي بجميع الحالات التى درسها، مشيرًا إلى "أن أكثر المستوطنين يسيطرون على المؤسسات الاستعمارية، وأن أكثر القتلة يمارسون التطهير" (Mann 2005:4). هذا وينظر إلى طبيعة التدرج السلالي والعنصرى ومستويات العنف على أنه يعتمد على طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأيديولوجية التى تأسست بين كل من المستعمرين والمستوطنين:

- فالتجارة الاستعمارية تنشط حينما يكون هناك قليل من الاستيطان، بينما يكون هناك القليل من الاستعمار وقليل من العنف والقتل، فيحدث التدخل الأولي اعتمادًا على النخب وعلى البناء الأكثر تناقضًا فى الاختلافات العرقية.
- السلب والنهب، كما هو الحال فى التوغل الإسباني داخل أمريكا اللاتينية.
- المستعمرات الزراعية والتى يرجع قصب السبق فيها للبرتغاليين، حيث كان السكان يعملون حتى الموت.
- لم تكن المستوطنات فى حاجة إلى عمالة من السكان الأصليين حينما كان هؤلاء يتعرضون للقتل الجماعي مما أظهر مستوى عاليًا من العنف.

وآخر هذه النماذج الاستعمارية يتجسد فى حالة تسمانيا (أستراليا)، فهنا كان لدى المستوطنين طاقات مفرطة، وكانت لديهم ديمقراطية مستعمرين فعلية، دون أن تكون لديهم الرغبة لاستعمال العمالة المحلية، ثم تلت ذلك عمليات الإبادة الجماعية، وفى ذلك يقول "مان":

حينما وطأت أقدام المستعمرين جزيرة تسمانيا عام ١٨٠٤ كان يعيش عليها نحو ٤,٥٠٠ من أصحاب الأرض الأصليين، وفي غضون ٨٠ عامًا تمت إبادة كل من تجري في عروقهم دماء أصحاب الأرض الأصليين، وقد قتل آخر رجل عام ١٨٦٩، ولقيت آخر امرأة حتفها في عام ١٨٧٦، في حين ظل على قيد الحياة بعض من المهجنين (المخلطين). فكانت عمليات إطلاق النار على العيون "حفلات صيد" وتسميم الطحين من الأمور الشائعة هنا.. والنفر الأخير من أصحاب الأرض الأصليين نقلوا إلى جزيرة صغيرة يزاحمون فيها كميات قلية من الطعام (Mann 2005: 83).

ومؤخرًا عرضت شاشة BBC4 حلقات عنوانها "العنصرية: تاريخ موجز (٢٠٠٦)" وقدم هذا العمل تغطية لهذه الحالة وأجرى مقابلات شخصية مع البقية الباقية من بعض أصحاب الأرض الأصليين، كما سلطت هذه الحلقات الضوء أيضًا على نموذج آخر أكثر حداثة وهو الإبادة الجماعية التي مورست ضد كل من جماعتي الهيريرو "The herero" والناما "The Nama" والتي قام بها الألمان في جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا) مستخدمين في ذلك الوسائل العسكرية الحديثة.

ففي ناميبيا في عام ١٩١١ لم يتبق سوى ١٦,٠٠٠ نسمة من شعب الهيريرو أولئك الذين كان يبلغ تعدادهم نحو ٨٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٠٣، وتعد هذه العملية بمثابة أول عملية إبادة جماعية افتتح بها القرن العشرون، ومن خلال استخدام نظام معسكرات الاعتقال، وفكرة الإبادة الكاملة "vernichting" والسيادة العرقية تم تعبيد الطريق للإبادة الجماعية الأرمنية على يد الأتراك، والمحرقة النازية "الهولوكوست" على يد الألمان (Madley 2005, Mann 2005, Jones2006).

الحشد العنصرى.. التحيز ضد اللون الأسود

فى كل مكان لقيت العبودية والاستعمارية وكذلك الإبادة الجماعية (تلك التى كان ينظر إليها على أنها تؤسس لنظام من الترتيب العنصرى العالمي) مقاومة اتخذت أشكالاً مختلفة، فعند دراسته لمقاومة العبودية الأطلسية أمدتنا دراسة Winant 2001 بمصدر قيم من أوجه الكفاح والمقاومة متضمنة التخريب، الهروب، التمرد، والثورة، والإقصاء، واللجوء إلى المنفى الطوعى Maroonage، وهذا الاصطلاح الأخير هو ملمح شائع فى العديد من نظم العبودية، وهى بمثابة تشكيل لمجتمعات العبيد الهاربين، فمجتمعات كالبرازيل وسورينام وكولومبيا تقدم نماذج لبعض أماكن جربت فيها هذه العملية.

وتتضمن المظاهر الحديثة من المقاومة حركات مثل مناهضة الاستعمارية، والتحرر الوطنى، ومعاداة العنصرية. لقد تأسست الهوية السوداء على مستوى العالم وفقًا لثلاثة أشكال من التفكير والارتدادية[١] Reflexivity وذلك حينما يدلنا تقييم الوعي الذاتى لسياق اجتماعى بعينه على عمل من شأنه أن يغير من هذا الموقف الاجتماعي، ويشمل:

- ارتدادية "مناهضة *العبودية*" تلك التى تعنى باستعادة الإنسانية والسلامة لأصحاب اللون الأسود.
- ارتدادية "مناهضة *للاستعمارية*" تلك التى تنادى بحقوق الشعوب السوداء، وحياتهم وإعالتهم، وموروثهم الثقافى فى سياق السيادة الوطنية.
- ارتدادية "مناهضة *العنصرية*" تلك التى تجابه عدم العدالة فى الظروف المادية والسياسية بالمجتمعات الغربية (Hesse 1999).

---

(١) الارتدادية نظرية اجتماعية تشير إلى علاقات تبادلية دائرية بين السبب والنتيجة (التأثير). فالعلاقة الارتدادية هى علاقة فى اتجاهين (ثنائية) بين كل من السبب والتأثير، بحيث يؤثر كل منهما على الآخر في وضع لا يحل فيه أحدهما محل وظائف الطرف الثاني. (المترجم)

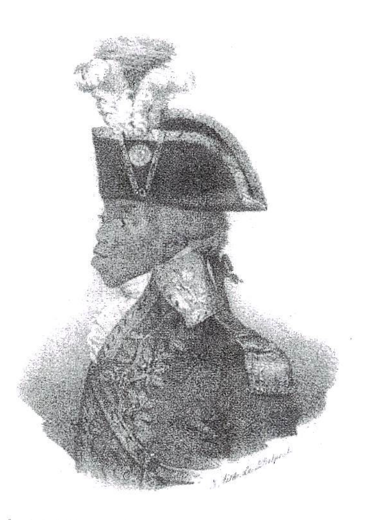
الاستخدام المزدوج للأفكار العنصرية

لم تستخدم السلالة كمجرد بناء وإنجاز عبر الهيمنة والعسكرية والاستعمارية فحسب، وإنما أيضًا انعكست واستخدمت للتعبئة والمقاومة البطولية.

فى السطور التالية ننظر إلى البناء الاجتماعي والسياسي للشعوب السوداء والإسهام الذى قدم لفهم السلالة من خلال جهود كل من إدوارد بلايدن، ودي بويه وفرانز فانون.

فهناك أماكن عدة من العالم نجد فيها الدينامية السلالية ضرورية لفهم آلية المجتمع، ولا تمثل فيها الشعوب السوداء قضية تشغل البال (Spickard 2005: 21) كما هو الحال فى كل من اليابان، وتركمانستان، وكمبوديا. إلا أنه عبر العديد من الأقاليم فى العالم حيث تعيش الشعوب "السوداء" فإن الفكرة السياسية لمعاناة الشعوب قد أوجدت المحفز الأساسى لتطوير الوعى الفردى وحشدت قضايا الانعتاق والتحرير، وفى أواخر القرن الثامن عشر اتخذت مقاومة العبودية الأطلسية أشكالاً متعددة شملت الكفاح المسلح وتطور الحركات السياسية لرابطة الوحدة الأفريقية.

الثورى الأسود: توسيه لوفيرتيه Toussaint L'overture



Toussaint L'Ouverture
Source: Print and Picture Collection, The Free Library of Philadelphia.

فى المستعمرة الفرنسية سانت دومينيك st Dominque، قاد توسيه لوفيرتيه Toussaint L'overture أكبر ثورة عبيد فى التاريخ تلك التى بدأت فى عام ١٧٩١ واستبعدت على أثرها فرنسا بوصفها قوة استعبادية كبرى، وأدت إلى تأسيس هايتى المستقلة فى عام ١٨٠٤، ومن أجل هذا التحدى للاستعمارية العنصرية الأوروبية فإن توسيه كان يتعرض للإهانة بشكل منظم، وقد ثبت ذلك أيضًا من خلال تصوير جسمه، فالفرنسيون يعتبرونه .... ذلك الثعبان الذى دفأته فرنسا فى صدرها" وكان تصوير الرسامين الفرنسيين له يعكس هذا التصور عنه، وفى عام ١٨٣٢ فإن صورة جديدة من النقوش الحجرية ظهرت فى "الأيقونات المعاصرة" مع صورة طبق الأصل لتوقيع لوفيرتيه، ومن غير شك فى أن ثلاثة عقود من تشويه الرجل قد جعلت صورته التى يشبه فيها القرد قد نالت قبولاً واسعًا بوصفها التشابه الأصلي، ثم أصبحت المنتج الأكثر رواجًا عنه.

المصدر: هذه المعلومات وما سيليها من مناقشات يمكن أن تجدها فى "الأفارقة فى أمريكا" .Website ,www.pbs.org/wgbh/aia/home.html

لقد أدت الحركات الهادفة لبناء علاقات بين كفاح قادة مقاومة العبودية، والناشطين والمثقفين البارزين، عبر سياقات استعمارية مختلفة في أوروبا، وأمريكا الشمالية، ومنطقة الكاريبي، وأفريقيا، إلى تطور رابطة وحدة الأفارقة، وهي حركة سياسية كانت ترمى إلى التأكيد على مشاركة العناء المشترك واستغلال السكان السود.

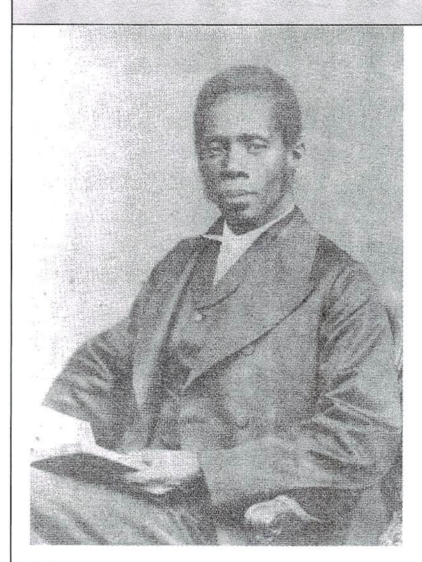
ويعد كل من Quobna Cugoano . Olaudah Equiano . Hgnatius Sancho مجموعة من الباحثين الأفارقة ممن كانوا عبيدًا سابقين، وقد قاموا بإنتاج نصوص رئيسية وشنوا حملات لإلغاء العبودية، وقد تضمنت تلك الأعمال *الأفكار والمشاعر التي قدمها Cugoano* عن" *الشر والمرور الشيطاني لتجارة الجنس البشري*"، وهو المنشور الإلغائي الأول والمباشر باللغة الإنجليزية الذى طرحه أفريقي، وقد نشر في عام ١٧٨٧ وحمل عنوان "*أبناء أفريقيا.. بقلم مواطن*".

كما أن القصص الخاصة بالسلالة، والعبودية، والمقاومة قد وجدت في الجيل الصاعد من السير الذاتية وذكريات وقصص الأسر والتي نشرت بمعرفة الأمريكيين ذوى الأصول الأفريقية، ويتضمن ذلك واحدا من أكثر الكتابات شهرة على نطاق واسع: "*قصة حياة فريدريك دوجلاس، عبد أمريكي*" وقد نشرت بمعرفة جمعية بوسطن لمناهضة العنصرية عام ١٨٤٥.

إن تمزيق الروابط بين الأم والعبد، التضحية/ وجسد المرأة الملهب بالسياط، والكفاح من أجل التعليم والحرية، كل ذلك كان بمثابة موضوعات رئيسية لتلك القوى الدافعة لنصوص مناهضة العبودية، وقد سهل حشد العبيد، ونمو الحركات الديمقراطية وبزوغ الرأسمالية الصناعية من إلغاء العبودية الأفريقية، لكن استمرارية العنصرية فى مجتمعات ما بعد العبودية وقوة الحكم الاستعماري قد أوجد تحديات جديدة. ويرى Seymour Drescher (1990) في دراسته عن بزوغ العنصرية العلمية الأوروبية والتى بدأت خلال تلك الفترة، أن "عمليات إلغاء العبودية لم تعدل كثيرًا من مسار العنصرية" (Quoted in Smaje 2000: 160).

ويمكن ملاحظة حشد الوعى الأسود وعلاقته بالرابطة الأفريقية الحديثة بوضوح فى كتابات مجموعة من المثقفين السود عملوا فى نهاية القرن التاسع عشر ومن هؤلاء إدوارد بلايدين Edward Blyden الذي ذهب إلى أن كل السلالات متساوية، إلا أنه دافع عن نقاء "السلالة السوداء كدعامات عقلية ضد الهيمنة العسكرية الأوروبية (Law 1985, lynch 1971). كما روج كذلك لاستخدام الأسماء الأفريقية واللباس الأفريقي، كما دافع عن تأسيس مؤسسات تعليمية وثقافية صممت خصيصًا لتلقى احتياجات الأفارقة والتعامل مع ظروفهم.

المتحدث الرسمي باسم السود: إدوارد بلايدين



Edward Blyden
Source: Library of Congress Collection.

كان إدوارد ويلموت بلايدين (١٨٣٢-١٩١٢) أبًا للقومية لشعوب غرب أفريقيا، وشاركه كل من هنرى سلفيستر ويليامز فى الرابطة الأفريقية، ولد بلايدين فى جزر فرجينيا (من جزر البحر الكاريبي في أمريكا الوسطى) وذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية على أمل أن يصبح رجل دين إلا أنه تم تجاهله فى كلية اللاهوت نظرًا لسلالته التى ينتمي إليها، فى يناير من العام ١٨٥١ هاجر إلى ليبيريا والتي كانت مستعمرة أمريكية أفريقية قبل أن تصبح جمهورية مستقلة فى عام ١٨٤٧، ثم عين بعد ذلك أستاذًا فى الكلاسيكيات فى

كلية ليبيريا التى فتحت حديثًا، وقد كان كذلك مؤرخًا وعـالم اجتمـاع بارعـا. وخلال الفترة من ١٨٧١ حتى ١٨٧٣ قام بتحرير مجلة "الزنجى Negro" وهـى أول مجلة تعبر بشكل واضح عن الرابطة الأفريقية بغرب أفريقيا، وكـان هـو نفسه مدافعًا عن سلالته، وفى هذا أنتج ما يزيد عن أربـع وعـشرين مطويـة وكتابًا، وكان أكثر مؤلفاته شهرة "صوت من أفريقيا النازفة" (١٨٥٦)، "العرض الليبيري" (١٨٦٢) "الزنوج فى التاريخ القديم" (١٨٦٩) "جامعة غرب أفريقيـا" (١٨٧٢) "من غرب أفريقيا إلى فلسطين" (١٨٧٣) "المسيحية والإسلام والسلالة الزنجية" (١٨٩٨) وعمله الكبير "المسألة اليهودية" (١٨٩٨) و"غرب أفريقيا فيما قبل أوروبا" (١٩٠٥) و"أفريقيا.. الحياة والعادات" (١٩٠٨).

وقد كان للرجل هدف وضعه نصب عينيه وهـو أن يثبـت أن أفريقيـا والأفارقة يتمتعان بتاريخ وحضارة ثريين، وقد كان رافضًا للفكرة السائدة عـن دونية الإنسان الأسود، ومتقبلاً لرؤية أن كل المجموعات العرقية الكبـرى لهـا إسهامها الخاص فى صناعة حضارة العالم، وقد جادل بشأن أن المسيحية كـان لها تأثيرات محبطة على السود، بينما كان الإسلام يساوى بيـنهم ويرفـع مـن معنوياتهم، أما الأهداف السياسية لبلايدين فكانت تتمثل فى تأسيس دولة غـرب أفريقيا الحديثة والتى سوف تحمى وتروج لمصالح شعوب السلالة الأفريقية فـى كل مكان فى العالم، كما أنه فى نهاية الأمر كان يرى ليبيريا بمثابة النواة لتلـك الدولة، وكان ينظر لامتداد تأثير سلطتها القضائية من خلال الحث على اختيـار "العودة للوطن" من الأمريكتين، كما أنه كان يأمل "بلا جدوى أيضًا" فى أن تتحد ليبيريا وجارتها سيراليون فى كيان واحد. وكان لديه تناقض فيما يخص تأسـيس الدور الاستعمارى الأوروبي؛ فقد اعتقد أن نتيجتها النهائية ستتمثل فى أمم حديثة

مستقلة فى أفريقيا المدارية، ولكنه كان قلقًا بشأن تأثيرهـــا النفـــسي التخريبـــي، وبوصفه مثقفًا قوميًا فقد لفت النظر إلى أن الحداثة ليست متوافقة مع المؤسسات والعادات الأفريقية.

المصدر:

يمكن مطالعة السيرة الذاتية الكاملة والمطولة لبلايدين فى:

A fUll-length biography of Blyden can be found in Hollis R. Lyn(h (1967), tclword Wilmol Blyden: Pon-Negro Patriot, 1812 t 912،

Oxford: Oxford University Press (1967). Edith Holden (1960) Blyd.n ol Libetio: An AccoLtnt ol the Lile ond Lobors of Eclwor.l Wilmol

/^yd('r, New York: Vantaqe Press, is an important source containing biographical details and excerpts Irom Blyden's letters and pob

lished writings. See al5o Hollls R. Lynch, (ed.) (1971) Elock Spokesmon: Selected Published Writings of Edword Wilmot Blyden New York:

humanities Press, the only representative antltobqy of his wrilings.

Web source:

www.alricawithin.com

قام هنرى سيلفيستر ويليامز بتنظيم المؤتمر الأول للرابطة الأفريقية والـــذي عقد بلندن عام ١٩٠٠، والذي جلب كلاً من "الرجال والنساء من الـــدماء والنـــسل الأفريقي" من أفريقيا، وأمريكا، ومن منطقة الكاريبي، وفى هذا المـــؤتمر خطـــب ويليام دي بويه عن *أرواح الناس السود* (١٩٠٣)، وكان الرجل يهدف إلى "إظهـــار

المعنى الغريب لأن تكون أسود هنا فى مطلع القرن العشرين" ثم قدم البيان الكلاسيكي "أن مشكلة القرن العشرين هى مشكلة حاجز اللون" (Du Bois ٢: 1903)، وفى بداية كل فصل من فصول هذا الكتاب يظهر التعاطف والإحساس المعبر عن السواد، حيث كان دي بويه يقدم شعرًا من "أغانى الشجن القديمة" تلك التى تعتبر "المتحدث باسم روح العبد الأسود" وفيها يقول:

إنها موسيقى الناس التعساء، والأطفال المحبطين حين يتحدثون عن الموت والمعاناة وعن الشوق الصامت لعالم جديد أكثر حقيقة، عن الرحلات الضبابية والطرق المخفية.

ولعل فى هذا رجع الصدى للسيرة الذاتية لفريدريك دوجلاس التى تكلمت أيضًا عن الأغانى الزنجية باعتبارها كاشفة لأرواح أولئك العبيد الذين ينشدونها، ويسعى هذا النص للكشف عن "كفاح ملايين من الفلاحين السود"، وقد استحضر كذلك لقاءاته الشخصية العديدة مع البيض الذين كانوا يتعاملون معه بوصفه مشكلة وليس شخصًا، وسعيه للكشف عن كل من الإنسانية السوداء، وعن إسهامات الشعب الأسود فى المجتمع والثقافة. ونداءات دى بويه بالاعتراف "هل كان لأمريكا أن تكون أمريكا بدون الزنوج؟" ونادى بتحطيم ذلك الحاجز السلالي تاركين "السجناء ... ليذهبوا أحرارًا" فقد كان دى بويه أول عالم اجتماع فى مجال السلالة والعنصرية (Lewis 2000: 550) حيث كانت السلالة بالنسبة له النظام الاجتماعي الأكثر وضوحًا فى الحداثة، وعلى الدرب نفسه كان كارل ماركس (zukerman 2004:4) وبالنسبة لدى بويه "فإن تاريخ العالم ليس تاريخًا للأفراد فقط، وإنما للجماعات، ليس للأمم، ولكن للأعراق، وأن السلالة هى:

عائلة كبيرة من الجنس البشرى، عادة ما تشترك فى صفات الدم واللغة، وغالبًا ما تشترك فى التاريخ والتقاليد والاندفاع، وهى التى اجتمعت طوعًا وتلقائيًا لإنجاز أنماط حياتية واضحة التحديد (du bois 1897:6).

وفي هذه الورقة المعروفة بعنوان *"صيانة السلالة"* حدد دي بويه أيضًا تلك السلالات التي توجد عبر كوكب الأرض، قائلاً:

بحثنا عن السلالات في المرحلة الحالية التي يعيشها العالم وأمكننا تمييز ثماني سلالات مختلفة، بإحساس أن التاريخ يخبرنا بحتمية استخدام الكلمة، وهذه السلالات هي: السلاف في أوروبا الشرقية، والتيوتون بوسط أوروبا، والإنجليز ببريطانيا العظمى وأمريكا، الأمم اللاتينية بجنوب أوروبا وغربها، الزنوج في أفريقيا وأمريكا، الشعوب السامية بغرب أسيا وشمال أفريقيا، والهندوس بوسط أسيا، والمنغوليون بشرق أسيا، وهناك بالطبع مجموعات عرقية صغرى كالهنود الأمريكيين، وجماعات الإسكيمو، وسكان الجزر الجنوبية، ويضم السلاف التشيك، والماجيار (المجر)، والبولنديين والروس، ويضم التيوتون كلاً من الألمان، الإسكندنافيين، والهولنديين؛ ويضم الإنجليز الإسكتلنديين، والأيرلنديين، والأمريكيين المختلطين.

وينضوي تحت الأمم الرومانسية (اللاتينية) اختلافات كبيرة منها الفرنسيون والإيطاليون، والصقليون، والإسبان. أما مصطلح "الزنجي"، فربما يكون هو الأكثر تحديدًا بين كل تلك المفاهيم، حيث يجمع كلاً من الأمريكيين الخلاسيين والزامبو، والمصريين، وجماعات البانتو والبوشمان في أفريقيا، وفيما بين الهندوس هناك آثار لأمم واسعة الاختلاف، بينما يأتي تصنيف عائلات الصينيين العظماء والتتار، والكوريين، واليابانيين تحت التصنيف المنغولي (Du Bois (1897.

ولذلك فإن السلالة بالنسبة لدي بويه كانت حقيقة اجتماعية، غير أنها لم تكن قائمة على أي اختلافات بيولوجية أو طبيعية، فبالنسبة للعلماء فإن معايير السلالة هي (اللون، والشعر، ومقاييس الجمجمة) لذا فكان أمر هذا التصنيف بالنسبة للعلماء بالغ الخلط ووجه نقدًا كبيرًا لدي بويه بسبب ربطه العلم السلالي بالبناء التاريخي-السلالي

لممارسات العنصرية المشتركة بالنسبة للبيض والسود، وهنا فإن التعبيـــر الـــسياسي والرغبة في تحسين السود وجدت لنفسها مكانًا فى الأنثروبولوجيا العرقية والأفكـــار الخاصة بالأصل والنسب المشترك (Louis 2002: 664). ولم يكن هذا التوتر العـــالق بين الفهم الاجتماعي والفهم العلمي للـــسلالة حـــائلاً دون قيـــام دي بويـــه بدراســـة إستراتيجيات سياسية إعتاقية، إلا أنها أنتجت ضعفًا متأصلاً فى بنـــاء حججـــه، مـــع الصلة والمثالية المبالغ فيهما، والتضامن وتعبئة التشريعات السياسية السوداء.

لقد جاء البناء الاجتماعي للزنوج والسواد موضعًا رئيسيًا فـــى أعمـــال دي بويه، وقد تابع العديد من الاستجابات المختلفة عن مشكلة العنصرية، بما فى ذلـــك العزل الثقافى والاقتصادى الأسود، والتكامـــل والـــشيوعية الدوليـــة، والتـــضامن الأفريقى، ولقد تطورت هذه الفكرة الأخيرة عن فكرة الوحـــدة الجماعيـــة للـــدول الأفريقية إلى الوحدة الجماعية لشتات السود الذى نبع من التشتت القسري والوحشي للأفارقة عبر مجتمعات العالم. كما أنه وضع أيضًا حجر الأساس التحليلي "للتحيـــز للجنس الأبيض" عبر مقالته المعنونة *"أرواح الناس البيضاء"* والتى نشرت فى عام ١٩٢٠؛ حيث درس المظاهر الاقتصادية للتحيز للجـــنس الأبـــيض فـــى تبختـــر الأمريكي الجنوبي، وغطرسة الإنجليزي، والاعتقاد بالحق الإلهى لهم فى الاستيلاء على الجزر، والموارد والناس، وكذلك نظرية الثقافة البشرية القائلة بأن كل شـــيء عظيم، وجيد، وكاف، وعادل، ومشرف هو أبيض، وحيثما يكون كل شـــيء غيـــر مشرف أصفر، وحيثما يكون الشيطان أسود.

ويظهر الفصل بين العوالم الاجتماعية البيضاء والسوداء مغلفًا فى فكرته عن الحجب، ذلك الحاجز الشفاف الذى يفصل ولكنه لا يعرقل النظرة العرقية، ويكشف لنا تحليل الثنائية العرقية فى كتابات دى بويه عن الوعى المزدوج لأن يكون المرء زنجيًا أمريكيًا فى سياق ما بعد العبودية، والتفوق الأبيض فيما قبل الحقوق المدنية،

وكانت أمور مثل الصراع مع عملية تحديد بناء الهوية فى ظل التهميش والتبعيـــة، والتعجيل بالمصالح السوداء تحت الحكم الأبيض، كلها بمثابـــة تحـــديات رئيـــسية، وكانت محل اتفاق فى أعمال دى بويه والعديد من مثقفي الشتات الآخرين.

عالم الاجتماع الأول فى مجال السلالة: ويليام إدوارد بورجاردت دى بويه



W.E.B. Du Bois
Source: Library of Congress Collection.

ويليـــام إدوارد بورجـــاردت دي بويه (١٨٦٨-١٩٦٣) أحد رواد علماء الاجتماع فى مجال السلالة والعنصرية، وقد أسهم إسهامات هائلـــة فـــى فهمنـــا للسلالة فى سياق عالمي، ولد فى جريت بارينجتون، مساتـــشوستس بالولايـــات المتحدة. وهو واحد من رابطة الأفارقة، وتوفي فى غانا بعدما أصـــبح مواطنـــا غانيًا، وكان مديرًا *للموسوعة الأفريقيـــة* وعـــضوًا فـــى الحـــزب الـــشيوعى. وكان أول أمريكى من أصـــل أفريقـــى يحصل على الدكتوراه من جامعة هارفارد، كما أنه أسس قـــسم علـــم الاجتمـــاع بجامعة أتلانتا.

وقد أنجز الدراسة الأمريكية الأولى عن علم الاجتماع الحضرى، والتـــي حملت عنوان "*زنوج فيلادلفيا*" (١٨٩٩)، حيث قضى عامًا عاش خلالـــه وســـط

السكان السود بالحي السابع بفيلاديلفيا، وقد أجرى آلاف المقابلات الشخصية مع السكان، وجمع عينات على ١٠,٠٠٠ نسمة، ودرس أنمـاط الفقـر، والتعلـيم، والحياة العائلية، الجريمة، والعلاقات العرقية.

وكان العمل الذى قدمه عن الجريمة فى هذا الكتاب مؤثرًا، حيث جـادل فى أن تأثير العبودية والعنصرية، والهجرة الشمالية، والفقر، كلها أمور ينبغـي أن تؤخذ فى الحسبان عند فحص معدلات الجريمة. كما أنه أيضًا كان رائدًا فـي مجال علم الاجتماع الريفي من خلال أعمال قدمها مثل: *الزنوج فى فارم فيـل، فيرجنيا* (١٨٩٨) *والزنجى المزارع* (١٩٠٤) حيث درس التأثير الدائم للعبودية، والعلاقات الحميمية، والبناءات الأسرية، والممتلكات والعلاقات الطبقية فى مدن الجنوب الصغيرة.

وقد كان أيضًا أول عالم اجتماع أمريكي فى مجال العقيدة وأنـتج عمـلاً أساسيًا عن"*كنيسة الزنجى*" (١٩٠٣)، وقد افتتح هذا المسعى التجميعـي مجـال البحوث الجادة عن السود فى أمريكا، أما عن إسهامه النظري فى مجـال فهـم السلالة والعنصرية فقد تضمن بناء علاقات بين التحليلات العرقية والطبقية وأخذ فى الاعتبار تطور نظم القمع المترابطة، على الرغم من فشله فى الإقرار بأهمية الجنس.

وعلى العكس من كل من ماركس وفيبر ودوركايم، فقد اعترف دي بويه بأن التمييز العنصري أمرًا أساسيًا فى فهم كيف يتعامل الناس حول العالم، هـذا وقد ذهبت دراسة (2000) Lemmert إلى أن دي بويه "واحد من أوائل المفكـرين التحريريين" الذين ربطوا بين كل من السلالة، والطبقة، والعولمة.

Source: P. Zuckerman, (ed)(2004) The social Theory of W.E.B. Du Bois, London: Pine Forge, D.L Lewis, (1993) W.E.B Du Bois: Biogeograper of Race, 1868-1919, New York: Henry Holt, D.L Lewis (1994) W.E.B Du Bois: A Reader, New York: Holt; C. Lemmert (2000) Social Theory: The Multicultural and Classical Readings, Boulder, Co: Westview, R.Dennis (2003)" W.E.B Du Bois's concept of double consciousness'. In J. Stone and R.Dennis, Race and Ethnicity, Comparative and Theoritical approaches, Oxford:Blackwell.

الزنوجة وهويات سوداء جديدة

يرجع الفضل فى الكفاح "الأصيل" إلى الجهود التى قام بها توسيه لوفرتيه Toussaint L'overture فى هاييتى، وأعمال كل من بلايدين ودي بويه التى دافعت عن هوية المشتت الأفريقى الأسود، وما كان بها من دور فى ظهور إلهام مفهوم جديد تطور فى منطقة الكاريبي الفرنسية ألا وهو "الزنوجية" Negritude (أى الاعتذار بحياة المجتمع الأسود). وقد صك هذا المصطلح الشاعر مارتيكان Marttican ورجل الدولة أيم سيزار Aime Cesaire فى باريس خلال ثلاثينيات القرن العشرين فى مناقشة مع طلاب درجة الزمالة من أمثال ليوبلد سينجور وليون داماس ووضعت فى مجلة l'étudiant noir (الطالب الأسود)، وقد استلهموا أفكارهم من حركات فكرية وثقافية فى مقدمتها حركة "نهضة هارلم[1] Harlem Renaissance"، والتى كانت تمثل "ازدهار الأدب الزنجى" خلال الفترة من ١٩١٩-

(١) حركة ثقافية ظهرت في الفترة ما بين عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، وكانت تعرف آنذاك باسم "حركة الزنوج الجديدة" وكان يتركز نشاطها في مجاورة هارلم السكنية الواقعة في مدينة نيويورك. ورغم ارتباطها المكاني بنيويورك فإن كثيرا من المفكرين السود الناطقين بالفرنسية الذين عاشوا في باريس وذوي أصول من أفريقيا والبحر الكاريبي قد تأثروا بالاتجاهات الفكرية لهذه الحركة التي نادت أعمالها الفكرية والأدبية بحرية السود ونهضة واقعهم. (المترجم)

١٩٣٥ وتركزت فى نيويورك. هنا فإن مفكرين مثل Langston Hughes , Claude McKay يشيدون بالثقافة السوداء المعبرة، والتى ترى أن السواد ليس مصدرًا للدونية ووصمة العار بل مصدرًا للفخر، وتفسيرات سيزار Cesaire لهذا المفهوم تضع السواد فى سياق العبودية الأطلسية، بينما يقدم سينجور Senghor صورة أكثر بساطة وشمولية لعالم السود، فبالنسبة له فالزنوجة هي "قيم الحضارة" لعالم الأفريقي الأسود.. الشعور بالتواصل.. وهدية التناغم (Quoted in Gibson 2003: 45).

إن الحالة الوجودية للكينونة السوداء قد بزغت هنا من الروح السوداء، والطبيعة السوداء، وقد تميزت بأنها ذات نظرة موضوعية للسلالة السوداء، مستوحاة جزئيًا من أعمال الإثنوغرافيين الاستعماريين وعلماء السلالة مثل آرثر دى جوبينو Arther de Gobineau. أما التفسير الذى قدمه سينجور، والذي أصبح فيما بعد رئيسًا للسنغال، فقد تعرض لقدر كبير من النقد، وكان للبناء الأكثر ديناميكية الذي قدمه سيزار عن الزنوجة أبلغ الأثر فى نمو الوعي الأسود، فالجمع بين هاتين الفكرتين من شأنه أن يزاوج مزايا تعبئة الهوية السوداء المشتركة فى مواجهة العنصرية والهيمنة الاستعمارية الفرنسية، ورفض سينجور فكرة الاستيعاب واسترداد مصطلح "négre" (الزنجى) والذى كان يستخدم على أنه تأكيد إيجابي للهوية.

وهناك عمل ذائع الصيت بين القراء قدمه جان بول سارتر عن حركة الزنوجة، بعنوان "*أورفيوس الأسود*" (نسبة لشخصية الموسيقي أورفيوس فى الأساطير الإغريقية) (١٩٤٨) فوصف الزنوجة على أنها عنصرية *لمناهضة العنصرية*، فى مواجهة العنصرية الاستعمارية، وعلى هدى هذا العمل الباكر فإن سيزار قد أنجز نصًا كلاسيكيًا بعنوان *الحديث عن الاستعمار*" (وقد نشر لأول مرة

بالفرنسية عام ١٩٥٥)، وهو ما قدم إسهامًا مميـزًا للإلهـام الفكـري للكفاحـات التحررية القومية فى كل من أفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وفيما بعد قدم إلهامًا لحركة الحقوق المدنية للأمريكيين، والسلطة السوداء، والحركات الأخرى المناهضة للحرب، لقد انتقدت تحليلات سيزار كلاً من الرأسـمالية والاسـتعمارية وتحدت المفاهيم الغربية عن الحداثة والحضارة وإعادة التأكيد مـن جديـد علـى هويات الشتات الأفريقي الأسود فى سياق عرض حجج حتمية إنهاء الاسـتعمارية السياسية والاجتماعية النفسية.

وفى محاولة للتحرك فيما وراء الاستقطاب الأسود والأبـيض فـى العـالم الاستعماري، سعى رائد الفكر الإنساني، فرانتز فانون Frantz Fanon لتقديم أفكـار جديدة. لقد كان تواقا لتحرر كل من النفس والأمة، ودافع، وغالبًا مـا كـان ذلـك مؤلما، عن التأمل الذاتى والعنف الجماعي باعتبارها وسائل ضرورية لبلوغ هـذا الهدف. فقد تنازع على "التأكيد غير المشروط للثقافة الأفريقية" وقدم مراجعة نقدية للدعوة لرابطة الوحدة الأفريقية، بالإضافة إلى رابطة العـرب، وأشـكال التقييـد الوطنية، فهو يفضـل الدعـوة إلى العالميـة الثالثـة Third Worldism كفـضاء للمعارضة (Reed 2006).

وفيما يخص انتقاد ومراجعة موقف رد الفعل تجاه الزنوجـة، درس فـانون تآكل سلطة الاستعمارية العنصرية التى أدت إلى تطور انقسام الوعي بين النخبـة السوداء، وقد ظهر هذا على سبيل المثال من خلال السياسة الفرنسية التى عملـت على استيعاب نخبة سوداء صغيرة "متحضرة"، بينما يتم قمع جموع الشعب، وهـو ما خلق حالة من تضارب الولاءات، فهذا يعبر عن موقف أن تكون ذا بشرة سوداء وقناع أبيض (Fanon 1967).

وتتمثل هذه الرؤى مع ما ذهب إليه دى بويه عن مفهـوم هويـة سـلالية مزدوجة، وقد رفض فانون الحنين لثقافة نموذجية سوداء متضمنة فـي ماضـيها الأفريقي، ودافع عن المشاركة فى العمل العنيف، "فثقافة القتال"، وحرب التحـرر (فى الجزائر على سبيل المثال)، تمثل إدراكًا للأهمية النفسية والرمزية للعنف، ولقد تعرض للانتقاد للقصور فى تصويره البعيد عن واقع التغير الاجتماعي، وتعقيـدات العلاقات الاستعمارية، ورؤاه عن المرأة ونظريته عن العنف، إلا أن إسهامه كـان له تأثير هائل فى التنظير للسلالة وفى تطوير دراسات ما بعد الاستعمار.

وقد جاءت المراجعة النقدية للفكرة الساذجة والرجعية عن الحـشد المـدمر لفكرة السلالة التى قدمها فانون موازية للكثير من الجهود المعاصرة، فنجد أن باول جيلورى Paul Gilory فى العمل الذى قدمه بعنوان" *الأطلنطـي الأسـود*" (١٩٩٣) وفى غيره من الكتابات يؤكد التوافق الثقافي المشترك مع التحيز للجنس الأسـود، وهو ما لم يكن متأصلاً فى أى أصل طبيعي، أو مهجن، لكون المرء أسود، ولكنـه جاء فى التجربة التاريخية المتشابكة، والتحركات الجغرافية، والتنـوع الحـضارى الذى ظهر منذ فترة العبودية الأطلسية. وهنا فإن الأمـة والـسلالة قـد عولجتـا بوصفهما مفاهيم معيبة فى تحليلهما الاجتماعي.

وكذلك فإن التفاعل بين الشتات الأفريقي والغرب عبر آلاف السنين ينكـر أى محاولة لبناء "النقاء" ومحاولات الفصل بين الهوية الأفريقيـة والأوروبيـة، أو البياض والسواد، واعتمد الأساس الاقتصادي للحداثة الأوروبية الغربية في جـزء منه على مؤسسات العبودية المزرعية منتقدة بشكل متناقض فكر العبودية المتـأثر بالحداثة، ويوضح جيلوري أن نقد الظلـم الـذى أبلغتـه المجـادلات الأوروبيـة للديمقراطية التحريرية والمعاناة العالمية قد تأثر بمقاومة الرق والحركات المطالبـة بإبطال الرق، كما هو الحال فى العمل الذى قدمه هيجل.

وفى هذا الإطار فإن العلاقة المتبادلة بشكل حاسم بين كــل مــن أوروبــا وأفريقيا قد ساعدت على خلق ما نعرفه الآن باسم الحداثة، فقــد كــان جيلــوري مبهورًا بالسبل التى نجحت بها أجيال من المفكرين السود بالتمسك بالوعى المزدوج بأن يكونوا سودًا وأن يكونوا من الغرب، كما أنه وازن بين مفهوم القومية السوداء، والأفرقة، تلك التى استندت إلى أفكار حصرية عن الأسود والأبيض، وأولئك الذين يمثلون أشكالاً أكيدة من الخليط ومناقشة كل من الخلط والتهجن.

أما جدول أعمال عولمة الحداثة الذى ميز حركة القــوى الــسوداء خــلال ستينيات القرن العشرين فكان يرمي إلى بناء فكرة جماعية مشتركة عــن التحيــز للجنس الأسود، مع قليل من انتقاء الفكر الأبوى. إن القمع السياسي لحركات التمرد المسلح والبحث عن إستراتيجيات بديلة للمقاومة جاء مصحوبًا بــالتطور النظــرى لمناهضة الأصولية وتفكك الهويات والاعتراف بالاختلاف.

إن تحطيم الرواية الرئيسية للقوة السوداء فتحت الطريق لمزيد من الاهتمــام لتصنيفات النوع، والجنس، والطبقة، والإثنيــة، والتجــارب المتعــددة والمتــشعبة للأحاسيس المشتركة، وفى رد فعل على معنى " سواد ما بعد الحداثة" تلقي دراســة Bell Hooks (1991:28) بظلال من الشك على تلك الانتقادات التى "تظهــر علــى السطح فى لحظة تاريخية يشعر فيها كثير من النــاس الخاضــعين بأنــه أصــبح بمقدورهم أن يرفعوا أصواتهم معبرين عن أنفسهم"، وحين يؤدى ذلك إلى إغــلاق الفرص أمام أولئك "الذين عانوا التأثيرات المعوقة للاستعمار والهيمنة مــن أجــل استعادة فرصة لأن يسمعهم أحد".

ويسعى انتقاد ومراجعة تلك الصور النمطية المقولبة وتلك الأفكار الجامــدة عن السواد إلى فتح فضاء جديد للتأكيد على قوة وفاعلية الفكر الأسود. ويؤكد مثل هذه التوجه تحقيق الذاتية السوداء الراديكالية بما يتضمن البحث عن أفكار معارضة ساعية إلى تحرير الذات والهوية، والسعى لكسب فــرص التعبيــر عــن الــرؤى

والأصوات النقدية. لكن فى المقابل تذهب أنجيلا ديفز – وهى كاتبة عمود صفحات فى الجارديان، وناشطة سوداء ومدافعة عن الحقوق النسوية- إلـــى التأكيـــد علـــى التقسيمات الطبقية الداخلية فى المجتمع الأسود ومشكلات مدى القدرة علـــى حـــشد المجتمع الأسود داخل الولايات المتحدة، وفى ذلك تقول ديفز:

إنه لأمر معقد حقًا، فقد اعتدنا أن نفكر فى أن هناك مجتمعًا أســـود، وهـــو دائمًا متنوع إلا أننا اعتدنا أن نتخيل أنفسنا جزءًا من هذا المجتمع.. فالعديـــد مـــن الناس السود الذين ينتمون للطبقة المتوسطة قد استوعبوا الموقف العنصري ذاته فى تعاملهم مع أفراد الطبقة الوسطى السوداء بشكل مشابه لما لدى السكان البيض تجاه الإجرام الأسود، فأبناء الطبقة الوسطى ينظرون إلى الشاب الأسود فـــى الـــشارع بسرواله المتراجع كمصدر تهديد للسود أيضًا. لذلك فأنا لا أعتقد أنه مـــن الممكـــن تعبئة المجتمعات السوداء بالطريقة التى كانت تتم بها فى الماضى.

ومع ذلك ترى ديفز أن هناك ارتباطًا حاسمًا ومستمرًا بين كل من الـــسلالة والعنصرية وبين الاستشهاد بالأرقام الصارخة الواردة من وزارة العدل الأمريكيـــة التى تشير معدلاتها الحالية إلى أن واحدًا من كل ثلاثة أولاد سود ولدوا فـــى عـــام ٢٠٠١ سيصل به الأمر فى نهاية المطاف إلى السجن، لقد أدى تراجع قضية السود كموضوع رئيسي (Hall 1992b) والذى كان ينظر إليه فى وقته على أنه مفيد مـــن الناحية السياسية والإستراتيجية، إلى فتح المجال للتنقيب عن التنوع الهائل للهويات العرقية التوفيقية تلك التى ظهرت فى أعقاب تأسيس مجتمعات المهاجرين فى شتى أنحاء العالم، ففى المملكة المتحدة على سبيل المثال فإن تفتيـــت الهويـــة الـــسياسية "السوداء" أو تجزئتها إلى سياسات اختلاف عرقية قد أفرز فقدانًا للتضامن السياسي المناهض للعنصرية، وغياب السياسات المتماسكة المناهـــضة للفكـــر العنـــصرى (Kundani 2007).

خاتمة

سعى هذا الفصل لتوفير مقدمة عن تاريخ فكرة السلالة وتعبئتها في نظم السيادة والهيمنة العرقية، وفي روايات التحرير والانعتاق، وناقش الفصل التعامل بجدية مع السلالة في التفكير الاجتماعي والتاريخي، متوخيًا الحذر في سبل الاستفسار التي ميزت تلك الفكرة اجتماعيًا وثقافيًا وسياسيًا في نطاقات مكانية وزمانية واسعة الاختلاف. وكان الفصل منشغلاً بأكثر من مجرد الإسهاب في نظرية عامة عن السلالة والعنصرية والصعوبات التي تعيق جملة الطرق والوسائل التي تعمل بها السلالة، وحاول الفصل طرح نظرية تستند إلى منهج عالمي يتجنب مآزق التعميم من منظورات إقليمية أو قومية، فهذه القضايا وتطور المناهج اتجاه متنامٍ في حقل الدراسات العنصرية. (انظر على سبيل المثال Bowser 1995 ,Bhattacharya et al.2002, Spickard 2005, Macedo and Gounari 2006).

قراءات إضافية

Spickard, P. (ed.) (2005) *Race and Nation, ethnic systems in the modern world,* London: Routledge. This edited text provides accounts of the development of racialised identity hierarchies in a diverse range of regions and settings across the globe.

Winant, H. (2001) *The World is a Ghetto,* Oxford; Basic Books. This compelling account focuses on the more dominant understanding of race and racism as the products of Western slavery, colonialism and Empire, and relations between the 'West and the Rest', providing both historical developments and contemporary patterns across selected global regions.

Dikotter, F. (ed.) (1997) *The Construction of Racial Identities in China and Japan,* London: Hurst. This edited collection challenges the idea that race and racism are 'Western concepts' and that, as China has argued, racism therefore does not exist in that country. It also examines racial nationalisms, oppression of racialised minorities including the Ainu and the growth of anti-semitism in China and Japan.

Jones, A. (2006) *Genocide: a comprehensive introduction,* Abingdon: Routledge. This student text provides valuable case study material on genocide with material on indigenous people, colonial contexts and the Jewish Holocaust.

Bancroft, A. (2005) *Roma and Gypsy-Travellers in Europe,* Aldershot: Ashgate. This provides a pan-European account of Roma and Gypsy-Travellers, examining exclusions, identities and contemporary experiences. This book examines explanations of the development of forms of race and racism which draw on social relations inside Europe.

Zuckerman, P. (ed.) (2004) *The Social Theory of W.E.B. Du Bois,* London: Pine Forge. *Lewis, D.L.* This edited collection of the work of Du Bois provides the opportunity for students to explore key writings of this leading black intellectual and his views on race, racism and resistance.

Dennis, R. (2003) 'W.E.B. Du Bois's concept of double consciousness,' in J. Stone and R. Dennis, *Race and Ethnicity, comparative and theoretical approaches,* Oxford: Blackwell. This chapter examines the extent to which Du Bois used the concept of double consciousness as a central problem for oppressed groups and critically reviews some contemporary re-statements of this idea by Heinze and Gilroy.

مصادر من الإنترنت:

The *Africans in America* website, www.pbs.org/wgbh/aia/home.html is a companion to Africans in America, a six-hour public television series. The website chronicles the history of racial slavery in the United States – from the start of the Atlantic slave trade in the sixteenth century to the end of the American Civil War in 1865 – and explores the central paradox that is at the heart of the American story: a democracy that declared all men equal but enslaved and oppressed one people to provide independence and prosperity to another. *Africans in America* examines the economic and intellectual foundations of slavery in America and the global economy that prospered from it and reveals how the presence of African people and their struggle for freedom transformed America.

قائمة المراجع

Allen, T. (1994) *The Invention of the White Race*, Vol. 1, London: Verso.

Appiah, A. (1986) 'The uncompleted argument: Du Bois and the illusion of race, in H.L. Gates Jnr (ed.) *'Race', writing and difference*, Chicago, IL: University of Chicago Press.

Bauman, Z. (1989) *Modernity and the Holocaust*, Cambridge: Polity Press.

Bernal, M. (1987) *Black Athena: the Afroasiatic Roots of Classical Civilisation*, Vol. 1, London: Vintage.

Bonnett, A. (2000) *White Identities*, Harlow: Pearson Education.

Bhattacharya, G., Gabriel, J. and Small, S. (2002) *Race and Power, global racism in the twenty-first century*, London: Routledge.

Bowser, B. (ed.) (1995) *Racism and Anti-Racism in World Perspective*, London: Sage.

Césaire, A. (1952) *Discourse on Colonialism*, London: Monthly Review Press, first published 1972.

Chow, K. (1997) 'Imagining boundaries of blood: Zhang Binglin and the invention of the 'Han' race in modern China', in F. Dikotter (ed.) *The Construction of Racial Identities in China and Japan*, London: Hurst.

Delacampagne, C. (1983) *L'Invention du Racism*, Paris: Fayard.

Delacampagne, C. (1990) 'Racism and the West: from praxis to logos, in D. T. Goldberg, *Anatomy of Racism*, Minneapolis: University of Minnesota Press.

Dikotter, F. (1992) *The Discourse of Race in Modern China*, London: Hurst.

Dikotter, F. (ed.) (1997) *The Construction of Racial Identities in China and Japan*, London: Hurst.

Drescher, S. (1990) 'The ending of the slave trade and the evolution of European scientific racism', *Social Science History*, 14, pp.415–449.

Du Bois, W. E. B. (1987) *The conservation of races*, The American Negro Academy Occasional Papers, No. 2, http://www.webdubois.org/dbConsrvOfRaces.html.

Du Bois, W. E. B. (1903) *The Souls of Black Folks*, Chicago: McClurg and Co, Penguin edition 1996.

Edwards, J. (1994) *The Jews in Western Europe, 1400–1600*, Manchester: Manchester University Press.

Elias, N. (1982) *The Civilizing Process, state formation and civilisation*, Oxford: Basil Blackwell.

Fanon, F. (1967) *Black Skin, White Masks*, New York: Grove Press.

Gibson, N. (2003) *Fanon, the Postcolonial Imagination*, Cambridge: Polity.

Gilroy, P. (1993) *The Black Atlantic, modernity and double consciousness*, London: Verso.

Goldberg, D. (1993) *Racist Culture, Philosophy and the Politics of Meaning*, Oxford: Blackwell.

Goldenberg, D. M. (2003) *The Curse of Ham, race and slavery in early Judaism, Christianity and Islam*, Princeton, NJ: Princeton University Press.

Hall, S. (1992a) 'The West and the rest: discourse and power', in S. Hall and B. Gieben (eds), *Formations of Modernity*, Cambridge: Policy Press.

Hall, S. (1992b) 'The question of cultural identity', in S. Hall, D. Held and T. McGrew (eds) *Modernity and its Futures*, Cambridge: Policy Press.

Hancock, I. (1997) 'The roots of antigypsyism: to the Holocaust and after', in G. J. Colin and M. S. Littell (eds) *Confronting the Holocaust: a mandate for the 21st Century*, Lanham, MD: University Press of America.

Hannaford, I. (1996) *Race, the history of an idea in the West*, London: Johns Hopkins University Press.

Hesse, B., (1999) 'Reviewing the Western Spectacle: reflexive globalisation through the Black Diaspora', in A. Brah, M. Hickman and M. Mac an Ghaill (eds.) *Global Futures, Migration, Environment and Globalisation*, Basingstoke: Macmillan.

hooks, b. (1991) *Yearning, Race, Gender and Cultural Politics*, London: Turnaround.

Hulme, P. (1986) *Colonial Encounters, Europe and the Native Caribbean*, 1492–1797, London: Methuen.

Isaac, B. (2004) *The Invention of Racism in Classical Antiquity*, Woodstock: Princeton University Press.

Jahoda, G. (1999) *Images of Savages, the ancient roots of modern prejudice in Western culture*, London: Routledge.

Jones, A. (2006) *Genocide: a comprehensive introduction*, Abingdon: Routledge.

Karras, A. L. and McNeill, J. R. (eds) (1992) *Atlantic American Societies*, London: Routledge.

Kundani, A. (2007) *The End of Tolerance*, London: Pluto Press.

Laquer, W. (2006) *The Changing Face of anti-semitism*, Oxford: Oxford University Press.

Law, I. (1985) *White Racism and Black Settlement in Liverpool*, Liverpool: Department of Sociology, unpublished PhD thesis.

Lewis, B. (1971) *Race and Colour in Islam*, New York: Harper and Row.

Lewis, D. L. (2000) *W.E.B. Du Bois, The Fight for Equality and the American Century, 1919–1963*, New York: Henry Holt and Co.

Loomba, A. (2005) *Colonialism/Postcolonialism*, London: Routledge, 2nd edn.

Louis, B. St. (2002) 'Post-race/post-politics? Activist-intellectualism and the reification of race', *Ethnic and Racial Studies*, 25, 4, July, pp. 652–675.

Lynch, H. R. (ed.) (1971) *Black Spokesman, selected published writings of Edward Wilmot Blyden*, London: Frank Cass.

Macedo, D. and Gounari, P. (eds.) (2006) *The Globalisation of Racism*, Boulder, Colorado: Paradigm

Madley, B. (2005) 'From Africa to Auschwitz: how German South West Africa incubated ideas and methods developed by the Nazis in Eastern Europe', *European History Quarterly*, 35, 3, p. 181.

Mann, M. (2005) *The Dark Side of Democracy, explaining ethnic cleansing*, Cambridge: Cambridge University Press.

Memmi, A. (1967) *The Colonisers and the Colonised*, Boston, MA: Beacon Press.
Miles, R. (1993) *Racism After 'Race Relations'*, London: Routledge.
Piertese, J. (1994) 'Unpacking the West: how European is Europe' in A. Rattansi and S. Westwood (eds.) *Racism, Modernity and Identity, on the Western front*, Cambridge: Polity.
Poliakov, L. (1975) *The History of Anti-semitism*, Vol. 1, Philadelphia: University of Pennsylvania Press.
Reed, K. (2006) *New Directions in Social Theory, race, gender and the canon*, London: Sage.
Said, E. W. (1985) *Culture and Imperialism*, London: Chatto & Windus.
Sato, K. (1997) 'Same language, same race: the dilemma of *Kanbun* in modern Japan', in F. Dikotter (ed.) *The Construction of Racial Identities in China and Japan*, London: Hurst.
Smaje, C. (2000) *Natural Hierarchies, the historical sociology of race and caste*, Oxford: Blackwell.
Snowdon, F. (1970) *Before Colour Prejudice: the ancient view of Blacks*, Cambridge, MA: Harvard University Press.
Spickard, P. (ed.) (2005) *Race and Nation, ethnic systems in the modern world*, London: Routledge.
Takezawa, Y. (2006) 'Race should be discussed and understood across the globe', *Anthropology News*, American Anthropological Association, Feb./March 2006.
Thomas, N. (1994) *Colonialism's Culture*, Cambridge: Polity Press.
UNHCR (2006) *Report of the Special Rapporteur on contemporary forms of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance, Mission to Japan*, Doudou Diène, UNHCR, www.ohchr.org/english/issues/racism/rapporteur/visits.htm.
Walvin, J. (1992) *Slaves and Slavery: the British colonial experience*, Manchester: Manchester University Press.
Weiner, M. (1997) 'The invention of identity: race and nation in pre-war Japan', in F. Dikotter (ed.) *The Construction of Racial Identities in China and Japan*, London: Hurst.
Weiner, M. (ed.) (2004) *Race, Ethnicity and Migration in Modern Japan*, London: Routledge.
Winant, H. (2001) *The World is a Ghetto*, Oxford; Basic Books.
World Conference Against Racism (WCAR) (2001) *World Conference Against Racism, Racial Discrimination, Xenophobia and Related Intolerance Declaration*, United Nations, WCAR: Durban, South Africa.
Xun, Z. (1997) 'Youtai: the myth of the "Jew" in modern China', in F. Dikotter (ed.) *The Construction of Racial Identities in China and Japan*, London: Hurst.
Young, R. (1994) 'Egypt in America: black Athena, racism and colonial discourse', in A. Rattansi and S. Westwood (eds.) *Racism, Modernity and Identity, on the Western front*, Cambridge: Polity.
Young, L. (1997) 'Rethinking race for Manchuko: Self and Other in colonial contexts', in F. Dikotter (ed.) *The Construction of Racial Identities in China and Japan*, London: Hurst.
Younge, G. (2007) 'We used to think there was a black community', Interview with Angela Davis, *Guardian*, 8 November.
Zuckerman, P. (ed.) (2004) *The Social Theory of W.E.B. Du Bois*, London: Pine Forge.

الفصل الثانى

تصنيف الشعوب وفقًا للسلالة والأصل والتسمية

مقدمة

شهد الاستخدام المزدوج لفكرة السلالة حشذا كي يعمل بشكل جيد من خلال الكولونيالية والهيمنة الاستعمارية، كما تم استخدام الفكر السلالي من أجل الحشد وبث المقاومة البطولية، على نحو ما تم تقديمه فى الفصل الأول، ويقوم الفصل الحالي على هذه الجدلية، وذلك من خلال الفحص المدقق للميدان العلمي للسلالة، فالعلم يوفر الأرضية لكل من الأفكار الأكثر نظرية ووضوحًا للسلالة والعنصرية، فضلاً عن الأفكار المناهضة للعنصرية فى الوقت ذاته، وتظهر هذه الأرضية المكانة المركزية للسلالة فى الحداثة الأوروبية وغير الأوروبية وما تتضمنه من تناقضات (Hesse 2007). فعلى مدى أكثر من قرنين من ترسيخ العنصرية العلمية المثبتة فى كتابات العالم الفرنسي "جيورجيي كوفيه Georges Cuvier" عام ١٨٠٠ ـ رائد علم الجينات والمكتشف المشارك للحامض النووي DNA- أعاد جيمس واتسون James Waston تقديم حجج مشابهة، فقد ربط كوفيه بين السلالة والترتيب الهرمى لمراتب الدونية والسمو، مع جعل الجنس الأبيض فى قمة هذا الترتيب الهرمى، ومضى واتسون مقتفيًا خطاه.

فقد اقترح واتسون فى عام ٢٠٠٠ أن هناك علاقة تربط بين كل من اللون والدافع الجنسي، مفترضًا أن لدى أصحاب البشرة السوداء غرائز جنسية أقوى، مرتكزًا فى ذلك على أساس الإستراتيجية الخطابية القديمة للفانتازيا الجنسية التى ارتبطت لفترة طويلة بلغة الاستغلال والهيمنة الغربية (Hall 1992)، وفى عام ٢٠٠٧ ذهب واتسون إلى أنه كان "مكتئبًا فى الأصل فيما يخص مستقبل أفريقيا"

وذلك نظرًا "لأن جميع سياساتنا الاجتماعية مبنية على حقيقة أن مستوياتهم العقلية تمامًا هى مثل مستوياتنا، بينما تدل جميع الاختبارات على أن ذلك ليس هو حقيقة الأمر"، وقد ذهب واتسون إلى أنه "ليس هناك سبب قوى يجعلنا نتوقع أن القدرات الذهنية للشعوب التى تطورت بشكل منفصل من الناحية الجغرافية يجب أن يثبت أنها تطورت بشكل مميز "(واتسون مقتبسًا عن Hunt- Grube 2007)، وقد أدت هذه المقولات إلى عاصفة دولية من الاحتجاج، وأعقبها إنكار من قبل واتسون، الذى اعتذر وذهب ليذكر أن الأفارقة لم يكونوا "فى منزلة أدنى من الناحية الجينية"، وتعبر هذه الواقعة عن كل من الجسارة التى يتمتع بها العلم السلالي وكذلك القوة التى تميز مناهضة العنصرية فى هذا الحقل.

يهتم القسم الأول من هذا الفصل بدراسة بزوغ العلم السلالي، أما الحشد السلالي فى الخطاب العلمي فيعد شاغلنا الأول فى هذا الفصل، وهو الذى سيختص بدراسة كل من بزوغ السلالة، وأشكال الترتيب الهرمي غير العادلة للتصنيف العرقي على النحو المبين فى العلوم الطبيعية وفى بناء المعرفة الأكاديمية فى مختلف الميادين. لقد تطور التصنيف العلمي للسلالات فى أحضان حقل التاريخ الطبيعي؛ إذ تطور بناء السلالات بوصفها أنماطًا طبيعية مبهمة منذ فترة مبكرة ترجع إلى أوائل القرن التاسع عشر، مستندة إلى أفكار الترتيب الهرمي التقليدي للسلالات ومرتبطة بقدرات ثابتة وغالبًا محدودة للتطور الحضارى والثقافى.

وقد نظر تشارلز داروين إلى السلالات على أنها أنواع فرعية مميزة، ولكنه خالف العنصرية العلمية السابقة من خلال إزاحته لفكرة الاستقرار والثبات العرقي والترتيب الهرمى الثقافي وأحل محلها فكرة العالم المتطور، كما أنه قد أسس مبدأ

الأصل المشترك، الذى تبدو من خلاله السلالات جميعها أنواعًا فرعية من الإنسان العاقل، كما وضع داروين الأسس التى قادت التغير من التفكير التنميطي إلى التفكير السكانى (Banton 1997).

وسنعرض فى هذا الفصل أيضًا لسقوط العلم السلالي الذى كان جزءًا من مراجعة نقدية أوسع لمناهضة العنصرية القائمة على الترتيب الهرمى والبناء البيولوجى للسلالة، المدفوع بمحفز السعى إلى مراجعة وانتقاد الأيديولوجيات النازية منذ ثلاثينيات القرن العشرين، وقد شهدت الفترة الأخيرة استخدام فصائل الدم وغيرها من العلامات البروتينية المتنوعة لاقتفاء أثر وتمييز ذوي الأصول المختلطة بين السكان البريطانيين، وعلى أية حال فقد قامت الداروينية الاجتماعية وكل من الأنثروبولوجيا الطبيعية، وتحديد النسل، والإيكولوجيا الاجتماعية، والبيولوجيا الاجتماعية، بالإبقاء على استخدام التصنيفات السلالية وحاولت وضع أسس طبيعية أو بيولوجية للاختلاف الاجتماعي والثقافي.

ومع كل ما سبق، لم يختف العلم السلالي بعد؛ إذ إن هناك مناقشات أكثر حداثة دارت حول "مشروع الجينوم البشرى Human Genome Project"، وحول أعمال العلماء التى طورت قواعد البيانات الجينية، وكلها سلطت الضوء على استمرارية استخدام التصنيفات السلالية، وسوف يختبر هذا الفصل الفرص المتاحة لعودة علم السلالة فى سياق علم الوراثة والجينوم وما يرتبط بذلك من جدل دائر حول الذكاء وتعقب أصول الأسلاف، أو ما يمكن تسميته بالجينومات الترفيهية. وأخيرًا سيولى هذا الفصل اهتمامًا بالمناقشات المعاصرة حول الأشكال المختلفة للتصنيف السلالي والانتماء العرقي، والتصنيف البيروقراطي، والمعضلات المتعلقة بتسمية مجموعات الشعوب.

بزوغ علم السلالة وأفوله

تم تمييز الجذور الأولى لعلم السلالة فى سياقات مختلفة فيما قبل الرأسمالية، وإن كان الصعود الرئيسي للعلم السلالي عبر أوروبا وأمريكا الشمالية قد اكتمل فى نهاية القرن الثامن عشر وشكل جزءًا أصيلاً من الحركة الأوسع للتحول من التفسير الدينى إلى التفسير العلمي، وكان ذلك بالتوازى مع صعود الاستعمارية الأوروبية. هذا ولم يكن لإلغاء العبودية المزرعية دور فى وضع حد لعلم السلالة، بل طور العلم السلالي زخمًا اجتماعيًا بلغ ذروته مع علم تحسين النسل النازى، لقد جاء التراجع فى الفكرة المسيحية عن أحادية الأصل (تلك النظرية التى تنادى بأننا جميعًا ننحدر من أصل واحد كما تروي القصة التوراتية عن الخلق من آدم وحواء) نتيجة لعدم قدرتها على تقدير الفروق بين الشعوب، تلك الفروق التى بزغت من القصص، والأساطير، وتقارير الرحالة والمستكشفين وكذلك سجلات من الكتابات عن "الغرب وبقية الدنيا" The West and the Rest.

وفى مواجهة تعدد البيانات عن التنوع البشري، تحرر علماء التاريخ الطبيعى وغيرهم من العلماء من الحاجة إلى التوافق مع تلك الاعتبارات الدينية، وتمكنوا من تطوير العديد من الصياغات العنصرية عن الأصل البشرى، فضلاً عن صياغة "نظرية عرقية" سرعان ما أصبحت الأداة التفسيرية الرائدة للتاريخ الإنسانى (Augestein 1996: xxxii)، لقد اجتازت العنصرية اختبار الكفاية العملية، فأوجدت مغزى للعالم فى عيون أولئك الذين يقطنون الغرب. فعلي سبيل المثال، أمكن إرجاع الفشل فى تحسين سكان أستراليا الأصليين "المتوحشين" إلى الاختلاف البشري الفطري، وأسهم ذلك فى نشر وجهة النظر القائلة بأن هؤلاء السكان "سلالة خاضعة" ليس لديها القدرة على التصرف كبقية البشر (Anderson 2006).

السلالة والتاريخ الطبيعي

تطورت التصنيفات العرقية فى ميادين التاريخ الطبيعي، والأنثربولوجيا، والإثنولوجيا. وقد حاول كارل لينو Carl Linnaeus فى عمله المعنون "نظام الطبيعة *Systema Naturea*" (١٧٥٨) أن يصنف كل ما هو حى إلى أجناس، وأنواع، وأصناف، أو أنواع فرعية، محددًا ستة أصناف من الإنسان العاقل Homo Sapiens، تضمنت كلاً من الأوروبي (أبيض، متورد، ذى عضلات) والأسيوى (أصفر، كئيب، غير مرن)، والأفريقى (أسود، متسامح، رابط الجأش، وحشي). ثم قام جوهان فردريش بلومنباش Johann friedrich Blumenbach (وهو خبير ألمانى بعلم التشريح) بتجميع كم هائل من الجماجم البشرية وقام بتنقيح تصنيف لينو وحدد خمسة أصناف بشرية هي: القوقازى، والمنغولي، والحبشي، والأمريكى، والملايو. وقد ذهب بلومنباش إلى أن شخصًا أعمى بإمكانه من اللمسة الأولى للجماجم أن يميز بين جمجمتى المنغولي والزنجى (بلومنباش 1796 نقلاً عن Augstein 1996:65). أما جيورجي كوفيه فقد تضمنت دراسته للسلالة تقسيم الجنس البشري إلى ثلاثة أنواع فرعية: القوقازى، والمنغولى، والحبشي؛ أى الأبيض والأصفر والأسود، ومن خلال تقديم العالم وبه ثلاثة أعراق رئيسية تعيش بمعزل عن بعضها البعض، تكون ترتيبًا هرميًا من الاختلافات فى الثقافة والقدرات العقلية تسببت فيها (على هذا النحو) الخصائص البيئية والطبيعية.

ولذا فإنه بالنسبة لجورجي كوفيه فقد كان واضحًا لماذا "حققت السلالة القوقازية السيادة على العالم"، ولماذا كان الصينيون أقل تقدمًا، ولماذا كان الزنوج غارقين فى العبودية والملذات الحسية" (نقلاً عن Banton 1997:30). وفى الولايات المتحدة استخدم العمل الذى قدمه أندريو مورتون (١٨٣٩) بعنوان "البذور الأمريكية *Crania Americana*" مقاييس لتقدير السعة الداخلية للجماجم من أجل

الخروج بتصنيف هرمي لأولئك الذين يتميـزون بـالعقول الأكبـر، حيـث جـاء القوقازيون فى قمة التصنيف بينما حـل الحبـشيون (الزنـوج غيـر المخلطـين، والأفارقة) فى ذيل التصنيف، ولقد قام سـتيفن جـاي جولـد Stephen Jay Gould (١٩٨١) بإظهار كذب وتضليل هذه الأدلة من خلال قيامه بإعادة فحص واختبـار الجماجم التى استخدمها مورتون فى صياغة تصنيفه.

على هذا النحو طورت المدرسة الأمريكية، ممثلة فى مورتون، بعضًا مـن الاعتبارات الأكثر منهجية، ويرجع هذ جزئيًا لأهميتهـا بالنـسبة للعبوديـة، فقـد وضعت هذه الاعتبارات قواعد إنتاج المعرفة فى مناخ أخرى مثل علـم الأوبئـة وعلم الطب النفسى، كما فى دراسات علم الأوبئة التى بنيت على التعداد الـسكانى السادس للولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٨٤٠، إذ تم اسـتخدام هـذا المـنهج لتبرير مزاعم تقول بأن الشخص الأسود كان سليم العقل فى عبوديته لكنه "أصـبح فريسة للاضطرابات العقلية عندما صار حـرًا" (Thomas and Sillen نقـلاً عـن Fernando 1991). أما صمويل كارترايت Samuel Cartwright، والذى لـم يحـظ بشهرة كافية، فقد ذهب فى عام ١٨٥١ إلى تحديـد مـا أسـماه "هـوس الفـرار *drapetomania*" كمرض عقلى مسئول عن هرب العبيد وبحثهم عن الحرية.

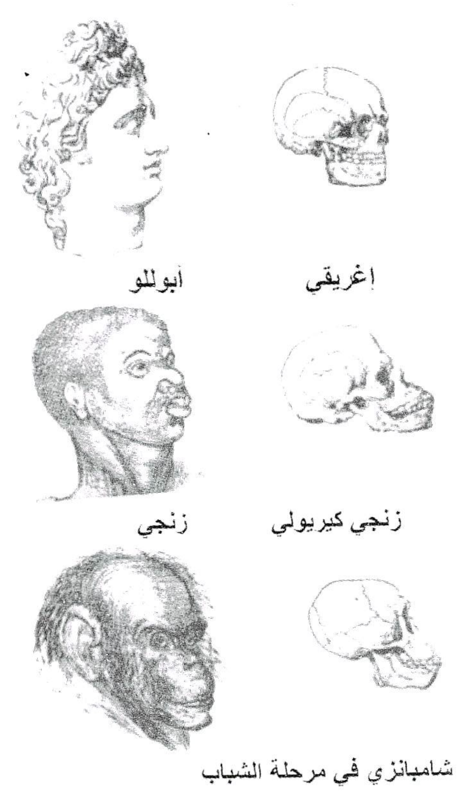
الأنماط السلالية

يعود تطور مدرسة فكرية عالمية فى التصنيف السلالى إلى جهود علماء من فرنسا، والولايات المتحدة، وبريطانيا، وألمانيا، وكان أبرز علماء تلك المدرسة كل من صامويل ستانهوب سميث، وجيمس وبريتشارد، وجورج جليـدون، وخوسـيه نوت، وبصفة خاصة فى أعمال اثنين من أشـهر المؤسـسين، وهمـا أرثـر دى

جوبينيو Arther de gobineau وروبـــرت نـــوكس Robert Knox. فقــد صـــنفت الاختلافات بين الشعوب عبر أنماط عرقية، وتم التعامل معها علـــى أنهـــا ثوابـــت تاريخية. وقد تم النظر إلى الاختلافات السلالية كمعطيات موجودة منذ الخلق، ومن ثم واجهت هذه النظريات صعوبات عدة فى معالجة قضية تطور الجنس البـــشري، والأكثر من ذلك أن هذه النظرية نظرت إلى الأنماط السلالية على أنهـــا تعـــرض العداء الفطرى تجاه بعضها البعض، فالكراهية التي تحتفظ بها السلالات القوقازيـــة تجاه الزنوج عميقة الجذور وهى أمر حتمي وطبيعـــى. (Smith 1884 نقـــلاً عـــن Banton 1997: 54). ولقد قام جوبينيو فى ١٨٥٣ بدراسة الصعود والسقوط العالمى للحضارات فى مقالته المعنونة "عدم المساواة بين الجنس البـــشري *l'inegalite des race humaines*". ومن وجهة نظره فإن "كل الحضارات العظيمـــة اشـــتقت مـــن الجنس الأبيض" بما يضمه من الآريين (ومن بينهم المصريون) واليونان والرومان والصينيين والمكسيكيين.

وقد مثل موضوع "الحفاظ على نقاء الدم" "للعائلة البشرية البيـــضاء" قـــضية رئيسية لدى جوبينيو فى تفسيره لصعود تلك الحضارات وهبوطها. وعلـــى ذلـــك، فسر جوبينيو تاريخ العالم عن طريق طبيعة وسلالات غير متكافئة، ويدل تأكيـــده هنا على "الدم النبيل" أن ثمة ترابط بين الاعتقاد فى الأرستقراطية الطبيعية ووجود ترتيب هرمي للسلالات البشرية، وقد قدم روبرت نوكس إسهامًا مميزًا مـــن أجـــل شيوع فكرة السلالة ولاسيما فى محاضراته فى المدارس الطبية. وفى كتابه الـــذى صاغ منه تلك المحاضرات "سلالات البـــشر" (١٨٥٠) قـــدم نـــوكس أطروحاتـــه الرئيسية والتى ذهب فيها إلى أن كلاً من الاختلافات السلالية الداخلية (التشريحية) والخارجية لم تتغير منذ أكثر من ٦٠٠٠ سنة، حتى إن اختلاط السلالات لـــم يـــؤد إلى خصوبة فى "المنتج الهجين"، وأن فهم الاختلافات السلالية فى الذكاء والثقافـــة

والأخلاق يقدم تفسيرًا للصراعات السياسية الأوروبية، وقد قاده هذا التصور إلى القول بأنه لن ننعم بالأمن ما لم ندرك أن "مصدر كل الشرور" يرقد داخل السلالة السلتية لأيرلندا، تلك التي ينبغي أن تجتث من تربتها"، وأن الدونية الطبيعية والسيكولوجية توجد فى "السلالات الأكثر دكانة فى اللون" على هذا النحو كان البناء العلمي للسلالات الطبيعية بحلول منتصف القرن التاسع عشر.



المصدر:

Josiah Clark Nott and George Robert Gliddon, *Indigenous Races of the Earth*, first published 1857)

داروين والتطور العرقي

قدم داروين مراجعة نقدية لكل من التعدد الجيني *Polygenism* وفكرة الأنماط السلالية الثابتة، وذلك فى أعماله ومن بينها "أصل الأنواع عن طريق الانتخاب الطبيعي أو بقاء السلالات الصالحة في الصراع من أجل البقاء" On the Origin of Species by Means of Natural Selection, or the Preservation of Favoured Races in the Struggle for Life (١٨٥٩) و"ظهور الإنسان" (١٨٧١). وفى مثل هذه الأعمال ذهب داروين إلى أن هناك أصلاً مشتركًا بين البشر كافة تحقق عبر التطور، وهو فكرة تدعو إلى وحدة الأصل التى أكدت التغير، فالصراع من أجل البقاء على قيد الحياة يؤدى إلى انتخاب طبيعى وتعديلات فى الأنواع، وكان لفكرة داروين عن "ظهور الإنسان" الفضل فى تطوير الحجة المنادية بالانتقاء الجنسي (النوعى Sexual) والتى فسرت لديه تطور الإنسان واختلافات الأنواع، ويرى داروين أن السلالات كانت أنواعًا فرعية تطورت من خلال التناسل الجزئي، وأن كلاً منها كان بمعزل عن الآخر، فبعض "السلالات المتوحشة" ذات الأحجام الأصغر فى المخ واجهت احتمال انخفاض الخصوبة والتعرض للانقراض، بينما السلالات المتحضرة كانت أكثر مهارة فى التأقلم والبقاء على قيد الحياة.

تحسين النسل السلالي

في مرحلة لاحقة قام فرانسيس جالتون بتطوير أفكار داروين وتأثيراتها من خلال تطبيق تلك الأفكار على المجتمع (الداروينية الاجتماعية) والإستراتيجية المفضلة التى سارت مع غرس تلك المجموعة من الأفكار، وقد كان هذا يعنى أشكالاً من الدعوى عن تحسين الميزات الوراثية البشرية من خلال التدخل فى

تحسين النسل والذى يعد بمثابة التوجيه الذاتى لتطور الإنسان، وكانت تلك التقنيات تتضمن إما تشجيع الإنجاب فيما بين ذوى الصفات الوراثية الأفضل، وإما تقليل عدد السكان ذوى الصفات المتدينة، وشملت سياسات تحسين النسل كلاً من الإبادة الجماعية، والإجهاض القسري، والعقم الإجباري، والفصل العنصرى، وتعد كل من اليابان وكوريا وأمريكا الشمالية وألمانيا النازية نماذج شهدت صورًا من ممارسات تحسين النسل نشطت تحت مظلة ورعاية الدولة.

وعلى نحو ما ذهب مايكل فينر (2004:225) فإنه لا يمكن الاستهانة بقدر الداروينية الاجتماعية فى اليابان، فمجموعات النخبة اليابانية قامت بالجمع بين الأفكار الإقطاعية القديمة عن المجموعة اليابانية المتجانسة نقية السلالة، مع العنصرية العلمية من الغرب؛ كى يبنوا الأمة اليابانية باعتبارها سلالة جمعية تتسم بأنها ذات صفات وراثية راقية ومتمدينة.

لقد كان بناء النقاء المتصور للشعب الياباني (شعب ياماتو *Yamato Minzoku*) موازيًا لبناء النقاء السلالي لأمة الشعب الألمانى، وقد تركزت العنصرية فى اليابان بطريقة تقليدية على استبعاد مجموعات مثل الأينو Ainu والبوراكيومين Burakumin وقد وصفت هذه المجموعة الأخيرة على أنها "سلالة معزولة.... تفتقد إلى أى حس أخلاقي"، وقد طبقت أيضًا بعض الأفكار على الفقراء والمعاقين، ونظرت السلطة اليابانية إلى التوسع الإمبريالي باعتباره ضرورة من أجل الحفاظ الطبيعي على السلالة اليابانية وتعبيرًا عن جودة المعدن الوراثى المميز لشعب اليابان.

ولقد فرضت السياسات الاستيعابية أشكالاً من سلوك أصحاب السلالة المهيمنة وقلقًا حيال الحفاظ على النقاء السلالى فى كل من داخل الوطن وخارجه، مما ترتب عليه تطور فى سياسات تحسين النسل فى شكل قوانين حماية تحسين النسل السلالي التى شرعت فى ثلاثينيات القرن العشرين.

وفى كوريا، اتضح أن الإرث الذى خلفه الاستعمار الياباني، وما ارتبط بــه من أولويات فى مجال تحسين النسل، قد ترك آثاره جلية من خلال مسعى كوريــا لممارسة الإجهاض والعقم الإجباريين لمجموعات بعينها فى كوريا الجنوبية حتــى ثمانينيات القرن العشرين، كما أن السويد أيضًا كان لها مساع فــى بــرامج العقــم الإجباري تستهدف من خلالها الأقليات الإثنية والسلالية منذ نهاية الثلاثينيات حتــى السبعينيات من القرن نفسه، وفى أستراليا كان ينظر إلى الأطفال المولــودين مــن هجين من السكان الأصليين والمهاجرين من شمال أوروبا على أنهم مصدر تهديــد للنقاء السلالي فى البلاد، ومن ثم كانوا يؤخذون عنوة من آبائهم، وقد ظلــت هــذه الممارسات طيلة قرن من الزمان (١٨٦٩-١٩٦٩) مما خلق "الجيــل المــسروق" وهو ما صور فى فيلم "سياج واقية من الأرانــب Rabbit-Proof Fence"، وشــملت سياسات تحسين النسل في كندا فى عشرينيات وثلاثينيات القرن العــشرين إجــراء عمليات عقم إجبارى للمهاجرين الراسبين فى اختبار الذكاء، وليس بعيدًا ما حــدث مؤخرًا فى جمهورية التشيك من أن محكمة إقليمية فى مدينــة أوســترافا Ostrava قضت بتعويض امرأة من غجر الروما تعرضت لعملية عقم إجبارى قام بها طبيب دون موافقتها.

المشروعات النازية لتحسين النسل

سارت المشروعات النازية لتحسين النسل على خطى تيار البحث العلمي فــى الولايات المتحدة وأوروبا (Proctor 1988)، فالنص الأمريكي الذى قدمــه ماديــسون جرانت عن "عبور الجنس العظيم أو الأسس السلالية للتاريخ البشري" (١٩١٦) أولى عناية للسلالة النوردية التى تعتبر مسئولة مبدئيًا عن الإنجاز البشري، ولكنها مهــددة بالاختلاط العرقي، الذى يمكن أن يؤدى إلى "الانتحار العرقي"، وكان ذلــك بمثابــة

تسويغ لفرض قيود على الهجرات العرقية الوافدة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وسياسات تحسين النسل التى تضمنت قوانين تحظر الزيجات بين الأعراق، والقوانين المناهضة للتمازج بين الأجناس.

وقد بنى جرانت عمله على دراسات ويليام ريبيلى (١٨٩٩) عن السلالات النوردية والألبية والبحر متوسطية، مع النظر إلى اعتبار النورديين هم الأرقى وهم المبدعون والفاتحون، تلك الدراسات التى اعتمدت بدورها على النظرية الآرية المبكرة التى طرحها جوبينيو. لقد كان لفكرة جرانت عن التفوق السلالي الآري أثر عظيم، ولقد روج لانتشار هذه النظرية عالم تحسين النسل الألمانى إيوجين فيشر Eugen Fisher وزملاؤه من أمثال فريتز لينز Fritz Lenz ، وإرويــن بــار Erwin Barr، في دراستهم بعنوان "الوراثة الإنسانية" (١٩٢٣) وهو العمل الذى قرأه أدولف هتلر قبل أن يخط كتابه "كفاحى" *mein kampf* (١٩٢٣). (Centre for Holocaust and genocide studies 2007).

ويمكن أن نعثر فى أعمال إيوجين فيشر بجلاء على الربط بين الممارسات المبكرة التى مارسها الاستعمار الألمانى فى ناميبيا من تطهير عرقي والهولوكوست النازية تجاه اليهود، إذ إن فيشر قد بنى سمعته على نتائج قدمها فى مجال التفوق السلالي والتأثيرات الضارة للتهجين والاختلاط السلالي على إقليم جنوب غرب أفريقيا الخاضع للاحتلال الألمانى، وهو ما كان له تأثيره فى سياسات التطهير العرقي التى ارتكبتها بلاده هناك، فقد دافع عن عمليات العقم القسري "لأنصاف المهجنين" إضافة إلى أساليب أخرى، وقد نادى علم تحسين السلالة النازى بـ"الطهارة العرقية" وتكاثر سلالة السادة من الجنس الأرقى وتحسينها، واستبعاد السلالات المهجنة وإبادة البشر من "غير الجنس الآرى" أو ما يتصل بهم من أعراق، كذلك المطالبة بقتل من يمثلون "عبئًا" ومن ليس لهم فائدة فى تحقيق "الوحدة الوطنية" كما هو الحال بالنسبة للمعاقين وأصحاب الأمراض المزمنة.

تفنيد علم السلالة

يذهب إلعازر باركان إلى القول: "لقد أرغمنا جميعًا النظـام النـازى علـى الاعتراف بالإمكانيات القاتلة لمفهوم السلالة والنتائج المفزعـة لـسوء اسـتخدامها Elazar Barkan (1992:1)". فعلى الرغم من كل ما اكتنف العنصرية العلميـة مـن غموض وتناقض، فإنه ظل التعامل معها يتم بوصفها نظامًا للحقيقة فى كـل مـن ألمانيا، وبريطانيا، والولايات المتحدة مع بدايات القرن العشرين، ويمكن اقتفاء أثر انهيار هذا الشكل من أشكال المعرفة، والذي كان نشطًا فى العديد مـن الخطابـات العلمية والأكاديمية والسياسية والعسكرية خلال مسيرة القرن العشرين.

وبحلول خمسينيات القرن العشرين جاء الإعلان العالمي الذى قدمتـه لجنـة الخبراء من خلال منظمة اليونيسكو وأعلن فيه أنه ليـست هنـاك أسـس علميـة للسلالة، معتبرًا أن كل السلالات البشرية تتمتع بالقدرات العقلية ذاتها، وأنه لـيس هناك تدهور بيولوجي نتيجة لاختلاط الأعراق، وبذلك فـإن الـسلالة هـى بنـاء اجتماعي خرافي. وعلى الرغم من أن التفنيد العلمي للعنصرية (بوضع السلالة إلى جانب الترتيب الهرمي) قد بدأ فى عشرينيات القـرن العـشرين، سـابقًا لـصعود النازية، فإن أثره كان ضعيفًا نـسبيًا (Barkan 199)، وتحاشـت الجهـود الدوليـة المناهضة للعنصرية العلمية الخوض كثيرًا فى القضية تجنبًا لمعاداة هتلر، إلا أنـه قد حدث انتقال تدريجي من الدراسات السلالية الأنثروبولوجيـة والبيولوجيـة ذات الدوافع السياسية، نحو التحليلات الاجتماعية والثقافية للسلالة.

لقد كان العديد من العلماء يرفضون أو يترددون بشأن مجابهة علم الـسلالة النازى، وقد بزغت إشارات للاعتراض خـلال عـامي ١٩٣٨-١٩٣٩ تـضمنت الحملة العلمية التى قادها فرانتز بـواز Frantz Boas والجمعيـة الأنثروبولوجيـة

الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم الاتفاق على صياغة "بيان علماء الوراثة" وذلك خلال المؤتمر الدولي الذى عقد فى إدنبرة، إضافة إلى العمل الذى قام به كل من ألفرد هادون ويوليان هوكسلي Julian Huxely & Alfred Haddon واللذين عارضا فيه بشكل جماعي العلاقات الارتباطية بين العرقية والعنصرية العلمية.

أما العمل الذى قدمه جاك بارون Jacques Barun عن السلالة فقد كان كذلك له أثر كبير؛ إذ إن رسالة الدكتوراه التى قدمها فى عام ١٩٣٢ وحملت عنوان "السلالة الفرنسية.. نظريات عن أصلها وآثارها الاجتماعية والسياسية فيما قبل الثورة" نقدت الفكرة التى تنادى بأن أصل السلالة الفرنسية ظهر نتيجة لغزو شعوب الغال Gaul والرومان، رغم أنه ليس هناك سند للنقاء السلالي الفرنسي، إذ إنهم (الغال والرومان) كانوا "خليطًا بائسًا ليس فقط من الرومان وإنما كذلك كان منهم أيبيريون وسوريون وفينيقيون" (مقتبس فى Vinciguerra 2006)، وفى عمله الأكثر شهرة: "السلالة.. دراسة فى الخرافة الحديثة" (١٩٣٧) ذهب بارون إلى القول:

"تبدو مشكلة السلالة أكبر من العذر الملفق لعمليات الاضطهاد المحلي، فقد أصبحت أكثر من كونها نمطًا من التفكير المستوطن فى الحضارة الغربية، فهى تشوه كل أشكال النشاط العقلي، بما يتضمنه من التاريخ، والفن، والسياسات، والعلوم، والإصلاح الاجتماعي". على هذا النحو سخر بارون من "تحول علم فراسة الدماغ" لنظريات السلالة، وجادل بقوة من أجل التخلي عن الخرافات المتعلقة بالسلالة المنكرة للفردانية.

ولقد اتسع مجال هذه الحجج ليشمل أعمالاً واسعة النفوذ لمناهضة العنصرية، فى مقدمتها ما كتبه أحد طلاب بواز للدكتوراه، وهو أشلي مونتاجو

Ashley Montagu، والذى كانت أطروحته تحمل عنوان "أسطورة الإنسان الأكثـر خطورة.. المغالطة السلالية" وقد نشر هذا العمل عام ١٩٤٢، ونظرًا للرعب الـذي رافق علم السلالة النازى، وظهور سياسات التجريب والتطهير العرقى حدث تحول فى الموقف نحو تفنيد العنصرية العلمية بشكل اكتسب شرعية وأصبح موقفًا ثقافيًا واسع الانتشار (Barkan 1992: 345).

الاحتفاظ بعلم السلالة على قيد الحياة.. الدعم الرائد ومناقشات اختبار الذكاء

في مسار بدا سباحة ضد التيار، استمر الربط بين كل من العـرق والـذكاء محل اهتمام علمي وشعبي خلال القرن العشرين، وقد انعكس ذلك فـى دراسـات جيمس واتسون James Watson، وفى سبيل بحثه عن مصادر تمويـل العنـصرية العلمية اقتفى ويليام توكر William Tucker أثر الدور الذى لعبه صـندوق الـدعم الرائد ومقره الولايات المتحدة الأمريكية فى مجال تشجيع تمويل تلك المناقشات منذ ثلاثينيات القرن العشرين؛ إذ تأسس الصندوق الرائد فى عام ١٩٣٧ بغرض دراسة المشكلات المتعلقة بـ"الوراثة وتحسين النسل" و"تحسين الـسلالة"، وتقـديم المـنح والمعلومات، ولعب الصندوق في ذلك دور جماعة ضغط لتحسين النسل، وما زال هذا الصندوق واسع النشاط وإن تحولت مهمته الحالية إلى المطالبة بإعادة منظـور كل من داروين وجالت Galt للاتجاه العام فى مجالات مثل الأنثروبولوجيا وعلـم النفس وعلم الاجتماع، إضافة إلى تبنى الأفكار الأكثر حداثة فـى علـم الوراثـة السلوكية، وعلم الأعصاب، وعلم النفس التطوري، وعلـم الاجتمـاع البيولـوجي (WWW.Pioneerfund.org).

لقد كان هاري لوفلن Harry Laughlin أول رئيس لهذا الصندوق الداعم وهو المسئول الرئيسي عن إدارة الحملة الناجحة لعمل التشريعات المقيدة للهجرة فى عام ١٩٢٤ وإجراء عمليات العقم الفورى فى أكثر من ثلاثين ولاية، كما أنه أيضًا كان شديد الإيمان بفكرة التفوق النوردي، وعارض هجرة اليهود الفارين من الاضطهاد الألماني، كما عمل رئيسًا لتحرير مجلة "أخبار تحسين النسل" وكان يدافع ويُكيل المديح لسياسات العرق النظيف (التطهير العرقي) التى شرَّعها النظام النازى الذى اتبع بدوره النموذج الأمريكي الذى كان يدافع لوفلن عنه.

وكان أول مشروعات "الصندوق الرائد" توزيع فيلم "المختبر الوراثى" والذى أنتجه مكتب السياسات الغرقية النازية، لمعلمي البيولوجيا فى المدارس وعمال الخدمة الاجتماعية (Tucker 2002:45: 53). كما ربط توكر كذلك بين الأفراد الرئيسيين المنخرطين فى هذا الصندوق بالحملة العدائية لجمعية كوكولوكس كلان Ku Klux Klan (وهى جمعية إرهابية أمريكية أنشئت حوالى عام ١٨٦٦ لترسيخ سيادة البيض على الزنوج) الساعية لإعادة السود إلى مواطنهم الأصلية ومعارضة منحهم حقوقهم المدنية.

كان توكر فى طليعة من قدموا الدعم لهذا الصندوق، ومن بعده استمر آرثر جينسن وهانز إيشنيك Arther Jensen & Hans Eysenck فى تعزيز المطالب الرئيسية للاختلافات العرقية فى المستوى العقلي واختبارات الذكاء، كما حصل الصندوق على دعم مؤسسة برادلي Bradely، واستخدم العديد من الأبحاث فى مجال المنحنى الجرسي "The bell curve" (١٩٩٤) وذلك على يد كل من ريتشارد هيرنشتاين وتشارلز موراي Richard Herrnstein & Charles Murray. وحاليًا فإن

موقع الصندوق على شبكة الإنترنت يصرح بأن السلالة فى المقام الأول هى حقيقة بيولوجية واقعية، حيث يؤكد نصًا ما يلي:

"وفقًا لدراسات عديدة، تظهر الأدلة والدراسات الوراثية أن السلالة ليست مجرد بناء اجتماعي، ويمكن لمختبرات الجريمة الآن أن تحدد السلالة من خلال الهيكل العظمى أو حتى من الجمجمة وحدها، عبر تحليل عينات من الدم، والشعر، بل أيضًا عبر السائل المنوى. إن محاولة إنكار السلالة أمر غير علمي وكذلك غير واقعي، فالسلالة هى أكثر من مجرد لون البشرة".

ويذهب الصندوق إلى أن السود، ولاسيما الأفارقة السود، ذوى مستويات عقلية أدنى، وفي ذلك يقول:

أظهرت مئات الدراسات التى أجريت على ملايين الناس على مستوى العالم أن متوسط اختبارات الذكاء بالنسبة للشرق أسيويين تحوم حول قيمة ١٠٦؛ وتبلغ نحو ١٠٠ بالنسبة لذوى البشرة البيضاء، بينما تنخفض القيمة إلى ٨٥ بالنسبة للسود فى الولايات المتحدة، ولنحو ٧٠ فى أفريقيا جنوب الصحراء.
(accessed 26 oct.2007،www.Pioneerfund.org)

إن مثل هذه الادعاءات، الخاصة بأن السلالة هى حقيقة وأن السلالات ذات ترتيب هرمي من ناحية قدرات الجينات الموروثة، تظهر قدرًا عاليًا من الإصرار والرسوخ للعنصرية العلمية، وقد صرح جيمس واتسون بهذا الادعاء علنًا، كما سبقت الإشارة إليه فى مقدمة هذا الفصل، وكان ذلك مجرد تكرار لوجهة نظر شائعة بين مجموعة من العلماء؛ فهو لم يكن بهذا المعنى استثناءً، فالكتاب الذي وضعه هيرنشتاين وموراي ويحمل عنوان "حروب المنحنى الجرسي" (١٩٩٥) شجع عددًا من المثقفين البارزين لنقد الأسس العلمية التي حواها الكتاب، وفى

مقدمة ذلك يأتي ما قدمه الناقد البارز ستيفن جاي Stephen Jay مفنـدًا الادعـاءات الرئيسية، معتبرًا أنه لا يمكن وصف الذكاء بمجرد رقم عبر اختبار، إذ إنـه لـيس بالمقدور تصنيف البشر فى صورة ترتيب خطى، وليس لهذا أساس وراثى، كما أنه ليس عرضة للتغيير. وقد راجع ريتشارد نيسبت Richard Nisbett وهو عالم فـى القياس النفسي، مثل هذه الأدلة واكتشف القيمـة الـصفرية للمـساهمة الوراثيـة للفروقات بين البيض والسود، ولمنظور أكثر حداثة لحقيقة السلالة وتضميناتها فإننا بحاجة إلى أن نتحول إلى مناقشة أكثر عمقًا فى مجال علم الوراثة وعلم الجينات.

علم السلالة المعاصر والاستعمارية البيولوجية

لقد قام كل من بوب كارتر Bob Carter (2007) وريتشارد تاتون Richard Tattun (2007) بعمليات فحص لكل من استدامة وقوة الأفكار الخاصة بالسلالة فى سياق العلمية المعاصرة. ومن أجل الوقوف على كيفية صياغة مفـاهيم الـسلالة، ولاسيما ما يخص منها فكرة تاتون عن التحيز للون الأبيض تمت مراجعـة أدلـة عديدة من نتائج أبحاث مشروع الجينوم البـشري The Human Genome Project، وبصمة الحامض النووى DNA، والطب الشرعي Forensic، وعلم الأنساب، وعلم الجينات، وأبحاث الطب الحيوي. وعلى الرغم من الإيـضاحات المتكـررة التـى قدمتها الجمعيات العلمية المختلفة فى السنوات الأخيرة بشأن أن مفهوم السلالة ليس مدعومًا بأبحاث حالية، فقد أظهرت أعمال بوضوح أن هذه ليست القضية، اعتمـاذا على عمل تجريبي مع باحثين ضالعين فى بناء قواعد البيانات الوراثية للشعوب.

السلالة والعلم فى المملكة المتحدة.. قواعد البيانات الحالية

أسهم السعي للاستخدام النفعي للسلالة فى الطب واقتفاء أثر الأسـلاف فـى النهوض مؤخرًا بالاهتمام بعلم السلالة، فقد أعلن عن حدوث إنجاز غيـر مـسبوق

للطب السلالى عندما أثبتت الإدارة الفيدرالية لمكافحة المخدرات منحها الصلاحية بالولايات المتحدة لاستخدام عقار "بيد Bid" فى علاج الأزمات القلبية للأمريكيين السود، وفى عام ٢٠٠٦ عقد منتدى للخبراء بالمملكة المتحدة، نظم بمعرفة مجلس البحث الاقتصادى والاجتماعي بغرض مناقشة الصلة بين استخدام التصنيف السلالي والانتماء العرقي فى مجال الطب (www.genomicsforum.ac.uk).

وفى هذا الملتقى توسع جوزيف جريفز Joseph Graves فى عمله وذهب إلى أنه ليس بمقدورنا بناء سلالات باستخدام علم الوراثة، إذ إن هناك العديد من التباينات فى الملامح الطبيعية داخل الأقاليم الجغرافية والحضارية المختلفة، فعلى سبيل المثال اتضح أن التباين فى شكل الجمجمة يبلغ نحو ٨٥%، ومن ثم فإن الطريق الذى ننشده يعتمد إلى حد كبير على اعتبار الجينات عوامل بيئية مثل الكثافة الشمسية، الحمية (النظام الغذائى) ونمط المرض، ويذهب جريفز إلى أن معظم الأنواع البشرية قضت فترات تطورها فى شمال شرق أفريقيا وما تلا ذلك من هجرات، فقد أكد التدفق الجينى أن هناك تباينًا وراثيًا كبيرًا عبر المجموعات البشرية التى تعيش داخل أقاليم مختلفة، كما ذهب جريفز إلى أن "الكيفية التى اخترناها لتعريف أنفسنا ليست مرتبطة بالضرورة بخطوط الأسلاف الجينية تلك".

وبالإشارة إلي دراسة سينهاتال Sinahetal (2006) وغيرها من المصادر وجد أن ٩٤% من أولئك الذين يعرفون أنفسهم بأنهم أمريكيون من أصول أفريقية لا يمتلكون فى غالبية علاماتهم الجينية ما يشير إلى أصلهم الأفريقي، ويتكرر الأمر نفسه مع من يعرفون أنفسهم بأنهم أمريكيون أصليون، كما أن ٧% ممن يعرفون أنفسهم بأنهم "بيض" لا يمتلكون خلفية وراثية أوروبية بالدرجة الأولى، وأن ٩٦% ممن يعرفون أنفسهم بأنهم "سود" لا يمتلكون خلفية وراثية إفريقية بالدرجة الأولى.

ويستخدم الجزء غير المشفر من الحمض النووى DNA (وهى تلك الأجزاء التى لا تحمل المعلومات الضرورية لصناعة البروتين) في رسم خطوط الأسلاف وعمل مجموعات عنقودية من البشر بوصفهم شعوبًا، وقد يخبرنا هذا بشيء ما عن النسب الجغرافي ولكنه لا يمدنا بأى شيء عن السلالة، وبصرف النظر عن هذه المخاوف فإن المنتدى قد خلص إلى أنه:

على الرغم من مشكلات استخدام التصنيفات العرقية فى مجال الأبحاث والممارسة الطبية فإنه يبدو أنها ستظل تحاصرنا فى المستقبل المنظور (2006:8www.genomicsforum.ac.uk). ولقد نتجت هذه الخاتمة المتشائمة عن الاعتراف بأن المنهج السلالي كان يريحنا من عناء البحث، على نحو ما تظهر النسبة المحدودة (٦-٧%) للاختلافات الوراثية بين "المجموعات" البشرية التى نسميها "سلالات" والتى قد تكون ذات أهمية من الناحية الطبية، كما أفادت هذه الخاتمة بأن البناء الاجتماعي للسلالة سوف يظل محركًا لأبحاث طبية وعلمية مستقبلية.

السلالة والعلم فى الولايات المتحدة.. قواعد البيانات الحالية

لقد استضاف مجلس البحوث العلمية بالولايات المتحدة الأمريكية مؤخرًا منتدى على شبكة الإنترنت تحت عنوان "هل السلالة حقيقة؟[١] وذلك فى أعقاب ما ذهب إليه أرماند ليروي Armand Leroi (وهو عالم فى مجال البيولوجيا التطورية بالكلية الإمبراطورية في لندن) من أن الاختلافات السلالية يمكن تمييزها جينيًا، وقد ذهب ليروي إلى أن تعريف السلالة سوف يحسن العناية الطبية، كما أنه سوف يساعدنا فى إدراك البشر وتقديرهم وحمايتهم من غموض المخزون السلالي القديم

---

(1) http://raceandgenomics.ssrc.org

كما هو الحال بسكان جزر آندمان Andaman (الهند)، وقد أشار ليروي إلى إمكانيات علماء المزج الوراثى فى عمل تقنيات تخطيطية تمكنهم من "كتابة الوصفة الجينية للشعر المسترسل الذى يتمتع به النرويجيون، والبشرة الأرجوانية السمراء التى تميز سكان جزيرة سولومون، والوجه المسطح لشعب الإنويت Inuit (الإسكيمو)، والجفن المقوس الذى يميز الهان الصينيين (Leroi 2006). كما ذهب ليروي أيضًا إلى أن تحليلات التشابه بين بضعة مئات من الجينات من شأنها أن تكشف عن تصنيف للناس وفق خمس مجموعات مخزنة عبر الحاسب الآلي وهى "السلالات الكبرى المعروفة فى الأنثروبولوجيا التقليدية" فى أوروبا، وأفريقيا، وشرق أسيا، وأمريكا، وأستراليا والجزر المحيطة بها.

وهناك ورقة أخرى بهذا الملتقى عبر شبكة الإنترنت قدمها تروي داستر Troy Duster (2005) يقترح فيها أننا نواجه احتمالية توالى ما يعرف بالآثار المتداعية Cascading Effect نتيجة للممارسة البحثية الحالية وهى التى سوف "تعيد تسجيل تصنيفات السلالة وفق مجموعة كبيرة من الممارسات والمجالات العلمية". إن التسميات السلالية للعينات المخزنة ومجموعات البيانات، والتى عرفها توتون أيضًا، يمكن أن تفضى إلى إضفاء الطابع المادي Reification على السلالة بما لديها من ملامح وراثية مميزة.

وقد حذر داستر فى الولايات المتحدة من أن جمع البيانات المستخدمة فى تحديد المجموعات العرقية، كما هو الحال فى قواعد البيانات الأمريكية للعدالة الجنائية، قد يؤدى إلى تخصيص أسباب سلالية فى مجال البحث عن أسس بيولوجية للسلوك الإجرامي، وقد كشف البحث المدقق فى الآثار المترتبة على برامج بعينها فى الولايات المتحدة عن مجموعة أوسع من الاهتمامات العالمية،

وفى ذلك يؤكد مشروع الجينوم البشري فى الولايات المتحدة الذى جـرى خـلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٣ ما يلي:

لم تشر الدراسات الخاصة بالحمض النـووى DNA إلـى وجـود أنـواع (سلالات) فرعية منفصلة يمكن تصنيفها داخل الجنس البـشري الحـديث، وبينمـا يمكن للجينات المميزة للاختلافات الطبيعية مثل لون البشرة، ولون الشعر أن تميـز بين الأفراد، إلا أنه ليس هناك أنماط ثابتة للجينات عبر الجينوم البشري يمكن مـن خلالها تمييز سلالة بعينها عن باقي السلالات، كما أنه ليس هناك أيضًا أسس جينية لتصنيف الانتماءات العرقية البشرية، فالناس الذين يعيشون فى الإقلـيم الجغرافـي ذاته على مدى عديد من الأجيال قد يكون لهم بعض الأليلات[١] *Allels* المـشتركة، إلا أنه لا يوجد أى من تلك الأليلات فى كل أعضاء مجتمع واحـد ولا فـى غيـر أعضاء أى مجتمع آخر (US Human Geno prject 2003).

الاستعمارية البيولوجية والسكان الأصليون

ثمة جدل مثار حول الاستعمارية البيولوجية، تمارس فيه الدول المهيمنة فـى العالم السيطرة على الموارد البيولوجية للآخرين، وقد اهتم بهـذا الجـدل والنقـاش مجلس السكان الأصليين المعنىّ بالاستعمار البيولوجى (انظر /www.ipcb.org). فقـد سلط هذا المجلس الضوء على القدر الهائل من الانتقادات التى تعرض لها مـشروع تنوع الجينوم البشري؛ وذلك بسبب تعامل المشروع مع السكان الأصـليين بوصـفهم مادة بحثية، دون استشارتهم، ودون اعتناء واحتـرام لحيـاتهم، فـضلاً عـن تلـك

(١) الأليلات: تسلسل لشفرة الحامض النووى لنمط جينى بعينه. (المترجم)

الانتقادات التي وجهت للمشروع بسبب فشله الذريع في التصدى للكثير من القضايا الأخلاقية، هذا وقد وظفت دراسة التباين الجينى لأنماط بعينها من البشر المهاجرين في أشكال مختلفة للطعن في أحقية السكان الأصليين في الأرض والموارد وتقرير المصير، فعلى مستوى العالم قامت الدول بتوظيف نماذج الجينوم الأولية *Genomic Archytypes* لتسوية مطالب الأسلاف والصراعات على الأراضي، كما هو الحال بين كل من سكان التبت والصينيين، والأرمن والأذر، وبين الصرب والكروات.

وتم تحديد مجموعة أخرى من الاهتمامات تضمنت التمييز الجينى، والحرب البيولوجية الجينية، وهناك ما يشير إلى عمليات الاستغلال الجينى للقيمة الاقتصادية لدماء السكان الأصليين، وقد أشير لذلك عبر سلسلة من طلبات براءات الاختراع نتجت عن هذا العمل.

كما تجرى دراسات أخرى تتضمن مشروع التصوير الجيني *Genographic Project* والذى يهدف لتأسيس قاعدة بيانات عن الحامض النووى للأنثروبولوجيا الوراثية، وتم هيكلة أخذ العينات من كل من شرق أسيا، والهند، والشرق الأوسط، وأمريكا الشمالية، وأوراسيا الشمالية، وأفريقيا جنوب الصحراء. ويزعم هذا المشروع أنه يسعى للمساعدة في إعادة تنشيط السكان الأصليين والمشروعات الحضارية التقليدية مثل العمل على إنقاذ اللغات المهددة بالاندثار، وذلك خلال قيامه بجمع بيانات الحمض النووى من تلك المجموعات البشرية.

ومن هنا، فإن فوائد الأنثروبولوجية الجينية قد تتضمن تسليط الضوء على الأصل المشترك، وزيادة الفهم لقضية الهجرة، وتأثير الحضارة على التباينات الجينية البشرية وأنماط التنوع الجيني وإمكانية استخدام ذلك في مجال الأبحاث الطبية لإنتاج لقاحات للأمراض الوراثية.

وقد أثيرت قضايا أخلاقية وغيرها من الموضوعات المثيرة للجدل تـضمنت تجسيد المجموعات العرقية من خلال قاعدة بيانات التصنيفات الوراثيـة، وحقـوق المشاركين من حيث القبول وملكية المواد الوراثيـة، وكيفيـة معالجـة القرصـنة الوراثية، وإيقاف الاستغلال الأجنبي للمـواد الجينيـة البيولوجيـة مـن الـسكان الأصليين، وبمعرفتنا من وصل أولاً من أسلاف الشعوب إلى منطقة ما، ربما يؤثر ذلك على القرارات الحكومية المتعلقة بحقوق ملكية الأراضي، وهـذا يثيـر علـى نطاق أوسع السؤال الأكبر: كيف تؤثر هذه الدراسات في وجهـات النظـر عـن السلالة، والعرقية، والأقليات داخل المجتمع الأكبر؟

ومؤخرًا أعلن منتدى الأمم المتحـدة الـدائم لقـضايا الـسكان الأصـليين (UNPFII) عن توصيته بالإيقاف الفوري لمشروع الوصـف الجينـي وضـرورة الحصول على استئذان السكان الأصليين في الموافقة المسبقة والحرة لأية نشاطات جارية أو مخطط لها"، وذلك بعد أن تم جمع عينـات الحـامض النـووي لنحـو ١٠٠,٠٠٠ من السكان الأصليين على مستوى العالم.

رسم خرائط للسلالات

هناك مشروع آخر اسمه "خريطة النمط الفردي The HapMap" يـتم فيـه فهرسة المتغيرات الجينية المشتركة الموجودة في الأجناس البشرية، ويصف هـذا المشروع ماهية تلك المتغيرات، وأين توجد في أحماضنا النووية، وكيـف تتـوزع فيما بين الناس داخل الشعوب، وبين الناس في أجزاء مختلفة من العالم. وفيما يلي أحد الأمثلة المستخدمة في تصنيف الشعوب المختلفة في العالم في عمـل خـرائط للنمط الفردي:

تصنيف الشعوب على أساس النمط الفردي

- **الاسكاى:** شعوب الإنيوت فى ألاسكا.
- **أثابسكان:** شعوب تتحدث اللغة الأثاباسكانية فى غرب أمريكا الشمالية.
- **هنود حمر:** السكان الأصليون بشمال شرق أمريكا الشمالية.
- **ساليشان:** شعوب تتحدث الساليشية فى ساحل المحيط الهادئ بشمال غرب الولايات المتحدة.
- **هنود حمر جنوبيون:** السكان الأصليون بأمريكا الجنوبية.
- **مستيزو:**الأمريكيون الأصليون اختلطوا بالأوروبيين والأفارقة.
- **عرب:** شبه الجزيرة العربية.
- **سكان أسيا الصغرى:** شرق البحر المتوسط والأناضول حتى حوض تاريم.
- **شماليو أفريقيا:** شمال أفريقيا.
- **شماليو الهند:** شمال الهند.
- **جنوبيو الهند:** جنوب الهند.
- **سكان أفريقيا جنوب الصحراء:** أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- **أوروبيون شرقيون:** الإقليم الناطق باللغة السلافية بشرق أوروبا.
- **باسك:** الشعوب الناطقة بلغة الباسك بأوروبا الغربية.

- **فينو أوجريان (الفنلنديون)**: الإقليم الناطق باللغة الأورالية بشمال شـــرق أوروبا.
- **سكان بحر متوسط**: الشعوب الناطقة باللغة الرومنسية[1] بجنوب أوروبا.
- **أوروبيو الشمال الغربي**: الشعوب الناطقة باللغات الـــسلتية والجرمانيـــة بشمال غرب أوروبا.
- **أستراليون**: سكان أستراليا الأصليون.
- **صينيون**: الإقليم الصينى بشرق أسيا.
- **يابانيون**: الأرخبيل اليابانى.
- **بولونيزيون**: الجزر البولونيزية.
- **سكان جنوب شرق أسيا**: جنوب شرق أسيا وأرخبيل الملايو.
- **سكان التبت**: جبال الهيمالايا وهضبة التبت.

المصدر: **www.hapmap.org**

هذا وقد استخدمت البيانات الحديثة المستخرجة من النمط الفردي *haplotype* الدولي لترجح أن السلالات البشرية فى أجزاء مختلفة من العالم قد أصبحت أكثـــر تحديدًا من الوجهة الوراثية، مع التعقيب بفقرة إضافية مفادها أن هذا الأمـــر يميـــل إلى الانقلاب فى المستقبل حين تصبح الشعوب أكثر اختلاطًا. ولقد اضـــطلع بهـــذه الدراسة جون هواكس John Hawks عالم الأنثروبولوجيا من جامعة ويسكنـــسون،

(١) تشمل الإسبانية– البرتغالية– الفرنسية– الإيطالية– الرومانية، وغيرها. (المترجم)

وصدر عنها تقرير فى وقائع أكاديمية العلوم الوطنية، واستخدمت علامات وراثية لأربع مجموعات: شعب هان الصيني، واليابانيين، وشعب يوروبا[١] الأفريقي، وسكان شمال شرق أوروبا، وقد طرح فى دراسته أن الاختلافات التطورية تتسارع، وقد أمكن التعرف على ذلك فى حالات مثل، البشرة الأفتح والعيون الزرقاء فى شمالى أوروبا والمقاومة الجزئية للملاريا فى أفريقيا.

وثمة جدل متنام فى وسائل الإعلام الجديدة، سواء على مواقع المدونات أو غيرها من المحافل عن الأسس الوراثية للاختلافات العرقية، كما أن الاقتراح القائل بأن هذه الاختلافات فى تسارع إنما يؤشر على كل من زيادة الشرعية الممنوحة للبيولوجيا العرقية والأنثروبولوجيا العنصرية، وكذلك على زيادة القلق والمعارضة الاجتماعية لهذا الأمر، وهناك عدم دقة بالمرة من جانب الصحفيين، على سبيل المثال ذلك الرأى الذى كتبه المحرر العلمي لصحيفة التايمز، والقائل بأن السلالات قد تطورت بعيدة عن بعضها البعض خلال الـ ١٠,٠٠٠ سنة الماضية". فرواية الأمر بهذه الطريقة ليس أكثر من اتجاه يبعث على القلق العميق.

إن التمثيل الرمزي للشعوب بوصفهم أربع سلالات لونية مختلفة قد تجسد فى تمثيلهم على هيئة أربعة نماذج بشرية عملاقة بلغ وزنها ٣٨ طنًا من البلاستيك وذلك فى استعراض افتتاح منافسات كأس العالم بباريس عام ١٩٩٨، وقد منح هذا الأمر رسالة تذكير للمشاهدين عبر العالم عن الحالة الطبيعية عن تلك التصورات كما شاهدها الجمهور الضخم عبر محطات التليفزيون وهى تقعقع ببطء فى شوارع العاصمة الفرنسية.

---

(١) اليوروبا Yoruba شعب زنجى يسكن الساحل الغربي لأفريقيا خاصة بين النيجر وبنين. (المترجم).

وقد التقطت مجلة التايمز هذا المشهد وصورته على صفحتها الأولى مع صورة "العملاق الشرقي البلاستيكي الأصفر يتحرك ببطء تجاه ثلاثة من نظرائه" (١٠ يونيو ١٩٩٨)، وكان مثل هذا الاستخدام لفكرة السلالة قد تم تمريره دون تفكير عبر وسائل الإعلام العالمية.

الأسلاف العرقية والهوية

تم تسويق استخدام النماذج الفردية *haplotypes*، التى هى مجموعة من الأليلات Allels، بكونها طريقة لتكتشف بها سلفك السلالي وكذلك تظهر استمرار إضفاء الطابع المادي للسلالة فى تطبيقات الجينوم (انظر الإعلان الموجود بالأسفل عن الحامض النووى للأسلاف)؛ إذ يظهر مشروع الأسلاف الأفريقي النداء العاطفي لمثل تلك التطبيقات.

اكتشاف السلالة: الإعلان على شبكة الإنترنت لمشروع الحامض النووي للأسلاف
اعرف سلالة أسلافك من خلال اكتشاف مجموعتك الفردية haplogroup. هل كانوا أوروبيين، ولو كانوا كذلك، أى مجموعة عرقية ينتمون إليها؟ هل تمتلك سلفًا أمريكيًا أصليًا؟ ماذا عن السلف الأفريقي؟ هل تنتمى إلى المجموعة اليهودية الكوهينية الشهيرة؟ هل كانت لك علاقة بالملك الأيرلندي نيال نويجاليتش Niall Noígiallach (المشهور باسم نيال الرهائن السبع Niall of the Nine Hostages)؟ تعرف على تلك الحقائق المثيرة والكثير غيرها.
(www.dnaancestryproject.com/)

اكتشاف السلف الأفريقي

وهنا يستخدم الحامض النووى لتتبع أصل كل من الأب والأم، فنحن متخصصون فى إعادة توصيل الناس بتواريخهم السلفية المفقودة، فنحن الشركة الوحيدة التى يمكنها أن تخبر الشخص عن البلد (أو البلاد) التى له فيها أسلاف فى الوقت الراهن.

(www.africanancestry.com/)

الأصل الأفريقي: اقتفاء أثر جذور الحامض النووي

لقد أدرك دكتور ريك كيتلز Rick Kittles، وهو أمريكي من أصل أفريقى، أن الأساليب التقليدية للبحث فى أصل الأنساب بغرض اكتشاف شجرة عائلة المرء ليس بمقدورها أن توفر معلومات أكثر تحديدًا من إطار القارة، وبوصفه عالمًا فى مجال علم الوراثة الجزيئية Molecular Genetic، فقد كان كيتلز فى موقع يمكنه من استخدام أحدث تقنيات الحامض النووى ليطرح سؤالاً لم يكن متاحًا من قبل، فالعمل اليومى لكيتلز هو المشاركة فى إدارة المركز الوطنى للجينوم البشرى بجامعة هوارد بواشنطن، وبحثًا عن المزيد من المعلومات عن أصل والدته فإنه قام بفحص الحمض النووي الموجود في الميتوكوندريا[1] Mitochondrial DNA وهو الذى يعد نوعًا خاصًّا من المادة

(١) الميتوكوندريا هى إحدى عضيات الخلية الحية، مسئولة عن إنتاج الطاقة للجسم، تحتوي على الحامض النووي كما النواة، ولكن بكمية أقل، تنتقل من الخلية الجسمية للخلية التناسلية الأنثوية=

الوراثية تورث حصريًا فى خط الأم بشجرة عائلته، وبمعنى آخر، إن أصله لـم يتغير تقريبًا من أمهات أمهات أمه، بالرجوع إلى مئات من الأجيال، ومن وقـت لآخر تحدث طفرات صغيرة فى الحامض النووى.

فالناس الذين يمتلكون الطفرة نفسها لهم الأم الأولى foremother نفسها فى مكان ما فى أسلافهم، وللمقارنة فإن كيتلز قام بتجميع بيانات وراثية من دراسات منشورة وقام بجمع عينات من الحامض النووى من أفريقيا، فهو يقول: "إن الخط الأنثوى لى يعود إلى شمال نيجيريا، أرض قبيلة الهوسا" ولذا ذهبتُ إلى نيجيريا وتحدثت مع الناس وتعلمت القليل عن ثقافة الهوسا وتقاليـدها، ممـا أعطـانى إحساسًا عمن أكون. وبطريقة ما، فإن ذلك ردنى إلي جذورى.

"ويقول كيتلز ضاحكًا: قابلت هناك اثنين من الناس يشبهان أبناء عمى، فهما يتعرفان مثلهم تمامًا!" وهو كغيره من عدد من علماء الجينات قرر فى نهاية الأمر أن ينطلق إلى تحقيق جانب ربحي يساعد الناس فى معرفة المزيد عن أنسابهم.

ويعد هيس His أول من تخصص فى خدمة الشتات الأفريقـي، فمقابـل ٣٤٩$ تقوم شركته بتتبع الخطوط الذكورية أو الأنثوية لاقتفاء أثـر الأصـول الأفريقية. فالخط الذكورى هو المسار الأدنى الذى اتخذه الاسـم الـذى تحملـه، فالاختبار بغرض الوصول إلى معرفة من أين جاء آباء والد والدك إنما يعتمـد على كروموزوم الذكورة Y وبذلك فإنه يطبق فقط فى حالة الرجال، أمـا النـساء اللواتى يرغبن فى تتبع مسار موروث الخط الذكورى يمكنهن أن يكون لـديهن قريب ذكر من جانب آبائهن يجرى عليه اختبار الكرموزوم Y.

="البويضة" ولا تنتقل إلى الخلية التناسلية المذكرة "الحيوان المنوي"، لذا تتوارث من الأم فقط والحامض النووي لها يحمل صفات الأم فقط. (المترجم)

هذا وترسل لك شركة "الأسلاف الأفريقية" من يحصل منك على العينة الليلية إلى معمل الشركة. وهناك، ستخضع العينات للمقارنة مع الميزة التنافسية للأسلاف الأفريقية، أي قاعدة بيانات الأنساب الأفريقية الحصرية، ويتضمن هذا خريطة الحامض النووى لتسعة آلاف فرد أفريقي من ٨٢ مجموعة سكانية اختيروا عبر كل الأقاليم التى تعرضت لتجارة الرقيق عبر الأطلسي، من السنغال بشمال غرب أفريقيا حتى موزمبيق بالجنوب الشرقي.

وقد فضل العديد من العملاء الاتصال العاطفي المباشر الذى شعروا به تجاه أفراد من السلف الذى توصلوا إليه عبر تلك العملية. فالأسلاف الأصليون لكل البشر ربما كانوا يعيشون فى القارة الأفريقية، إلا أنه منذ نهاية العصر الجليدى من ١٢,٠٠٠ عام وصولاً حتى عصر الكشوف الجغرافية الذى بدأ فى القرن الخامس عشر، فقد كان هناك انعزال نسبي فصل بين كل من الأوروبيين والأفارقة بأفريقيا جنوب الصحراء، وخلال تلك الآلاف من السنوات، ظهرت بعض العلامات الوراثية المنفصلة بكل قارة. لذلك، فإن علماء الوراثة ليست لديهم مشكلة كبيرة فى تمييز الأسلاف الأفريقية والأوروبية.

ويمكن لاختبار الكرموزوم الذى قدمه كيتلز أن يطرح قضية ربما تكون حساسة لبعض العملاء الذين يرغبون فى أن يكونوا على اتصال بأسلاف آبائهم الأفارقة، فالاختبار قد يكشف عن أسلاف بيض بدلاً من ذلك، ويمكن لهذا أن ينقطع إذا كان لأحدهم سلف أنثوى أسود. والسؤال الآن: ما مقدار شيوع ذلك؟ وفقًا لشريفر Shriver، فإنه من أولئك الآلاف العديدة الذين درسهم ممن يعرفون أنفسهم بأنهم أمريكيون من أصل أفريقي، فإن نحو ٩٠% منهم على الأقل ذوو

أصول وراثية نصفها أسود، وفى المتوسط فإن ما بين ٨٢ إلى ٨٣% من الجينات التى وجدت فى الأمريكيين من أصل أفريقي كانت فى الواقع من أفريقيا، ومع ذلك فيظل الأمر غير المتسق هنا هو أن اختبار الكرموزوم Y يجد سلفًا أوروبيًا.

وقد لاحظ كيتلز أن نحو ٣٠% من كرموزومات Y للأمريكيين الأفارقة توجد أصولها فى أوروبا، ولدى كيتلز نفسه كروموزوم Y الشائع فى ألمانيا، وليس فى أفريقيا، وفى ذلك يقول كيتلز: "لقد أخبرنى أبي لوقت طويل أن لي سلفًا أبيض فى خطنا الأبوي، لذلك فقد أكد الاختبار أن هذا السلف يعود إلى ألمانيا، وعلى النقيض من ذلك فإن نحو ٥% فقط من الأمريكيين ذوى الأصول الأفريقية يأتى الحامض النووي الميتوكوندريى الخاص بهم من أوروبا، مما جعل اختبار خط الأمهات رهانًا أكثر رسوخًا، وخاصة بالنسبة لأولئك الذين يهتمون بأصولهم السوداء.

Source: the Washington post 05/28/2003, Steve Sailer (edited article from www.racesci.org).

على هذا النحو بدت الإمكانات المثيرة لمراجعة كل من السلالة والأصل السلالي وما يتعلق بفهم أفضل للأنساب واعدة بأبحاث وراثية معاصرة كمؤشرات فى مشروع الأسلاف الأفريقي، واستخداماتها فى البرنامج الحوارى الذى تقدمه المذيعة السوداء الشهيرة أوبرا وينفرى "Oprah Winfery" لتوصيلها بقبيلتها في ليبيريا.

وقد اتبع منهج مماثل لاقتفاء أثر أسلاف الأمريكيين الأصليين عبر علماء جينات يسوّقون لاختبار تحديد العلاقات القبلية وهوية الأمريكي الأصلي، وقد نال ذلك نصيبًا كبيرًا من الجدل، وقد زاد التظاهر بالعضوية القبلية بشكل واضح مع احتمال توزيع أموال كبيرة بين أبناء العمومة المنتمين لبعض القبائل في الولايات

المتحدة، وقد وصف حسم الجدل بشأن تلك الادعاءات بأنه "هدف زائف ومستحيل" فإعطاء تلك العضوية القبلية هو حالة سياسية، وهو أيضا نتاج للمزج بين السكان.

فحتى الآن لم يتم الاعتراف بأية قبيلة فى أمريكا الشمالية بالنظر إلى اختبار الحامض النووى كدليل على الانتماء للقبيلة، وتستند الشرعية الكبرى إلى أسماء الأجداد المستخدمة فى تعداد السكان الأمريكيين الأصليين.

وللاختبارات الجينية أيضًا هامش كبير من الخطأ (+/- ١٥%)، كما أنه يمكن أن يثير اللغط ببعض المجموعات، كما هو الحال بالنسبة لأجداد كل من المنغوليين والأمريكيين الأصليين، وبصفة أكثر عمومية فإن نتائج الاختبارات الجينية يمكن أن تكون مثيرة لكل من اللغط والتشويش، كما أنها فى حاجة إلى مستوى عال من الفهم والتفسير، مع خطر تبسيط المعنى وعدم دقته، ويبقى اعتماد المحترفين على البناء السلالي للمجموعات البشرية مشكلة أساسية، وهو ما قاد إلى إعادة إنتاج المزيد من "الحس المشترك" للفكر السلالي، وتشير هذه القضايا إلى معضلات الملائمة المعاصرة للهوية فى الاستخدامات الأنثروبولوجية، فعلم الجينات برمته يهتم بالهوية البشرية، على نحو ما يذهب تشيزن هوسكيللر Chisine Hauskeller (2004).

العلم السلالي والجريمة

تتمثل أكثر التطورات أهمية فى علم الجريمة فى تدشين قاعدة بيانات قومية لعينات الحامض النووى؛ فقاعدة البيانات القومية الخاصة بعينات الحامض النووى بكل من إنجلترا وويلز تضم ٢,٣ مليون عينة من الأفراد، و٢٣٠,٠٠٠ عينة من آثار مشهد الجريمة، وهو الإنجاز الأكبر والأكثر نجاحًا على مستوى العالم. وتعتمد الطريقة المنهجية لبصمات الحامض النووى على تحليل أنماط توارد العينات

المتكررة للحامض النووى للأطوال الموجية المختلفة، والتى تختلف من فرد لآخر. وتم اليوم تطوير طرق أكثر تعقيدًا للتحليل الجينى تستخدم أنماطًا أخرى من تكرارات الحامض النووى، هذه الأنماط قد ترتبط بجنس الفرد (الكرموزوم Y فى حالات تهمة الاغتصاب) أو بأنسابهم العرقية المختلطة، أو بإلحاح أكثر، السمات البدنية (النمط الظاهرى). وهنا يمكن استخدام الحامض النووي الميتوكوندرى الذى يورث من قبل الأم فى عينات منخفضة جدًّا من الحامض النووى، وهناك تقنية أخرى، نالت اهتمامًا متزايدًا، تقوم على التعدد الشكلي لأحد النيوكليوتيدات[1] Single Nucleotide Polymorphisms (SNP تنطق "SNIP").

ويمكن حين يتغير أساس واحد فى سلسلة الحامض النووى أن يتم تمثيله خرائطيًا ومقارنة التباينات بين الأفراد. مرة ثانية فإن هذه الطريقة تناسب العينات ذات المستوى المنخفض، وقد مثل التعدد الشكلي لأحد النيوكليوتيدات خرائطيًا باستخدام قواعد بيانات الحامض النووى المتوفرة لدى أجهزة الشرطة، وهى نفسها التى يجد فيها رجال الشرطة أدلة تعكس الطبقة، والجنس، والتحيز العنصري، وتولد علاقات ارتباطية بين كل من السمات الجينية والأنماط المختلفة من المجرمين (Carter 2007)، وهذا بدوره يؤدى إلى مناقشات جدلية حول الأمن العام، وعن إمكانية الحد من الجريمة والأفكار الخاصة بـ"المشتبه بهم" التى تسود الممارسات الروتينية للشرطة.

---

(١) الوحدة البنائية للحامض النووي هى النيوكليوتيدة، ويوجد منها أربعة أشكال، يشترك كل ثلاث نيوكليوتيدات في إنتاج حمض أميني واحد ويشترك مجموعة من الأحماض الأمينية لتكوين البروتين المسئول عن صفة محددة، أحيانا يحدث تغير في واحدة من النيوكليوتيدات المسئولة عن تكوين حمض أميني معين يترتب عليه تغير البروتين الناتج ومن ثم الصفة التي يحملها البروتين، لذا يسمى التعدد الشكلي لأحد النيوكليوتيدات. (المترجم)

ويعزز البحث عن العلامات الجينية للنزوع للإجرام من الفكرة التى ترى أن هناك تفسيرات جينية للجريمة (Carter 2007). فهذا البحث عن العلامات يشبه ذلك البحث الذى تعهدت به "العنصرية العلمية" خلال القرن التاسع عشر. وهنا فإن علامات الإجرام (وعن أشياء أخرى كثيرة) يجرى البحث عنها فى شكل الجمجمة وغيرها من الملامح الوراثية الطبيعية. ولكن، كما هو الحال بالنسبة لعلم الجينوم الحديث، فهى ليست أكثر من مجرد علامات، وليست تفسيرات، كما أن الاختلافات التصنيفية التى اعتمدوا عليها وسعوا لتدشينها كانت فى حد ذاتها نتاجًا لقوى اجتماعية أوسع ترتبط فى جزء كبير منها بكل من العبودية والاستعمارية والإمبريالية.

ومن المفارقات أن هذه التسلسلات التاريخية كانت تعبر عن تحول أكثر عمومية فى النظام العالمي والحوكمة العالمية، وكانت أكثر تأثيراتها وضوحًا تلك المتمثلة فى المراجعة النقدية لأفكار القرن التاسع عشر عن الانتماء والهوية والنظم غير المستقرة للتصنيف التى قامت على أساسها (Carter 2007). إن القلق بشأن هوية الإنسان. وكيف نرتبط بالبشر الآخرين، كل ذلك يمثل جزءًا أصيلاً من المناقشات الحالية عن علم الوراثة وعلم الجينوم وتصنيف الشعوب.

التصنيف والهوية والتسمية

يعد بناء الهوية وتحديدها ملمحًا رئيسًا للحياة الإنسانية وتطور إستراتيجيات مركبة لنعلم من نحن، وقد شهد هذا تعريفًا واضحًا فى علم الجينات المعاصر. إن التأكيد على من نكون، والتعريف الذاتى الارتدادي، يمكن النظر إليه على أنه "مظهر عالمي لكينونة البشرية" (Jenkins 2004). فقد لقيت التصنيفات الخارجية لكل من السلالة والانتماء العرقي اهتمامًا مختلفًا من قبل الدول والبيروقراطيات والعلماء ممن سعوا لإيجاد نظام للعمليات القائمة بين الذوات الداخلية للهوية الإنسانية.

لقد كان التأكيد على "الهوية السياسية" كثيرًا ما يثير كثيـرًا مـن الاهتمـام بقضايا الصراع السلالي والانتماء العرقي، ومن هنا تأتي أهمية الطرق الدقيقة التي تأسست وعُبئت من خلالها كل من الهويات السلالية والعرقية والقومية.

كما أنه في صنع السلالة في العالم الحديث فإن مراجعة وتقيـيم مـا هـو مطروح من تصنيف مفتعل غالبًا ما يمثل دفعة نبض واضحة في نبضات معارضة ومقاومة السياق العام، وقد أصبح التأكيد على الاشتراك في الإنسانية أمرًا رئيـسيًا في كل من الكفاح ضد العبودية ومعارضة الترتيب الهرمي السلالي في العلم.

الإصرار على التصنيف السلالي

تستخدم الأنثروبولوجيا الوراثية حاليًا للإجابة عن السؤال: "من أيـن جئنـا وكيف وصلنا إلى هنا؟" ويشير دليل الحامض النووي إلى أن كل البشر يـشتركون في سلف أنثوي لأم عاشت في أفريقيا منذ نحو ١٤٠,٠٠٠سنة، وأن كـل الرجـال يشتركون في سلف ذكوري لأب عاش في أفريقيا منذ ٦٠,٠٠٠ سـنة، وأن ذلـك أيضًا قد فصل أنواعًا ثانوية (سلالات) قابلة للتصنيف لا توجـد داخـل الأجنـاس البشرية الحديثة (Human Genome Project 2007).

وقد جعل التدفق الجيني للمجموعات البشرية وتشابهها عبر الأنواع البـشرية من عمليات التصنيف والقياس العرقي أمرًا محل شك. وعلى أية حال فإن الخطـوط الإرشادية التي طرحتها الهيئة البريطانية لاستخدام التصنيفات السلالية والانتمـاءات العرقية ESRC تفرض علينا ضرورة تطوير إجراءات تحدد للعلماء مـدى تطبيـق القرار واتخاذه بشأن استخدام تلك التصنيفات، وفي هذا الصدد طرحـت اقتراحـات ترى أنه يمكن استخدام التصنيفات السلالية والانتماءات العرقيـة فـي ظـل ثلاثـة

شروط: أولاً، حين يكون ممكنًا إجراء قياسات لتصنيفات سلالية/عرقية موثوق فيها، وذلك عندما يكون ممكنًا تنقية التصنيفات والمجتمع المأخوذ منه العينة. ثانيًا، حين تكون السلالة/الانتماء العرقي محل استخدام لتقييم الخطر أو تأثير التمييز العنصري، وذلك عندما تكون السلالة/الانتماء العرقي الممثل الموثوق فيه بالنسبة للمتغيرات الأخرى محل الاهتمام، وعندما لا يكون هناك متغيرات أخرى كثيرة موثوق بها، أو أن تكون تلك المتغيرات أقل استمرارية وتمثيلاً من السلالة/الانتماء العرقي القابل للقياس. وثالثًا، عندما تفوق فوائد استخدام السلالة/الانتماء العرقي أية سلبيات، واتسم مثل هذا المنهج بأنه "استسلام للإشكالية العلمية الاختزالية" بينما تم تصميم القضايا القيمية والأخلاقية عبر نظام من الإجراءات المؤسسية (St Louis 2005).

تصنيف غجر الروما

لا تتسم كل من الهويات والتصنيفات السلالية والعرقية بالثبات، إذ إن تلك التصنيفات هى نتاج لأحداث تاريخية وصراعات بعينها، ولتعريفات ملتبسة، ولانتماءات، ولترسيم الحدود، والتخيل وكذلك نتيجة لأشكال من التنظيم.

إن السؤال "من الأفريقي؟" يبدو أنه قد لاقى إجابة قاطعة عبر الجينات: نحن جميعًا ذوو أصول أفريقية. وعلى أية حال فإن السؤال عن ماهية الأمريكى ذى الأصل الأفريقي أو البريطاني الأسود، يمكن أن يجد صياغة أفضل من خلال مجموعة من الظروف الحديثة فى عمرها التاريخي، وفى حالات كثيرة، فإن كلاً من السلالة والانتماء العرقي والأمة تجمعها مكونات مشتركة، تكمن فى سعيهم جميعًا إلى الوقوف على أصل الإنسان (Fenton 2003)، وقد تم فى الفصل الأول مناقشة العداء للغجر، ولكن من الغجر؟ ولماذا يستخدم المصطلح فى الوقت الراهن للإشارة إلى أكبر الأقليات عددًا وأكثرها اضطهادًا في أوروبا؟

من هم غجر الروما؟

هناك ثلاثة أشكال متنافسة لفهم هوية غجر الروما واستيعابها، عالجتها مؤخرًا دراسة (Vemeersch 2006) فأولاً هناك الشتات التاريخي، والتأكيد على وحدة الأصل والنسب لمجموعة من الناس من الطبقة العسكرية في الهند يشتركون في لغة روماوية، ويتناثرون الآن عبر القارة الأوروبية، وفي هذا الصدد ثمة "تلفيق متعمد" من الباحثين في شئون الغجر، والعلماء النازيين والأكاديميين المعاصرين ممن اعترضوا على الأصول المجلوبة المختلطة لغجر الروما (Vermeersch:14،Oakley 1983)

ثانيًا: هناك من جادل بأنه يمكن التعرف على الغجر عبر نمط حياتهم الذي يتسم بالميل للسفر والترحال، وكونهم مهمشين في السياقات القومية بالدول التي يعيشون فيها، وأن لهم عادات خاصة وموسيقى تقليدية. غير أن ذلك مردود عليه بأن الحركة والهجرة تميزان البشرية جميعًا، كما أن معظم الغجر بوسط أوروبا يعيشون في جماعات مستقرة أكثر منها مرتحلة.

ثالثًا: يرى آخرون أن الغجر مترابطون من الناحية الوراثية، وأنهم ذوو قرابة من الناحية البيولوجية، ومؤخرًا شهدت بلدة نورويتش Norwich بالمملكة المتحدة حالة وثيقة الصلة بالموضوع الأخير، حيث جرت محاولات للتعرف على الجينات الغجرية التي ربما تمثل مصدرًا للعلم في وضع أنماط حاكمة للأصول البشرية.

الخبراء يتوصلون لحامض نووى نادر

أدى الكشف الحديث عن الحامض النووى الغجرى فى هيكل عظمي لشخص أنجلو ساكسونى إلى دفع الخبراء لإعادة التفكير فى طبيعة السكان المستوطنين الأوائل بمدينة نورويتش؛ فالخبراء من وحدة نورفولك Norfolk الأركيولوجية والتى تتخذ من قلعة نوروتش مقرًا لها اكتشفوا شكلاً نادرًا من الحامض النووي الميتوكوندرى، والذى تم إرجاعه لأصل غجرى، وذلك فى كشف لهيكل عظمى خلال عمليات التنقيب فى منطقة واسعة فى نورويتش أثناء عملية توسعة المركز التجارى القديم للقلعة، فالحامض النووى الذى تم العثور عليه كان بهيكل عظمى لرجل يافع يعود للقرن الحادى عشر، ومع تحديد زمن وصول هذا الجين الغجرى إلى تلك المنطقة أصبحت ٥٠٠ سنة من التاريخ الحديث فى حاجة لإعادة التفكير فى الخليط العرقي للسكان الأوائل الذين عاشوا بالمدينة، وتمثل عملية استخلاص الحامض النووى من العظام أمرًا غاية فى التعقيد، يشمل نقل الحامض النووى من لب الأسنان الذى تحتفظ به مينا الأسنان الصلبة، وهذه الأشكال من أشكال الحامض النووى الميتوكوندرية قد مرت عبر الخط الأنثوى، وأن الجين الذى تم تحديده يوجد فقط فى أحفاد الغجريين، ووفقًا لتسجيلات الحامض النووى، فإن أول جين غجرى تم تسجيله قد وجد فى إنجلترا، وكان ذلك فى القرن السادس عشر. (Norwich City Council Sarah Morkey 12 May 2006).

http://journeyfolki.org.uk/Community/forums/tabid/690/forumid/36/tpage/1/view/topic/postid/12098/default.aspx#2098

وبخصوص تحديد عدد السكان الغجر فإن هنـاك اختلافـات كبيـرة بـين التقديرات وأرقام التعداد من ناحية التقديرات الذاتية للأصل العرقـي والتقـديرات التصنيفية الخارجية من ناحية أخرى، ورغم الاختلافات الكبيرة للهويـة الغجريـة والتصنيف الغجري، فهناك اتفاق على بناء هوية للمجموعة الغجرية مـن نطـاق واسع من مجموعات ذات هويات مختلفة عبر القارة الأوروبية.

وهناك العديد من المجموعات المميزة مثـل الجيبـسي Gypsie والتـسيجانى Tsigane وأسماء لمجموعات فرعية مثل فلاتش Vclah، وسنتو Sinto، وكـالارادش Kalderash، وبياش Beash (Vermeesh 2006). وفى سلوفاكيا فإن بعض المـدارس تعزل الأطفال، مقسمة إياهم إلى "السود" (أى غجر الروما) و"البـيض" مـن غيـر الغجر، (Guardian2007) ويواجه الحشد السياسي لهذه المجموعـات عبـر أوروبـا وتصنيفها جميعًا فى فئة "الغجر" اعتراضات جمة فى أوساط المجتمعـات المختلفـة؛ استجابة لشيوع أنماط الاستبعاد والعنف والعزل، وقد حققت هذه الاعتراضات نجاحًا متزايدًا فى نيل الاعتراف والتدخل، ولاسيما على مستوى الاتحاد الأوروبي(١).

وقد بدأ الاتحاد الأوروبي وحكومات دُوله فى تطوير البرامج الخاصة بالغجر؛ استجابة لتلك المطالب الداعية إلى وقف التمييز، وهو ما قد يوفر فرصـة للتحـسين المادى لهذ المجموعة، ولكنها بالتأكيد سوف تؤدى بالمثل إلى صياغة نظم مؤسـسية وتصنيفية أكبر للهوية الغجرية (انظر مناقشة أكثر تفصيلاً فى الفصل السابع) وفـي هذا الصدد ثمة أهمية لقضايا الهوية والتصنيف والمسميات، والتـى تمثـل بـدورها عناصر محورية فى الكفاح من أجل نيل الحقوق الأساسية لغجر الروما.

---

(١) انظـر موقـع اللجنـة الأوروبيـة عـن الغجـر علـى الـرابط التـالي:
http://ec.europa.eu/employment_social/fundamental_rights/roma/index_en.html

تصنيف السكان الأصليين

بالتوازى مع بزوغ الغجر بوصفهم هوية سياسية أوروبية، كان بزوغ مفهوم "السكان الأصليين" بوصفهم هوية جماعية عالمية وفئة معترف بها قانونيًا من خلال منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة (Niezen 2003). فمطالب هذه الشعوب من أجل الاعتراف الدولي بهم بوصفهم ضحايا لكل من العنصرية والاستعمارية والعولمة قد تأكدت من الناحية الرسمية فى المؤتمر الدولى لمناهضة العنصرية في جنوب أفريقيا فى عام ٢٠٠١.

ولكن ما تلك المجموعات من السكان الأصليين؟ وكيف بنيت وصنفت وتشكلت هويتها؟ فأصالة السكان Indigenism هى اصطلاح استخدمه نيازن Niezen (2003) لوصف الحركة الدولية التى سعت لتعزيز حقوق "أول شعوب" العالم. إذ قدر أن نحو ثلاثة ملايين من البشر من مجتمعات عدة مختلفة عاشوا فى "أماكن برية" وغالبًا ما كان يشار إليهم سابقًا باسم "البدائيين" وكما ذكر سابقًا، وأخذًا فى الاعتبار نمط الهجرة والاستيطان المتنقل، والقواسم الوراثية المشتركة، فإن المناداة بوضع مميز لـ"الشعوب الأولى" فى بقعة مكانية بعينها قد أصبح عرضة للشك والجدال.

وتتسم فكرة ما هو بدائى أو برى بتغير كبير عبر سياقات جغرافية واجتماعية مختلفة، وعلى الرغم من هذا، فإنه بالنسبة لهذه المجموعة من البشر، فإن الأفكار الخاصة بـ"السلف الذى لم ينقطع" والارتباط النفسي بالأرض تتزامن مع الهويات التاريخية التى اشتقت من خبرات السياسات المعادية التى عانتها تلك الجماعات على أيدى المستعمرين؛ خاصة من خلال "الإبادة الجماعية الرسمية، والاستيطان الإجبارى، والتهجير، والتهميش السياسي، والجهود الرسمية للتدمير

الثقافي" (Niezen 2003:5)، كما أن تحديد هوية هذه المجموعات بالإشارة إلى نمط الحياة "التقليدية" وأنماط من النشاط الاقتصادى هو أيضًا أمر غير مرض على الإطلاق، حيث إن السكان الأصليين يبتعدون عن تلك المجالات "التقليدية" بينما لا يتوقفون عن المطالبة بالهوية الأصلية، ولقد قدم خوسيه كوبور Jose Martinez Cobo، وهو المقرر الخاص للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تعريفًا شهيرًا عن عناصر تمييز السكان الأصليين وأهميتها، ذهب فيه إلى ما يلى:

إن مجتمعات الشعوب الأصلية هي تلك التي لديها استمرارية تاريخية بمجتمعات ما قبل الغزو والاحتلال، ويعتبرون أنفسهم مميزين عن قطاعات أخرى (وافدة) من المجتمع تسيطر حاليًا على أراضيهم أو أجزاء منها، ويشكلون في الوقت الراهن قطاعات غير مهيمنة في المجتمع، وهم مصممون على الحفاظ على هويتهم وتطويرها وتوصيلها لأجيال المستقبل، وأن يسلموا هذه الأجيال أراضي أسلافهم فضلاً عن هويتهم العرقية، كقاعدة لاستمرار وجودهم باعتبارهم شعوبًا بموجب أنماطهم الحضارية التى تخصهم، وكذلك المؤسسات الاجتماعية والنظم القانونية التى تربط وجودهم.

هذا وينظر مبدئيًا إلى هوية الانتماء العرقي على أنها تخص من لديهم هموم مشتركة، وبصفة خاصة أفكار على شاكلة: الوطن المشترك، والثقافة، والذاكرة التاريخية الجمعية، فمجموعة السكان الأصليين لا يقصد بها مجرد هوية عرقية، فهى فئة متجمعة للعديد من الناس الذين يشتركون فى معاناة أحداث تاريخية متشابهة من الظلم والاستغلال، ومن ثم فأصالة السكان ليست مجرد وطن أو ثقافة أو مجرد الاحتفاظ بسمات مميزة إلى حد كبير فى نمط الأزياء، والأساطير، واللغة. فعلى سبيل المثال، فإن مثل هذه الاختلافات توجد بين الطوارق بشمال

أفريقيا وجماعات الكري Crees بشمال كندا، والسامي sami بفنلندا والهيريرو Herero بناميبيا، وكل منها يطالب بهوية مشتركة للسكان الأصليين.

وقد أقر الاعتراف السياسي العالمى بالكفاح الطويل للشعوب الأصلية ضد العنصرية والاستعمارية واعترف لهم بمدى كبير من الحقوق، تشمل:

أن يسموا أنفسهم بالأسماء الخاصة بهم، والمشاركة بحرية وعلى قدم المساواة فى التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ببلادهم، والإبقاء على أنماطهم الخاصة فى التنظيم، وأنماط الحياة، والثقافات والعادات، والإبقاء على لغتهم الخاصة واستخدامها، والإبقاء على بنيتهم الاقتصادية بالمناطق التى يعيشون بها، وأن يشاركوا فى تنمية نظمهم وبرامجهم التعليمية، وأن يديروا أراضيهم ومواردهم الطبيعية، بما فى ذلك حقوق الصيد، وأن يكون الوصول إلى الحقوق والواجبات قائم على العدل والمساواة (WCAR2001: Para 2004).

ومع ذلك لا يزال معظم السكان الأصليين حول العالم ضحايا للاستعمارية الداخلية (Weaver 2005)؛ حيث يبقى أصحاب البلاد الأصليين مهمشين بفعل كتل المستوطنين الاستعماريين، فعلى سبيل المثال فإن جماعة المايا Maya بجواتيمالا لا تزال عبر قرون تحارب ضد الظلم وخاضت حربًا أهلية استمرت لنحو ٣٦ سنة من أجل الاعتراف الآمن بحقوقها، وتعد حالة جواتيمالا مثالاً مميزًا لدراسة تقاطعات كل من الأصل، والعنصرية، والانتماء العرقي، والهوية والتصنيف، سواء لفهم جماعات السكان الأصليين أو المختلطين/المولدين على حد سواء.

ينحدر السكان الأصليون فى جواتيمالا من نسل أصحاب الأرض قبل وصول الاحتلال الإسباني، ولاسيما تلك المجموعات التى تنحدر من حضارة المايا وشعوب الزنكا Xinca. فجماعات جاريفونا Garifuna السوداء بجواتيمالا غالبًا ما ينظر إليها على أنها تنتمي إلى جماعات "السكان الأصليين"، وينظر إلى هذه الشعوب غير البيضاء وغير المهيمنة بعين الاعتبار فى قضايا البحث عن الهوية.

وقد حظيت مهمة إيجاد معايير "موضوعية" تسمح للمرء بإعطاء هوية السكان الأصليين باهتمام كبير من الباحثين والمؤسسات التى تقوم بإجراء التعداد على حد سواء، ومن المهم أن نأخذ بعين الاعتبار أمرين أساسيين من علامات الثقافية الحضارية للهوية فى جواتيمالا؛ ارتداء أزياء السكان الأصليين، والتحدث بلغة السكان الأصليين. هاتان العلامتان تستخدمان منذ فترة طويلة للانتساب إلى هوية الانتماء العرقي، وكان ذلك يتضمن فى التعداد الرسمي للسكان.

ولدرجة ما، لا تزال هاتان العلامتان من علامات الهوية، بمعنى أن الأفراد الذين يرتدون الثياب التقليدية للسكان الأصليين، وأولئك الذين تمثل لغة السكان الأصليين لغتهم الأولى فإنهم فى كثير من الأحيان يمنحون أنفسهم هوية السكان الأصليين، بينما العكس ليس صحيحًا؛ فالأفراد الذين توقفوا عن التحدث بلغات السكان الأصليين، أو توقفوا عن ارتداء الملابس التقليدية، لا يزالون مع ذلك يعتبرون أنفسهم من السكان الأصليين.

فالقليل بل النادر من السكان الأصليين (ولاسيما الرجال) لا يزال يرتدي ملابس السكان الأصليين التقليدية بصورة يومية، على الأقل بسبب التكاليف

الباهظة التى يتكبدونها فى توفير هذه النوعيات من الملابس. وبصورة مشابهة، فاللغة أمر مهم بالنسبة للهوية الثقافية للسكان الأصليين، إلا أن فقد لغة السكان الأصليين لا يقود بالضرورة إلى فقد هوية السكان الأصليين.

وتشمل "مجموعات السكان الأصليين" من شعب المايا أطيافًا متنوعة تختلف فى أصولها اللغوية، ويميل سكانها إلى التركز فى مناطق جغرافية بعينها. فالمجموعات العرقية /اللغوية الأصلية بجواتيمالا (ويقصد بها تلك المجموعات الرئيسية التى ينتمى إليها ١٠٠ ألف نسمة من السكان فأكثر) تشمل لغة الكيتشى K'ichee (يتحدث بها أكثر من مليون نسمة) ولغة مان Man (نحو ثلاثة أرباع مليون ناطق بها) ولغة كالكتشكل Kaklchikel (أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ متحدث بها) ولغة كيكتشي Q'eqchi (نحو ٤٠٠,٠٠٠ ناطق بها). ومن ثم فإنه من الضرورى الاعتراف بالتماسك الذى يجمع "السكان الأصليين" فضلاً عن هوية المايا Mayan التى ترتبط جذريًا بالتاريخ المشترك ومستوى الصلات الثقافية، وأيضًا التنوع داخل فئة السكان الأصليين التى تحول دون تكون حركة اتحادية وقيادية مبنية على كينونة السكان الأصليين.

وعلاوة على الجماعات السابقة، فهناك فئة لادينو ladino وهى أيضًا جماعة مركبة، وقد تغير معنى كلمة لادينو بشدة منذ القرن التاسع عشر، فحتى ذلك الوقت كانت فئة لادينو مرتبطة بالمولدين المستيزو (نتاج اختلاط الأجداد من الهنود والإسبان) ومن ثم كان التعريف ذا نغمات عرقية خفية.

وباتجاه نهاية القرن التاسع عشر، بدأت جماعة لادينو بالتدريج "تستوعب" سكانًا أصليين من أولئك الذين تبنوا ارتداء الأزياء الغربية وتحدث اللغة الإسبانية، وكان هذا الأمر الأخير يعكس حقيقة مفادها أن بلوغ السكان الأصليين

رتبة اللادينو لم يكن أمرًا سهلاً بالنسبة للكثيرين، ولكنه يفترض الوصول إلى اللغة (الإسبانية) أو التعليم مع درجة من التفاعل مع عالم اللادينو، وبمرور الزمن فإن معنى "لادينو" قد تطور تدريجيًا من كونه مفهومًا عرقيًا إلى مفهوم جديد يستند إلى الطبقة وإلى مشاعر مناهضة السكان الأصليين، ولكي تكون من اللادينو اليوم فإن ذلك يعني ألا تكون لك هوية "غير أصلية".

فالمجموعات التي كان يسهل تمييزها عن كل من المستيزو والسكان الأصليين، كما هو الحال بالنسبة لجماعة نخبة الكريللو Criollo البيضاء (المنحدرين من أصل أوروبي أبيض)، لا تستند الآن إلى مقاييس عرقية إلا بالكاد. فهذه المجموعة، التي لا تفضل أن تحدد هويتها الذاتية على أنها لادينو، تسعى لأن توصف تلقائيًا بهوية تعود إلى واقع منزلتهم التي لا تنتمي إلى السكان الأصليين.

وعلى أية حال، فإنه ينبغي الإشارة إلى أنه خلال العقد الماضي ظهرت تصدعات مهمة في النموذج الجواتيمالي ثنائي القطب، فالعديد من حركات السكان الأصليين ومنظماتهم قد أقصت نفسها بعيدًا عن فئة السكان الأصليين بتضميناتها الانتقاصية والاستعمارية، واختارت بدلاً عن ذلك الانتساب إلى فئة المايا الأكثر إيجابية. وعلى الجانب الآخر فإن العديد من الأفراد لا يشعرون بالراحة كثيرًا بالانتساب إلى شعار "لادينو"؛ إذ يرون أن ذلك يرتبط بتضمينات سلبية تتصل بالعنصرية والعنف والاستغلال، ويختارون بديلاً عن ذلك فئة المستيزو الأكثر إيجابية، فالمظهر البدني، ولون البشرة، وإقليم الأصول الثقافة، والطبقة، ونمط الحياة، تلعب كلها دورًا في عمليات تعريف الهوية الذاتية.

Source:edited extracts from Caumartin 2005.

الخلاصة

لقد أظهر هذا الفصل كيف أن النظم العرقية للتصنيفات بدت متوسعة في السياقات العلمية، وكيف أن ضرورات الأولويات السياسية تطعن في هذه العلوم المتقدمة. وتم دراسة المناقشات الحالية في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن صلاحية فكرة السلالة ومنزلتها. كما تم أيضًا في هذا الفصل استكشاف استخدام الجينات البشرية في بناء الهويات، ودراسة المداولات العرقية في مجال استخدام السلالة، مع إعطاء اهتمام خاص بالسكان الأصليين وقضايا الاستعمارية البيولوجية. وكان اقتفاء أثر الأنساب ووضع سلاسل النسب قد طرحًا سؤالاً مهمًا عن فهم ومراجعة تبسيط الأفكار النقية عن القرابة، والعضوية القبلية، والعرقية، وكذلك هوية الانتماء العرقي.

لقد بدت عملية ترسيخ الهويات في الماضي خادعة جدًا وتأكدت الطبيعة الرخوة للهويات العرقية والانتماء العرقي، ولقد تجلت الأهمية الاجتماعية والسياسية لتنمية الفئات والهويات من خلال إعادة النظر في البناء الاجتماعي والسياسي لكل من الغجر في أوروبا والسكان الأصليين على مستوى العالم.

قراءات إضافية

Augstein, H. F. (ed.) (1996) *Race, the Origins of an Idea, 1760–1850*, Bristol: Thoemmes Press. This edited collection of original sources presents extracts from the work of leading philosophers and natural historians on racial science. These texts document the rise of racial theory in Germany, France and England which was used to justify imperialism and colonial rule.

Clarke, A. and Ticehurst, F. (eds.) (2006) *Living with the Genome, ethical and social aspects of human genetics*, Basingstoke: Palgrave. This edited collection examines a variety of key issues from a variety of standpoints and includes contributions on Nazi eugenics, contemporary eugenics, the impact of the Human Genome Diversity Project on indigenous communities, race and IQ, and contemporary debates on racism, ethnicity and biology.

Vermeesch, P. (2006) *The Romani Movement, minority politics and ethnic mobilisation in contemporary Central Europe*, Oxford: Berghahn Books. This text examines the development of Romani political identities drawing on empirical research with activists and politicians in Czech Republic, Hungary and Slovakia.

قائمة المراجع

American Sociological Association (2002) *The Importance of Collecting Data and Doing Social Science Research on Race*, www2.asanet.org/media/asa_race_statement.pdf.

Anderson, K. (2006) *Race and the Crisis of Humanism*, London: Routledge.

Augstein, H. F. (1996) *Race, the origins of an idea*, 1760-1850, Bristol: Thoemmes Press.

Banton, M. (1997) *Racial Theories*, Cambridge: Cambridge University Press.

Barkan, E. (1992) *The Retreat of Scientific Racism, changing concepts in race in Britain and the US between the world wars*, Cambridge: Cambridge University Press.

Barzun, J. (1937) *Race: a study in modern superstition*, New York: Harcourt.

Carter, R. (2007) 'Genes, genomes and genealogies: the return of scientific racism', *Ethnic and Racial Studies*, 30, 4, pp. 546-556.

Cartwright, S. A. (1851) 'Report on the Diseases and the Physical Perculiarities of the Negro Race', *New Orleans Surgical and Medical Journal*, pp. 691-715, http://www.google.com/books?id=mjkCAAAAYAAJ&pg=RA2-PA707&.

Caumartin, C. (2005) *Racism, Violence, and Inequality: an overview of the Guatemalan case*, Oxford: CRISE.

Centre for Holocaust and Genocide Studies (2007) *Racism: elimination of human beings of minor value*, Minneapolis: University of Minnesota.

Duster, T. (2006) *Race and Reification in Science*, http://raceandgenomics.ssrc.org/Duster/.

Fenton, S. (2003) *Ethnicity*, Oxford: Polity.

Fernando, S. (1991) *Mental Health, Race and Culture*, London: Macmillan.

Gould, S. J. (1981) *The Mismeasure of Man*, Harmondsworth: Penguin.

Hall, S. (1992) 'The West and the Rest: discourse and power', in S. Hall and B. Gieben (eds), *Formations of Modernity*, Cambridge: Policy Press.

Hauskeller, C. (2004) 'Genes, genomes and identity. Projections on matter', *New Genetics and Society*, 23, 3, pp. 285-299.

Hesse, B. (2007) 'Racialised modernity: an analytics of white mythologies', *Ethnic and Racial Studies*, 30, 4, pp. 643-663.

Hunt-Grubbe, C. (2007) 'The elementary DNA of Dr. Watson', *Times Online*, Oct 14.

Institute of Physics (2004) 'Science and Crime, report of a seminar', www.iop.org/activity/policy/Events/Seminars/file_3516.pdf.

Jenkins, R. (2004) *Social Identity*, London: Routledge.
Knox, R. (1850) *The Races of Men*, Philadelphia: Lea & Blanchard.
Leroi, A. (2006) *A Family Tree in Every Gene*, http://raceandgenomics.ssrc.org/Leroi/.
Marks, J. (2006) 'HGDP: impact on indigenous communities' in A. Clarke and F. Ticehurst (eds.) *Living with the Genome, ethical and social aspects of human genetics*, Basingstoke: Palgrave Macmillan.
Niezen, R. (2003) *The Origins of Indigenism, human rights and the politics of identity*, London: University of California Press.
Oakely, Judith (1983) The Traveller Gypsies, Cambridge: Cambridge University Press.
Proctor, R. (1988) *Racial Hygiene: medicine under the Nazis*, Cambridge, MA: Harvard University Press.
Ripley, W. Z. (1899) *The Races of Europe: a sociological study*, New York: D. Appleton & Co.
Sinha, M., Larkin, E., Elston, R., and Redline, S. (2006) 'Self-reported race and genetic admixture', *New England Journal of Medicine*, 354, 4,pp. 421–422.
St Louis, B. (2005) 'Racialization in the "Zone of Ambiguity"', in K. Murji and J. Solomos (eds), *Racialization, studies in theory and practice*, Oxford: Oxford University Press.
Tall Bear, K. (2007) 'Narratives of race and indigeneity in the Genographic Project', *Journal of Law, Medicine and Ethics*, 35, 3, pp. 412–424.
Taylor, R. (2006) Policy and practice implications arising from the workshop 'Classifying Genomics: how social categories shape scientific and medical practice', www.genomicsforum.ac.uk.
F. Ticehurst, (eds.) *Living with the Genome, ethical and social aspects of human genetics*, Basingstoke: Palgrave Macmillan.
Tucker, W. (2002) *The Funding of Scientific Racism, Wickliffe Draper and the Pioneer Fund*, Champaign, IL: University of Illinois Press.
Tutton, R. (2007) 'Opening the white box: exploring the study of whiteness in contemporary genetics research', *Ethnic and Racial Studies*, 30, 4, pp. 557–569.
US Human Genome Project (2007) *Genetic Anthropology, Ancestry and Human Migration*, www.ornl.gov/sci/techresources/Human_Genome/elsi/humanmigration.sthml.
US Human Genome Project (2003) *Minorities, Race and Genomics*, www.ornl.gov/sci/techresources/Human_Genome/elsi/minorities.shtml.
Vermeesch, P. (2006) *The Romani Movement, minority politics and ethnic mobilisation in contemporary Central Europe*, Oxford: Berghahn Books.
Vinciguerra, T. (2006) 'Jacques Barzun: cultural historian, cheerful pessimist, Columbia avatar', in W. T. De Bary (ed.) *Living Legacies at Columbia*, New York: Columbia University Press.
Weaver, J. (2005) 'Indigenousness and Indigeneity', in H. Schwarz and S. Ray (eds) *A Companion to Postcolonial Studies*, Oxford: Blackwell.
Weiner, M. (2004) 'Discourses of race, nation and empire in pre-1945 Japan', in M. Weiner (ed.) *Race, Ethnicity and Migration in Modern Japan*, Abingdon: Routledge.

الفصل الثالث

مفاهيم أساسية في العنصرية والإثنية

تمهيد

يحاول هذا الفصل أن يعرّف القارئ بأهم الشخصيات المؤسسة لعلم اجتماع العنصرية والإثنية. ويركز بشكل خاص على إسهامات "أنا كوبر" و"دي بويه" و"ماكس فيبر" و"مايكل بانتون" و"جون ريكس"، ويقدم تقييمًا نقديًا لما طرحه هؤلاء الرواد الأوائل في هذا المجال البحثي، ويتناول مفاهيم التداخل والاختلاط العرقي ومدى تأثيرها على إمكانية القضاء على العنصرية في سياق المجتمع المدني المتحضر.

ويتوقف الفصل لتوضيح خريطة البحث الأكاديمي في هذا المجال في بريطانيا بشيء من التفصيل، ويوضح مدى استفادة الباحثين البريطانيين مما قدمه علماء الاجتماع الأمريكيون وخاصة مدرسة شيكاغو، ويطرح الفصل في نهايته تساؤلاً عن مدى الفائدة العملية لاعتبار أن فكرة العرق هي فكرة أسطورية وليست واقعية أو حقيقية، ويحاول الإجابة عن هذا التساؤل بتحليل العمليات الاجتماعية الدينامية التي تتمحور حول تلك الفكرة.

وعلى الرغم من ضخامة الإسهام الأكاديمي في مجال العنصرية فإنه لايزال في تنامٍ مستمر، فهو يجمع العديد من المباحث والعلوم مثل علم النفس والجغرافيا والتاريخ وعلوم الاقتصاد واللغات والصحة والدراسات الدينية والسياسية وعلوم الآثار والفلسفة وعلوم الاتصال وعلم الاجتماع وعلوم السياسة الاجتماعية (Bulmer and Solomos 1999). وما يربط بين هذه التخصصات المختلفة في هذا المجال هو استخدامها لمجموعة مصطلحات أساسية من قبيل العرق والعنصرية

والإثنية والهجرة، رغم أن تلك المصطلحات متنازع عليها بين المباحث والفروع الأكاديمية المختلفة، ويختلف بحثها والتنظير لها وتطبيقها أيضًا في كل مبحث من تلك المباحث، وقد أكد "جولدبرج Goldberg وسولموس Solomos" (٢٠٠٢) في رصدهما لهذا الجهد البحثي أن هناك تداخلاً بين تلك المجالات الدراسية سعيًا نحو نظرية كلية وشاملة.

كيف يمكن لنا أن نبدأ في دراسة الشخصيات الرائدة، والمدارس الفكرية، وتقسيماتها الزمنية، والموضوعات الأساسية في هذا المجال؟

لا تزال قائمة الشخصيات الأساسية في هذا العلم مفتوحة وتقبل المزيد (Reed 2006)، وقد أشرنا في الفصل الأول إلى الجدال حول أن "وليام دي بويه Du Bois" هو عالم الاجتماع الرائد في هذا الفرع من علم الاجتماع؛ حيث أشار إلى أن العرق هو البنية الاجتماعية الأكثر أهمية بالنسبة للحداثة، فالعرق عنده أشبه بمفهوم (الطبقة) عند كارل ماركس.

ولم يكن ما قدمه "دي بويه" مجرد عمل نظري محض بل إنه دشن لنظرية مدعمة إمبريقيًا (تجريبيًا) بشكل كامل، وقد جعل هذا من عمله العمل الأفضل في هذا المجال، ومنذ ما قدمه "دي بويه" بات لدينا تراث بحثي فيما يزيد على قرن من الزمان يحاول أن يفهم العنصرية، ينظر إلى الوراء ليبحث في السياقات والتساؤلات التاريخية، ثم يتحول للوقت الراهن ليبحث في الصراعات والتساؤلات الرئيسة التي تواجهنا بهدف تحديد الإجراءات الاجتماعية والسياسية المناسبة لمواجهتها.

ويقدم الفصل إطلالة سريعة على أهم المنظرين الرئيسيين لهذا المجال البحثي وأهم النصوص التكوينية فيه، ويشار إلى كل من "ماكس فيبر" و"دي بويه" و"روبرت بارك" باعتبارهم الشخصيات الرائدة المؤسسة لعلم اجتماع العرق والإثنية، وعن طريقهم تم اكتشاف الأفكار والروابط الرئيسية في هذا الفرع الوليد من علم الاجتماع. وقد كان لهؤلاء الرواد فضلاً كبيرًا في تحفيز الجيل الثاني من الباحثين في بريطانيا من أمثال "مايكل باتون" و"جون ريكس" للإسهام في هذا الفرع البحثي في فترة ما بعد الحرب، والإسهامات الجديدة التي قدمتها نصوصهم.

ولا يمكن اعتبار أن "كارل ماركس" أو "إميل دور كايم" قد قدما إسهامًا مباشرًا في هذا الفرع البحثي من علم الاجتماع، ويمكن من خلال ما قدمه ماركس عن المهاجرين الأيرلنديين في بريطانيا، وكذلك ما قدمه عن المسألة اليهودية، وعن بعض الجماعات الإثنية، أن نفهم الأفكار الأساسية له في هذا الإطار، وتشمل أفكاره الأساسية التأكيد على أهمية الأساس الاقتصادي في تحديد العلاقات الثقافية والإثنية، كما رأى أن الإثنية إنما تمثل عائقًا أمام التقدم الإنساني (على سبيل المثال، المطالبة بحق الاعتراف لمجموعات إثنية غير قادرة على تكوين دولة قومية أو المطالبة بالاستيعاب والقبول داخل المجتمع مثل حالة الصرب)، وقد رأى ماركس أيضًا أن العلاقات العرقية والإثنية تضمحل في مقابل العلاقات الطبقية التي صارت أكثر أهمية، فعلى سبيل المثال رأي أن العنصرية ضد الأيرلنديين إنما مردها إلى انقسام الطبقة العاملة وعجزها في إنجلترا (Malesevic 2004).

وبدلاً من جعل الإثنية والعرقية في مرتبة هامشية بعد مفهوم الطبقة الاجتماعية، فإن تحليل الإثنية والعرقية من خلال مفاهيم الطبقة قد ألهم مجموعة من الباحثين من

أمثال "سيدريك روبنسون Cedric Robinson" في عمله "الماركسية السوداء- صناعة التراث العنصري الأسود" ١٩٨٣م. وكذلك "س.ل.ر جيمس C.L.R James" و"ريتشارد رايت Richard Wright" الذي انتقد النماذج الأوروبية غير الدقيقة في تفسير التغير التاريخي والاجتماعي دون مراعاة دور السود في هذا الأمر.

وقد أسهمت أعمال دور كايم أيضًا في إلقاء الضوء على بعض الأفكار الأساسية. ومنها تراجع الإثنية والأشكال التقليدية للهوية عند وصول الحداثة والرأسمالية المعاصرة، إضافة إلى تركيزه على الحاجة إلى التكامل الاجتماعي، وبالرغم من فشل دور كايم في فهم العلاقة بين الإثنية والحداثة فإن تأكيده على أن التكامل الاجتماعي له دور محوري في التطور الاجتماعي ظل مسيطرًا على الفكر السياسي المعاصر في إنجلترا وأوروبا فيما يخص الإثنية والعرقية.

رائدة نظرية العرق.. أنا كوبر

تقع أعمال "أنا يوليا كوبر Anna Julia Cooper" في قلب قائمة الأعمال الاجتماعية الكلاسيكية الأساسية في هذا المجال، وتلقى تلك الأعمال اعترافًا وقبولاً واسعين مما يجعلها شخصية رائدة في علم الاجتماع العرقي، ولم تركز "كوبر" على العرق فحسب في أعمالها؛ بل ركزت أيضًا على علاقته بكل من الجنس والطبقة الاجتماعية (Lemert 1995, Reed 2006).

ومنذ البداية حاولت "كوبر" أن توضح أن "العرق" له علاقة مركبة مع البنى المتداخلة للظلم وعدم المساواة، ويعد التركيز على هذا التداخل جانبًا أساسيًا في هذا المجال منذ نشأته، وقد حفزت الأفكار الأساسية لـ"أنا كوبر" - وكذلك المفاهيم

والاصطلاحات النظرية التي دشنتها- الكثير من أكاديمي القرن العشرين للانخراط في تفاصيل هذا العلم، ومنهم على سبيل المثال "أنجيلا ديفيز Angela Davis" في كتابها "النساء والعرق والطبقة الاجتماعية" ١٩٨٠م، وكذلك "فيونا وليامز Fiona Williams" في كتابها عن السياسة الاجتماعية وقضايا العرق والنوع والطبقة الاجتماعية (١٩٨٩ – ٢٠٠٥). وأيضًا كان لها تأثير على معظم النقاشات والتفسيرات المعاصرة عن التداخل العرقي والتمييز العنصري المتعدد في أوروبا (Quing 2007, Walby 2007). والتداخل العرقي هو محاولة لتنظير الأفعال والنواتج التي تظهر عبر بنى مختلفة تتحقق فيها اللامساواة مثل العرق والجنس والطبقة الاجتماعية، وقد مثلت الإسهامات الرئيسية في ذلك المجال الأساس الذي أقام عليه عدد هائل من الباحثين والكتاب منطقة الدراسة الخاصة بهم بوصفها من أكثر المناطق البحثية إثارة وفاعلية في مجال علم الاجتماع.

وقد نشرت "أنا كوبر" مؤلفها "صوت من الجنوب" في عام ١٨٩٢م، وهو العمل الذي نال اعترافًا وقبولاً بوصفه العمل الأكثر أهمية في مجال النسوية السوداء Black feminist، ويمكن قراءة النص الأصلي على الرابط التالي:

http://docsouth.unc.edu/church/cooper/cooper.html

وبالرغم من أن كوبر لم تقدم نظرية مكتملة في هذا العمل فإنها ربطت بين المساواة والعنصرية والطبقة الاجتماعية في أمريكا من جانب، وتحليل دور النسوية والذكورية والإستراتيجيات المرتبطة بهما في النشاط والتطور الاجتماعي من جانب آخر، وركزت على أبعاد مختلفة لمشكلة العرق، وعلى تمثيل السود في الأدب الأمريكي، وكذلك على حالة المرأة، وقدمت "كوبر" المرأة باعتبارها تلعب

الدور المحوري في الصراعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وفي ذلك تقول:


أنا كوبر: امرأة سوداء من الجنوب

"*تجد المرأة المعاصرة نفسها أمام مسئوليات تنبع من اهتمامات عميقة ومتنوعة لبلدها وعرقها، ولا يمكن لقضايا النقصان وعدم المقدرة والخطيئة والسقوط*(*) *والبشرية الطامحة في أن تجعل المرأة خارج الحسابات، ولا يمكن إنكار حقيقة تأثير المرأة في المجتمع، فلا يمكن أن يعاد ترميم المجتمع بدونها، ولا يمكن تنقية السياسة ولا إصلاح الكنيسة أو الدولة، ولا إصلاح أية مسائل أخلاقية أو اجتماعية أو اقتصادية بدون المرأة. لا يمكن التحرك إلى الأعلى أو إلى الأسفل في هذا الكوكب البشري بدون المرأة*" (Cooper 1892 142-3).

(*) تقصد المؤلفة هنا سقوط آدم وحواء من الجنة، وهو تصور لاهوتي كلاسيكي يرى أن حواء هي السبب في سقوط آدم من الجنة ونزولها إلى الأرض بسبب الخطيئة الأولى، وتسير هنا المؤلفة في سياقٍ ما يعرف حديثًا باسم اللاهوت النسوي، والذي يرى في التصور اللاهوتي الكلاسيكي إجحافًا للمرأة وتحميلها الجانب الأكبر من الخطيئة دون الرجل، ويقدم اللاهوت النسوي تصورات بديلة للمرأة عن طريق إعادة تأويل الكتاب المقدس بطريقة تتوافق مع وجهة النظر النسوية. (المترجم)

وتعتبر المرأة السوداء أكبر تحدٍّ ظاهر في مواجهة أزمة العرق في تلك الفترة، وبخلاف الكثير من النسويين الذين انتقدوا النساء السود لفشلهن في مواجهة الأزمات العرقية فإن كوبر تقول:

''لتكوني امرأة سوداء في أمريكا، وأن تكوني على وعي عميق بأهمية إمكانيات الأزمة، هو أن يكون لديك تراث، وهو ما يبدو لي أمرًا فريدًا على مر العصور. ففي المقام الأول، فإن ذلك العرق مفعم بالشباب وبالمرونة، وملئ بالأمل، وكل إنجازاته موجودة أمامه؛ فالمرأة السوداء لا تنظر إلى إنجازات حضارة القرن التاسع عشر نظرة اللامبالاة، ليست مثل تلك النظرة العالمية القديمة التي تميز السلالات والأعراق المستضعفة، فلقد رأوا أيامهم على أنها أفضل الأيام'' (Cooper 1892: 144).

إن ما قدمته "أنا كوبر" في مجال المساواة العرقية أصبح حجر الزاوية الذي بُني عليه الكثير والكثير في هذا المبحث من علم الاجتماع، وقد أشارت "كوبر" بداية إلى بعض الطرق التي يتم فيها التعبير عن فوبيا الزنوج أو العنصرية ضدهم. فعلى سبيل المثال، أوضحت تلك النظرة إلى الأفارقة أو السود في أمريكا على أنهم لا يقدمون أي شيء للعالم، لا يقدمون اختراعًا ولا قصيدة ولا عملاً فنيًا يُذكر.

إنهم تلك السلالة التي لن تشكل فرقًا لو غرقت القارة كلها في المحيط غدًا، وأمريكا هي ذلك المكان الذي يشار فيه إلى السود في المحادثات اليومية بعاصفة من المشاعر تصور الرجال السود بصورة بربرية وغير صحيحة، ويبدو هذا قلبًا لنمط العنصرية التقليدي المعروف، فليس الأسود مكروهًا لأنه أسود، بل لأنه ضعيف. ونحن لا نحب الضعفاء.

وعلى النقيض من تلك النظرة فقد أكدت أهمية إلقاء الضوء على القيادات السوداء في الكليات والمعاهد والمدارس والمسئولين والقانونيين والوزراء، وأكدت

كذلك أهمية التعليم في تطوير إسهام السود في المجتمع، كما شعرت بالفاقد البشري الهائل بما يثبته ارتفاع معدلات وفيات السود بالمقارنة بالبيض، وحاولت أن تقدم تصورًا للأسباب الاقتصادية والسياسية التي تؤدي لهذا الأمر، وفي ذلك تقول كوبر:

''كان معدل الوفيات في مقاطعة كولومبيا عام ١٨٨٩ هو ١٥,٩٦ في الألف من البيض. أما الأعراق الملونة فكانت نسبة الوفيات فيها ٣٠,٤٨ في الألف، أي نحو الضعف، وكان الأمر الملحوظ بشكل أكبر هو الاختلاف في نسبة الوفيات بين الأطفال، وهذا أمر يثير القلق بكل تأكيد'' (Cooper 1892: 247-8).

وكان الفقر والحاجة والتشرد وظروف السكن غير الصحية للسود من أهم السمات المرتبطة بالتمييز العنصري. وعلى سبيل المثال.. كانت المساكن المنخفضة الإيجار محفوظة للبيض، وكان يعلق عليها لافتة (ممنوع الإيجار للملونين). أما من وجهة نظر البيض فإن أسباب فقر السود تتمثل في أن الأسود كسول ومبذر وشرير بشكل عام، وقد نجحت كوبر في تقديم صورة عاطفية مناقضة لتلك بشكل بليغ حين وضعت العامل الأسود مقابل نمط الاقتصاد الظالم:

''يكدح العمال السود عامًا بعد عام.. من مشرق الشمس وحتى مغربها.. مقابل خمسين سنتًا في اليوم.. مطلوب منهم أن يوفروا من هذا المبلغ الزهيد طعامهم ومسكنهم وملبسهم هم وعائلاتهم!! وكانوا يحصلون على رواتبهم في الغالب في صورة أذون صرف لمواد غذائية من بقالة القرية التي يديرها الموظف نفسه الذي يباشر عملهم، وهناك من يستأجرون الأراضي يكدحون فيها على مدار ست عشرة ساعة يوميًا، ويقومون بتشغيل كل ما على الأرض من فتيات وأطفال حتى الزوجة الكادحة، وفي نهاية الموسم يسدد المزارعون ديونهم التي تراكمت، ويتحول حصادهم إلى ما يشبه تجميع الماء في غربال'' (Cooper 1892: 252-3).

تبحث "كوبر" السياقات الاقتصادية، وتكشف العلاقات بين التصنيفات العرقية والرأسمالية وعلاقات العمل والطبقة الاجتماعية في السياقات الريفية والحضرية، وقد شكل ما قدمته تحديًا واضحًا للحكومة والثقافة البيضاوين، وما تزعمه من قيم أخلاقية واجتماعية خاصة بتفوق العرق الأبيض، ويخاطب عملها الاجتماعي الواسع النطاق المؤسسات الاجتماعية والعائلية ومؤسسات التعليم، فضلاً عن التعقيدات الخاصة بالتطبيق (Reed 2006). وقد قدمت "كوبر" إسهامًا قويًّا فيما يتعلق بمكافحة الاستغلال الاقتصادي ومكافحة العنصرية والتمييز بين النوعين. وعلى الرغم من أنها تعتمد على بعض المناهج المثالية الخاصة بالنسوية والعرق الأسود فإن ما قدمته كان له تأثير واضح في تطور النسوية السوداء.

ويُعتبر "دي بويه" من رواد النسوية السوداء لأنه كتب عن ظلم المرأة والعنصرية ضدها. على سبيل المثال، في الحجة التي تم تقديمها في "حرية المرأة" ١٩٢٤م أشار إلى خطبة "سوجورنر تروث" "أولست امرأة؟!"(*) والتي ألقتها في الملتقى الثاني لبحث معاناة المرأة عام ١٨٥٢م، وقبل أن تتحدث سجلت امرأة بيضاء حديثها لموظف عام وقالت له: "لا تربط إلغاء الرق بالزنوج فقط"، وقد قدم "دي بويه" الخطبة كاملة، وأشار إلى إسهام كفاح المرأة السوداء في التحرر الاجتماعي الأوسع، ونشير الآن إلى مقتطف قصير من خطبة "سوجورنر تروث" كما قدمه "دي بويه" وتشير فيه إلى نفسها باعتبارها مساوية بشكل كامل لأية امرأة وأي رجل من العرق الأبيض كما يلي:

(*) يشير هذا العنوان إلى خطبة ألقتها سوجورنر تروث (١٧٩٧-١٨٨٣م) التي ولدت أمَة في ولاية نيويورك، وبعد حصولها على حريتها عام ١٨٢٧ أصبحت معروفة باعتبارها من مناهضي العبودية. وقد ألقت خطبتها تلك في ٢٩ مايو ١٨٥١م، ولم يلق الضوء على تلك الخطبة إلا في عام ١٨٦٣م في أثناء الحرب الأهلية في أمريكا. (المترجم)

''بمقدروي العمل مثل الرجل.. وبمقدوري الأكل مثلـــه (هـــذا إن وجـــدت الطعام).. أولست امرأة؟.. ولدت ثلاثة عشر طفلاً.. رأيتهم جميعهم يباعون عبيدًا.. وعندما صرخت بنحيب الأم وألمها.. لم يسمعني أحـــد ســـوى المسيح.. أولـــست امرأة؟'' (Zukerman 2004: 158).

وقد لاحظـــت الناشطـــة فـــي مجـــال النسوية الـــسوداء "أنجـــيلا ديفيـــز Angela Davis" المدافعة بشكل جذري عن المساواة بين الجنـــسين أن مـــا قالتـــه "سوجورنر تروث" قد كشف التحيز في معيار الطبقة الوسطى، وكشف أيضًا عـــن العنصرية الذكورية وعنصرية بعض الحركات النسوية الجديدة (Davis 1980: 63).

إن الأفكار والموضوعات الأساسية التي نجدها لدى "أنا كوبر" و"دي بويـــه" و"سوجورنر تروث" عن العنصرية والنوع والطبقة الاجتماعية والكفـــاح الـــداخلي المتعلق بالتحرر والمساواة والاستيعاب، كلها نجدها أيضًا في مؤلف "أنجيلا ديفيز" "المرأة والعرق والطبقة الاجتماعية" ١٩٨٠م، وقد بدأت بدراسة تجربـــة العبوديـــة اعتمادًا على حكايات العبيد التي اتفقت في ســـرد حـــالات الاغتـــصاب والجـــرائم الجنسية لإرهاب النساء وتخويفهن. وأشارت إلى مقاومتهن المستمرة (لـــن أكـــون سلبية أبدًا)، وترى "ديفيز" أن معايير الأنوثة الحديثة قد حددتها الإماء مـــن النـــساء اللواتي نقلن تراث الإصرار والعمل الجاد والاعتمـــاد علـــى الـــذات والمقاومـــة المستمرة. وقد أكدت الروابط القوية بين مناهضة العبودية وحقوق المرأة وحركات مناهضة العنصرية ضد النساء المكافحات، وأكدت أيـــضًا أن القـــوى الاقتـــصادية المركزية دوليًا ومحليًا هي التي وضعت المرأة السوداء مقام الاستغلال والعبوديـــة دون أي أمل في التحرر.

وقد أكد إحصاء عام ١٩٨٠م أنه على الرغم من مرور عقود عديدة على إلغاء الرق فإن أعدادا كبيرة من النساء السود ما زلن يعملن في حقول القطن ومعامل تكرير السكر، ويقمن بالأعمال الشاقة في المناجم مقابل أجور ظالمة، وأكد أيضا أن أكثر من ثلاثين بالمائة منهن يعملن في مجالات الخدمة المنزلية، وأكدت "ديفيز" أنه بحلول الستينيات كان ثلث النساء السود لا يزلن مقيدات بالأعمال القديمة نفسها من الخدمة المنزلية. وهو ما يمثل عائقا حقيقيًا نحو التحرر (Davis 1980: 98). وهو ما أكده أيضا "دي بويه" الذي تعرض للنقد بسبب تنظيره غير المكتمل للعرق (انظر الفصل الأول)، وفشله في تفكيك البنى الأنثروبولوجية الأساسية المسيطرة من أجل تقديم وجهة نظر اجتماعية متكاملة (انظر أيضا الفصل الثاني في نقد البنى الطبيعية للتصنيفات العرقية والسلالية).

وبالمثل، فإن كتاب "كوبر" والعمل المبكر الذي قدمته "ديفيز" يعرضان ميلاً واضحًا نحو تماثل تجربة الأسود والأبيض وتجانسها، ويفشلان في الكشف عن التعقيدات الخاصة بالإقصاء والتمييز العنصري بين هذه التصنيفات الاجتماعية، فعلى سبيل المثال لم يشر أى منهما إلى الجماعات الإثنية التي تندرج تحت أي من العرقين، بالإضافة لعدم إشارتهما للتجارب والمواقع الاجتماعية المختلفة بينهما. أما الوجه الثاني من النقد فتمثل في أنه لا يوجد تنظير كاف للعلاقة بين السلالة والطبقة الاجتماعية والنوع، وعلى أية حال فإن تلك الأفكار لم تسهم فحسب في تدعيم النسوية والتداخل العرقي وتطويرهما، وإنما أسهمت أيضا في فهم أوسع للعنصرية في أمريكا (Goldberg 2005) ودول أخرى من العالم مثل بريطانيا.

وفي بريطانيا سعت "فيونا وليامز Fiona Williams 1989" لوضع تفسير متكامل للعلاقة بين السلالة والجنس والطبقة الاجتماعية في إطار علاقة محددة

بحالة الرفاهة ونظام السياسة الاجتماعية. وقد اعترفت بصعوبة تحقيق العدالة لهـذه المطالب.والأشكال الأخرى من التصنيفات الاجتماعية مثل العجز والتوجه الجنسي والعمر، وقد قدمت إطارًا تحليليًا جديدًا لـ"الرأسمالية الأبويهة العنصرية بنيويًا" مع حالة الرفاهة في بريطانيا، وفي ذلك تقول:

"بنيت الرأسمالية باستغلال العمالـة الـسوداء، وغيـرهم مـن العمـال المهاجرين والنساء، فالرأسمالية أعادت إنتاج التقسيمات الدولية للعمال عرقيًـا وجنسيًا، ودشنت الهيمنة العرقية وتبعية النساء، وجميعهـا مغلفـة باختلافـات طبقية" *(Williams 1989: 207)*.

إن الفشل في تحقيق العدالة الكاملة في الاختلافات العرقية، وكذلك الفشل في التداخل العرقي لا يقوضان محاولة "كوبر" التي تمت قبل قرن من الزمـان لإدراك الروابط البينية بين السلالة والنوع والطبقة الاجتماعية ومحاولة تحليل هـذا الـنمط من العلاقات. وسيرًا على الدرب الذي بدأته "كوبر" فإن تحليل التداخل العرقـي لا يزال الموضوع المسيطر في دراسات العنصرية والإثنيـة والدراسـات النـسوية والدراسات الخاصة بالعجز وما يرتبط بها من مجالات أخرى في علم الاجتماع.

مفاهيم أساسية: التداخل Intersectionality
ميَّز "كيمبريلي كرينـشو Kimberle Crenshow 1990-91" بـين التـداخل البنيوي والتداخل السياسي، وأشار إلى أهمية دراسة تفاعلات ومخرجـات بنـى الظلم وفحص السبل التي تتفاعل فيهـا الأيـديولوجيات والخطابـات الـسياسية لتهميش قضايا رئيسة مثل تهميش المرأة والمعاقين، وقد استخدم "فيلومينا إيـسيد Philomena essed 1991" التداخل وسيلة لتحديد التشابك بـين النـوع والجـنس والعرق والإثنية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية في تشكيل صور محددة مـن الظلم في الحياة اليومية، وقد ساعدت تلك الأعمال في دفـع المناقـشات حـول

الموضوع في السياقات العالمية وداخل الأمم المتحدة، وبات هناك اعتراف متنامٍ بأن النساء لم يواجهن إقصاء وتمييزًا عنصريًا على أساس النوع فحسب، بل أيضًا على أساس العمر والعجز والحالة الصحية والإثنية والطائفة والطبقة الاجتماعية والأصل القومي والتوجه الجنسي.

وهناك عمل أحدث قدمته "سيلفيا والبي ٢٠٠٧ Sylvia Walby" اهتم بتنظير المظالم الاجتماعية المتعددة على أساس التعقيد الاجتماعي ونظرية الأنساق، وقد ركز عملها على النوع والتداخل في أوروبا ودراسة التضمينات الأوسع لتلك النقاشات في سياقات النظرية الاجتماعية، ويعد هذا العمل دلالة على توجه تلك المناقشات بعيدًا عن التركيز الأساسي لتحليل السلالة والعنصرية إلى رؤية تلك الأمور على أنها نهج رئيسي للأنماط المعاصرة من الاضطهاد والعولمة، وحتى بالنسبة لهؤلاء الباحثين الذين يريدون الاحتفاظ بالتركيز الأساسي على العنصرية فإن هذا يقود إلى تحقق من التعقيد الاجتماعي، مثل التصنيف الحديث الذي قام به "مورجي وسولوموس Murji and Solomos 2005" عن تضمينات العنصرية.

مفاهيم أساسية: الوسم العنصري Racialisation

هي العملية الدينامية التي تؤسس بها المفاهيم العنصرية والتصنيفات العرقية نفسها في بنية الحياة الاجتماعية، سواء في الفكر (Fanon 1967)، أو في السياسات البريطانية في مرحلة ما بعد الحرب (Miles 1989)، أو في السياسة والقانون (Banton 1977)، أو في الدول القومية والأنساق العالمية والإقليمية (Goldberg 2002).

Source: Karim Murji and John Solomos (eds.) (2005) Racialisation, Studies in theory and practice, Oxford: Oxford University Press.

لقد اهتم قرن من البحث الأكاديمي بشكل أساسي بدراسة التصنيفات الاجتماعية العرقية في أمريكا بدءًا من "أنا كوبر" و"دي بويه" ومن جاءوا بعدهما. ومن أهم الإسهامات في هذا المجال إسهام "جولدبيرج" ٢٠٠٥ الذي حاول تصنيف هذا الجهد الضخم. وقد اهتم بتوجيه علماء الاجتماع إلى توخي الحذر عند استخدام الوسم العنصري بوصفه علامة سهلة وبسيطة تعبر عن عمليات اجتماعية معقدة. ويؤكد "جولبدبرج" أن العرق سواء في أمريكا أو في أي مكان آخر في العالم هو الذي يحدد: إلى أين يمكنك الذهاب؟ وما الذي يمكنك عمله؟ وكيف يتم النظر إليك أو التعامل معك اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا وقانونيًا وثقافيًا؟.. باختصار.. كيف يتم التعامل معك في خبرة الحياة اليومية؟ (Goldberg 2005 101).

ومن وجهة نظر "جولدبرج" فإن الأنماط القديمة والحديثة من الأمركة العرقية إنما تتمحور حول الفصل العنصري، والذي يتضمن إضفاء الدستورية على التمييز العنصري الممارس من قِبل السلطة السياسية البيضاء. ويتضح هذا الأمر في ظهور مناطق العزل بالمدن الأمريكية من خلال هروب البيض من المناطق الفقيرة التي تظل مأهولة بالعائلات السوداء واختيارهم لمساكن خاصة وفردية. وتتكئ هذه العمليات من التمييز على مؤسسات العدالة الإجرامية العرقية التي ترسخ التمييز العنصري على مستوى المظهر (الربط بين السود والمجرمين في سياق الحديث اليومي) والتمييز العنصري على أساس العرق في الأحكام القضائية والسجن (الزج بأعداد كبيرة من السود والمهاجرين من أمريكا اللاتينية داخل سجون الولايات المتحدة).

وقد تم إلقاء الضوء على دور الطبقة الاجتماعية في الظلم الاجتماعي، ويظهر هذا الأمر بوضوح عند الإشارة للدخول والأجور، فهذا دليل على

العنصرية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتلعب التصنيفات العرقية الدور الرئيس في هذا التحليل، وتتفاوت أهمية البنى الأخرى لعدم العدالة وكيفية تـداخلها، وهـو الأمر المحوري لدى حركات النسوية السوداء، ومع ذلك يؤكد "راتانسي Rattansi 2005: 271-290" أن مفهوم العرقية لا غنى عنه في الوصف البسيط للـسلالة، وأن العرقية تفترض الفردية وصلات القرابة، بينما يتضمن تحليـل العنـصرية قائمـة طويلة من العمليات الدينامية المعقدة عبر التصنيفات العرقية في سـياقات معينـة خاضعة للتطور والتغير باستمرار.

ومطلب "راتانسي" هو مطلب سهل المنال غير أنه يصبح أصعب في حـدود مصطلحات الملاءمة وتنوع التحليل الاجتماعي، وهو يسعى لتوضيح هذا الاهتمـام من خلال تحقق حذر من "درجات الصلة" و"درجات الالتزام" للسياسيين والموظفين البيروقراطيين الذين عليهم أن يعترفوا بالعنصرية في سـياق مناقـشات مـا بعـد الحرب حول موضوع الهجرة، ويشير "راتانسي" أيضًا إلى أن الأفراد يتـصرفون وفقًا للأفكار الخاصة عن السلالة والعرق والإثنية والاختلافات القوميـة والثقافيـة والطبقة الاجتماعية والنوع والجنس.

وفضلاً عن إمكانية كون تلك البيانات والتقارير غامضة ومبهمة فإنهـا تكـشف عن التعقيد الكامن وراء الاتهامات البسيطة بالعنصرية. ويسهل هذا من تحليل الهويـات العرقية والفاعلين الذين لا يمكن تصنيف أفعالهم علـى أنهـا عنـصـرية أو غيـر عنصرية، والإطار الذي عمل فيه راتانسي هو إطار "تعقيد العـرق والأمـة والإثنيـة وصياغتها مع الجنس والنوع والطبقة الاجتماعية". وهو الموقف النظري نفـسه الـذي انطلق منه "كرينشو وآيسيد" (انظر مصطلح التداخل الذي ورد سـابقًا)، وميـزة هـذا الموقف النظري أنه يمكن أن يستكشف الروابط بـين تلـك العوامـل دون أن يعطـي

لأحدها أولوية على العوامل الأخرى، كما تفعل الماركسية مثلاً التي تعطي الأولية لمفهوم "الطبقة الاجتماعية"، أو النسوية التي تعطي أولوية لمفهوم "النوع".

ويمكن التنظير لصورة تلك التصنيفات والعلاقات فيما بينها على أنها تمثل حالة "استجابة مستمرة" أو على أنها عملية "استجابة غير ضرورية" بين كل تصنيف وآخر. بكلمات أخرى، إن تلك العوامل إنما تتفاعل في مواقف وسياقات تاريخية معينة، وهناك حاجة لأن يتم اكتشاف تلك السياقات، وأنها قد تعتمد أو لا تعتمد على الظروف السائدة، ويسمح هذا الموقف الأخير بالاستقلال في المنطق العنصري، كما هو الحال على سبيل المثال في القانون أو العلم الذي لا يراعي الاعتبارات الاقتصادية أو الجنسية، وحتى يكون الكلام أكثر تحديدًا فإننا نقول مثلاً إن القانون الإنجليزي في القرن السادس عشر كان همه المباشر الحفاظ على رأس المال، وكان يعرف السود على أنهم بضائع وسلع تخضع لأغراض الشحن والنقل.

إن تحليل الوسم العنصري في سياقات معينة إنما يتطلب دائمًا معالجة هذه القائمة الطويلة من التداخلات بين العوامل التي تؤدي أيضًا إلى صور دينامية مستمرة من التحليل، ويستطيع عمل "ماكس فيبر" أن يدلنا على التداخلات الرئيسية بين السلالة والإثنية والقومية باعتباره عملاً متممًا للنظرية الرائدة عن السلالة التي قدمتها "أنا كوبر".

رائد نظرية الإثنية.. ماكس فيبر

يعتبر ماكس فيبر من الرواد المؤسسين لهذا المجال من الدراسة، وقد تمسك بالطبيعة متعددة الأبعاد لمركبة (السلالة- الإثنية-الأمة) بخلاف تورطه في بعض

المعالجات العنصرية حيث انخرط في بعض المعالجات والآراء السلبية عن بعض الجماعات العرقية مثل السلالة السلافية في ألمانيا (Manasse 1974).

وربما يكون ماكس فيبر هو أكثر عالم اجتماع تم انتقاده من أي عالم آخر منذ الثورة الفرنسية وحتى الحرب العالمية الأولى، وذلك لفشله في إعطاء اهتمام كاف للصراعات العرقية والإثنية والقومية (Stone 2003: 9).

وعلى الرغم من أن تحليله لتلك القضايا كان محدودًا فقد كان له أثر بالغ فيما بعد، وقد عارض فيبر ما أسماه "روحانية العرق Race Mysticism". وعارض النظريات السلالية عن التضحيات القومية والتغير الاجتماعي، فعلى سبيل المثال كان من أشد المعارضين لعلم تحسين النسل في ألمانيا، وخاصة وجهة نظر "آلفريد بوليتز" الذي أكد أهمية النقاء العرقي في المجتمع الألماني (١٩٠٤)، وقال فيبر عنه: "فيما يخص السلالة فإنه يمكنك أن تقول أو تنفي أي شيء تريده دون دليل"، وقد أسمى فيبر هذا العلم بـ"الجريمة العلمية"، وقد علق على مزاعم دونية السود بقوله: إن أكثر الباحثين أهمية في الولايات الأمريكية الجنوبية بالولايات المتحدة هو أسود البشرة، وهو "دي بويه " (Weber 1978: 398).

"*الاقتصاد والمجتمع*": ويمثل المقارنة التجريبية الهائلة للبنى والمعايير الاجتماعية في العمق التاريخي العالمي عند فيبر، وأعطى فيبر أحد فصول مقالته (الجماعات الإثنية) عنوان "العضوية العرقية– الأصول الاجتماعية المتعددة للإثنية وارتباطها بالمظهر القومي والثقافي"، وقد نظر إلى الهوية العرقية على أنها مصدر إشكالي للفعل الاجتماعي، في حين نظر إلى الجماعة باعتبارها تمتلك خصائص مشتركة وتحتقر الآخرين، وقد شهد فيبر على الكراهية والاحتقار الشديدين للعرق الأسود وعلاقاته الجنسية مع البيض في الولايات المتحدة الأمريكية في بدايات

القرن العشرين، وأكد أن السبب في ذلك يرجع إلى احتكار مفاهيم القوة والشرف الاجتماعي للبيض وارتباط العرق الأسود بالعبودية، ومن ثم استبعادهم من المعادلة الاجتماعية، وبالنسبة للعنصرية ضد السود من جانب البيض المعدمين في الولايات الجنوبية من أمريكا فإنهم على الرغم من عدم امتلاكهم شيئًا وحالتهم المعدمة بشكل عام فإنهم يدعون أحقيتهم بالشرف والكرامة نظرًا لكونهم بيضًا، ويرتبط ذلك أيضًا بالعزلة الاجتماعية وتدني الأوضاع والمراكز الاجتماعية للسود.

ويحدد فيبر قاعدة "نقطة الدم الواحدة One drop rule" التي تناهض السود وتجعلهم في مرتبة أقل من السكان الأصليين لأمريكا، فيقول:

إن أقل امتزاج بالدم الزنجي يجعل الشخص غير مؤهل ومستبعد تحت أي ظرف من الظروف، وهذا لا يحدث مع سكان أمريكا الأصليين. (Weber, 1978: 386).

وبالنسبة لـ"فيبر" لا يهم ما إذا كانت الاختلافات العرقية والجماعات الإثنية أمرًا واقعيًا أم لا، بل ما يهم هو النتائج المترتبة على تلك التصنيفات بالنسبة للفعل الاجتماعي. فتلك التصنيفات تكون مسئولة عن تكوين جماعات وجاليات سياسية، وبالنسبة لـ"فيبر" فإن الجماعات الإثنية هي تلك الجماعات التي تعتقد في أصل مشترك ناتج عن: ذكريات جمعية عن الاستعمار والهجرة، أو عن العادات الاجتماعية المشتركة، أو الطقوس الدينية الموحدة، أو تلك الثلاثة مجتمعة.

وهناك علامات أخرى على الانتماء العرقي تشمل اللغة المشتركة والطقوس المنظمة للحياة والمعتقدات الدينية الجمعية أو على فكرة "الشعب المختار"، وقد ميز فيبر بين الجماعات الإثنية وجماعات القرابة، وتستند الأولى إلى أسس تنظيمية اصطناعية من الاعتقاد المشترك الذي تأصل عبر العمليات السياسية، وغالبًا ما تستمر الجماعة الإثنية بعد انحلال الجماعة السياسية؛ غير أن تلك الجماعة

لا تربطها روابط الدم مثل جماعات القرابة، وقد أكد فيبر أن التصورات الجمعية عن الإثنية المشتركة إنما تتضمن أشكالاً عديدة من الاختلافات والتنوعات متضمنة الطبقة الاجتماعية والمهنة واللهجة والدين.

وينظر إلى الإثنية والقومية باعتبار أنهما تشتركان في فكرة الأصل المشترك، غير أن الإحساس بالقومية قد ينحل بفعل العنصرية، فقد لاحظ فيبر أن البيض في الولايات المتحدة المعادين للسود يعادون أيضًا الهوية الوطنية الأمريكية المشتركة التي تجمعهم والسود، في حين أن السود مدركون لتلك الهوية ويطالبون بها، وتلك النقطة الأخيرة هي التي أكدها مؤلِّف "أنا كوبر" "صوت من الجنوب"، حين توسع في سرد الإسهامات العديدة التي قدمها السود للقومية والهوية الأمريكيتين، وقد استخدم "ماكس فيبر" أمثلة من سويسرا وكندا وفرنسا وصربيا وكرواتيا لدراسة طرق التفاعل داخل القومية. فاللغة المشتركة على سبيل المثال قد تربط الناس بعضهم ببعض داخل القومية، كما أنها تحرم آخرين من الانتساب لها.

وإضافة لذلك فإنه من الملاحظ أن هناك الكثير من الدول القومية الحديثة التي توجد بها جماعات لغوية متعددة، ويعتبر السويسريون مثالاً واضحًا على ذلك. فليس لهم لغة مشتركة ولا أدب ولا فن مشترك إلا أنهم يمتلكون احساسًا قويًّا بالجمعية والعادات والتقاليد والذكريات التاريخية ليتحدوا لأجل الدفاع عن تمييزهم، وهنا يظهر مفهوم القوة السياسية رابطًا أساسيًّا في تكوين فكرة القومية، والأعظم هو التأكيد على القوة.. والأكثر قوة هو بزوغ فكرة القومية وتحققها.

وهذا التردد فضلاً عن الانتقائية من جانب فيبر في تفسير الارتباط بين السلالة والإثنية والقومية إنما جعل مما قدمه مجرد "تعميم غامض ومبهم"، فهذا التصنيف يمكن توسيعه بسهولة. وبشكل أكثر جوهرية، فإنه بجانب معارضته للفكر العرقي فإنه قد عارض أيضًا مفهوم الفعل الاجتماعي المحدد إثنيًا، وذلك لأنه يؤكد أن كلا التصنيفين يتخفَّى وراء عمليات اجتماعية يجب تحديدها وتمييزها بدقة،

وبالنسبة لفيبر فإن التصور الكلي عن الجماعة الإثنية كان سيتم حله لو استمرت عملية التحليل في التركيز على عوامل محددة تتخفي وراء التقاليد والعادات مثل اللغة والدين وروابط القرابة وأنماط العلاقات الجنسية والزواج. وإضافة لذلك، أكد أن مفهومي الإثنية والقومية سوف يتراجعان بسبب تسارع عمليات التحديث والتصنيع وتزايد الإحساس بالفردانية. والعكس صحيح، فقد لوحظ مما تقدم أن فيبر قد قلل من أهمية الصراعات الإثنية والقومية خلال القرن العشرين، وينسحب ذلك أيضًا على الهويات والصراعات العرقية.

ويمثل الفصل الكلاسيكي الذي قدمه فيبر في "الاقتصاد والمجتمع" إسهامًا كبيرًا في هذا المجال، وقد ميز "ستون Stone 2003" أربعة عناصر أساسية في هذا الإسهام، أولاً: نظرته الثاقبة في التعريفات الأساسية:

المفاهيم الأساسية عند ماكس فيبر
الهوية العرقية Race identity: الخصائص الموروثة والقابلة للتوريث التي تنشأ عن أصل مشترك.
الإثنية (الانتماء العرقي) Ethnicity: اعتقاد يجمع مجموعات بشرية في أن لديها أصلاً مشتركًا نظرًا للتشابه البدني أو العادات أو بسبب الذكريات عن الاستعمار والهجرة، أو بسبب كل ما سبق معًا، وهذا الاعتقاد لابد أن يكون مهمًا لأجل تشكل تلك الجماعة، ولا يهم في تلك الجماعة ما إذا كانت هناك صلات دم أم لا.
الأمة Nation: جماعة من الناس تتمتع بالسلطة السياسية، ولها لغة أو دين أو عادات أو تقاليد أو ذكريات مشتركة، وهذه الأمة قد تكون موجودة بالفعل أو مرغوب في وجودها.
القومية Nationality: إحساس بالتميز المشترك والذي يتم الشعور به نتيجة لوحدة الأصل.

Source: Max Weber (1978) Economy and Society, Vol. 1 Part 2: 385-398, also see John Stone (2003) "Max Weber on race, Ethnicity and nationalism', in J.Stone and Dennis, Race and Ethnicity, Comparative and Theoretical Approaches, Oxford: Blackwell.

ويربط التشارك في الأصل الواحد بين هذه المفاهيم الأربعة، كما يربطها بعوامل أخرى تحدد الفروق فيما بينها، ويتميز العرق بالتقييم الاجتماعي للصفات البدنية الواقعية. أما الإثنية فيتم تمييزها من خلال مجموعة كبيرة من العلامات التي يعد العرق أحدها في بعض المواقف، أما الأمة فتتميز بالقوة السياسية والتكوين الفعلي أو المنتمى للدولة، وتلك التعريفات معترف بها باعتبارها تعريفات أساسية في هذا المجال تمشيًا مع التحدى المتزايد لحقيقة العرق كما أوضحنا في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

وقد حدد "ستون 2003 Stone" ثلاثة إسهامات جوهرية خاصة بـ"ماكس فيبر" في هذا المجال: **التركيز على الانغلاق الاجتماعي** كما هو الحال في الفعل الاجتماعي للجماعات العرقية التي تمنع الآخرين من الانتساب لها عبر التمييز العرقي في التوظيف مثلاً لقصر الفائدة على أعضائها فقط، وصياغة الروابط الاجتماعية التي أثرت في أعمال "هيشتير Hechter 1975" و"بروباكر Brubaker 2002" و"بارت Barth 1969".

فعلى سبيل المثال، فقد كان حافز عمل "بروباكر" هو نقد "الميل لتكوين المجموعات Groupism"، الميل نحو رؤية العالم وكأنه يشمل مجموعات محددة، وهذا الاهتمام من جانب برباكر مرده موقف فيبر في رؤيته للإثنية على أنها ليست شيئًا ما هناك موجودًا في العالم، بل إنه منظور نرى به العالم (Brubaker 2002: 56). **والتركيز على البحث عن الشرعية في الفعل الاجتماعي** وأهميتها فيما يخص

أنساق الاعتقاد العنصري، وكذلك السبل التي من شأنها أن تسهل تطور التراتبيات العرقية، ويظهر أن التحمل والتغير لهما تأثير بالغ كما يظهر في عمل "ريكس Rex 1980". وأخيرًا **التركيز على أولوية القوة في أشكالها العسكرية والاقتصادية والسياسية** بوصفها أمرًا أساسيًا في فهم الهيمنة في التراتبيات العرقية والإثنية، وهو إسهام أساسي قدمه "ماكس فيبر" وتم التوسع فيه من جانب المدرسة التعددية (Furnivall 1984;Kuper and Smith 1969)، ومدرسة العلاقات العرقية (Banton 1967 Rex 1970)، وفي الدراسات العالمية عن التطهير العرقي والفاشية (Mann 2994a, 2004b)، وإضافة إلى عمله عن التمدن والهياكل المؤسساتية للمدينة (Weber 1958) فإن فيبر قد قدم أساسًا لعلم الاجتماع الحضري الذي يركز بشكل أساسي على قضايا الهجرة والاختلاف الإثني والصراع العرقي.

رائد نظرية العلاقات العرقية.. روبرت بارك ومدرسة شيكاغو

كان روبرت بارك أحد رواد ما يعرف بمدرسة شيكاغو في علم الاجتماع، وقد طور نظرية بالغة التأثير عن العلاقات العرقية. أما مدرسة شيكاغو فلم تنشأ عن مشروع ضخم، ولم تكن مدرسة في حد ذاتها بل تتضمن مداخل منهجية ونظرية بالغة التنوع.

مدرسة شيكاغو.. من هم؟
يشمل المؤسسون الأوائل للمدرسة "ألبيون سمول Albion Small" و" و. ل توماس W.I. Thomas" (Thomas and Zunaniek 1918, 1920). والفيلسوف "جورج هربرت ميد ١٩٣٩ George Herbert Mead". وقد تبنى هؤلاء مشروعًا

موحدًا في الفكر الاجتماعي تشكل في إطار التوجهات الأساسية لكل من "توماس" و"ميد" اللذين صاغت أفكارهما إطارًا متماسكًا ومترابطًا يجب أن يتم البحث الاجتماعي من خلاله، أما الجيل الثاني من مدرسة شيكاغو فقد تعهد ببرنامج بحثي شامل قائم على الأفكار الأساسية للرواد الأوائل، ومدفوع برؤية "روبرت بارك" وزميله الشاب "إ. و بورخيس Burgess" (Bark and Burgess 1921). وبناء على ذلك ظهر مجموعة من الباحثين والمفكرين تقدمهم "إيفريت هيوز Everett C Hughes" (١٩٤٣- ١٩٨٤) و"هيربرت بلومر Herbert Blumer" (١٩٦٩ - ١٩٣٩)، وقد طوروا من البحث النظري الخاص بتلك المدرسة بالتدريج ما وصف بأنه "تفاعل رمزي تبادلي".

Source: H.S Becker, The Chicago School so-called, http://home-earthlink.net/-hsbeccker/chicago.html, accessed 18 Jan.2008)

وقد التحق "روبرت بارك" بجامعة شيكاغو في الفترة من ١٩١٤ إلى ١٩٣٦، وشاهد تفجر النشاط البحثي آنذاك، والذي كان يدخل معظمه في نطاق اهتمامات بارك عن السلوك الاجتماعي الجمعي والبيئة الحضرية والعلاقات العرقية، وقد اهتم بشكل خاص بالعلاقات العرقية والإثنية في السياقات الاجتماعية، واعتبر أن تلك العلاقات هي الأسس التي ترتكز عليها نشأة الجماعة وصياغتها (Lal 2003)، وقد رأى أن الصراعات الاجتماعية إنما ترجع إلى محاولة الجماعة الحصول على موقع اجتماعي مميز أو الحفاظ على موقع حصلت عليه، وعارض وجهة النظر التي ترى أن التقسيمات العرقية والإثنية تخفي الكثير من الأسس الجوهرية أو الوظيفية التي تتخفي وراء مصالح الجماعة، وهنا فإن الجماعة العرقية ربما تتصرف وفقًا لمعتقداتها الأيديولوجية أو مشاعرها التي ربما تتصارع

مع الانطباعات العقلية والمصالح الاقتصادية، فعلى سبيل المثال، ربما لا يتناسب عداء الأغلبية للعمال من الأقلية الإثنية مع النقص في المهارات في سوق العمل والحاجة لموظفين، ويرفض "بارك" الاعتبارات البيولوجية والسيكولوجية عن السلالة، موضحًا أهمية دراسة العلاقات الاجتماعية بين الجماعات الثقافية في السياقات الحضرية (Banton 1987).

تعريف "بارك" للعلاقات العرقية
تتميز العلاقات بين البشر بعلامات الأصل العرقي، وخاصة عندما تدخل تلك الاختلافات العرقية في وعي الأفراد والجماعات بشكل مميز جدًا. ومن خلال هذا الأمر يتحدد تصور الفرد عن نفسه، وكذلك عن منزلته في الجماعة التي ينتمي إليها. *وتاريخيًا، فإن الجنس البشري قد عاش مع بعضه لأزمان طويلة وفي أماكن متعددة بطرق مختلفة.. دون تداخل عرقي... محافظين على سلامتهم مثل الغجر في أوروبا، ومن ناحية أخرى فإن أولئك الذين اندمجوا معًا لتكوين الشعب الأوروبي قد عاشوا معًا في ألفة بالغة رغم أن الأصول السلالية يمكن تمييزها بوضوح مثل القبائل الجرمانية والسلافية (Park 1950: 81).* *Source: Park 1950:81*

ومعتمدًا على التفسير الإيكولوجي حاول بارك فهم العلاقات السلالية من خلال عمليات محددة تشكل الحياة البشرية والحيوانية والنباتية. فالنباتات تعيش معًا في سلام، ويمكنها الهجرة، وربما تغزو وتستولي على الآخرين وتسيطر عليهم،

وربما يكون هناك مزج وتهجين بين تلك النباتات، وقد اعتبر بارك وبورخيس (١٩٢١) أن المنافسة على الأرض والموارد محدد أساسي من محددات التنظيم الاجتماعي، وقد نظرا إلى الإجحاف العرقي على أنه وسيلة من وسائل تقليل المنافسة والصراع واستمرار السيطرة على الأرض، وقد قدم "بارك" ثلاثة أنماط للتغير الاجتماعي، **الأول**: اندماج الأقليات في النمط الاجتماعي المسيطر من خلال الديمقراطية الشعبية والتعليم العام والإصلاح الاجتماعي ومفاوضات المصالحة والمصالح المشتركة في إطار المؤسسات السياسية. **والثاني**: يتمثل في السلوك الاجتماعي الذي يتضمن الاضطرابات والثورات والاحتجاجات وغيرها من الأفعال التي يمكن للحركات الاجتماعية أن تستغلها لحدوث تغير اجتماعي. أما النموذج **الثالث** فهو النموذج الذي نال القدر الأكبر من الانتقاد، ويمثل دورة العلاقات العرقية نحو التكامل والاندماج، فعندما تصل مجموعة عرقية حديثًا فإنها تمر بأربع مراحل كبرى من التفاعل وهي: التنافس، والصراع، والتمكين، وأخيرًا الاستيعاب داخل الدولة القومية الشاملة (Park 1950)، وهنا يشير العرق إلى الإيطاليين والبولنديين والسلافيين، وكذلك إلى السود.

ويشير "رويدجير Roediger 2006" إلى أن هذا التصنيف الواسع للعرق كان ملائمًا في سياق أوائل القرن العشرين عندما كانت العلاقات غير واضحة بين البولنديين والأيرلنديين والإيطاليين والليتوانيين (على سبيل المثال) مع سكان أمريكا من البيض، ويمكن تفسير إعادة تخطيط التقسيمات العرقية واستقرار المهاجرين الأوروبيين بوصفهم "بيضًا" في شيكاغو ومدن أمريكية أخرى من خلال النشاط الاجتماعي وعمليات التنافس والصراع الاقتصادي والسياسي أكثر من تفسيره استنادًا إلى العمليات الطبيعية للاستيعاب.

مفاهيم أساسية: الاستيعاب Assimilation

عميلة من التداخل والاندماج يكتسب فيها الأفراد والمجموعات ذكريات ومشاعر وتوجهات أفراد وجماعات أخرى من خلال المشاركة في خبرتهم وتاريخهم ويندمجون معهم في حياة ثقافية مشتركة.

Source: Park and Burgess 1921: 735

وقد قدم بارك تصورًا متفائلاً ومثاليًا يتنبأ بتكامل المجموعات الثقافية في حضارة عالمية متنوعة ونظام اجتماعي متوازٍ في مقابل انحسار الانغلاق العرقي عن طريق عمليات التمدن. فعلى سبيل المثال يعتبر التنافس على الوظيفة أحد السبل التي تؤدي للتمييز العرقي، وعندما غير المهاجرون من لغتهم ومؤسساتهم وممارستهم الأخرى فإنهم قد استقروا وأصبح تعرضهم للتمييز العرقي أقل بشكل ملحوظ، وقد خضعت تلك الرؤية للدراسة من جانب "بارك" في جزر هاواي التي بدت وكأنها "جنة العرقية" مقارنة بالاضطرابات العرقية وإعدام الزنوج بعيدًا عن القوانين بقواعد "جيم كرو" في معظم الأراضي الأمريكية، وفي هاواي أيضًا كانت المعارضة الشعبية والقانونية للعلاقات العرقية أو الزواج بين الأعراق المختلطة قليلة للغاية (Pierce 2005).

هاواى: المعمل السلالي لنظرية بارك

لقد أصبحت جزر هاواي معملاً لدراسة المشكلة السلالية. وقد أتت السلالات والأعراق من الباسيفيك وتجمعت معًا حيث الأعداد والظروف مواتية جدًا لانصهار تلك الأعراق في بوتقة واحدة أكثر من أي مكان آخر على هذا الكوكب (Park 1926).

وبتتبع وصول "الهاول Haole"(*) (الأوروبيين والأمريكيين البيض) وجد أن تلك الجزر شهدت حالات وفاة جماعية؛ نتيجة لانتشار الأمراض الوبائية والتناسلية التي قضت على نحو تسعين بالمائة من السكان في الفترة الممتدة من ١٧٧٨م وحتى نهاية القرن التاسع عشر، ومنذ أربعينيات القرن التاسع عشر وحتى عشرينيات القرن العشرين فإن ملكية الأراضي للأجانب والتوسع في مزارع السكر وهجرة القوى العاملة من الصين واليابان وكوريا وأماكن أخرى قد أدى لتحول المجتمع بشكل درامي (كان نحو ستين بالمائة من السكان الذين ولدوا قبل عام ١٩٠٠م من الأجانب).

وقد أدى تحكم أصحاب البشرة البيضاء في السياسة الاقتصادية إلى سقوط نظام الحكم الملكي لدى السكان الأصليين، وأصبحت هاواي أرضًا تابعة للولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٠٠م بشكل رسمي، وفي هذا التوقيت عندما زار "بارك" هاواي وجد أن كلاً من السكان الأصليين والسكان البيض يمثل أقلية بنسبة ١٢ إلى ١٣% من عدد السكان، وقد تنامت قوة العمل الأسيوية المتنافسة للحصول على أعمال وأجور وظروف حياة أفضل. وتنامت أيضًا سيطرة القيم الغربية وتفوق العرق الأبيض من خلال الوسائل القانونية والمؤسساتية التي أعدت المشهد لاختبار نظريات بارك عن الاستيعاب والتحضر.

(*) تشير هذه الكلمة في لغة سكان جزر هاواي الأصليين إلى أي أجنبي بشكل عام؛ فهي تشير إلى الأمريكيين والبريطانيين والقوقازيين وغيرهم ممن جاءوا إلى أراضيهم، ولا تشير الكلمة إلى الأشخاص فقط بل إلى أي شيء آخر أتى من أصل أجنبي سواء كان حيوانًا أو نباتًا. وكانت تلك الكلمة موجودة ومستخدمة قبل وصول "جيمس كوك" إلى الجزيرة عام ١٧٧٨م وهو أول تاريخ يتم فيه الاتصال بين أهل الجزيرة والغربيين. (المترجم)

وقد بحث "آدامز Adams 1937"، وهو أحد الباحثين المعاصرين لبارك في مدرسة شيكاغو، عملية التزاوج بين الأعراق في المنطقة الحضرية بهونولولــو (المدينة العاصمة في هاواي)، وقد وجد آدامز أنه بالرغم من النسب المنخفــضة لحالات التزاوج بين العرق الأبيض والمجموعات اليابانية فإن البعــد التــاريخي للتداخل بين الأعراق ونمو مجموعة كبيرة من الناس مــن مختلطــي الأعــراق فضلاً عن قيم العدالة والمساواة قد أدوا جميعهم إلى تراجع واضح في التقسيمات والتصنيفات السلالية والعرقية، ورغم ذلك فإن اســتمرار العنــصرية البيــضاء والصراع العرقي في المزارع والتمييز العنصري المؤســساتي قــد أوضــح أن دورة العلاقات العرقية كانت تفتقر حقًا لتوضيح مــا إذا كانــت هــاواي "جنــة الأعراق" أم لا.

Source: Adams 1937, Pierce 2005

ومن أوجه النقد الأخرى التى طالت أعمال بارك ما يتعلق بتجاهله التفاضل الطبقي فيما بين المجموعات السلالية والعرقية. على سبيل المثال ارتفــاع الطبقــة المتوسطة السوداء والتقدير المبالغ فيه للتماسك الاجتمــاعي والــوعي بــين هــذه المجموعات مع نقص فى الاهتمام بمفاهيم القوة والعنف فــى هيكلــة التقــسيمات السلالية والعرقية (Lal 2003)، وعلي الرغم من تلك الانتقادات والطــرق المعقــدة والمختلفة التى تتفاعل بها المجموعات المتنوعة لتنــتج تراتبيــات مــن الإقــصاء والاندماج فى سياقات قومية مختلفة، فإن إعادة إنتاج التكامل والاستيعاب كــسياسة تنتهجها الحكومة البريطانية والدول القومية الأخرى فى الــسنوات الأخيــرة إنمــا يشيران إلى القوة الأيديولوجية لإسهام بارك في هذا الحقل الدراسي (انظر مناقــشة سياسة العلاقات السلالية فى المملكة المتحدة بالفصل الخامس).

علم اجتماع العلاقات العرقية في بريطانيا

للباحثين الأمريكيين تأثير بالغ فى البحث البريطانى منذ تأثير مدرسة شيكاغو لعلم الاجتماع حول دراسات العلاقات بين الأبيض والأسود فى إنجلترا وويلز منذ أربعينيات القرن العشرين وخلالها، إلى دور مؤسسة "فورد Ford" فى دعم البحث فى مجال المشكلات فيما بين الأعراق والإثنيات بالمدن البريطانية خلال الخمسينيات والستينيات (Clapson 2006). *زنوج فيلادفيا (١٨٩٩)* الذى قدمه "دي بويه Du Bois". ودراسة لجنة شيكاغو للعلاقات السلالية عن *الزنوج فى شيكاغو (١٩٢٢) وعمل "جونار ميرال Gunnar Myral"* المعضلة الأمريكية: مشكلة الزنوج والديمقراطية الحديثة (١٩٤٤)، والعمل الذى قدمه كل من "سانت كلير دارك – هـ . ر كلايتون St Clair darke and HR Clayton" "العاصمة السوداء: دراسة لحياة الزنوج بالمدينة الشمالية" (١٩٤٥) بتقديم سجل للدراسات التجريبية المؤثرة عن العنصرية والظروف المادية فى السياقات الحضرية الأمريكية.

وقد ألهمت تلك البحوث الدراسات الاجتماعية في بريطانيا، وتعد الدراسة التى قدمها "كينيث ليتل Kenneth Litlle" عن *الزنوج فى بريطانيا: دراسة للعلاقات السلالية فى المجتمع الإنجليزي* (١٩٤٨) من أولى الدراسات التى فحصت تاريخ وجود العرق الأسود فى بريطانيا والحياة في الجماعة السوداء بمدينة كارديف Cardiff، وتغلغل الأساطير العنصرية عن "الوضاعة العقلية" للسود، وانتشار أساطير انتقال الأمراض العرقية بين الأطفال في الثقافة الإنجليزية.

واستمر هذا التراث البحثي على يد "جون ريكس John Rex" و"روبرت مور Robert More" في دراستهما التجريبية عن (العنصرية والجماعة والصراع

١٩٦٧)، وقد قاما بدراسة تلك القضايا في برمنجهام، وقد وحد منظور هذه الدراسة من وجهات النظر المتصارعة؛ حيث شدد على أنه لكي نفهم المجتمع فإنه علينا أن نفهم الكفاحات والتنافسات المختلفة بين المجموعات، معتمدين في ذلك على نموذج التمييز السكاني والتركيب المكاني لدى الإيكولوجيين بمدرسة سيكاغو؛ فهم يـــرون المدينة على أنها صراع طبقي من أجل السكن، في حين أن المجموعات تدافع عن مصالحها الخاصة في نطاق السوق، فيضطر المهاجرون الـــسود لـــشغل منـــاطق انتقالية، ويرتبط الحصول على الوظائف بالتمييز العرقـــي، والأمـــر نفـــسه فـــي الحصول على أماكن للسكن. ويرتبط هذا الأمـــر أيـــضًا بالمـــصادر الاجتماعيـــة والثقافية التي أحضرها المهاجرون معهم وبمدى تطور المؤسسات وتكيفهـــا، فقـــد أكدت هذه الدراسة أن العنصرية متأصلة في المجتمعات فـــي مرحلـــة مـــا بعـــد الاستعمار. وأن تلك العنصرية متأصلة في العلاقات الاجتماعية للقـــوة والـــسيطرة (Bailey 1975)، وأكدت الدراسة أيضًا أن العنصرية يمكنها أن تعمل بشكل مستقل عن الطبقة الاجتماعية؛ مثلما يحدث على سبيل المثال في استبعاد المهاجرين السود والأسيـــويين مـــن حالـــة الـــرفاه والخـــدمات العامـــة مثـــل مجلـــس الإســـكان (Williams 1989).

"**ريكس** Rex" و"**بانتون** Banton"

كان لكل من جون ريكس ومايكل بانتون دور رائد في تطوير علم الاجتماع البريطاني فيما يخص العلاقات السلالية في فترة ما بعد الحرب، وتتمثل الإضـــافة الجوهرية لجون ريكس في أنه قد وضع الصراع في قلب التحليلات السوسيولوجية عن العرق والإثنية، وقدم وجهة نظر مصطبغة بالصبغة الدولية والتاريخيـــة عـــن

العلاقة بين العرق والنزعة الاستعمارية، مستخدمًا في ذلك المفاهيم الفيبرية عن علاقة الطبقة الاجتماعية بالعلاقات العرقية وحالات السوق، والربط بين كل هذه العوامل وبين حالة الرفاه (Jenkins 2005, Williams 1989).

ومن وجهة نظر جون ريكس فإن الجماعات الإثنية أمر حقيقي، أما العرق فليس كذلك، إلا أن تحليلات العلاقات العرقية ومواقف العلاقات العرقية والانغلاق العرقي في العمل والسكن والتعليم يبدو أنها ملائمة للجماعات الإثنية التي تؤسس لمعتقداتها عن التراتبيات العرقية وتتصرف وفقًا لتلك المعتقدات خلال الاستبعاد والتمييز العنصري، ورغم ذلك فقد أدى تركيز "ريكس" على الأقليات الإثنية وتعبئة الإثنيات من ناحية، وتركيزه على المفاهيم الفيبرية عن الطبقة الاجتماعية بوصفها مستمدة من الموقع السوقي من ناحية أخرى، قد أديا إلى انتقاده لأنه لم يعط اهتمامًا كافيًا لمركزية العنصرية في سياقات ما بعد الاستعمار. بالإضافة للنقد الجوهري بأن "العلاقات العرقية" إنما تؤكد بشكل صريح أن مفهوم "العرق" مفهوم حقيقي، وقد تم انتقاد ريكس أيضًا بسبب تركيزه على السود أكثر من تركيزه على بنية هيمنة البيض (Jenkins 2005: 203-4).

وتأسيسًا على نموذج ماكس فيبر عن الفعل الاجتماعي فإن ريكس قد حدد القضية الرئيسة في علم الاجتماع على أنها "قضية الصراع"، وهو المعيار الذي تؤدي فيه العلاقات الطبقية وعلاقات السوق إلى تكوين المجموعات وصياغة الصراع فيما بينها، والذي ينتج مجتمعات متعددة من اللامساواة والسلطة، وقد حدد "جينكينز Jenkins" مشكلة مشابهة لما أكده "فيبر" من أن الطبقة الاجتماعية والسعي نحو مصلحتها من شأنهما أن يفتتا الإثنيات ويقلصا منها، ومخاطر هذا الموقف في تدعيم الصراعات الإثنية وتقويتها أمر واضح عبر العالم كله، وتسليط الضوء من

جانب "ريكس" على الطبقة الاجتماعية والصراع -رغم الاختزال في المشكلة الاقتصادية وعدم معالجة التمييز بين النوعين معالجة كافية- كان أمرًا ذا قيمة كبيرة في التأكيد على عدم مصداقية العيش الكامل في سلام والتعددية الثقافية العادلة (Jenkins2005: 207)، وبشكل عام فإن "جون ريكس" قد قدم إضافات أساسية في هذا المجال البحثي وهو ما لاقى مؤخرًا اعترافًا جماعيًا موسعًا (Abbas and Reeves 2007).

وبشكل مشابه اهتم "مايكل بانتون" بدراسة الاستيطان وتجارب المهاجرين المنتقلين إلى بريطانيا من المستعمرات السابقة كما هو الحال في كتابه الأول دراسة إثنوجرافية عن "الربع الملون في الشرق الأدنى من لندن" عام ١٩٥٥م، ومتابعًا لـ"جون ريكس" ومستبقًا إياه أيضًا قدم "بانتون" عملاً سوسيولوجيًا عن العلاقات العرقية في بريطانيا، واضعًا تلك العلاقات في سياق النزعة الاستعمارية العالمية، وبالمثل فإن قضايا المهاجرين الكاريبيين في بريطانيا خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين قد تم الاهتمام بها من جانب المكتب الاستعماري الحكومي الذي كان جزءًا من وزارة الخارجية. وكانت الاضطرابات العرقية بالمدن البريطانية عام ١٩٥٨ سببًا في اهتمام الإدارة المحلية بالعلاقات العرقية، ثم أصبحت تلك القضايا محل اهتمام المكتب الوطني، وتم اتباع سياسة العلاقات العرقية في بريطانيا.

وقد قدم "بانتون Banton 1967: 68-76" مدخلاً مقارنًا للفعل الاجتماعي واستخدم العرقية لتدشين نظم مختلفة من العلاقات العرقية على مستوى العالم وتحديد تصنيف نوعي لمواقف العلاقات العرقية مشتملاً على الهيمنة والتكامل والتعددية، وقد قدم "جون ريكس" تصنيفًا محددًا بشكل أكبر يتضمن المنافسة الحدودية، والعمل غير المجاني، والعمل القهري الاستغلالي، وعدم المساواة في نظام الطوائف، وأشكالاً أخرى من عدم المساواة، وكذلك التعددية الثقافية،

والانغلاق الحضري، والطبقات الدنيا، والغرباء، والمنبوذون، والمهمشون، وفي كل هذه السياقات يتم النظر إلى أنساق الاعتقاد العرقي على أنها مرتبطة سياسيًا ببنى الاستغلال والظلم.

وفي هذه السياقات يتم التركيز على الوحدات الكبرى للتحليل، أما "بانتون" فقام بتقديم وجهة نظر مضادة لتلك عن طريق تحليل الوحدات الصغرى من خلال تحليل الفرد وفعله الاجتماعي من خلال نظرية الاختيار العقلي، وتسليط الضوء على دور المنافسة في تشكيل العلاقات العرقية والإثنية (Banton 1983; Barot 2006)، وهنا فإن الأفراد يستخدمون الاختلافات البدنية والثقافية لخلق مجموعات وتصنيفات عن طريق الاستيعاب (مجموعات إثنية) والاستبعاد (مجموعات عرقية). وتنتج التفاعلات بين المجموعات حدوذا يحددها شكل المنافسة ومدى تركيزها. وهنا فإن التركيز على الفعل الفردي في مجال الإسكان على سبيل المثال إنما يؤدي إلى الاهتمام بمسألة التمييز العرقي "وما دام هناك تمييز عرقي فإنه لابد أن هناك شخصًا ما مسئولاً عن هذا التمييز، ويجب أن يتعرض للمساءلة" (Banton 1996).

وقد تابع "بانتون" هذا الموضوع في عمله في اللجنة الدولية لمكافحة التمييز العرقي من عام ١٩٨٦ وحتى عام ٢٠٠١م. والقيمة السياسية لهذا النشاط كانت أقل تعرضًا للهجوم عن منهج نظرية الاختيار العقلي في فهم الإثنية، وتعطي نظرية الاختيار العقلي أولوية لدراسة الفعل الفردي الذي يجزئ ما هو اجتماعي، كما أنه يستبعد النطاق الكلي للفعل البشري والأسباب البنيوية للسلوك الإنساني. والفكرة الجوهرية في نظرية الاختيار العقلي لا يمكن اختبارها أو تعريضها للدحض أو التكذيب (Malesvic 2004: 119). إلا أن أحد أهم إسهامات هذه النظرية هو أنها تشجع على حساب المصالح التي يمكن أن يحققها الفاعلون الاجتماعيون من وراء أفعال مثل الممارسات العرقية أو الإثنية أو التمييز العرقي (انظر دوافع العنف العنصري في الفصل السادس)، ويساعد هذا الأمر في تفعيل دوافع تلك السلوكيات،

لكن تلك السلوكيات في حاجة لأن تتخذ مكانًا في سياقات سياسية وثقافية أوسع بنيويًا، ويجب فحصها عند تحليل العنف العرقي.

العلاقات العرقية وما بعدها

تفترض إشكالية العلاقات العرقية أن الأعراق هي أشياء واقعية حقيقية تدخل في تفاعل وصراع بعضها مع بعض، ومن ثم تصبح تلك العمليات موضوعًا للدراسة، وهو ما تم انتقاده كثيرًا، وقد أكد كل من (Miles 1993) و(Goldberg 1990) و(Guillaumin 1980) ضرورة عدم استخدام فكرة العرق في التحليلات الاجتماعية؛ لأنها تبدو وكأنها تفترض بالضرورة أن هناك بعض العلاقات الاجتماعية حتمية وطبيعية، ومن ثم فإن الاعتقاد بأن الأعراق واقعية أو حقيقية قد تعرض لشك كبير، وتم النظر إليه على أنه اعتقاد أيديولوجي بشكل جوهري. ومهمة التحليل أن يوضح لماذا يتم تأويل العلاقات الاجتماعية بهذه الطريقة؟

وقد تحول هذا الموقف إلى نقد عام للخبرة الناتجة عن سياسات العلاقات العرقية في بريطانيا، منذ ستينيات القرن العشرين وما بعدها من جانب ليود (Lioyd 1994: 230)؛ حيث وصفت بأنها تعزز من عنصرية العلاقات العرقية في بريطانيا. ومن ثم يمكن القول إن التقسيمات العرقية قد أوجدتها سياسات هي نفسها وضعت لتتحدى التمييز العرقي والعنصرية، ومرد هذا الأمر إلى الإصرار على استخدام مفهوم العرق في الخطابات البيروقراطية والتكنولوجية والأكاديمية والسياسية، وقد اكتسب مفهوم العرق وجودًا واقعيًا من خلال التشريعات الخاصة بالعلاقات العرقية وسياسات العلاقات العرقية ومسارات تلك العلاقة والبرامج الدراسية وبرامج الأحزاب السياسية؛ بمعنى آخر فإن الإصرار على استخدام فكرة العرق قد عزز من الأفكار السائدة بأن هناك اختلافات عرقية وسلالية لها واقع وحقيقة بيولوجية.

وقد أدى رفض فكرة العرق كأداة تحليلية بهذه الطريقة إلى ظهور عدد من المشكلات. أولاً: يتضمن نقد المفاهيم الأسطورية عن العرق والعلاقات العرقية أنه لا توجد علاقات واقعية بين الأعراق، ومن ثم فلن يكون هناك معنى في البحث عن المساواة والعدالة بين تلك الأعراق أو السلالات. هل يمكن لنا أن نرفض هذه الأفكار أيضا؟ وإلى أي مدى يمكن حساب الأبعاد السياسية للتأثيرات المحتملة عن استخدام تلك المصطلحات؟ وهل يجب أن نرفض البحث في تأثير تلك المصطلحات الثابتة بعيدًا عن استخدامها؟

يمكن لفكرة العرق أن يتم توظيفها في وضع إستراتيجيات التحرر والتحرير كما سبق وبينا في الفصل الأول من هذه الدراسة، ويمكن لها أيضا أن تلقي الضوء على التقسيمات العرقية بغرض تسهيل التعبئة السياسية دون الحاجة الضرورية لتوسيع تلك التقسيمات، وبالفعل فإن هذا العمل قد أنجز بعض أهدافه في تقليص مظاهر التقسيمات العرقية كما هو الحال في المشاركة السياسية على سبيل المثال. ولا يفترض أن قيمة هذه الماهوية الإستراتيجية تتمثل في أن يدخل العرق في الصراع السياسي وتؤدى إلى أثر سياسي عنصري.

ومناقشة بعض المفاهيم مع آخرين ومحاولة صياغتها (كالمفاهيم البيولوجية أو الاختلافات الجنسية أو الحقوق) سوف يحددان تضمنياتها السياسية والسياسات الخاصة بها؛ ولذلك فإنه لا يمكن افتراض أن مفاهيم العرق والأمة سوف تستخدم فقط لفرض الهيمنة والاستبعاد، أو أن مفهوم الإثنية سوف يستخدم فقط من أجل التعددية الثقافية، وتلك الموضوعات محل التحليل في هذا النوع من الدراسة، وتشمل تلك الموضوعات أولاً البنية النشطة للعالم الاجتماعي من قبل هؤلاء الذين صاغوا العنصرية. وثانيًا: العمليات السياسية والاقتصادية والأيديولوجية التي تحدد استخدام العرق لفهم نماذج الهجرة والاستيطان. وثالثًا: تحليل القوانين والسياسات والممارسات التي تعتمد على فكرة العرق وتهتم بالاستجابة لتلك العمليات الواقعية أو تنظيمها.

إن المساهمات التي قدمها "بانتون" و"ريكس" و"ليتل" تجمعها هموم مشتركة مع غيرهم من الباحثين؛ لإعلان تلك القضايا وتوضيح المشهد العام للسياق الدولي والبريطاني، وقد قدموا جميعًا إسهامًا كبيرًا في هذا الحقل الدراسي (Banks 1983). وفيما وراء علم اجتماع العلاقات العرقية، تحرك الباحثون الأكاديميون في عدد من الاتجاهات، وربما تحول كثير من الباحثين نحو الإثنية؛ سعيًا نحو فحص ودراسة تلك الجماعة الأكثر واقعية بين الظاهرات الاجتماعية، وسوف تكون طبيعة الإثنية ودينامياتها موضوع الفصل الآتي من هذا الكتاب.

الخاتمة

لقد حاول هذا الفصل التعريف بالإسهامات الأساسية لكل من "أنا كوبر" و"ماكس فيبر" و"بانتون" و"ريكس" في تطوير هذا المجال البحثي والأكاديمي، وقد تبين فى أثناء الفصل مدى أهمية دراسة العلاقات المتداخلة بين العرق والنوع والطبقة الاجتماعية والإثنية والقومية والمنطق في التمييز العنصري، وسواء تعرضنا للإثنية والعنصرية فى أثناء الحرب في هاواي أو فيما بعد الحرب في بريطانيا، فإن هناك حاجة لمزيد من الدراسة والفحص للعوامل التي تظهر فيها العنصرية والإثنية في سياقات معينة.

ويمثل تعميم طبيعة هذه المواقف وعمليات التغير الاجتماعي ومظاهره إشكالية كبيرة للباحثين، وفي الغالب لم يتم تقدير صلابة وديناميـة الصراعات العرقية والإثنية بالشكل الكافي، وعلى أية حال فإن الإسهامات المجتمعة للباحثين هي التي شكلت هذا الحقل المعرفي ثقافيًا وسياسيًا، وقد أدى التصدى لدراسة الأشكال المتعددة والمتنوعة من التمييز العرقي والإثني إلى نتائج عديدة استطاعت أن تحفز المزيد من البحوث الاجتماعية في هذا المجال.

قراءات إضافية

Reed, K. (2006) *New Directions in Social Theory, race, gender and the canon*, London: Sage. This text examines both the contribution of theorists of race and gender to classical, modern and contemporary sociology, and the extent of their exclusion from the mainstream of social theorising.

Stone, J. and Dennis, R. (2003) *Race and Ethnicity, comparative and theoretical approaches*, Oxford: Blackwell. This reader examines the contribution of Du Bois, Weber and Park to this field and provides extensive international coverage of theoretical issues and contemporary problems.

Bulmer, M. (1984) *The Chicago School of Sociology: institutionalization, diversity, and the rise of sociological research*. Chicago: University of Chicago Press. This book provides a thorough review of the key actors and studies produced by the 'so-called' Chicago school.

قائمة المراجع

Abbas, T. and Reeves, F. (eds.) (2007) *Immigration and Race Relations, sociological theory and John Rex*, London: I. B. Tauris.

Adams, R. (1937) *Interracial Marriage in Hawaii: a study of the mutually conditioned processes of acculturation and amalgamation*, London: Macmillan.

Bailey, J. (1975) *Social Theory for Planning*, London: Routledge and Kegan Paul.

Banks, M. (1983) *Ethnicity, anthropological constructions*, London: Routledge.

Banton, M. (1955) *The Coloured Quarter*, London: Cape.

Banton, M. (1967) *Race Relations*, London: Tavistock.

Banton, M. (1977) *The Idea of Race*, London: Tavistock.

Banton, M. (1983) *Racial and Ethnic Competition*, Cambridge: Cambridge University Press.

Banton, M. (1987) *Racial Theories*, Cambridge: Cambridge University Press.

Banton, M. (1996) *International Action against Racial Discrimination*, Oxford: Clarendon Press.

Barot, R. (2006) 'Reflections on Michael Banton's contribution to race and ethnic studies', *Ethnic and Racial Studies*, 29, 5, pp. 785–796.

Barth, F. (ed.) (1969) *Ethnic Groups and Boundaries: the social organisation of cultural difference*, London: Allen & Unwin.

Becker, H.S., *The Chicago School so-called*, http://home.earthlink.net/~hsbecker/chicago.html (accessed 18 Jan. 2008).

Blumer, H. (1939) *An Appraisal of Thomas and Znaniecki's The Polish Peasant in Europe and America*, New York: Social Science Research Council.

Blumer, Herbert (1969) *Symbolic Interactionism*, Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Brubaker, R. (2002) *Ethnicity without groups*, Cambridge: Cambridge University Press.

Bulmer, M. and Solomos, J. (eds.) (1999) *Ethnic and Racial Studies Today*, London: Routledge.

Chicago Commission on Race Relations (1922) *The Negro in Chicago: a study of race relations and a race riot*, Chicago: University of Chicago.

Clapson, M. (2006) 'The American contribution to the urban sociology of race relations in Britain from the 1940s to the early 1970s', *Urban History*, 33, pp. 253–273.

Collins, P. H. (2000) *Black Feminist Thought*, London: Routledge.

Cooper, A. J. (1892) *A Voice from the South*, Xenia, Ohio: Aldine Printing House, http://docsouth.unc.edu/church/cooper/cooper.html.

Crenshaw, K. (1990) Demarginalizing the Intersection of Race and Sex: a black feminist critique of antidiscrimination doctrine, feminist theory and antiracist politics, 1989 *University of Chicago Legal Forum* 139–67 (1989), reprinted in David Kairys (ed.) *The Politics of Law: a progressive critique*, New York: Pantheon, pp. 195–217, 2nd edition.

Crenshaw, K. (1991) Mapping the Margins: intersectionality, identity politics, and violence against women of color, *Stanford Law Review*, 43, pp. 1241–99.

Davis, A. (1980) *Women, Race and Class*, London: Women's Press.

Drake, St. C. and Clayton, H. R. (1945) *Black Metropolis: a study of Negro life in a Northern City*, Chicago: Chicago University Press.

Du Bois, W. E. (1899) *The Philadelphia Negro, a social study*, Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

Du Bois, W. E. (1924) *The Freedom of Womanhood*, in P. Zuckerman (ed.) (2004). *The Social Theory of W.E.B. Du Bois*, London: Pine Forge.

Essed, P. (1991) *Understanding Everyday Racism*, Newbury Park, CA: Sage.

Essed, P. and Gircour, R. (1996) *Diversity, Gender, Color and Culture*, Amherst, MA: University of Massachusetts Press.

Fanon, F. (1967) *Black Skin, White Masks*. London: Grove Press.

Furnivall, J. S. (1948) *Colonial Policy and Practice, a comparative study of Burma and Netherlands India*, Cambridge: Cambridge University Press.

Goldberg, D.T. (ed.), (1990) *Anatomy of Racism*, Minneapolis: University of Minnesota Press.

Goldberg, D. T. (2002) *The Racial State*, Oxford: Blackwell.

Goldberg, D. T. (2005) 'Racial Americanisation', in K. Murji and J. Solomos (eds) *Racialisation, studies in theory and practice*, Oxford: Oxford University Press.

Goldberg, D. T. and Solomos, J. (eds) (2002) *A Companion to Racial and Ethnic Studies*, Oxford: Blackwell.

Guillaumin, C. (1980), 'The idea of race and its elevation to scientific and legal status', in UNESCO, *Sociological Theories: Race and Colonialism*, Paris: UNESCO.

Hechter, M. (1975) *Internal Colonialism, the Celtic fringe in British national development, 1536–1966*, Berkeley: University of California Press.

Hooks, B. (1982) *Ain't I a Woman*, London: Women's Press.

Hughes, E. C. (1943) *French Canada in Transition*, Chicago: University of Chicago Press.

Hughes, E. C. (1984) *The Sociological Eye*, New Brunswick, NJ: Transaction Books.

Jenkins, R. (2005) 'The place of theory: John Rex's contribution to the sociological study of ethnicity and "race"', *Ethnic and Racial Studies*, 28, 2, pp. 201–211.

Kuper, L. and Smith, M G. (eds) (1969) *Pluralism in Africa*, Berkeley: University of California Press.

Lal, B. B. (2003) 'Robert Ezra Park's approach to race and ethnic relations', in J. Stone and R. Dennis, *Race and Ethnicity, comparative and theoretical approaches*, Oxford: Blackwell.

Lemert, C. (1995) *Sociology after the Crisis*, Boulder, CO: Westview Press.

Little, K. (1948) *Negroes in Britain: a study of racial relations in English society*, London: Routledge.

Lloyd, C. (1994) 'Universalism and Difference: The crisis of anti-racism in Britain and France', in A. Rattansi, and S. Westwood (eds.) *Racism, Modernity and Identity*, Cambridge: Polity Press.

Malešević, S. (2004) *The Sociology of Ethnicity*, London: Sage.

Manasse, E. (1947) 'Max Weber on race', *Social Research*, 14, pp. 191–221.

Mann, M. (2004) *Fascists*, Cambridge: Cambridge University Press.

Mann, M. (2005) *The Dark Side of Democracy, explaining ethnic cleansing*, Cambridge: Cambridge University Press.

Mead, G. H. (1934) *Mind, Self, and Society*, Chicago: University of Chicago Press.

Miles, R. (1989) *Racism*, London: Routledge.

Miles, R. (1993) *Racism after 'Race Relations'*, London: Routledge.

Murji, K. and Solomos, J. (eds.) (2005) *Racialisation, studies in theory and practice*, Oxford: Oxford University Press.

Myrdal, G. with Sterner, R. and Rose, A. (1944) *An American Dilemma: the Negro problem and modern democracy*, New York: Harper.

Park, R. (1950) *Race and Culture*, Glencoe, IL: The Free Press.

Park, R. E. (1926) 'The urban community as a spatial pattern and a moral order', in E. W. Burgess (ed.) *The Urban Community*, Chicago: University of Chicago Press.

Park, R. E. and Burgess, E. W. (1921) *Introduction to the Science of Sociology*, Chicago: University of Chicago Press.

Pierce, L. (2005) 'Creating a racial paradise: citizenship and sociology in Hawai'i', in P. Spickard (ed.) *Race and Nation*, London: Routledge.

Quing (Quality in Gender and Equality Policies) (2007) *STRIQ Project*, www.quing.eu/index.php?option=com_content&task=view&id=20&Itemid=37.

Rattansi, A. (2005) 'The uses of racialisation: the time-spaces and subject-objects of the raced body', in K. Murji and J. Solomos (eds) *Racialisation, studies in theory and practice*, Oxford: Oxford University Press.

Reed, K. (2006) *New Directions in Social Theory; race, gender and the canon*, London: Sage.

Rex, J. (1970) *Race Relations in Sociological Theory*, London: Weidenfeld and Nicolson.

Rex, J. and Moore, R. (1967) *Racism, Community and Conflict*, London: Institute of Race Relations/Oxford University Press.

Robinson, C. (1983) *Black Marxism, the making of the black radical tradition*, London: Zed Press.

Roediger, D. R. (2006) *Working Towards Whiteness: how America's immigrants became white, the strange journey from Ellis Island to the suburbs*, New York: Perseus.

Rumbaut, R. G., (2003) 'Assimilation and its discontents', in J. Stone and R. Dennis (eds) *Race and Ethnicity, comparative and theoretical approaches*, Oxford: Blackwell.

Stone, J. (2003) 'Max Weber on race, ethnicity and nationalism', in J. Stone and R. Dennis (eds) *Race and Ethnicity, comparative and theoretical approaches*, Oxford: Blackwell.

Stone, J. and Dennis, R. (eds) (2003) *Race and Ethnicity, comparative and theoretical approaches*, Oxford: Blackwell.

Thomas, W. I. and Znaniecki, F. (1918) *The Polish Peasant in Europe and America*, vols. 1–3, Chicago: University of Chicago Press.

Thomas, W. I. and Znaniecki, F. (1920) *The Polish Peasant in Europe and America*, vols. 4–5, Boston: Badger Press.

Walby, S. (2007) 'Complexity theory, systems theory, and multiple intersecting social inequalities', *Philosophy of the Social Sciences*, 7, 37, pp. 449–470.

Weber, M. (1958) *The City*, Chicago: Free Press.

Weber, M. (1978) *Economy and Society: an outline of interpretive sociology*, Berkeley, CA: University of California Press.

Williams, F. (1989) *Social Policy, a critical introduction, Issues of race, gender and class*, Cambridge: Polity.

Williams, F. (2005) 'Intersecting issues of gender, "race", and migration in the changing care regimes of UK, Sweden and Spain', Paper presented to the ISA, Chicago.

Zuckerman, P. (ed.) (2004) *The Social Theory of W. E. B. Du Bois*, London: Pine Forge.

الفصل الرابع

نحو فهم الإثنية

المناقشات النظرية والاصطلاحية

تمهيد

يحاول هذا الفصل أن يخوض في غمار الإشكالات الاصطلاحية التي تدور حول مصطلح الإثنية. ماذا تعني الإثنية؟ وما أنماطها وأشكالها المختلفة؟ وكيف يمكن تصنيف نماذج العلاقات الإثنية؟ وكيف يمكن تقييم ودراسة المناهج المختلفة التي تتناول موضوع الإثنية؟ ويعرض الفصل بشكل شبه تفصيلي للأقليات الإثنية الموجودة في بريطانيا، ويحاول أن يعقد مقارنة بين تلك الأقليات المختلفة فيما يخص ظروف الحياة والمكونات الثقافية والتعليم والمواطنة وغيرها، ونقدم هنا أيضًا عرضًا تحليليًا لأهم الدراسات الأكاديمية عن الإثنية في بريطانيا؛ فقد أصبحت الإثنية موضوعًا ملحًا بشكل كبير خاصة في الآونة الأخيرة مع ازدياد مشكلات الأقليات والحاجة لحلول مبدعة وخلاقة لمواجهتها.

كنا قد قدمنا في الفصل السابق الفهم الأساسي للإثنية كما عبر عنه "ماكس فيبر"، وهو ذلك الفهم الذي شكل حجر الزاوية في الانتقال نحو المناقشات والجدالات المعاصرة التي نتعرض لها في هذا الفصل، وبالنسبة لـ"فيبر" فإن الجماعات الإثنية هي تلك الجماعات التي لديها اعتقاد بأصل مشترك ناتج عن ذكريات جمعية عن الاستعمار والهجرة، أو تقاليد وعادات مشتركة، أو تشابهات طبيعية، أو الثلاثة مجتمعة، وتتحدد الجماعات الإثنية أيضا عن طريق سلسلة من الامتدادات الإثنية التي تشمل اللغة، والطقوس المنظمة للحياة، والتشارك في المعتقدات الدينية. وقضية الإثنية، وما يتصل بها من صراع عبر العالم، على قدر كبير من الأهمية باعتبارها "مصدرًا أساسيًا" من مصادر الصراع والعنف في الشئون الدولي (Esman 2004: 26).

ونقوم بداية في هذا الفصل بمحاولة فهم الإطار المفهومي للإثنية، فضلاً عن معرفة المناهج النظرية والاجتماعية لها، وطبيعة العلاقات فيها. وثانيًا، نركز على الإثنية في بريطانيا من أجل ترسيخ تلك الحجج، وفي هذا الجزء ندرس تطور الاختلاف الإثني الحاد، بالإضافة لطرق قياس الإثنية ومسوحها وكيفية تطور الهويات الإثنية وتغيرها. وأخيرًا، نحاول أن نتأمل مشاريع بحث الإثنية في إنجلترا، وأن نعرف ما الذي أنجزناه وما الذي علينا معرفته واكتشافه.

الإثنية.. كيف ولماذا؟

في سبيل تجسيد الطرق التي تصبح فيها الإثنية موضوعًا مهمًا فإننا في حاجة لأن ننظر عن قرب إلى سياقات اجتماعية محددة (Jenkins 1997). فالإثنية تصبح موضوعًا مركزيًا في العديد من السياقات مثل فترات الحروب، والسياسات التنظيمية، وعلاقات السوق، وأيضًا في البنى التنظيمية للهيمنة والسيطرة. وبعيدًا عن تلك السياقات الرسمية فربما تكون الإثنية على قدر كبير من الأهمية في السياقات الاجتماعية غير الرسمية مثل:

التنشئة الاجتماعية في السنوات الأولى من العمر: تتضمن البنية الاجتماعية لتنشئة الأطفال وتكوين هوياتهم وتعزيزها، وتعليمهم عن أنفسهم.. من نكون؟ وقد يتورط الآخرون في استخدام العلامات الإثنية والتصنيفات العرقية بجانب الهويات الأساسية الأخرى للنوع والذاتية الفردية والإنسانية.

التفاعل اليومي بين الناس: ربما تساعد التصنيفات غير الرسمية في تنظيم التفاعل الاجتماعي وتأويله، وتمثل الدلالات اللفظية وغير اللفظية -مثل الملبس واللغة والنكات والإساءة اللفظية وغيرها- مصدرًا للتعبير عن التعبئة للهويات الإثنية وروابط الجماعة: من يعد جزءًا من جماعتي؟ ومن ليس كذلك؟ ويؤدي

الجهل الثقافي في الحياة اليومية وسوء التواصل وإنكار الآخر إلى الصراع الإثني والعنف. فعندما يلتقي شخصان ينتميان إلى جماعتين عرقيتين مختلفتين فإنهما يتواجهان بقيم وتوقعات وعادات لفظية وفعلية مختلفة، ويؤثر ذلك في تواصلهما الاجتماعي، وقد يتبنيان مواقف دفاعية متعصبة تفتقر إلى الاحترام المتبادل، وقد يؤدي ذلك في النهاية إلى أشكال من الصراع والعنف الإثني.

العلاقات الجنسية والزواج: تمثل العلاقات الجنسية بين الجماعات الإثنية موضعًا للعنف والصراع كما حدث في فترة الشغب في بريطانيا ما بين عامي ١٩١٩م إلى ١٩٤٨م، وأيضًا تؤثر مظاهر السلطة الذكورية بحيث تتحكم الجماعات الإثنية في تلك العلاقات، وتحرص على أن يتم الزواج من داخل الجماعة الإثنية نفسها. وعلى سبيل المثال، إذا سافرت امرأة إنجليزية وتزوجت من خارج الجماعة فربما يتم نبذها واستبعادها، وبناء على ذلك فإن النطاق الذي يمكن أن نقول فيه إن الإثنية موضوعًا مهمًا هو نطاق متغير، يعتمد على المجتمع والزمن والسياق، ويمكن القول بتحفظ إن الإثنية "مظهر كلي وأساسي للمخزون الثقافي الإنساني" (Jenkins 1997: 77).

الإثنية: التصورات والمناهج والعلاقات

التصورات والمفاهيم

تشير الإثنية إلى ذلك الاختلاف الناتج عبر التفاعل الاجتماعي بين جماعات من الناس لها أصل واحد ومعانٍ ثقافية وذكريات جمعية مشتركة، ويشير مصطلح ethnos/ethniks في اللغة اليونانية قديمًا إلى جماعة تشترك في سمات ثقافية أو بيولوجية، مثل القبائل والجماعات البشرية، ومن هو غير يوناني فهو أجنبي ومغاير. وهو أيضًا بربري وأقل تحضرًا، وينطبق هذا التمييز الإثني على "الآخرين"، أما "نحن" فلسنا مميزين إثنيًا، وقد ظل هذا الاستخدام الشعبي حتى

الوقت المعاصر بالإشارة إلى الزي الإثني وكذلك الطعام، وهناك تنوع كبير في الأبحاث الاجتماعية عن الإثنية، وتسير تلك الأبحاث كلها نحو كسر الروابط بين الإثنية و"الآخر" في تأكيدها على أننا جميعًا موسومون بالإثنية في ذاتيتنا وهويتنا المتشكلة عبر التاريخ واللغة والأصل والثقافة.

وغالبًا ما يتم التمييز بين الجماعات الإثنية على أساس معيار له خمسة أركان:

أولاً: فكرة "الموطن" أو مكان الجماعة الأصلي، ويعد هذا ركنًا أساسيًا في تمييز الجماعة إثنيًا أو عرقيًا، ويرتبط بفكرة الشتات حين تهاجر جماعة عرقية من مكانها لتتمركز في مكان آخر يتماهى أو يتطابق مع مكانها الأصلي.

ثانيًا: تمثل اللغة المشتركة الركن الثاني من أركان التمييز الإثني للجماعة. وقد تكون اللغة مميزة في ذاتها (مقصورة على استخدام الجماعة لها) أو مشتركة بين جماعات مختلفة، وتلعب اللغة دورًا مركزيًا في تشارك الذكريات واللمسات الانفاعلية والعاطفية للجماعة.

ثالثًا: يعد الاعتقاد الديني ملمحًا رئيسيًا يميز العديد من الجماعات الإثنية. وقد تؤمن الجماعة بدين خاص بها مثل ديانة "السيخ"، وقد تؤمن بدين تشترك فيه مع جماعات أخرى.

رابعًا: الثقافة العامة بما تشمله من سلوك وتنظيمات اجتماعية مميزة للجماعة، وكذلك التراث المشترك والتقاليد والعادات؛ مثل تلك المتبعة في النظام الغذائي واللبس وغيرها من الملامح المميزة للجماعة الإثنية.

خامسًا: التاريخ الجمعي للجماعة هو أيضًا ركن أساسي في تمييز الجماعة الإثنية.

وتزداد الأقليات ترابطًا وتماسكًا عبر الزمان والمكان، ويمكن أن تتشكل من خلال روابط جديدة داخل السياقات الاجتماعية؛ ففي الهجرة على سبيل المثال تتشكل نظرة إثنية جديدة تربط بين الموطن والمهجر، مثل الأسيويين البريطانيين أو الإسبان الأمريكيين، ويمكن للترابط الإثني أن يوفر شعورًا بالأمن جسديًا ونفسيًا، ويسمح للفرد أن يتماهي في هدف مشترك لتراث طويل وعظيم لمجموعة من الناس، ولو كانت المعتقدات المشتركة تتخفي وراء الاختلاف الإثني فإن روابط الجماعات الإثنية لن تكون واضحة حتمًا(*)، وسيكون الحذر مطلوبًا عند تقييمنا للمدى الذي تعكس فيه التصنيفات الخارجية المعاني والقواعد والمظالم الاجتماعية بدقة، ولن تكون هناك ملاءمة مقبولة بين الدولة وبين البنى البيروقراطية للتصنيفات الإثنية والأشكال الدينامية للهوية الإثنية التي يعتقد فيها الناس والجماعات الإثنية نفسها.

مناهج اجتماعية

يمكن تصنيف المناهج الاجتماعية في دراسة الإثنية إلى معسكرين أساسيين. أولهما المناهج الأساسية التي بدأت مع "إدوارد شيلس Edward Shils" عام ١٩٥٧م. وتنظر تلك المناهج إلى الروابط العرقية والإثنية كالأصل واللغة والإقليم والتقاليد على أنها أمور أساسية لا يمكن الفكاك منها، فأنت ولدت في إطار مجموعة إثنية معينة، ولا يمكنك الفكاك أو تغيير هويتك، وقد تعرضت تلك المناهج لكثير من الانتقادات، منها أن المنهج ثابت ولا يستطيع أن يفسر تلك الحالات التي

(*) يقصد المؤلف هنا أن تمييز الجماعة الإثنية لا يتم فحسب وفقًا للشكل أو المظهر الخارجي؛ فهناك أهمية للاختلافات الثقافية مثل اللغة والدين والتاريخ المشترك، بل تبدو الاختلافات الثقافية أهم من الاختلافات في الشكل بطبيعة الحال؛ حيث تشترك أقليات العرق الأبيض في بريطانيا على سبيل المثال في المظهر الخارجي لكنها تختلف ثقافيًا. (المترجم).

تتغير فيها الهوية مثلما يحدث عند الهجرة. فعند الهجرة إلى بلد آخر تصبح الهوية مزدوجة، مثل الأمريكيين من أصل أفريقي أو الأسيويين البريطانيين، ويؤدي تكوين عائلات جديدة في المهجر (عن طريق الزواج من إثنيات مختلفة) إلى تكوين أجيال جديدة مختلطة العرق، وتلك الأجيال ستكون مزدوجة الهوية أيضًا، وقد يؤدي ذلك في النهاية لتكوين إثنيات جديدة، وهو ما لا تراعيه المناهج الأساسية. أما المعسكر الثاني من المناهج فهو المناهج الأداتية instrumentalist، والتي تبناها "مايكل بانتون Michael Banton" في عمله عن المنافسة الإثنية عام ١٩٩٣م.

ويُنظر إلى الإثنية في تلك المناهج على أنها مصدر اجتماعي وسياسي يمكن استخدامه في تعزيز المنافسة وتحفيز الصراع، ويمكن انتقاد تلك المناهج لأنها تهمش قوة الهويات الإثنية غير المتغيرة عبر الزمان والمكان، وتهمش من الطرق التي تحافظ فيها بعض الإثنيات على تماسكها وشخصيتها عبر السنين على الرغم من الهجوم الحاد في بعض الأحيان ومحاولات الاستيعاب، كما حدث مع غجر الروما في مرحلة ما بعد الشيوعية في أوروبا الشرقية والوسطى، أو ما حدث مع الأبورجيناليين (السكان الأصليين) في أستراليا.

ويمكن اعتبار التمييز بين الثقافة والإثنية أمرًا مفيدًا من الناحية التحليلية أكثر من النظر إلى المفهومين باعتبارهما قابلين للتبادل، ويعد النموذج التفاعلي الذي دافع عنه "فريدريك بارت Fredrik Barth 1969" إسهامًا حيويًّا بهذا الخصوص، فقد أكد أن محددات الجماعة الإثنية ليست هي الأمور الثقافية التي تميز الجماعة، فالجماعات الإثنية ليست مجرد كيانات ثقافية محكمة الانغلاق؛ بل إن الحدود الثقافية حدود مرنة وقابلة للتغير، فالحدود الإثنية تترسخ عبر التفاعل الاجتماعي، وربما تصبح ثابتة وغير قابلة للتغير. أما النماذج الثقافية داخل تلك

الحدود فربما تتحول بشكل سريع، فعلى سبيل المثال إذا نظرنا إلى شباب التاميل السيرلانكيين الذين يعيشون في إنجلترا فإنهم ربما يمارسون النمط الثقافي نفسه للشباب البريطاني في الملبس والموضة والموسيقى...إلخ، ولكنهم في الوقت نفسه يحتفظون بشعور قوي بالانتماء لهذه الجماعة الإثنية. وبناء على ذلك فإن دراسة الجماعات الإثنية ودراسة الديناميات الثقافية بداخلها يبدوان أمرين مختلفين.

وكما أكد "ماكس فيبر" فإن مفهوم الإثنية مختلف عن مفهوم القومية أيضًا (راجع الفصل الثالث). ويشير كلا المفهومين إلى جماعات من الناس لها أصل واحد وثقافة مشتركة وانتماء جمعي للوطن أو الإقليم، ولكن ما يميز القومية (الأمة) عن الإثنية هو أن الأولى لها شكل الدولة أو شكل سياسي شبه رسمي. أما المجموعات الإثنية فينظر إليها على أنها مجموعات ثانوية داخل الدولة القومية، خاصة أنه من النادر جدًا أن تتكون دولة في شكل عرق واحد نقي.

وبغض النظر عن مستوى التنوع الإثني الموجود في إقليم معين، فإن هناك أشكالاً قوية جدًا من القوميات الإثنية التي تطالب بحق تقرير المصير والاستقلال الذاتي لكل جماعة إثنية، ومن الناحية الإثنية فإنه يمكن استخدام أشكال حصرية من المواطنة لبناء قومية إثنية كما حدث في ألمانيا على سبيل المثال، ويمكن استخدامها أيضًا لتبرير الإبادة العرقية كما حدث في رواندا والتي سوف نتوقف عندها لاحقًا.

وكما هو الحال مع الجماعات الإثنية والقومية فإن السلالة أو العرق يشيران إلى جماعات لها أصل واحد وثقافة مشتركة ولكن بإشارة صريحة للاختلاف الظاهر أو البدني، والعلاقة التصورية بين السلالة والإثنية لها شكلان مميزان، الأول: يمكن للسلالة أن تكون مجموعة فرعية داخل الإثنية، بحيث تكون إحدى العلامات التي تستخدم في تمييز جماعة إثنية معينة؛ ولذلك فإنه بالنسبة للسود من

أصل كاريبي في إنجلترا فإن السلالة يمكن أن تكون إحدى علامات الهوية الإثنية، لكن عند مقارنتهم بالإثنيات الولزية أو الإسكتلندية فلن تكون هناك اختلافات سلالية يمنحها لهم لونهم الأبيض. وثانيا: يمكن للإثنية أن تكون مجموعة أو فئة فرعية داخل السلالة، حيث يمكن النظر إلى هذه الهوية السلالية على أنها تستوعب أو تمحي تعددية الجماعات الإثنية المختلفة. فعلي سبيل المثال تشير الهوية الكاريبية إلى محو الاختلافات بين مجموعة الجزر التي تحوي إثنيات وثقافات ولغات مختلفة، وسوف يساعدنا تحليل حالات محددة على التعامل مع مشكلة الإثنية في القسم التالي.

توضيح دور الإثنية في الإبادة العرقية: رواندا

الإبادة العرقية في رواندا هي مذبحة ممنهجة تعرض لها ٨٠٠ ألف من قبائل التوتسي والمعتدلين من قبائل الهوتو في مائة يوم فقط، وقبل الدخول في تفاصيل النظريات عن الإثنية وفهمنا لها ربما ترغب في مطالعة الموقع الإلكتروني www.rwanda-genocide.org/. ويمكنك من خلاله مشاهدة الأفلام والوثائق الخاصة بالموضوع، ويمكنك أيضًا الرجوع إلى تقرير منظمة "هيومان رايتس ووتش" لعام ١٩٩٩ لمراجعة الأحداث الرئيسة وأزمانها وخلفيتها التاريخية، ومؤخرًا وجهت لجنة رواندية الاتهام إلى فرنسا باعتبار أنها لعبت دورًا فعالاً في هذه الإبادة العرقية من خلال القوات الفرنسية التي مارست قتلاً مباشرًا وساعدت في تدريب ونقل ميليشيات قبيلة الهوتو المسئولة عن تلك الأحداث (BBC News, 5 August 2008). ويقدم الاقتباس التالي هذه المجموعة المرعبة من الأحداث:

لا تترك أحدًا يروي القصة: الإبادة العرقية في رواندا

قال أحد الناجين (وكان مختبئًا أثناء الإبادة): "عندما خرجت لم تكن هناك طيور، كانت الشمس مشرقة.. ورائحة الموت الكريهة في كل مكان". نتجت تلك الرائحة عن تراكم الجثث بعد أن شنقت في مناطق عديدة في رواندا في يوليو ١٩٩٤م.

انتشرت الجثث والجماجم والعظام والملابس الممزقة وبقايا الأوراق في غابات تل "نيانزا" المطل على العاصمة كيجالي، وفي "نياماتا" كانت الجثث ترقد منتفخة على مقاعد وأرضية إحدى الكنائس، وفي "تياربيا" شرق رواندا كانت هناك جثة سليمة لفتاة صغيرة ملقاة على طريق أمام إحدى الكنائس، لكن الجثة سطحت وباتت أشبه بالورقة نتيجة لتكرار دهس السيارات لها، وعلى شواطئ بحيرة "كيفو" في غرب رواندا كانت هناك بقايا بشرية ملقاة من أعلى التل، وفي "نياكيزو" جنوب رواندا كانت الشمس قد خلطت العظام برمال فناء أحد المدارس، وعلى تل قريب كان هناك معطف أحمر ملتصق بالقفص الصدري لطفل مذبوح.

في ثلاثة عشر أسبوعًا تلت يوم السادس من أبريل ١٩٩٤م قتل نحو نصف مليون من السكان وربما ثلاثة أرباع قبيلة التوتسي خلال عملية الإبادة العرقية في رواندا. وفي الوقت نفسه أيضًا قُتل الآلاف من قبيلة الهوتو نتيجة لمعارضتهم لحملة القتل الوحشية التي تديرها ميليشيات قبيلتهم، ولقد ضرب القتلة بسرعة وبقوة عنيفة وكأن قوة مريعة من قوى الطبيعة تفعل ذلك، وقد قال بعض المراقبين "لقد جُن الناس"، وقال آخرون: "دورة أخرى من العنف القبلي".

وتشمل الأمة الرواندية التي تتكون من سبعة ملايين نسمة ثلاث جماعات إثنية: جماعة "التوا Twa" وهي جماعة صغيرة العدد ولا يمكنهـا أن تلعـب أي دور سياسي، ولذلك تركت ساحة الصراع لقبائل الهوتو والتوتسي ليواجـه كـل منهما الآخر دون وسطاء.

وتمثل قبيلة الهوتو أغلبية ساحقة من حيث عـدد السكان. ومـا زالـوا يتذكرون نظام الحكم الاستبدادي لقبائل التوتسي، ولم يكن العديد منهم يحقد على قبائل التوتسي فحسب؛ بل يخاف منهم رغم أنهم أقلية، وقـد دخلـت الحكومـة الرسمية المتشكلة من الهوتو في حرب مع ثوار الجبهـة الوطنيـة التوتـسيين. وبالإضافة لذلك فإن رواندا كانت آنذاك من أفقر الأمم في العالم بل تزداد فقـرًا خاصة مع مساحة الأرض الصغيرة التي يسكنها عدد كبير من النـاس، وأيـضًا بالإضافة لتدني أسعار منتجاتها بشكل كبير في الأسواق العالمية وتقلص إنتاجها الغذائي بشكل كبير بسبب الجفاف من ناحية، ومشكلات الحـروب مـن ناحيـة أخرى، وأشارت الإحصاءات في عام ١٩٩٤م أن هناك ما يقارب ثمانمائة ألـف نسمة في حاجة شديدة لمعونات غذائية كي يبقوا على قيد الحياة.

إن الإبادة العرقية التي حدثت في رواندا لم تكن ثورة غـضب لا يمكـن التحكم فيها من قبل شعب استهلكته العداءات القبلية القديمة، ولم تكن نتيجة للفقر والزيادة السكانية، ولكنها كانت خيارًا للنخبـة الحديثـة التـي تبنـت الخـوف والكراهية ودعمت منهما لتحافظ على مقاعد السلطة، هذه الجماعـة الـصغيرة المميزة التي هي النخبة وضعت الأغلبية في مقابل الأقلية حتى تستطيع مواجهة المعارضة السياسية المتنامية داخل رواندا، ومن ثم تستطيع تحقيق النجـاح فـي المواجهات العسكرية مع الجبهة الوطنية ومن بعد ذلك على مائدة المفاوضـات،

وقد حولت تلك الجماعة الصغيرة المتحكمة في مقاليد الحكم سياسة التمييز العنصري إلى إبادة جماعية، واعتقدوا أن الإبادة العرقية من شأنها أن توحد الهوتو تحت قيادتهم ومن ثم يكسبون المعركة، أو في أسوأ الظروف الدخول إلى التفاوض بفرص سلام ملائم لهم، وقد استخدموا الدولة وآلياتها وسلطاتها لأجل تنفيذ مذابحهم، وكان صناع القرار في فرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة وكذلك الأمم المتحدة جميعهم على دراية بالتحضيرات لتلك المذبحة الهائلة وفشلوا في اتخاذ أية خطوات للحيلولة دون وقوعها.

Source: Human Rights Watch and Fédération Internationale des Ligues des Droits de l'Homme, Leave None to Tell the Story: Genocide in Rwanda, 1999 by Human Rights Watch. (Edited extract, pp.1—2).

وقد قام "سينيشا ماليشيفتش ٢٠٠٤ Sinisa Malesevic"[*] بتصنيف نماذج للنظرات الاجتماعية المتنافسة في مجال التنظير للإثنية. وأوضح "ماليشيفتش" كيف يمكن استخدام أية نظرية من تلك النظريات في تفسير الإبادة العرقية التي حدثت في رواندا وإلقاء الضوء على التوترات المعرفية الأساسية الخاصة بها. وتلك المناهج والنظريات الاجتماعية هي: علم الاجتماع التقليدي –الماركسية الجديدة– النظرية الوظيفية–التفاعلية الرمزية– الاجتماعية الحيوية (سوسيوبيولوجي) – نظرية الاختيار العقلي – نظرية النخبة – المناهج الفيبرية الجديدة (نسبة إلى ماكس فيبر)– والمواقف المناهضة للتأسيسية.

وتتبنى المناهج المختلفة مداخل وعوامل متباينة في تفسير الظاهرة نفسها، ويوضح هذا صعوبة تطبيق أطر نظرية في الدراسات عن حالة خاصة، ويوضح

(*) أستاذ علم الاجتماع بجامعة دبلن بأيرلندا، وتتمحور معظم دراساته حول النظريات الاجتماعية للإثنية والقومية والعنف والحرب (المترجم).

أيضًا عدم كفاية التأليف البسيط بين المناهج، وما زال التحليل مستمرًا للحالة الرواندية، ويوضح الجدول التالي العوامل الرئيسية التي تبنتها كل نظرية اجتماعية من النظريات السابقة في تفسير ما حدث في رواندا، وكذلك أوجه النقد الرئيسية التي تعرضت لها كل واحدة من تلك النظريات، ويفضل ماليشيفتش الربط بين المنهج الكلي التاريخي للفيبرية الجديدة ونظرية النخبة، ويقدم لنا هذا الربط فهمًا تاريخيًا كليًا ومتماسكًا بجانب التركيز على دور النخبة في إثارة العداوات العرقية وتحفيزها، وقد استخلص "مان Mann 2005" أربع نتائج أساسية فيما يخص دراسة هذا الموضوع:

أولاً: أن الصراع الإثني العميق بين هاتين الجماعتين مبني على عداوة عرقية قديمة وتحفيز معاصر لهذه العداوة بالتركيز على تكوين ولايات خاصة لهاتين الجماعتين في الإقليم نفسه. وكان هذا أمرًا رئيسيًا في حدوث كارثة التطهير العرقي.

ثانيًا: أنه تم استخدام القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية لإعادة تركيز اللاوعي في الغضب الإثني على الاستغلال والفقر؛ اعتمادًا على المشاعر الانفعالية مثل الولاء للأقارب والنضال والمفاهيم الذكورية.

ثالثًا: لم تكن الدولة متماسكة أو تخضع لحكم شمولي لكنها كانت دولة فئوية إلى أقصى حد، وكان المتطرفون يقتلون المعتدلين ثم يتحولون لقتل الآخرين دفاعًا عن سلطتهم.

رابعًا: تنوعت دوافع المعتدين بشكل كبير، وكانت تخلط بين الجرائم المادية، والأهداف الأيديولوجية، ومشاعر الناس العاديين المنضمين لميليشيات عسكرية، ولاجئين حانقين، وجنود سابقين، وشباب وديمقراطيين حداثيين منظمين بشكل جيد، ولم يكونوا (سطحيين أو متخلفين)، (وقد قدمنا في الفصل السادس دراسة عن دوافع الجناة في أحداث العنف العنصري في أوروبا وفقًا للأنماط التي وضعها مان).

وكما تذهب "هيلين فين Helen Fein 1993" في دراستها عن الإبادة الأمريكية الجماعية والهولوكوست فإن العوامل الرئيسية في أحداث مشابهة تشمل بشكل عام بزوغ النخب الجديدة في دول مضمحلة لها رؤى سياسية تصطبغ بالصبغة المثالية، وهي رؤى حادة تضع الأقليات خارج الإلزام الخلقي، وتكون عمليات الإبادة أقــل وضوحًا وتمارس دون خوف من العقاب.

التفسيرات الاجتماعية للإبادة العرقية في رواندا

النظرية	العوامل التفسيرية الرئيسية	المشكلات النظرية الأساسية
الماركسية الجديدة	التقسيم الاستعماري الألماني والبلجيكي وسياسات التمييز بين الهوتو (طبقة البروليتاريا) والتوتسي (البرجوازية)، إضافة إلى انهيار الاقتصاد الرواندي الذي أتى على الأخضر واليابس.	لا يوجد تلازم ضروري بين الظروف الاقتصادية والكراهية العرقية.
الوظيفية	ضعف الهوية القومية الرواندية ونظام الثقافة السائد الناتج عن وضع التمييز العنصري في إطار مؤسسي عندما استخدم الاستعمار البلجيكي منذ ١٩٣٣ نظام بطاقات الهوية التي تصنف البالغين على أنه من التوتسي (صاحب امتياز) أو من الهوتو أو التوا.	تجاهل نظام التراتب الاجتماعي بين الطبقات الإثنية، وعدم القدرة على تفسير التعبئة للجماعات الإثنية.

التفاعلية الرمزية	تصارع التصورات الفردية والجماعية في سياق التعامل الواقعي بين المجموعات، فقد كان الهوتو ينظرون إلى التوتسي على أنهم حشرات خطرة ومتعطشة للدماء.	الفشل في تفسير السياق الاجتماعي الأوسع.
النظرية السوسيوبيولوجية	الجماعات الإثنية هي جماعات قرابة تسعى للبقاء وفرض الهيمنة والسلطة وزيادة الأعداد عن طريق اغتصاب الآخرين وقتلهم.	تجعل من الصراع الإثني شيئًا طبيعيًا متأصلاً في الجينات الوراثية للطبيعة الإنسانية ومن ثم يستحيل تجنبه.
نظرية الاختيار العقلي	المصالح الشخصية: الحصول على الطعام والشراب والكحول والسجائر والسكن والأرض للمشردين والفقراء وشباب الهوتو الجائع.	لا تنظر بعين الاعتبار إلى متانة الروابط العرقية وصلابتها.
نظرية النخبة	دوافع نخبة الهوتو ورغبتهم في المزيد من الهيمنة باستخدام الإعلام والإذاعة والأسلحة والسلطة لأجل تعبئة عرقية ضد التوتسي.	تنطوي على تصور هش عن الجماهير، وضعف الاهتمام بالسياق التاريخي.

الفيبرية الجديدة	التمييز في المنزلة الاجتماعية بين التوتسي (الأرستقراط) والهوتو (المزارعين)، وهذا التمييز مشتق من الأنماط الإقطاعية غير العادلة في التبادل الاقتصادي. استمرار تميز التوتسي على الهوتو في فترة الاستعمار وما قبلها وانعكاس تلك الحالة في فترة ما بعد الاستعمار.	التأليف الناقص بين الأبعاد التاريخية العامة والأفعال الخاصة داخل الواقع الاجتماعي.
مناهضة التأسيسية	الرغبة الاستعمارية الأوروبية في فرض الصراع (الفوضى) وإثارته من خلال تمييز التوتسي على الهوتو، واستخدام وسائل الحداثة لتطبيق الإبادة الجماعية.	الفشل في الإقرار بالنسبية الثقافية، والاعتماد على المركزية الأوروبية، وضعف التصور عن الهوية.

أنماط التعامل السياسي مع الجماعات الإثنية

تتنوع العلاقات الإثنية بشكل كبير على مستوى العالم، وتتنوع كذلك صور العلاقات الاجتماعية في ارتباطها بالاختلاف الثقافي، وقد قدم "ميلتون إيسمان Milton Esman 2004" تحليلاً مفيدًا لفئات العلاقات الإثنية كما يلي:

الهيمنة الإقصائية Exclusionary: وتتضمن تحفيز التباين الإثني في الحقوق والمنزلة الاجتماعية والفرص، وكان هذا أمرًا شائعًا في جميع المجتمعات التي وقعت تحت الاستعمار الأوروبي، وفي دولة جنوب أفريقيا العنصرية، وفي الحالات شديدة التطرف التي ذكرناها آنفًا.

الهيمنة الاستيعابية Inclusionary: وتتضمن تفكيك الثقافات واللغات الإثنية وما يرتبط بها من عملية تبادل ثقافي بين الإثنيات، ويعد نموذج الجمهورية الفرنسية مثالاً فادحًا على الهيمنة الاستيعابية، وكذلك حكومة تايلاند في تعاملها مع الأقلية الصينية، والحكومة التركية في تعاملها مع الأقلية الكردية كبيرة العدد، وهما مثالان آخران على الهيمنة الاستيعابية.

منح حقوق الأقلية: ويمكن أن يدعم هذا من السيطرة، فلقد تم منح حقوق محدودة للمواطنين الفلسطينيين من عرب إسرائيل إلا أن ذلك يعد تأكيدًا على كونهم في منزلة من الدرجة الثانية، وما زالوا يجاهدون للوصول إلى المساواة في الحقوق مع الإسرائيليين، وفي ماليزيا ترسخت السيادة بمنح حقوق مهمة للأقليات الصينية والهندية ولكنها حقوق لا تتساوى مع حقوق المواطن الماليزي.

حلول التشارك في السلطة: وقد تم تطويرها في العديد من السياقات الوطنية التي لم تؤد فيها الانقسامات الإثنية إلى صراعات أو فصل عنصري، وتعتبر كل من بلجيكا والهند وسويسرا نماذج لهذا النمط، فقد تم تطوير الاتحادية والفيدرالية التي أدت لدول متعددة الإثنيات، وهذا النهج يدعم من التعددية الإثنية بالرغم أن النهج التالي والأخير يتنبأ بنهاية هذا النمط في ظل التقدم التدريجي للتماسك الاجتماعي والثقافي.

التكامل: وهو على النقيض من الاستيعاب، وهو أولوية سياسية في كل الدول الأوروبية من الناحية الافتراضية، وتفترض سياسات التكامل أن الأقليات الإثنية هي جماعات مختلفة ثقافيًا يمكن أن يحدث تبادل وتلاقح ثقافيين فيما بينها. والآمال المتصلة بهذا التصور المعياري البسيط لا تزال غير متحققة، وقد تم الدفاع عن سياسات التكامل بشدة في بريطانيا؛ حيث تم تبني التعددية الثقافية من الناحية

الرسمية، وينظر إلى التكامل على أنه يتضمن أهداف المساواة العرقية والتفاعل العرقي مع اهتمام كبير بالجماعات الإثنية، وذلك كله يؤدي إلى فقدان الحياة الاجتماعية الموازية أو المنفصلة، وقد تمت مناقشة السياقات والسياسات الخاصة بالهجرة والعنصرية والإثنية بشكل كامل في الفصل الخامس من هذا الكتاب.

مصادر الصراع الإثني.. وجهة نظر أوروبية

لقد أكد إعلان حوار الحضارات ومنع الصراع (مؤتمر لوزراء الثقافة الأوروبيين عام ٢٠٠٣م) أن الأشكال الجديدة من الصراع تزيد صعوبة إقامة حوار بين الحضارات، وأن هذا الأمر تديره مجموعات لها أهداف غير معلنة في إثارة العداء وكراهية الأجانب والمواجهة بين الجماعات المختلفة، وقد تم التأكيد على أن الإفقار والتهميش من ناحية، والإجحاف والتجاهل من ناحية أخرى، بمثابة الأسباب الرئيسية المسئولة عن العنف وعن سيادة أنماط معينة عن الآخرين، ولذلك فإن الصراع يبدأ بخلاف (حقيقي أو مزيف) يتزايد لأن يتحول إلى سلوك عنيف أو ظلم قد يتوج في النهاية بعنف مدمر لا يمكن السيطرة عليه.

ويعد الصراع الإثني نتاجًا لرفض الاعتراف بثقافة الاختلاف والتعدد والتنوع الحضاري والانفتاح الديمقراطي في العالم الذي نعيش فيه، وتعتبر أسباب الصراع بين الحضارات أسبابا معقدة وفي تزايد مستمر، خاصة مع التنوع السياسي والاجتماعي بين تلك الحضارات، ويواجه المشروع الأوروبي تساؤلاً مركزيًا وهو كيف يمكن أن تنفتح وتتلاقى الهويات الدينية والإقليمية والثقافية والوطنية في نسيج واحد؟ (Beck 2006: 134).

أسباب الصراع الإثني

تتمحور أسباب الصراع الإثني والثقافي في الغالب حول التنازع والسيطرة على الأرض كما في أيرلندا الشمالية وبلجيكا والضفة الغربية على سبيل المثال. بجانب الصراع على الموارد الاقتصادية، وكذلك النزاع حول فرص التعليم والتوظيف الحكومي، والعقود المدنية والعسكرية، والصراع حول رأس المال. وهذا يطرح تساؤلاً حول العدالة الملائمة في تحديد الموارد وتخصيصها. ويمكن للتدهور الاقتصادي أن يصعد العداء بين الثقافات المختلفة عندما يرتبط بالبطالة وتقليص الثروات، ويمكن أن تلعب سياسات الهجرة الاقتصادية دورًا كبيرًا في هذا الصراع أيضًا، وهي تلك السياسات التي تفتح البلدان أمام الأبواب الخلفية لدوائر رأس المال غير الرشيد، والذي يؤدي إلى انعدام الفرص أمام ما أسماه ساسين "Sassen 2005" بالطبقة العالمية الجديدة من العمال المتعطلين والذين يضمون جماعات وأُسرًا من المهاجرين، ويمكن لهذا أن يقدم سياقًا بنيويًا رئيسيًا للصراع.

ويلعب عدم العدالة الاقتصادية دورًا كبيرًا في تحفيز الصراع الإثني، وينتج عن عدم العدالة تلك إحياء المزاعم القديمة، وكذلك خلق مزاعم حديثة عن التعويضات وإعادة توزيع الثروات. أما الأسباب الثقافية للصراع فغالبًا ما تتمحور حول اللغة والعقيدة. ما اللغة التي يجب أن تستخدم في التعليم والمدارس والجامعات؟ وما اللغة التي يجب أن تستخدم في المؤسسات الحكومية والأوامر العسكرية وفي آليات التواصل الحكومية؟ وتمثل مشكلة اللغة علاقة غير متوازنة بين السلطة والمجموعات الثقافية الإثنية، وتشكل الهوية مشكلة رئيسية في هذا الخصوص؛ فقد صارت الهوية الإثنية مصدرًا أساسيًا من مصادر النزاع والعنف بين المجموعات الإثنية في العديد من بلدان العالم لفترة طويلة.

شرارات الصراع الإثني

تتعايش مجموعات عديدة مختلفة ثقافيًا وإثنيًا بشكل سلمي فيما بينها، ومع ذلك فإنه عند نقاط معينة سيتفجر الصراع، وقد حدد إيسمان Esman 2004 ثلاثة عوامل رئيسة يمكن أن تسبب الصراع:

أولاً: الإهانة المكشوفة لكرامة الجماعة الإثنية أو الثقافية وشرفها مثلما حدث عند نشر الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للنبي محمد عام ٢٠٠٥م، والتي أغضبت أعدادًا هائلة من المسلمين في العالم، وكذلك ما حدث في فرنسا من خلاف حول الحجاب عام ٢٠٠٤م. وهناك مثال آخر من سيريلانكا حيث أمرت الحكومة بأن تكون اللغة السينهالية اللغة الرسمية في جميع الاختبارات الخاصة بالوظائف الحكومية وكذلك للالتحاق بالجامعة، الأمر الذي رأت فيه جماعة "التاميل" عدم احترام ثقافي وشكلاً من أشكال التمييز الاقتصادي والتعليمي.

ثانيًا: التهديدات الملموسة للمصالح الحيوية لمجموعة إثنية أو ثقافية؛ ففي القارة الأوروبية يرى الكثيرون من الطبقة العاملة أن المهاجرين غير البيض أو غير الأوروبيين بشكل عام يشكلون تهديدًا لمنازلهم وأحيائهم السكنية ووظائفهم ومدارسهم وأمنهم الشخصي والعائلي، ويؤدي ذلك إلى هجوم وعنف، وتتزايد المطالب بضرورة التحكم والتنظيم والاستبعاد، ومثال آخر على هذا الأمر هو الاستيطان اليهودي للأراضي الفلسطينية التي يعتبرها الفلسطينيون حقًا لهم.

ثالثًا: فرص الحصول على مزايا أو تعويضات أو مزاعم للسيطرة خاصة في حالة تفكك الدول بعد أن تصبح العلاقات الاقتصادية والسياسية عرضة للتدخل؛ مثلما حدث عقب انهيار الاتحاد السوفيتي والانتقال لمرحلة ما بعد الاتحاد.

والجدير بالذكر أن صلابة الانتماءات العرقية والإثنية وكفايتها العملية للعديد من الناس باعتبار أنها تجعل لوجودهم معنى في العالم؛ سواء في الفترات القديمة أو الحديثة أو المعاصرة إنما تنذر باستمرار الصراع الإثني على الرغم من الإعلانات التوعوية والتدخلات الدولية والسياسات الوطنية المبدعة ومحاولات الدمج بين الإثنيات. ''لقد أصبحت ظاهرة عالمية واسعة الانتشار وباتت المحرك الرئيس للعنف والقتال في الشئون الدولية''(Esman 2004:26)، وسوف تزداد الاختلافات الثقافية بين السكان في العديد من السياقات المحلية في الدول غير الآمنة مع الظلم العالمي وزيادة التعبئة السكانية والهجرة الدولية.

وتؤدي التقنيات الحديثة وكذلك الاختلاف في أنماط الاستهلاك إلى ظهور ثقافات إقليمية وعالمية أوسع، وقد أدت تلك القوى والأنماط إلى خلق أشكال جديدة من الظلم والكراهية العرقية تجاه المهاجرين أو الدفاع عنهم، ويحدث ذلك ضد أقليات راسخة في المجتمع منذ فترات طويلة كما في الولايات المتحدة على سبيل المثال، والتي يظهر فيها تطور حركات معاداة الصهيونية أو تطور خطاب الكراهية ضد الروس.

لقد فشل علم الاجتماع في التنبؤ بنهايةُ التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا كما يذكرنا كل من "جون ستون John Stone" و"روتلدج دينيس Rutledge Dennis" (٢٠٠٣)، ويدلنا ذلك على أهمية الفهم والتنظير لإمكانية الرؤية الصراعية الشاملة والدور الذي تلعبه الإثنية في الصراعات، وسوف ننتقل الآن لدراسة الإثنية في بريطانيا بشكل أكثر تفصيلاً.

الإثنية في إنجلترا: التعصب للعرق الإنجليزي Englishness

إن الهويات الإثنية هي هويات اجتماعية وليست طبيعية تنشأ في الغالب عبر التعبئة السياسية للجماعات اعتماذا على أسطورة الأصل المشترك، والأسلاف،

والتشارك في الزمان والمكان، والذكريات التاريخية عن الماضي، والارتباط الرمزي بأرض الأجداد، وكذلك اسم موحد مشترك للجماعة.

ويجب فهم تلك الخصائص للإثنية (Hutchinson and smith 1996) حتى يمكن معرفة ما المقصود بالتعصب للعرق الإنجليزي، وقد كان هناك اهتمام ملحوظ بدراسة الأقليات في إنجلترا. فما الذي يعنيه أن تكون أسود أو مسلمًا في بلد كهذا؟ ورغم ذلك فإنه من النادر أن يتم تعريف التعصب للعرق الإنجليزي بأنه شكل من أشكال الإثنية، وقد أدت نهاية الإمبراطورية وازدياد ما يعرف بالأوروبية وكذلك انحلال السلطة في إسكتلندا وأيرلندا الشمالية وويلز إلى التشكيك في معنى أن يكون المرء إنجليزيًا، وما تعنيه الإثنية الإنجليزية بالضبط، وكان هناك جدال كبير في العديد من المجالات السياسية والثقافية عن هذا المفهوم الذي يرتبط بمفاهيم أخرى أساسية مثل القومية والإمبريالية والعنصرية (Hall 1996: 170).

وقد حاول أحد المنظرين الثقافيين وهو "روبرت يونج Robert Yong 2008" الإجابة عن سؤال: ما المقصود بالتعصب للعرق الإنجليزي؟ ويبدأ يونج في فحص أساطير الأصل الإنجليزي الواحد، ورأى أنه لا يمكن التعرف على مجموعة واحدة من البشر تنتمي بشكل خالص للعرق الإنجليزي من خلال الدراسات التاريخية والأثرية، غير أننا نجد سلسلة من الأساطير المهيمنة والمشهورة في هذا الصدد.

وما تخبره لنا الدراسات أن الإنجليز هم مجموعات شديدة التباين وصلت إلى بريطانيا عند نهاية الحكم الروماني، وشكلوا معًا مجموعة واحدة من البشر تتكلم الإنجليزية وتسكن بريطانيا، ويشار إلى هؤلاء في الغالب على أنهم الأنجلو ساكسونيون الذين قدموا من أراضٍ ساحلية في شمال أوروبا تشمل الألب والمصبات الغربية ويوتلاند وشيلزفيج وهولستين وفريسلاند والمنطقة الممتدة ما بين الساحل الشمالي ونهر الراين، بالإضافة لبعض الفرانكيين وآخرين يشملون

قبائل السيوبي[*] (Todd 2008). وقد وصل هؤلاء السكان إلى إنجلترا في صـــورة مجموعات مختلطة ولم يشكلوا جماعات إثنية مميزة. ويبدأ تحليل يونج لأســـاطير التعصب الإنجليزي بالتركيز على الساكسونية.

لقد تطورت الساكسونية في نهاية القرن السابع عشر، وينظر إلى الإنجليـــز على أنهم ساكسونيون أو من (التيوتون Teutons) الذين لهم هوية في جذور القومية الألمانية مختلفة عن الهوية الأصلية القديمة للبريتـــون Britons أو الـــسلتيين Celts وهم الذين تم ترحيلهم إلى أطراف إسكتلندا وويلز وأيرلندا فضلاً عـــن كورنـــوال Cornwall (في أقصى جنوب غرب إنجلترا)، ولذلك فإنه يمكن القـــول إن العنـــف الإثني كان أساسيًا في تشكيل ما يعرف بالأمة الإنجليزية. ويُنظر إلى الساكسونيين على أنهم قدموا إلى بريطانيا منذ عام ٤٤٠م وما بعده، وقد تجسدوا فـــي شـــخص الملك ألفريد عام ٨٧٠ م. ويعد المؤلفون والمؤرخون والكتاب والروائيون مسئولين بشكل أساسي عن ربط الهوية الإنجليزية بالساكسونية التي تم توسيعها في العـــصر الفيكتوري لتصبح أنجلو سكسونية.

وقد أسهمت رواية " إيفانهو Ivanhoe "[**] لسكوت Scoot ١٨١٩م في الربط بين الإنجليز والساكسونيين، وربطت كذلك بين مفاهيم الإثنية والقرابة واللغة لتشكل فهمًا شعبيًا لما يمكن أن يسمى بالعرق الإنجليزي، وغالبًا مـــا يـــتم الـــربط بـــين الساكسونية والقيم البروتستانتية الإصلاحية والروابط التضامنية بـــين المجموعـــات

(*) القبائل السويبية قبائل جرمانية، وكان الرومان يطلقون على بحر البلطيق اسم البحر السويبي في العصر القديم، وقد أقامت تلك القبائل في بلاد الراين بألمانيا وبقى اسمهم معروفا في المنطقـــة، ثم هبطوا إلى منطقة الغال، وفي النهاية هزمهم يوليـــوس قيـــصر فـــي معركـــة بيبراكتـــي سنة ٥٨ ق.م. (المترجم).

(**) رواية تاريخية من وحي خيال السير والتر سكوت، وتدور حول فارس ساكـــسوني يـــدعي ويلفريد إيفانهو، وهو من عائلة سكسونية نبيلة من بين العائلات القليلة التي بقيت بعد السيطرة الساحقة لطبقة النبلاء من النورمان، وتدور أحداث الرواية في القرن الثاني عشر بعـــد فـــشل الحرب الصليبية الثالثة بقيادة ريتشارد قلب الأسد. (المترجم).

البروتستانتية البيضاء بالولايات المتحدة وأماكن أخرى من العالم، ومع ظهور العلوم العرقية والاستخدام القومي الحديث لمصطلح "الأنجلو ساكسوني" أصبح المصطلح أكثر تميزًا، ويشير ليس فقط لمن هم داخل الوطن (إنجلترا) بل يشير أيضًا إلى من هم خارج الوطن الذين هم إنجليز يعيشون في أي مكان متفرقين وغير متميزين.

وقد ارتبطت عولمة التعصب الإنجليزي بحركة الاستعمار والإمبريالية وتوسع نطاق التجارة والهجرة في القرن التاسع عشر، وتجاوزت تلك الإثنية الأنجلوساكسونية حدودها بقيمها المبهمة ومؤسساتها ولغتها المشتركة لتشمل تنوعات ثقافية كبيرة، ويوضح هذا ما وصفه "يونج" بأنه "خواء محير للتعصب الإنجليزي" ينبع من التنوعات الكبيرة لتلك المواقف المتعصبة في سياقات أممية مختلفة مثل كندا وأستراليا على سبيل المثال، وهناك خلاف في القرن العشرين حول المدى الذي تغيرت فيه الأمة الإنجليزية حين تحولت من المذهب الساكسوني المتفوق عرقيًا إلى كونها مظلة مرنة وشاملة تشمل مجتمعات الأقليات المتوافقة، كما أشار "بيلي براج Billy Bragg" في كتابه الذي صدر حديثًا.

تساؤل عن التعصب للعرق الإنجليزي: هل هو حصري أم شامل؟
• ما معنى أن تكون إنجليزيًا؟ وما معنى أن تكون بريطانيًا؟ • هل يعد تزايد شعبية علم سان جورج (الصليب الأحمر فوق الخلفية البيضاء) رمزًا لبداية جديدة نحو عودة اليمين المتطرف؟ • هل يعتبر العلم البريطاني المتأصل في دم الإمبراطورية شعارًا لدولة حديثة متعددة الثقافات؟ • ما معنى أن تكون وطنيًا في دولة لها علمان؟ Bragg 2007

من التمايز إلى التمييز

تتصف إنجلترا بتنوع الانتماء الإثني لسكانها عبر تاريخ معقد مـــن أشـــكال الهجرة وفترات الصراع والغزو وتكوين الدولة والإمبراطوريـــة والتحـــرر مـــن الاستعمار، وهناك حركات أخرى لها صلة وثيقة بهذا الموضوع مثل تلك الحركات المتعلقة بالهجرة الداخلية للغجر وحركات جلب العبيد والخدم الأفارقة منـــذ القـــرن السادس عشر وما بعده، وكذلك الهجرة الكبرى للأيرلنديين واليهود خـــلال القـــرن التاسع عشر، والهجرة الاقتصادية للبريطانيين من منطقة الكاريبي في فترة ما بعـــد الحرب، ومن جنوب شبه القارة الأسيوية ومن الـــصين وأفريقيـــا" Shallon 1977, Okely 1983, Holmes 1988". وفي فترة ما بعد الحرب كانت هناك زيـــادة فـــي الخلط ما بين تمايز الجماعات الإثنية من جانب، وتميز وتفوق بعضها من جانـــب آخر "Vertovee 2006"، وقد أدى هذا الأمر إلى خلق مجتمع معقـــد مـــن الناحيـــة الإثنية.

وقد مرت بريطانيا بالفعل بتغير كبير على المستوى الاجتمـــاعي والثقـــافي نتيجة للعولمة والأوروبة وتفـــويض الـــسلطة ونهايـــة الإمبراطوريـــة والتعدديـــة الاجتماعية وتسارع أنماط الهجـــرة (Parekh 2000, Loury et al 2005)، ويـــشير "أولريخ بيك Ulrich Beck" إلى أن التطور المتزايد لعلاقات التداخل الثقافي والإثني في المجتمعات الحديثة قد حدده عدد من المفكرين والأكاديميين من أمثال إيمانويـــل كانط ويوهان ولفجانج وكارل ماركس وجورج سيميل، وقد نظروا جمـــيعهم إلـــى العصر الحديث على أنه نتاج للتحول من المجتمعات التي تعتمـــد علـــى القرابـــة المباشرة إلى مجتمعات "العصور الكونية Universal eras".

وقد تمثلت الدوامة الناتجة عن التغير الاجتماعي في موقفين متعارضين. فمن ناحية، تؤكد الكونية (الكوزمبوليتانية cosmopolitanism) الانفتاح على الآخر والاعتراف والقبول بالاختلاف، وتؤكد أيضًا أن الجميع متساوون رغم هذا الاختلاف. ومن ناحية أخرى هناك معاداة للكونية في كل المعسكرات السياسية والمنظمات والدول التي تؤكد رفض الاختلافات الثقافية واللغوية، وتروج لتهميش وإبعاد مجموعات إثنية وثقافية مختلفة، فهؤلاء في وجهة نظرهم يمثلون دومًا خطرًا محتملاً.

وهناك دور تلعبه وسائل الإعلام في مناهضة الكونية، وهو ما نشير إليه في الفصل الثامن من هذا الكتاب حيث نتناول خطاب الكراهية في الصحافة الروسية. وفي بريطانيا تعرضت الجماعات المهاجرة إلى أشكال عديدة من العنصرية والكراهية والعنف وممارسات من التهميش والإقصاء (Hilmes 1991, Panayi 1993) كما أنهم قد تعرضوا أيضًا لمستويات متباينة من الاعتراف السياسي والثقافي والقبول من الإثنيات الأخرى، واستطاعوا أن يندمجوا داخل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

ويُنظر إلى فترة الحرب على أنها نقطة البداية في الهجرة إلى الداخل من دول الكومنولوث السابقة بغرض الإمداد بالعمالة، فالهجرة من دول الكاريبي تبعتها هجرات أخرى من الهند وباكستان وبنجلاديش، وكانت الهجرة من تلك الدول الأخيرة معظمها من الذكور، ثم تلحق بهم أسرهم فيما بعد؛ فيما يعرف بلم شمل الأسرة (والذي يشمل أيضًا الهجرة المعتمدة على الأقارب الموجودين بالدولة)، ولم يكن هذا هو الحال في الهجرة من دول الكاريبي؛ حيث هاجر عدد كبير من النساء منذ البداية للعمل في مجال الخدمة الصحية على سبيل المثال، وكانت تلك

الجماعات قد أتت من مستعمرات بريطانية سابقة، وكان هؤلاء في بدايــة الأمــر يتمتعون بأولوية الدخول ثم خضع الأمر لقيود خلال فترة ستينيات وبداية سبعينيات القرن العشرين حتى اقتصر الأمر على عائلات المستوطنين، وصارت المواطنــة وما يرتبط بها من حقوق مدنية وسياسية واجتماعية تحت سيطرة نظــم مــا بعــد الاستعمارية (Hansen and Weil 2001).

وقد تكونت جاليات كبيرة منظمة عبر التجمعات ودور العبادة (Vertovec 2006). وفي حدود عام ١٩٧٠ كانت هناك عمليات طرد لمستوطنات تضم عــائلات مــن الفيتناميين وكذلك من شرق أفريقيا وشرق أسيا. وتوقفت الهجرة بغــرض العمــل، وأصبح لم الشمل والخصوبة الإنجابية هما العاملان الأساسيان في زيــادة أعــداد الأقليات، وأسهم اللاجئون كذلك في زيادة تنوع جماعات الأقليات. وهنــاك أيــضًا الظاهرة الحديثة التي هي ظاهرة طالبي اللجوء من داخل أوروبا، ومــن خارجهــا أيضًا.

وهناك اختلاف واضح بين الجماعات الإثنية فــي إنجلتــرا فيمــا يخــص الأوضاع الاقتصادية وتاريخ الهجرة والمشاركة السياسية وكذلك التصورات عــن المواطنة، وقد أصبحت تلك الأمور أكثر وضوحًا في الفترات الأخيــرة، وســلطت المناقشات الأخيرة الضوء على مشكلة التميز أو التفوق العرقــي؛ حيــث يواجــه المسئولون معضلات كبيرة في مواجهة احتياجات المجتمعات المعقدة ثقافيًا، كما في مجال التعليم على سبيل المثال (انظر الفصل السابع). وبناء على ذلــك فــإن فهــم ومراعاة ما يتعلق بالتنوع العرقي والثقافي إنمــا يمثــل تحــديًا متزايــدًا، ويــرى "فيتروفيتش Vetrovic" أن السياق الجديد للتميز العرقي في بريطانيا منذ التسعينيات إنما يعود لمجموعة من العوامل، وهي:

- بلد الوطن الأم: (ويُشكل مجموعة الصفات المتنوعة الممكنة للجماعات مثل الإثنية واللغة).
- التراث الديني والهويات الإقليمية والمحلية ومنظومة القيم والممارسات الثقافية.
- قناة الهجرة (وغالبا ما ترتبط بتدفقات نوعية وشبكات اجتماعية معينة).
- الحالة القانونية (وتحدد استحقاق الحقوق).
- رأس المال البشري للمهاجر (وخاصة الخلفية التعليمية).
- الحصول على وظيفة (وهو ما قد يتحقق للمهاجر أو لا يتحقق).
- المحلية (وترتبط بصفة خاصة بالظروف المادية وأيضًا بطبيعة الأقليات المهاجرة الأخرى ونطاقها).
- الانتقال والتحول (وتتعلق بكيفية معيشة المهاجرين وخاصة فيما يتعلق بالأماكن).
- الاستجابات غير المتساوية من قبل السلطات المحلية ومزودى الخدمات والسكان (والتي تعمل وفقًا لفرضيات مبنية على خبرة التجارب السابقة في التعامل مع المهاجرين والأقليات الإثنية).

وهناك نظام معقد من حقوق المواطنة وأشكال العضوية والقيود والإقصاءات التي تفصل بين فئات ومجموعات مختلفة من المهاجرين في بريطانيا، ويؤدي هذا الأمر إلى أشكال متباينة في تقديم الخدمات والاستجابات لحاجات الأفراد. ومن ثم فإن الناس الذين ينتمون إلى الجماعة نفسها قد يتلقون خدمات مختلفة، ويدل هذا الأمر على أن المهاجرين وكذلك مقدمو الخدمات ومقدمو النصح والإرشاد جميعهم ليست لديهم خطوط واضحة فيما يتعلق بتقديم تلك الخدمات .(Morris 2OO2, 2004

Arai 2005, Vertovec 2006). وسوف نتعرض فيما يلي لثلاث مجموعات من الأقليات المهاجرة داخل بريطانيا بهدف توضيح التداخل بين الإثنية والهجرة والعنصرية ونماذج الإقصاء والاستيعاب.

الأقليات في بريطانيا.. مسارات وتواريخ متباينة

نقدم هنا نظرة عامة ومقارنة بين ثلاث مجموعات من الأقليات الإثنية التي تعيش في بريطانيا، وهم: الغجر والرحل، والكاريبيون السود، والبنجلاديشيون (البنغال) مع الأخذ في الاعتبار الاختلاف النسبي في موقع كل من تلك الأقليات. وقد استقرت هذه المجموعات الثلاث داخل بريطانيا عبر فترات زمنية مختلفة، وقد اخترناهم هنا لتوضيح أنه رغم طبيعة التجربة المشتركة بينهم فإن هناك اختلافات مميزة فيما يتعلق بعمليات الهجرة والاستيطان والاندماج، فقد وصل الغجر والرحل إلى إنجلترا منذ القرن السادس عشر إلا أنهم يعيشون في أكثر المناطق تهميشًا، في حين أن المجموعتين الأخريين قد جاءتا في فترة ما بعد الحرب وعاشتا أشكالاً مختلفة من الاندماج أو الإقصاء. ويغلب على الكاريبيين السود الحرمان من الناحية الاقتصادية، وهم مستوعبون اجتماعيًا من ناحية التعايش وأنماط الزواج. وكذلك فيما يخص الاندماج السياسي بشكل واضح. أما عن البنجلاديشيين فهم الأقرب إلى الفقر والتهميش الاقتصادي، ويُمارس ضدهم تمييز اجتماعي بشكل أكبر. ويعود هذا -إلى حد ما- إلى الانغلاق الاجتماعي وعدم اندماجهم سياسيًا (Peach 2005, Modood 2005b). ولهاتين المجموعتين الحق في الاستيطان واكتساب صفة المواطنة والمشاركة في الانتخابات؛ نظرًا للعلاقة والالتزامات بين بريطانيا ومستعمراتها السابقة (Robinson and Valeny 2005). ويبدو أن جماعات الغجر والرحل هى الأكثر ضعفًا من الناحية الاقتصادية والتهميش الاجتماعي والسياسي عن أية مجموعة أخرى رغم قلة البيانات عنهم (Cemlyn and Clark 2005).

الغجر – الروما – الرُّحل

يُعتقد أن الغجر قد جاءوا إلى بريطانيا قادمين من أوروبا منذ القرن السادس عشر، وأنهم أصبحوا جالية واضحة المعالم تعيش حول تخوم لندن بحلول القرن التاسع عشر، وهم يخضعون في الغالب لأوضاع تشريد سيئة، وقد كان هناك صراع طويل بين الدولة والغجر؛ خاصة فيما يتعلق بتنفيذ المشروعات ومحاولات السيطرة على الأرض، مما كان له تأثير كبير على رحلات العائلات وتنقلها (Morris and Clements 1999).

ويعد الحصول على الرفاهة من الأمور النادرة بين هذه الجماعة (Cemlyn and Clark 2005). وترتفع نسبة وفيات الأطفال بينهم بشكل كبير، فضلاً عن أن معدلات العمر منخفضة جدًا إذا ما قورنت بأي من الجماعات الأخرى وذلك لصعوبة حصولهم على الخدمات الصحية (Morris and Clements 2001)، ويقل معدل العمر سواء بالنسبة للرجال أو النساء بعشر سنوات عن المعدل القومي. وتزداد معدلات الميلاد حيث تلد الغجريات والأيرلنديات الرحل بمعدل أكثر عشرين مرة من باقي الأمهات في البلاد، وذلك نظرًا لاكتسابهن خبرة التعويض عن حالات الوفيات التي يتعرض لها أطفالهن (Van cleemput et al 2004).

وفيما يتعلق بالتعليم فإن تلك الجماعات هي الأقل حظًا في هذا المجال (CDFC 2008)، وترفض بعض المدارس قبول أطفال تلك الجماعات، وتفرض شروطًا تمييزية على الالتحاق أو تؤخر عملية التسجيل في المدارس (Clarck 2004a). وقد خلصت إحدى الدراسات الحديثة إلى أن نصف من يلتحقون بتلك المدارس من الغجر في إنجلترا وويلز يتسربون منها في سن ما بين الثامنة والسادسة عشرة. وأظهرت الدراسة أيضًا أن هناك نسبًا عالية جدًا من الإقصاء والإبعاد (CDFC 2005)،

وهناك أدلة واضحة على الفشل الكلي بالنسبة لهذه الجماعات في الحصول على فرص التعليم العالي (Clark 2004a).

ويقدر عدد تلك الجماعات ما بين ٢٠٠ إلى ٢٥٠ ألف نسمة. وتشهد تنوعًا كبيرًا فيما بينها. فهناك الأيرلنديون الرحل، والإستكتلنديون الرحل، والغجر الولزيين، والغجر الإنجليزيين بالإضافة لآخرين، وهناك أيضًا الرحل الذين يقدمون عروض المسرح، وسكان المراكب، والرحل الذين يعملون بالسيرك.

وتختلف الانتماءات الإثنية المتمثلة في اللغة والهوية والأعراف والتقاليد فيما بين تلك الجماعات، وهناك منهم من يخفي انتماءاته الإثنية حيث يصعب تمييزهم من خلال الشكل الخارجي؛ ولذلك هم على هامش المشهد العرقي غير أنه يمكن تحديدهم بوضوح اجتماعيًا وإثنيًا؛ خاصة فيما يتعلق بالتاريخ المشترك ومشاعر التمييز عن سائر المجموعات، وكذلك ذكرياتهم الخاصة المتعلقة بتمكن الجماعة من البقاء على قيد الحياة، إضافة إلى تقاليدهم الثقافية والتي تشمل العادات العائلية والسلوك الاجتماعي، وتُحسب تلك الجماعات ضمن العرق الأبيض في التعداد السكاني الذي يُجرى كل عشر سنوات.

ويتم تعريف جماعات الغجر والروما والرحل التي لها تراث أيرلندي على أنها جماعات عرقية تحكمها علاقات العرق، وهي جماعات معترف بها على أنها أقليات إثنية شرعية، فقد تم الاعتراف بالغجر والروما كجماعة عرقية منذ عام ١٩٨٨م (CRE I v Dutton)، ونال الرحل الأيرلنديون الاعتراف الشرعي في القانون بوصفهم جماعة إثنية عام ٢٠٠٠م (O'leary v Allied Domecq).

وقد تعرضت جماعات الغجر والروما والرحل لأشكال عديدة من التمييز والإبعاد بشكل متكرر، والذي يمكن اعتباره تمييزًا مقصودًا أو غير مقصود، وفقًا

لما إذا كان مرتكب الفعل يعرف أن الشخص المرتكب في حقه ذلك التمييز ينتمي لتلك الجماعات أم لا. ومنذ عام ٢٠٠٣م أصبحت جماعات الغجر والروما والرحل مجموعات محددة ومصنفة في التعدادات المدرسية. ويتم تعريف هاتين المجموعتين كما يلي:

الغجر/ الروما: وتشمل هذه الفئة مجموعة التلاميذ الذين يعرفون أنفسهم على أنهم من الغجر أو من الروما، أو من الرحل، أو من المرتحلين التقليدين، أو من رومانيا، أو غجر رومانيا، أو الغجر الولزيين/ غجر كالي، والرحل والغجر والروما الإسكتلنديين.

الرحل من التراث الأيرلندي: وتشمل هذه الجماعة نطاقًا واسعًا ممن لهم ميراث أيرلندي، وتلك الجماعة إما تصنف نفسها أو يتم تصنيفها على أنها تشمل: قبائل الرحل، المرتحلين، والمتنقلين، والرحل من التراث الأيرلندي، ويتحدث رحل التراث الأيرلندي لغة خاصة وهي لغة "الجامون Gammon"، ويطلق عليها أحيانًا لغة "الكانت Cant" وهي اللغة التي تضم العديد من الكلمات المستعارة من اللغة الرومانية، غير أنها تختلف عن اللغة الرومانية بطبيعة الحال.

ولا يتضمن التصنيف المدرسي أطفال ساحات العروض، ولا الأطفال الذين يرتحلون مع السيرك، أو أبناء الرحالة الجدد، أو أبناء من يعيشون في المجاري المائية، ما لم يكونوا بالطبع مندرجين تحت الإثنيات المذكورة سابقًا، وعلى الرغم من أن معظم هؤلاء الناس لهم حقوق المواطنة الكاملة فإن الغجر والروما يشملون أيضًا مهاجرين وطالبي لجوء وعمالة مهاجرة من دول الاتحاد الأوروبي إلى بريطانيا. وقد تعرضت المجموعة الأخيرة من الروما التي وصلت إلى بريطانيا لحملة من العداء الإعلامي الواضح (Craske 2000).

الكاريبيون السود

هناك دليل تاريخي دامغ على أن السود قد أتوا إلى بريطانيا بداية من القرن السابع عشر، وتمركزوا في مناطق معينة أصبحت فيما بعد نقاط تمركز لذوي الأصول الأفريقية في بريطانيا على مدى قرون تالية (Walvin 1973, Law 1981). وهناك أدلة تاريخية دامغة أيضًا على انتشار العنصرية وعمقها ضد السود في بريطانيا وما يرتبط بها من عنف وتمييز وكراهية، وهناك أيضًا أشكال إيجابية من التفاعل الاجتماعي تشمل الزواج بين الأعراق المختلفة والتعايش مع البيض؛ مما نتج عنه عدد كبير من مختلطي الأعراق بشكل سريع.

والكاريبيون السود من أصل أفريقي، ولدوا في منطقة الكاريبي أو ينتمون لعائلات تضم أناسًا ولدوا في إحدى جزر الكاريبي، وقد وصل هؤلاء إلى بريطانيا في فترة ما بعد الحرب خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين قادمين من جامايكا وجزر أخرى مثل باربادوس وجرينادا وترينداد وتوباجو بسبب الحاجة إلى الأيدي العاملة وعمليات إعادة الإعمار في بريطانيا بعد الحرب، وأيضًا بسبب النمو الاقتصادي (Peach 1996, Robinson and Valeny 2005).

وقد جاء هؤلاء إلى بريطانيا في شكل عائلات، وقبل حلول عام ٢٠٠١م كانوا يشكلون نسبة ١% من عدد السكان (نصف مليون نسمة تقريبًا ٥٦٦ ألفًا). والكاريبيون السود الآن من مواليد بريطانيا ويعتنقون المسيحية، وعند مقارنتهم بالبيض فإن شكلهم يبدو أصغر سنًا في الغالب، ويتشابهون معهم في المظهر الاجتماعي والاقتصادي، ولكن يحصل الرجال بينهم على نصيب أقل من النساء في فرص التعليم والتوظيف (ONS 2006).

وفي التعداد السكاني لعام ٢٠٠١م تم الاعتراف بتزايد الاختلاط بين مجموعات إثنية معينة، وشمل التعداد أربع مجموعات إثنية جديدة نشأت نتيجة التزاوج بين إثنيات مختلفة، ونشأت إحدى هذه المجموعات الأربع نتيجة لاختلاط الكاريبيين بالبيض، وكانت هذه المجموعة الأكبر بين الفئات مختلطة الأعراق حيث بلغ تعدادها حوالي ٢٣٧ ألف نسمة، ونسبة من وُلد منهم في بريطانيا ٩٤%، وهي أيضًا المجموعة الأكثر شبابًا بين المجموعات المختلطة الأخرى؛ حيث إن ٥٨% منهم يتراوح عمرهم دون السادسة عشرة، وهي واحدة من أقل الجماعات من حيث المظهر الاقتصادي والاجتماعي ومستوى البطالة والمستوي التعليمي المتدني.

ويبلغ معدل البطالة بشكل عام في هذه الجماعة ١٦%، ومعدل البطالة بين الشباب فيها ٢٥%، وقد تبين أن النسبة نفسها تقريبًا (٢٥%) لم تنل أي قسط من التعليم (Bardford 2006)، ويخضع الشبابُ الكاريبي الأسود أو الناتج عن الاختلاط بين الأبيض والأسود لاستقطاب اجتماعي واقتصادي داخلي حيث يمكن أن يكونوا من ذوي أعلى الدخول، أو ممن يعانون من البطالة طويلة الأجل (Bardford 1999).

البنجلاديشيون (البنغال)

وتعد هذه الجماعة هي أحدث الجماعات استقرارًا في بريطانيا، وقد بدأت هجرتها في الخمسينيات من القرن العشرين، فقد أتى الرجال بحثًا عن الرزق من بنجلاديش (التي كانت تعرف باسم باكستان الشرقية قبل أن تنفصل عن باكستان الغربية وتشكل "بنجلاديش" في ١٩٧١م) بأعداد متزايدة في الستينيات والسبعينيات

من القرن الماضي، وقد ازدادت الأعداد بشدة بسبب لم شمل الأسرة منذ الثمانينيات، وفي ١٩٨٥ كان هناك ما يقارب من ١٠٠ ألف بنغالي في بريطانيا، ويعاني هؤلاء من ثلاث مشكلات أساسية: وصولهم حديثًا من مجتمع ريفي يقلل فرص حصولهم على عمل يدر دخلاً مقبولاً، وسوء مستواهم في الإنجليزية، والتمييز العنصري في المسكن والوظيفة (لجنة شئون الإسكان ١٩٨٦م).

وكان ٧٤% من البنغال ممن يبلغ عمرهم خمسة عشر عامًا آنذاك لا يتحدثون الإنجليزية بسهولة، وقد وصفوا بأنهم كارثة تعليمية واجتماعية واضحة للغاية، وهناك أسباب عديدة متداخلة أدت لذلك التدني في المستوى التعليمي والكراهية العنصرية في المدارس، والسياقات الاجتماعية المختلفة، والحرمان من الخلفية الوطنية، وسوء التعليم في بنجلاديش، وعدم الحصول على فرصة للتعليم في إنجلترا.

وتمثل الاختلافات الثقافية مشكلات كبيرة للمدارس منها ما يتعلق بأمور مثل: الطعام الحلال، والتربية الجنسية، والتربية الدينية والأزياء الموحدة، وتوصف منظمات الخدمات الاجتماعية بأنها عدائية وغير عادلة، بما يؤدي إلى حدوث الأمراض بين البنغاليين، وقد حدث تطور كبير للبنغاليين في بعض مظاهر الحياة في العقدين الأخيرين، فقد تحسنت نسبة الالتحاق بالتعليم وتراجعت البطالة، رغم أن مشكلات السكن والفقر والأجور قد تفاوتت داخل الجماعة بشكل كبير.

وقد شكلت هذه الجماعة ٠,٥% من جملة السكان في بريطانيا بعدد يبلغ نحو ٢٨٣ ألفًا، وقد ولد أكثر من نصفهم في المملكة المتحدة، والغالب في هذه الجماعة أن ٩٠% منها من المسلمين، وفي بريطانيا هناك طوائف كبيرة منهم تنتمي للديانة الهندوسية، وتتسم تلك الجماعة بأنها الأكثر ارتفاعا في معدل الشباب مع ارتفاع

كبير في نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٦ عامًا (٣٨%)، ويزيد معدل الأسر لدى البنغاليين، حيث تبلغ الأسرة البنغالية في المتوسط حوالي ٤,٥ أفراد (مقارنة بـ٢,٣) للكاريبيين السود والأسر البريطانية، ويميل البنغاليون لسكنى المناطق الفقيرة والمزدحمة، ويعيش حوالي ١٠% منهم في أسر ممتدة، وقد يكون هذا هو سبب الزحام، وتعيش نسبة ٤٤% منهم بهذه المناطق مقارنة بـ١٨% للسود الكاريبيين و٦% للبيض البريطانيين.

وقد ازداد معدل نمو الأقلية البنغالية عن الأقليات الأخرى بمعدل ٧٤% ما بين عامي ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠١؛ نظرًا لارتفاع نسبة المواليد والهجرة، وتتميز الجماعة البنغالية أيضًا بالاختلاف اللغوي الشديد، ويتحدث التلاميذ البنغاليون لغتي "البنغالية" و"سيلهيتي Sylheti"، ويمثل هؤلاء العدد الأكبر في التعليم الثانوي بين مجموعات الأقليات؛ حيث يوجد نحو ٤٠ ألفًا ممن يتحدثون تلك اللغات بين تلاميذ لندن، ويتميز البنجلاديشيون بارتفاع نسبة البطالة خاصة بالنسبة للنساء، وتبلغ نسبة البطالة بينهن ٢٢%، وتعتبر النساء البنغاليات الأقل حظًا من حيث التوظيف بين كل الأقليات كما تشير الإحصائيات في ٢٠٠١، وفي الفترة ١٩٩١ إلى ٢٠٠١ حدث الانخفاض الأكبر في نسبة البطالة بين الرجال؛ فانخفضت النسبة من ٣١ إلى ١٩% وتحسنت حالتهم الاقتصادية بشكل كبير، ولكن هذا لا يعود إلى الجماعة الإثنية نفسها بقدر ما يعود إلى الدورة الاقتصادية للبلد ككل، وقد ازدادت مستويات التعليم بين النساء في هذه الجماعة، وتراجعت مستويات الإنجاب ومعدلاته بشكل ملحوظ، فتراجعت نسبة الأمومة بين المراهقات من ٦١ ألف حالة في منتصف الثمانينيات إلى ٣٨ ألفا في منتصف تسعينيات القرن العشرين، وتناقص حجم الأسرة بشكل كبير، وهناك مؤشرات على اقتراب تطابقها مع أسر البيض (Berthoud 2005).

لقد مرت الأسر البنغالية بتغيير كبير في منظومة القيم والتراث وباتت منجذبة أكثر لتراث بريطانيا، وتختلف العائلات الكاريبية السوداء عن هذا الحال؛ حيث تنحو بعيدًا عن معايير البيض؛ فنسبة الأسر الكاريبية التي بها آباء غير مشاركين أو غير معيلين ٥٠% تقريبًا، فضلاً عن مستوى الزيجات المنخفض جدًا وتبلغ نسبة البيض المشاركين في العائلات حوالي ٢٥% (Berthoud 2005: 236).

التعبئة السياسية للأقلية العرقية

اتسمت التعبئة السياسية للأقليات العرقية في بريطانيا بأنها "ليس لها نظير في أوروبا" (Modood 2005a: 471) وذلك نتيجة لقوتها الأيديولوجية، وأهميتها، وتأثيرها المدني كذلك، وهناك مجموعة من العناصر المتفاعلة التي أدت إلى ذلك، ومنها قوة العلاقات الاستعمارية والتوسعية بين بريطانيا ومستعمراتها القديمة بحيث يصبح للمهاجرين حقوق المواطنة البريطانية بشكل آلي، بالإضافة للحقوق السياسية عند انتقالهم إلى بريطانيا، وبالإضافة لذلك كانت هناك محاكاة قوية لمكافحة التمييز العرقي والعنصري في الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا. فقد نظر الكاريبيون السود (الهنود الغربيون سابقًا) إلى أنفسهم على أنهم بريطانيون. وكانوا في طليعة الأقليات التي كافحت العنصرية مستندين إلى أفكار ما بعد الاستعمارية والأفكار الأمريكية، وأسهموا في تشكيل العلاقات العرقية في بريطانيا، والتي تحدثنا عنها آنفًا.

وكان هؤلاء نشطاء من الناحية السياسية بشكل كبير، وكانت لهم مكانتهم في ثقافة الشارع البريطاني (Hall 1998:40)، وأثبتوا أنفسهم في مختلف المجالات الاجتماعية بما في ذلك الرياضة والترفيه والإعلام، وكانت تعبئة الكاريبيين في

الأساس على أساس لون البشرة، وهذا بخلاف الأسيويين الجنوبيين (الهنود والباكستانيين والبنغال) الذين تتم تعبئتهم في الغالب على أساس الهوية الدينية والقومية والعرقية، ولذلك فإنه من الواضح أن الأقليات الإثنية في بريطانيا لم تتحد حول هوية واحدة، وتجدر الإشارة إلى أن هناك تحالفات في بعض الأوقات بين الأقليات غير أنها تكون هشة إلى حد بعيد، فقد قامت منظمات إسلامية مثل المجلس الإسلامي في بريطانيا، ومنتدى مناهضة الإسلاموفوبيا ومناهضة العنصرية، جميعها قامت بحملات مشتركة مع جمعيات مثل الجمعية الوطنية للسود وغيرها للتنديد بالعنصرية على اختلاف أشكالها.

وقد استمر ظهور جماعات الدفاع عن الهوية العرقية والجاليات الضاغطة وأشكال التعبئة المحلية داخل بريطانيا، وأكدت مؤسسة الأقليات الإثنية أن هناك ٦٢٨٥ منظمة مستقلة تمثل الأقليات الإثنية في بريطانيا، وقد أكد مجلس المنظمات المتطوعة للدفاع عن الأقليات الإثنية "سيمفو CEMVO" عدم قدرة العديد من تلك الجمعيات والمنظمات على إحداث أي تغيير يُذكر على المستوى القومي، ويرجع هذا -إلى حد ما- إلى نقص التغطية المحلية وقلة الموارد، وعلى أية حال فإن هذه المنظمات تقدم مساهمات مهمة فيما يخص الرفاهة لجاليات الأقليات العرقية، وغالبًا ما ينبني ذلك فيما بعد على موارد الحكومة المركزية والمحلية.

وقد ترافق ظهور "المنظمة السياسية الإسلامية" ومواجهتها وتحديها للتعددية الثقافية البريطانية مع المتطلبات الإسلامية للسياق القومي ووجود تسويات قانونية وتأسيسية في حكم بريطانيا وإدارتها. وتعد الحاجة للمدارس الإسلامية مثالاً على ذلك، وهو ما كان يتم السعي له خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وتمت الموافقة عليه أخيرًا في السياسة الحكومية عام ١٩٩٧م، والطعام الحلال هو مثال آخر على ذلك حيث يُقدم في الوجبات المدرسية رغم معارضة بعض الآباء

(Times Online 9 Jan .2008)، وهو ما يدل على أن السياسة الحكومية في مجال التعليم فيما يخص الأقليات قد تمت مراجعتها، وقد أكد "طارق مودود Tariq Modood" أن هذا الأمر يعد "اتزانًا عادلاً داخل التعددية الثقافية" (2008a). وأكد أهمية هذا الأمر بوصفه عملية تدريجية في تلبية احتياجات المسلمين في بريطانيا عبر المفاوضات والاجتماعات رغم أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وأحداث السابع من يوليو ٢٠٠٥(*).

وهناك عدد من المنظمات الفاعلة على المستوى القومي، وتتضمن مجلس المساجد الإسلامية واتحاد المنظمات الإسلامية في بريطانيا، والمجلس الأكثر نشاطًا هو المجلس الإسلامي الأعلى (MCB) الذي نجح في تشكيل جماعة ضغط على المستوى القومي منذ انحسار البرلمان الإسلامي شديد الرجعية (Garbin 2005)، وهناك منظمات شبابية فاعلة مثل منظمة "الشباب الإسلامي YMO" التي انضمت لمنتدى أوروبا الإسلامي (IFE) بالإضافة لانتشار عدد من المجموعات الإسلامية الرسمية.

وتمارس تلك المنظمات بعض الأنشطة المحلية الخاصة بالمسلمين، وفي بعض المناطق المحلية مثل برادفورد وأولدهام وبرمنجهام ولندن تقام المبادرات واللقاءات مثلما حدث في تنسيق العمل بين المساجد كما هو الحال بالنسبة لمجلس مساجد برادفورد، وكذلك بالنسبة لحملة الطعام الحلال في المدارس، أو في موضوعات أخرى، مثل الصراع في الشرق الأوسط والعراق والشيشان وأفغانستان (Garbin 2005).

(*) أحداث السابع من يوليو لعام ٢٠٠٥م معروفة باسم تفجيرات لندن الإرهابية تمت خلالها سلسلة من العمليات الانتحارية المتزامنة أدت تلك العمليات إلى مصرع خمسين شخصًا وإصابة ما يقرب من سبعمائة آخرين. (المترجم).

وكانت هناك تعبئة قامت بها منظمات الغجر والرحل في بريطانيا خاصة في الكفاح مع قوانين معينة في مختلف الميادين مثـل السكن والتخطيط العمراني والتعليم والمطالبة بحق القوافل في الحصول على الأرض، وقد تحالف كل من الغجر والرحل الأيرلنديين والرحل الجدد ومجموعات أخرى لأجل إصلاح القوانين الخاصة ببند الأرض، وقد شارك في هذا التحالف مجموعات الرحل القومية ومجلس الغجر والمجموعة البريطانية للمرأة الغجرية وحركة الرحل الأيرلنديين واللجنة الاستشارية لتعليم الروما والرحل والغجر (ACERT)، وقد شاركت أيضًا مجموعات داعمة للغجر والرحل والروما (وهي وحدات تم حلها عام ٢٠٠٦ وتحتاج معرفة السبب إلى مزيد من البحث والدراسة).

وكانت العائلات الصديقة للرحل والمجلس الغجري وحركة الرحل الأيرلنديين وغجر لندن تهدف إلى استمرار العمل لأجل إنجاز إصلاح القوانين من خلال هذه التحالفات، وقد اتفقت هذه المنظمات الأربع على البدء في مشروع إصلاح قانون الرحل الذي يهدف بشكل أساسي إلى إحداث تغييرات إيجابية في هذا القانون وما يشمله من حقوق جميع الجاليات الغجرية والرحل والروما واحتياجاتهم.

وعلى المستوى القومي هناك أحزاب برلمانية تنتمي لأقليات إثنية، وآخرون يدافعون عن تلك الجماعات ويعملون لصالحها ولكنهم يتحدثون على مسئوليتهم الخاصة، وتعد مجموعة الأحزاب البرلمانية APPG المهتمة بإصلاح قوانين الغجر والرحل هي المجموعة المسئولة عن تحقيق الاستيعاب الاجتماعي لتلك الجماعات، وتحاول تطوير العلاقة بين الرحل والسكان المستقرين.

البحث في الإثنية

علم الاجتماع البريطاني والتحول نحو الإثنية.

لقد أشرنا في الفصل الثالث من هذه الدراسة إلى أن التطور الذي حدث في علم الاجتماع البريطاني كان منصبًا على التمييز بين الأبيض والأسود في المجتمع البريطاني، وعلى أنماط الصراع والتمييز بين الأعراق، وكما أكدنا سابقًا فإن فهم الاختلافات الإثنية وتحليلها أمر بالغ الأهمية في هذا الخصوص، وفي دراسة أجريت حديثًا عن الانتماء الإثني والسياسة العامة للدولة فإن "بيتش Peach 2005" قد حدد التحول إلى الإثنية في العمل الأكاديمي في بريطانيا ببعض الاهتمامات الفكرية الأساسية، بجانب العمل على علم اجتماع العلاقات العرقية الذي انطوى على استبعاد تاريخي للفرق بين الجنسين، وفشل في اكتشاف المزيج والوجود المتداخل بين السلالة والعرق والإثنية والثقافة.

لقد لقي الخطاب المهيمن في بريطانيا عن التمييز العنصري والعلاقات الإثنية مراجعة نقدية من قبل الأكاديميين الذين عملوا على تفكيك التصنيفات العرقية وتطوير أسس التمييز العرقي والاختلاف الجنسي والجيلي (Peach 2005: 179, Modood et al ., 1997).

وقد تم التوسع في الانتقادات النظرية لذلك الخطاب المهيمن من قبل باحثين شكلوا معًا النظرية العرقية النقدية من أمثال "ديفيد جيلبورن David Gillborn" (انظر حديثنا عن العرق والتعليم في الفصل السابع)، وقد استفاد المنظرون لهذه النظرية من الأعمال السابقة لـ"دي بويه" و"كوبر"، وقد افترضوا أنه يمكن التغلب على مشكلات علم الاجتماع العرقي بالتركيز على التداخل والعلاقات العرقية بدلاً من إحلال مفهوم الإثنية محل مفهوم العرق.

وتعد الإثنية موضوعًا قديمًا في علم الاجتماع في بريطانيا، وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت موضوعًا هامشيًا منذ ستينيات القرن الماضي، وقد أدت بعض الأحداث في السنوات الأخيرة إلى تُسليط الضوء على التصنيفات العرقية والإثنية، ومن بين تلك الأحداث تقرير "ماكفيرسون Mackpherson" بخصوص التحقيق في مقتل "ستيفن لورانس"، والاضطرابات التي حدثت في عامي ٢٠٠١ – ٢٠٠٥م، وكذلك الجدال والخلاف المتزايدان حول طالبي اللجوء واللاجئين، وقد جلبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر والسابع من يوليو الكثير من التوترات على السطح، وكانت تلك التوترات متعلقة بالجالية الإسلامية، وسلطت الضوء في الوقت نفسه على التفاعل مع قضايا عالمية ومحلية، مما كان له أثر كبير في الاهتمام بموضوع التعددية الإثنية في بريطانيا (Mason 2003).

وقد نال الإسهام الرائد لـ"طارق مودود" عن الإثنية قبولاً واسعًا، وكان بمثابة جسر بين المنظِّرين السياسيين فيما يتعلق بالمواطنة متعددة الثقافات والإثنيات، فقد مثل عمله جسرًا بين "بيكو باريخ Bhiku Parekh" و"ويل كيمليكا Will Kymlicka" والتراث السوسيولوجي القديم عن استقرار المهاجرين في مرحلة ما بعد الإمبراطورية التي أشرنا إليها سابقًا، ويؤكد طارق الحاجة لنظرية مراعية للسياق context-sensitive وبحث يؤدي إلى نظريات عن التعددية الثقافية تناسب مجتمعات قومية محددة سلفًا وسابقة على أي بحث منهجي مقارن (Modood 2005a: 189)، ولم يقدم طارق نظرية معرفية لكنه يؤكد خمسة امتدادات أساسية عن الاختلاف الإثني، وتشمل:

أبعاد الاختلاف الإثني:
١- التمييز الثقافي (المعايير والممارسات مثل الزواج الشرعي).
٢- الهوية (المعاني الفعالة التي يمكن أن تكون محفزة أو محبطة).
٣- الإستراتيجية (مجموعة الاستجابات لظروف مختلفة قد تسهم في تشكيل وعي الجماعة).
٤- الإبداع (إبداعات الجماعة مثل أسلوب الزىّ).
٥- عدم التناسب (الخصائص البنيوية المختلفة مثل البطالة).

والغرض هنا الحصول على الخصائص الموضوعية والذاتية لجماعة يتم تعريفها بالأصل، وكما هو الحال عند "ريتشارد جينكيز Richard Jenkins 1997 " و"ديفيد ماسون David Masson 2003" و"هيدي ميرزا Heidi Mirza 2000" فإن هناك اهتمامًا جوهريًا باكتشاف كيف أن السياقات الاجتماعية تسهم بشكل أساسي في اكتشاف أهمية موضوع الإثنية أو التعتيم عليه، وهناك اعتراف متزايد بالطبيعة المعقدة لموضوع العنصرية والإثنية، ويؤدي هذا الاعتراف إلى استمرار العمل الثقافي في هذا المجال.

البرامج البحثية الستة الأكثر تقدمًا عن الإثنية داخل بريطانيا

ما الذي يشكل المرحلة الأكثر تقدمًا في هذا المجال؟ ومن الذي يمولها؟ وكيف يمكن لنا أن نكتشف ما يحدث؟

في سبيل التعرف على البحث الأكاديمي الخاص بالإثنية في بريطانيا فإن هذا القسم يقدم ستة من أكثر البرامج أهمية في هذا الخصوص تُجرى حاليًا في بريطانيا، وسوف يتم الإشارة لبعض البرامج كنماذج، وهناك ثروة هائلة من المادة العلمية والمخرجات التي تتيحها تلك البرامج، ويصعب علينا أن نتناولها هنا (للمزيد من المعلومات يمكن مراجعة المواقع الإلكترونية المتعلقة بالموضوع)، وبالرغم من اتساع نطاق تلك البرامج وأهميتها فإنه لا تزال هناك بعض المشكلات الأساسية في فهمنا للكيفية التي تعمل فيها الإثنية، ونتناول فيما يلي تلك البرامج:

١- *ساحة البحث الأدبي والعلوم الإنسانية*: برنامج *الشتات والهجرة والهوية (٢٠٠٥-٢٠٠٩)*، ويهتم هذا البرنامج بتطوير معرفتنا التاريخية والثقافية عن جوانب الشتات والهجرة والهوية، والتي تشمل جوانب اللغة والدين والأدب والثقافة المادية والفنون البصرية أو الأدائية، وفي هذه الحالة تكون هناك حاجة لاكتشاف أشكال الهجرة ومراحلها ودورها في تشكيل التاريخ البشري، وكذلك اكتشاف التداخلات الانتقالية والتقاطعات الثقافية التي أسهمت في تشكيل الهوية الذاتية، وأيضًا تمثُّل وأداء هذه التقاطعات ونقاط الاتصال.

وإحدى دراسات الحالة التي تناولها البرنامج هي عن خبرة الانتماء ومكان الشتات للأطفال من جنوب أسيا في شرق لندن، والذين ظلت عائلاتهم على اتصال وثيق بموطنهم الأصلى، وقد أوضح البرنامج كيف أن هؤلاء الأطفال (٨-١٣ سنة) يختبرون ويتمثلون حياة انتقالية سواء بسفرهم إلى الوطن الأم أو لكونهم جزءًا من عائلات يسافر أفرادها باستمرار إلى الموطن الأصلي، ويسعي هذا البرنامج إلى تأصيل التحليلات الخاصة بالتهجين الثقافي، ويتضمن تعاونًا وثيقًا مع الجاليات المحلية وجماعات الفن (www.diaspora.ac.uk).

٢- *مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية: برنـــامج الهويـــات والعمـــل الاجتماعي (٢٠٠٤ – ٢٠٠٨)*، وقد قام البرنامج بتدعيم خمسة وعشرين مشروعا لدراسة بناء الهوية والعلاقات بين الهويات والعزل الاجتماعي والصراع، ويحـــاول البرنامج أن يكتشف وجهة نظرنا عن كينونتنـــا، وكيـــف أن الهويـــة تحـــدد مـــن يتحاورون معنا، ومن نجعلهم بمنأى عنا، ومن نرتبط بهم، ومن نهمـــشهم، ومـــن نستوعبهم أو من نقصيهم.

وشمل هذا البرنامج دراسة حالة نموذجية قامت بدراسة الهويات في المجال التعليمي فيما يتعلق بالطبقة الوسطى من البيض ومقارنتها بالأقليات الأخرى، وقد اكتشفت الدراسة أن هناك إصرارًا على الفصل العنصري داخل المدارس الثانوية المختلفة بين أطفال الطبقة الوسطى من البيض (الذين يصنفون على أنهم جماعة القمة) وغيرهم من الأطفال، ويستفيد هؤلاء من برامج الموهوبين والنابهين في الدراسة، ونادرًا ما يتفاعلون مع الأطفال ذوي الخلفيات المغايرة. ونادرًا ما يكوّن هؤلاء الأطفال صداقات داخل الفصل، وإذا كونوا صداقات فإنها تكون من الطبقة نفسها، وقد بدا من الواضح أن هناك مؤشرات قليلة على التفاعل الاجتماعي بالرغم من أن الطبيعة العامة للمدارس توحي بهذا الاختلاط، ويدل هذا الأمر على استمرار مضامين العنصرية والتصنيفات العرقية في المدارس. (www.idenyities.org.uk).

٣- **جمعية *"ليفيرهولم" الخيريـــة*** leverhulme trust: البرنامج البحثي عـــن الهجرة والمواطنة (٢٠٠٣-٢٠٠٨). والذي أسسه طارق مودود، ويتكون البرنامج من ثمانية مشروعات. ويهتم بدراسة إدارة حركات الهجرة المتنوعـــة والمعقـــدة، وكذلك إدارة الاختلافات الحضارية والعرقية والدينية والسلالية، وهنـــاك مـــشروع كامل يدرس التمييز الإثني والعنصري مع تركيز خاص على مجال التعلـــيم، وقـــد

أدى الفصل السكني للأقليات الإثنية إلى فصل تعليمي، ويسعى هذا المشروع لدراسة الأداء التعليمي لطلاب الأقليات، ومعرفة ما إذا كان الفصل التعليمي يعزز من نسب تحصيل هؤلاء الطلاب أو يقللها، خاصة أن التعليم هو البوابة الرئيسية للتوظيف.

www.bristol.ac.uk/sociology/leverhulme/details.htm

٤- *مشروع النواتج المحايدة النوعية والاجتماعية والرأسمالية*، والذي هو جزء من برنامج جمعية ليفرهولم الخيرية عن الهجرة والمواطنة (٢٠٠٣-٢٠٠٨)، ويبحث هذا المشروع في كيف أن المجموعات المهاجرة التي تتشابه من النواحي التعليمية والثقافية قد تحقق نتائج مختلفة، وقد بحث هذا المشروع جماعتين باكستانيتين في "مانينجهام" في برادفورد، وقد سار المشروع في ثلاثة طرق: قام المشروع بتبني فكرة رأس المال الاجتماعي؛ من أجل توضيح كيف أن بنية الجماعة الإثنية وقيمها ومعاييرها تحدد ما الذي يمكن أن تحققه تلك الجماعة من خلال التعبئة الاجتماعية، ويطرح المشروع أيضًا أسئلة عن رأس المال الاجتماعي من خلال التحليلات عن النوع والجيل، ويبحث في كيفية الاختلاف بين الرجال والنساء في تمثل قيم الجماعة.

www.bristol.ac.uk/sociology/liverhulme/ethnicitycitizenship/liverhulme/

٥- *مجموعة البحث الرأسمالية الاجتماعية والأسرية* (٢٠٠٢ - ٢٠٠٦م)، وقد تمت دراسة العلاقة بين الانتماء الإثني ورأس المال الاجتماعي في جامعة "ساوث بانك" في لندن، وقد تبين أن الأقليات الإثنية تعتمد على رأس المال الاجتماعي فيما يخص عائلاتها وتجمعاتها، فعلى سبيل المثال تنتشر مظاهر الترابط برأس المال الاجتماعي عند الشباب الكاريبي الأسود كرد فعل على عملية الإقصاء الاجتماعي.

www.lsbu.ac.uk/families/ESRC_Group_report.pdf

٦- هناك تزايد في الأبحاث التي ترفض النمط التقليدي في التصنيف العرقي وتنفيذه، وذلك من خلال اكتشاف التنوع داخل الأقليات الإثنية وإدراك أن المجتمعات قد أصبحت أكثر تنوعًا بسبب أنماط الهجرة والعولمة، وقد عملت سلسلة الدراسات الحديثة عن الأقليات -التي تمت من خلال صندوق رونيميد الخيري Runnymede trust الذي له تراث طويل في علم الاجتماع البريطاني- على دراسة حياة المهاجرين البوليفيين والإكوادوريين، والجنوب أفريقيين، والكاميرونيين، والفيتناميين، والنيباليين، والتايلانديين، والرومانيين في بريطانيا.

٧- وقد سلطت تلك الدراسات الضوء على التجارب المختلفة والسياقات التي تتم فيها تلك التجارب بالنسبة للأقليات، ولكن لم يتم الانتقال إلى مرحلة ما بعد تحليل نتائج تلك الدراسات حتى الآن. وقد سلطت تقارير تلك الدراسات الضوء على التجارب المختلفة والأنماط المتباينة الخاصة بالهجرة إلى بريطانيا، وتناولت تأسيس شبكات العمل الرسمية وغير الرسمية الخاصة، وتجارب سوق العمالة الخاصة بالأقليات؛ فعلى سبيل المثال هناك تقرير أشار إلى التمييز العنصري ضد الكاميرونيين وصعوبة اعتراف أرباب العمل بالمؤهلات التي حصل عليها هؤلاء. ومن ثم يجبرونهم على أن يبدءوا المراحل التعليمية مرة أخرى، وهناك العديد من التقارير التي تناولت تفصيليًا خبرة جماعات الأقلية في لندن.

الإثنية.. أربع فئات من أسئلة البحث

يقدم هذا القسم مجموعة من أجندات البحث وبعض المشكلات والقضايا البحثية إضافة إلى سلسلة من الأسئلة التي لم تتم الإجابة عنها حتى الآن، ومن المهم جدًا أن نعرف ما الذي لا نعرفه، وأيضًا أن نعرف ما الذي نعرفه، ويقدم هذا القسم أربع فئات من الأسئلة البحثية فيما يتعلق بالإثنية في الحياة اليومية، والهويات الاجتماعية، والمواطنة ونظام الحكم، والمقارنات بين القوميات.

أهمية الإثنية في السياقات اليومية المختلفة (البيت والعمل والمدرسة على سبيل المثال)

كيف تعمل صفات الإثنية للأفراد والمؤسسات في الحياة اليومية؟ وما الذي يحكم مزاعم الإثنية وتوجهاتها؟ ما أهمية تصنيفنا المتأصل وممارستنا القياسية؟ كيف تتشكل وتتكون جماعة إثنية معينة؟ وما العوامل والظروف التي تسهم في ذلك؟ وكيف تتصل هذه الجماعة بجماعات دينية أو عقائدية؟ كيف يحاول اللاجئ إعادة الترابط مع الأصول الإثنية للتغلب على الوضع الاجتماعي المؤلم؟ وبالمثل هناك أنماط جديدة من الانتماء والاندماج الثقافيين مرتبطة بأجيال من الهجين العرقي تقدم حلولاً مبدعة وخلاقة، أو تقوم بمظاهرات للتضامن من أجل مناهضة العنصرية، وتؤمن بشمولية التعددية الثقافية للجميع، ومع ذلك فإن ما هو معروف عن نماذج التغير والتحول الاجتماعي الملائم حتى الآن قليل للغاية.

أهمية الانتماء العرقي للهويات الاجتماعية

إلى أي مدى تعد الهويات العرقية ذات أهمية أولية حين تكون الاختلافات الإثنية حاضرة؟ إلى أي مدى تتحدد خيارات الهوية بعملية الإقصاء والسلالية وربما مناهج القياس التي صممت لقياس خطاب الإقصاء؟ لم تتحدد بعض الاختلافات على أنها إثنية في حين لا ينسحب ذلك على اختلافات أخرى؟ ما المضامين التي تنطوي عليها تعريفات تعبر عن فهمنا لإثنيات الأغلبية؟ كيف ترتبط الإثنية بالسلالة؟ هل تساعدنا الإجابات على بلورة مفهوم "الأبيض" وتفكيكه؟ كيف نقوم بتحليل مكان الجماعات القومية مثل الإسكتلنديين والولزيين والأيرلنديين؟ ما الذي يمكن أن نكتشفه عن تلك الأمور من خلال التحليل المقارن مع جماعات في أماكن أخرى من العالم مثل البلقان؟

أهمية الانتماء العرقي بالنسبة لنظام الحكم والمواطنة

ما مضامين تلك القضايا بالنسبة لنظام الحكم والحكومة؟ وما علاقتها بالبعد القانوني للمواطنة والمشاركة الاجتماعية؟ ويركز معظم التحليلات الخاصة بالمواطنة في سياق الإثنية على سياق حرمان الأقليات من حقوق المواطنة الكاملة سواء أكان ذلك من الناحية الشكلية أم في المضمون الفعلي، وبالرغم من ذلك ينظر إلى المواطنة على أنها تجسيد معقد للحقوق والواجبات من الناحية السياسية والقانونية.

ما مضامين الاستبعاد الاختياري (من الخدمة في الجيش على سبيل المثال) بالنسبة لنموذج المواطنة الذي يؤكد الحقوق والواجبات؟ ولماذا ينظر إلى هذا الأمر على أنه مشكلة بالنسبة للأقلية في حين أنه قد يكون أمرًا عاديًا بالنسبة للأغلبية؟ ومن ثم إلى أي مدى تعد المفاهيم القانونية والسياسية عن المواطنة مفاهيم مدركة وممثلة بشكل صريح؟ وما المستوى المعياري والقيمي داخل المجتمع متعدد الأعراق ليكون متسقًا مع الحد الأدنى للحديث عن التماسك الضروري بالنسبة للمجتمع ككل؟ أي كيف يمكن أن نتحدث عن جماعة وطنية كلية في مجتمع متعدد الأعراق؟ وما الدور الذي يمكن أن يلعبه مفهوم حقوق الإنسان في التوسط والمصالحة بين الإثنيات؟ وكيف يمكن لحقوق الإنسان والقوانين الخاصة بالأعراق ولجان المساواة والعدالة على المستوى القومي أو الدولي أن يمارسوا تأثيرًا في العدالة بين الجماعات الإثنية والدينية؟ كيف لنا أن نخطو خطوات صحيحة على مسار التعددية الثقافية ومناهضة العنصرية والمساواة العرقية والتعديلات اللازمة في السياسة الحكومية؟ (Mirza , 2000,Mason 2003).

العنصرية والإثنية في سياقات عالمية ومقارنة

إن أخذ الطبيعة العميقة للعنصرية مأخذ الجد في الفكر الاجتماعي والبحث عن السبل التي تكون فيها تلك الأفكار مهمة من الناحية الاجتماعية والثقافية والسياسية في أماكن وأزمنة مختلفة، أمر يمثل مهمة أساسية بكل تأكيد، وكما اقترح العديد من الباحثين فإن هناك صعوبة في اكتشاف السبل والوسائل التي تعمل فيها تلك الأفكار (Modood 2005a)، وبدلاً من مجرد طرح نظرية عامة في الكيفية التي تعمل بها هذه الأفكار فإنه يفترض أن مثل هذه النظرية تتطلب نظرة كلية شاملة تتجنب مخاطر التعميم من وجهات النظر الإقليمية والقومية، وقد تطورت هذه القضايا والمناهج والطرق التي تتناولها بشكل كبير في هذا المجال.

وتؤثر العولمة أيضًا في الفكر المحلي ووسائط التواصل الوسيطة والمباشرة، ولذلك فإن تناسل الجماعة إنما يتم بالزواج من بلد الوطن الأم، ويمكن للسياسات الخدمية في بلد الموطن الأم وكذلك الأحداث الدولية أن تشكل علاقة الجماعة داخل نفسها أو علاقتها بالجماعات الأخرى، وإحساس الجالية المتخيل بمكان الأصل يمكن أن يساعد كذلك في إعادة التشكل الثقافي، وأيضًا في عمليات الإبداع والتجديد الثقافيين أكثر إدراكًا، ويمكن أن نجد أمثلة كثيرة لتلك العمليات في مجالات الدين واللغة (Mason 2003). ما الذي يمكن أن نتعلمه عندما نقارن التعددية الثقافية في أستراليا ونيوزلندا وأيرلندا الشمالية وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا وجنوب أفريقيا والكاريبي ومقارنتها بالإثنية في أقاليم أخرى مختلفة من العالم؟

قراءات إضافية

Hutchinson, J. and Smith, A. D. (eds.) (1996) ***Ethnicity, a reader,*** **Oxford: Oxford University Press.** A valuable collection of classis and contemporary readings on ethnicity.

Jenkins, R. (1997) ***Rethinking Ethnicity,*** **London: Sage.** A sound and clear account of social anthropological approaches to ethnicity.

Vertovec, S. (2006) ***The Emergence of Super-Diversity in Britain,*** **Centre for Migration, Policy and Society, Working Paper No. 25, Oxford: University of Oxford.** A seminal paper which examines the dimensions of super-diversity in the UK.

Office for National Statistics (ONS) (2006) ***Focus on Ethnicity and Religion,*** **Basingstoke; Palgrave Macmillan.** Accessible overview of 2001 Census data on ethnicity.

Clark, C. and Greenfields, M. (2006) ***Here to Stay: the Gypsies and Travellers of Britain,*** **Hatfield: University of Hertfordshire Press.** This critical and comprehensive text provides an excellent foundation for understanding the overall social context for this group.

Modood, T. (2005) ***Multicultural Politics, racism, ethnicity and Muslims in Britain,*** **Edinburgh: Edinburgh University Press.** A leading voice in the field draws together a lifetime of work on Muslims in the UK.

Modood, T., and Teles, S. M. (eds) (2005) *Ethnicity, Social Mobility and Public Policy,* Cambridge: Cambridge University Press. An extremely valuable set of essays which address political mobilisation, family dynamics, educational attainment, employment and other spheres for ethnic minorities in the UK and draws systematic comparison with the USA. This may be the best place to start for an assessment of ethnicity in the UK.

قائمة المراجع

Arai, L. (2005) *Migrants and Public Services in the UK: A review of the recent literature,* Oxford: ESRC Centre on Migration, Policy and Society (COMPAS), www.compas.ox.ac.uk/publications/Resources_Lit_Review_1205.shtml.

Barth, F. (ed.) (1969) *Ethnic Groups and Boundaries: the social organisation of cultural difference,* London: Allen and Unwin.

Banton, M. (1993) *Racial and Ethnic Competition,* Cambridge: Cambridge University Press.

Beck, U. (2006) *The Cosmopolitan Vision,* Cambridge: Polity.

Berthoud, R. (1999) *Young Caribbean Men and the Labour Market,* York: Joseph Rowntree Foundation.

Berthoud, R. (2005) 'Family formation in multicultural Britain', in G.C. Loury, T. Modood and S. M. Teles (eds) *Ethnicity, Social Mobility and Public Policy,* Cambridge: Cambridge University Press.

Bhattacharya, G., Gabriel, J. and Small, S. (2002) *Race and Power, global racism in the twenty-first century,* London: Routledge.

Bradford, B. (2006) *Who are the Mixed Ethnic Group?,* London: Office for National Statistics.

Bragg, B. (2007) *The Progressive Patriot, a search for belonging,* Illinois: Black Swan.

Cemlyn, S. and Clark, C. (2005) 'The social exclusion of Gypsy and Traveller children', in G. Preston (ed.) *At Greatest Risk: the children most likely to be poor,* London: CPAG.

Clark, C. (2004) '"It's possible to have an education and be a Traveller", education, higher education and Gypsy/Travellers in Britain', in I. Law, L. Turney and D. Phillips (eds) *Institutional Racism in Higher Education,* Stoke-on-Trent: Trentham Books.

Clark, C. and Greenfields, M. (2006) *Here to Stay: the Gypsies and Travellers of Britain.* Hatfield: University of Hertfordshire Press.

Commission for Racial Equality v Dutton [1989] 1 QB 783, CA, http://83.137.212.42/sitearchive/cre/legal/indirect/case_ØØ1dutton.html.

Conference of the European Ministers of Culture (2003) *Declaration on Intercultural Dialogue and Conflict Prevention,* www.coe.int/T/E/Com/Files/Ministerial-Conferences/2003-Culture/declaration.asp.

Craske, O. (2000) 'Breathing uneasy sighs of relief', *Central European Review,* 2., 27, July. www.pecina.cz/files/www.ce-review.org/00/27/craske27.html (accessed 6 Aug. 2008).

DCSF (Department for Children, Schools and Families) (2008) *The Inclusion of Gypsy, Roma and Traveller Children and Young People,* London: DCFS.

DfES (Department for Education and Skills) (2005) *Ethnicity and Education: the evidence on minority ethnic pupils,* London: DfES.

Esman, M. J. (2004) *An Introduction to Ethnic Conflict.* Cambridge: Polity.

Fein, H. (1993) *Genocide: a sociological perspective,* London: Sage.

Garbin, D. (2005) *Bangladeshi Diaspora in the UK: some observations on socio-cultural dynamics, religous trends and transnational politics*, Guildford: CRONEM, University of Surrey.

Gillborn, D. (2008) *Racism and Education, confidence or conspiracy*, London: Routledge.

Hall, S. (1996) *Stuart Hall: critical dialogues in cultural studies*, Routledge: London.

Hall, S. (1998) 'Aspirations and attitude: reflections on black Britain in the nineties', *New Formations*, 33, pp. 38–46.

Hansen, R. and Weil, P. (2001) *Towards a European Nationality: citizenship, immigration and nationality law in the EU*, New York: Palgrave.

Holmes, C. (1988) *John Bull's Island: immigration and British society, 1871–1971*, London: Palgrave Macmillan.

Holmes, C. (1991) *Tolerant Country: immigrants, refugees and minorities*, London: Faber and Faber.

Home Affairs Committee (1986) *Bangladeshis in Britain*, London: HMSO.

Human Rights Watch and Fédération Internationale des Ligues des Droits de l'Homme (1999) *Leave None to tell the Story: Genocide in Rwanda*, Washington DC: Human Rights Watch.

Hutchinson, J. and Smith, A. D. (eds) (1996) *Ethnicity, a reader*, Oxford: Oxford University Press.

Jenkins, R. (1997) *Rethinking Ethnicity*, London: Sage.

Kymlicka, W. (2007) *Multicultural Odysseys, navigating the new international politics of diversity*, Oxford: Oxford University Press.

Law, I. with Heuf, J. (1981) *A History of Race and Racism in Liverpool, 1660–1950*, Liverpool: Merseyside Community Relations Council.

Loury, G. C., Modood, T. and Teles, S. M. (eds) (2005) *Ethnicity, Social Mobility and Public Policy*, Cambridge: Cambridge University Press.

Macedo, D. and Gounari, P. (eds) (2006) *The Globalisation of Racism*, Boulder, CO: Paradigm.

Malešević, S. (2004) *The Sociology of Ethnicity*, London: Sage.

Mann, M. (2005) *The Dark Side of Democracy, explaining ethnic cleansing*, Cambridge: Cambridge University Press.

Mason, D. (2003) *Ethnicity, the need for a programme*, Unpublished paper.

Mir, G. (2007) *Effective Communication with Service Users*, London: Race Equality Foundation.

Mirza, H. (2000) *Key issues for race and diversity research*, Unpublished ESRC paper.

Modood, T. (2005a) *Multicultural Politics, racism, ethnicity and Muslims in Britain*, Edinburgh: Edinburgh University Press.

Modood, T. (2005b) 'Ethnicity and political mobilisation in Britain,' in G. C. Loury, T. Modood and S. M. Teles (eds) (2005) *Ethnicity, Social Mobility and Public Policy*, Cambridge: Cambridge University Press.

Modood, T., et al. (1997) *Ethnic Minorities in Britain, diversity and disadvantage – Fourth National Survey of Ethnic Minorities*, London: psi.

Morris, L. (2002) *Managed Migration: civic stratification and rights*, London: Routledge.

Morris, L. (2004) *The Control of Rights: the rights of workers and asylum seekers under managed migration*, London: Joint Council for the Welfare of Immigrants, Discussion Paper.

Morris, R. (2003) *Factsheet: Travelling People in the United Kingdom*, www.cf.ac.uk/claws/tlru/Factsheet.pdf (accessed August 2008).

Morris, R. and Clements, L. (eds.) (1999) *Gaining Ground: law reform for Gypsies and Travellers*, Hertford: University of Hertfordshire Press.

Morris, R. and Clements, L. (2001) *Disability, Social Care, Health and Travelling People*, Cardiff: Traveller Law Research Unit.

Office for National Statistics (ONS) (2006) *Focus on Ethnicity and Religion*, Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Okely, J. (1983) *The Traveller Gypsies*, Cambridge: Cambridge University Press.

O'Leary v Allied Domecq, 29 Aug. 2000, CL 950275.

Panayi, P. (ed.) (1993) *Racial Violence in Britain in the Nineteenth and Twentieth Centuries*, Leicester: Leicester University Press.

Parekh, B. (2000) *The Future of Multi-Ethnic Britain*, London: Profile Books.

Parekh, B. (2002) *Rethinking Multiculturalism: cultural diversity and political theory*, London: Palgrave Macmillan.

Peach, C. (1996) *Ethnicity in the 1991 Census, Vol. II: The Ethnic Minority Populations of Great Britain*, London: HMSO.

Peach, C. (2005) 'Social integration and social mobility: spatial segregation and intermarriage of the Caribbean population in Britain', in G. C. Loury, T. Modood and S. M. Teles (eds) *Ethnicity, Social Mobility and Public Policy*, Cambridge: Cambridge University Press.

Robinson, V., and Valeny, R. (2005) 'Ethnic minorities, employment, self-employment and social mobility in postwar Britain', in G. K. Loury, T. Modood and S. M. Teles (eds) *Ethnicity, Social Mobility and Public Policy*, Cambridge: Cambridge University Press.

Sassen, S. (2005) 'New global classes: implications for politics', in A. Giddens and P. Diamond (eds) *The New Egalitarianism*, Cambridge: Polity.

Shils, E. (1957) 'Primordial, personal, sacred and civil ties', *British Journal of Sociology*, 8, 2, pp. 130–145.

Shyllon, F. (1977) *Black People in Britain 1555–1833*, Oxford: Oxford University Press.

Spickard, P. (ed.) (2005) *Race and Nation, ethnic systems in the modern world*, London: Routledge.

Stone, J. and Dennis, R. (eds) (2003) *Race and Ethnicity, comparative and theoretical approaches*, Oxford: Blackwell.

Todd, M. (2008) *Anglo-Saxon Origins: the reality of the myth*, www.intellectbooks.com/nation/html/anglos.htm (accessed Sept. 20 2008).

Van Cleemput, P., et al. (2004) *The Health Status of Gypsies and Travellers in England*, Sheffield: University of Sheffield.

Vertovec, S. (2006) *The Emergence of Super-Diversity in Britain*, Centre for Migration, Policy and Society, Working Paper No. 25, Oxford: University of Oxford.

Walvin, J. (1973) *Black and White: the negro and English society, 1555–1945*, London: Allen Lane, the Penguin Press.

الفصل الخامس
الهجرة والإثنية والعنصرية
الأطر والمكونات

تمهيد

لا يزال فهم الأنماط العالمية للهجرة ودراسة الروابط بين الهجرة والإثنية والعنصرية أمرين ملحيْن رغم تعرض العديد من الدراسات لهما، وحين نتحدث عن أنماط الهجرة فإننا في حقيقة الأمر نتحدث عن أنماط جديدة للعبودية القديمة، فغالبًا ما يتم استغلال الفقراء والمعوزين في الدول الأكثر فقرًا وإيهامهم بتحقيق حياة أفضل في دول أكثر تقدمًا، فالهجرة غير الموثقة أو غير الشرعية بوابة عبور لسوء استغلال المهاجرين، خاصة النساء والأطفال الذين تزدهر بهم صناعات الجنس والأعمال القسرية في المصانع والحقول، ويتعرضون لشتى أنواع العنف البدني والنفسي، ويعاني المهاجرون فرادى وجماعات من العنصرية العرقية في الدول المستقبلة، وتعاني أوطان بكاملها من العنصرية العرقية مثل فلسطين والتبت، وتأخذ العنصرية العرقية شكلاً قانونيًا ممنهجًا في بعض الأحيان مثلما حدث في بريطانيا خلال الأربعين عامًا الماضية.

ويهدف الفصل الحالي إلى العمل على استكشاف العلاقات البينية المتداخلة بين أطر وبنى كل من العنصرية والإثنية والهجرة، وكذلك العمل على تطوير نموذج عالمي لدراسة بعض من هذه السياقات الكثيرة المتنوعة، والطرق التي تعمل بها هذه الأطر والأبنية في المجتمعات المتغايرة. لقد حددت الفصول الأولى من هذا الكتاب بعض الملامح الأساسية لأنماط الإثنية والعنصرية، ويقدم هذا الفصل بعض الحجج الأساسية التي تم طرحها حتى الآن فيما يتعلق بالدور الذي تلعبه عملية الهجرة في خلق بعض المواقف العنصرية وتطويرها، وكذلك أنماط العلاقات الإثنية وأشكالها. وفى هذا الإطار فإننا نجد على سبيل المثال محاولات مختلفة من جانب البعض لوضع تصنيفات عالمية للإثنية، تشمل تلك التي تمت على يد "توماس

إركسين Thomas Eriksen ١٩٩٣" و"ستيفن كاسـتلز Stephen Castles ٢٠٠٠"، حيث قامت هذه النماذج بدراسة سكان أصليين يتم العمل علـى سـلب ممتلكـاتهم وقهرهم بواسطة المستعمرين.

وفي هذا السياق فإن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأسـتراليا وكـذلك نيوزيلندا لها تاريخ متشابه في عدم احترام واحتواء الأقليات الموجودة في البلاد من السكان الأصليين، سواء كانوا من جماعات الماوري (نيوزيلانـدا) أو المـواطنين الأستراليين الأصليين. وكـذلك المواطنـون الأمريكيـون الأصـليون والكنـديون الأصليون الذين ما زالوا يئنون تحت وطأة أوضاع تهميـشية وعـدم مـساواة فـي الحقوق مع الجماعات الأخرى في بلادهم، وذلك ليس ببعيـد عـن قـارة أمريكـا اللاتينية التي تتعرض فيها جماعات السكان الأصليين للتهمـيش وعـدم المـساواة بوتيرة أسوأ من تلك التي يعيشها أقرانهم في جـارتهم أمريكـا الـشمالية، حيـث تعرضوا لمذابح وعمليات قتل جماعي، كما حدث في جواتيمالا، الشيء نفسه حدث في العديد من الدول الأسيوية، حيث يتم تصنيف هذه الأقليات علـى أنهـم "أنـاس قبليون Tribal people" أو " قبائل التل Hill tribes" (Castle 200) .

أما عن بعض التصنيفات الأخرى فتشمل العمال المهاجرين ونسلهم الـذين يكوّنون جماعات إثنية قوية، ومنهم -على سبيل المثال- الأتـراك فـي ألمانيـا، والباكستانيون في المملكة المتحدة، وتشمل أيضًا الإثنيات أو الأقليات التـي تنتمـي إلى الأمة نفسها، ومثال على ذلك سكان إقليم "كيبك"(*) في كنـدا، أو سـكان إقلـيم

(*) هو أكبر الأقاليم الكندية، وتزيد مساحته عن مليون ونصف المليون كيلو متر مربع. وتـأتي مقاطعة "كيبك" في المرتبة الثانية من حيث عدد السكان في كندا. وعاصمتها مدينـة "كيبـك" وأشهر مدنها "مونتريال"، واللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية هناك، وكانت هنـاك محـاولات مستمرة لانفصال الإقليم والاعتراف بأهل "كيبك" كأمة مستقلة، وأشهر تلك المحاولات كانـت الاستفتاء العام الذي أجري في ١٩٨٠م. (المترجم)

"الباسك"(*) في إسبانيا حيث تكون هذه الأقليات مجموعات إثنية إقليمية تتنازع وتحارب من أجل الحصول على سيادة وطنية خاصة بها. كما تشمل أيضًا "مجتمعات ما بعد العبودية" كما في البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة البحر الكاريبي وتمتد إلى "مجتمعات ما بعد الاستعمار" و"ما بعد الشيوعية" كما في أوغندا وزيمبابوي والشيشان ويوغسلافيا السابقة، حيث تؤدي الانتماءات الإثنية لهذه الجماعات إلى نتائج خطيرة فيما يتعلق بمفاهيم الصراع والعنف، وفي كل هذه السياقات كان لعمليات الهجرة وموجاتها أهمية بارزة.

وانطلاقًا من هذا يمكن القول: إن دراسة موجات الهجرة الدولية لا تُعنى بطرق تضمين وإدماج المهاجرين والأقليات في المجتمعات المستقبلة فحسب، ولكنها تهتم أيضًا بقضايا ومفاهيم أكثر إشكالية مثل مفاهيم الهوية القومية، والمواطنة، والسياسات الحكومية، وتتضمن دراسات الهجرة أيضًا الاهتمام بدراسة التنقلات والتركيز على محددات موجات الهجرة وأنماطها، والتي سنناقشها بشيء من التفصيل في القسم التالي.

الهجرة

كلنا مهاجرون، وكما تمت الإشارة في الفصل الأول من هذا الكتاب فإن البشر قد هاجروا من مواطنهم الأصلية في أفريقيا، وقد أدى الاستمرار في عمليات الهجرة من القارة الأفريقية حتى اليوم إلى أن أصبحت الدول الأفريقية أكثر الدول التي تُشرع قوانين وسياسات للتقليل من موجات الهجرة أو الحد منها.

(*) يمتد إقليم "الباسك" عبر الحدود الإسبانية شمالاً إلى جنوب غرب فرنسا، وتصل مساحته إلى حوالي ٢٠ ألف كيلو متر مربع، يقع ١٨ ألفا منها ضمن الجانب الإسباني. ويشمل أربعة أقاليم من الجهة الإسبانية وثلاثة من الجهة الفرنسية، ويسكن الجانب الإسباني نحو مليوني نسمة يتحدثون لغة خاصة بهم وهي اللغة الباسكية أو لغة "أوسكارا"، ويطالبون منذ فترة بالحكم الذاتي والاستقلال عن إسبانيا وهو ما تعارضه إسبانيا بشدة. (المترجم)

وتتشكل ظاهرة الهجرة عبر حركة الأفراد، التي أحيانًا مـا تكـون إراديـة أو إجبارية تفرضها ضرورة سياسية أو اقتصادية أو أية عوامل أخرى، وقـد تـم الإجماع الدولي على أن الهجرة حق إنساني أصيل تم الإقرار بـه بوصـفه بنـدا أساسيًا ضمن ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الـصادر عـام ١٩٤٨. وتعـد الهجرة ظاهرة عالمية حيث يعيش حوالي ١٧٥ مليون شخص أي ٣% من سـكان العالم في دول غير التي ولدوا بها، علاوة على أن أعداد المهـاجرين منـذ عـام ١٩٧٠ وحتى عام ٢٠٠٠ تتزايد وتتضاعف بأعداد تقارب ٢١ مليون شخص فـي العقد الواحد، مع ملاحظة أن معدل الهجرة بالنسبة للنسبة الكلية من سـكان العـالم كانت أعلى من ذلك المعدل بكثير في الفترات التاريخيـة الـسابقة لتلـك العقـود .(Hayter 2004)

ودون مراعاة الطبيعة الاجتماعية الأصيلة للهجرة البشرية، فإن المهاجرين يخضعون بشكل متزايد لمستويات عالية من التحكم والتنظيم، وقد أدى تزايد الاهتمام القومي بالنتائج الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الناجمة عن الهجرة إلى سياسات ومحاولات متزايدة للتقليل من موجات الهجرة والتحكم فيها، وقد أصبحت تلك السياسات متبعة في حوالي ٤٤% من الدول المتقدمة وحوالي ٣٩% من الدول النامية، بينما على الجانب الآخر تبحث ٢٠% من دول العالم عن سياسات تسعى للتقليل والحد من الهجرة الدائمة، منها على سبيل المثال موزمبيق ونيبال وروواندا وزامبيا. (United Nations 2002) .

وبدراسة الأنماط التاريخية العالمية للهجرة تم التوصل إلى أن هنـاك أربـع مراحل رئيسية اتخذتها الظاهرة منذ القرن السادس عـشر (Hayter 2004) وهـي كالتالي:

- النقل القسري لحوالي ما بين ١٠ إلى ٢٠ مليون عبد من أفريقيا إلى أمريكا الشمالية والجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي.
- الهجرة القسرية الجزئية للعمالة بالسخرة و"العبيد المقيدين (المؤقتين) حيث نُقلوا من الهند إلى مناجم الفحم والمزارع في جنوب أفريقيا وبورما وجوايانا، وكذلك من الصين إلى جنوب أفريقيا والكاريبي وجنوب شرق أسيا.
- هجرة طوعية للأوروبيين إلى أمريكا الشمالية والجنوبية ووسط وجنوب أفريقيا وأستراليا مع نشأة الإمبراطوريات الاستعمارية.
- هجرة ما بعد الحروب، والتي تتخذ العديد من النماذج والأنماط كما حدث في الهجرة من دول العالم الثالث إلى الدول الصناعية؛ حيث إن هناك حوالي ٣٥ مليون شخص تندرج هجرتهم تحت هذا النمط.

ويرتبط كل نمط من هذه الهجرات ارتباطًا وثيقًا بمجموعة من العناصر الأساسية في تكوين الإثنية وهيكلتها في سياقات العبودية والاستعمار وما بعد الاستعمار، فقد تبلورت العلاقات الإثنية أو العرقية بشكل مركزي عن طريق أنماط الهجرة سواء كانت عن طريق اضطهاد الأغلبية الساحقة من السكان الأصليين عن طريق الاستعمار والمستعمرين، أو عن طريق التمايزات الإثنية بين الشعوب في السياقات الاستعمارية السابقة والمجتمعات الأوروبية.

وبدراسة بعض النماذج العالمية المعاصرة والحديثة للهجرة؛ قامت منظمة الأمم المتحدة بتقسيم الدول إلى ست مناطق رئيسية، هي: أفريقيا، وأسيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وأمريكا الشمالية والإقيانوسية (أستراليا وجزر المحيط

الهادئ)، وبداخل هذه المناطق صنفت مناطق أصغر على أنها إما متقدمة وإما أقل تقدمًا، فالمناطق الأكثر تقدمًا تشمل أستراليا ونيوزيلندا وأوروبا وأمريكا الشمالية واليابان، والأقل تقدمًا تشمل كل المناطق الأفريقية والأسيوية (ما عدا اليابان) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالإضافة إلى ميلانيزيا، وميكرونيزيا وبولونيزيا.

أنماط عالمية للهجرة: بعض المؤشرات الرئيسية
• يميل المهاجرون للعيش في المناطق الأكثر تقدمًا (٦٠%). • تحتوى أوروبا على العدد الأكبر من المهاجرين (٥٦ مليونًا). • انخفضت أعداد المهاجرين في الدول والمناطق الأقل تقدمًا بمعدل ٢ مليون مهاجر في الفترة ما بين ١٩٩٠-٢٠٠٠. • الثلاث دول الأكبر استقبالاً لأعداد المهاجرين هي: الولايات المتحدة الأمريكية (٣٥ مليونًا) وروسيا الاتحادية (١٣ مليونًا) وألمانيا (٧ ملايين). • الثلاث دول التي تستحوذ على أعلى نسبة مهاجرين لإجمالي السكان تقع كلها في غرب أسيا وهي: الإمارات العربية المتحدة (حيث يشكل المهاجرون ٧٤% من إجمالي السكان) والكويت (٥٨%) والأردن (٤٠%). • في عام ٢٠٠٠، وصل عدد اللاجئين حوالي ١٦ مليون لاجئ حول العالم، ينتمي معظمهم للمناطق الأقل تقدمًا. (المصدر: الأمم المتحدة عام ٢٠٠٢).

كما قامت الأمم المتحدة بدراسة مفصلة لأهم أنماط موجات هجرة ما بعد الحرب وخلصت نتائج الدراسة التي سيعرض لها بالتفصيل في القسم التالي إلى أن هناك أربعة أنواع من موجات الهجرة كانت محل اهتمام الحكومات الوطنية وتركيزها بشكل خاص، وهي:

- هجرة العمالة.
- لم شمل الأسر.
- اللاجئون وطالبو اللجوء.
- المهاجرون غير الموثقين والعبيد الجدد.

هجرة العمالة

يواجه العمال المهاجرون تقييدًا وانتقائية متزايدين في السماح لهم بالهجرة للدول المتقدمة والدول النامية على السواء، وذلك على الرغم من تزايد الاعتراف بأن حقوق المهاجرين من العمال وعائلاتهم في حاجة للحماية، علاوة على تبني عدد من الاتفاقيات الإقليمية التي تهدف إلى تسهيل حرية الحركة بين الدول، ولكن تطوير وتبني إستراتيجيات وسياسات للتحكم في الهجرة وتقييدها -والتي تم تطبيقها وإعمالها بداية من عام ١٩٧٠م في العديد من البلدان- أديا إلى تناقص كبير في معدلات هذا النوع من الهجرة؛ ففي غرب أوروبا وشمالها توقف عمليًا توظيف العمالة المهاجرة المنظمة حيث يتبنى العديد من الدول أيضًا برامج ترحيل حكومية تقدم تحفيزات للعمال المهاجرين للعودة إلى أوطانهم على الرغم من النجاح المحدود الذي أصابته تلك البرامج مثلها في ذلك مثل العديد من سياسات الهجرة وبرامجها. وتكمن المفارقة هنا في أنه على الرغم من تزايد الضغوط والقيود على الهجرة العمالية فإن هناك زيادة واضحة في أعداد الوافدين الأجانب إلى العديد من البلدان حول العالم، ويرجع ذلك إلى تنامي أنواع أخرى من الهجرة مثل الهجرة بهدف توحيد الأسرة وكذلك الهجرة عن طريق اللجوء السياسي.

وفى تلك البيئة التي يزداد فيها تقييد الهجرة، تعكس السياسات وتيرة أكبر في تبني الانتقائية في عمليات الهجرة، وذلك عن طريق تفضيل الأشخاص والمجموعات من الأفراد التي تناسب احتياجات سوق العمل في الدولة المستقبلة لموجات الهجرة، ومن هؤلاء على سبيل المثال أولئك الذين يعملون في مجال العلوم والتكنولوجيا، وأولئك الذين يمتلكون مهارات تكمل النقص الذي تواجهه سوق العمل، بالإضافة إلى هؤلاء الذين بإمكانهم جلب رأس المال.

وقد عمل العديد من البلدان المتضررة من موجات الهجرة الضخمة إليها على محاولة الحد من تلك الموجات منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، وذلك عن طريق سَن بعض التشريعات التي حددت امتلاك مجموعات من المهارات كشروط لدخول المهاجرين إليها، وكان لهذه التشريعات بعض الأثر، فعلى سبيل المثال كانت أحدث موجات الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ينتمي أغلبها إلى قارتي أسيا وأوروبا، أما في كل من كندا وأستراليا فقد تم تعليق الوزن العددي لمعدلات الهجرة إليهما على عدة عوامل، مثل التعليم والمهارات اللغوية ومجالات العمل، ونتج عن ذلك تقليل نسبة المهاجرين المعتمدين على العلاقات الأسرية بأناس مقيمين في تلك الدول، كما تزايد الاهتمام والتركيز على ما يعرف بـ"هجرة العقول" للمهاجرين المؤهلين بشكل مرتفع خصوصًا على المستوى الصحي والمستوى التعليمي.

وعلى الرغم من تزايد محاولات الحد من موجات الهجرة في العديد من بلدان العالم فإن هناك العديد من تلك البلدان تعتمد على العمالة الأجنبية بشكل أساسي كما في حالة الدول المنتجة للبترول في منطقة الخليج العربي، حيث أصبحت هذه الدول وجهة أساسية للعمالة المهاجرة من أسيا بالرغم أن تلك الأعداد الكبيرة من المهاجرين إلى دول الخليج شهدت تراجعًا ملحوظًا نتيجة لنشوب حرب الخليج الأولى

عام ١٩٩٠، ومن ناحية أخرى فإن العديد من حكومات الدول المرسلة للمهاجرين مثل إندونيسيا والفلبين تشعر بقلق شديد إزاء سوء المعاملة والانتهاكات التي يتعرض لها عمالها المهاجرون في العديد من الدول على مستوى العالم، وهو ما دفعها إلى أن تشتبك بنشاط أكبر في قضايا الهجرة، كما اتخذت تلك الدول بعض الخطوات الجادة في سبيل حماية قواها العاملة بالخارج والحفاظ عليها.

أما في جنوب أوروبا وبتنامي التقدم الاقتصادي هناك، فإن العديد من البلدان التي كانت مصدرة للهجرة التقليدية مثل إيطاليا واليونان وإسبانيا والبرتغال تحولت إلى دول مستقبلة للهجرات، ويقصدها العديد من العمال المهاجرين الذين ينتمون بشكل أساسي إلى دول شمال أفريقيا مثل المغرب وتونس ومصر، ويعملون في القطاعات ذات الأجور المنخفضة مثل البناء والأعمال الحرفية، إضافة إلى الزراعة.

وقد انعكست الروابط الاستعمارية السابقة بوضوح على حركة العمالة المهاجرة في تسعينيات القرن الماضي، فنجد مثلاً أن مهاجري أمريكا اللاتينية يتوجهون إلى إسبانيا والبرتغال، ومع تزايد التكامل الأوروبي شملت موجات الهجرة في عقد التسعينيات خليطًا من المهنيين أصحاب الدخول المرتفعة نسبيًا من الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى عمال بعقود من أوروبا الشرقية، علاوة على عدد من حركات الهجرة التلقائية من العمالة غير المدربة من شمال أفريقيا وأسيا.

ويمكن القول إن هذه الحقبة شهدت تغييرات في السياقات الوطنية اعترت التحول من الهجرة غير المنظمة إلى تزايد محاولات التضييق على الهجرة، أما في أوروبا الشرقية فكان هناك تحول عكسي في عملية التحكم في موجات الهجرة؛ حيث شهدت تحولاً من فرض قيود مشددة على دخول كل من المواطنين والأجانب وخروجهم، إلى التوجه إلى التقليل من حدة التضييق على الهجرة وإضفاء المزيد من الضمانات الرسمية على الحق في التنقل.

لم شمل الأسرة

لقد أصبح هذا النوع من الهجرات من أكثر مصادر الهجرة الشرعية خاصة في أوروبا التي تتبنى الحكومات فيها محاولات جاهدة لوقف موجات الهجرة إليهـــا، خاصة من المهاجرين غير البيض، وذلك من خلال وضع قيود أساسية على هجرة الأيدي العاملة، وتستمد هجرة لم شمل الأسرة الاعتراف الوطني بها مـــن خـــلال احترام بعض الحقوق، مثل الحق في الحياة العائلية وكذلك حق الفـــرد فـــي الـــسفر والتنقل، وهناك ثلاثة أبعاد أساسية للجدل السياسي حول هذا النـــوع مـــن الهجـــرة تتمثل في: (١) اعتبارات حقوق الإنسان، (٢) القلـــق حيـــال انـــدماج المهـــاجرين المعتمدين على من سيعولهم في البلد المستقبل لهم، (٣) كلفة توفير دعـــم صـــحي وتعليمي وميزات رفاهية لهم، وتؤدي الاستجابات القومية المتباينة حيال النقاش إلى قدر من التنوع في العديد من التعريفات والمفاهيم لكل من الأسرة ومعايير القرابـــة والحقوق التي تُمنح للمهاجرين الوافدين إلى تلك الـــدول وفـــق إجـــراءات إعـــادة الاندماج الأسرى، وفي كل الدول تطبق الأحكام والشروط التي تعطى الحـــق فـــي الاندماج الأسرى على المتزوجين وغير المتزوجين والأطفال القصر، ولكـــن ثمـــة اختلافات كبيرة بين تلك الدول في معالجة أمور مثل عمر الأطفال وتعدد الزيجـــات والشركاء غير المتزوجين والمثليين وكذلك الأقرباء الآخرين.

اللاجئون وطالبو اللجوء

صاحبت محاولات بعض الدول تغليظ القيود على الهجرة زيادة كبيرة فـــي أعداد اللاجئين خلال فترتي الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، وقـــد نتج عن ذلك، على سبيل المثال، عدد من الصراعات مثل التي شـــهدتها منـــاطق

القرن الأفريقي وأفغانستان، وتنص اتفاقية جنيف على أن *كل شخص يثبت أنه يتعرض للاضطهاد أو التمييز في دولته، أو إقليمه، لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنس أو العضوية في جماعة بعينها أو الانتماء لرأي سياسي، يملك الحق في طلب اللجوء لدولة ثالثة"*. وقد تفشت ظاهرة الامتناع عن منح اللجوء خلال السنوات الأولى من تسعينيات القرن الماضي، وهى الفترة التي شهدت أزمة الخليج والصراع الإثني في رواندا وتفكك يوغوسلافيا، ما أدى إلى معدلات تهجير دولي واسع النطاق وغير متوقع للسكان، فعلى سبيل المثال لم تزد نسبة الموافقة على منح اللجوء لدول الاتحاد الأوروبي عن ١١% فقط خلال عامي ٢٠٠٠-٢٠٠١".

ويتمثل الافتراض الضمني الذي يحكم سياسات اللجوء وقبول اللاجئين في العديد من الدول في أن معظم طالبي اللجوء يتم التعامل معهم على أنهم مهاجرون لأسباب اقتصادية، وعليه أصبحت الإجراءات المقيدة المتخذة في العديد من الدول تشمل ضرورة وجود تأشيرة، وجمارك تُفرض على الأمتعة، علاوة على الإجراءات الداخلية لكل دولة (مثل إجراءات من قبيل أن يسلم طالبو اللجوء استمارات طلبهم في قنصلية أو سفارة في دولتهم أو إقليمهم).

كما تم تبنى مبدأ "الدولة الآمنة Safe Country"، وهي الدول التي تعيش حالة من الاستقرار ولا مبرر لطلب اللجوء منها، وبموجب ذلك قد يتم رفض طلب اللجوء، لعدم استيفاء الإجراءات القومية للجوء. ويتم إرسال طالب اللجوء في هذه الحالة "لدولة ثالثة آمنة" إذا ما ثبت انتقال هؤلاء المهاجرين إلى إحدى تلك الدول الآمنة قبيل تقديم طلب اللجوء، وقد تجاوزت بعض الدول مثل النمسا وألمانيا وسويسرا ذلك بخطوة ووضعت قائمة بأسماء الدول والأقاليم الآمنة والتي لا يتم منح اللجوء لمواطنيها.

وعلاوة على ذلك تلجأ بعض الدول الآن إلى العمل على تسريع البت في الإجراءات المتعلقة بطلبات اللجوء التي تبين أنها تمت على أسس إجرائية غير صحيحة وفرض قرارات ترحيل فيما يتعلق بالطلبات المرفوضة، ويتم ذلك عادة عن طريق فرض إقامة جبرية على مقدمي تلك الطلبات لتسهيل عملية ترحيل سريعة لتلك الحالات. وفي واقع الأمر تتراوح إجراءات السيطرة المحكمة أثناء إجراءات التقدم بطلب اللجوء بين أخذ البصمات إلى فرض الإقامة شبه الجبرية في أماكن الاستقبال على المتقدمين الذين يندرجون تحت تلك الفئة من طالبي اللجوء، وأحد الآثار المترتبة على تلك التدابير أن المهاجرين الذين يتم إجبارهم على المغادرة إلى وطنهم ولا يتسنى لهم ذلك، قد أصبحوا في زيادة كبيرة وتتراوح أعدادهم ما بين ٢٠-٢٥ مليون شخص (الأمم المتحدة ٢٠٠٢)، ومما سبق نتبين أن الاعتراف الدولي بالنظام القانوني لعملية اللجوء أضحى يتهدده خطر حقيقي.

الهجرة غير الموثقة والعبودية الحديثة

على الرغم من صعوبة رصدها وتقديرها فإن الهجرة غير الموثقة في زيادة مستمرة نتيجة لزيادة القيود على الهجرة في بعض الدول وتخفيف القيود عليها في مناطق أخرى (شرق أوروبا على سبيل المثال)، وقد أدى ذلك إلى تصاعد ظاهرة الاتجار بالبشر، ويتراوح القائمون على هذه التجارة ما بين مجموعات صغيرة من الأفراد يقومون بنقل المهاجرين عبر الحدود، إلى شبكات جريمة دولية تزداد بشكل مستمر وتقدم خدمات شاملة تشمل توفير وثائق مزورة ووسائل نقل وتسهيلات لعبور الحدود وأماكن للإقامة المؤقتة أو الدائمة في الدول المستقبلة، بالإضافة إلى وسائل للتوظيف غير القانوني، وقد لخص استبيان دولي أُجري مؤخراً عن الاتجار بالبشر طبيعة الظاهرة ونطاقها.

مدى العبودية الحديثة وطبيعتها

إن القاسم المشترك بين سيناريوهات الاتجار بالبشر هو استخدام القوة والاحتيال والقهر لاستغلال شخص ما من أجل تحقيق ربح، والضحية في هذه الحالة يكون عرضة للاستغلال إما لأجل العمل الشاق أو الاستغلال الجنسي وإما لكليهما. ويشمل الاستغلال في العمل عبودية الرقيق التقليدية والعمل الجبري والعبودية الناتجة عن الاستدانة، أما الاستغلال الجنسي فيشمل عادة الاستغلال في إطار أنشطة صناعة الجنس الهادفة للربح، بالإضافة إلى بعض حالات استغلال الضحايا في المنازل بواسطة أفراد عادة ما يستغلون هؤلاء في العمل والجنس معًا، ويتم ذلك بالعنف والقهر الجسدي والنفسي.

وهناك العديد من التقديرات العلمية لمدى أهمية ظاهرة العبودية الحديثة وحجمها، فعلى سبيل المثال قدرت منظمة العمل الدولية -وهي هيئة من الأمم المتحدة مسئولة عن تحديد معايير العمل والتوظيف وقضايا الحماية الاجتماعية- عدد الأشخاص الخاضعين للعمل الجبري والعمل المقيد وعمالة الأطفال الجبرية والعبودية الجنسية في وقت ما بـ١٢,٣ مليون شخص، وفى تقديرات أخرى تراوحت الأعداد ما بين ٤-٢٧ مليون شخص، كما أوردت دراسة مدعومة من الحكومة الأمريكية أجريت عام ٢٠٠٦ أنه يتم الاتجار بـ٨٠٠ ألف شخص سنويًا عبر الحدود الوطنية الأمريكية، ولا يشمل ذلك العدد ملايين البشر الذين يخضعون للاتجار داخل حدود الدولة، وتبلغ نسبة النساء والفتيات ٨٠% تقريبًا من إجمالي الضحايا العابرين للحدود، كما تبلغ نسبة القصر ٥٠%.

ويمثل النساء اللاتى يتم استغلالهن في صناعة الجنس غالبية من يخضعون للاتجار بالبشر العابر للحدود، ولا تشمل هذه الأعداد الملايين من

النساء والرجال حول العالم، والذين يتم الاتجار بهم داخل الدولة الأم، ويتم استغلالهم في العمل الجبري أو المقيد، فالمتاجرون في البشر يبحثون دائمًا عن فرائسهم بين القطاعات الأكثر قابلية للإقناع والتأثير، وأهدافهم عادة ما تكون الأطفال والنساء الشابات، وتتسم حيلهم بالمكر والقسوة، وبأنها تهدف إلى خداع ضحاياهم وقهرهم والفوز بثقتهم. وعادة ما تشمل هذه الحيل وعودًا بحياة أفضل عن طريق توفير فرص توظيف أو فرص تعليم أو فرص زواج.

وتتنوع جنسيات الذين يتم الاتجار بهم بتنوع ثقافات العالم، فالبعض يترك الدول النامية بحثًا عن حياة أفضل في الدول الأكثر رفاهة، ويسعون إلى ذلك من خلال البحث عن الوظائف التي تتطلب مهارات بسيطة، فيما يقع الآخرون ضحايا للعمل الجبري أو المقيد داخل الدولة الأم، أما النساء فإنهن بدافع البحث عن مستقبل أفضل يمثلن فريسة سهلة لوعود بوظائف من قبيل جليسات أطفال، وخادمات، ونادلات، وعارضات أزياء. وهي وظائف يحولها المتاجرون بالبشر إلى كابوس من الدعارة الجبرية التي لا سبيل للخروج من دائرتها. وتترك بعض العائلات أطفالها لآخرين عادة ما يكونون أقاربهم، يقدمون لهم وعودًا بالتعليم والفرص الأفضل، ولكن ما يحدث هو أنهم يبيعون الأطفال لاستغلالهم، والفقر وحده لا يفسر تلك المأساة التي يسهم فيها ويقوم عليها محتالون وأصحاب أعمال ومسئولون فاسدون يسعون إلى كسب أرباح غير قانونية من استغلال يأس الآخرين ومعاناتهم.

(المصدر: تقرير الاتجار بالبشر، الخارجية الأمريكية، مكتب مراقبة ومكافحة الاتجار بالبشر، ٤ يوليو ٢٠٠٨).

وقد حرصت الدول والمنظمات الدولية غير الحكومية على التوثيق الجيد للعلاقة العضوية بين الهجرة والأنماط المعاصرة للعبودية، وكانت أول منظمة عالمية لحقوق الإنسان هي المنظمة الدولية لمكافحة العبودية www.antislavery.org، والتي أسست عام ١٨٣٩م، كمؤسسة تهدف بالأساس لمكافحة العبودية وفضح وسائلها وممارساتها، وعملت هذه المنظمة على تدشين الحملات ضد الأشكال العديدة التي تتخذها العبودية الحديثة، فقامت على سبيل المثال بالعمل على تحديد هوية بعض نساء أوروبا اللاتي يتم دفعهن إلى الدعارة، وبعض الأطفال الذين يخضعون للاتجار بين دول غرب أفريقيا، والرجال الذين يتم إجبارهم على العمل عبيدًا في الشركات الزراعية البرازيلية، كما حددت المنظمة عدة تعريفات لمفهوم العبد وذهبت إلى أنه "شخص ما يتم إجباره على العمل في ظل مخاطر بدنية وعقلية ويملكه أو يتحكم فيه صاحب عمل، وذلك من خلال سوء الاستغلال أو التهديد بسوء الاستغلال (الانتهاك) العقلي والبدني، كما عرفته بالشخص الذي تنزع منه إنسانيته ويعامل كسلعة، أو يباع ويشترى كملكية خاصة، أو على أنه الشخص الذي يتم تقييده بدنيًا أو تفرض قيود على حرية حركته".

ويعد ما يعرف بـ''العمل المقيد'' أحد أنماط العبودية الحديثة، ويتم من خلاله حصول ملايين من العمال أو يخدعون لدفعهم للحصول على قروض صغيرة جدًا يعادل كل منها ثمن الدواء لطفل مريض. ولسداد الدين، يتم إجبار العديد منهم على العمل لساعات طويلة، سبعة أيام أسبوعيًا على مدار العام دون راحة. ولا مقابل لعملهم سوى الطعام والإقامة؛ حتى لا يستطيعوا تسديد الدين الذي عادة ما يتم توارثه لأجيال.

وهناك ثلاثة أمثلة للعلاقة بين الاتجار بالبشر والأشكال المعاصرة للعبودية، نوضحها فيما يلي :

الاتجار بالبشر والعبودية في اليابان والصين وأستراليا

تعتبر اليابان دولة مقصد بالنسبة للنساء والأطفال الذين يخضعون للاتجار بالبشر في الصين وجنوب شرق أسيا وأوروبا الشرقية وبشكل أقل في أمريكا اللاتينية، وذلك لأغراض الاستغلال الجنسي والاستغلال للعمل في نوادي التعري ومحلات الجنس والبارات وغرف الفيديو الخاصة وخدمات المرافقة وخدمات الفيديو بالطلب عبر البريد الإلكتروني، وأكدت تقارير لمنظمات غير حكومية أنه في بعض الحالات يستخدم الوكلاء العقاقير والمخدرات للسيطرة على الضحايا، ومن ناحية أخرى، يذهب بعض النساء طواعية للعمل في اليابان فيتم قهرهن لاحقًا وإجبارهن على التورط في أوضاع يتم استغلالهن فيها، ويتم ذلك عن طريق تقييدهن بديون تتراوح بين ٢٦٠٠٠ إلى ٤٣٠٠٠ دولار أمريكي مقابل نفقات المعيشة والرعاية الصحية وبعض الاحتياجات الضرورية الأخرى.

ويتم الاتجار بالنساء والأطفال الصينيين لاستغلالهم جنسيًا أو في مجالات العمل المختلفة في ماليزيا وتايلاند والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وأستراليا وأوروبا وكندا واليابان وإيطاليا وبورما وسنغافورة وجنوب أفريقيا وتايوان، ويتم الإيقاع بالعديد من الصينيين عن طريق تقديم وعود زائفة لهم بوظائف، ثم يتم دفعهم إلى العمل الجبري والدعارة، كما يتم الإيقاع بالأطفال والاتجار بهم من خلال إقناع والديهم بأن أطفالهم بإمكانهم إرسال مدخرات لهم في المستقبل. وفي المناطق الأكثر فقرًا، يتم بيع النساء كزوجات للرجال غير المتزوجين من المعاقين وكبار السن، أما في المناطق الأغنى فيتم الدفع بالنساء إلى عالم التجارة الجنسية ومحلات تصفيف الشعر وصالونات المساج، كما يتم اختطاف الأطفال الصينيين عنوة وبيعهم لمن يرغب في تبنى الأطفال .

وتعد أستراليا أيضًا مقصدًا للضحايا الذين يتم الاتجار بهم ممن ينتمون إلى شرق وجنوب شرق أسيا وأوروبا الشرقية، وبالأخص جمهورية الصين الشعبية وكوريا وتايلاند، وهناك العديد من التقارير عن مهاجرين من الهند وجمهورية الصين الشعبية وكوريا الجنوبية، ويهاجر هؤلاء طواعية من أجل العمل في أستراليا، ولكنهم يتعرضون للقهر لاحقًا لتوريطهم في أوضاع سوء الاستغلال، وأكدت المفوضية الأسترالية للجريمة في تقاريرها أن ثمة ممارسات خداع فيما يتعلق بنصوص العقود مع هؤلاء المهاجرين وظروف إبرامها، وتتزايد هذه الظاهرة بين النساء العاملات بالدعارة، بينما تظهر بصورة أقل فى أنشطة التوظيف المزيفة الأخرى.

(المصدر: www.humantrafficking.org)

وثمة اختلافات جوهرية بين "تجارة الرقيق الأطلسية" والعبودية الحديثة، فقد أصبح دور العنصرية مختلفًا واتسع نطاقه كذلك، بحيث أصبح الأفراد كافة أهدافًا للعبودية الحديثة. وذلك بخلاف تجارة الرقيق الأطلسية. كما أن النساء والأطفال قد أصبحوا ضحايا أساسيين للعبودية الحديثة، وهؤلاء الذين يتم شراؤهم وبيعهم واستعبادهم يأتون في الغالب من كل قارة، ويتم بيعهم في كل دول العالم. ثانيًا: اختلف الحجم، حيث يُقدر عدد من يتم استعبادهم على مستوى العالم بأكثر من ٢٧ مليون شخص، وذلك أكثر من ضعف الرقم الذي تم تهجيره للأمريكتين عبر تاريخ يمتد لأربعة قرون من تجارة الرقيق الأطلسية.

وعلى الرغم من تلك الاختلافات بين نمطي العبودية فإن ثمة تشابهًا وتقاطعًا في الاستخدام المتزايد للقانون لتقليص كلا الشكلين والقضاء عليهما في كون بعض أشكال العبودية الأطلسية شرعيًا على مدار فترات طويلة إلى أن تم

إلغاؤها. وكذلك كانت عمليات الاتجار بالبشر في العصور الحديثة قانونية للعديد من السنوات حتى ظهرت المبادرات الحديثة لتطوير التشريعات للقضاء على تلك الظاهرة.

وتتجاهل البرامج الهادفة لمنع تجارة البشر زبائن تلك التجارة الذين يقومون بإنعاشها، وهؤلاء مثل أصحاب المصانع أو المزارع المستغلين، وزبائن الدعارة، ومن يستأجرون الخدم؛ فالأنشطة الهادفة للقضاء على هذه الظاهرة تركز فقط على جانب العرض بهدف تقليصه، وحماية الضحايا، وملاحقة التجار، وتتجاهل زبائن وعملاء هذه التجارة الذين يدرك بعضهم بشكل كامل سوء المعاملة التي يتعرض لها الضحايا، ويجهل الكثيرون منهم مدى الاستغلال والانتهاك الشديدين اللذين تتضمنهما عملية الاتجار بالبشر، ولا يعرفون أن أغلبية ضحايا الاتجار بالبشر لم يختاروا هذا الأسلوب في الحياة بمحض إرادتهم، ولكنهم أجبروا وأكرهوا عليه (تقرير لجنة الاتجار بالبشر، الأمم المتحدة ٢٠٠٦).

وبجانب العصابات المنظمة في مجال جريمة الاتجار بالبشر وسماسرة الرقيق ومالكيه، تلعب الدول أحيانًا دورًا مباشرًا في الاتجار بالبشر، فدول مثل ميانمار (بورما) والصين وموريتانيا والسودان أمثلة لدول عملت حكوماتها بالعديد من الوسائل لدعم عبودية مواطنيها، خاصة من خلال أشكال العمل القسري، ويعد نظام " لاوجاي Laogai" مثالاً على ذلك، وهو نظام للعمل القسري في مخيمات العمل في السجون الصينية، وتتعرض رواية للكاتب الصيني هاري يو لهذه المسألة بشكل مفصل (انظر الفصل الخامس من رواية "مستبعد"، *قصص جديدة من العبودية الحديثة، ساج وكاستان ٢٠٠٧ ولمعلومات إضافية يمكنك الاطلاع على الموقع التالي: www.laogai.org*).

تحليل الهجرة والعنصرية والإثنية

ينشغل الفصل الذي بين أيدينا بطبيعة العلاقات وتقيدها بين حركة البشر (الهجرة) والحدود التي يتم فرضها بين جماعات بشرية لهم مفردات ثقافية وأصول "إثنية" مشتركة، وكذلك طرق تشكيل المعالجة السلبية للجماعات الإثنية، وتسعى السطور التالية إلى التعرف على بعض الطرق الأساسية التي يحدث ذلك من خلالها، وهناك العديد من المناهج والطرق التي يمكن استخدامها لدراسة هذه الأسئلة، وتتضمن:

- النماذج الإقليمية للأشكال الأساسية للعلاقات مثل: تقرير الأمم المتحدة للهجرة (٢٠٠٢) في أفريقيا، وأسيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، وأوقيانوسيا، وكذلك تقرير "جولدبرج" للإقليمية العرقية (٢٠٠٨) وتقرير "ويناند" للتكوينات العرقية (٢٠٠١) – والذي ستتم مناقشته لاحقًا.

- النماذج القومية التي تتخذ من كل دولة أو قومية موضوعًا لدراسة الحالة، مثل دراسة العرق والإثنية والهجرة والثقافة في اليابان.

ونسعى فيما يلي إلى دراسة هذه المناهج والطرق وفحص قيمتها وإيجابياتها وإخفاقاتها عن طريق ما يلي:

أولاً: دراسة واحد من الأشكال الأساسية للحكم العنصري المعاصر، وهو العنصرية ضد الفلسطينيين وعلاقاتها الوثيقة بعمليات الهجرة، وإضافة إلى ذلك وبالتوازي مع هذا السياق، سوف تتم دراسة الهيمنة العرقية الصينية على إقليم التبت.

ثانيًا، انطلاقًا من تقرير التنوع الإثني في المملكة المتحدة والذي تمت دراسته في الفصل الرابع، سيتم بحث العلاقات بين الهجرة والعرقية والإثنية من خلال التركيز على السياقات والسياسات، وسياسة الهجرة، وسياسة العلاقات العرقية، والقانون الإنجليزي.

وقد شرع اثنان من المنظرين الكبار وهما: "ديفيد جولدبرج" (٢٠٠٨) و"هورت وينانت" (٢٠٠١) في دراسة الأشكال التاريخية والمعاصرة للسلالة والإثنية من خلال التركيز على عمليات مختلفة عبر مناطق مختلفة حول العالم، ويقدم "جولدبرج" تصنيفًا جديدًا لهذه المناطق.

أشكال "جولدبرج" للعمليات العرقية المعاصرة
• العنصرية الأمريكية: وتشمل العمليات التاريخية للفصل العنصري والعنصرية المولدة من جديد، واتصالها بمفهوم الإمبريالية الجديدة.
• العنصرية في فلسطين: وتشمل عمليات الاحتلال، والفصل، والهيمنة العسكرية.
• العنصرية الأوروبية: وتشمل تحديد الحدود الثقافية والإقليمية من جديد من خلال التعامل مع الهجرة على أنها التهديد العرقي الأساسي.
• العرقية في أمريكا اللاتينية: وتشمل عمليات التنظيم والتقدم الاجتماعيين، واحتواء الخليط العرقي.
• العنصرية في جنوب أفريقيا: وتشمل الانتقال من القيود القمعية لنظام الفصل العنصري إلى ازدواجية ما بعد العنصرية.

• العنصرية الليبرالية الجديدة (العابرة للأقاليم): وتشمل الانتقال من العنصريات العامة التقليدية وعنصرية الدولة إلى إعادة خلق الانقسامات وعدم المساواة من خلال الخصخصة، والتركيز على الأمن والتحكم من خلال الهجرة على سبيل المثال.

وتتنوع كل هذه الأشكال في مداها ما بين المستوى شبه القومي إلى المستوى القاري، ويعرف "جولدبرج" (٢٠٠٨: ٨٧) هذه الأشكال بأنها مشاهد دائمة التفاعل والتداخل، ولكنه يذهب إلى القول بأنها تتسم بالتمايز العرقي فيما يخص تاريخها وظروفها وطرق التعبير عنها (٢٠٠٠).

أما نهج "وينانت" فهو قائم على الاهتمام بالتغلب على التركيز على حدود الدول القومية كوحدات أساسية للتحليل، بالتأكيد على كل من كيفية عمل النظام العنصري الدولي، ودراسة حالات إقليمية أو قومية مثل الولايات المتحدة، وأوروبا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا.

وأوجه التشابه بين هذين النمطين واضحة، وتشير إلى بعض الاتفاق حول أهم المراكز والمواقع الأساسية المعاصرة لتحليل العنصرية، ولكن.. ماذا يفتقد كلا النموذجين؟

بمقارنة تلك النماذج بتقديرات الأمم المتحدة حول الهجرة العالمية التي بحثت التوجهات في ست مناطق مختلفة، وهي: أفريقيا، وأسيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا، يتضح أن منطقة أوقيانوسيا ومناطق ضخمة في أفريقيا وأسيا لا يتم الاهتمام بها وأخذها في الاعتبار في النموذجين؛ ومن حيث عدد السكان، فإن ٨ دول من أكبر ١٠ دول حول العالم لا يتم الاهتمام بها في النموذجين، وهي: الصين، والهند، وإندونيسيا، وباكستان، وبنجلاديش، ونيجيريا، وروسيا، واليابان.

ومن حيث أكبر عشرة تكتلات بشرية أساسية في العالم، فإن ستة تكتلات منها لم تُمثل في هذه التحليلات وهي طوكيو (اليابان)، وسول (كوريا الجنوبية)، ومانيلا (الفلبين)، ومومباي ودلهي (الهند)، وشنغهاي (الصين)، فلقد كان للهجرة تأثير كبير على كل هذه الدول والمجتمعات الحضرية؛ حيث تتصف جميعها بأشكال مختلفة من التنوع والتمايز الإثنيين. كما يلعب العرق دورًا مهمًا في هذه السياقات. كما تم توضيحه والتركيز عليه في حالات الصين واليابان من قبل في ذلك الكتاب.

وقد أقر "جولدبرج" و"وينانت" بهذه الانتقادات بشكل عام؛ حيث أشارا إلى ضرورة الحذر من التعميمات التي لا أساس لها، ويحاول "جولدبرج" جذب الانتباه بشكل خاص لشكلين آخرين من المناطق العنصرية في تصنيفه لكي يتم تناولهما بمزيد من الدراسة لاحقًا، وهما، أولاً: " الأسينة(*) العنصرية "Racial Asianisation والتي تغطي على سبيل المثال العنصرية التي يواجهها "الكوريون الزاينتشي "Zainichi Koreans(**) في اليابان، وكذلك الطرق التي تتبلور من خلالها الممارسات والفكر العنصريين في الهند والصين، ثانيًا، "البلقنة العنصرية" التي لا تزال خارج الاهتمام، وما زالت تحتاج إلى دراسة تفصلها وتحدد معالمها.

(*) نسبة إلى آسيا.

(**) تعني كلمة (زاينتشي) ''البقاء في اليابان لفترة مؤقتة''، ويشير مصطلح "كوريو الزاينتشي" إلى السلالة الكورية التي تمثل ثاني أكبر جماعة إثنية في اليابان، ويعود المصطلح إلى عام ١٩١٠م أثناء الاحتلال الياباني لشبه الجزيرة الكورية، ويشير إلى أولئك الكوريين الذين انتقلوا إلى اليابان في تلك الفترة، والذين تم استغلالهم في زراعة الحقول أو في الحرب ضد الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية، كما تم استغلال نساء تلك السلالة في أعمال الرق والعبودية والخدمات الجنسية لجنود الجيش الياباني، ما مثل وصمة عار في تاريخ اليابان، ويميزهم المصطلح عن المهاجرين الكوريين الآخرين الذين هاجروا إلى اليابان بكثرة في فترة الثمانينيات. (المترجم).

لقد ناقشنا جوانب العنصرية ومناحيها في أمريكا وأوروبا، والآن سوف نتحول لمناقشة واحد من أكثر الأمثلة قمعًا وإخضاعًا وإهانة ودموية ("جولدبرج" ٢٠٠٨: ١٠٦)، وهي العنصرية ضد الفلسطينيين، وهي الحالة التي تحمل أوجه تشابه مع مثال سوف يتم التعرض له لاحقًا في هذا القسم. ولم يتم تناوله في هذين النموذجين العالميين اللذين تم شرحهما، وهي حالة "التبت"، وما يناظرها ويوازيها من احتلال عسكري وتضييق وتحكم عنصريين.

العنصرية ضد الفلسطينيين

عرض الكتاب للتطور التاريخي لمعاداة السامية في الفصل الأول، أما الأشكال المعاصرة من معاداة السامية والعنف المرتبط بها فسوف يتم تقديمها في الفصل السادس. مع الأخذ في الاعتبار طبيعة معاداة السامية، تاريخيًا وجغرافيًا، يبدو من التناقض أن تكون إسرائيل مسئولة عن خلق شكل جديد من الدولة العنصرية، والغرض من هذا القسم هو دراسة هذه الحالة المحددة المسماة "العنصرية ضد الفلسطينيين" عن طريق نموذج "جولدبرج" (٢٠٠٨)، وسوف نوضح في الفصل السادس كيف أن مدى النقد الموجه إلى الدولة الإسرائيلية يخلق شكلاً جديدًا من معاداة السامية[١].

---

(١) تبدو تلك الفقرة "الأولى" التماسًا من جانب المؤلف للكتابة عن "العنصرية ضد الفلسطينيين". فالكتابة في هذا الموضوع تفتح أبوابًا من الجحيم الصهيوني على المفكرين والكتاب مثلما حدث في حالات كثيرة، وكأن المؤلف يقول في هذه الفقرة إن هدفه من الكتابة عن "العنصرية ضد الفلسطينيين" ليس دفاعًا عنهم ولكن لأن العنصرية ضد الفلسطينيين تزيد من معاداة السامية، ولم يقدم الكاتب شيئًا يُذكر في هذا الصدد في "صفحتين" عن العنصرية ضد الفلسطينيين" التي هي واقع ملموس أكثر من التخمينات والمزاعم حول معاداة السامية. (المترجم)

تشير كلمة "فلسطين" إلى منطقة على الساحل الشرقي للبحر المتوسط وحتى نهر الأردن، ومن جنوب صحراء النجف إلى منطقة بحيرة الجليل في الشمال، وقد تم التأكيد على الترسيم الإقليمي لحدود الهوية الفلسطينية كرد فعل على الاحتلال الفرنسي والبريطاني لها في بدايات القرن العشرين وبالتزامن مع تأسيس إسرائيل، وقد بدأ تأسيس دولة إسرائيل بعد انتهاء الحكم العثماني في عام ١٩١٧م وإنشاء عصبة الأمم التي أقرت الانتداب البريطاني على فلسطين في عام ١٩١٩م، والتي بدورها اعترفت بهذه المنطقة وطنًا قوميًا لليهود.

ويقر "جولدبرج" بالدور الرئيس الذي لعبته الحداثة البريطانية في تحويل نظام بشري يتسم بالتعددية إلى مركب من مجتمعات تتسم بالقابلية للانفصال بالإضافة إلى كونهم منقسمين إثنيًا. وقد قام "جولدبرج" بعقد مقارنة قوية بين تكوين مجموعة من الملامح الرئيسية لدولة إسرائيل مع تلك التي شهدها نظام الفصل العنصري بجنوب أفريقيا، ولكنه عمل على توضيح أن ذلك الشكل هو شكل جديد ومختلف من أشكال "الدول العنصرية".

لقد كانت الهجرات وعمليات الطرد والنفي والإخلاء، مفاهيم ومرتكزات إستراتيجية مركزية تم العمل من خلالها على نقل اليهود إلى إسرائيل، وكذلك الانتقال القسري والطرد والإجلاء للفلسطينيين إلى مناطق محددة ومنفصلة، وقد أدى انتهاء الانتداب البريطاني في عام ١٩٤٨م -وما تلاه من خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين والتي وضعت حدودًا منفصلة لدولتين فلسطينية وإسرائيلية- إلى القضاء على فلسطين كنطاق جغرافي محدد المعالم، وأدت إلى الهجرة الجماعية لبعض الفلسطينيين واليهود العرب من أراضيهم. وأدى ذلك إلى إنشاء إسرائيل -كدولة تشبه نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا- وما ترتب على ذلك وما تلاه من انتقاص وسلب حقوق الفلسطينيين وسلطتهم، ومصادرة ممتلكاهم وفرصهم المادية في الحياة.

ويرى "جولدبرج" أن العنصرية العرقية ضد الفلسطينيين اتسمت بثلاثة عناصر رئيسية: تطهير الأرض الذي تم تبريره بذرائع أخلاقية تاريخية، والسيطرة على الأراضي من خلال الاستيطان المصحوب بعمليات احتلال وعسكرة، والتمييز العرقي بين "اليهود الأكثر ذكاءً وإقدامًا، والفلسطينيين الأصليين الفقراء غير المتجانسين ذوي المستوى الثقافي الأدنى كما وصفتهم لجنة "بيل" البريطانية Peel Commission في ١٩٣٧م، فهناك فئات عرقية قائمة منذ زمن طويل عملت على خلق انقسامات سياسية وجغرافية عميقة، وما ترتب على ذلك من عمليات الهيمنة العنصرية، وأحد المشاهد الأساسية لهذا الصراع هو: "قطاع غزة الذي يعد حالة كلاسيكية من الاستغلال الاستعماري في مرحلة ما بعد الاستعمار (شليام ٢٠٠٩).

وقد أكد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي ضد العنصرية – كجزء من إعلانه حول الجماعات المعرضة للاستضعاف وضحايا التمييز العنصري– أن الشعب الفلسطيني شعب تحت الاحتلال الأجنبي، وأقر بحقوقهم غير القابلة للمصادرة في تقرير المصير، بالإضافة إلى حق اللاجئين في العودة وفق إرادتهم لأوطانهم وممتلكاتهم بكرامة وأمان، وفي الآونة الأخيرة، وتحديدًا في أكتوبر ٢٠٠٨م عملت "اللجنة الفلسطينية الوطنية للمقاطعة BNC Boycott National Committee"، التي تمثل أكثر من ١٧٠ منظمة مجتمع مدني فلسطينية، على جذب الانتباه إلى حقيقة أن الأنماط المتعددة للتمييز المؤسسي الإسرائيلي الممنهج ضد الشعب الفلسطيني تُعد شكلاً من أشكال" القمع العنصري"، ومن بين الصور التي يتّخذها هذا القمع ما يلي:

- المنع المستمر لعودة اللاجئين الفلسطينيين بوسائل تشمل القهر، والقانون، والأحكام القضائية.

- مصادرة ٣٣٥٠ كيلو مترًا مربعًا (حوالي ٦٠%) من الضفة الغربية بما يخدم الاستعمار اليهودي، وبما يتضمن الاستيطان المستمر ومحاولات العزل والفصل بين القدس الشرقية ونهر الأردن.

- تمرير قوانين عنصرية عبر البرلمان الإسرائيلي لتقييد الحقوق المدنية الأساسية للفلسطينيين.

- حصار قطاع غزة.

- العزل المستمر وهدم منازل الفلسطينيين في إسرائيل، بما فيهم بدو النقب.

- مصادرة الأراضي المملوكة للفلسطينيين داخل إسرائيل.

- الحرمان مما يتوجب فعله تجاه نحو ١١٠٠٠ سجين فلسطيني في السجون الإسرائيلية، متضمنا من هم رهن الاعتقال الإداري المعرضين للتعذيب ومختلف أشكال سوء المعاملة(*).

ويتخذ سياق الصراع العربي الإسرائيلي درجة عالية من التسييس والنزاع، ويبدو مسرحًا دائمًا للادعاءات والادعاءات المضادة والاتهامات بالعنصرية والرفض لهذه الاتهامات، وما إلى ذلك من أصداء على الساحات العالمية والقومية والمحلية (سوف تتم دراسة أشكال أخرى لمعاداة السامية متصلة بهذا السياق في الفصل التالي)، وفي دراسته لهذه المنطقة، وضع "جولدبرج" حالة مقنعة للتركيز عليها لمناقشة العنصرية ضد الفلسطينيين؛ حيث قام بربطها برؤيته للعنصرية الأمريكية "الأمركة العنصرية"، ودون مناقشة حق إسرائيل في الوجود هاجم "جولدبرج" ما تقوم به الدولة الإسرائيلية من عمليات في حق الفلسطينيين؛ حيث

(*)http://electronicintifada.net/v2/article9987.shtml

تتعامل معهم على أنهم شعب "ليس له أهمية ولا يرغب في وجوده أحد"، ووصف تلك العمليات بأنها "مفرطة وحادة"، كما هاجم ما يصاحب ذلك من إعمال آلة "القتل والهدم" والدمار.

ويوضح الصراع الأخير في غزة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ العديد من الأفكار التي نطرحها هنا، ويؤكد ذلك الصراع الرؤية التي تقول إن مسألة تحقيق علاقات سلمية بين الدولتين تبدو غير ممكنة التحقق في الوقت الحالي، فحل الدولتين من شأنه أن يعطي عرب إسرائيل بالإضافة إلى اللاجئين الفلسطينيين الجنسية في الدولة الفلسطينية الجديدة، علاوة على أنه يقدم للمواطنين العرب في الدولة الإسرائيلية اختيار الحصول على الجنسية الفلسطينية، بالإضافة إلى أن الفرصة ستظل لديهم أيضًا للبقاء كمواطنين إسرائيليين، ورغم أن ذلك الفرض مستبعد الحدوث فإن فرصته أفضل من إمكانية إنشاء دولة مستقلة على غرار نموذج التبت في الصين، حيث تنشط مبادئ الهيمنة العرقية وآلياتها بشكل صارخ.

الهيمنة العنصرية للصينيين في إقليم التبت

صار جليًا ما يتعرض له المواطنون من أذى جراء الأساليب العنصرية في إقليم التبت. وكما في الحالة الفلسطينية، فإن عمليات الأذى والاضطهاد والتمييز التي يتعرض له المواطنون في التبت قد تعرض له المؤتمر الدولي للعنصرية WCAR منذ عام ٢٠٠١ وما بعد ذلك.

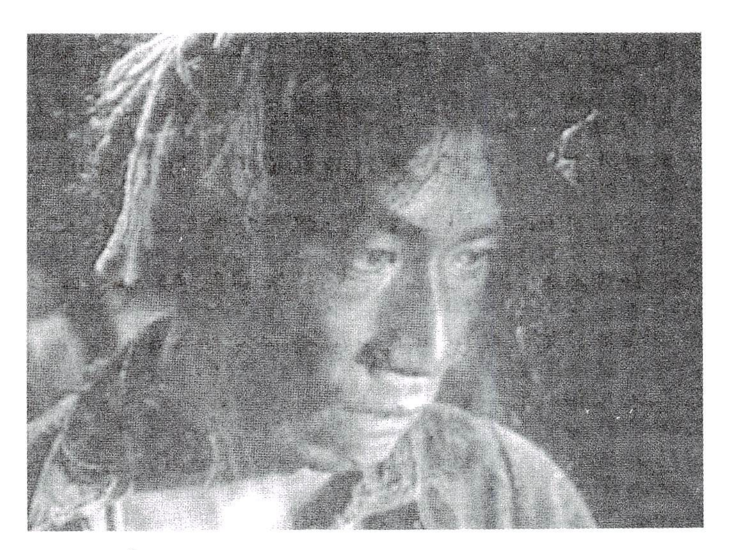
وإقليم التبت إقليم هضبي في وسط أسيا يبلغ حجمه حجم أوروبا الغربية. وكان مملكة مستقلة سابقًا إلى أن تم غزوه واحتلاله من قبل جمهورية الصين الشعبية في أعقاب انتصار الحزب الشيوعي الصيني في الحرب الأهلية عام

١٩٤٩، وهو ما تسبب في موت حوالي مليون مواطن تبتي، هذا بالإضافة إلى تدمير أكثر من ٦٠٠٠ من المعابد ودور العبادة، فضلاً عن سجن الآلاف من السكان التبت وتعذيبهم. ورغم كل ذلك فما زالت الصين متمسكة بأن العنصرية ظاهرة غربية وليس لها أي وجود أو أساس في المجتمع الصيني.

ويعود تاريخ جذور العنصرية الصينية تجاه سكان التبت إلى فترة الصراعات الحدودية بين أمراء الحروب الصينيين والتبتيين، والتي زادت كثافتها مع استمرار هجرة المستوطنين الصينيين إلى المناطق الحدودية مع إقليم التبت، وازداد الأمر حدة نتيجة الصراع العنيف بين الأفكار الشيوعية الإلحادية والمعتقدات البوذية لسكان التبت، وكغيرهم من سكان مناطق مختلفة في العالم، بدأ سكان إقليم التبت الأصليون في المعاناة من القهر والطغيان من قبل المستوطنين الصينيين، واللذين صاحبهما تعميق العداء الثقافي بين الجانبين.

ومن المتعارف عليه أن المفاهيم الثقافية والعقيدة الراسخة بالتفوق العنصري للصينيين مستمدتان من الأفكار الكونفوشيوسية التي تذهب إلى مركزية الصين وأهميتها في العالم، وهو ما يخلق القناعة بفكرة ضرورة استيعاب الجماعات البربرية الأجنبية غير المتحضرة أو القضاء عليها وفقًا للاعتقاد الصيني، وعليه فقد تم التعامل مع سكان إقليم التبت من هذا المنطلق العقائدي الذي يصفهم بالتخلف والوحشية والبدائية، بالإضافة إلى أنه تم الترويج لهذه النظرة وتلك المعتقدات في الخطاب السياسي والإعلامي الصيني.

وتنظر الأيديولوجية السياسية الصينية الحالية إلى الهوية التبتية على أنها جزء من الهوية الوطنية الكبرى التي هي الهوية الصينية في أفضل الأحوال، أما في أسوأ الأحوال فينظر لها على أساس أنها وعي زائف ومتخلف، في طريقه المؤكد إلى الذوبان داخل الهوية الصينية عن طريق الاعتراف بفوائد القومية الصينية ومميزاتها.



مشهد من الفيلم الدعائي "جامبا Jampa" الـذي أنتجتـه الصين في عام ١٩٦٣ والذي يظهر فيه بطل الفيلم "جامبا" أسود، مستعبدًا، قذرًا، وجاهلاً" وذلك قبل أن تقوم الصين بـــ"تحرير التبت".

وفى عام ١٩٤٩، قام الزعيم الصيني ماو تسي تونج بمحاولة القضاء علـى النسق العنصري في الصين، وانتهج "كاسترو" في كوبا النهج نفسه عام ١٩٥٩، أي بعده بنحو عقد من الزمان، وفي هذا السياق تم تأسيس جـيش التحريـر الـصيني الشعبي بدعاوى التحرير والحضارة والتحديث والتنوير وذلك عن طريق إخـضاع وقهر عنصريين لمختلف الأقليات القومية وعلى رأسهم سكان إقليم التبـت؛ حيـث أعلن وقتذاك أن الغرض الأساسي من هذا الجيش هو تأمين وحدة الشعب الـصيني والحفاظ عليها، وهو المصطلح المعاصر الذي يُستخدم كمفهوم شامل للدلالة علـى الأمة الصينية التي تشمل العديد من الأعراق والأقليات أهمها عرق "الهـان Han"، والذي يمثل أكبر جماعة إثنية في البلاد حيث ينتمي إليه حوالي ٩٢% من السكان. هذا بالإضافة إلى حوالي ٥٦ هوية إثنية أخرى معترف بها في البلاد، والتي تتألف من حوالي ١٠٥ ملايين فرد تشمل إثنيـات متعـددة مثـل "التـشوانج Zhuang"،

و"المانشو Manchu"، و"الهو Hua"، و"المنغول Mongol"، بالإضافة إلى ٥,٤ ملايين تبتي من سكان إقليم التبت. كما ظهر مفهوم آخر يذهب إلى أن الأعراق الصينية المختلفة- بما فيهم التبتيون - هم من أصل عرقي مشترك وهو العرق نفسه الذي ينتمي إليه العرق المهيمن في الصين وهو عرق الهان؛ وذلك بغرض مكافحة الدعاوى المطالبة بتقرير المصير العرقي، وفي هذا السياق نجد ثمة أوجهًا من الشبه بين الاستعمار الغربي والاستعمار الصيني أخذًا في الاعتبار مفاهيم "الأبوية" و"المهمة الحضارية" التي ارتكز عليها كلا الشكلين من أشكال الاستعمار.

وكالعديد من الجماعات الاستعمارية الأخرى التي تتسبب في خلق مجتمعات شتات جديدة، بدأ التبتيون تحت وطأة القمع الاستعماري الصيني عصر الشتات مع فشل انتفاضة ماركان(*) عام ١٩٥٩ والتي قادت إلى سفر "الدلاي لاما" من إقليم التبت إلى الهند، ومع انتشار الشائعات بأن الحكومة الصينية تخطط لخطف الدلاي لاما، أدت هذه الشائعات إلى تفجير انتفاضة شعبية انتهت بمقتل آلاف التبتيين، وخلال هذه الانتفاضة التي تفجرت بسبب قدسيته كرمز قرر الدلاي لاما الهروب من الإقليم، لكن هروبه من التبت عام ١٩٥٩م ونفي التبتيين من موطنهم الأصلي أديا إلى تكوين حكومة منفى ومجتمعات شتات للتبتيين في دول المنفى التي يعيشون بها، كما حدث على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية والهند (Hess 2006).

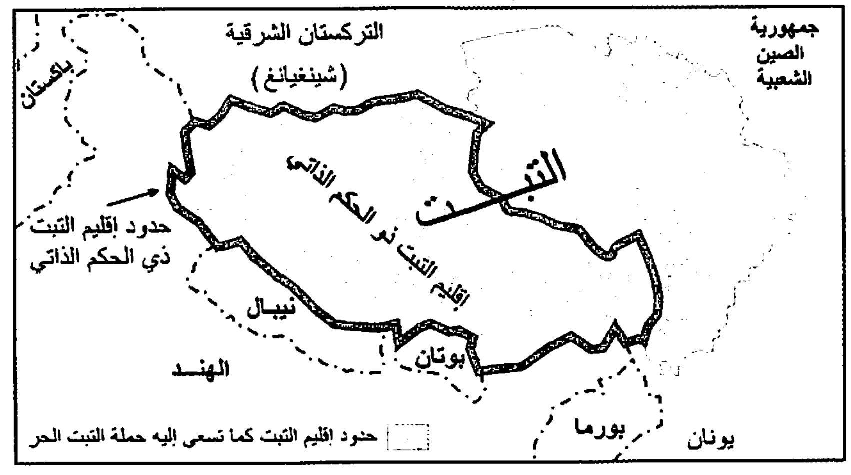
وتظهر العنصرية الصينية ضد التبتيين بشكل واضح في مظاهر الحياة اليومية، وتأخذ في بعض الأحيان مظاهر شديدة القسوة مثل إلقاء الركاب التبتيين من الحافلات الصينية، بالإضافة إلى الضرب والعنف المستمرين من قبل قوات الشرطة

(*) بدأت هذه الانتفاضة في ١٠ مارس ١٩٥٩م في مدينة "لاسا" عاصمة التبت، حيث ثار أهل التبت ضد الشيوعية الصينية التي ضمت أراضيهم إليها في عام ١٩٥٠م، وقد بدأت العمليات المسلحة ضد الصين في عام ١٩٥٦م وانتهت عام ١٩٦٢م، وقد استطاعت الصين قمع حركة المقاومة في التبت، ويشار إلى انتفاضة "ماركان" باعتبارها انتفاضة فاشلة أدت إلى هروب الدلاي لاما إلى الهند في العام نفسه. (المترجم)

والأمن الصينية، فضلاً عن رفض تقديم الخدمات للتبتيين في الفنادق والمطاعم، والتمييز المستمر ضدهم واستبعادهم من الحصول على تصاريح أو عقود، وكذلك السكن، وتعد المعاملة العنصرية ضد سكان إقليم التبت شديدة الوضوح، وتظهر بشكل أكثر شدة فيما يتعلق بحرية التعبير، وحرية الحركة، والإقامة، وكذلك التعامل مع الثقافة والدين لسكان التبت، وممارسات التوظيف، والخدمات الصحية والتعليمية والتدريبية لسكان الإقليم. وأيضًا فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

كما يتعرض التبتيون في المدارس إلى الضرب والسخرية في حالة ما إذا كان هم أو آباؤهم يعبرون عن معتقداتهم الدينية وتقاليدهم الثقافية، وعلاوة على ما سبق فإن الهيمنة العنصرية الصينية أدت إلى حرمان التبتيين من الحريات الأساسية واستمرت الاعتقالات السياسية وممارسات التنكيل والتعذيب.

وقد أدى استمرار إنكار العنصرية رغم ممارستها من قبل المؤسسات الصينية، بالإضافة إلى اعتقادها في المبدأ العنصري الذي يؤمن بأولوية ثورة الصين (عرق الهان) الشعبية، إلى دعم حضور آليات القوة كوسائل لاستمرار الهيمنة العنصرية الصينية على إقليم التبت.



خريطة "إقليم التبت ذي الحكم الذاتي". وإقليم التبت ليس "تبتًا"، وليس ذاتيًّا في الحكم، فقد قسمت الحكومة الصينية إقليم التبت التاريخي إلى إقليم وعدد من المقاطعات وعدد من الولايات، بحيث يشمل "إقليم التبت ذو الحكم الذاتي" المنطقة الوسطى فقط إضافة إلى بعض المناطق الشرقية في هضبة التبت.

لقد تم استخدام الهجرة والاستيطان والاحتلال كأسلحة للهيمنة العرقية والإثنية للصينيين في إقليم التبت، فقد تم تشجيع جماعات تنتمي إلى عرق الهان الصيني من قبل العديد من المؤسسات الصينية على الهجرة والاستيطان في إقليم التبت، وذلك من خلال مبادرات مختلفة من قبل تلك المؤسسات تتضمن إنشاء أبنية تتسع لعدد ضخم من المستوطنين، ومشروعات واسعة النطاق في مجالات كالبناء والتعدين ومشروعات الطاقة المائية، وتخصيص أراضي التبتيين لأهداف الزراعة وإعادة تخطيط المشروعات الخاصة، فضلاً عن تقديم القروض لمساعدة المهاجرين الصينيين على إنشاء الأسواق ومحلات الملابس والفنادق ومراقص الديسكو وبيوت الدعارة. وأخيرًا إنشاء خطوط للسكك الحديدية لتسريع عملية تهجير الصينيين من العرق الهاني إلى إقليم التبت لفرض الوقائع على الأرض.

وتتضمن المحفزات المالية دفع الحكومة الصينية للمستوطنين الصينيين أجورًا عالية ومساكن أفضل للعمال الصينيين وأسرهم، وكل هذه السياسات من قبل المؤسسات والحكومة الصينية دائمًا ما تكون مصحوبة بإنكار تام لممارسات التهجير الجماعي للسكان إلى إقليم التبت، ونتيجة لهذه السياسات أصبح التبيتيون أقلية في خمس مناطق من أصل عشرة هي مجموع مناطق الإقليم، وشهد عام ٢٠٠٨ موجة العنف الأسوأ في إقليم التبت على مدار العشرين عامًا الماضية، حيث نشبت مظاهرات عالمية النطاق من قبل التبتيين والمتعاطفين مع قضيتهم في

جميع أنحاء العالم قبل بداية دورة الألعاب الأوليمبية في بكين، ونتج عنها جذب اهتمام الرأي العالمي لهذا الإقليم وقضيته، وعلى الرغم من ذلك فإن منطق القوة السياسية للاحتلال الصيني وعملية التحديث المستمرة التي تتخذها أشكال الهيمنة لذلك الاحتلال قد أديا إلى رد فعل عدائي عنيف من جانب الصين على هذه الاحتجاجات العالمية، وظهر ذلك في ترسيخ قوة الهيمنة العنصرية للصينيين في هذا الإقليم، وتنامي فاعلية التهجير القسري والاحتلال، بالإضافة إلى التأكيد على العداء الراسخ في مواجهات الاختلافات الإثنية والثقافية واللغوية والدينية.

إن الأهمية المركزية لفهم الروابط بين العنصرية والهجرة والإثنية تعد شيئًا ضروريًا وأساسيًا حتى وإن كان هناك تاريخ يمتد لعقود من المبادرات التي استهدفت تناول تلك المفاهيم. فالمشكلات التي ما زالت تواجهها المملكة المتحدة حتى بعد مرور أربعين عامًا من سَن أول تشريع للعلاقات الإثنية تشمل مستويات عالية من عدم المساواة والتفرقة وصعود التيارات اليمينية المتشددة، وتشير تلك المشكلات بوضوح إلى استمرار العداء الإثني والعنف وانتهاك الحقوق.

تنظيم الهجرة، والعنصرية، والإثنية في المملكة المتحدة

الهجرة والإقصاء

لقد أُجري بحث حديث حول العنصرية والهجرة والرفاهية في المملكة المتحدة (Craig, 2007) وخلص البحث إلى أن المهاجرين يتصفون بأنهم مخادعون ومثيرون للاشمئزاز ويفتقرون للمبادئ الأخلاقية، ويشكلون سببًا محتملاً لطمس الثقافة البريطانية، وتعكس سياسة الدولة البريطانية تجاه المهاجرين والأقليات

عنصرية متأصلة وتاريخية (Craig, 2007: 605)، فهناك تدابير حكومية حاضرة بوضوح في تشريعات الهجرة والإصلاحات السياسية الاجتماعية ذات نطاق واسع منذ العصر الفيكتوري وحتى الآن، وتعمل تلك التشريعات على إقصاء الغرباء المقيمين بصفة دائمة في الأراضي البريطانية دون أن يحملوا الجنسية، وتعمل أيضًا على حرمان بعض المواطنين الذين يحملون الجنسية -ولكنهم ينتمون إلى أعراق أخرى- من حقهم في الرخاء الاجتماعي، وقد أدى إجحاف القواعد القانونية وقانون المعاشات والتشريعات الخاصة بالتعامل مع الأجانب ومقاييس التأمين الوطني إلى تأصيل تلك الإجراءات الإقصائية.

إن إضفاء صفة العرقية على دولة الرفاه البريطانية يعيد إلى الأذهان الأفكار "اليوجينية"(*) المتعلقة بجودة السلالة والعرق من أجل تحقيق السيطرة الإمبريالية وإدارة المعضلات والمشكلات التي يسببها السود والأسيويون والأيرلنديون واليهود الفقراء، بما تمثله تلك الأعراق- طبقًا لهذا المنحى الفكري- من تهديد حتمي لوظائف وأجورهم العاملين بالاتحادات التجارية الحديثة، ويمكن أن يقودنا الارتباط بين الأفكار المتعلقة بالعرق مع تلك المتعلقة بالولادة والأمومة والعائلة والمرض وافتقار الكفاءة العقلية إلى استنتاج أن الخطاب العنصري متفش في السياسة والممارسات في بريطانيا.

(*) اليوجينية Eugenic هي علم تحسين النسل البشري، ويهدف إلى تفادي إنجاب أطفال مصابين بأمراض وراثية، وإلى إنجاب سلالات ذات قدرات متميزة من قوة الاحتمال والذكاء والشجاعة وغيرها، وتحسين النسل ليس أمرًا حديثًا، فقد كانت هناك قوانين في بعض مدن اليونان قديمًا تسمح بقتل المشوهين من الأطفال حديثي الولادة، وتم تدشين هذا المصطلح في العصر الحديث على يد عالم التشريح البريطاني فرانسيس جالتون (١٨٢٢ - ١٩١١م)، وقد ظهر المصطلح لأول مرة في مقال له بعنوان "الموهبة الوراثية والطبع" عام ١٨٦٥م. (المترجم)

وقد قادت إصلاحات الرفاهية وكذلك تشريعات الهجرة في فترة ما بعد الحرب إلى ترسيخ الإقصاء المرتبط بالعرق، واللتان تحددان أهلية الحصول على مميزات الرفاهية، وتشمل تلك التشريعات والإجراءات اختبارات الإقامة وقواعد منح الأموال العامة وشروط الدعم المالي (Law 2008)، ويمكن الإشارة إلى أن البندين الرئيسيين اللذين يحكمان سياسة الحكومة البريطانية تجاه الأقليات هما: ازدياد العنصرية في عمليات التحكم في الهجرة، وأيضًا ضعف الحماية ضد التمييز العرقي، وفي هذا السياق ظل استهداف الجماعات العرقية سمة دائمة لسياسات الهجرة في المملكة المتحدة، أيًا كانت هذه الجماعات: سودًا، أو أسيويين، أو يهودًا، أو طالبي اللجوء.

وقد تمت مؤخرًا إعادة صياغة السياسات على أساس عرقي لتستهدف استبدال العمال القادمين من العالم النامي بآخرين من مواطني الاتحاد الأوروبي Sales 2007: 158, Benyon 2006، مع منح حرية حركة كبيرة لمواطني دول الاتحاد الأوروبي وتقييد حركة من هم خارج الاتحاد، وهذا يعنى أن الملونين من قاطني الدول المهمشة أو الخاضعة في النظام الاقتصادي العالمي -والذين من المفترض أن يكونوا أكبر المستفيدين من الهجرة المؤقتة لكي يمارسوا أعمالاً تحتاج أو لا تحتاج لمهارات- ستقل فرصهم بنسب كبيرة وسوف يُكبلون بالعديد من القيود إذا تسنت لهم تلك الهجرة من الأساس، وذلك بغض النظر عن مدى حاجتهم لها.

المراحل الأربع لسياسات الهجرة في المملكة المتحدة:
• فرض قيود على اليهود والأجانب القادمين من أوروبا، من ١٩٠٥ حتى الآن. • فرض قيود على المهاجرين "الجدد" ممن ينتمون إلى دول الكومنولث (السود والأسيويين) على خلاف ما يحدث مع أقرانهم من المهاجرين القدامى (البيض) من دول الكومنولث وذلك منذ ١٩٦٢ حتى الآن، مع فرض قيود صريحة ومحددة على المهاجرين الجدد منذ ذلك التاريخ. • فرض القيود على الدخول إلى أراضي المملكة وكذلك على حقوق الساعين للجوء منذ عام١٩٨٠ حتى الآن. • تقييد الهجرة وفرض مزيد من القيود الانتقائية على هجرة العمالة لتشمل المهاجرين الذين ينتمون إلى دول شرق أوروبا مثل البلغاريين والرومانيين منذ عام ٢٠٠٠ حتى الآن.
Source: Rosemary Sales (2007) Understanding Immigration and Refugee Policy, Bristol: Policy Press also see discussion by Benyon 2006.

وقد أدى ما يعرف بـ"العمالة الجديدة" إلى العمل على استمرار وزيادة وطأة السياسات المحافظة التي أشرنا إليها والمتعلقة بالرفاهية والهجرة واللجوء Morris 2007, Someville 2007، وقد أدت تلك السياسات إلى مزيد من تقليص الحقوق المكتسبة لطالبي اللجوء، كما فرضت مزيدًا من المتطلبات الواجب توافرها للحصول على وظيفة، علاوة على إجراء اختبارات التوافر والحضور، وفرض قيود على الهجرة والمهاجرين بصفة عامة باستثناء مجموعات معينة من المهاجرين أصحاب المهارات الخاصة، وتتم صياغة سياسات الهجرة بأخذ عدة عوامل في الاعتبار أهمها الرغبة في حماية مصادر الرفاهية وحاجة سوق العمل

وكذلك الاتفاقات الدولية وحقوق العابرين للحـــدود. وقــد أدي التــوتر والغــضب الناجمان عن تلك السياسات في إدارة الهجرة إلى حضور الجوانـــب الأيديولوجيـــة وممارسات تنظيم الرفاهية في الإعلام المعادى والسجالات السياسية والقيود الجديدة على الهجرة على سبيل المثال.

وقد تلازم مع تنامي التمييز والتقييد فيما يتعلق بأهلية الحصول على حقوق الرفاهة تنامي نزعات العداء ضد طالبي اللجوء وشيطنتهم، وتنامى في الوقت ذاته القلق حول ما قد يترتب على ذلك من ترك أشخاص في العراء بـــدون العناصـــر الأساسية للحياة من مأكل، وملبس، ومشرب، ومسكن... إلخ. وهناك جدل عنيـــف حول رؤية الحكومة البريطانية ومدى صحتها، وتذهب تلك الرؤية إلى أن ما يجذب طالبي اللجوء إلى بريطانيا هو الحصول على الإعانات الاجتماعية والاستفادة مـــن معدلات الرفاه[1].

وهناك مجموعة أخرى من العوامل المهمة التي تبرز في اتخاذ القـــرارات المتعلقة بالهجرة، وتشمل: سوق العمل غير المنظمة وعدم فاعلية عمليـــات ضـــبط المهاجرين غير الشرعيين وترحيلهم إلى مواطنهم الأصلية، وعلي الجانب الآخـــر شهدت دول أوروبا الجنوبية التي تتميز بمستويات دنيا من الرفاهية، زيادة ملحوظة في طلبات اللجوء (Sales 2007). وأدى تفاعل قانون الهجرة مباشرة مع إجراءات الأمن الاجتماعي إلى تقليل فرص الحصول على مميزات للرفاهية من قبل من هم في حالة تحول أو من يسعون إلى إعادة لم شمل الأسرة.

---

(١) وقد تناول مجموعة من الباحثين هذا الموضوع بالبحث والتحليل، وهـــم: "فـــون روبنـــسون Vaughn Robinson" و"جيرمي سيجروت Jeremy Segrott" (٢٠٠٠م)، "آليس بلوك Alice Block" و"ليزا شوستر Lisa Schuster" (٢٠٠٢م)، و"آلان جيلبرت Alan Gilbert" و"خالـــد قصير Khalid Koser" (٢٠٠٣)، و"بيل دوفـــال Bill Duvall" و"فرانـــك جـــوردان Frank Jordan" (٢٠٠٢م) (المترجم).

وتبرز في هذا السياق نقطتا التفاعل الرئيسيتان، وهما: القواعد التي تحكم الاستعانة بالأموال العامة، وكذلك الشروط التي لابد لمن يسعى للحصول على صفة لاجئ أن يحققها، وقد أكد قانون الهجرة لعام ١٩٧١م أن من يسعى لتوحيد العائلة أو من يتقدم بالطلب نيابة عنه ليحصل على حق لم شمل الأسرة، عليه أن يوافق على خروجه من تحت طائلة الإنفاق العام في وقت تقديم الطلب حتى منح الإقامة لمن يشملهم الطلب، ويجب أن يقر مقدم الطلب أنه مسئول عن دعم من يشملهم طلبه، وأن يعلن فور وصولهم أنه يضمنهم أثناء إقامتهم داخل المملكة المتحدة، ويضاف إلى شروط منح الإقامة بهدف لم الشمل ضرورة توافر تأشيرة، وضرورة أن تقدم الطلبات قبل مغادرة الموطن الأصلي.

ويؤدي توزيع المسئولين عن منح تأشيرة الهجرة في رقع جغرافية متباعدة طبقًا للنظام القانوني البريطاني إلى إضعاف إمكانية مساءلتهم والتشكيك في مصداقيتهم، وهناك عائق آخر يضاف للعائق السابق، يتمثل فيما يعرف بقاعدة السبب المبدئي، وهو مبدأ سيئ السمعة يتطلب من المتقدم للجوء ألا يكون السبب المبدئي للهجرة بالنسبة للزوج أو الزوجة هو "الحياة في بريطانيا".

وتتطلب قوانين الهجرة المتعاقبة منذ ١٩٧٣م من أي شخص خارج إطار رعايا دول المنطقة الاقتصادية الأوروبية، يسعى لمغادرة وطنه للدخول إلى المملكة المتحدة أو الإقامة فيها أن يثبت أنه قادر على أن يعول نفسه وأي شخص آخر تابع له دون الاعتماد على المال العام، وهذا يعنى أنه على هؤلاء الأشخاص أن يثبتوا أن لديهم وسائل لدعم أنفسهم وذويهم دون مساس بالمال العام.

ولقد تم تحديد مفهوم المال العام لأول مرة في قانون الهجرة لعام ١٩٩٥م، وبسبب اتساع نطاق الإعانات الاجتماعية تم تعديل قوانين الهجرة لإضافة مميزات رفاهية، من قبيل رصيد ضريبة الطفل ورصيد ضريبة نهاية الخدمة ومكافأتها، بالإضافة إلى رصيد ضريبة العمل ليندرجوا تحت تصنيف المال العام، وشمل

المال العام الإسكان الاجتماعي أيضًا طبقًا لهذا القانون ولكنه لم يشمل التعليم أو الرعاية الصحية.

وإذا طلب أولئك الذين يقعون تحت طائلة التقييد القانوني الحصول على مميزات اجتماعية من المال العام أيًا من مزايا الرفاهية التي يتمتع بها المواطن البريطاني فإن صفته كمهاجر تكون على المحك؛ لأن طلبه هذا قد يؤثر على حقه في البقاء في المملكة المتحدة أو على الحصول على مد قانوني لفترة إقامته هناك، وتختلف القيود المفروضة على الدخول تحت طائلة الإنفاق العام طبقًا لفئات المهاجرين وتحدد الحكومة تلك القيود، وفي السنوات الأخيرة تم وضع القواعد التي تحكم الإعانات الاجتماعية بالتوازي مع وضع قواعد الهجرة، فتم ربط العديد من المكتسبات بظروف وقيود معينة للهجرة، والتي تتضمن كون الشخص لا يُمنح الأهلية الاجتماعية الكاملة بسبب كونه مهاجرًا، فعلى سبيل المثال، يصنف قانون الأرصدة الضريبية والأمن الاجتماعي بعض الناس بأنهم "أشخاص خاضعون لقيود الهجرة".

بعض المراحل الرئيسية في سياسة المملكة المتحدة المتعلقة بالهجرة
• **قانون الجنسية البريطانية لعام ١٩٤٨م:** أكد حق مواطني كل دول الكومنولث في الإقامة في المملكة المتحدة. • **قانون مهاجري الكومنولث لعام ١٩٦٢م:** أول تشريع لتقييد حق مواطني دول الكومنولث في الإقامة في بريطانيا، كما استحدث هذا القانون نظام القسائم (إيصالات) للهجرة المبدئية، التي تتطلب توافر قسائم عمل للمهاجرين كشرط للهجرة. • **قانون الهجرة لعام ١٩٧١:** استحدث ما يعرف بأهلية الدخول في دائرة

الإنفاق العام، كذلك استحدث مفهوم التمييز بين المهاجرين بما يعني مثلا تفضيل هجرة من ينتمون لدول الكومنولث البيضاء (أستراليا- كندا- جنوب أفريقيا) على حساب باقي دول الكومنولث.

- **قانون مناشدات اللجوء والهجرة لعام ١٩٩٣م:** استحدثت بصمة الأصابع والحرمان من الحق في الإسكان العام.
- **قانون اللجوء والهجرة لعام ١٩٩٦م:** نص على عقاب أصحاب العمل الذين يوظفون من لا يحمل الوثائق المطلوبة.
- **قانون اللجوء والهجرة لعام ١٩٩٩م:** استحدث نظام قسيمة الدعم ونظام الإقامة، وتم إنشاء خدمة دعم اللجوء القومي (NASS) وتخويلها بمسئوليات مباشرة لدعم طالبي اللجوء.
- **الحدود الآمنة، وثيقة الملاذ الآمن لعام ٢٠٠٢م:** اقترحت التخلص التدريجي من نظام القسيمة مع استمرار خدمة دعم اللجوء القومي.
- **قانون الجنسية، الهجرة واللجوء لعام ٢٠٠٢م:** استحدث نصوصًا تتناول موضوع إجبار بعض طالبي اللجوء على مغادرة البلاد، وسحب دعم طالبي اللجوء الذين تأخروا في تقديم طلباتهم أو هؤلاء الذين رُفضت طلباتهم.
- **اللجوء والهجرة لعام ٢٠٠٤م:** (قانون معاملة مقدمي الطلبات) ونص على إمكانية سحب الدعم من بعض العائلات التي تعول أطفالاً تحت سن ١٨ عامًا مع تقييد حق الشكوى.
- **قانون الهجرة، اللجوء والجنسية لعام ٢٠٠٦:** استحدث نموذجًا جديدًا للجوء يدعم درجة عالية من المراقبة على طالبي اللجوء وبإجراءات تختلف باختلاف جنسيات طالبي اللجوء.

- **مشروع قانون حدود المملكة المتحدة لعام ٢٠٠٧م:** يعطى لمسئولي الهجرة سلطات أكبر في تقليل حقوق الخاضعين لقيود الهجرة مع زيادة ما يفرض عليهم من واجبات وعقوبات، ونص على وجوب أن يحمل كل خاضع لقيود الهجرة بطاقة هوية.

وقد اتبعت حكومة حزب العمال نفس أساليب حكومة المحافظين وإستراتيجياتها لزيادة القيود على حصول طالبي اللجوء على الإعانات الاجتماعية، ودشن قانون الهجرة لعام ١٩٩٩م ما يعرف "بالهيئة القومية لخدمات دعم اللجوء" وجعلها هيئة منفصلة في قواعدها ولوائحها عن مصلحة الأمن الاجتماعي، وذلك لتنظيم أماكن المعيشة وتقديم نظام القسيمة (بدلاً من الأموال) بنسبة ٧٠% من معدلات الدخل كدعم للبالغين المعالين وبنسبة ١٠٠% للأطفال، وقد أدت حملة قادها "بيل موريس Bill Moriss"، الذي أصبح بعد ذلك السكرتير العام لاتحاد النقل والعمال، إلى استبدال الأموال السائلة بدلاً من كوبونات الدفع، ولكن ظل الاختصاص الرسمي بأموال الدعم الأساسي للخدمة القومية لدعم اللجوء ومنفصلاً عن الأمن الاجتماعي بالرغم من ارتباطه بمعدلات دعم الدخل.

وبالنسبة لمن يندرجون تحت القسم الرابع الخاص بـ"دعم الحالات الصعبة" (من فشل في الحصول على اللجوء ولا يستطيع العودة لموطنه الأصلي) استمر العمل بقسائم الدعم، وقد تم تطبيق مجموعة من الإجراءات التي تعمل على الخفض الممنهج للدعم المقدم لطالبي اللجوء، وتشمل سحب الدعم ممن تقدم بطلب اللجوء متأخرًا، وممن رفضت طلباتهم، وبعض العائلات.

وقد أسهمت تلك الإجراءات في العمل على زيادة معدلات إقصاء تلك المجموعة من العمل والخدمات العامة بما فيها الإسكان الاجتماعي والرعاية

الصحية خارج إطار الطوارئ، وجدير بالذكر هنا أن الرعايا الصحية الثانوية لمن رفضت طلبات لجوئهم أدت إلى أوضاع مأساوية طبقًا لتقرير لجنة برلمان المملكة المتحدة المشتركة لحقوق الإنسان ٢٠٠٧م. وتمت الإشارة لذلك مؤخرًا عن طريق أبحاث أُجريت على نموذج اللجوء الجديد (Lewis 2007, Somerville 2007).

وفي ظل ذلك المنحى في التعامل يعتمد بعض طالبي اللجوء -المتروكين في العراء بلا دعم- على الأصدقاء والدعم الخيري من خلال المنظمات التطوعية والكنائس في محاولة لتلبية حاجاتهم الأساسية من المسكن والغذاء والرعاية الصحية والدخل والأمن، ويُجبر الآخرون على البحث عن عمل لا يتطلب وثائق قانونية لإشباع حاجاتهم الأساسية، وتجعلهم تلك المصادر غير المشروعة للدخل في حالة خطر دائم، ويظل هؤلاء في هذه الأوضاع الخطيرة لفترات طويلة يمرون خلالها بأوقات لا يجدون فيها ما يشبع حاجاتهم الأساسية مما يؤثر على صحتهم، وقد يؤدي ذلك إلى محاولات الإضرار بالنفس ومحاولات الانتحار، كما أن فترات النوم الطويلة مألوفة لدى بعضهم.

وقد أدت سياسة كل من حكومتي العمال والمحافظين إلى زيادة معدلات الفقر لدى البالغين والأطفال على حد سواء، وفي الوقت الحالي منح قانون الحدود الجديد سلطات إضافية لمسئولي الهجرة، وعمل على تقليص حقوق من يخضعون لقيود الهجرة، وخلق مزيدًا من الواجبات والعقوبات عليهم، واقترح أن يفرض على كل شخص خاضع لقيود الهجرة أن يمتلك بطاقة هوية "بيومترية biometric"(*).

(*) تنتمي بطاقة الهوية "البيومترية" إلى عائلة بطاقات الهوية الذكية، وتشمل اسم الشخص وعنوانه وتاريخ ميلاده ونوعه وأسماء الأب والأم والزوج أو الزوجة إضافة إلى الأبناء. وتشمل معلومات جغرافية وبصمات الأصابع العشرة وقزحية العين، وتحتوى على رقم متصل=

وفيما يخص الرفاهية، فقد رحب مجلس اللاجئين بوعد الحكومة باستمرار دعم طالبي اللجوء من خلال عملية التقاضي بالنقض، ولكن إذا رفضت الدعاوى والطلبات لا يكون من حق مقدميها أي إسكان أو دعم مالي، ويتركون مُعدمين في العراء إلا إذا انطبقت عليهم شروط ما يسمى بـ"الحالات الصعبة" ومن ثم يتلقون الدعم، وتجبر الحكومة البريطانية الناس الآن على البقاء في العراء بدعوى تنظيم الهجرة، وفي هذا السياق ذكر تقرير صدر حديثًا عن مجلس اللاجئين الإسكتلندي أن ١٥٤ من طالبي اللجوء على الأقل ومن يعولونهم بقوا في العراء في مدينة جلاسكو من ٣٠ يناير وحتى ٢٦ فبراير ٢٠٠٦، وفي الوقت ذاته يسمح للعمال من الدول المنضمة حديثًا إلى الاتحاد الأوروبي بالدخول إلى أراضي المملكة المتحدة، بشرط عدم الحصول على بعض الحقوق والمكاسب في العام الأول لانتقالهم للمملكة، في الوقت الذي يخرج فيه كل العمال الآخرين من تحت طائلة الإنفاق العام حتى يحصلوا على الإقامة الكاملة.

ويشمل هذا من ينتمون إلى الدول المصنفة في فئة A8، وهي الدول التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في ١ مايو ٢٠٠٤، وهي جمهوريات: التشيك، أستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، المجر، بولندا، سلوفينيا، وسلوفاكيا، وكذلك رعايا دول A2، وهي بلغاريا ورومانيا، وكل هذه المجموعات تخضع لاختبار الإقامة المعتاد، الذي يشمل في جزء منه اختبار الحق في الإقامة، ويحصل رعايا دول A2 الشاغلون لوظائف رسمية على حقوق ومكاسب سريعة أهمها: المسكن، وضريبة المجلس، ورصيد ضريبة العمل؛ علاوة على مكتسبات الأطفال وحقوقهم، ولكن إذا فقدوا وظائفهم قبل مرور عام على شغلهم لها يؤدي ذلك إلى فقدانهم تلك الحقوق

= بقاعدة بيانات يساعد على التيقن من هوية الشخص، وتقلل البطاقة من فرص التزوير بشكل كبير. (المترجم)

والمكاسب، ويعامل رعايا دول A2 بعد مرور عام من العمل الرسمي والشرعي معاملة رعايا باقي دول الاتحاد الأوروبي، ويُمنحون حق العمل وحق طلب العمل والحقوق الاجتماعية بحرية ودون قيود.

وتتسم تجربة المهاجرين من دول وسط أوروبا وشرقها في العمل بالمملكة بضحالة الحقوق، ومنها عمل هؤلاء المهاجرين لوقت طويل وافتقاد العقود والأجر المدفوع للإجازات المرضية والعمل غير القانوني بما يخالف قواعد الهجرة، ولا يعلم أكثر من نصف المهاجرين لدى وصولهم المملكة المتحدة أي شيء عن الظروف والشروط المتعلقة بصفتهم؛ باعتبارهم مهاجرين، أو كيفية الحصول على الرعاية الصحية، وشخص واحد بين كل خمسة أشخاص من هؤلاء المهاجرين لا يعرف أين يذهب لطلب المشورة.

نهج المملكة المتحدة البريطانية في سياسة العلاقات العرقية

حلل "مايكل بانتون Banton Michael 1985" و"شاميت ساجار Shamit Saggar 1992" الإطار السياسي الليبرالي الذي تبنته المملكة المتحدة في منتصف الستينيات من القرن الماضي، وتم تحديد أربعة عناصر رئيسية لذلك الإطار: التجانس العرقي كمنفعة عامة، وفلسفة العلاقات المجتمعية، ومحاولات نزع الصفة السياسية عن القضايا المتعلقة بالعنصرية والهجرة المؤقتة، علاوة على فكرة المجتمع متعدد العرقيات.

لقد تم استبدال مفهوم "التجانس العرقي" بالتركيز على مفهوم المساواة العرقية بدءًا من منتصف سبعينيات القرن الماضي حتى نهايتها، وصاحب ذلك لاحقًا تغيير في تسميات"مجالس العلاقات المجتمعية بـ"مجالس المساواة العرقية" في بداية التسعينيات من القرن نفسه. ولكن ظلت مشكلة تهميش السياسة والإدارة

فيما يتعلق بالعنصرية المحلية سمة قائمة ومتجذرة في بريطانيا، وظهر ذلك بقوة في تفويض سلطة صناعة السياسات الخاصة بتلك المسائل للسلطات المحلية وهيئات العلاقات المجتمعية.

وارتبطت فكرة المجتمع متعدد الأعراق بالعديد من الافتراضات المشكوك في صحتها، والتي تشمل الاعتقاد بأن بريطانيا كانت أمة بحدود معلومة ومحددة بدقة، تضم وحدة سياسية متجانسة ثقافيًا قبل بداية الهجرة من المستعمرات الخاضعة لها في أسيا والكاريبي بعد الحرب العالمية الثانية. ونظر الكثيرون إلى الهجرة الملونة على أنها عامل مُغيِّر لطبيعة هذه الوحدة السياسية، ولذلك نشأ مجتمع متعدد الثقافات يجب أن تتم تنميته ودفعه للأمام، عن طريق سياسات تحقق الاندماج والتكامل والفرص المتساوية.

وقد تم انتقاد هذه الفكرة كثيرًا، ولخص "ميلز" ذلك في ثلاثة انتقادات رئيسية، هي:

أولاً: إن تأسيس مفهومي التكامل والاندماج في الأمة البريطانية جزئي وغير كامل. ولم يتم أبدًا التوصل إلى التكامل الثقافي البريطاني، وفشلت عملية تأسيس الأمة البريطانية كنتيجة لفشل التكامل الثقافي في خلق ثقافة بريطانية موحدة من شأنها أن تقف في مواجهة ثقافة المهاجرين الأسيويين وأقرانهم من دول الكاريبي والدول الأفريقية.

ثانيًا: حدثت قبيل موجة هجرة ما بعد الحرب العالمية الثانية عدة هجرات لمجموعات تشمل: أيرلنديين، ويهود، وصينيين، وأفارقة، ينتمون إلى أعراق محددة بيولوجيًا وثقافيًا، وتم تخطي تلك الحقيقة في سبيل تحقيق هدف ظهور المجتمع الجديد متعدد الثقافات.

ثالثًا: تم التعامل مع الفوارق الطبقية على أنها تحمل وزنًا ثقافيًا وعرقيًا، فعلى سبيل المثال كانت النظرة العرقية للفقراء أنهم متخلفون وغير متحضرين، ويعيشون في عالم الظلام، وكان ينظر إلى أبناء الطبقة الحاكمة على أنهم عرق متفرد له نسل مختلف.

وقد تناول "دوجلاس لوريمر Douglas Lorimer 1978" النقاشات المتعلقة بالطبقة والاتجاهات والمعتقدات العنصرية والعرقية في خمسينيات القرن التاسع عشر، وتناول عواقبها في سياقات اجتماعية مختلفة، وتعارضت النتائج التي توصل إليها مع الافتراضات المتعلقة بالتجانس الثقافي، وقد بدأ التطبيق القانوني لسياسة علاقات المجتمع والحماية من التمييز العرقي في ١٩٦٥م ونعرض فيما يلي خلاصة ذلك.

سياسة العلاقات المجتمعية والتشريع للعلاقات العرقية
▪ ١٩٤٣: أول اهتمام حكومي بتشريع التمييز العرقي.
▪ ١٩٦٢: أسست الحكومة ما عرف بالمجلس الاستشاري لمهاجري الكومنولث (CIAC) غير المقيدين، للتركيز على قضايا رفاهية المهاجرين وتكاملهم.
▪ ١٩٦٤: وسعت اللجنة القومية لمهاجري الكومنولث (NCCI) من عمل المجلس الاستشاري (CIAC) ودعمت تأسيس شبكة من اللجان المحلية للاهتمام بالقضايا المتعلقة بهؤلاء المهاجرين.
▪ ١٩٦٥: أول قانون للعلاقات العرقية، نص على أن التحريض العرقي جريمة جنائية، وأن الأشكال السطحية أو المحدودة للتمييز العرقي مخالفة مدنية.

كما قام بالتركيز على المصالحة والحلول الودية من خلال لجان التقريب المحلية وهيئة العلاقات العرقية (RRB)، وقد تم انتقاد القانون لافتقاده فرض الحلول ومن ثم الحاجة للتعديل.

- ١٩٦٨: ثاني قانون للعلاقات العرقية: وسع مدى التمييز العنصري المباشر ليشمل التوظيف الخاص والعام والإسكان، وعمل على استبدال اللجنة القومية لمهاجري الكومنولث (NCCI) بلجنة العلاقات المجتمعية (CRC) لتضطلع بمسئولية تشجيع العلاقات المجتمعية المتجانسة من خلال تمويل مجالس العلاقات المجتمعية المحلية.

- ١٩٦٨-١٩٧٥: اتسم القانون بعدة معضلات متعلقة بفرض القانون منها: صعوبة إثبات وقائع التمييز وعدم تطبيق القانون على تأثيرات أفعال التمييز السابقة سواء كان ذلك التأثير مباشرًا أو غير مباشر، بالإضافة إلى قلة عدد الشكاوى وعدم وجود سلطة للبحث عن الأدلة، فضلاً عن الوقت الطويل الذي تستغرقه القضايا، ويتعذر إثبات الوقائع في الغالب، كما أن المعالجات كانت نادرة، علاوة على النجاح المحدود في التأثير على التصورات والسلوك من خلال إعلان سياسة عامة.

- ١٩٧٦: ثالث قانون للعلاقات العرقية، تم تعديل القانون ليشمل التمييز العرقي غير المباشر، وعمل على تسهيل تقديم الشكاوى الفردية من خلال الإجراءات القانونية المتعارف عليها. وأنشئت بموجبه لجنة المساواة العرقية لتحل محل لجنة العلاقات المجتمعية (CRC) وهيئة العلاقات العرقية (RRB).

▪ ١٩٧٦-١٩٩٠:

سلبياته:

١- توسيع القانون ليشمل التمييز غير المباشر، ولم يُعمل به لأن الغالبية العظمى من القضايا كانت تمييزًا مباشرًا.

٢- تأجيلات طويلة في التحقيقات الرسمية بسبب سوء التخطيط وضعف الاهتمام والتحديات القانونية.

٣- الصراع بين فرض القانون والإستراتيجيات الأخرى للحل، وصعوبة الشكاوى الفردية لطول الإجراءات، والتمويل الضعيف، والتمثيل القانوني غير المناسب.

إيجابياته:

- زيادة عدد الشكاوى الفردية منذ ١٩٧٦م.

- مساعدة مقدمي بالشكوى.

- وجود دلائل على تطبيق سياسات الفرص المتساوية وممارساتها في القطاعين العام والخاص، وخاصة المنظمات الكبيرة.

- الأهمية الرمزية للقانون كنقطة محورية تنطلق منها العديد من الحملات والإجراءات لتحديد التصرفات والممارسات العنصرية غير المقبولة.

السياق: تمويل حكومي غير مناسب، مراجعة قضائية معادية (يستبعد التحقيقات العامة لبعض الجهات)، الثقافة التي تمنح أهمية كبيرة للحقوق الفردية على حساب الحلول الجماعية.

- نظرة عامة لنتائج التشريع على الأرض: فشلت في تقليل مستويات التمييز العرقي، ولكن ظهرت قيمة القانون في مساهمته في تطوير السياسات الحكومية ضد التمييز العرقي.

- ٢٠٠٠: شهد تعديل قانون العلاقات المجتمعية، وحمل التعديل إجبارًا قانونيًا لكل الهيئات العامة لتقليل التمييز العرقي ودعم العلاقات المجتمعية السليمة.

- ٢٠٠٣: شهد تعديل قانون العلاقات العرقية الذي استحدث تعريفًا جديدًا للتمييز العرقي غير المباشر وأشكال التحرش.

- ٢٠٠٦:

– قانون الكراهية العرقية والدينية: استهدف توقيف من يستخدمون كلمات وتعبيرات التهديد أو الأفعال التي تحرض على الكراهية ضد شخص ما بسبب معتقداته.

– قانون المساواة: أدى إلى وضع نهاية لعمل لجنة المساواة العرقية لدمجها في لجنة المساواة وحقوق الإنسان في ٢٠٠٧م.

وفي المملكة المتحدة كانت "لجنة المساواة العرقية" هي الجهاز الحكومي صاحب الاختصاص الأصيل بمحاربة العنصرية والمساواة العرقية والعمل على التعددية الثقافية، وهي اللجنة التي أُنهي عملها عام ٢٠٠٧م، وأصدرت بيانًا ختاميًا حول العلاقات بين الإثنيات المختلفة داخل المملكة المتحدة، جاء فيه:

"على الرغم من أن بريطانيا تحتل المرتبة الخامسة ضمن أكبر اقتصاديات العالم، فما زالت مركزًا لعدم المساواة وممارسات العزل والتمييز العنصريين، فالفصل العنصري يتزايد في أماكن الإقامة، وفي مختلف القطاعات الاجتماعية، وفي أماكن العمل، وينتشر التطرف السياسي والديني بصورة متزايدة؛ لأن الناس تتملكهم الأوهام والمفاهيم المغلوطة، ويتم عزل بعضهم عن بعض، وقد برزت

إشكالية الهوية بشكل أكثر وضوحًا في نطاق المجتمع البريطاني، وأصبح لها تأثير كبير على العلاقات الإثنية في بريطانيا، فالطفل البريطاني المنتمي للأقليات الإثنية يولد وهو يعاني من احتمالية كبيرة لحصوله على خدمة تعليمية فقيرة، ومعرض لأن يكون دخله قليلاً، وأن يعيش في إسكان لا يلبي الحد الأدنى من المعايير الإنسانية، وألا يحصل على الرعاية الصحية المناسبة، وسوف يُمارس التمييز ضده في مناخ أخرى مقارنة بنظرائه من البيض، وهذه الأشكال والصور من عدم المساواة المتأصلة منذ فترة طويلة من الزمن غير عادلة وغير مقبولة".

وقد تم استبدال لجنة المساواة العرقية بما يعرف بـ"لجنة المساواة العرقية وحقوق الإنسان"، وتم تخويلها نطاقًا أكبر من المسئوليات والصلاحيات لتقع ضمن مسئولياتها أشكال التمييز الاجتماعي، ويعتقد القائمون على "مشروع إصلاح قانون الرحل" -بالتوازي مع العديد من التنظيمات الأخرى- بأن مشروع القانون سيضعف الحماية الموجودة حاليًا للأقليات العرقية، وذلك يشمل الرحل من الغجر والأيرلنديين، واستندوا في هذا الزعم إلى أن المهاجرين والغجر قد حصدوا استفادة دنيا من تشريع المساواة العرقية حتى تم تعديل قانون العلاقات الإثنية في عام ٢٠٠٠م، وأصبحت المساعدات الخيرية التطوعية التي تقدم لمن يتم التمييز ضدهم غير كافية بالمرة، وبات أنه لا مفر سوى التركيز على المساواة الإثنية الحقيقية.

وتضعف الحماية ضد التمييز وكذلك المسئوليات القانونية للهيئات العامة عند تطبيق مفاهيم الحداثة وأولويات العمل الإداري على تشريع المساواة. ويعود هذا الأمر لمبدأ النسبية والذي يذهب إلى أنه "لا حاجة لاتخاذ قرار من المحتمل ألا يتناسب مع العائد الذي يدره". ويعيدنا هذا مرة أخرى إلى العمل التطوعي الخيري،

وترك سلطة التعامل مع الإثنية والعنصرية والأشكال الأخرى لعدم المساواة للهيئات العامة، وتخويلها دون غيرها باتخاذ اللازم على أساس ما تراه مناسبًا.

القانون الإنجليزي والإثنية

قام "سيبستيان بولتر Sebastian Poulter" (١٩٨٦- ١٩٩٢م) بتحليل القانون الإنجليزي فيما يتعلق بتقاليد الأقليات الإثنية والتعددية الثقافية، وهناك أدلة على حضور التمييز والمعاملة العنصرية والتضييق والتقييد على الأقليات الإثنية أو الجماعات الدينية وفي سياق منظومة القانون الحاكم للزواج والطلاق واختيار المدارس والأحكام القضائية للمحاكم وحقوق السجناء، إضافة إلى توافر المواقف والبيئات التي تتضمن رفضًا للاعتراف بالتعددية الثقافية، وقد رصد "بولتر" (١٩٩٢- ص١٧٦) أن القضاة البريطانيين قد أكدوا أن التسامح الثقافي مقيد بالاتساق مع بمفاهيم المعقولية وكذلك السياسة العامة، كما رصد عدم الاعتراف بتقاليد الأقليات وقوانينها في حال اعتبارها منبوذة أو تعارض ضمير المحكمة.

ومن ناحية أخرى، فإن تكييف القانون الإنجليزي على أسس مرتجلة يترك الباب مفتوحًا أمام التساؤل حول كيفية تعيين حدود التعددية الثقافية فيما يتعلق بالسياسة العامة على سبيل المثال، وفي هذا السياق نهج "بولتر" نهجًا يربط حقوق الإنسان بمثل هذه التساؤلات والاستفسارات، وقدم كل من المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان والميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية إطارًا عامًا لتقييم ما إذا كانت المطالب للاعتراف القانوني أو السياسي ببعض الممارسات الثقافية، يتم تدعيمها بالتأكيد على حقوق الإنسان العامة، أم تمثل هذه الممارسات انتهاكًا لحقوق الإنسان.

وبناء على ذلك، يكون الامتناع عن تطبيق القانون الإسلامي للأحوال الشخصية مبنيًا على أساس أنه سوف يتسبب في انتهاك حقوق المرأة عن طريق حالات الطلاق أو الزواج الإجباري، ومع ذلك لا يمكن تبرير خضوع المسلمين لقانون آخر يخالف عقيدتهم، ويرسي القانون الدولي لحقوق الإنسان المبادئ الأساسية اللازمة للمعاملات غير العنصرية والمحايدة، والتي لا يمكن تحققها دون مراعاة المساواة في احترام القيم الثقافية والدينية.

وقد حدد "بولتر" بعض سلبيات هذا المنهج، وتشمل التعميم الذي قد يؤدي إلى مشكلات في تعيين حدود التعددية الثقافية من حيث الممارسة، ويقدم هذا المنهج أيضًا فرصة للانتقاد الثقافي مبنية على التحيز والعنصرية، سواء من أولئك الذين يفضلون عملية الاحتواء الثقافي أو الذين يؤمنون بالنسبية والتعددية الثقافية. والنطاق الذي قد تصبح فيه الممارسات الدينية موضع خلاف يمكن الفصل فيه قضائيًا أمر يختلف من دين لآخر، وحيثما تستخدم الأقليات الإثنية الدين للتعبير عن هوياتها تكون هناك احتمالية كبيرة لنشوب الصراع في هذا الخصوص، وربما يشمل هذا هجمات على ممارسات أقلية محددة من ناحية، والمطالبة بالحماية ضد العنصرية الدينية من جانب المجتمعات من ناحية أخرى.

وعن الجدل الدائر حول الاعتراف بقوانين الشريعة الإسلامية في المملكة المتحدة فقد برز مؤخرًا باعتباره موضع اهتمام للرأي العام؛ فقد صرح مطران كنيسة كانتربرى الدكتور "رون ويليامز Rowan Williams" بأن "تبني أجزاء محددة من هذه القوانين في المملكة المتحدة هو شيء لا مفر منه"، وأضاف قائلاً: "إن تطبيق بعض قوانين الشريعة الإسلامية من شأنه أن يدعم الترابط الاجتماعي في البلاد". فعلى سبيل المثال بإمكان المسلمين أن يختاروا الاحتكام إلى محاكم الشريعة

الإسلامية فيما يخص خلافاتهم الزوجية وشئونهم المالية، وأكد ويليامز أن المسلمين لا يجب عليهم الاختيار بين بديلين قاسيين: الولاء الثقافي أو الولاء للدولة (bbc news 7 feb 2008).

والشريعة الإسلامية هي النظام القانوني في الإسلام، وهي مستمدة من القرآن باعتباره كلام الله، ومن سيرة النبي محمد، وأيضا من فتاوى العلماء، وتختلف الشريعة الإسلامية اختلافًا جوهريًا في أحد الجوانب عن التراث القانوني في الغرب؛ فالشريعة الإسلامية تراعي كافة مناحي الحياة للمسلم، فقد جاءت لتوجه أفعال المسلمين كلها نحو ما يريده الله، أما القانون الغربي فهو أكثر تركيزًا على الجريمة والعقود والمعاملات المدنية؛ ولهذا يمكن القول إن الشريعة الإسلامية أكثر شمولية.

وقد راعي القانون البريطاني اعتبارات الشريعة الدينية في أمرين مهمين، أولاً: لقد سمح القانون البريطاني بمراعاة الطرق الشرعية فيما يتعلق بذبح اللحوم وفقًا للمعتقدات الإسلامية واليهودية، وقد باتت تلك القضية قضية ملحة للجماعات الإسلامية واليهودية التي تعيش في بريطانيا. ثانيًا: وافقت وزارة الخزانة على تطبيق بعض الأمور المالية المناسبة للنظام المالي في الشريعة الإسلامية في شئون الرهن العقاري والاستثمار، فالإسلام يحرم الفائدة على أساس أنها كسب مالي جني بطريقة غير عادلة، ويبرر داعمو هذه التطورات القانونية في القانون الإنجليزي بأنها من متطلبات الحياة العصرية التي تتناسب مع الإيمان (bbc news, 2008).

وتعمل المحاكم الإسلامية الشرعية في بريطانيا منذ فترة، فقد تشكل مجلس الشريعة الإسلامية في ١٩٨٢م، ويقوم المجلس بتقديم النصائح والاستشارات الشرعية في شتى الأمور، بدءًا من تسوية النزاعات حول الميراث وحتى التساؤل حول مشروعية ارتداء المرأة المسلمة للشعر المستعار.

وتتعلق الغالبية العظمى من القضايا التي يتناولها المجلس بالطلاق وتحرير المرأة من قيود الزواج القسري، وذلك بالأخذ في الاعتبار أن تطبيقات الطلاق تأتى بالأساس من خلال سوء استخدام قانون الزواج في الإسلام أو بواسطة الأزواج. وفي هذا السياق، صرح الشيخ سيد رئيس مجلس الشريعة الإسلامية قائلاً: ''إن شعارنا هو المصالحة أولاً في كل حالة من تلك الحالات، ولذلك فنحن نحاول إصلاح القضايا التي تم فيها الزواج بإجبار الفتاة ضد رغبتها أو ضد رأيها، وعمومًا نحن لا نسعى إلى التفاوض، وكل ما نفعله هو أننا نساعد الأوصياء أو آباء النساء وعائلاتهن على فهم موقف الإسلام من الزواج القسري، وكذلك موقف القانون الإنجليزي من هذا النوع من الزواج"'.

وتقول "تجمة إبراهيم" (منسقة سابقة لمساعدة المسلمات) إنها تلقت حوالي ألفي مكالمة هاتفية في السنة، وأن حوالي من ٧٠ إلى ٨٠% من تلك المكالمات كانت من نساء يعانين مشاكل زوجية، فالمجلس يقدم خدمات شديدة الحيوية والأهمية للنساء المسلمات.

مناهج وطنية لمواجهة الهجرة

لكل دولة في العالم تواريخ وسياقات خاصة فيما يتعلق بمشكلة الهجرة، ولها أيضًا نماذج خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الإثنية وصور العنصرية بداخلها، فعلى سبيل المثال يمكننا مقارنة الحالة البريطانية التي تحدثنا عنها مع حالة "ما بعد سياسة الفصل العنصري (الأبارتيد) Post- Apartheid" في جنوب أفريقيا، فالأيديولوجيات الوطنية وكذلك طرق التعامل والتعاطي والتفكير في كل من هذه القضايا منفردة، تعمل على خلق أجندة مناسبة خاصة بها للتحقق والبحث العلمي، ولكن العولمة والهجرة المعاصرة وتنامي الأقليات العرقية العابرة للقوميات

والسياسات الدولية وكذلك القانون الدولي، كلها عوامل تفرض مجموعة حديثة من المحددات التي تؤدي إلى أنه من غير الممكن شرح محتوى الأحداث والمخرجات والمفاهيم المعاصرة دون اللجوء إلى نطاق تركيز أوسع.

ويوصف اقتصار دراسة أنماط الهجرة والعلاقات الإثنية والعنصرية على نماذج قومية فقط بأنه أحد المعوقات الأساسية التي تجابه العلوم الاجتماعية (Castels 2000: 17)، وتعد الأنماط التقليدية غير كافية في العديد من الأوجه، وبالرغم من أن التحيزات الإثنية في مجالات مهمة مثل الإسكان والتعليم ما زالت تُحلل وتُدرس من خلال المستويات الوطنية فقط كنماذج للدراسة والتحليل (Karen Phalet , Antel Orkeny 2000)، فإن التقديرات المقارنة لألمانيا والمجر على سبيل المثال فيما يخص العلاقات الإثنية تبرز أهمية تحديد التغيرات البنيوية وتوصيفها على مستوى متجاوز للقوميات، وأيضًا صياغة قوى السوق العالمية داخل شبكة الأعمال المحلية، وتحديد أنماط الفعل والهوية السياسية المتجاوزة للقوميات.

الخاتمة

تناول هذا الفصل الصلات والروابط بين ظـواهر الإثنيـة، والعنـصرية، والهجرة، وشرح أنواع الإثنية وموجات الهجرة فيما بعد الحرب، وتناول العنصرية الإقليمية أيضًا، والتي تطورت في هذا الفرع من العلوم الاجتماعية، ولكـن ذلـك التطور لم يكن بالقدر الكافي الذي نَشَدَه هذا الفرع.

وناقش الفصل النتائج المترتبة على كيفية جمع هذه الأنماط معًـا، وكـذلك الفرص والمخاطر غير المتوقعة من تحليل تلك الأطر على المـستويات الوطنيـة والإقليمية فقط، فالتخوف المتنامي من الارتباط القوي بين تلك المفاهيم والظـواهر واضح عبر العالم، فقد تم توثيق الصلة بين الهجرة غير الموثقـة "الهجـرة بـدون أوراق رسمية" ونماذج العبودية الحديثة، وهناك أمثلة في كل من أستراليا واليابـان والصين وردت كأدلة على الاتجار بالبشر.

وإذا كانت فرص السلام وإقامة دولة فلسطينية مستقلة بعيدًا عـن الهيمنـة العنصرية تبدو ضعيفة، فإن الفرص تبدو أضعف في إحياء دولة مستقلة في إقلـيم التبت خالية من الهيمنة العنصرية الصينية على الإقليم، فالشعور أكثر قـوة بمـدى تأثير الأيديولوجيات الصينية القومية والقناعة العنصرية بالأفضلية للصينيين علـى سكان إقليم التبت، وذلك من خلال سياسات الهجرة والاستيطان والاحـتلال التـي تتبعها المؤسسات الصينية، حيث تستخدم الصين هـذه الوسـائل أسـلحة للهيمنـة العنصرية، هذا بالإضافة إلى ترسيخ العداء على أسس الاختلافات الإثنية والثقافيـة واللغوية والدينية.

إن فهم الروابط والصلات بين العنصرية والهجـرة والإثنيـة ذو أهميـة محورية، وهذا الفهم ضروري حتى وإن كان هناك العديد من المبادرات على مدار

العقود الماضية، والتي هدفت إلى دراسة هذه الموضوعات، فالمشكلات التي لا تزال تواجهها المملكة المتحدة حتى بعد مرور أربعين عامًا من سن أول تشريع للعلاقات الإثنية تشتمل على مستويات عالية من عدم المساواة والتمييز العرقي وصعود التيارات اليمينية المتشددة، والأدلة كثيرة على هذا العداء الإثني والعنف العرقي.

إن طبيعة العنف العنصري ونطاقه في المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي لهما دليلان عالميان على أنه ما زالت هناك أقليات تحت تهديد العنف والإبادة الجماعية وخطرهما حول العالم، وهو ما سنتطرق إليه في الفصل القادم.

قراءات مقترحة

United Nations (2002) ***International Migration,*** **New York: UN.** This report provides a contemporary analysis of global patterns of migration.

Sage, J. and Kasten, L. (eds) (2006) ***Enslaved, true stories of modern day slavery,*** **London: Palgrave.** The voices of the enslaved are heard here, giving biographical insight into the experiences of those people subject to the varying forms of contemporary slavery across the globe.

Goldberg, D. T. (2008) ***The Threat of Race, reflections on racial neoliberalism,*** **Oxford: Blackwell.** This is a contemporary classic in its field revealing the process of racial domination at the core of selected contemporary states and international regions.

Winant, H. (2000) ***The World is a Ghetto,*** **Oxford: Basic Books.** This sets out to provide an account of racism as a world-system and provides a highly useful set of historical and contemporary argument and material.

قائمة المراجع

Anderson, B., et al. (2006) *Fair Enough? Central and East European migrants in low wage employment*, York: Joseph Rowntree Foundation.

Banton, M. (1985) *Promoting Racial Harmony*, Cambridge: Cambridge University Press.

BBC News (2008) 'Sharia law is unavoidable', 7 Feb.

Bell, D. (2008) 'The view from inside a Sharia court', BBC News, 11 Feb, http://news.bbc.co.uk/1/hi/uk/7238890.stm.

Benyon, R. (2006) 'Race and immigration: is it the end of the affair?', www.jcwi.org.uk/policy/uklaw/raceandimmigration_spring06.html.

Bevan, V. (1986) *The Development of British Immigration Law*, London: Croom Helm.

Bloch, A. and Schuster, L. (2002) 'Asylum and welfare: contemporary debates', *Critical Social Policy*, 22, pp. 393–413.

Citizens Advice Bureau (CAB) (2006) *Shaming destitution: NASS section 4 support for failed asylum seekers who are temporarily unable to leave the UK*, by R. Dunstan, London: CAB.

Castles, S. (2000) *Ethnicity and Globalization*, London: Sage

Commission for Racial Equality (CRE). 2007. *A Lot Done, A Lot To Do*, London: CRE.

Craig, G. (2007) '"Cunning, unprincipled, loathsome": the racist tail wags the welfare dog', *Journal of Social Policy*, 36, 4, pp. 605–623.

Daly, M. (2003) 'Governance and social policy', *Journal of Social Policy*, 32, pp. 113–128.

Duvall, B. and Jordan, F. (2002) 'Immigration, asylum and welfare: the European context', *Critical Social Policy*, 22, pp. 498–517.

Duvell, B. and Jordan, F. (2003) *Migration, the boundaries of equality and justice*, Cambridge: Polity.

Eriksen, T. H. (1993) *Ethnicity and Nationalism*, London: Pluto Press.

Fitzpatrick, P. (2005) 'Public finds, benefits and tax credits', *Welfare Rights Bulletin*, 185.

Fitzpatrick, P. (2007) 'Benefits for Bulgarian and Romanian nationals', *Welfare Rights Bulletin*, 196.

Gilbert, A. and Koser, K. (2003) *Information dissemination to potential asylum applicants in countires of origin and transit*, London: Home Office, Findings 220.

Gillborn, D. (2008) *Racism and Education, confidence or conspiracy*, London: Routledge.

Goldberg, D. T. (2008) *The Threat of Race, reflections on racial neoliberalism*, Oxford: Blackwell.

Hayter, T. (2004) *Open Borders: the case against immigration controls*, London: Pluto Press.

Hess, J. M. (2006) *Statelessness and the State: Tibetans, citizenship, and nationalist activism in a transnational world*, International Migration, 44, 1, pp. 79–103.

Humantrafficking (2006) *Supply and Demand*, www.humantrafficking.org/issues/6/.

International Campaign for Tibet (ICT) (2000) *Jampa, the story of racism in Tibet*, Washington/Amsterdam: ICT, https://nl.savetibet.org/documents/document.php?id=13.

Joint Committee on Human Rights (2007) *The Treatment of Asylum Seekers*, 10th report of Session 2006-07, HL Paper 81-I, HC 60-I.

Law, I. (2008) 'Racism, ethnicity, migration and social security' in J. Millar (ed.) *Understanding Social Security*, Bristol: Policy Press, 2nd edition.

Lewis, H. (2007) *Destitution in Leeds*, York: Joseph Rowntree Charitable Trust.
Lister, R. (2007) 'Social Justice: meanings and politics'. *Benefits*, 15, 2, pp. 113–25.
Lorimer, D. (1978) *Colour, Class and the Victorians, English attitudes to the Negro in the mid-nineteenth century*, Leicester: Leicester University Press.
Miles, R. (1993) *Racism after 'Race Relations'*, London: Routledge.
Morris, L. (2007) New Labour's Community of Rights: welfare, immigration and asylum, *Journal of Social Policy*, 36, 1, pp. 39–57.
Nieuwhof, A. (2008) *A Palestinian Action Plan to Combat Israeli Racism*, http://electronicintifada.net/v2/article9987.shtml.
Office to Monitor and Combat Trafficking in Persons (2008) *Trafficking in Persons Report* 4 June, USA, www.state.gov/g/tip/rls/tiprpt/2008/.
Phalet, K. and Örkény, A. (eds) (2001) *Ethnic Minorities and Inter-Ethnic Relations in Context, a Dutch–Hungarian comparison*, Aldershot: Ashgate.
Poulter, S. (1986) *English Law and Ethnic Minority Customs*, London: Butterworths.
Poulter, S. (1992) 'The limits of legal, cultural and religious pluralism', in B. Hepple and E. Szyszczak (eds) *Discrimination, the limits of the law*, London: Mansell.
Refugee Council (2007) *Parliamentary Briefing on the UK Borders Bill*, www.refugeecouncil.org.uk/policy/briefings/2007/borders.htm.
Robinson, V. and Segrott, J. (2002) *Understanding the decision making of asylum seekers*, London: Home Office, Research Study 243.
Sage, J. and Kasten, L. (eds) (2006) *Enslaved, true stories of modern day slavery*, London: Palgrave.
Saggar, S. (1992) *Race and Public Policy*, Aldershot: Avebury.
Sales, R. (2007) *Understanding Immigration and Refugee Policy*, Bristol: Policy Press.
Shlaim, A. (2009) 'How Israel brought Gaza to the brink of humanitarian catastrophe', *Guardian*, 7 Jan.
Somerville, W. (2007) *Immigration under New Labour*, Bristol: Policy Press.
Spencer, S., Ruhs, M., Anderson, B. and Rogaly, B. (2007) *Migrants' Lives beyond the Workplace: the experiences of Central and East Europeans in the UK*, York: Joseph Rowntree Foundation.
United Nations (2002) *International Migration*, New York: UN.
Weiner, M. (ed.) (2004) *Race, Ethnicity and Migration in Modern Japan*, London: Routledge.
Williams, F. (1989) *Social Policy, a critical introduction*, Cambridge: Polity.
Winant, H. (2000) *The World is a Ghetto*, Oxford: Basic Books.

الفصل السادس

العنف العنصري والحد من العنصرية

تمهيد

يعمل هذا الفصل على بيان البيئات المختلفة التي تدعم العداء العنصري وتشجع على العنف المصاحب له، وليس هذا أمرًا سهلاً بطبيعة الحال، فتلك البيئات متداخلة إلى حد بعيد، مثلها مثل دوافع العنف العنصري التي لا يمكن ردها جميعًا إلى نمط واحد؛ ولذلك ركز الفصل على تصنيف الأنماط المختلفة لدوافع العنصرية والعنف المصاحبيْن لها، ويحاول الفصل التركيز على الإستراتيجيات والآليات المستخدمة لمحاولة الحد من العنصرية في أوروبا، مع بيان أنه رغم ضخامة تلك المحاولات والجهد المبذول فيها فإنه ما زالت هناك حاجة ملحة لمزيد من الجهد لأجل القضاء على تلك الظاهرة، كما يتوقف الفصل بشكل خاص عند ظاهرتي "معاداة السامية" و"رهاب الإسلام" المعروفة بـ"الإسلاموفوبيا"، مبينًا قصور التعامل الحكومي الرسمي تجاه هاتين الظاهرتين.

لقد تم تخصيص جزء كبير من هذا الكتاب لتناول الخبرات المريرة والقهر والعنف الذي تواجهه الأقليات الإثنية والعرقية في دول الهيمنة عبر العالم، ويمثل هذا الفصل نظرة أقرب لثلاثة أبعاد لتلك المسألة:

أولاً: يتناول الفصل استمرار أنماط العنف العنصري في قلب أوروبا الغربية، وهو ما يضع مفاهيم الحداثة والتقدم والتنوير الحضاري محل تساؤل يفضي إلى الشك، فلماذا يستمر العنف العنصري في أوروبا؟ وكيف يمكن التوصل إلى تفسير كاف لتلك الممارسات؟ وكيف يمكن تحديد دوافع العنف العنصري بشكل عام؟ وكما يتضمن الفصل الأخير فإن مشروع وسم العنصرية الأوروبية بالإقليمية هو أقرب ما يكون لعملية تحليلية تهدف إلى "أقطعة Provincialising"(*) أوروبا في

(*) المقصود العودة بأوروبا إلى عصر الإقطاع. (المترجم)

عصر ما بعد الاستعمار (Chakrabatary 2000). فما أوروبا إلا إحـــدى المنـــاطق التي يُمارس فيها العنف العنصري.

ثانيًا: ما الدليل على طبيعة العداء العنصري ونطاقه والعنف المصاحب لـــه في أوروبا؟ ويلقي الفصل الضوء على العداء والعنف ضد الغجر، وضد اليهـــود، وضد المسلمين، بالإضافة إلى العنصرية والعنف ضد السود، وهي أشـــكال ســـائدة للعنف العنصري في أوروبا، ويتصدى الفصل لتحديد الأزمات العنصرية الأوروبية في مواجهة موجات العنف العنصري.

ثالثًا: ما الذي يجب عمله؟ وما أسباب عدم فاعلية ردود فعـــل الـــدول فـــي مواجهة تلك الظاهرة؟ يحاول هذا الفصل استكـــشاف وتوضـــيح الإســـتراتيجيات والأطر والمبادرات العالمية والأوروبية -وخاصة البريطانية- الهادفة إلى الحد من مستويات تلك الممارسات من العداء والوحشية والترهيب.

وقد اتخذت صور العداء العرقي والتمييز العنـــصري والإقـــصاء أشـــكالاً عديدة، ويمكن التعرف على ثلاثة أشكال رئيسة بهذا الخصوص، وهي:

أولاً: العداءات الحادة التي تتضمن عداءات مجتمعية واسعة النطاق مثل مـــا حدث في أمريكا الشمالية وجنوب أفريقيا وأستراليا من إبادة للـــسكان الأصـــليين، وتشمل تلك الفئة أيضًا ما حدث في "الهولوكوست" النازي، أو العبودية المزرعيـــة، والمذابح التي تعرضت لها قبائل التوتسي على يد قبائل الهوتو في رواندا، أو مـــا حدث من عمليات تطهير عرقي وإبادة لألبان كوسوفو على يد الصرب.

ثانيا: الإقصاء الإثني والتمييز اللذان يؤديان إلى الحرمان من الحصول على فرص مجتمعية مثل فرص التعليم والصحة والإسكان والتوظيف والأجور والعدالة، وقد تم توثيق العديد من نماذج تلك الممارسات الإقصائية والتمييـــز العرقـــي فـــي

أوروبا بواسطة الوكالة الأوروبية للحقوق الأساسية "FRA"، وقد تأثرت جماعات غجر الروما والسنتي و"جماعات الرُحّل" بشكل حاد بهذه الممارسات، وتعاني تلك الجماعات من تدني مستويات الرعاية الصحية والنفسية والجسدية، وتعاني أيضًا من تدني الفرص المجتمعية مثل فرص التعليم والتوظيف وتدني مستويات الدخل، وقد أسهم ذلك كله في تدني الظروف الاجتماعية وتقلص فرص المشاركة السياسية لتلك الجماعات، وسوف يتم التوقف عند ذلك بشكل أكثر تفصيلاً في الفصل القادم.

ثالثًا: يمثل الشكل الثالث شكلاً أخف وطأة من أشكال العداء الإثني والتمييز العنصري، ويتمثل في استخدام العنف اللفظي أو الإساءة بأشكال أخرى من الوسائط غير اللغة، مثل الرسوم الكاريكاتورية الدانماركية المسيئة للإسلام، ويشمل هذا الشكل أيضًا أشياء أخرى مثل النكات العنصرية أو استخدام شارات النازية وشعاراتها، أو غيرها من عبارات التحقير، أو حتى التنميط غير المقصود الذي يوحي بالعداء الإثني أو التمييز العنصري.

هناك أشكال متنوعة من العداءات العنصرية التي تُمارس على نطاق واسع في المملكة المتحدة البريطانية والاتحاد الأوروبي، وتشكل تلك العداءات مصدرًا دائمًا للتوتر والصراع، وتشمل: معاداة الغجر، ورهاب الإسلام (إسلاموفوبيا)، والعنصرية ضد السود، ومعاداة السامية. وعلى الرغم من التطورات البارزة التي شهدتها السياسات والإجراءات التي تقوم بها العديد من المؤسسات والمنظمات فإنها قد فشلت في أن تؤدى إلى أي تغير جوهري أو حقيقي. فما زالت الكارثة العنصرية موجودة ومتضخمة، وبالرغم من تزايد الفهم للظاهرة وتوافر الدليل على طبيعة العنف العنصري ونطاقه فإن ذلك لم ينجح في المساعدة في التوصل إلى تغييرات جذرية في هذا السياق، والمملكة المتحدة مثال واضح على ذلك.

وتتعدد أسباب الصراعات بين الإثنيات والثقافات المختلفة في بريطانيا ما بين ثقافية وسياسية واقتصادية، وتتضمن رفض فكرة الاختلاف والتنوع (مثل معارضة استخدام لغات الأقليات في المدارس على سبيل المثال)، وتشمل أيضًا الصراع القانوني على الأراضي التي تعيش عليها جماعات الغجر والرُّحَّل، وكذلك النزاع على فرص اجتماعية أخرى مثل الإسكان والتعليم وغيرهما، واستمر العداء، واستمرت الكراهية، وتزايدت الشكاوى والمظالم من اللاجئين وطالبي اللجوء والجماعات المهاجرة في العديد من السياقات الوطنية.

إن استمرار التجاهل الثقافي وغياب التواصل وعدم الاعتراف بضرورة الاختلاف -وهي ظواهر تتكرر بشكل يومي- يؤدي في النهاية إلى خلق سلوك عدواني يؤثر على مفاهيم الكرامة الإنسانية وضرورة الاحترام المتبادل، ويؤدي ذلك في النهاية إلى أشكال مختلفة من موجات الصراع العنيف. (Law, 2008).

التفسيرات والدوافع

كيف يمكن لنا أن ندرس نماذج العنف العنصري ونفسرها؟ يسعى هذا القسم للإجابة عن هذا التساؤل من خلال، أولاً: بلورة تفسير متعدد المستويات للعوامل المسببة للعنف العنصري. ثانيًا: تحديد الجوانب الأساسية في السياقات والبيئات التي نعيش بها، والتي تجعل من فرص العنف أكثر احتمالية. ثالثًا: تحديد الدوافع المختلفة وراء الأفعال الفردية.

التفسيرات

تتطلب تفسيرات العنف العنصري اعتبارات وتقديرات قادرة على أن تنسحب على العمليات النفسية الدقيقة، وعلى خبرات الفرد والجماعة، وكذلك على التنافسية والتنشئة الاجتماعية، بالإضافة للعلاقات البنيوية للسلطة، فالعنصرية تبلورها وحدة من العناصر المختلفة.

العناصر الستة الرئيسية للعنصرية
١- أهمية السمات والخصائص العرقية التي تحدد الجماعة.
٢- إسناد خصائص بيولوجية أو ثقافية سلبية لمثل هذه الجماعة.
٣- تعين قيود وحدود لهذه الجماعة من أجل تحديد الإقصاء أو الدمج.
٤- التنوع في الشكل، فربما يكون النمط أو النموذج من العنصرية نموذجًا لنظرية متماسكة نسبيًا أو أنه يمثل تجمعًا فضفاضًا من الصور والتفسيرات.
٥- كفايتها العملية، أو قدرتها على النجاح في أن تُضفي على العالم معنى خاصًا لمن يؤمنون بها.
٦- ما يتحقق من متع مثل الشعور بالسمو المتخيل، والتدعيم الوهمي لهوية الجماعة على أساس هش من الكراهية التعسفية.

وتؤكد الكفاءة العملية للعنصرية وقدرتها على الجذب الشعوري للعديد من الأشخاص أن التوجهات والممارسات الهادفة لمقاومة تلك التصرفات والحد منها سوف تلاقي مقاومة عنيفة؛ ففي الرواية العنصرية المسماة "نهاية الشرق East End"، تبدو الجدة متسقة مع نفسها حين تخشى على أبنائها وأحفادها من تهديد المهاجرين الجدد فيما يتعلق بالمزاحمة على سبل الرزق والسكن والتعليم وغيرها. ورغم أن منطقها ربما يكون خطأ من الناحية الموضوعية، فإن محاولة تغيير تلك الأساطير المتخيلة بتقديم حقائق بديلة عن آليات سوق العمل أو سوق الإسكان تبدو مستحيلة، وبناءً على ذلك، فإن التصرفات السيئة التي قد يقوم بها أحفادها تجاه الأقليات الإثنية أو المهاجرين ستبدو منطقية تمامًا بالنسبة لها، ويمكن القول إنه في

مثل هذه العائلة فإن أعمال العنف أو الإساءة اللفظية تجاه المهاجرين لن تبدو متوقعة فحسب، بل ستكون مستحسنة أيضًا ويتم التشجيع والإثابة عليها.

وتتخذ العنصرية أشكالاً عدة تشتمل على العنف الجمعي، والتطهير العرقي، والإبادة الجماعية، وأشكال الإقصاء المبنية على التمييز العنصري، واستغلال الضعفاء، فضلاً عن صور شتى للانتهاك اللفظي والجسدي والرمزي، وقد أجريت دراسة على خمس عشرة دولة أوروبية تشمل أدلة على وجود أعمال عنف عنصري بها. وذلك للتوصل إلى تفسيرات للعداء العرقي، واقترحت الدراسة إطارًا لفهم آليات ذلك العداء، وخلصت الدراسة (FRA2005:187-93) إلى:

١- ما وراء التفسيرات Meta explanations: والتي تستمد الأدلة من سلسلة من الدراسات التي تتبنى أيًا من النظريات السائدة (مثل نظرية التنافس في تفسير الجريمة العنصرية)، وتعتمد على تلك النظريات في تفسير ظواهر العنف العنصري.

٢- تفسيرات سياقية Contextual: وتهتم بمحاولة القراءة السياقية المحلية لظاهرة تفشى العنف العنصري بين مجموعات بشرية بعينها في ظروف وبيئات محددة.

٣- التفسيرات النفسية الاجتماعية "الصغرى" والتي تُعنى بتفسير الأسباب الكامنة وراء ارتكاب العنف العنصري الفردي.

وقد زودنا الاقتصاد الدولي وعمليات التطور السياسي والاجتماعي بمجموعة من العوامل المهمة في تحديد النماذج المحلية للعنف العنصري رغم أن تلك العوامل خارج سيطرة السلطات المحلية والتجمعات المدنية، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى موجات من الكراهية الدولية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة، وأحداث السابع من يوليو في لندن، والحرب على الإرهاب، والصراع الفلسطيني

الإسرائيلي، وغيرها من الصراعات المسلحة في العالم والتي خلفت وراءها الآلاف من المشردين واللاجئين وطالبي اللجوء، وتعكس هذه الأحداث التوترات المحلية والإقليمية والإحساس بالخطر وانعدام الأمن.

وأيضا، فإن إعادة الهيكلة الاقتصادية العالمية والتي تؤثر في تدهور الاقتصاديات المحلية وما ينتج عنه من تضاؤل فرص العمل وتسريح الموظفين وغيرها، تؤدي إلى زيادة الشعور بعدم الأمان الاقتصادي وما يصاحب ذلك من صراعات، ومع ذلك لا يمكن القول بأن هناك علاقة واضحة أو مباشرة بين معدلات البطالة والأنشطة الاقتصادية من جانب، ومعدلات العنف العنصري من جانب آخر.

لقد تنامت الروابط الدولية بين الجماعات اليمينية المتطرفة، وتم التوسع في مجموعات الأخبار على شبكة الإنترنت، وظهرت أشكال أخرى من الشبكات ووسائل الاتصال التي تمثل وسيلة للتعبئة ونشر الأيديولوجيات العنصرية، ويؤدي ذلك كله إلى ظهور آثار محلية مباشرة، وقد أجريت دراسة ببريطانيا عام ٢٠٠٥م لتلمس تأثير التغطية الإعلامية لقضايا العنصرية وما لها من دور محوري في تشكيل توجهات سلبية أو إيجابية إزاء مشكلة العنصرية، وقد أجريت الدراسة على الشريحة العمرية التي تمتد من ١١ إلى ٢١ عامًا. وخلصت إلى أن قطاعًا عريضًا ممن خضعوا للدراسة قد أظهر نوعًا من العدوانية تجاه عدد من الموضوعات التي تشمل:

- المخاوف الأمنية/ الإرهاب: الأفغان، لأنهم يخطفون الطائرات ويقتلون الأبرياء.

- هناك العديد من الوافدين: طالبى اللجوء/ ما أكثرهم.

- معاملة تمييزية: (الباكستانيون، والهنود، والمسلمون، والعراقيون)/ إنهم لا يقدمون شيئا لبلادنا، ويحصلون على سكن وطعام بالمجان رغم أن لهم أوطانهم الخاصة، فاللاجئون يحصلون على أكثر مما هو متاح لنا.

وتعد الموروثات الثقافية لأشكال العنصرية ذات البعد القومي من الأهمية الكبيرة بمكان في هذا السياق، حيث تعمل تلك الموروثات على الإمداد المستمر بذخيرة من الأشكال العدائية العنصرية تجاه أعراق أخرى، وتجعل تلك الموروثات من القسوة أو الوحشية أو العنف الممارس ضد عدة جماعات شيئا شرعيًا، وتبرز العنصرية القديمة في الإمبراطورية البريطانية السابقة وما صاحبها من الهيمنة الاستعمارية والإحساس بالتفوق العنصري الإنجليزي كمثال على ذلك، ويتزامن الحديث عن انهيار الإمبراطورية البريطانية مع انتشار سرديات إهمال السلطات العامة مما يعمق الشعور بالغضب والامتعاض لدى المواطنين البيض الفقراء، ويضاف إلى ذلك ممارسات اليمين المتطرف الذي يسعى لاستدعاء النظرة الاسترجاعية للصلات التاريخية من أجل تنشيط العداء المعاصر.

ويمكن القول إن الجدالات والسجالات السياسية على المستوى الوطني لها دور محتمل في زيادة التوترات المحلية وتضخيمها، وهناك أدلة واضحة تدعم هذا الأمر. وأيضا، فإن عمليات التأييد السياسي، والتعهدات بفرض رقابة على عمليات الهجرة، وكذلك استهداف جماعات محددة، تؤدي بشكل واضح إلى زيادة وتيرة العنف العنصري في العديد من السياقات الوطنية، وتعتبر ألمانيا والسويد وبريطانيا أمثلة واضحة على هذا الأمر (Bowling and Philips 2002:116).

ويبدو أن العداء العنصري الذي يتم تصديره عبر النقاشات العامة، وفشل ردود الفعل الحكومية في مواجهته، يمضيان بشكل متوازٍ مع الإقرار بتلك

الممارسات والفشل في إدانتها داخل الجماعات المحلية، ويمكننا القول أيضًا إن انتقاد العداء العنصري، وانتقاد أشكال العنصرية الثقافية في الخطاب السياسي ووسائل الإعلام، وكذلك ردود الفعل على التعصب العنصري من جانب الهيئات المسئولة، هي عوامل من شأنها أن تعزز إدانة مجتمعية واسعة النطاق لمثل هذا السلوك العدواني، وليس ذلك كل شيء، فهناك العديد من العناصر والعوامل التي يجب أخذها في الاعتبار لأجل توضيح المستويات المختلفة من العنف العنصري في الأحياء والمناطق المحلية التي تقع في السياق الوطني نفسه.

ومن الصعب جدًا تفسير الأنماط المحلية للعداء العنصري، ونشير هنا على سبيل المثال إلى مدينة "ليدز Leeds" إحدى مدن شمال إنجلترا؛ فقد اعتمد مجلس المدينة بداية ما يعرف بـ"سياسة التحرش العنصري" عام ١٩٨٦م، وتشير الدلائل المستقاة من السنوات المبكرة للعمل بهذه السياسة إلى وجود نماذج متقطعة من العنف العنصري تم الإبلاغ عنها في العديد من العقارات والمناطق الداخلية والخارجية عن حدود المدينة، تلك الأنماط من العنصرية كانت عصية على التفسير في ضوء النظريات التي تعول على مفاهيم المنافسة والتنافس على الأراضي وحداثة التحركات السكانية وأنشطة جماعات اليمين المتطرف.

وبعد مرور عشرين عامًا على العمل بهذه السياسة فإن المستويات الحالية لتقارير حوادث العداء العنصري في مدينة ليدز الإنجليزية تقدر ما بين ٤٠٠٠ و٥٠٠٠ حادثة عبر المدينة سنويًا، مما يشير إلى استمرار هذا العنف، وكذلك انتشاره على المستوى الجغرافي وما يترتب على ذلك من دلالات، وقد زادت تقارير هذه الحوادث كثيرًا خلال الفترة الأخيرة، ويؤكد هذا على التطور الذي شهدته التقارير العامة في هذا السياق، وزيادة وعي الموظفين والمسئولين المعنيين

بتسجيل ممارسات حوادث العنف العنصري، وتمثل الحوادث التي يتم تسجيلها عددًا بسيطًا مقارنة بالمستويات الحقيقية لحوادث العداء العنصري التي قد تصل معدلاتها إلى حوالي ١٠٠٠٠ حادثة سنويًا في مدينة ليدز وحدها (Hemmerman et al ,2007).

وهناك دلائل متزايدة على وجود العنف العنصري في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، وهذا يوضح أن هذا النمط من السلوك ليس مقصورًا على المناطق الفقيرة داخل المدن فحسب، وربما تكون النزاعات المحلية، والهويات المحلية، والشبكات غير الرسمية، عوامل ذات صلة تؤثر في معدلات التعرض للعنف العنصري في مختلف المناطق. وأيضًا، العوامل التي تدعم الروابط العائلية، والتي تشمل انخفاض الفرص الاقتصادية والعزلة عن الشبكات الاجتماعية خارج المنطقة، يمكنها أن تدعم العداء تجاه المخاطر والتهديدات الخارجية، وكذلك تجاه الوافدين، أما الجماعات القوية فهي جماعات إقصائية في الأصل.

ومن هنا يمكن القول إن مفتاح فهم تلك العمليات يتمثل في دراسة المعايير المحلية والقيم والجزاءات لتعزيز العمل عبر مجموعة من الشبكات تشمل العائلات والأصدقاء والجماعات المتجانسة وغير ذلك من أشكال التجمع غير الرسمية، وهناك العديد من الدراسات التي اهتمت ببحث العنف العنصري في بريطانيا ومنها: (Gadd et al, 2005. Ray and Smith 2004, Webster 1998, Bowling1998, Hesse et al 1992) وقد سعت هذه الدراسات إلى دراسة الأنماط المختلفة من التفسيرات للعنف العنصري في مناطق: شمال ستانفوردشاير، ومانشستر، وكيجلي، ونيوهام، وولثام فورست على الترتيب.

إن رصد هذه الدراسات يؤكد أنه من الضروري تبني الثلاثة مستويات من التفسيرات مجتمعة لأجل الحصول على تفسير اجتماعي كاف، وهو ما يتم في هذه الدراسة، ومثال على الدراسات الحديثة نسوقه أدناه، يقدم تفسيرًا للعداء العنصري. وتقدم الدراسة دليلاً شاهدًا على الأثر على الضحايا وردود الأفعال المؤسساتية حول تلك الأفعال، وتعد التعبئة والشحن المعنويان لذوي البشرة البيضاء عاملين أساسيين هنا.

العداء العنصري والاضطهاد العرقي في شمال إنجلترا
ظهر عدد من الدراسات نتيجة لقلق بعض الهيئات الحكومية إزاء تزايد موجات العداء العنصري والعنف المصاحب له في المناطق الفقيرة بمدينة "ليدز" الإنجليزية، فضلاً عن إدراك أنه لمواجهة تلك الظاهرة فإن هناك حاجة ملحة لما يلي: أولاً: فهم أفضل لكيفية انتشار عمل العداء العنصري وآلياته. ثانيًا: ردود فعل أكثر إيجابية وفاعلية للتصدي لهذه المشكلة المزمنة. ثالثًا: ضرورة العمل الميداني مع الضحايا والسكان وكذلك موظفو الوكالة المهتمة بهذا الشأن، وقد تم ذلك عن طريق مجموعة من الباحثين العاملين بمركز الدراسات الإثنية والعرقية بجامعة ليدز خلال الفترة ما بين يناير ويونيو من عام ٢٠٠٧، وتم التوصل للآتي: ▪ لقد تبين أن العداء العرقي والعنف العنصري قد تزايدا في "ليدز" رغم التحسن الملموس في مستويات التسجيل والتطوير في سياسات الهيئات المعنية وممارساتها، والتي تشمل السلطة المحلية والشرطة.

▪ إن التعامل مع الأفراد من خلال دعم ضحايا العنف العنصري أو اتخاذ إجراءات ضد مرتكبي هذا العنف، لم يغيرا شيئاً في أنماط العنف متسعة الانتشار داخل المجتمع.

▪ حدد ضحايا العنف العنصري أشكالاً من العداء واسعة النطاق تجمع بين العداء الصريح العلني (خاصة من جانب الأطفال والشباب) وصولاً إلى الأشكال الكامنة من العداء الذي يتمثل في الأحاديث العنصرية لكبار السن، وكذلك الممارسات الترويعية من جانب اليمين المتطرف، وعلى الجانب الآخر أكدوا أن هناك بعض التفاعلات الإيجابية مع الأفراد في المنطقة المحلية.

▪ تشمل قاطرة العداء العنصري العديد من الأمثلة، أهمها ازدراء أصحاب البشرة البيضاء لأصحاب البشرة السوداء والأقليات الأخرى، بالإضافة إلى المعاملة التفضيلية أو غير العادلة بين البيض والسود، وازدياد إدراك ذلك التفضيل أو التمييز في التعاملات، والذي يؤثر في قدرة عائلات الأقليات الإثنية في الحصول على مسكن اجتماعي مناسب، وتتملكهم الغيرة من أسلوب الحياة والممتلكات، كما تفرض الشبكات المحلية والعائلية القوية أشكالاً من المطاردة والتعقب لعائلات الأقليات، مما يرفع من درجة العداء الموجه إلى تلك الأسر. الأمر الذي من شأنه تدعيم وتعزيز أجواء التخويف والفقر والتهجير وعدم التمكين، وما يترتب على ذلك من إحساس بالعار والغضب، في وجه هذا العداء الإثني والعنف العنصري.

▪ استحوذت الجماعات الأسيوية والعائلات الأفريقية على النصيب الأكبر من عدم الترحيب والكراهية في مدينة "ليدز"؛ فقد لوحظ أنهم من أهم المستهدفين بالعداء والعنف العنصريين.

▪ أكد الضحايا أن فشل الهيئات المختصة في الإتيان بردود فعل قوية وضعف تنفيذ السياسات هما السبب الرئيس في اتساع نطاق العنف العنصري.

▪ أكدت الهيئات المحلية ضعف مستويات الخدمات التي تقدم للضحايا، وكذلك ضعف آليات سياسة مجابهة العداء العنصري ووسائلها، مع وجود رغبة قوية لعمل أكثر فاعلية مع الجماعات المحلية.

(المصدر: Hammerman et al 2007).

إن معرفة قصص الحياة الفردية، والسير الذاتية، والانفعالات، والعلاقات الأساسية ربما تمكننا من إلقاء الضوء على نماذج مهمة مسئولة عن أحداث العداء العنصري في الجماعات الكبرى داخل المجتمع (David Gadd et al, 2005: 9)، وقد كشف فحص عينة تتكون من القصص الحياتية لخمسة عشر مرتكب جريمة عن: نماذج قاسية، وانحرافات مؤقتة، وعناصر مادية وعاطفية مصاحبة أو مشكلة لهذا السلوك الإجرامي، وعنف محلي، وأمراض عقلية، وتأثير سلبي لتعاطي المخدرات والكحوليات، وكل هذه العناصر يؤدي إلى سلوك العنف العنصري (David Gadd et al, 2005: 9).

وتوصف مجموعة المجرمين الصغار بأنهم (المشتبه بهم المعتادون)، وهم أولئك الذين يتكرر القبض عليهم من قِبل رجال الشرطة، وهم في الغالب شباب فقراء، ومهمشون اجتماعيًا، ومحطَّمون، وقابلون للاختراق، ولديهم الاستعداد الداخلي للسلوك العنيف، ولا يزال هناك سؤال مطروح عما إذا كان هذا الوصف ينطبق على كل المسئولين عن الآلاف من أحداث العنف والعداء العنصريين التي تحدث سنويًا.

وقد أكد "جاد Gadd" وباحثون آخرون "Sibbitt. 1997" أن الميول السلوكية لمرتكبي جرائم العنف العنصري تتشابه إلى حد بعيد مع توجيهات الناس العاديين

من كل الأعمار، فقد أكد هؤلاء الباحثون أن العديد من الناس العـاديين الطبيعيـين الموجودين في السياقات نفسها من الممكن أن يكونوا مسئولين أيضًا عن الكراهيـة العنصرية، بجانب الجماعات المهمشة المذكورة سابقًا.

البيئات

هناك الكثير من الدوافع والأسباب المعقدة والمتداخلة التي تؤدي إلى العنـف العنصري، وحتى تتم معرفة تلك الأسباب والـدوافع التـي تـؤدي إلـى العنـف العنصري أو حتى قبوله واستحسانه، لابد من معرفة البيئات المتداخلة التي تـدعم هذا العنف، وهي:

- **البيئة الافتراضية:** وتشمل مواقع وشبكات الإنترنت، وما لها مـن تـأثير واضح في الحث على العنف العنصري.
- **البيئة الدولية:** وهي تلك التي تـشمل الأحـداث والـصراعات، ومنهـا الصراعات العرقية والإثنية، إضافة إلى الأعمال الإرهابية، وتزيد مـن الـشعور بالخوف وعدم الأمان داخل الوطن، وتمثل بدورها أحـد أسـباب تبريـر العنـف العنصري.
- **البيئة الوطنية:** وتشمل الرسائل السياسية والإعلامية حول موضـوعات الهجرة والعنصرية والإثنية، والتي تسهم في تشكيل العداء العنصري.
- **البيئة الاقتصادية:** وتشمل أنماط البطالـة وتـدني مـستويات الـدخول والتدهور الاقتصادي وانعدام الفرص الاقتصادية الجديدة.

- **البيئة التعليمية:** وتشمل العوامل التي تجعل من العداء العنصري أمرًا مستحسنًا، وتلك العوامل مثل أنماط الإخفاق والإقصاء والاستبعاد والاضطهاد العنصري ونقص التركيز على المدارس، فضلاً عن الفشل في مقاومة العنصرية من خلال محتويات المناهج الدراسية والقيم والسلوكيات التعليمية.

- **البيئة الطبيعية:** وتشمل خصائص المناطق المحلية وسماتها التي تجعل من العنف أكثر جاذبية للجناة، مثل العزلة الجغرافية والافتقار إلى المراقبة التقليدية وضعف الإضاءة ونقص وسائل الترفيه وغيرها.

- **البيئة الأسرية:** وتشمل أنماط التنشئة الاجتماعية التي قد تضفي الشرعية على العداء والعنف العنصريين عبر الأجيال، ويتم تمثلها في توجهات الكبار أو الصغار، والرجال أو النساء. فضلاً عن الأحاديث والنقاشات العائلية التي قد تشجع على العنصرية بدرجات متفاوتة.

- **البيئة المحلية:** وتشمل العناصر المجتمعية والجماعية، مثل محاولة تحقيق التوازن بين داعمي العنف العنصري ومعارضيه. وطبيعة التداخل الاجتماعي ومستواه بين السلالات والأعراق.

- **بيئة الشباب والراشدين:** وتشمل الثقافات الفرعية النشطة والقيم والعادات لدى مجموعة متجانسة ومتشابهة في الظروف نفسها، والتي من شأنها أن تدعم من درجات العنف العنصري وتعزز منها.

- **الجماعات ذات التوجه الأيديولوجي:** مثل جماعات اليمين المتطرف التي تشجع على العنف العنصري.

▪ البيئة الإجرامية: وهي البيئة التي يمكن أن توفر عن قصد أو دون قصد تلك الأدوات من المعرفة اللازمة وكذلك الدوافع والضغط المشترك وغيرها من العوامل التي تدعم العنف العنصري.

وتأخذ الجماعات والأفراد قرارات محددة تشجع على العنف العنصري داخل تلك البيئات التي تقدم أنماطًا متعددة من الدوافع المختلفة، ويعد كلٌ من صيرورة التبرير للعنف العنصري، وكذلك التغير في الجماعات المستهدفة، عاملاً حاسمًا في جعل مفهوم العنصرية أكثر ديناميكية. فالدوافع تُغير نماذج جديدة من العنف وتطورها.

الدوافع

إن الكراهية العنصرية نتاج لمجموعة متداخلة من الدوافع التي يصعب الفصل بينها في البيئات الواقعية (Law 2007)، ونسعى في هذا الجزء إلى تفعيل الدليل التاريخي والعالمي لنموذج "مايكل مان Michael Mann 2005"، وهو النموذج الذي ركز على دوافع الجناة وعلاقتها بالعنف العنصري والإثني، ويوضح النموذج كذلك قابلية تطبيق تلك الدوافع في السياقات المحلية كافة.

لقد قدم العمل الاجتماعي الرائع لـ"مايكل مان" نموذجًا عالميًا لمصادر القوة الاجتماعية وعملياتها (الجزء الأول ١٩٨٦ -الجزء الثاني ١٩٩٣- والجزء الثالث في طريقه للنشر)، وفي عام ٢٠٠٥ طبق "مايكل مان" هذا النموذج لتفسير عمليات التطهير العرقي، ويمكن استخلاص سبع مجموعات من العوامل المحفزة التي عند تطبيقها على العداء العنصري سوف تنتج تصنيفًا للدوافع كما يلي:

تصنيف دوافع العداء العنصري
• **أيديولوجي**: لأن ذلك يتلاءم مع نظرتنا للعالم.
• **متعصب**: لأننا نكرههم.
• **انفعالي**: لأن ذلك ممتع.
• **الجريمة المادية**: لأننا نريد الحصول على شيء ما.
• **السياسة الإقليمية**: لأنه مكاننا.
• **مفاهيم الجماعات الاجتماعية**: لأننا جميعًا نعتقد أن ذلك صواب.
• **العسكرية/ البيروقراطية/ النظامية**: لأننا أُخبرنا بذلك.
المصدر : (Mann 2005, Law 2007).

الدوافع الأيديولوجية

وتشمل أولئك الذين لديهم الاستعداد للمخاطرة والتعرض للموت أو الأذى الشديد؛ اقتناعًا ودفاعًا عن قيمهم الخاصة، وفي هذا الخصوص غالبًا ما يحتج الجاني معتبرًا فعله شكلاً من أشكال الدفاع عن النفس، وهو ما وصفه "ماكس فيبر" بفعل القيمة العقلانية Value-rational action (1987: I, 25)، وفي دراسة حديثة حول دوافع مرتكبي جرائم العنف العنصري، راجعت "سارة إيزال Sarah Isal 2005" الافتراضات الشائعة التي ترى أن تلك الحوادث تنفذها "جماعات الكراهية"، واقترحت بدلاً من ذلك سلسلة متصلة من الدوافع السياسية التي تكمن وراء تلك الجرائم، والتي يمكن ترتيبها بدءًا من نشاطات اليمين المتطرف وحتى نزاعات الجيرة.

وقد أكدت دراسة "Gadd et al" أنه بدراسة عينة بسيطة من الجناة في جرائم العداء العنصري تبين أن الأيديولوجية العنصرية نادرًا ما تمثل العنصر الوحيد الدافع لهذا السلوك العدواني؛ ففي مناطق محددة فقط تلعب "جماعات الكراهية" دورًا أساسيًا في العداء العنصري، أما دراسة "Roger Hewitt 2005" التي أُجريت على بعض مجالس الأحياء في لندن، فقد خلصت لما يلي:

"إن جوهر العنف العنصري لدى المراهقين وقدوتهم من البالغين ذوي الخبرة، إضافة إلى مجموعة قليلة من المتعصبين العنصريين الداعمين للعنف العنصري، يتمركز في مناطق تضم قطاعًا عريضًا من الناس هم بالأساس على خلاف مع النظام السياسي المحلي، وذلك لأنه في وجهة نظرهم يعطي الأولوية لشئون الأقليات على حساب شئونهم الخاصة".

وهنا فإن دراسة "روجر وهويت" تسعى إلى إبراز الاختلافات بين الجماعات المتورطة في العداء العنصري، فهناك بعض القادة البالغين الذين لهم منطلق أيديولوجي ومسئولون عن توجيه بعض الشباب وحثهم على العداء العنصري، وتسعى الدراسة إلى التمييز بين تلك الجماعات وبين المتعصبين.

دوافع التعصب

يرفض المتعصبون تغيير أفكارهم وقيمهم ويتمسكون بها بشدة، وليس ذلك من منطق السعي نحو أهداف سياسية أو أيديولوجية بل إن أحكامهم في حقيقة الأمر أحكام شائعة على المستوى الشعبي، استمدوها من سياقاتهم الاجتماعية المباشرة أو ما يعارضها، وقد وجدت دراسة (Gadd et al 2005) التي أُجريت على خمسة عشر جانيًا من الضالعين في أفعال الكراهية العنصرية في شمال "ستانفوردشاير"

أن غالبية مرتكبي حوادث الكراهية العنصرية ليسوا من المتعصبين العرقيين بشكل صارخ؛ فقد وجدت الدراسة أن هؤلاء الجناة تجمعهم وجهات نظر متشابهة حيال ما يسود مجتمعهم، وأفعالهم العنصرية مبررة في وجهة نظرهم، وقد يرون أنهم مجبرون على تلك الأفعال، فيسقطون إحباطاتهم بطرق مخيفة على الأقليات، وهنا يمكن تحديد العنف العنصري لدى البيض في سياق الحديث الواسع عن الظلم وغياب العدالة.

ويفرز الانتشار الواسع لحديث الظلم وغياب العدالة عقبة كأداء أمام مواجهة العنصرية، بما يحول دون تخلي البيض عن مفهوم التحرش العنصري بشكل كامل، ويخلق ذلك لديهم ما يشبه حاجزًا دفاعيًا وقائيًا لا يمكن اختراقه. " Hewitt 1996: 57".

وتبرز تلك الوجهات من النظر في ردود الفعل العدوانية تجاه أي شيء يقف ضد العنصرية، وتتضح أيضًا من موقفهم تجاه السياسات والممارسات المتسمة بتعدد الثقافات، والتي تعمل على تبنيها ونشرها المدارس بجانب مؤسسات أخرى، كما تعمل التقارير الإعلامية المحلية والقومية المعنية بالهجرة والإثنية والعنصرية على زيادة حدة العداء العنصري وما يصاحبه من غضب وحقد، ومن الأمثلة على ذلك التقارير الإعلامية عن سياسة الهجرة المسماة 'كن عنيفًا "Get Tough'، أو التقارير الإعلامية المحلية عن بعض الهجمات العنصرية للأسيويين في بلدة "أولدهام" في المملكة المتحدة والتي استفزت مشاعر العنف والكراهية العنصرية لدى الشبان البيض، واستمرار هذا الأمر يؤدي لانخراط أناس عاديين في عمليات الكراهية والنزاع والعنف العنصريين.

دوافع العنف الانفعالي

كما أشرنا سابقًا فإن التعبير عن العنصرية ربمــا يجلــب شــعورًا مجانيــا بالتفوق والسمو، وربما تؤدي مشاعر الزهو والسعادة والمتعة إلى زيادة حدة العداء العنصري، خاصة عندما يسبقها الشعور بالإهانة أو القلق الانفعالي، فهناك عوامــل كثيرة تدعم من العنصرية، ومنها مشاعر الحقد والاحتقار التي يشعر بهــا أولئــك الذين يعيشون في أوساط هشة وغير آمنة اجتماعيًا واقتصاديًا، فضلاً عــن شــعور الفرد بالفشل وبأن فرص الآخرين أفضل كثيرًا من فرصه. "Ray and Smith, 2004". ويمثل العنف العنصري تفريغًا لمشاعر القلق والتوتر لدى هؤلاء.

وترى دراسة "Gadd et al. 2005" أن المهاجرين والأقليات الإثنيــة يمثلــون تذكيرًا مزعجًا للمحليين من البيض بأنهم يعجزون عن تأمين حياة كريمة ملائمــة لهم ولأسرهم، فضلاً عن أن المخدرات والكحوليات وغيرها مــن وســائل فقــدان الوعي، تلعب دورًا مهمًا في التعبير عن العنصرية الانفعالية، وقد أشار العديد مــن الدراسات إلى أن تلك الأشياء تعد من أهم العناصر المدعمــة للعنــف العنــصري "Bowling and Philips 2002: 117".

دوافع الجريمة المادية

يتمثل أحد دوافع جرائم العداء العنصري في تحقيق مكاسب أو فائدة مباشرة من وراء تلك الجرائم التي تشمل السرقة أو الاستيلاء على الممتلكــات الشخــصية للأفراد أو حماية استمرار الأنشطة الإجرامية من المراقبة والأمن الخارجي.

وهناك عوامل عديدة من الممكن أن تؤدي إلــى هجمــات اســتباقية وأفعــال مناهضة ضد الوافدين الذين يُنظر إليهم على أنهم غير مستحقين لحماية شبكة الأمــن

المحلي، ومن تلك العوامل الشبكات المحلية غير الرسمية التي تلعب دورًا مهمًا في العدالة غير الرسمية، ومدى فاعلية السيطرة غير الرسمية والأمن غير الرسمي على الجريمة، وكذلك الوقاية الدفاعية من الأغراب، وحماية النشاط الإجرامي من خلال تفعيل القواعد المحلية الموثوق فيها، إضافة إلى غياب التعاون مع سلطات الدولة.

ولكي يتضح ذلك نشير إلى ما حدث في منطقة "ليدز" التي استهدف فيها بعض البيض عائلات السود لاعتقادهم بأن تلك العائلات تدلي بمعلومات للشرطة حول الأعمال الإجرامية التي تحدث في المنطقة المحلية، واستُخدمت العنصرية هنا ذريعة أساسية لأعمال السرقة والتخريب، ومبررًا أساسيًا للنشاط الإجرامي الكبير. (انظر فيما يلي أيضًا الصلات بين شبكة الجريمة الإيطالية، والكامورا(*) Camorra، والسلطات المحلية، وسماسرة العقارات، والعنف ضد غجر الروما).

دوافع السياسات الإقليمية

إن الانتماء والولاء للشوارع والبيوت والأحياء والوطن وما يشكله ذلك من هوية اجتماعية وسياسية، من الممكن أن يمثل أداة مهمة تعزز من العداء والكراهية العنصرية، فيحفز ذلك الولاء العائلات وجماعات الشباب للدفاع عن "مكانهم" ضد هؤلاء "الغزاة" المحتملين.

وعلى سبيل المثال، أكد تقرير المجلس المحلي عن المناطق التي تمت دراستها في ليدز على الآتي:

"لقد أكد الدليل التجريبي بشكل قاطع أن هناك مناطق يحظر فيها الوجود للسود والأقليات الإثنية والتي يطلق عليها "No – go Area"، وذلك بسبب المضايقات

(*) واحدة من عائلات المافيا الإيطالية. (المترجم)

التي تتعرض لها تلك العائلات، وقد أقرت كل المؤسسات الرقابية بذلك" .Hemmerman et al 2007: 7"

فضلاً عن ذلك، فإن تدني المشاركة أو انعدامها في أي من أشكال الأنشطة التعاونية ذات الأهداف المشتركة (مثل الجمعيات، والأنشطة الشبابية والرياضية)، إضافة إلى تدني مستوى العلاقات الشخصية بين الجماعات (مثل الصداقة، والشراكة، وشبكات الجيرة)، يؤديان إلى تدعيم أشكال العداء العنصري والاضطهاد الإثني والتمييز العرقي على المستويات غير الرسمية.

ويلعب فشل القيادات السياسية والقومية في مواجهة العداء العنصري أو سن التشريعات اللازمة للحد منه دورًا مهمًا في هذا الخصوص، ويؤدي هذا الفشل إلى ازدياد المخاوف والشكوك بين الغالبية من ناحية، والأقليات من ناحية ثانية، والمهاجرين من ناحية ثالثة، ويوفر فشل المؤسسات في إدارة صراع المصالح بين هؤلاء -على سبيل المثال، حاجة الأغلبية إلى السكن، وحاجة الأقليات والمهاجرين للأمن والأمان- ظروفًا مواتية لاستمرار العداء العنصري وما يصاحبه من عنف.

دوافع تخضع لمعايير الجماعة الاجتماعية

قد تكون الجماعات هنا جماعات غير رسمية (مثل جماعات الأصدقاء والعصابات وشبكة القرابة)، وقد تكون جماعات أكثر رسمية تتوقع تدعيمًا لسلوك العداء العنصري، وتهدد بوقف الحماية والدعم وغيرهما ما لم يتحقق ذلك التوقع، وهناك دراسة حديثة قام بها كل من "جيوف دنش Geoff Dench"، و"كيت جافرون Kate Gavron"، و"مايكل يونج Michael Young" عام ٢٠٠٦م، وقد أوضحت هذه

الدراسة أن هناك روابط أساسية بين كراهية البيض للمهاجرين في شرق لندن، وقوة الروابط العائلية والولاء المحلي في تلك المنطقة.

وأكدت الدراسة أن هذا النوع من العنصرية، هو النمط الاجتماعي الذي يعبر عن أعلى المستويات من العداء العنصري؛ وذلك لأن تلك العنصرية لها معنى اجتماعي بالنسبة لهم، وأشار "روجر هويت Roger Hewitt 1996: 57" إلى أن تأثير شبكة القرابة في العداء العنصري أقل أهمية من تأثير ثقافات جماعات الأصدقاء وسلوكها؛ فالشباب لهم ثقافتهم الخاصة المحركة للعداء العنصري اللفظي والفعلي، ويجب معالجة تلك الثقافة بشكل مباشر؛ ولذلك فإن ثقافات الشباب والثقافات الفرعية يمكن أن تنتجا أشكالاً من العداء العنصري تتجاوز بشكل كبير توجهات العائلة أو شبكة القرابة وأفعالها أو حتى تعارضها.

دوافع القوة العسكرية أو النظامية أو البيروقراطية

ربما تجد السلطات المنظمة الشرعية توافقًا وانسجامًا مع العداء العنصري والتطهير العرقي والإبادة الجماعية في بعض المجتمعات الحديثة، وقد تصبح تلك الممارسات مألوفة وممنجهة، وتظل مجهولة الفاعل، وقوات الشرطة والجيش وكذلك بعض المنظمات المسلحة هي الوكالات والمؤسسات الأساسية الفاعلة في هذا السياق، وقد لعبت تلك القوى أدوارًا فادحة في الأمثلة الأسوأ على مر التاريخ، مثل التطهير العرقي والإبادة الجماعية في كل من الهولوكوست النازي وروانـدا. "Mann 2005" (راجع الفصل الرابع فيما يتعلق بهذا الخصوص).

وقد تبدو أنماط الدوافع السابقة كلها جامدة وثابتة عند نقطة الفعل العنيف "Mann 2005: 29"، ومع ذلك فهي تلعب دورًا مهمًا في تفكيك وتوضيح بعض الأشكال

المعقدة لدوافع العنف العنصري، وتبدو تلك الدوافع مهمة أيضًا في تحديد العناصر المتداخلة التي ربما تساعدنا في مواجهة العداء العنصري والعنف المصاحب له خاصة في بعض السياقات المحلية الخاصة، وحتى نتمكن من فهم العداء العنصري فإننا في حاجة لأن نفهم طبيعة التداخل بين العوامل التفسيرية الأساسية له، وأن نفهم أيضًا الصياغات المختلفة للسياقات والدوافع في السير الذاتية الفردية وفي المجتمعات المحلية، إضافة إلى نقاط الضغط وأسباب اندلاع الأحداث والوقائع.

الدليل

سجلت جرائم العنصرية وجرائم معاداة السامية، وكذلك جرائم اليمين المتشدد زيادة ملحوظة في أوروبا (FRA 2008 a)، وكانت تلك الزيادة ملحوظة في إحدى عشرة دولة تم جمع بيانات كافية منها لدراسة معدلات الجرائم فيها في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٦م في دول: الدانمارك، وألمانيا، وفرنسا، وأيرلندا، والنمسا، وسلوفاكيا، وفنلندا، وبريطانيا، وكانت الحال شبيهة في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٦ في دول: ألمانيا، أيرلندا، النمسا، سلوفاكيا، فنلندا، السويد، بريطانيا، وفي الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦ تزايدت معدلات الجرائم ضد السامية في دول فرنسا، والسويد، وبريطانيا، إضافة إلى الارتفاع العام في معدلات الجرائم التي تتم بدافع من اليمين المتشدد في كل من فرنسا وألمانيا في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦م.

وبسبب ضعف الأجهزة الحكومية فيما يتعلق بمراقبة أحداث العنف العنصري وتوثيقها، فإن المنظمات غير الحكومية قد لعبت دورًا محوريًا في إبراز الأدلة على تلك الجرائم، وقد أكدت تلك المنظمات ثلاثة توجهات أساسية في هذا السياق، وهي:

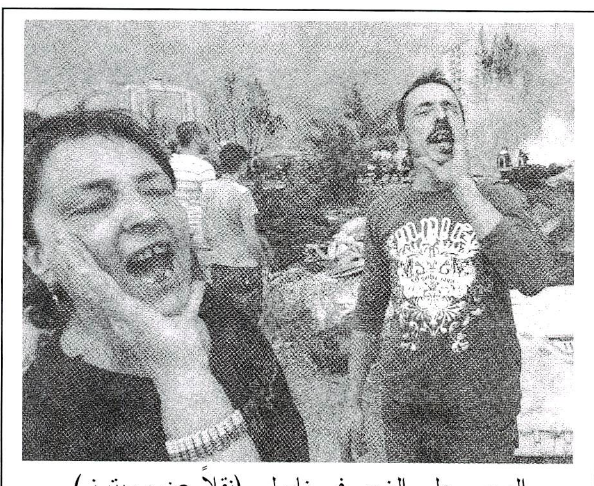
أولاً: تزايد الهجمات ضد المسلمين والأهداف الإسلامية.

ثانيًا: تزايد جرائم العنف العنصري ضد الجماعات الضعيفة من المهاجرين الجدد، وهم المهاجرون غير المنظمين وطالبو اللجوء واللاجئون.

ثالثًا: استمرار العنف والانتهاكات المعادية لجماعات غجر الروما، وتشمل تلك الانتهاكات ما يتم من جانب مسئولين في الدولة مثل الشرطة خاصة في وسط أوروبا وجنوبها، وسوف نسوق مثالاً حديثًا على هذا العنف الممارس ضد جماعات الروما، ونوضح بعض العوامل المهمة فيه فيما يلي:

- التهجير الجماعي لغجر الروما من معسكراتهم ومنازلهم في المنطقة المحلية بسبب تكرار حوادث إطلاق النار والهجوم والضرب، الذي يمارس من مجموعة تتراوح أعدادهم من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ شخص.
- قوة الدعم الشعبي لمثل هذا العنف.
- فشل المنظمات المسئولة عن الأمن والعدالة في الرد بحزم على تلك الأفعال، فالجهد الأساسي لتلك المنظمات ينصب على نقل العائلات المتضررة وتجميعها في معسكرات أكثر اتساعًا وأمنًا، فضلاً عن أنها تعمل على تسهيل نقلهم خارج منطقة نابولي.
- تعقيد الدوافع المؤدية لهذا العنف وتشابكها وتشمل الجريمة المادية إضافة للعوامل السياسية والإقليمية.

العنف ضد جماعات الروما في نابولي بإيطاليا



الهجوم على الغجر في نابولي (نقلاً عن رويترز)

كانت هناك أم شابة لطفل يبلغ من العمر ستة أشهر تعيش في ضاحية بونتشيلي بمدينة نابولي، وفي مساء يوم العاشر من مايو ٢٠٠٨ فوجئت الأم بفتاة في شقتها وتحمل الطفل بين يديها محاولة الهرب به، فانتزعته الأم من يديها وصرخت بأعلى صوتها في الوقت الذي حاولت فيه الفتاة الهروب بسرعة، سمع والد الأم صراخ ابنته فهرول مسرعًا وراء الفتاة وأمسك بها، في الوقت الذي تجمع فيه عدد من الجيران وأبناء الحي، وتبين أن تلك الفتاة التي تبلغ من العمر ستة عشر عامًا هي من غجر "الروما"، وقد كاد الجمع يفتك بالفتاة لولا وصول قوات الشرطة في الوقت المناسب لتنقذ تلك الفتاة من القتل، وتم توجيه التهم مباشرة للفتاة بالتسلل لملكية خاصة ومحاولة الخطف والسرقة، وتم تحويلها لمركز إعادة تأهيل المراهقين. ووفقًا لوسائل الإعلام فإن تلك الفتاة قد تركت جمعية تأهيل في حي "مونت بروشيدا" أودعت بها في ٢٦ أبريل بعد القبض عليها بتهمة السرقة.

وقد تلت تلك الحادثة مباشرة مجموعة من ردود الفعل العنيفة ضد غجر الروما في ضاحية "بونتشيلي".، وقامت سلطات الأمن بعمل دوريات مستمرة في

المنطقة لإحباط أي هجوم على معسكرات غجر الروما، لكن بعد ثلاث ساعات من تلك الحادثة قامت مجموعة مكونة من عشرين شابًا إيطاليًا من المنطقة نفسها بمهاجمة عامل من غجر الروما فى أثناء عودته من عمله، وقد تم ضربه وطعنه في كتفه، وبناء على تلك الحادثة زادت المخاوف من احتمال تزايد الهجمات على الغجر، فقام الغجر بتنظيم صفوفهم وعملوا على المراقبة المستمرة لأكواخهم ومنازلهم؛ لتنبيه السكان في حالة وقوع أي هجوم.

وفي مساء يوم ١٢ مايو تمكن ثلاثة شبان إيطاليين من التسلل إلى مخيم الغجر وقاموا بإلقاء المولوتوف وإطلاق النار على المخيم، وبدأت المجموعات الصغيرة من غجر الروما والتي تعيش في أكواخ منعزلة في هجرة تلك الأكواخ، وفي ليلتي ١٢ – ١٣ مايو قام بعض المجهولين بإطلاق النار على الأكواخ المنعزلة.

وفي مساء يوم ١٣ من الشهر نفسه قامت مجموعة تضم حوالي من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ شخص من السكان المحليين تحت قيادة النساء بالاعتداء على أكبر مخيمات غجر الروما في ضاحية "بونتشيلي"، وكان يأوي حوالي ٤٨ أسرة، وقد تمكنوا من التسلل أسفل سياج المخيم بواسطة الأدوات المعدنية والأخشاب، وحين أصبحوا داخل المخيم قاموا بإطلاق الشتائم والتهديدات ورمي الحجارة على الأكواخ وقلبوا بعض السيارات، وتزامن مع ذلك الحدث هجوم آخر على أحد المخيمات المهجورة الذي كان يضم ست عائلات غادرته قبل يومين من إحراقه.

وفي حادثتين منفصلتين في اليوم نفسه تم ضرب صبيين من الغجر، وتم التحرش بامرأتين غجريتين وطردهما من مجمع تجاري قريب لأكبر المخيمات الغجرية، وفي اليوم نفسه أيضا قررت المنظمات الأمنية إخلاء المخيمات

الصغيرة وتجميع الغجر في مخيمات أكبر وفرض طوق أمني حولها لحمـــايتهم، وفي يومي ١٣ – ١٤ تم إخلاء مخيم آخر في الضاحية ونُقل ســتون شخــصًا كانوا يعيشون به إلى مدرسة في الجانب الآخر من المدينـــة، وتــرك آخـــرون أكواخهم التي تتألف من أسرتين أو ثلاثة بهدف البحث عن مأوى في مخيمـــات أخرى في أحياء أخرى من المدينة، وحاول بعضهم الالتحاق بأقارب لهم خـــارج المدينة.

وفي يوم ١٤ من مايو تم حرق اثنين من مجمعات الأكواخ بـــالمولوتوف، وأتت النيران على تلك الأكواخ في وقت قصير، في الوقت الذي كان يقف فيـــه عدد من السكان الإيطاليين فرحين ومهللين والذين أبدوا استياءهم من محـــاولات السيطرة على الحريق من جانب رجال الإطفاء، وخرج الباقون من الغجر تحت حراسة الشرطة، وتعالت الصيحات فـــى أثنـــاء خـــروجهم وهتـــف الـــسكان: "انتصرنا".. "اخرجوا اخرجوا... عليكم جميعًا أن تخرجوا".

وحدث هجوم ثالث على بعض المعسكرات الغجرية الأخـــرى قـــام بـــه مجموعة من الشباب الذين كانوا يقودون دراجات بخارية، ولحسن الحظ أُحبطت هذه المحاولة جزئيًا بسبب الأمطار الكثيفة، وتمكنت الشرطة من إحباط محاولـــة لبعض المهاجمين في موقع رابع، وبنهاية يوم ١٥ مايو أُجبر كل غجر الرومـــا على ترك منطقة "بونتشيلي" وانتقلوا إلى مخيمات ومدارس في أحيـــاء أخـــرى. وفي اليوم نفسه تصدرت صور المخيمات المحترقة والوجوه المذعورة لأطفـــال الغجر وهم يركبون سيارات النقل فى أثناء مشاهدتهم منازلهم المحترقة عنـــاوين الصحف والأخبار التليفزيونية.

وقد ادعى بعض المسئولين الإداريين في تلك المناطق أن هذه الأحداث هي جرائم منظمة قامت بها عصابات "الكامورا"، حيث يعتقد أن هذه الجماعة هي من تقف وراء تلك الأحداث والهجمات، و"الكامورا" أقدم منظمات المافيا الإجرامية في إيطاليا، وقد نشأت في هذه المنطقة. وهي عادة ما تكون مسئولة عن المستويات العالية من جرائم القتل المرتكبة هناك، ومن ناحية أخرى ذهب بعض المراقبين التابعين لمنظمات غير حكومية كانت تساعد الغجر في تنظيم عملية انتقالهم وتدعيم تواصلهم مع الشرطة والسلطات المحلية إلى أن ضلوع عصابات الجريمة المنظمة في تلك المسألة أمر محتمل، وأصروا على الزعم بوجود مدبرين سياسيين لتلك الجرائم لهم مصالح اقتصادية في منطقة الأحداث، وقد أكد هؤلاء المراقبين وجهة نظرهم بالإشارة إلى أن منطقة المخيمات تقع ضمن برنامج "إعادة التوطين الحضري"، والذي وافق عليه المجلس المحلي للمنطقة وقام بتخصيص ٦٧ مليون يورو لهذا الأمر، شريطة أن يبدأ العمل في المشروع قبل الرابع من أغسطس وإلا يتم سحب التمويل، وأكد المراقبون أيضًا أن ولاية نابولي قد أعدت بالفعل لإخلاء المخيمات وهدم الأكواخ حتى يتم العمل في المشروع المذكور، ويشير هذا الأمر للعلاقات المباشرة بين الشبكات الإجرامية من ناحية، والسياسيين من ناحية ثانية، وأصحاب الأملاك من ناحية ثالثة، وقد اتفقوا جميعًا على استخدام العنف ضد الغجر لتحقيق مآربهم المادية.

وقد أدان وكيل وزارة الداخلية في بيان له أمام البرلمان في التاسع والعشرين من مايو أعمال العنف ضد الغجر، وأكد أن الحكومة سوف تتصرف بحزم للقضاء على جذور التعصب والعنف العنصريين ومظاهرهما. وقد ذكر التقرير الصادر من قسم شرطة نابولي أنه لم تكن هناك أية أدلة على ضلوع عصابات الكامورا في تنظيم تلك الهجمات أو إدارتها. وأشار التقرير الذي تم رفعه للسلطة القضائية إلى استبعاد ضلوع عناصر إجرامية في تأمين تلك الأفعال.

Source: FRA 2008b

وتوضح مثل تلك الأحداث في إيطاليا مدى اتساع المشكلات وعمقها التي تواجه جماعات الروما في الدول الأوروبية كافة؛ فجماعات الروما والسنتي وجماعات الرحل هي أكثر الجماعات عرضة للانتهاكات في أوروبا، هذا فضلاً عن المشكلات الجمة التي تعاني منها تلك الجماعات؛ كالفقر والظروف المعيشية الصعبة والاضطهاد والتمييز والتهجير القسري، وذلك في أكثر من نصف دول الاتحاد الأوروبي، وسوف نتعرض بالتفصيل للتمييز الممنهج ضد جماعات الروما وطوائفهم في الفصل القادم.

معاداة السامية Anti-Semitism

يقصد بمعاداة السامية معاداة الفكر اليهودي، وهي أيضا تلك التوجهات والأفعال المتعصبة ضد اليهود، واستهداف من ينتمي إلى الديانة أو الثقافة اليهودية "FRA. 2004: 227".

وقد مثلت نهاية الحرب العالمية الثانية حجر الأساس في التحول التاريخي نحو معارضة معاداة السامية في أوروبا، وبالرغم من ذلك فقد ظلت هناك توجهات معادية للسامية في العديد من الدول الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا والنمسا، وقد تم تعريف "المعاداة الثانوية للسامية" في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بأنها أي شكل من أشكال معاداة السامية، الأمر الذي يؤكد أن معاداة السامية أصبحت من المحرمات "FRA, 2004"، ويرتكز هذا الأمر على الصورة التقليدية القديمة عن القوة اليهودية وتأثيرها ونفوذها في الإعلام، ويعتبر هذا الأمر أيضًا رد فعل على استغلال مشاعر الشعور بالذنب بعد الحرب، واعتبار مصطلح "معاداة السامية" تعبيرًا محرمًا في حد ذاته.

وهناك أمر يجب الإشارة له فيما يتعلق بمعاداة السامية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويتمثل هذا الأمر في قيام دولة إسرائيل، وقد ناقشنا في الفصل السابق العنصرية ضد الفلسطينيين، والدور المهم الذي لعبته وتلعبه الصهيونية والحركة السياسية اليهودية العالمية في العنصرية ضد الفلسطينيين، وهي المنظمات التي أنشأت وطنًا قوميًا لليهود على أرض فلسطين، والتساؤل المهم هنا: إلى أي مدى أدت حركات معاداة الصهيونية والنقد الذي تتعرض له السياسة الإسرائيلية إلى ظهور ما يسمى "المعاداة الجديدة للسامية" في أوروبا؟

وقد أكد أحدث تقرير عالمي عن "معاداة السامية" قام به معهد "ستيفن روث" عام ٢٠٠٨ أن إسرائيل واحدة من أهم المصادر والنماذج التي تجسد الشر العالمي، وشمل التقرير مقارنة إسرائيل ومواطنيها والداعمين لها مع النازيين، خاصة في تعاملهم مع الفلسطينيين.

ولا يجب أن يفسر انتقاد إسرائيل على أنـــه "معـــاداة للـــسامية" أو "معـــاداة لليهودية"، ولكن هناك خطر كبير قد ينتج عن تضخم العداء تجاه إســـرائيل وجعلـــه عداءً طبيعيًا، ويتمثل هذا الخطر في أن تلك المعاداة قد تنسحب لاحقًا على اليهودية نفسها، وقد يصبح هذا شكلاً سائدًا ومقبولاً من معاداة السامية "Hirsh 2007".

وقد شهد التوجه اليساري المعادي للـــصهيونية والمعـــادي للـــسامية تزايـــدًا ملحوظًا في الولايات المتحدة الأمريكية وفي إنجلترا في الثمانينيـــات علـــى ســـبيل المثال، وكان هناك تركيز كبير على تزايد العنف فـــي صـــفوف التيـــار اليمينـــي المتشدد، وإنكار أو تعديل لمفهوم الهولوكوست، وجاء هذا بـــالتزامن مـــع النجـــاح الانتخابي الذي حققته التيارات والأحزاب اليمينية كما حدث في النمسا، وبناء علـــى ذلك أصبحت أفعال معاداة السامية مرتكزة على خلفيات ومرجعيات مختلفة تقودهـــا مجموعة من الدوافع المختلفة أيضًا، واتسع التصور البسيط عن معادي السامية من حليقي الرءوس من أنصار اليمين المتطرف ليشمل الشباب المسلم الساخط، إضـــافة لأنصار اليسار المعادي للعولمة "FRA 2008 c".

العنف المعادي للسامية في أوروبا وأمريكا الشمالية
تزايد العنف ضد السامية عبر أجزاء عديدة في قارتي أوروبـــا وأمريكـــا الشمالية في عام ٢٠٠٧م، وتظل مستويات العنف المدفوعة بمعاداة السامية عالية تاريخيًا. **إنجلترا:** أشارت البيانات الرسمية الصادرة عن الجمعية العامة إلى عـــام ٢٠٠٧ بأنه الأسوأ فيما يتعلق بعدد الاعتداءات العنيفة المسجلة رسميًا منـــذ بـــدء رصد تلك الاعتداءات عام ١٩٨٤م؛ فقد تم تسجيل ١١٤ حالة في هذا العام.

ألمانيا: أشارت الجمعية العامة للدفاع عن الدستور إلى أن هناك زيادة في معدلات جرائم عنف معاداة السامية التي يرتكبها متطرفون يمينيون بنسبة ٣٧% ليرتفع عدد الحالات من ٤٣ حالة في ٢٠٠٦ إلى ٥٩ حالة في ٢٠٠٧.

كندا: رصدت مؤسسة بيناي بريث لحقوق الإنسان زيادة قدرها ١١,٤% في المعدلات بشكل عام من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٧، مع بقاء مستويات العنف كما هي حيث رصدت ١٠٤٢ حالة عام ٢٠٠٧، أي ما يعادل ضعف ما تم رصده في عام ٢٠٠٣ الذي شهد ٥٨٤ حالة.

روسيا: ذكر مركز "صوفا SOVA" للتحليل والمعلومات أن حوادث العنف ضد اليهود ازدادت بشكل درامي عام ٢٠٠٧، حيث رصدت ٩ جرائم ضد ١٣ شخصًا عام ٢٠٠٧.

أوكرانيا: رصدت منظمات غير حكومية زيادة في حوادث العنف ضد السامية في عام ٢٠٠٧، وشملت تلك الحوادث اعتداءات عنيفة على الأفراد والمعابد والنصب التذكارية والمؤسسات اليهودية.

وقد ذكر معهد "ستيفن روث" لدراسة العنصرية والمعاداة المعاصرة للسامية أن هناك زيادة قدرها ١١,٨% في معدل حوادث معاداة السامية في أوروبا، وأمريكا الشمالية، ودول الاتحاد السوفيتي السابق، فقد ارتفعت الحوادث من ٥١٠ حوادث في عام ٢٠٠٦ إلى ٥٧٨ حادثة في عام ٢٠٠٧م، وقد شهدت تلك الحوادث استخدام الأسلحة والحرق والشروع في القتل، وزادت الهجمات الكبرى بمعدل أربعة أضعاف تقريبًا لتصل إلى ٥١ حالة في ٢٠٠٧ بعد أن كانت ١٧ حالة في ٢٠٠٦م.

ويرتبط ارتفاع مستويات العنف المعادي للسامية في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ م بالأوضاع في الشرق الأوسط، والتي مثلت مبررًا جديدًا لمن

يميلون في الأساس لمعاداة السامية في أوروبا، وتغير الوضع تدريجيًا بداية من عام ٢٠٠٥ إلى حد ما؛ فقد تراجعت المعدلات الشهرية لأنماط العنف المعادي للسامية لتحل محلها معدلات ثابتة بشكل كبير، وظهرت شواهد عديدة تظهر ترابطًا أقل بين العنف المعادي للسامية والحوادث التي تكون إسرائيل طرفًا فيها مع دول الشرق الأوسط، ومع ذلك يظل الخطر قائمًا، حيث تظل مستويات العنف المعادي للسامية في تزايد سنويًا.

وقد ذكرت وكالة الحقوق الأساسية FRA أن هناك خمس دول فقط من دول الاتحاد الأوروبي هي التي تجمع بيانات عن جرائم معاداة السامية، والخمس دول هي: النمسا وفرنسا وألمانيا والسويد وإنجلترا، وتؤكد البيانات ارتفاعًا في معدلات جرائم معاداة السامية من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٦م.

واستهدف العنف المعادي للسامية الأشخاص اليهود ورجال الدين وأماكن العبادة اليهودية ومراكز التجمع والمدارس، ومنذ عام ٢٠٠٥ تشير الإحصاءات الرسمية والإحصاءات الصادرة عن منظمات غير حكومية إلى أن الاعتداءات الجسدية على الأفراد شكلت النسبة العليا من مجمل حوادث العنف المعادية للسامية، ويحدد المهاجمون ضحاياهم المستهدفين من خلال اللبس المميز أو المجوهرات أو ملامح الوجه، وبناء على ذلك أصبحت هناك ضغوط متزايدة على اليهود لإخفاء هويتهم، وإخفاء الهوية أمر مستحيل وغير مقبول عند كثير من اليهود، خاصة من يعتنقون الإيمان الأصولي.

ويمكن القول إن الفضل في انخفاض معدلات الهجمات على الممتلكات والمواقع اليهودية في دول مثل فرنسا وألمانيا وإنجلترا يعود في الأساس لجهود الحكومات المتعاقبة لتلك الدول، ورغبتهم الأكيدة في حماية الجماعات اليهودية وتعزيز الإجراءات الأمنية، ورغم ذلك فإن شعور اليهود بالحاجة إلى الأمن

مؤشر قوي على عودة معاداة السامية في السنوات الأخيرة، وقد أكدت منظمة "حقوق الإنسان أولاً" ما لا يقل عن أربعين اعتداء على المعابد اليهودية، وأكثر من ستين اعتداء على المقابر والنصب التذكارية للهولوكوست في أوروبا وأمريكا الشمالية في عام ٢٠٠٧ "Human Rights First 2008"، وفي ذلك يذهب تقرير منظمة حقوق الإنسان إلى ما يلي:

بتفسير التوجهات الحالية لمعاداة السامية لا يمكن اعتبار أحداث الشرق الأوسط سببًا ضمنيًا لها، فقد كان هناك تطور ملحوظ في جمع المعلومات عبر دول الاتحاد الأوروبي ودول أخرى بواسطة عدد من الهيئات الرسمية وغير الرسمية والتي أكدت هذا الأمر، وهناك عوامل ضمنية مهمة مثل العوامل الاقتصادية والاجتماعية وعدم الشعور بالأمان، كلها تلعب دورًا في تحديد توجهات معاداة السامية وأنماطها. فهناك ارتباط بين مستويات الجريمة بشكل عام ومستويات معاداة السامية، وأيضًا هناك ارتباط بين معاداة السامية وما يعرف بـ"رهاب الإسلام أو الإسلاموفوبيا"، وبناء على ذلك فإنه رغم أن استهداف جماعات خاصة مثل اليهود يمكن ربطه بمبررات قوية وصيغ مشروعة فإن عوامل ثقافية ودافعية أعمق هي التي تسبب العداء العنصري الضمني ضد الجماعات الأخرى.

معاداة الإسلام Anti-Muslimism

تزايد الجدل حول العنصرية ضد الإسلام والعنف المصاحب لها بعد الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر، وجرت العادة على أن تسمى تلك العنصرية بـ"الإسلاموفوبيا Islamophobia أو رهاب الإسلام"، وقد نوقش هذا المصطلح بشكل واسع كغيره من المصطلحات التي تستخدم لوصف أشكال معينة

من العنصرية، ونقطة البداية في الكثير من تلك النقاشات هو تعريف "رونيميد ترست Runnymede trust 1997" الذي يشتمل على ثمانية عناصر:

١- الإسلام أحادي الرؤية وجامد ولا يستجيب للتغيير.

٢- الإسلام دين متمحور حول ذاته، وليست هناك قيم مشتركة بينه وبين الثقافات الأخرى، فهو لا يتأثر بها ولا يؤثر فيها.

٣- ينظر إلى الإسلام على أنه أدنى بالنسبة للغرب، فينظر إليه باعتباره دينًا بربريًا وغير عقلاني وبدائيًا وجنسيًا.

٤- يُعتبر الإسلام دينًا عنيفًا وعدائيًا، ومصدر تهديد دائم، فهو داعم للإرهاب ومتورط في صدام الحضارات.

٥- يُنظر إلى الإسلام باعتباره أيديولوجية سياسية تهدف إلى تحقيق المصالح العسكرية أو السياسية.

٦- الانتقادات التي يوجهها الإسلام للغرب مرفوضة ولا أساس لها من الصحة.

٧- يستخدم العداء تجاه الإسلام لتبرير الممارسات التمييزية تجاه المسلمين واستبعادهم من المشهد الاجتماعي العام.

٨- يعتبر العداء ضد الإسلام أمرًا عاديًا أو طبيعيًا.

ويرتكز أحد الامتدادات الأساسية لهذا المفهوم على الخلط بين الخوف من الإسلام والهجوم عليه من ناحية، والخوف من المسلمين والهجوم عليهم من ناحية أخرى (وأيضًا الهجوم على البعض من غير المسلمين الذين أصبحوا ضحايا معاداة

الإسلام مثل السيخ(*)، ويمكن اعتبار "رهاب الإسلام" و"معاداة السامية" مصطلحين يعبران عما يعرف بالعنصرية ضد المسلمين واليهود، ولكنهما يتخطيان ذلك ليشملا العديد من العناصر والمواقف الإضافية.

وليس بالضرورة أن يندرج انتقاد الإسلام تحت العنصرية، ولكن التوسع في هذا الانتقاد وتعميمه على كل المسلمين يؤدي في النهاية إلى أشكال محكمة من معاداة الإسلام، وهناك بعض المشكلات التي تظهر عند دراسة العنف العنصري المعادي للإسلام، وأهم هذه المشكلات على الإطلاق محاولة تصنيف أية حادثة ضد الإسلام على أنها تتبع الإسلاموفوبيا (FRA 2006)؛ فعلى سبيل المثال، أي تبليغ عن حادثة ارتكبت ضد مسلمين أو من يُعتقد بأنهم مسلمون بسبب مظهرهم أو بلدهم، فإنه في ظل غياب الدليل يكون من الصعب جدًا الجزم بأن الجريمة التي تعرضوا لها تندرج تحت الإسلاموفوبيا. أما الهجوم على مسجد أو رمز إسلامي فيمكن تصنيفه بسهولة على أنه يندرج تحت الإسلاموفوبيا.

وقد تكون هذه الدوافع مستمدة من مشاعر عداء تجاه الأجانب بصفة عامة أو مشاعر عداء ضد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، وكلها يمكن تصنيفها على أنها جرائم عداء عنصري لمجرد الرغبة في ارتكاب أية جريمة ضد أي هدف أجنبي.

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أصبحت التجمعات الإسلامية وبعض الجماعات الضعيفة أهدافًا للعداء العنصري، خاصة بعد تزايد المطالبة بالاعتراف

(*) يقصد الكاتب هنا أن طائفة السيخ (التي وفدت مع المسلمين من شبه القارة الهندية) تعاني من معاداة الإسلام رغم أن أبناءها غير مسلمين، وتشمل كل أشكال العنصرية هذا الأمر، فالخصائص الشكلية والمظهرية مثل لون البشرة والملبس والسلوك العام ترتبط في ذهن المتعصبين على أن السيخ والمسلمين أتباع طائفة دينية واحدة. (المترجم)

العام بالمسلمين في المجتمعات الأوروبية، وأظهرت دراسة أجريت في أوروبا بعد وقت قصير من الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر أنه تم رصد مستويات منخفضة نسبيًا من العنف البدني في معظم دول الاتحاد الأوروبي، بالرغم من أن الإساءات اللفظية والكراهية منتشرة إلى حد كبير.

نسبة من لا يفضلون المسلمون واليهود

الاكبر عمرا من 50 سنة 41 25

الأصغر عمرا من 50 سنة 52 30

تعليم دون الجامعي 50 31

تعليم جامعي 37 20

الأيديولوجية السياسية

يسار 42 28

وسط 46 20

يمين 56 38

يهود مسلمون

بيانات عن نسبة معاداة اليهود والمسمين في دول أوروبية بحسب الفئة العمرية والتعليمية والأيديولوجية السياسية، بيانات مجمعة من فرنسا وألمانيا وإسبانيا

وقد أصبح طالبو اللجوء من المسلمين-خاصة النساء منهم- أهدافًا للعداء في بعض الفترات، وكانت المساجد والمراكز الثقافية الإسلامية أهدافًا لأفعال التدمير والانتقام، ومن أهم النتائج التي رصدتها الدراسة أن معاداة الإسلام المستترة قد أصبحت ظاهرة بقوة في عدة مظاهر، أهمها صعود تيار اليمين المتطرف وما يعرف بالنازية الجديدة، وأيضًا في الخطاب السياسي والإعلامي.

وقد أظهرت مقارنة حديثة بين معاداة الإسلام ومعاداة السامية في أوروبا أن العداء تجاه المسلمين أعلى كثيرًا من العداء تجاه اليهود رغم أن معدل تنامي معاداة السامية أعلى من معدل تنامي معاداة الإسلام (Pew Global Attitudes Project 2008). وقد تنامت مشاعر العداء تجاه اليهود في كل من روسيا وبولندا في شرق أوروبا،

وفرنسا وإسبانيا في الغرب، على العكس من الولايات المتحدة وإنجلترا اللتين تتميـزان بأن نسبة معاداة السامية فيهما ظلت مستقرة وتتراوح ما بين ٧ إلـى ٩%، وإذا قارنـا ذلك بمعاداة الإسلام في إنجلترا سنجد أن واحدا من كل أربعة يحمل مشاعر الكراهيـة تجاه المسلمين، وتلك نسبة أقل من النسبة في باقي الدول الأوروبية؛ فعلى سبيل المثـال يحمل أكثر من نصف الإسبان والألمان مشاعر الكراهية تجاه المسلمين. وتشير أنمـاط العداء العنصري إلى مجموعة من الملامح الرئيسة، أهمها: أن المعادين للإسـلام مـن الممكن أن يكونوا معادين لليهود أيضًا، وأن مستويات العداء تزداد بين الأجيال الأقـدم ومن يعيشون في أوساط اقتصادية واجتماعية وتعليميـة منخفـضة؛ إضـافة إلـى أن مشاعر العداء تجاه المسلمين واليهود تنتشر في كل الأيديولوجيات السياسية في أوروبا.

الأزمات العنصرية الأوروبية

إن الممارسات العنصرية والإقصائية التي تمارس بشكل يومي في أوروبا أمـر واضح، ويعاني منها قطاع واسع من المهاجرين وأبناء الأقليات، وقد أشـارت منظمـة "الحقوق الأساسية في دول الاتحـاد الأوروبـي The European Union Fundamental Rights" إلى أن ازدواج المعايير يؤدي إلى إعادة إنتاج العنصرية الظـاهرة والكامنـة وتفاقم مشكلاتها، وقد أكدت المنظمة التي وثقت الكثير من ممارسات العنصرية أن هذا الازدواج في المعايير يؤدي أيضًا إلى تنامي مجموعة من الاسـتجابات الإسـتراتيجية المشوشة وغير الناضجة للعنف العنصري، وغالبًا ما تنتهي تلـك الاسـتجابات إلـى الفشل، فهناك أزمة كبيرة فيما يتعلق بالإسـتراتيجيات التـي تـسن لمعالجـة العنـف

العنصري. فتظهر الكثير من التشريعات والقوانين والآليات والمناهج، ولكنها جميعًا تفشل في الحد من العنف العنصري، وتزخر التقارير المحلية بأمثلة كثيرة على تشريعات هشة وممارسة ضعيفة لما يسمى بالعدالة الجنائية، وضعف في جمع المعلومات، وعدم وجود شواهد تؤكد جدية الحكومات في مواجهة أحداث العنف تلك، فضلاً عن غياب الإجراءات أو الالتزام بها.

وقد أكد "فرانكو فراتيني Franco Frattini"، مفوض الاتحاد الأوروبي لشئون العدالة، أن خمس دول من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تواجه مشكلات كبيرة في التعامل مع التطرف اليميني والتعصب المتأصل في تلك الدول، وتلك الدول هي: ألمانيا، وفرنسا، وبلجيكا، وإيطاليا، والدانمارك. وقد قال فرانكو بهذه التصريحات بعد حادثة هجوم عصبة مكونة من خمسين شخصًا في حالة ثمالة متفوهين بألفاظ عنصرية على ثمانية من الهنود في مدينة موجلين شرق ألمانيا.

وأيضًا بعد اعتداء متطرفين يمينيين على رجلين من الأفارقة في مينز غرب ألمانيا، وكانت هناك حالة من القلق بسبب الاتهامات الموجهة للحزب الديمقراطي القومي بالتحريض على تلك الحوادث، وهذا الحزب هو جماعة قومية تعارض الهجرة، وهو على صلة وثيقة بالنازيين الجدد، ويحرض بشكل واضح على الكراهية العنصرية على موقعه الإلكتروني، وقد أكدت جماعة "أميل Amil" -وهي جماعة رئيسية من النازيين الجدد في إقليم ساكسونيا- أن النازيين الجدد قاموا بـ١٣٧ هجومًا على أشخاص في الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٧م، وأكدت جماعة "فورس Forse" للدراسات أن نصف الشباب في شرق ألمانيا ما بين ١٤ إلى ٢٥ عامًا يعتنقون أفكارًا إيجابية تجاه النازية الجديدة.

وكان هناك جدال سياسي واسع حـول إمكانيـة حظـر الحـزب القـومي الديمقراطي، وانتهت هذه المهزلة القانونية بالفشل، ويوضح هذا الأمر مدى الأزمـة التي تعبر عنها استجابة ألمانيا للعنصرية السياسية والعنف العنصري، فلقـد ظلـت الحكومات في التباس طويل فيما يمكن فعله، وكيف يمكن فعلـه، وعـن الوسـائل المجدية في التعامل مع العداء العنصري المنظم سياسيا أو الممارس من قبل بعـض الكيانات السياسية، وفي إنجلترا أيضًا هناك قلق متزايد من تنامي الكتلة التـصويتية للعنصرية السياسية.

اليمين المتطرف وردود فعل البيض المعادية في إنجلترا
دق ناقوس الخطر في أوساط اليمين المتطرف بعـد صـعود مارجريـت تاتشر إلى قمة السلطة السياسية في بريطانيا عام ١٩٧٩م، وبقرب نهايـة ١٩٨٠ ترك قائد الجبهة الوطنية "جون تيندال John Tyndal" الحزب الذي انغمـس فـي ممارسات انشقاقية بشكل منظم، وبدأ تيندال في تأسيس الحزب القومي البريطاني عام ١٩٨٢م، ولم يمارس ذلك الحزب تأثيرًا واسعًا في الفتـرة الـسياسية التـي عرفت بسيطرة المرأة الحديدية، وقد بدت بريطانيا حالة شاذة في وسط حـصول أحزاب اليمين المتطرف على سيادة متنامية في شـرق أوروبـا وغربهـا فـي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، واستمر الحزب القومي البريطـاني على هامش الحياة السياسية البريطانية.
واعتبر البعض أن فوز الحزب في بلدات تاور هـاملتس Tower Hamlets بإقليم لندن عام ١٩٩٣ هو بروز كاذب في سياق الحديث عـن سـقوط الفاشـية

البريطانية، ورغم ذلك بدأ الحزب في إحراز تقدم على مستوى الانتخابات منذ عام ٢٠٠١، وأثار ذلك العديد من التساؤلات حول غرابة الوضع في بريطانيا، فرغم أن الحزب قد حقق نجاحات كبيرة على المستوى المحلي في مدن باركينج ودينجهام وستوكن ترنت وأيبنج وفورست بيرنرلي، فإنه ظل لاعبًا هامشيًا في السياسة البريطانية على المستوى القومي.

وفي نهاية التسعينيات من القرن الماضي اشتعل الجدل في الصحف اليمينية وبين العديد من السياسيين حول انعدام العدالة في التعامل مع السكان البيض في سياق الحديث عن تراجع السيادة الوطنية وتهديد مزدوج من اللاجئين والإرهاب، وبالرغم من ميل حزب العمال الجديد إلى اليمين فيما يتعلق بقضايا التعددية الثقافية وثقافة الاختلاف فإن الحزب كان مضطرًا لإقامة توازنات بسبب اتهامه بعدم القدرة على حماية حدود بريطانيا استنادًا إلى تاريخ الحزب الذي يصنفه على أنه حزب السياسة الرشيدة، أو كما يقول اليمينيون السياسة الليبرالية البالية.

وفي سياق ذلك الشرخ في السياسة البريطانية برز الحزب القومي البريطاني الذي استطاع تحقيق نجاحات كبيرة في بعض المناطق مثل بيرنلي، باركنج وديجنهام، واستطاع أن يشحن مشاعر المواطنين ويحصل على ردود فعل عنيفة منهم، وقد هاجمت الكتلة الانتخابية للحزب القومي البريطاني فكرة التعددية الثقافية، وبنت خطابها على غياب العدالة والمساواة باعتبارها وسيلة لتبرير أفعالها، ولقد أصبح جليًا أن ظهور ردود الفعل العنيفة من البيض في العقود الأخيرة يمثل مؤشرًا قويًا على التطور الكبير والتحول المفصلي الذي شهدته العنصرية البيضاء.

ويتأثر نمط التعبئة السياسية الذي تمارسه العنـصرية البيـضاء بالـسياق المحلى الذى تنشأ فيه، حيث يتصاعد السخط السياسي تجاه حزب العمـال فـي الأحياء المهمشة اقتصاديًا واجتماعيًا، ويتم تسييس الإثنيـة، وتـضعف أحـزاب المعارضة السياسية، وتنشط الجغرافيا العرقية، إضافة إلى قدرة الحزب القـومي البريطاني على تقديم نفسه على أنه فاعل سياسي محترم وجيد، وتفسر كل هـذه العوامل المهمة تحقيق الحزب نجاحات في بعض المناطق المحلية.

Source: "The Political Background of the BNP: The Case of Burnley', British Politics, 4, 1 (Rhodes, J, 2009)

ولقد تم توثيق ما يمكن تسميته بالموجة الجديدة للعـداء العنـصري نتيجـة لدوافع أيديولوجية في العديد من الدول الأوروبية، وأصبحت الثقافة الـسياسية فـي هولندا أكثر عدوانية وعدائية من قبل بشكل عام، وارتـبط ذلـك بـالتركيز علـى التطرف الإسلامي وغض الطرف عن التطرف اليميني، مما ساعد علـى تنـامي جماعات منظمة للعداء العنصري، وقد رصدت مؤسسة "آن فرانـك "Anne Frank تضاعف الممارسات العنصرية العنيفة لليمين المتطرف من عام ٢٠٠٦ إلى عـام ٢٠٠٧م، وأشارت إلى مجموعة صغيرة من الرجال (حوالي مائة رجل) مدفوعين أيديولوجيًا ومنظمين في جماعات مثل جماعة "الدم والمجـد "Blood and Honour وجماعة "Combat 18"، واستمر ظهور جماعات معادية للسامية، وجماعات معادية للغجر، والجماعات المثلية شبه المسلحة.

وفي المجر كان حزب الجوبك Jobbik اليميني المتطرف وأكثر من ١٠٠٠ من المنتمين إليه يعلّمون الأعضاء الجدد في جناحه العسكري مبادئ العسكرية أمام

القصر الرئاسي في بودابست وسط الحياة العامة عام ٢٠٠٧م، وفي جمهورية التشيك نظمت الحركة القومية النقابية –وهي حركة يمينية متطرفة تغازل بخطابها الجماعات المتطرفة من حليقي الرءوس– مظاهرة في سيفتفاي يوليو ٢٠٠٧م لدعم أحد المتطرفين من حليقي الرءوس بالغ من العمر ثلاثة وعشرين عامًا، ومدان بقتل رجل من غجر الروما.

وبالنسبة لكثير من الدول الأوروبية فإن العنصرية ليست أكثر من أعمال اليمين المتطرف وأنشطته، وقد قام "ديفيد جولدبرج David Goldberg 2008" بدراسة الدور الرئيسي الذي لعبه السود واليهود والمسلمون في تشكيل أوروبا العنصرية، وخلص جولدبرج إلى أن قواعد التمييز وقوانينه في أوروبا في مرحلة ما بعد الاستعمار قد تأسست على إنكار العنصرية. والتعتيم على الأسباب المؤسساتية وراء العنف والإقصاء بتشييد جدار وهمي من الرعب والذعر بالتركيز على مثالب الأشخاص الذين تمارس عليهم الأفعال العنصرية في حقبة ما بعد الاستعمار.

فعلى سبيل المثال، يتم تبرير الممارسات العنصرية من جانب الشرطة من أساليب توقيف وتفتيش وغيرها بنشر الرعب والذعر بين الناس من المجرمين السود والإرهابيين المسلمين ويتم قصر العنصرية على تصرفات الأفراد المتطرفين في المجتمعات الأوروبية بعيدًا عن التيار الرئيسي أو الرسمي لتلك الدول، وهناك تجاهل لبعض أشكال العنصرية المؤسساتية مثل ممارسات الشرطة، وتتمثل المفارقة هنا في أن معظم هذه المؤسسات العالمية والقومية تحاول إيجاد وسائل مبتكرة وفاعلة للحد من العداء العنصري والعنف المصاحب له.

الحد من العنصرية

مناهج عالمية

لقد تمت صياغة بعض المبادئ الأساسية في أجندة السياسة الدولية للحد من العنصرية في اتفاقيات وإعلانات الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو، وتشمل تلك المبادئ الحفاظ على الكرامة الإنسانية، وحقوق الاختلاف والتعدد، وأن العنصرية لا مبرر لها "Law 2007". وبالرغم من أن تلك الطرق والآليات تحدد العنصرية على أنها نتيجة لتعصب بعض الأفراد وتتجاهل الأشكال العنصرية الأهم في سياسات الديمقراطية الليبرالية المعاصرة "Lentin 2004: 310" فإن الأمر لم يعد كذلك في الوقت الراهن بسبب بعض الفعاليات والأنشطة، فقد أصدر تقرير المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية توصية محددة في موضوع العلاقة بين الحد من العنصرية وأنظمة الحكم الديمقراطية، وفي ذلك ذهب التقرير إلى ما يلي:

نحن ندرك أن الحكم الديمقراطي الشفاف، والمسئول، والخاضع للمحاسبة والمساءلة، والمعتمد على المشاركة، والذي يستجيب لحاجات الناس وتطلعاتهم ويحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسلطة القانون، هو شيء أساسي للحد من العنصرية والتمييز العرقي ورهاب الأجانب وغيرها من مظاهر عدم التسامح. ونؤكد أن منح أي شكل من أشكال الحصانة لمرتكبي جرائم العنف العنصري أو الخوف من كل ما هو أجنبي إنما يلعب دورًا أساسيًا في تقويض سيادة القانون والنظام الديمقراطي، كما يشجع على تكرار مثل تلك الممارسات العنصرية.

وقد قام "دودو دينيه Doudou diene" المقرر الخاص للأمم المتحدة لأشكال العنصرية المعاصرة والتمييز العرقي وكراهية الأجانب بمتابعة برنامج المؤتمر

الدولي للعنصرية، واهتم دينيه بتقييم الأهداف الإستراتيجية للمؤتمر، وحدد أربعة عناصر رئيسة لها أولوية مطلقة، وهي:

- مراقبة الأنماط القديمة للعنصرية والتمييز العرقي وثقافة كراهية الأجانب وتحليلها.
- الإستراتيجية السياسية: تعبير الحكومات عن إرادة سياسية قوية لمكافحة العنصرية.
- الإستراتيجية القانونية: تبني التشريعات الوطنية المتعلقة بمكافحة العنصرية والتمييز العرقي وكراهية الأجانب وتنفيذها.
- الإستراتيجية الفكرية والأخلاقية: السعي نحو فهم أعمق لجذور الثقافة العنصرية، وفهم الأسس والعمليات والآليات الأيديولوجية والثقافية والنفسية التي تقف وراء العنصرية.

وقد تبنت منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٣م إستراتيجية متكاملة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وثقافة عدم التسامح، وتأسست تلك الإستراتيجية على مجموعة من الدراسات التي اهتمت بأشكال العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز العرقي في شتى أنحاء العالم، وركزت على مناقشات في أقاليم مختلفة حول اهتمامات وأولويات محددة، وركزت الإستراتيجية الجديدة على ممارسات محددة في المجالات الآتية:

- تطوير البحث العلمي وانعكاس ذلك على ظواهر العنصرية والتمييز العرقي وكراهية الأجانب.

- مراجعة آليات منظمة اليونسكو المرتبطة بالعنصرية والتمييز العرقي وتنشيطها.

- تطوير مناهج دراسية جديدة، وتطوير وسائل التدريس، فضلاً عن أدوات تعبئة قادة الرأي وصناع القرار ضد العنصرية والتمييز العرقي.

- الحفاظ على التعددية في المجتمعات ذات التعددية الإثنية والثقافية.

- محاربة الترويج للعنصرية في وسائل الإعلام، وخاصة على شبكة الإنترنت.

وأسس اليونسكو الائتلاف العالمي للمدن ضد العنصرية عام ٢٠٠٤م. وحثه على تنفيذ تلك الإستراتيجية وتبادل الخبرات والممارسات عبر دول العالم المختلفة. ويهدف هذا الأمر إلى تأسيس ائتلافات إقليمية في أوروبا وأفريقيا وأمريكا الشمالية والكاريبي وأمريكا اللاتينية وأسيا والمحيط الهادئ، وقد عقد الائتلاف الأوروبي للمدن ضد العنصرية أول اجتماعاته في ألمانيا في شهر مايو من عام ٢٠٠٧م.

وفيما يتعلق بمبادرات الممارسة الجيدة على المستوى المحلي فإن المبادرات تشير إلى أنه يجب أن يوضع في الاعتبار أهمية المبادئ السابقة، وإدراك المخاطر والمشكلات التي تقترن بالطرق والمناهج البسيطة عند صياغة خطط العمل، وطبقًا لما اقترحه الائتلاف العالمي للمدن ضد العنصرية فإنه من المهم أن يوضع في الاعتبار ترابط مجموعة من القطاعات المهمة في هذا الخصوص، وتشمل تلك القطاعات: الحكومات المحلية، والتعليم، والتشريع، وسلطات الأمن، ووسائل الإعلام الجماهيرية، بالإضافة لأهمية موضوع التمييز العرقي في الإسكان.

ويمكن استخلاص الكثير من الدروس فيما يتعلق بكيفية الحد من العنصرية من خلال العديد من الشواهد والأدلة الدولية والقومية، ويمثل فقدان الإرادة السياسية عقبة حقيقية أمام التقدم للأمام فيما يتعلق بمكافحة العنصرية، وهنا يجب التأكيد

على أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في الضغط على صانعي القرار، وليس هناك أدل على ذلك من مشاركة أربعة آلاف منظمة غير حكومية بجانب ٢٥٠ دولة في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية.

ويتضح ذلك أيضًا فيما يتعلق بمجال التعليم والاستفادة السريعة للدول والمنظمات، فهناك تقدم ملحوظ في مستويات جمع المعلومات والعقوبات الرادعة ومشاريع الشباب ومبادرات التصالح والحملات المضادة للعنصرية ومبادرات بناء المجتمع. وعلى سبيل المثال، هناك تطور واسع في بريطانيا على مستوى السياسة والممارسة وأشكال التدخل الأخرى بهدف الحد من العنف العنصري الذي انتشر في نطاق المملكة، ولقد تم التأكيد على أن الحد من العنصرية يتطلب وجود حملات لدعم المجتمع، ومبادرات وقف العنف، وتطوير وسائل الإبلاغ عن حوادث العنصرية، وجمع المعلومات الاستخباراتية، وتطوير نظم المراقبة ومتابعة الجريمة، وتحسين أداء الهيئات، وتحسين فرص العمل، وتشارك الخبرات، وتطوير العمل مع مرتكبي الجرائم والمخالفين، وتطوير معايير الأداء.

المناهج الأوروبية

أطلقت مجموعة من المؤسسات الأوروبية مجموعة أطر ومبادرات للتصدي للعنف العنصري، وهذه المؤسسات هي "مجلس المفوضية الأوروبية لمكافحة العنصرية وعدم التسامح"، وشبكة المنظمات غير الحكومية في أوروبا مثل "ائتلاف أوروبا" و"الشبكة الأوروبية لمناهضة العنصرية" و"مركز الإنترنت الأوروبي لمكافحة العنصرية"، إضافة إلى مراكز الأبحاث والمؤسسات المحلية والقومية، وهناك العديد من الشواهد على المحاولات التي تمت، ما نجح منها، وما لم ينجح.

وتربط الشبكة الأوروبية لمناهضة العنصرية بين ألفين من المنظمات في مائة وأربع عشرة دولة، وتعمل الشبكة مزودًا للمعلومات للجمعيات والمنظمات الأوروبية غير الحكومية التي تعمل في مجالات مكافحة التمييز العرقي والعداء العنصري وحقوق الإنسان ومعاداة السامية والتعددية والهجرة، مع التركيز بشكل خاص على مكافحة العنصرية، ويتركز هدف الشبكة في دعم وتعزيز العمل الديمقراطي الداعم لحقوق الإنسان والمناهض لكل أشكال العنصرية عن طريق المعلومات والتقارير عن الأحداث الجارية، وتعمل الشبكة أيضًا على تيسير وسائل الاتصال والحملات وتحفيز التعاون الدولي في جوانب وقطاعات متعددة.

وتعمل منظمة "الائتلاف الأوروبي" في مجالات مكافحة الجرائم المتعلقة بالعنصرية والعداء العرقي في أرجاء القارة الأوروبية كافة، وتشجع الممارسات التي تهدف إلى زيادة المعلومات وتنمية الوعي، فضلاً عن تشجيع الأنشطة السياسية والقانونية المبذولة لدعم ضحايا العنف العنصري.

وقد أجري تحليل لظاهرة العنف العنصري في خمس عشرة دولة من دول الاتحاد الأوروبي، ودعمت نتائج هذا التحليل من مبدأ الممارسة السلمية مع نماذج تتناول التطور في مجالات جمع البيانات وتحليلها والجزاءات المعدلة ومشروعات الشباب ومبادرات التصالح، وتشمل:

تسجيل حالات العنف العنصري (CEOOR)

هو مشروع تجريبي يتم إجراؤه في مراكز الشرطة متوسطة الحجم في بلجيكا، وخاصة في المناطق التي تتميز بحضور ملحوظ للأقليات، ويهدف المشروع إلى تسجيل حالات التمييز العنصري وجرائم الكراهية، وتشمل جرائم الكراهية المتعلقة

بالعرق أو الانتماء الإثني والديني، وما يصاحب ذلك من عنف عنصرى، وفي هذا الإطار طور مركز الفرص المتساوية ومعارضة العنصرية استمارة تسجيل توزع على مراكز الشرطة والمنظمات الخاصة بالمهاجرين، ويطلب من كل هيئة أن تملأ استمارة تسجيل مع كل شكوى تقدمها تتعلق بالتميز العنصري أو العنف.

فيلم "بشرط أن نتحدث مع بعضنا البعض"

تم إنتاج فيلم "pourvu que l'on se parle بشرط أن نتحدث مع بعضنا البعض" ردًا على تصاعد معاداة السامية والإسلاموفوبيا في بلجيكا، فاليهود والمغاربة ضحايا التنميط والأفكار المسبقة، وكذلك ضحايا للخرافات والأساطير، ولذلك لجأ الفيلم إلى التعبير عما هو مشترك بين الجماعتين في شكل تربوي وكوميدي، وحاول توضيح أن تطلعات الأغلبية والأقلية وآمالهما متشابهة إلى حد كبير، ويعتبر الفيلم ردًا على العنصرية ومعاداة السامية التي يتبعها المدرسون والمعلمون والعاملون في مجال التدريب التثقيفي والاجتماعي.

نظام المراقبة الشرطي Police monitoring system

نتيجة لارتفاع مستويات العنف العنصري في عام ٢٠٠١ في الدانمارك التي شهدت اعتداءات على مجتمعات المسلمين واليهود، قررت السلطات إعادة تنظيم نظام المراقبة الشرطية، ويقتضي ذلك إعداد قوائم بالجرائم ذات الدوافع العنصرية، وتشمل بالتأكيد جرائم العنف العنصري، وتعاملت مكاتب الشرطة المحلية بشكل سريع مع التعليمات الجديدة في ٢٠٠١ في إطار الجهود المبذولة لوضع المعايير التي تحكم آليات جمع البيانات، وعلى الرغم من إمكانية اعتبار تلك الخطوة

ممارسة سليمة فإنها يجب أن تقرأ في ظل حقيقة أن التشريع الدانماركي لا يجـرم الجرائم العنصرية والعنف المصاحب لها بشكل مباشر.

التحالف من أجل الديمقراطية والتسامح ونبذ التطرف والعنف

هو تحالف واسع تم تأسيسه في عام ٢٠٠٠م، ويشمل العديد من المبـادرات المختلفة إلى جانب عمله مع العديد من النشطاء في المجتمـع المـدني الألمـاني، ويشمل التحالف برنامج "ENTIMON" الذي يتولى مبادرة معًا ضد العنف واليمـين المتطرف، وقد دعمت المبادرة ٢٣٨ مشروعًا عام ٢٠٠٣، و١٥٣ مشروعًا عـام ٢٠٠٤م، ويتضمن الدعم مجموعة من المؤتمرات والبرامج التدريبية وورش العمل والمهرجانات ومشاريع المسرح واللقاءات الدولية بين الشباب، ويشمل أيضًا خطط العمل المحلية ضد العنف واليمين المتطرف وكراهية الأجانب، وتستهدف الـشباب في البيئات الاجتماعية المتأزمة، وإجراءات التدريب السياسي هي جزء من تركيز البرنامج الذي يهدف إلى تعزيز ممارسة التسامح والحوار بين الثقافـات، والعمـل على مشاركة الفرد المجتمعية وفي الممارسة الديمقراطية، كما يقدم البرنامج دعمًـا كبيرًا للمشروعات البارزة على المستوى الوطني (مثل الفعاليات المختلفة للتـصدي لليمين المتطرف)، ويتخذ التدابير اللازمة لدعم مشاركة الـشباب بالتعـاون مـع المركز الفيدرالي للتعليم السياسي والهيئات الفيدرالية الأخرى، بالإضافة لمـشاريع الالتزام المدني خاصة على المستوى المجتمعي، وقد أظهر تقييم البرنـامج نجاحًـا مزدوجًا؛ فقد حقق مستويات جيدة لمشاركة الشباب ولكن تأثيره كان محدودًا فيمـا يتعلق بالتنمية المستدامة في مجال التلاقي بين الثقافات المختلفة في إطار التواصل مع الشباب المعارضين أيديولوجيًا، والذين يعزلون أنفسهم في اليمين المتطرف.

برامج لمساعدة الشباب لترك منظمات اليمين المتطرف

هناك الكثير من تلك البرامج توجد في ألمانيا على سبيل المثال، ومنذ أبريل ٢٠٠١م، ويعمل البرنامج على تشجيع متطرفي اليمين الفيدرالي على تـرك تلـك الحركة، وقد أنشأت وزارة الداخلية هذا البرنامج ويتولى المكتب الفيدرالي للأمـن الداخلي رئاسته، ويهدف البرنامج إلى تشجيع الرموز القيادية في اليمين المتطـرف على ترك تلك الساحة، ووقاية بعض المنتمين إلى ترك الحركات من الانخراط في أعمال أو جرائم عنف محتملة، ويعمل البرنامج بالتعاون مع مكاتب توظيف الشباب وغيرها من المؤسسات على تأمين أماكن ووسائل للتدريب والتوظيف لمـن يريـد ترك اليمين المتطرف، ويعمل أيضًا على توفير أماكن لمعيـشتهم، وفـي بعـض الأحيان يتم تقديم دعم مالي لقادة النازية الجدد لتسهيل عودتهم لساحة الديمقراطيـة، وذلك للمساعدة في تعزيز هويتهم الجديدة.

وتُولي هيئة الحقوق الأساسية أهمية كبيرة للنجاح الـذي حققتـه مبـادرات العدالة الجنائية لمساندة ضحايا العنف العنصري، وذكرت الهيئة أن العدالة الجنائية التقليدية حققت تقدمًا محدودًا فيما يتعلق بمعالجـة الجريمـة العنـصرية والعنـف العنصري.

وقد تم تطوير أشكال جديدة من العدالة التصالحية في هذا الإطـار، والتـي تهدف إلى حل الصراعات بطرق غير رسمية تتمثل في عقد لقاءات بـين الجنـاة والضحايا، وفي بعض الأحيان تعقد لقاءات موسعة بـين العـائلات والجماعـات الصغيرة، وتعتبر العدالة التصالحية عملية يتم في إطارها جمع الجاني والـضحية معًا للتوصل لصيغة توافقية فيما يتعلق بكيفية التعامل مع مرحلة ما بعد الجريمـة

وتداعياتها المستقبلية، وتشتهر العدالة التصالحية في العديد من الأماكن، وخاصة في أستراليا، وبلجيكا، وألمانيا وبريطانيا، إلا أنها غالبًا ما تُنتقد لتعاطيها مع العنف العنصري كنوع من العدالة الثانوية واعتمادها على الخيارات الناعمة في مواجهته مما قد يؤدي إلى إحباط الضحايا وإرهابهم والفشل في تحديد التاريخ المحتمل ورصده للعنف.

وتزيد هذه الممارسة من الشعور بأن العنف العنصري لا يتم التعامل معه بالطريقة الملائمة، وتندر التقارير التي تدين الجناة. ومن ناحية أخرى، هناك زيادة في عدد الملاحقات القضائية للجرائم العنصرية المتزايدة في بريطانيا، وانتهت هيئة الحقوق الأساسية إلى أنه رغم أن التقارير الوطنية تشير إلى فقر التشريعات الوطنية والممارسة الهشة للعدالة الجنائية والتراجع في جمع البيانات فإن هناك شواهد على إجراءات حقيقية والتزامات متزايدة من جانب الهيئات والحكومة فيما يتعلق بالتعهد بمعالجة العنف العنصري.

وسائل إنجلترا في معالجة العنف العنصري

هناك مادة ضخمة متاحة في إنجلترا وغيرها من البلدان لتوثيق السياسات والممارسات وأشكال التدخل بهدف معالجة العنف العنصري "Chahel 2007"، وفي هذا السياق فإن قضية "ستيفين لورنس Stephen Lawrence" والتحقيقات التالية لها قد أثارت الكثير من الجدل وأدت إلى دفع الحكومة لمزيد من الاهتمام بقضية العنف العنصري.

الدروس المستفادة من قضية ستيفين لورنس

كان ستيفين لورنس(*) طالبًا أسود اللون في الثامنة عشرة من عمره عندما قتله أحد الأشخاص في جنوب لندن في ليلة الثاني والعشرين من أبريل عام ١٩٩٣م. وكان دافع القتل عنصريًا، وقد أظهرت التحقيقات مدى الفساد والعنصرية التي اتسم بهما أفراد الشرطة المسئولين عن استجواب القاتل سواء بشكل مقصود أو غير مقصود، وقد فتحت هذه القضية ملفات التحيز والعنصرية في مراكز الشرطة وفي السلطات العامة، بل في المجتمع البريطاني كله.

وقد أفضت تحقيقات قضية ستيفين لورنس في عام ١٩٩٩ وما نتج عنها من ستة تقارير لمتابعة التوصيات التي خرجت بها إلى ما يمكن تسميته بإطار وطني شامل لتحقيق ممارسة مسئولة فيما يتعلق بمعالجة الأفعال العنصرية العنيفة. وبعد مرور عشرة أعوام من تلك القضية باتت هناك مؤشرات على حدوث تغير إيجابي، خاصة فيما يتعلق بنظم الملاحقة القضائية في بريطانيا. ومع ذلك ما زالت هناك مشكلات أساسية فيما يتعلق بالعلاقة بين الشرطة والسود وجماعات الأقليات العرقية، ويشمل ذلك حوادث التوقيف والتفتيش المبالغ فيها والتي تمثل ممارسات عنصرية من جانب رجال الشرطة تجاه ذوي البشرة السوداء.

(*) الجدير بالذكر أنه قد تم الحكم على قاتلي ستيفين بالسجن لمدة خمسة عشر عامًا لكل منهما، وأن هذا الحكم قد جاء بعد ثمانية عشر عامًا من ارتكاب الجريمة، وتعد جريمة قتل لورانس ذى البشرة السوداء أحد أهم الجرائم في تاريخ بريطانيا الحديث، ويعود الفضل في تلك القضية إلى والدي الضحية اللذين أصرا على إثبات فساد الشرطة فيما يتعلق بالتحقيقات الخاصة بتلك الجريمة. (المترجم)

وقد أبرز تقرير لمنظمة الحقوق الأساسية الممارسات الجيدة في بريطانيا في ثلاثة مجالات:

- مبادرات الشرطة التي تستهدف الجرائم العنصرية، وقد أدت تلك المبادرات إلى تأثير كبير فيما يتعلق بالجريمة العنصرية في عدد من المناطق، وذلك مثلما حدث في لندن أو في شرطة مانشستر، أو المبادرات التي تم تنفيذها في جنوب غرب إنجلترا.

- الخدمة القومية للاختبار الصارم NPS والبرنامج الذي تديره لدعم الكرامة الإنسانية وتعزيزها، إضافة إلى الخدمات الأخرى مثل تلك الخدمات المفعلة في نيوكاسل وجرينيتش، والتي تستهدف الجناة من مرتكبي الأفعال العنصرية.

- البرامج التعليمية متعددة الثقافات، مثل مجلس كينت كونتي لخدمات منجزات جماعات الأقلية، والذي يمكّن الأطفال من تعلم قيم المشاركة والاحترام المتبادل، كما يدرس قضايا معينة مثل الخوف والعدالة والتعددية الإثنية في نطاق التعليم.

وتتسم السياسة والممارسات في هذا المجال بالفاعلية، وهناك شواهد تفيد بحدوث تقدم مستمر رغم الصعوبات. وتشير مؤشرات ٢٥٠ هيئة في ٦٧ منطقة محلية في أنحاء بريطانيا إلى زيادة الممارسة الجيدة، ومنها العمل متعدد الهيئات في صنع السياسات ووجود أنماط للمراقبة واهتمام بالحالات الفردية، ووجود مراكز للإبلاغ بالإضافة إلى توافر المساعدة والنصح على مدار اليوم، فضلاً عن تطوير الأمن الداخلي وتدريب الهيئات العامة "Lemos and Craine 2000".

وبالرغم من ذلك كله فهناك عوامل ساعدت في إعاقة العمل المشترك بين الهيئات فيما يتعلق بمناهضة العنصرية، ومن تلك العوامل تراجع التسجيل والتبليغ عن حالات العنصرية، وغياب الاستجابات الملائمة، وتوتر العلاقات بين الهيئات الفاعلة المختلفة. فقد استقبلت تلك الهيئات ما يزيد على أربعة آلاف بلاغ عن تحرشات عنصرية ولكن الإجراءات التي تم اتخاذها كانت محدودة للغاية وأقل بكثير من المتوقع؛ ففي ٢٧ سلطة محلية تم إعادة توطين ١٣٨ أسرة فقط، ولم يتم اتخاذ إجراءات إلا في ١٢٤ إجراء حيازة تقضى بطرد من تسبب في التحرش العنصري، وهناك صور أخرى من التدخلات القانونية منها ما يسمي بـ"نظام السلوك المعادي للمجتمع" والذي يستخدم للتعامل مع الجناة في ثلاثة مناطق، وتزامن ذلك مع القلق من استنزاف الوقت في عملية الالتحاق بذلك النظام الذي يوصف بأنه نظام غامض.

وعبر ٣٥ منطقة محلية تم رصد ٢٤٥١ ملاحقة قضائية جنائية، أي أن نسبة الحوادث التي تنتهي بملاحقة قضائية تتراوح من ١٠ إلى ١٥% من الحالات المبلغ عنها في مراكز الشرطة، ولهذا تم انتقاد الشرطة وخدمات الملاحقة القضائية في بريطانيا لعدم الأخذ بالمنحي العنصري الذي تتضمنه العديد من القضايا، ويخشى الضحايا والشهود من الانتقام إذا أدلوا بشهاداتهم، كما أن استخدام شهود محترفين يبدو مكلفاً وغير منتج، بالإضافة إلى أن مبدأ الوساطة غير ملائم للمشكلة، ولذلك فإنه على الرغم من ظهور الكثير من الأشكال غير التقليدية في معالجة مشكلة العنصرية فإنه ما زال هناك الكثير من الصعوبات التي يعاني منها ضحايا العنف العنصري.

وقد قدمت لجنة المساواة العرقية مشورة قيمة فيما يتعلق بكيفية القضاء على الكراهية العنصرية المنظمة في البيئات المحلية عام ٢٠٠٦م، وتشمل المبادرات المشار إليها بناء تحالفات مناهضة للممارسات العنصرية تشمل الأطراف والقوى والأحزاب المتعددة كافة عن طريق عقد المؤتمرات واللقاءات، بالإضافة للتصريحات والتحالفات الانتخابية، واستخدام الصحف، وتوزيع المنشورات، واستخدام وسائل الاتصالات، والعمل على بناء شراكات لمحاربة الرسائل التي يتبناها وينشرها اليمين المتطرف، ونشر مطبوعات إرشادية لتلك الإجراءات والفعاليات.

وبناء على ذلك يمكننا القول إن القيادة القوية في السلطات المحلية إضافة إلى توحد الأحزاب يمكن أن يمثلا إستراتيجية فعالة لتحدى اليمين المتطرف وتقويضه، وما يرتبط به من عنف عنصري. كما أن الاستخدام الأمثل لإستراتيجيات الاتصال الفعالة لمهاجمة الخرافات والأساطير العنصرية يعتبر عنصرًا رئيسيًا في إستراتجيات الحد من العنف العنصري، ولابد من العمل على استمرارية هذه الرسائل والأنشطة المناهضة للعنصرية طوال الوقت، وليس في وقت الأزمات فقط. وهذا عنصر مهم وضروري في إطار محاربة العنف العنصري، إلا أنه من الواضح أن العديد من السلطات المحلية تمنح هذه الموضوعات اهتمامًا محدودًا.

وفي السياق نفسه، تبرز عناصر فعالة أخرى مثل العمل التوعوى والمشاركة المجتمعية، وهى عناصر ثبتت فاعليتها فيما يتعلق بالحد من التوترات في المناطق المحلية، وقد أسهمت جماعة "ساوزهمبتون" للتوعية المجتمعية في الجهد المبذول لتقليل التوتر بين جماعات المحلية المعروفة باسم "BME" وطالبي اللجوء؛ واشتمل هذا الجهد على حزمة من الإستراتيجيات تتمثل في تدشين الحوار بين الطوائف المختلفة والوساطة المجتمعية، وإعداد المجتمعات المضيفة لاستقبال

الوافدين الجدد، علاوة على بناء قدرات الأفراد والجماعات بهدف تأهيلهم لقيادة شبكاتهم ومنظماتهم الخاصة، كما تم استخدام العمل الشبابي المنفصل، وهذا العمل لا يعتمد على المراكز المجتمعية ولكنه يسعى لتطوير التفاعلات مع الشباب للحد من العنصرية.

كما اعتبر تسهيل ما يعرف بـ"التفاعلات الفردية المباشرة لدعم التواصل والفهم الصحيح" واحدًا من الإستراتيجيات التي يمكن التعويل عليها لتحقيق نتائج إيجابية في بعض المناطق، وترى منظمة "العمل من أجل اللاجئين Refugee Action" أن أفضل طريقة لدعم التفاهم والقبول هي أن يقابل السكان لاجئًا ما أو طالب لجوء ويستمعوا لحكايته، وهذا يشبه إلى حد كبيير إشراك الناجين من الهولوكوست في التوعية بما حدث لهم. وفي هذا السياق برز مشروع توعية اللاجئين Refugee Awareness Project الذي يعمل في مناطق شمال غرب وجنوب غرب وغرب "ميدلاندز Midlands" من خلال تنظيم لقاءات لتنمية الوعي في المراكز المجتمعية، والعمل مع الصحافة المحلية، وتوفير المعلومات وتدريب المتطوعين، وتطوير الموارد والمصادر، وكان من المفيد في هذا السياق استخدام الفعاليات المجتمعية لدعم الانتماء والتفاهم المتبادل.

هذا بالإضافة إلى "مشروع الحياة تحت شمس واحدة" الذي تشارك فيه جماعات ألبانية، وكوسوفوية، وتركية، وغرب أفريقية وجماعات أخرى لبناء التفاعلات بين أطفال وعائلات من خلفيات ثقافية مختلفة من خلال أنشطة مثل الطهي ومشاركة الطعام وأنشطة أخرى، كما تعتبر "مبادرات الجيرة" في الكنائس والأندية الرياضية وأماكن العمل والمدارس لدعم دمج المهاجرين الجدد من شرق أوروبا في المجتمع إستراتيجية فعالة للحد من العدائية ضد المهاجرين، ويعتبر دعم

أنشطة القيادة المجتمعية، والجيرة، والأنشطة المتعلقة بها للحد من الافتقار إلى المعلومات إستراتيجيات مفيدة جدًا على المستوى المحلى لخفض مستوى العدائية بين الجماعات المختلفة في المجتمع الواحد.

ولقد شهد برنامج دليل وزارة الداخلية للجيرة العديد من الأمثلة الجيدة للممارسات الخاصة بعمل ملتقى "مجتمع منطقة شمال غرب ليشستر"، والذي يتضمن العديد من المبادرات مثل تدريبات القيادة لنحو ٦٠ من الجيران المقيمين في المنطقة المحلية بينهم ٢٥ لاجئًا أو طالبًا للجوء، إضافة إلى جهود هيئة "Patch walks"(*) التي عملت على الجمع بين الهيئات والسكان معًا في المنطقة.

وقام مخطط "ولسال واردنز Walsall Wardens" بعمل مماثل في مناطق يعتقد قاطنوها بأن اللاجئين وطالبي اللجوء يقفزون على طابور الإسكان، وشمل المخطط عقد لقاءات بين العائلات الجديدة والعائلات المحلية والتعارف فيما بينهم بجانب جماعات المجتمع المختلفة، وأسهم هذا العمل في إيقاف التدهور المادي والاجتماعي في المجتمعات الفقيرة والذي نتج عنه استياء كبير وتُرك دون حل.

ولا شك في أن توفير المعلومات خطوة مهمة نحو تقويض الخرافات المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء، ويسهم في الحد من كراهية الأجانب، وتعمل منظمة "العمل من أجل اللاجئين" ومركز "معلومات اللجوء واللاجئين" على نشر كتيبات توعية تحتوي على معلومات إرشادية ونصائح تساعد في التوعية المجتمعية لمواجهة الخرافات والأساطير المتعلقة باللاجئين.

(*) هيئة تعمل على حل مشكلات السكان المحليين فيما يتعلق بالسكن والإقامة، وفي كل شهر يحدد أحد المنضمين لتلك الهيئة منطقة صغيرة يسير فيها مع سكان محليين متطوعين، يستمعون إلى مشكلات السكان ويعملون على حلها. (المترجم)

وتقوم العديد من الهيئات العامة بجمع البيانات عن الحوادث العنصرية بهدف تقييم مستويات التوتر في مناطق معينة، ومن ثم تحديد خطط التدخل المناسبة. وبالرغم من ذلك لا يُستفاد من البيانات بالشكل المطلوب، فتحليل البيانات وتقسيمها أمر ملح وضروري، وقد ركزت كل من دراسات "Webster 1993, Hesse et al 1992" على أهمية تحديد الأنماط في العنف العنصري، والربط بين ذلك وبين تصورات الشارع والمناطق التي ينتمي لها هذا العنف العنصري.

ويسهل تطوير الأدلة من استهداف مناطق تتمركز فيها حوادث العنف العنصري، وذلك من خلال تشديد الرقابة وعمل دوريات ومبادرات أخرى، وتوظف جميعها للحد من العنف العنصري في بعض المناطق المحلية، بالإضافة إلى تحديد أنماط الحوادث وكذلك الأنماط العامة للكراهية العنصرية؛ فهناك حاجة ملحة لتحديد ما يمكن اتخاذه من تدابير احترازية تجاه تلك الظاهرة، ويمكن أن تخبرنا الأدلة والشواهد على تقييم برامج المخاطرة من خلال البحث الكيفي. فعلى سبيل المثال قدمت بلدة "ليمرتون" بلندن تقييمًا لمخاطرة العنف العنصري عند إيجار السكن مع أولوية لبيان تاريخ الإيذاء العنصري فيما يتعلق بالأفراد والممتلكات، مع زيادة دعم المستأجر كلما كانت المخاطرة محددة وواضحة، وهنا نؤكد أن توفير معلومات للضحية يمكنه أن يدعم من موقفه.

ولا يمكن التقليل من دور هذا القدر الهائل من أنماط معالجة المشكلة، وهناك فرص حقيقية لتحسين حياة المهاجرين والأقليات والجماعات الإثنية المختلفة من خلال صياغة خطة موحدة للحد من العنصرية، بحيث تكون هذه الخطة مؤسسة على أطر ومبادئ عالمية، ومن خلال دعم السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية وتمكينها.

الخاتمة

لقد عمل هذا الفصل على توضيح طبيعة الأزمة العنصرية وتفسيرها في أوروبا، واهتم بتحديد أنماط العدائية العنصرية والعنف المصاحب لها، وحاول بيان الإطار النظري الذي يحكم تلك الظاهرة. كما عمل على تأصيل الفهم الشامل والأدلة الدامغة فيما يتعلق بالعنف العنصري، ومن ناحية أخرى حاول توضيح العنصرية المتأصلة في القارة الأوروبية والتقسيم الطبقي المعاصر فيها، وأحد التناقضات الرئيسية في فترة ما بعد الاستعمار هو ما يمكن تسميته بالسياسة العرقية الأوروبية.

لقد مثل تأسيس المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية وظاهرة كراهية الأجانب، والذي أصبح فيما بعد يعرف باسم "هيئة الحقوق الأساسية" المنتشرة في كل أنحاء الاتحاد الأوروبي، بداية جديدة وتقدمًا كبيرًا للمعالجة الصحيحة لتلك المشكلة، ومع ذلك ظلت العنصرية متجذرة ومتأصلة عبر أوروبا، وتبين فى أثناء الفصل أن هناك أزمة حقيقية فيما يتعلق بإستراتيجيات معالجة العنف العنصري. فتكثر التشريعات والأساليب والطرق والمناهج في مواجهة أنماط متجددة ومستمرة من الهجوم والقتل، ويدفعنا هذا للتأكيد على أن أشكال التدخل لمواجهة العنف العنصري لا تزال غير فاعلة وفي حاجة للتطوير.

وقد نتفادى تلك الأزمة بالسعي نحو التفسير الشامل والمعبر لتلك الظاهرة، إضافة إلى تأسيس هيئة لتوحيد الجهود الوطنية والإقليمية والدولية في مواجهة العنف العنصري، وعلى الرغم من الصعوبات والمشكلات والهزائم التي واجهتها حركات مناهضة العنصري في القرن العشرين فإن تلك الحركات ظلت قوة اجتماعية فاعلة، وسوف تستمر كذلك بالتأكيد.

قائمة المراجع

Adamson, S., Chan, C. K., Cheung, T., Craig, G., Cole, B., Lau, C., Law, I. with Hussain, B. and Smith, L. (2009) *A State of Denial, racism against the UK Chinese population*, London: TMG

Amas, N. and Crosland, B. (2006) *Understanding the Stranger: building bridges community handbook*, London: Calouste Gulbenkian Foundation.

Bowling, B. (1998) *Violent Racism*, Oxford: Clarendon Press.

Bowling, B. and Phillips, C. (2002) *Racism, Crime and Justice*, Harlow: Longman.

Chahal, K. (2007) *Racist Harassment and Housing Services*, London: Race Equality Foundation.

Chakrabarty, D. (2000) *Provincialising Europe, postcolonial thought and historical difference*, Princeton, NJ: Princeton University Press.

CRE (Commission for Racial Equality) (2005) *National Analytical Study on Racist Violence*, London: CRE.

CRE (Commission for Racial Equality) (2006) *Defeating Organised Racial Hatred*, London: CRE.

DCLG (Department of Communities and Local Government) (2007) *Improving Opportunities, Stregthening Society*, London, DCLG.

Dench, G., Gavron, K. and Young, M. (2006) *The New East End, kinship, race and conflict*, London: Profile Books.

FRA (Fundamental Rights Agency) (2002) *Anti-Islamic reactions in the EU after the acts of terror against the USA, Synthesis report*, Vienna: FRA, http://fra.europa.eu/fra/index.php?fuseaction=content.dsp_cat_content&catid=3fb38ad3e22bb&contentid=3fb4f8d82d72a.

FRA (Fundamental Rights Agency) (2004) *Manifestations of Antisemitism in the EU 2002–2003*, Vienna: FRA, http://fra.europa.eu/fra/index.php?fuseaction=content.dsp_cat_content&catid=3fb38ad3e22bb&contentid=4146a7b291fff

FRA (Fundamental Rights Agency) (2005), *Racist Violence in 15 EU member states*, Vienna: FRA, http://fra.europa.eu/fra/index.php?fuseaction=content.dsp_cat_content&catid=43c54ea09682f

FRA (Fundamental Rights Agency) (2006) *Muslims in the European Union, discrimination and Islamophobia*, Vienna: FRA, http://fra.europa.eu/fra/index.php?fuseaction=content.dsp_cat_content&catid=3fb38ad3e22bb&contentid=4582d9f4345ad

FRA (Fundamental Rights Agency) (2008a) *Annual Report*, Vienna: FRA, http://fra.europa.eu/fra/index.php?fuseaction=content.dsp_cat_content&catid=4860badc7f081

FRA (Fundamental Rights Agency) (2008b) *Incident Report, Violent Attacks against Roma in the Ponticelli District of Naples Italy*, Vienna: FRA, http://fra.europa.eu/fra/index.php?fuseaction=content.dsp_cat_content&catid=3fb38ad3e22bb&contentid=4898692b6b22f

FRA (Fundamental Rights Agency) (2008c) *Anti-Semitism, summary overview of the situation in the EU 2001–2007, updated version January 2008*, Vienna: FRA, http://fra.europa.eu/fra/index.php?fuseaction=content.dsp_cat_content&catid=449677441f3f3

Gadd, D., Dixon, B. and Jefferson, T. (2005) *Why do they do it? Racial Harassment in North Staffordshire*, Keele University/ESRC.

Goldberg, D. T. (2008) *The Threat of Race, reflections on racial neoliberalism*, Oxford: Blackwell.

Hemmerman, L., Law, I., Simms, J. and Sirriyeh, A. (2007) *Situating Racist Hostility and Understanding the Impact of Racist Victimisation in Leeds*, Leeds: CERS, University of Leeds.

Hesse, B., Rai, D., Bennett, C. and McGilchrist, P. (1992) *Beneath the Surface: Racial Harassment*, Aldershot: Ashgate.

Hewitt, R. (1996) *Routes of Racism, the social basis of racist action*, Stoke-on Trent: Trentham.

Hewitt, R. (2005) *White Backlash and the Politics of Multiculturalism*, Cambridge: Cambridge University Press.

Hirsch, D. (2007) *Anti-Zionism and antisemitism: cosmopolitan reflections*, Yale Initiative for the Interdisciplinary Study of Antisemitism, Working paper, New Haven, CT: Yale University.

Home Office (2005) *Community Cohesion, seven steps — a practitioner's toolkit*, London: Cohesion and Faiths Unit, Home Office.

Home Office (2006) *Racist Incidents Crime Reduction Toolkit*, London: Home Office.

Hudson, M., Phillips, J., Ray, K. and Barnes, H. (2007) *Social cohesion in diverse communities*, York: JRF.

Human Rights First (2008) *2008 Hate Crime Survey: Antisemitism*, www.humanrightsfirst.org/discrimination/reports.aspx?s=antisemitism&p=index.

ICARE (2007) 'Merkel under pressure to ban neo-Nazi party', *Internet Centre Anti-Racism Europe*, www.icare.to.

Isal, S. (2005) *Preventing Racist Violence*, London: Runnymede Trust.

Khan, O. (2002) *Perpetrators of Racist Violence*, London: Runnymede Trust.

Law, I. (2007) *The Racism Reduction Agenda*, Leeds: CERS, University of Leeds.

Law, I. (2008) *Defining the Sources of Intercultural Conflict*, Strasbourg: Council of Europe.

Lemos, G. (2005) *The Search for Tolerance: challenging and changing racist attitudes and behaviour amongst young people*, York: JRF.

Lemos, G. and Crane, P. (2000) *Action Being Taken to Tackle Racial Harassment*, York: JRF

Lentin, A., (2004) *Racism and Anti-Racism in Europe*, London: Pluto.

Mann, M. (1986) *The Sources of Social Power: Vol. 1, A History of Power from the Beginning to AD 1760*, Cambridge: Cambridge University Press.

Mann, M. (1993) *The Sources of Social Power: Vol. 2, The Rise of Classes and Nation States, 1760–1914*, Cambridge: Cambridge University Press.

Mann, M. (2005) *The Dark Side of Democracy, explaining ethnic cleansing*, Cambridge: Cambridge University Press.

Markova, E. and Black, R. (2007) *East European immigration and community cohesion*, York: JRF.

Pew Global Attitudes Project (2008) *Unfavourable view of Jews and Muslims on the increase in Europe*, http://pewglobal.org/reports/display.php?ReportID=262.

Ray, L. and Smith, D. (2004) 'Shame, rage and racist violence', *British Journal of Criminology*, 44, pp. 350–368

Rhodes, J. (2009) 'The political breakthrough of the BNP: the case of Burnley', *British Politics*, 4, 1, pp. 22–46.

Runnymede Trust (1997) *Islamophobia, a challenge for us all*, London: Runnymede Trust, www.runnymedetrust.org/uploads/publications/pdfs/islamophobia.pdf.

Runnymede Trust (2009) *The Stephen Lawrence Inquiry Ten Years On*, London: Runnymede Trust, www.runnymedetrust.org/uploads/publications/pdfs/ StephenLawrenceInquiry-2009.pdf

Sibbitt, R. (1997) *The Perpetrators of Racial Violence and Racial Harassment*, London: Home Office.

Stephen Roth Institute (2008) *Antisemitism Worldwide 2007*, www.tau.ac.il/Anti-Semitism/.

WCAR (2001) *Report of the World Conference Against Racism, Racial Discirmination, Xenphobia and Related Intolerance*, Durban: UN.

Weber, M. (1978) *Economy and Society, an outline of interpretive sociology*, Vol. 2, Berkeley: University of California Press.

Webster, C. (1993) 'Process and survey evaluation of an antiracist youth work project', in P. Francis and R. Mathews (eds) *Tackling Racial Attacks*, Leicester: University of Leicester.

Webster, C. (1998) 'Researching Racial Violence: A Scientific Realist Approach', in J. Vagg, and T. Newburn (eds.) *Emerging Themes in British Criminology: Selected papers from the 1995 British Criminology Conference*, Leicester: British Society of Criminology Website.

الفصل السابع

الاستبعاد والتمييز.. أوروبا وغجر الروما

المقدمة:

يتناول هذا الفصل عمليات الإقصاء العنصري والعرقي، فضلاً عن قضايا التمييز والتهميش التي تنطوي على الحرمان من الوصول إلى الفرص والاستحقاقات الاجتماعية، كفرص العمل والتعليم والسكن والصحة والرفاهية والعدالة، وفي هذا الفصل، وبعد أن نأخذ الفكر التمييزي بعين الاعتبار، سنقوم بفحص الأنماط العامة للتمييز العنصري والعرقي في جميع أنحاء أوروبا مع دراسة مفصلة لقضية واحدة بعينها، ألا وهي قضية الإسكان، وقد تم اختيار هذا المجال؛ لأنه يوضح أشكالاً يومية متعددة من عدم المساواة.

وتُسلط الأدلة الواردة بشأن الإسكان في المجتمعات الأوروبية الضوء على خطورة الظروف المعيشية التي يعاني منها غجر الروما، ويقدر عدد الروما بحوالي ١٠ ملايين نسمة، وهم بذلك أحد أكثر الفئات المُهمشة في أوروبا، ومن ثم فسيلقي هذا الفصل قدرًا وافرًا من الضوء على هذه الإشكالية من أجل توضيح الطرق التي تتم من خلالها عمليات الاستبعاد والتمييز، ويسعى القوام الاجتماعي والسياسي لهوية غجر الروما -الذي تم تناوله في الفصل الثاني- إلى إرساء قواسم مشتركة في تجارب العديد من جماعات الروما، مثل الجيبسي Gypsy، والتسيجان Tsigane، وما يرتبط بهما من مجموعات فرعية مثل السنتو Sinto، والبوياش Boyash والكالديراش Kalderash (Vermeesch 2006).

من هم الروما Roma؟
يشير مصطلح "روما" إلى كل من يصف نفسه بأنه ينتمي إلـــى جماعـــات غجرية تشمل: "روما Roma"، "جيبـــسي Gypsies"، "مانوشـــيس Manouches"، "كالديراش Kalderash"، "ماتشيفايا Machavaya"، "لوفاري Lovari "، "شوراري Churari"، "رومانيتـــشال Romanichal"، "جيتـــانوس Gitanoes "، "كـــالو Kalo" "سينتي Sinti "، "رودراي Rodari "، "بويـــاش Boyash "، "أونجاريتـــسا Ungaritza "، "لوري Luri "، "باشلدي Bashalde "،"رومنجرو Romungro"، "ينـــيش Yenish "، "زوراكساي Xoraxai "، وغيرها من المجموعات التي ينظر إليها بشكل عام على أنها مجموعات غجرية *Gypsies*".   ويشير مصطلح "المرتحلون Traveller" بشكل خـــاص إلـــى المـــرتحلين الأيرلنديين من غير الروما ويشكلون في الأساس السكان الأصليين لأيرلندا، أمـــا مصطلحات (الروما والمرتحلون) فلا يقصد منها تقليل التنوع الموجود داخل تلك المجتمعات أو تعزيز الصور النمطية السلبية عنها. Source: FRA 2006b: 16.



عائلة من غجر الروما

لقد سلط الفصل السادس الضوء على الأنماط المعاصرة للعنف ضد الروما، معتمدًا على الأحداث التي وقعت في السنوات الأخيرة في إيطاليا، ويعتمد الفصل الحالي على تلك المواد، ويدرس أنماط الاستبعاد والتمييز التى أثرت فى الروما، والسينتي Sinti، والجيبسي والمجموعات الرحالة في جميع أنحاء أوروبا باستخدام معلومات عن الإسكان والعزل في أوروبا الغربية وبيانات أخرى عن التعليم في أوروبا الشرقية، ويتم فحص تجارب معاناة الروما على نحو مقارن مع مجموعات عرقية أخرى، وسنقوم بالبحث في التمييز، والمساوئ، والعزل العنصري، التي تعاني منها الأقلية العرقية وجماعات المهاجرين في مجال الإسكان في جميع أنحاء أوروبا، آخذين في الاعتبار أن تلك البيانات تعطي مثالاً مفيدًا عن الطريقة التي تعمل بها تلك العمليات، فالعنصرية وما يرتبط بها من ممارسات استبعادية أخرى

تسهم في مجموعة من النتائج السلبية، فالأشخاص الذين يُنظر إليهم على أنهم "مختلفون" عن الأغلبية يتعرضون إلى سوء المعاملة التي تتراوح ما بين رفض التمليك بسبب اللون، إلى الاعتداءات الجسدية لإجبار أسر بعينها على مغادرة المجاورة السكنية.

وعلى هذا، يسعى الفصل الذي بين أيدينا إلى شرح وتحديد كيف تجري عمليات التمييز العنصري، فقد أصبحت مثل تلك الممارسات بمثابة آليات تعزز أو تخلق استبعادًا اجتماعيًا، وهناك من ثم روابط أساسية بين هذا الاستبعاد ومجالات أخرى من الظروف المادية، ولا تتسم عمليات التمييز وأنماطه بالعشوائية، بل لها صفة منظمة ومتكررة. وهذا يتضح من حقيقة أن الممارسات العنصرية المماثلة تحدث في مجال الإسكان في بلاد مختلفة جدًا، وهذا ما سوف نعرض له بالتفصيل.

ولا يتعرض الكتاب الذي بين أيدينا لتحليل مفصل للعنصرية والعرقية في سياقات ما بعد الشيوعية، وإن كان الفصل الخامس يسلط بعضًا من الضوء على هذا السياق، وذلك خلال تناوله للتكوينات العنصرية والعرقية والهجرة، وفي الفصل الحالي استخدمنا دليلاً تجريبيًا لفحص أوجه التشابه والاختلاف بين غرب أوروبا وشرقها. ويتناول هذا الفصل أنماط الاستبعاد العنصري والتمييز في أوروبا الشرقية، بالاعتماد على أدلة من مجموعة من الدول تتضمن رومانيا، سلوفاكيا، جمهورية التشيك، المجر، وتركز على غجر الروما وقضايا التعليم، أما مسألة عدم المساواة التي تواجه الغجر في المملكة المتحدة فقد تم تناولها في الفصل الرابع، وسنركز في الفصل الحالي على تقديم بحث مفصل عن أنماط كل من الاستبعاد الاجتماعي والحراك السياسي.

لقد عملت اتجاهات ما بعد البنيوية وما بعد الحداثة في النظرية الاجتماعية المعاصرة على تغذية التركيز المتزايد على التعقيد والتفاعلات بين الأشكال المختلفة من التمييز، ويأتي ذلك على بحث راسخ يقوم بالتركيز على التداخل في هذا المجال، وكانت البداية من خلال الأطروحة التي قدمتها كوبر Cooper في بداية القرن العشرين، والتي أشرنا إليها في الفصل الثالث.

ولقد أدى انتقاد التضخم المفاهيمي للعنصرية -والذي يحذر من وسم الممارسات المؤسسية بالعنصرية التي قد تترك تداعيات استبعادية على المجموعات الأخرى مثل النساء- إلى تعزيز بناء مركب سوسيولوجي في دراسة كيفية عمل التمييز، ويتضح هذا التحول أيضًا في تطور آليات الحماية الدولية والوطنية وتوقيع الجزاءات، فهنا نجد تطوير مناهج حقوق الإنسان التي تؤكد بشكل خاص الحرية من التمييز، وتحقيق احترام الفرد، وصون كرامته، وسبل عيشه وتطوره الشخصي، في سعي لبناء أجندة جمعية تضم احتياجات ومصالح جميع الأفراد والمجموعات.

وفي هذا المضمار سجلت خطوات إيجابية في مقدمتها التحول نحو إنشاء لجان تحقيق المساواة في المملكة المتحدة -والمعروفة باسم "لجنة المساواة وحقوق الإنسان"- وما يناظرها في أوروبا من "هيئة الحقوق الأساسية"، وتفكيك المؤسسات المعنية بنماذج منفصلة من التمييز على أساس العرق أو الإعاقة. وفي البحوث المستقبلية، من المتوقع أن يكون التركيز على التفاعلات بين هياكل التمييز المختلفة قضية أساسية، مع تقييم نقدي لبنية منظمات المساواة وحقوق الإنسان وأدائها وعلاقتها بالمجموعات المضطهدة والمهمشة.

وفي الفصل الذي بين أيدينا، اتبعنا نهجًا أكثر تحديدًا، يسعى لتقديم برهان لكيفية عمل التمييز العرقي والعنصري، مع إعطاء تركيز مفصل على تجارب

الروما، ولا ينشغل الفصل الحالي بالمهمة الشاملة لتطور القصة الكاملة للتمييز المتعدد الجوانب، وإن كنا سنتعرض لبعض القضايا والمشكلات الأساسية المتعلقة بكيفية تعريفنا واستخدامنا لمفهوم التمييز.

ماذا نعني بالتمييز؟

يشير التمييز إلى التفرقة في المعاملة، وعدم المساواة تجاه الأشخاص الذين يصنفون بشكل رسمي أو غير رسمي في فئة محددة من الأشخاص، وهناك أشكال عدة من التمييز التي يتم تحديدها وفقًا للطرق التي يتم بها وصف مجموعات معينة، على أساس العرق، أو الإثنية، أو النوع، أو المستوى الاجتماعي، أو الطبقة، أو العمر، أو الإعاقة، أو الجنوسة، أو الدين، أو اللغة. وقد أعلن ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٥٤ في المادة ٥٥ أن الأمم المتحدة منوط بها تعزيز حقوق الإنسان والحريات للجميع، دون التفريق على أساس من العرق، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، وفيما بعد، وفي عام ١٩٥٨ أضاف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عددًا من الأسباب الإضافية الممكنة للتمييز، التي كان منها اللون، الرأي السياسي أو غيره، الأصل القومي أو الاجتماعي، الثروة، المولد أو أى وضع آخر.

ويحتاج علماء الاجتماع لأخذ جميع أنواع التفريق في المعاملة في الحسبان، باعتبارها ظاهرة عامة في الحياة الاجتماعية، فعلى سبيل المثال لاحظ بانتون (Banton 1994) أن العائلة، أو المجموعة العرقية، أو الدولة، ترتكز جميعها على أفعال من التمييز، فلدى مختلف أفراد الأسرة أدوار والتزامات متباينة تتطلب أشكالاً معينة من السلوك، سواء كان الفرد زوجًا أو زوجة، أبًا أو ابنًا.

ومن الممكن أن يختلف أعضاء المجموعة العرقية في ارتباطهم أو استبعادهم لأشخاص آخرين، بناء على تماثل أصولهم العرقية، وغالبًا ما تفرق الدول بين المواطنين وغير المواطنين في منح الحقوق وتحديد الواجبات، وعلى الرغم من أن التمييز هو غالبًا تصرف فردي، فإنه قد يعد نمطًا اجتماعيًّا لسلوك جماعي. ولهذا، فمن الممكن أن يتم استنساخ أطر اللامساواة عبر الأجيال من خلال أنماط متكررة من التمييز في المعاملة، فهنا يُحرم بعض الأفراد من الفرص والموارد لأسباب لا تعود لقدراتهم، أو مزاياهم، أو سلوكهم، بل بسبب انتمائهم لجماعة محددة في المقام الأول.

وعادة ما يأخذ التمييز عدة أشكال، وقد قام مارجر (Marger 2000) بتحديد "أطياف التمييز" التي تضم تباينات واسعة في كل من أشكالها وأخطارها، وبشكل عام، هناك ثلاث فئات من التمييز يتألف منها ذلك الطيف:

أولاً: تتضمن الأفعال التمييزية الأكثر خطورة كلاًّ من العدوان المجتمعي الشامل مع العنصرية العنيفة، وعنف أهلى، وهما مثالان من الأمثلة التمييزية الواسعة الانتشار.

ثانيًا: التمييز الذى ينطوى على الحرمان من الحصول على الفرص المجتمعية.

ثالثًا: استخدام اللغة المسيئة الازدرائية التي تميل إلى أن تكون عدوانية (على سبيل المثال وصف الأفراد بأنهم "باكي Paki " (أي من باكستان) أو نيجرو Nigger (أي زنجي) ويرافق ذلك نكات عنصرية، فضلاً عن استخدام شارة النازية والعبارات الازدرائية.

ومن الممكن أن تشارك المفاهيم الثنائية مثل (الانحطاط والرقي، الحب والكراهية، الصحة والمرض، الدونية والسمو.. إلخ) في الإستراتيجيات الخطابية التي يتم من خلالها التعبير عن أشكال التمييز، وتتطلب تفسيرات التمييز حسابات معقدة قادرة على احتواء العمليات النفسية الدقيقة، وتجارب الفرد والجماعة، والمنافسة، والتنشئة الاجتماعية جنبًا إلى جنب مع علاقات السلطة الهيكلية وجوانب العولمة، وقد تم استخدام وتوضيح هذا النهج متعدد المستويات في تفسير العنف العنصري في الفصل السادس، وقد مثلت وجهات النظر النسائية بالنسبة لقانون مكافحة التمييز تحديًا للافتراضات الذكورية الأساسية والتي يقوم عليها تحليل الأسس المقارنة ومعالجتها. وهذا يعني أنه في التقييم القانونى لطبيعة ما إذا كانت المعاملة غير العادلة قد وقعت أم لا، فإنه من الممكن التقييم فيما يتعلق بالمعاملة العادية التي يتلقاها "الآخرون".

ومن الممكن أن يقصد بالمفهوم المبهم "للآخرين" الرجال ذوو البشرة البيضاء، لذلك فإنه بدلاً من القول بأن قانون التمييز لم ينجح يمكن القول إنه ضعيف جدًا، وسيذهب هذا الانتقاد إلى القول بأن القانون لا يجدي لأنه يقوم وفقًا لمعايير ذكورية؛ لذلك فإن فقد الشرعية الليبرالية، والتى تتمثل في مفهوم أننا جميعًا سواء أمام القانون، يتضمن الكشف عن البناء الخفي لمعايير الذكور البيض، سواء فى القانون، أو السياسة العامة، أو علم الاجتماع، وهى المعايير التي توفر القواعد الأساسية لتقدير حجم التمييز ومستواه (Hepple and szyszczak 1992).

وينطبق هذا النقد أيضًا بالقدر نفسه بالنسبة للتمييز العرقي والعنصري، ومن ناحية أخرى، فإنه على خلاف استخدام موقف الأغلبية البيضاء كاختبار للمعاملة المتغايرة للأقليات، يضع هذا التقييم المطروح في مقارنة مع مؤشرات الاحتياجات/الحقوق الإنسانية، وهو ما يوفر منهجًا للتحليل الاجتماعي.

والسؤال الآن: ما نقاط الضعف الأخرى الكامنة في أفكار التمييز العنصري والمفاهيم المرتبطة بها عن المساواة العرقية؟ نحن نحتاج أن نكون على وعي بالأخطار والصعوبات التي تنتج عن استخدام تلك المفاهيم، ونحتاج إلى تطوير فهم نقدى للفرضيات الأساسية التي تستند إليها تلك الأفكار.

ونود هنا أن نعرج على بعض المشاكل المشتركة في استخدام المفاهيم المتعلقة بالتمييز العنصري والمساواة الإثنية، من خلال أدلة مستفادة من المملكة المتحدة، وسنولى فى الصفحات المقبلة عناية خاصة للصعوبات والالتباسات المتضمنة في المفاهيم العملية عن التنوع العرقي، وتقييم التسلسل الهرمي العرقي والعنصري بشأن عدم المساواة وتحقيق الهدف الأسمى للمساواة العنصرية والتي سنعرض لها باستخدام مثال التمييز فى الإسكان.

وفى هذا الصدد، هناك قضايا بالغة الأهمية، فى مقدمتها التفريق في التنميط العنصري، والموقف الاجتماعي والاقتصادي، وتاريخ الهجرة، والتحصيل العلمي، والمشاركة السياسية ومفاهيم المواطنة الاجتماعية بين مجموعات الأقليات العرقية، ويجب أن ننبذ جانبا استخدام المفاهيم الساذجة، وغير الدقيقة، والمضللة بالنسبة لموقع الأقليات الاجتماعي، وهناك دراسات غطت نطاقًا معرفيًا واسعًا وركزت على مجموعات الأقليات العرقية في المملكة المتحدة، ومن خلال استخدام معلومات عن الأجور، والبطالة والمهن الحرفية والإدارية، أمكن تصنيف أنواع الحرمان إلى:

- حرمان واضح ومستمر بين المسلمين من باكستان وبنجلاديش.
- حرمان نسبي فيما بين الهنود والكاريبيين.
- معاناة الصينيين والأفارقة والأسيويين مشاكل في الحصول على المناصب العليا في المؤسسات الكبيرة التى يعملون بها.

ويتم تقييم هذه المساوئ فقط فيما يتعلق بالمقارنة مع البيض، ولــذلك فــإن تصنيف الفئات العرقية له أهمية حاسمة هنا، خاصة في تحديد أنماط عدم المــساواة العرقية، وتحتاج كفاية هذا النوع من التقييم بحثًا معمقًا ينطوي على سياسة واســعة النطاق تهتم بتحقيق تمثيل للأقلية العرقية في سوق العمل شبيهة بتمثيل مجموعــة الأغلبية البيضاء.

والاختلافات التي تنشأ بعد ذلك، إنما تنشأ كمشكلة سياسية، على نحــو مــا نجده مثلاً في التطلعات المهنية والعلمية، أو الاختيار في سوق الإسكان، ومثل هذه القضايا موجود بين المجموعات العرقية ولكن إلى أي مدى هــذه القــضايا قابلــة للمعالجة السياسية؟ تتوقف الإجابة على مفهوم المساواة وإدراك قــضايا التفريــق العرقي ضمن هذه الفكرة.

ويعد تقييم المساواة في المعاملة ودرجة "التمثيل الضعيف" للأقليات فى مقابل "المعايير البيضاء" بمثابة الافتراض السائد في مناقشة الفوارق العرقية والإثنية، فى مجالات مثل مخصصات الإسكان، والتحصيل التعليمي، وضمان موقف جيد فــى سوق العمل، وتقوم منهجية البحث في التمييز العنصري فــي العديــد مــن تلــك القطاعات وممارسة المساواة وتحقيق صفات حقوق الإنسان على افتراضات مــن هذا القبيل، والسؤال الآن: إلى أى مدى يعد هذا مناســبًا؟ فمــشكلة تقيــيم طبيعــة المساواة العنصرية والعرقية في توفير الخدمات العامة قد تنبع من صعوبات توفيق الاختلافات بين الاحتياجات.

وعلى سبيل المثال، فإن تقييم مــدى كفايــة مــستويات إعانــات الرعايــة الاجتماعية بين مجموعة الأقليات العرقية يجب ألا يعتمد على مقارنــة "خارجيــة"

تقارن بين المجموعات البيضاء في دول العالم بل من خلال مقارنة "داخليــة" بــين المجموعات داخل الدولة.

وبالمثل فإنه بدلاً من المقارنة بين نتائج الفرق في المؤهلات العلمية التي تم الحصول عليها بين البيض والأقلية، قــد يكــون الأكثــر فائــدة مقارنــة التقــدم، والتحصيل، والمستويات التعليمية النسبية داخل المجموعات العرقية، وعلاوة علــى ذلك، فإن المقارنات مع "المعايير البيضاء" تميل إلى التقليل مــن حجــم التفــاوت العرقي بشكل خاص، حيث مستويات الحرمان والفقر هي الأعلى بــين الأقليــات العرقية، على هذا النحو يكمن الانشغال العام لصانعي السياسات فى أهمية زيــادة التطور والتشاور بشأن تحليل الاحتياجات على المستوى الوطني والمحلي من أجل تتبع التنوع العرقي وتقييم درجات عدم المساواة العرقية وأهداف السياسات العامــة للدولة (Harrison and Law1997).

ولا مفر من الاعتراف بأن ثمة كثير من الالتباس المفاهيمي حــول معنــى المساواة، فقد أدت المفاهيم المختلفة عن المساواة إلى نسق مختلف من المــشكلات الناتجة وما يرتبط بها من أهداف سياسية، وقد حدد تيرنر (1986) Turner أربعــة أنواع من المساواة:

أولا: المساواة في الجوهر الإنساني أو المساواة الوجودية والتي ينظر إليهــا باعتبارها مؤكدة على المساواة الأساسية بين البشر، فلكل فرد وجود إنــسانى حــر وماهوي، وهناك مشكلة فى هذا الصدد تكمن فــى تحديــد الــصفات الارتباطيــة المشتركة بين الجنس البشرى، ومن ثم يتطلب هذا الموقف حجة أخلاقية أو دينيــة قوية يمكن أن تتجاوز النسبية الثقافية، وكان مثل تلك الحجج عنــصرًا مهمًــا فــى مراجعة العنصرية العلمية وانتقادها، وعلى الرغم من تأكيدها للمــساواة الفرديــة

الرسمية فإن هذه الحجة يمكن أن تستخدم في مراجعة وانتقاد السياسات التى تهدف إلى الاستجابة للاختلافات الثقافية على سبيل المثال.

ثانيًا: المساواة فى الفرص، وهنا نجدنا أمام الفكرة القائلة بأن الحصول على فرص عمل وتعليم وغيرها من عوالم اجتماعية مهمة ينبغى أن يكون مفتوحًا للجميع، على أسس محايدة بغض النظر عن الطبقة أو الجنس أو العرق أو معايير الاستبداد الأخرى.

ولعل هذا النوع فى حد ذاته غامض ومثير للجدل، ويمثل تمييزًا مفيدًا بين أنواع المساواة، والتى تتضمن حالة لا يعمل فيها تمييز عنصرى بشكل مباشر، وكل ما هو مطلوب هنا هو عدل بين الأفراد ورشد فى المعاملة، وذلك حتى تكون هناك مساواة فى فرص الوصول دون تمييز عنصري مباشر، وحيث تحتاج السياسات والإجراءات المؤسسية مراجعة دقيقة وتعديلات من أجل التأكيد على أنه لا يوجد إقصاء غير مقصود لأفراد أو مجموعات محددة.

ثالثًا: المساواة فى الظرف أو الحالة، فيجب أن تكون الأوضاع المادية متكافئة بين المجموعات الاجتماعية، ومن ثم فإن التركيز هنا فى كثير من الأحيان يكون على تطبيق البرامج المعنية بتفعيل عدالة إعادة توزيع الدخول من أجل تشجيع الطلب على الفرص المتاحة بالتساوي.

رابعًا: المساواة في العائد أو الحصيلة، ونقصد بها المساواة فى إتاحة الفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أمام الجميع، ويجب هنا تدارك أوجه القصور عبر أعمال تعويضية لخلق مساواة ممثلة أو إحصائية في أجزاء مختلفة من المجتمع.

وبالإضافة إلى ما سبق، ألقى تيرنر الضوء على ثـلاث مـشكلات تحـيط بالمساواة ألا وهى: التعارض المتبادل المتأصل، والتنظيم الـسياسى والاجتمـاعى الضخم المطلوب لتطبيق السياسات وتنفيذها، والصراع بين متطلبات المساواة مـن الجماعات وحرية الفرد.

ويمكن توضيح بعض تلك القضايا فيما يتعلـق بـسياسة الإسـكان، فحالـة المساكن وقيمتها فى بريطانيا تختلف بشكل كبيـر، ولتحقيق المسـاواة العنـصرية أو العرقية بالنسبة لفرص الحصول على الإسكان يتطلب الأمر القيام بعملية إعـادة توزيع ضخمة للثروة خاصة فيما يتعلق منها بالممتلكات وما يـرتبط بـذلك مـن تغييرات هيكلية رئيسية في السيطرة السياسية على السياسة الإسكانية، والـسيطرة على مؤسسات الإسكان ومنتجيه والبيروقراطية الهائلة التى تنظم حـصول النـاس على السكن، وعادة ما ينظر إلى هذه الفكرة العامة المتعلقة بالمساواة العرقية علـى أنها معيار لتقييم الأنماط العامة من خلال قياس مؤشرات نتائج الإسكان وتقييمهـا مثل الحيازة وظروف السكن المادية والاجتماعية.

والسؤال الآن: هل ينبغى أن يكون الهدف من هذه السياسات تحقيق المساواة فى تمثيل المجموعات العرقية عبر أشكال مختلفة من حيازة المساكن وعبر مـدى واسع من جودة المساكن البريطانية أو الأوروبية؟ فمثل هذا الهدف من المحتمل أن يكون غير ملائم وغير فعال على حد سواء؛ ذلك لأن الاختلافـات الكبيـرة بـين المجموعات العرقية (من حيث مظاهر الطلب على الإسكان، مثل تفضيلات الحيازة والاختيارات المكانية، والسعى إلى فرض أو تحقيق أنماط مماثلة لنتـائج الإسـكان بالنسبة للأقليات العرقية كما هى للبيض) من الممكن أن تؤدي إلى انخفـاض فـى فرص الإسكان.

فالتركيز على اختيار المستهلك يتطلب حساسية للاختلافات فـي قـرارات الإسكان واختياراته عبر المجموعات العرقية، فضلاً عن ضـرورة الانتبـاه إلـى الاختلافات فى الاحتياجات الثقافية، حيث إن الحلول السكنية المتطابقة لـن تكـون مفيدة للجميع.

ومع ذلك، فإن النقطة المحورية فى هذا المجال تكمن فـي قبـول الحقيقـة والاعتراف بعدم وجود مساواة عرقية خاصة من قِبل أصحاب الخبرة العملية فـي الإسكان بالمملكة المتحدة، والاعتراف بأن توزيع المساكن على أساس المجموعات العرقية له ما يبرره. لقد كان تأثير أكثر من ٣٠ عامًا من البحث ناجحًا فـي هـذا الصدد، وكان بناء التحالفات بين القوى الرئيسية والأفراد وتوسيع حركـة إسـكان السود عاملاً فى غاية الأهمية.

ولكن إشكالية المفهوم الغامض لماهية "المساواة العرقية" قدمت أداة مفاهيمية فعّالة في تطوير الإستراتيجيات السياسية، وبالفعل فإن غمـوض هـذا المـصطلح وعموميته قد مكّناه من الإفلات من الصعاب التى تواجه المفاهيم الأكثـر تحديـدًا، مثل التمييز غير المباشر، حين تطبق على الحالات الفردية والسياقات السياسية.

وأكدت الأمم المتحدة في المؤتمر الدولي لمناهضة العنصرية والذي عقد عام ٢٠٠١ في دربان بجنوب أفريقيا الأهمية القصوى لتنفيذ الاتفاقية الدوليـة للقـضاء على التمييز العنصري، وأيضًا خلصت إلى أن العقبات الكبرى التـي تحـول دون التغلب على التمييز العنصري تكمن فى عدم وجود إرادة سياسية، وضعف القانون وسوء تنفيذ الإستراتيجيات ذات الصلة من جانب الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، وبمضي الزمن لعبت المنظمات غير الحكومية دورًا فاعلاً في شن حملات من أجل التغيير وزيادة الوعي حول الأشكال المختلفة للتمييز العنصري.

التمييز العرقي والعنصري والاستبعاد في أوروبا

الأنماط العامة للتمييز

يعتمد هذا القسم على تقييم أكثر شمولة ومعاصرة للتمييز العرقي والعنصري على مستوى الدول الأوروبية، ومن المهم أن نفهم تلك "الصورة الكلية" حتي يكـون بمقدورنا تقييم طبيعـة هـذا التمييـز ومـداه، وإدراك عمـق تلـك الممارسـات واستمراريتها.

وتظهر الاتجاهات العامة للعنصرية والتمييز في كل من بلجيكـا، وألمانيـا، واليونان، وإسبانيا، وفرنسا، وأيرلندا، وإيطاليا، ولكـسمبرج، وهولنـدا، والنمـسا، والبرتغال، والمملكة المتحدة. وفي مثل هذه الدول يعاني عدد كبير مـن الأقليـات العرقية والإثنية من ممارسات تمييزية في حياتهم اليومية، ويبدو ذلـك جليًـا مـع تعرض الكثيرين بصفة خاصة لسلوك استبعادي في مجـالات العمـل، والتعلـيم، والإسكان، وفي التعامل مع الشرطة. ويترك هذا المـستوى العـالي مـن التمييـز العنصرى خلال الحياة اليومية والأحوال العرضية آثارًا سلبية عديدة، فى مقـدمتها الشعور بالاغتراب.

تجارب مختارة
فيما يلي صور من المعاناة التي تسبب فيها التمييز العنصري والعرقي: • واجه ٣٣% من الأقليات تمييزًا فى التوظيف بما في ذلك المضايقة فـي العمل، ورفض طلبات الحصول على وظائف، والمحاباة فى الترقى. • عانى ٣٠% من الأقليات من تمييـز فـي الحـصول علـى الـسكن، والقروض أو الائتمان.

• واجه ٢٥% من الأقليات معاملة تمييزية من قبل الشرطة، ونسبة شبه مماثلة في المؤسسات التعليمية.

• واجه ٢٤% من الأقليات مضايقات في الشوارع، وفي المواصلات العامة ومن قبل الجيران.

• عانى ٢٠% من الأقليات من رفض السماح لهم بالدخول إلى المطاعم أو الملاهي الليلية والمعاملة التمييزية في المطاعم أو المحلات التجارية، بل تم منعهم من دخول بعض المتاجر.

• واجه ١٩% آخرون تمييزًا في التفاعل مع مقدمي إعانات الرعاية ومع وكالات العمل، مع معدلات أقل قليلاً في الرعاية الصحية ومؤسسات الخدمة الاجتماعية.

• وقع ١٥% آخرون ضحية للعنف بدوافع عنصرية أو غيرها من أنواع الجرائم الجنائية.

Source: FRA 2006.

وبين هذه السياقات المختلفة على مستوى الدول، تختلف درجات التمييز وأهدافه على نحو واسع؛ ففي بلجيكا، على سبيل المثال، نجد أن المغاربة والأتراك والكونغوليين والصينيين هم أهداف رئيسية للتمييز في العمل، مع شعور ٣٧% منهم بتعرضهم لأعلى مستوى من التمييز الملحوظ.

أخيرًا، وربما الأكثر إثارة للقلق، فإن ٨٦% من هؤلاء الذين يعانون من التمييز لا يبلغون عن تلك الحوادث، وهو ما يشير إلى وجود فجوة في الثقة بين

كل من الأقليات والمهاجرين من ناحية، والمؤسسات العامة والخاصة في أوروبا من ناحية أخرى[1].

وقد كان هناك تراكم شامل للأدلة البحثية منذ ستينيات القرن العشرين وما بعدها، سعى كل منها إلى إنشاء قاعدة للأدلة وكسب الاعتراف الاجتماعي والسياسي للتمييز العنصري اليومي في أوروبا وأماكن أخرى من العالم، وكان رد فعل العديد من الحكومات والسياسيين ومقرري السياسات يتمثل فى إنكار صريح لوجود ذلك النوع من المشكلات، ولعل الوصول إلى "نقطة البداية" في هذه المسألة (أى الاعتراف بواقع التمييز) يعد دومًا مهمة طويلة وشاقة، فضلاً عن بناء قاعدة من التدخلات الناجحة لمعالجة هذه المشكلات الأساسية.

وفي هذه الحالة قد يكون التوافق بين الممارسات الإقصائية العنصرية والعرقية والسلوكيات المؤسسية بمثابة رباط واحد أساسي في تفسير استدامة تلك الممارسات وبقائها، أكثر من كونها مواقف استثنائية غير مقصودة أو مشوهة من قبل أفراد معزولين، ومع ذلك كانت هناك بعض القرارات التاريخية والنجاحات الملموسة في تحقيق العدالة لضحايا التمييز، على نحو ما شهدت بلغاريا على سبيل المثال.

ضحايا التمييز العنصري من غجر بلغاريا:
واصلت المحاكم البلغارية تطبيق القانون البلغاري الشامل لمكافحة التمييز مع اتخاذ عدد من القرارات الإيجابية الرئيسية؛ ففي محاكمة اعتمدت على

(١) هناك أدلة جديدة منذ عام ٢٠٠٩ تم تقديمها عن التمييز العرقي والعنصري في أنحاء أوروبا في سلسلة من التقارير متاحة على الرابط التالي: http://fra.europa. cu/fraWebsite/eu-midis/eumidis_output_en.htm

القانون البلغاري الشامل لمكافحة التمييز، قضت محكمة الاستئناف في مدينة بلوفديف Plovdiv بتغريم شركة تدير ملهى ليليًا؛ لأنها رفضت تقديم خدمات لشباب من الغجر، ورأت المحكمة أن رفض تقديم الخدمات يشكل تمييزًا مباشرًا، حيث أوقف الحراس مجموعة من شباب الغجر في أثناء دخولهم النادي الليلي ورفضوا السماح لهم بالدخول بشكل فظ قائلين لهم: "هنا لا يسمح بدخول غجر أو أتراك"، وفي قضية أخرى في محكمة صوفيا حملت المحكمة صاحب عمل المسئولية عن التمييز العنصري ضد طالبي العمل من الغجر.

ويعد هذا القرار أول قرار استثنائي إيجابي وفقًا لقانون مكافحة التمييز، ففي فبراير ٢٠٠٤، قام أنجويل أسينوف Anguel Assenov، وهو شاب يبلغ من العمر ٢٥ عامًا، بالاتصال بشركة للاستعلام عن مدى توفر فرصة عمل بعد أن نشرت هذه الشركة في الصحيفة إعلانًا عن وظيفة متاحة، وفي هذه المكالمة تم إخبار الشاب أنه ليست هناك شروط سوى أن يكون رجلاً ودون سن ٣٠ عامًا. سأل السيد أسينوف عما إذا كان بوسعه -باعتباره غجريًا- أن يتقدم لهذه الوظيفة، ففاجئه الموظف قائلاً: لا ترهق نفسك بالتقدم، فلن يقبل أحد من الغجر على هذه الوظيفة.

وقد أعلنت محكمة المدينة أن صاحب العمل مسئول عن التمييز الذي يقوم به أي من موظفيه بغض النظر عن مراكزهم، أو سلطات صنع القرار الممنوحة لهم، واعتبرت المحكمة أن التمييز يشكل انتهاكًا خطيرًا للقانون الدستوري والدولي والمحلي، الذي يؤثر على الحقوق الفردية المالية وغير المالية، وأكدت المحكمة المساواة بين جميع الناس، وحظر جميع أشكال التمييز لتكون القيم الإنسانية العالمية هي الأساس لسيادة القانون والمجتمع الديمقراطي المعاصر.

وقد أقرت المحكمة الابتدائية في صوفيا سوابق مهمة في بعض أحكامها أهمها:

- خولت مكتب النائب العام مسئولية النظر فى التصريحات المعادية للغجر ومنح تعويضات للضحايا.

- وجدت أن وزير التعليم مسئول عن النظر فى قضايا الفصل العنصرى بسكوته عن وجود مدارس للغجر فقط.

- أعلنت أن الخطاب العام الصادر عن نقابة العمال مناهض للغجر، ويمثل تحرشًا وتحريضًا على التمييز، وطالبت المحكمة بالامتناع عن ذلك مستقبلاً.

المصدر: ERRC (2006) www.errc.org/cikk.php?cikk=2602.

الاستبعاد والتمييز في مجال الإسكان.. أدلة من غرب أوروبا

تعيش الأقليات العرقية في أنحاء أوروبا في ظروف سكنية سيئة نسبيًا تسهم في ترسيخ أنماط عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وسنعرض فى الصفحات التالية أنماط الاستبعاد العنصري والعرقي والتمييز في الإسكان، بالاعتماد على تقارير ١٥ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في غرب أوروبا، وهذه التقارير متاحة على الرابط التالى:

http://infoportal.fra.europa.eu/InfoPortal/infoportalFrontEndAccess.do.

وتوفر مثل هذه التقارير نبذة مفيدة للغاية عن اختلاف العزل العنصري والتمييز وتنوعهما بين البلدان الأوروبية من مدن الصفيح في لشبونة وحتى مخيمات الغجر في المناطق الصناعية في مدينة ميلانو، وتخضع هذه المجموعات البشرية لأشكال ثابتة

وواسعة ومختلفة من التمييز العرقي العنصري والقومي، ويتسم هذا الوضع بالتعقيد والديناميكية على مستوى الموقع والحيازة والانتماء العرقي.

وتعمل زيادة الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية داخل مجموعات الأقليات على تسهيل التنقل من بعض المنازل من المناطق الداخلية من المدينة إلى مواقع الضواحي والمناطق الريفية، في حين تتمركز الأسر الأكثر فقرًا بشكل متزايد في المناطق الداخلية من المدينة.

فعلى سبيل المثال، تم تحديد الاستقطاب بين السكان الصوماليين والصينيين في فنلندا، مع زيادة الانقسامات بين ذوي المؤهلات العلمية العليا والمنخفضة ومستويات العمل وظروف السكن، كما نجد هنا أيضًا أن الأقليات العرقية ذات المستويات الاجتماعية -الاقتصادية الأعلى هم أقل عرضة للانفصال في مساكن رديئة وأوضاع اجتماعية متردية، فهناك اختلافات كبيرة بين الأقليات في الظروف السكنية أو أنماط الملكية ومدى التمييز والعداء، خاصة من خلال: (١) إجراء تقييم مفصل لطبيعة التمييز وأنماطه ومداه ونوعه في ظروف الإسكان، (٢) استخدام أمثلة على مستوى الدول لتسليط الضوء على قضايا الحرمان النسبي، وظروف السكن السيئة، والتشرد، والحيازة والتهميش، جنبًا إلى جنب مع سمات الحركة والتغيير بمرور الوقت، (٣) تأثير الظروف السكنية على الأشكال المتداخلة من الحرمان، وعدم المساواة والاستبعاد.

التمييز العنصري.. التصنيف والأدلة

إن أردنا تحديد التمييز العنصري وفهمه فيعوزنا الوقوف على معرفة بالتفاصيل المتعلقة بكيفية حدوث تلك المشكلة وكيف تؤدي إلى ممارسات محددة

من الحرمان والمعاناة تضرب ضحاياها، وفي السطور المقبلة سنقدم أولاً تـصنيفا لمختلف أشكال التمييز التي نحتاج إلى دراستها هنا، ثم نضرب أمثلة على الطـرق التي سلكها التمييز، هذا وتتضمن الأشكال المختلفة من التمييز كلاً مما يلي:

- التمييز الصريح المباشر، حين تحدث معاملة مسيئة لشخص أو عائلة ممن ينتمون لجماعة أقلية أو مقارنة بالمعاملة الطبيعية لمواطني الأغلبية.

- التمييـز غير المباشـر، حيث تؤثر الممارسـات الإسكانيـة المنتظمـة أو العادية، والمتطلبات والشروط المرتبطة بها، بشكل سلبى على استبعاد العائلات المنتمية لجماعة سكانية من الأقليات.

- التمييز البنيوي، حيث تؤثر المعاملة السيئة للأحوال المادية لمجموعـات الأقلية على اختيارات السكن وفرصه. فالآليات الهيكلية، والنقص في المعلومـات، والافتقار إلى الموارد، وانخفاض مستويات الدخل، كلها حواجز أمام الحصول على السكن وغيره من الموارد.

وقد اعتمدنا فى أمثلة التمييز العنصري المباشر في الإسكان علـى دراسـة Malcom Harrison, Ian Law and Deborah Phillips (2006) وذلك من أجل تسليط الضوء على الطرق المختلفة والمتنوعة التي يتم بها ذلك.

(١) التمييز الصريح المباشر:

صرحت السلطة المحلية في مدينة أركوزيلو Arcozelo بمنطقـة بـونتي دي ليما Ponte de Lima في البرتغال، بأنه ليس مسموحًا للأسر الغجريـة الحـصول على المساكن الاجتماعية حديثة البناء، وفي حالات أخرى تم هدم منازل الغجر في

منطقة فيلا فيرد Vila Verde. وفى البرتغال أيضًا كان هناك تمييز ضد الأسر الغجرية التي لم يسمح لها بشراء المنازل حديثة البناء من قبل بعض شركات الإسكان الأخرى. وفي اليونان، هناك حالات متعددة من عمليات إخلاء قسري للغجر. وفي بلجيكا، ثمة صورة نمطية يتعاطي من خلالها ملاك الأراضي تجاه المهاجرين باعتبارهم متهربين من دفع الإيجار، ويعانون من معايير عالية للفقر والتكدس في أماكن السكن وما يرتبط به من الممارسات التمييزية. وبشكل رئيسي في مدينتي بروكسل وأنتفيرب، تم تقديم شكاوى من المغاربة والأترك ممن تعرضوا للتمييز من جانب ملاك العقارات، ومنظمات الإسكان والوكالات العقارية، وترد أدلة مماثلة من قبل منظمة SOS Racism المعنية بمكافحة العنصرية في فرنسا.

وفي النمسا، تم الإبلاغ عن حالات من أصحاب العقارات تفيد بأنه تم رفض إقامة الأفارقة؛ لأنه كان ينظر إليهم على أنهم غالبًا ما يتعرضون لمداهمات الشرطة. بالإضافة إلى ذلك انتشرت فى النمسا وألمانيا الإعلانات التى تحمل شعارات "متاح للمواطنيين فقط" أو" للألمان فقط" و"فقط للمستأجرين المتحدثين بالألمانية ذوى الدخل المنتظم". وفي إيطاليا، تم اختبار التمييز فى المكالمات الهاتفية مع وكلاء العقارات المسئولين عن تأجير الشقق كوسيلة لاستكشاف التمييز، وكان النيجيريون والألبان والمغاربة هم الأكثر عرضة للتمييز، وذلك في أكثر من ٧٥% من هذه الحالات. وفي أيرلندا سجلت حالات أعلن فيها أنه "على الملونين الامتناع عن التقدم لطلبات الإيجار السكني" جنبًا إلى جنب مع عمليات الطرد غير القانونية للأجانب من قبل الملاك.

وفي الوقت نفسه، تم توثيق منتظم لعمليات إخلاء تمييزية للرُحَّل من قبل السلطات المحلية، وفى فنلندا تم توثيق التمييز ضد الغجر، والصوماليين، والعرب، مع حرمانهم من استئجار أو شراء منزل بسبب انتمائهم العرقي. وفي السويد، قدمت

شكاوى ضد كل من ملاك الأراضي، والجمعيات التعاونيـــة، وسماســـرة الإســـكان، ووسطاء الأوراق المالية، وهيئات القطاع الخاص باعتبارهم جميعًا مـــساهمين فـــى عملية التمييز، ويشكل ملاك العقارات حوالي نصف الحالات المبلغ عنها.

(٢) التمييز المضلل:

في هذه الحالة عادة ما يستخدم الكذب لتطبيق مواقف تمييزية، فعلى ســـبيل المثال، يقال للمستأجرين من أبناء الأقليات إن الشقة مستأجرة بينما هى خالية فـــي واقع الأمر، أو أن يتهرب الملاك أو المؤجرون من مقابلة طالبى السكن من أبنـــاء الأقليات العرقية (وقد تم الإبلاغ عن هذا النوع من الحالات في كـــل مـــن النمـــسا وأيرلندا وإسبانيا).

(٣) التمييز المتذرع بالوثائق:

قد يتضمن هذا النوع مطالبة أبناء الأقليات العرقية الساعية لطلب سكن تقديم وثائق (مثل إشعارات تسليم الراتب) والذي لا يطلب من الآخرين من غيـــر أبنـــاء الأقليات، أو عدم قبول الوثائق التي تثبت الاستقرار الاقتصادي للفـــرد، كمـــا هـــو الحال في إسبانيا. وفي البرتغال غالبًا ما يطلب وجود ضامن برتغـــالي للحـــصول على مساكن مستأجرة أو قرض مصرفي لشراء منزل.

(٤) التمييز في السعر أو حالة المسكن:

غالبًا ما تحدث حالات من ممارسة فرض أسعار أعلى على الأقليات العرقية الساعية إلى الإقامة، فضلاً عن تقديم خصائص أقل جـــودة فـــى المـــسكن لهـــذه

الجماعات، وقد لوحظ هذا الاستغلال الواضح حتى تجاه الجماعات التي حققت استقرارًا اقتصاديًا كافيًا، على نحو ما نجد على سبيل المثال في مدينة بورجوس Burgos في إسبانيا.

أما في بلجيكا، فغالبًا ما يعانى أبناء الأقليات من مواجهة هذه العملية حين يسعون لاستئجار مساكن فيواجهون أسعارًا مرتفعة لمساكن متردية للغاية، وفى ألمانيا تفرض أسعار إضافية تمييزية بحق أعضاء الأقليات، وفى أيرلندا سجلت حالات مشابهة بحق الغجر وخاصة فى المساكن المؤجرة، وفي فيينا بالنمسا تدفع الأسر التركية في المتوسط ٢٤% سعرًا أعلى للمتر المربع الواحد مقارنة بالمواطنيين النمساويين، وفي كثير من الأحيان لعقارات أقل جودة.

(٥) التمييز بسبب الاسم/ اللون/ اللهجة:

تسجل المنظمات الداعمة لحقوق الأقليات في بلجيكا ممارسات تمييزية شائعة متمثلة في التمييز السلبي لاستئجار السكن وبصفة خاصة تجاه أولئك ذوي الأسماء الأجنبية، فضلاً عن أولئك الذين ينظر إليهم على أنهم من لون مختلف أو ذوو لكنة أجنبية.

(٦) التمييز من قبل السكان المحليين والضغط على المؤسسات من أجل التمييز:

في مثال من هولندا، تقدمت مجموعة من مواطني الأغلبية لشركة الإسكان برفض تسكين رجل مغربي في شقة وهددوه بالعنف والحرق إذا انتقل للسكن إلى جوارهم، وكان فشل المؤسسة في التعامل مع تلك التهديدات دليلاً على الرضوخ لضغوط التمييز. وفي حالة هولندية أخرى، سحب مالك عقار عرض السكن من عائلة غجرية بسبب اعتراض السكان المحليين عليه، ويعتبر الرضوخ لهذه

الضغوط أو عدم التعامل بفاعلية مع العداء العنصري في الأحياء السكنية بمثابة القوة الدافعة في هذا النوع من أشكال التمييز، ومن الأمثلة على ذلك أنه في مدينة دورتموند Dortmund بألمانيا، وقَّع ٣٠٠٠ شخص على عريضة تعارض تطوير مشروع الإسكان الذي اقترحه المجتمع الثقافي التركي والذي شمل أيضًا إقامة مركز اجتماعي ومسجد.

(٧) الحد الأقصى للحصص النسبية

سجلت حالات عديدة تم فيها الإبلاغ عن استخدام نظام الحد الأقصى للحصص والحد من تركيز عائلات الأقليات في المناطق السكنية في أكثر من بلد واحد (بما في ذلك على سبيل المثال ألمانيا) وتعتبر الحادثة التي وقعت في بلدة إسهوي Ishoj في الدانمارك مثالاً لقرار قضائي تاريخي منعت بموجبه البلديات المحلية من استحداث نظام الحصص هناك[1].

(٨) التمييز من حيث جودة المسكن:

يعتبر تقديم نوعية سيئة من المساكن للأقليات شكلاً من أشكال التمييز ضدهم. ففي فنلندا، على سبيل المثال، كانت هذه هي إحدى أكثر الشكاوى التي يعالجها مندوب الأقليات، وبشكل خاص في تخصيص السكن الاجتماعي للأسر الغجرية، كما يظهر أيضًا التمييز العنصري غير المباشر على نطاق واسع في جميع أنحاء أوروبا، على الرغم من أن هذا يصعب تحديده أكثر من الأشكال

---

(١) للوقوف على آخر التحديثات للحقائق الرئيسية لهذه القضية انظر الرابط التالي:
fra.europa.eu/InfoPortal/caselawFrontEndAccess.do?id=35). http: //infoportal

المباشرة حيث يتطلب تحديد أو محو الآليات المؤسسية الرئيسية التي يكون لها تأثير سلبي غير مبرر على فئات إثنية أو عرقية أو وطنية بعينها.

ومن أهم الأمثلة على ذلك:

- **رفض تقديم الأراضي:**

يمكن للسلطات المحلية من خلال سيطرتها على الأراضي والمواقع المتاحة أن تسعى لاستخدام سلطاتها في استثناء الأقليات العرقية من هذه الفرص. ففي إسبانيا، تستخدم عدد من البلديات في إقليم "أندلسية" ادعاءات مثل عدم وجود أراضٍ أو رفض تخصيص أراضٍ؛ وذلك للحد من توفير السكن، والاحتفاظ بها للإسبان فقط.

- **معايير الحصول على السكن الاجتماعي:**

هناك مؤشرات في توزيع السكن الاجتماعي في هولندا، مثل طول فترة الإقامة، وطول الفترة الزمنية في قائمة الانتظار، أو السن، بوصفها آليات تمييزية لاستبعاد الأقليات العرقية (بسبب كل من موجات الهجرة الأخيرة والتركيب العمرى للشباب المهاجرين)، وتؤدي هذه الممارسات إلى تخصيص أقل شعبية، وإسكان أقل جودة، واستبعاد نسبي من إتاحة الفرصة لتأجير عقارات عالية المستوى.

وفي الدانمارك، تأسس تمييز عنصري في إدارة قوائم الانتظار من قبل جمعيات الإسكان، واستخدمت القدرة على التحدث بالدانماركية معيارًا تمييزيًا في استبعاد الأسر الأخرى من قطاع الإسكان التعاوني. وفي ميلانو، وجد أن تجميع النقاط للحصول على الجنسية الإيطالية هو بمثابة ممارسة غير قانونية تمييزية بشكل غير مباشر في تخصيص المساكن الشعبية ذات الإيجار المنخفض.

• **التمييز على أساس الدخل:**

ينظر مؤخرًا إلى استخدام الدخل المنخفض باعتباره حائلاً أمام الساعين إلى العيش في أحياء معينة (على سبيل المثال من قبل الحكومات المحلية في بعض المقاطعات) وهو ما يعد شكلاً آخر من التمييز غير المباشر أمام الحصول على السكن ويتم بشكل غير متناسب على الأرجح لاستبعاد عائلات الأقليات العرقية.

• **التمييز بالنسبة لمخصصات الإسكان:**

في عديد من السياقات داخل الدول ثمة تناسب ضعيف بين الحصص الاحتياطية المقدمة للسكن الاجتماعي والاحتياجات الأكبر من قبل أسر الأقليات العرقية، وهو ما يشكل عائقًا أمام إيجاد سكن مناسب.

التنوع والحرمان في ظروف سكن الأقليات:

تتفاوت المؤشرات عن ظروف السكن تفاوتًا كبيرًا في جميع أنحاء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والتي توجد جنبًا إلى جنب مع اختلافات واسعة في عمق البيانات والأدلة، وتقدم تحليلاً مقارنًا للمشاكل. وهناك أيضًا تنوع فيما بين مجموعة الأقلية العرقية في إستراتيجيات الحيازة، ومخططات الأسر وظروفهم المعيشية؛ حيث تعاني هذه الأسر بشكل عام من أعلى درجات التشرد، وظروف سكن سيئة، وأحياء سكنية فقيرة (مثل مدن الصفيح) والتعرض لانعدام الأمان بصورة كبيرة نسبيًا في حالتهم الإسكانية، وتتعدد مشاكل الإسكان بدرجة خطيرة فتشمل عدم الوصول إلى المرافق الأساسية مثل مياه الشرب ودورات المياه، ومستويات أعلى من الاكتظاظ والتكدس مقارنة بالأسر الأخرى، والاستغلال من

خلال رفع الإيجارات وأسعار الشراء، وتواجه جماعات غجر الروما، والرحل، والجيبسي Gypsies والسينتي Sinti صعوبات في تأمين السكن الأساسي الملائم في أرجاء دول الاتحاد الأوروبي كافة.

وهناك أيضًا أدلة على بعض التحسن في الأنماط والأوضاع السكنية بمرور الوقت، ولكن التفاوت النسبي في السكن دائم بشكل كبير. ومن السمات الواضحة في هذا الصدد أن العديد من المشاكل من الممكن أن تحدث في الوقت نفسه بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض، مع عدم كفاية المنازل وما يرافقها من مشاكل ارتفاع التكاليف، والاكتظاظ والخيارات المحدودة، وانعدام الأمن، أو تدني المرافق في الأحياء الفقير. ويمكن الإشارة إلى تنوع تجارب الأقليات العرقية من خلال الفحص الدقيق لحالات وأمثلة بعينها. ففي بلجيكا، تميل الأسر من الأقليات العرقية في كثير من الأحيان إلى أن تكون في المساكن الرديئة أكثر من تلك ذات الإيجارات المرتفعة.

وفي فرنسا، يستمر سوء الأوضاع السكنية والذى ينطوي على الجمع بين الزحام الشديد، والنوعية الرديئة وقدم السكن وتدهوره. وتواجه الأسر الجزائرية، والمغربية، والتونسية، والتركية أشد مستويات الاكتظاظ وأقل فرص الوصول إلى المرافق الأساسية مثل دورات المياه.

وفي فنلندا، تتسم ظروف السكن بالنسبة لغجر الروما بالسوء، حيث يعيش ٢٠% منهم في ظروف غير ملائمة. وفي هولندا، تتركز مجموعات الأقليات العرقية في المناطق الريفية، بشكل خاص في أربع مدن كبيرة (تأتى المجموعات الرئيسية من سورينام، والمغرب، وتركيا ومن جزر الأنتيل وخاصة من جزر أروبا Aruba)، وتتركز معظم هذه الأسر في شقق ذات مستويات اكتظاظ أعلى من الهولنديين، ويعيشون في مساكن أقل جودة.

وعادة ما تعيش الأقليات العرقية في حي منعدم الجمال أو الجاذبية، مع أقل قدرة على الوصول إلى المرافق الأساسية بما في ذلك المياه، ودورات المياه، وفي ظروف سكنية غير آمنة مثل إبرام عقود إيجار من الباطن أو عقود إيجار لمدة محددة. وفي السويد، يتركز الأفارقة والوافدون من غرب أسيا (الإيرانيون على وجه الخصوص) في مساكن مستأجرة قليلة الجودة، ومجمعات سكنية (بلوكات) غير مرغوب فيها.

وفي المملكة المتحدة، تعتبر أسر الأقليات العرقية الأعلى تمثيلاً بين المشردين، كما يواجه الغجر والرحل نزاعات من أجل الحصول على سكن أو مواقع إقامة مؤقتة.

وقد خضعت مجموعات الأقليات العرقية كافة بشكل متفاوت لعداء عنصري، كما هو الحال في العديد من الدول الأوروبية. ففي أيرلندا، تبدو جماعات الرحل معرضة بشكل خاص للمعاناة في سوق الإسكان؛ ففي عام ٢٠٠٢ كانت هناك عائلة من كل ٥ عائلات من الرحل تعيش في أوضاع لا تتوفر فيها المياه أو بقية المرافق (Harrison et al. 2006).

وتعد ظروف شدة الحرمان والإجحاف التي تعيش فيها الأقليات العرقية في بعض البلدان أمرًا مثيرًا للصدمة ويقدم صورة قاتمة للغاية حقًا. ففي إسبانيا، على سبيل المثال، تعد ظروف الإسكان للمهاجرين المغاربة في إقليم "أندلسية" غاية في الفقر حيث يعاني ٧٥% من المهاجرين من عدم وجود مياه ساخنة، و٥٧% منهم يعيشون في مساكن ذات رطوبة عالية وغير صحية، و٤٥% ليس لديهم مطبخ، و٤٠% ليس لديهم مياه جارية. وفي هذه الأثناء، يتركز الغجر في مدن الصفيح بنسبة ٣٠% من الأسر التي تعيش في مساكن أقل من المستوى العادي، والتي تفاقمت بسبب سوء المرافق، والاكتظاظ وفقر البيئات المحلية.

الأكثر إثارة للدهشة نجده في اليونان، حيث توصف ظروف الإسكان التي يعيش فيها الغجر باعتبارها "حالة طوارئ إنسانية" يعانى الناس فيها من عدم الوصول إلى خدمات الصرف الصحي، والافتقار إلى وسائل التخلص من النفايات ونقص فى المياه والكهرباء، والتمييز المباشر وغير المباشر من قبل ملاك العقارات.

وعلاوة على ذلك، كثيرًا ما تم الإبلاغ عن تعرض مخيمات الغجر للطرد القسري ومداهمات الشرطة. وهناك ظروف سكنية سيئة للأقلية المسلمة في تراقيا (اليونان)، في حين لوحظت مستويات عالية من التشرد في أوساط المهاجرين وطالبي اللجوء، مع أعداد كبيرة من الغجر الرحل وطالبى اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين الذين يعيشون في بيئات الأراضي المستولى عليها من مختلف الأنواع. وفي سالونيك في اليونان، تم تصنيف ٨٠% من المهاجرين الألبان على أنهم مشردون، جنبًا إلى جنب مع الآخرين الذين يعيشون في مساكن ذات نوعية رديئة دون وجود الحد الأدنى من المرافق، كما تم تسجيل العديد من الأوضاع المعيشية غير المقبولة في مراكز استقبال اللاجئين، مع زحام واكتظاظ مفرطين وضعف المرافق الأساسية. وفي إيطاليا، أجمعت الجهات الفاعلة الرئيسية على أن المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء السياسي يواجهون صعوبات كبيرة في تأمين الإقامة وتمييز من قبل موفري الإسكان العام منخفض الإيجار.

ويعد التشرد والمستويات العالية من الاكتظاظ بمثابة الملامح الأساسية للتاريخ الإسكاني "للمهاجرين، فقد وجد أن ٤١% من الذين ليس لهم مسكن ثابت هم من "الأجانب"، وهذا يشمل أولئك الذين يستخدمون المستودعات الصناعية المهجورة، والمنشآت السكنية القديمة التي وضعت على قائمة الهدم، والمستودعات الخالية، والمخيمات، وقد تم تحديد ١٩ مستوطنة غير مصرح بها في ميلانو، يسكنها الغجر، والمغاربة، والألبان، وغجر الروما.

ولدى جميع أجزاء إيطاليا تقريبا قوانين تكفل مخيمات غجر الجيبسي والسينتي، والتي غالبا ما تكون في المناطق الصناعية، وتعاني من الاكتظاظ بشكل مفرط مع ضعف الوصول إلى المرافق الأساسية العامة، وتتعرض لحملات الطرد العنصرية. وعلى مستوى الدول الأوروبية نجد أن ٢٧% من واضعي اليد من المناطق السكنية السابقة هم من المهاجرين المصرح لهم بوظائف ثابتة، مع وضع أيديهم على هذه المناطق نتيجة العوائق التي تحول دون الحصول على مساكن مستأجرة، بما في ذلك ارتفاع الإيجارات، والتمييز في الأسعار والتمييز المباشر وغير المباشر من قبل ملاك العقارات، ويعيش ٧٣% من العينة من المهاجرين الشرعيين في ظروف مزدحمة ومكتظة.

وفيما يتعلق بجودة السكن، ناقشت إحدى الدراسات الإيطالية مدى توافر المرافق مثل المطبخ، ودورات المياه، ومياه الشرب والمرافق الأخرى، وكانت النتيجة أن أكثر من ١٥% لم يكن لديهم مياه شرب أو أنظمة تدفئة في أماكن إقامتهم، وفي بعض الأحيان نجد تفاوتًا كبيرًا في أنماط حيازة المساكن وظروف الأقليات.

ففي المملكة المتحدة على سبيل المثال، تعتبر مجتمعات الجاليات المسلمة (والتى تشمل مسلمين من باكستان وبنجلاديش) الأكثر عرضة بين الأقليات الأخرى للازدحام والاكتظاظ وأقل حظًا في أن يكونوا من أصحاب المنازل، بل من المرجح أيضًا أنهم يعيشون في ظروف سكنية سيئة من حيث عدم الصلاحية لدرجة متردية وخطيرة.

وفي البرتغال، أخذت أنماط مختلفة في الظهور بالنسبة للمجموعات العرقية المختلفة؛ فقد اتجه المهاجرون الأفارقة إلى بناء منازلهم الخاصة، مع انتشار المساكن العشوائية والأحياء الفقيرة في ظل ارتفاع طفيف في معدلات التشرد، على

عكس المهاجرين الأحدث في أوروبا الشرقية الذين يميلون لأن يكونوا بلا مأوى أو في أشكال إقامة مؤقتة، مثل الحاويات المهجورة التى تفتقر لأية وسائل للراحة أو النظافة.

وقد أشارت دراسات حديثة إلى تحسن الظروف السكنية بالنسبة لهؤلاء الذين تم إعادة توطينهم، وتم نقلهم على سبيل المثال من مدن الصفيح الكبرى في ضواحي لشبونة حيث يعد الاكتظاظ وعدم إمكانية الحصول على المياه والكهرباء من الخصائص الرئيسية. وفى إسبانيا، وجد أن ٣١% من الغجر يعيشون في ظروف إسكان سيئة وغير آمنة، وترتفع تلك النسبة إلى ٩٤% في بعض المناطق.

البنى المترابطة من الإقصاء العنصري

تنتج عن أنماط التمييز وظروف الإسكان التي تواجهها الأقليات العرقية عواقب كثيرة، وهي مترابطة مع غيرها من أوجه الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وفى مقدمة تلك النتائج ضعف الصحة البدنية والعقلية، وانخفاض مستويات التحصيل العلمي ومستويات الدخل، جنبًا إلى جنب مع العديد من الأبعاد الأخرى من الاستبعاد أو الإقصاء الاجتماعي، وكلها ذات صلات محددة مع الظروف السكنية السيئة.

ففي السويد على سبيل المثال، سجلت المناطق الحضرية انخفاضًا كبيرًا في مستويات العمالة والدخل في مناطق الفصل العرقي والعنصري، ويمكن أن يحمل التشرد انعكاسات كبيرة على جوانب الاستبعاد الاجتماعي الأخرى، وهناك القليل من المعلومات التي يتم تقديمها بصفة عامة عن أطفال الشوارع من الأقليات العرقية وتجارب القصّر غير المصحوبين بذويهم فيما يتعلق بالسكن. وبالنسبة

للبالغين، سجلت في إيطاليا عواقب وخيمة لعدم وجود مسكن ثابت، خاصة المعاناة من الحرمان من الحصول على الخدمات العامة والخاصة بما فيها الصحة والخدمات الاجتماعية والضمانات ولم يسمح لهم حتى باستخراج رخصة قيادة.

وكانت صعوبة الحصول على تسهيلات الائتمان والرهن العقاري في حد ذاتها حاجزًا رئيسيًا أمام توفير السكن للإقامة. ومن ثم، فإن أولئك الذين لديهم حقوق قانونية. ولكنهم أجبروا على وضع أيديهم على أماكن ليست ملكًا لهم، من الممكن أن يتم حرمانهم من هذه الخدمات دون سبب أو مبرر. وفي إيطاليا، يتعرض الغجر بشكل خاص لهذه العقبات فضلاً عن إقامتهم في أماكن مخيمات معزولة، وهو ما يمثل عوائق أمام المشاركة في العمل والمجتمع المدنيين.

وفى إسبانيا تعانى الأقليات العرقية من عدم الوصول إلى البنية التحتية في المدن أو المناطق الحضرية مثل المتاجر والخدمات المحلية؛ وذلك نتيجة تركز الغجر في هوامش المنطقة الحضرية والمناطق القروية، وسجلت حالات أخرى من تهميش الغجر من حيث سوء الصحة، والتغذية، والتعليم والفرص والرعاية الاجتماعية فى كل من فنلندا واليونان.

وتبرز أيضًا القيود الجغرافية وانتشار السكان على نطاق واسع على اعتبار أنها عوائق رئيسية بالنسبة لأقلية السامى SAMI (مجموعة عرقية أصيلة) في فنلندا خاصة في مدى الحصول على الخدمات الاجتماعية، والرعاية الصحية، والوظائف والتعليم. ومع ذلك، يتم التمييز بشكل كبير بين هاتين المجموعتين؛ حيث إن الغجر هم الأكثر عرضة للتمييز والعنصرية مقارنة بمجموعة "السامى". وعلاوة على ذلك، فإن الصوماليين في فنلندا هم الأكثر عرضة للعداء العنصري مقارنة بغجر الروما، ويعد غجر الجيبسي Gypsies والرحل هم أكثر المجموعات المعرضة

للمخاطر الصحية، مع أدنى توقع للحياة وأعلى معدلات وفيات الأطفال. ويرتبط ذلك في المملكة المتحدة ارتباطًا مباشرًا بسوء الأحوال المعيشية والسكن في أماكن غير قانونية، ويترك عدم وجود مواقع وأماكن للاستقرار دورًا مؤثرًا في تعليم أطفال الرحل، ويخلق صعوبات في الحصول على الرعاية الصحية والخدمات العامة الأخرى.

ويعطينا مثال من أيرلندا حجم التأثيرات السلبية للعيش في مواقع خطرة وغير صحية بشكل مباشر أو غير مباشر على نوعية الحياة، وأيضًا في خلق العوائق والصعوبات للرحل في الحصول على الرعاية الصحية، والتعليم، والرعاية الاجتماعية، وغيرها من الخدمات.

وعلى الرغم من أن الأدلة ليست مقدمة دائمًا من كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فإن مثل هذه الروابط من المرجح أن تكون جيدة بالنسبة للآخرين من الرحل، والغجر، والروما والسينتي، فضلاً عن مجموعات المهاجرين الأخرى التي تعيش في مدن الصفيح، واللجوء للسكنى في أشكال أخرى غير آمنة وغير كافية من المساكن. وبالنسبة لطالبي اللجوء، ثمة من يقول فيما يتعلق بأيرلندا إن مراكز استقبال الفقراء، والعيش في مساكن دون المستوى، والعزلة الاجتماعية، كلها عوامل تحد من قدرتهم على أن يصبحوا مستقلين أو مشاركين بشكل كامل في الساحات الثقافية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية.

وعلاوة على ذلك، اقترحت المنظمات غير الحكومية أن التخصيص والتوزيع المباشرين للسكن بالنسبة لطالبي اللجوء يسهمان في الاستبعاد الاجتماعي والانعزال عن المجتمعات المحلية، سواء كان انعزالاً نفسيًا أو ماديًا. وفي النمسا، قد لا تؤدى الممارسات الاستيطانية لطالبى اللجوء إلى تفاقم فرص استغلالهم من

قبل "المضاربين" في سوق الإسكان غير القانوني فحسب، بل قد تقيد فرص العثور على عمل، أو الذهاب إلى المدرسة، أو الحصول على الخدمات الاجتماعية. وبالنسبة للاجئين في أيرلندا، ينظر إلى التجارب الإسكانية ونظام بدلات الإيجار باعتبارها بيئة خاضعة للفقر تحول دون الدخول في سوق العمل (إذ يشمل ذلك التضحية بالفوائد).

وهناك اعتراف بحق السكن باعتباره عاملاً مساهمًا في الاضطرابات ذات الصلة "العرقية" في المناطق الحضرية التى نشبت في المملكة المتحدة في عام ٢٠٠١، ويشمل ذلك الاعتراف بأن عوائق السكن هى جزء لا يتجزأ من أنماط واسعة من الحرمان والفقر والانقسام الاجتماعي (Kundani 200).

ففي فنلندا، ثبت وجود علاقة بين الإسكان المتدني، والفقر، والتهميش، والإقصاء والاستبعاد الاجتماعي والطبقي. وفي الوقت نفسه، كان هناك اتفاق في السويد على أن مكان السكن يعد عاملاً حاسمًا فى التنشئة الاجتماعية والتفاعل مع الأطفال والكبار، فالمواقع السكنية الفقيرة للمهاجرين ذات آثار بالغة الضرر، وبغض النظر عن الروابط المباشرة الحقيقية بين الإسكان والأشكال الأخرى من الحرمان، فإن الروابط المتصورة أو الأسطورية قد تؤدي بنفسها بشكل غير مباشر إلى زيادة الحرمان والتمييز، كما أن الصور والتصورات عن الظروف السكنية للأقلية العرقية، والأحياء السكنية، والروابط المفترضة مع الجريمة، والعنف والاتجار في المخدرات، يتم النظر إليها جميعًا باعتبارها بيئة مثالية للعداء وأشكال الاستبعاد الأخرى.

فعلى سبيل المثال، فإن البنوك دومًا ما تكون أقل ميلاً لتقديم القروض الائتمانية، كما أن أصحاب الأعمال سيكونون أقل ميلاً لتوفير فرص العمل للأقليات

العرقية، والمجتمعات المحلية ستكون بدورها أقل ميلاً لتوفير بيئة سالمة وغير مهددة لهؤلاء من غير سكان الأغلبية.

وفى حالة البرتغال، تتشابه تلك النتائج مع أولئك الذين يعيشون في مدن الصفيح والذين تم إعادة تسكينهم؛ فغجر الروما واللاجئون من غينيا وموزمبيق يعانون من تلك التداعيات السلبية وإن لم يكن لدى المهاجرين من أنجولا وسان تومى تلك الرؤية، ويشير ذلك المثال إلى احتمالية وجود تصورات مختلفة للمجموعات العرقية أو الأحياء السكنية للغرباء، والمفاهيم المختلفة للاستبعاد عبر مجموعات الأقليات؛ إذ لا تعيش كل أسر الأقليات العرقية في مساكن فقيرة أو سيئة، كما تغلب العديد منهم على العوائق المفروضة أمام فرص الحياة. وليسوا جميعًا شريحة واحدة أو ضحايا عاجزين عن تطوير إستراتجياتهم الإيجابية الفردية أو الجماعية.

ومع هذا وعلى الرغم من وجود بعض الإمكانات الإيجابية فإن هناك أنماطًا ونظمًا للتمييز والحرمان في مجالات الإسكان، مما يُرجح التعامل السلبى مع أسر الأقليات العرقية مقارنة بأسر الأغلبية، ومن المؤكد أن هناك دليلاً للانتشار الواسع للتمييز المباشر وغير المباشر، وفيما يلي بعض السمات الرئيسية التي من المرجح أن تكون موجودة في كثير من البيئات المختلفة في جميع أنحاء أوروبا.

- استمرار الصعوبات التي تواجهها جماعات غجر الروما والرحل وغجر السينتي.

- أنماط متغيرة من الاحتياجات السكنية للأقليات العرقية، مع تنوع عبر هذه المجموعات فى الملكية وإستراتيجيات الأسر وظروف معيشتها.

- سوء ظروف نوعية المساكن والأحياء السكنية، وعدم الوصول إلى المرافق الأساسية.

- مستويـــات عالية نسبيًا من التشـــرد، ومستويات مفرطة من الاكتظـــاظ أو الازدحام مقارنة بالأسر الأخرى.

- الوضع السكني غير الآمن والتعرض للخطر، والتمييز، والاستغلال عن طريق رفع الإيجارات أو غيرها من التكاليف.

- ضعف الصحة البدنية والذهنية، ومستويات أقل من التحـــصيل العلمـــي، وارتباط مستويات الدخل بسوء أوضاع السكن أو المواقع السكنية.

- تهميش طالبي اللجوء في الظروف السكنية، التي تحد من فرص العثـــور على عمل، أو الالتحاق بالتعليم المدرسى أو الحصول على الخدمات الاجتماعية.

- المساوئ الهيكلية، حيث تؤثر الظروف الماديـــة الأخـــرى لمجموعـــات الأقليات العرقية على إمكانات السكن وفرصه.

- تحسن بطيء في أنماط الإسكان بمرور الوقت.

الاستبعاد والتمييز في التعليم.. حالة الغجر

لا يزال تلاميذ الغجر والرحل يخضعون للتمييز والاستبعاد المباشرين فـــي الخدمات التعليمية، وذلك بسبب مجموعة متنوعة من العوامل المتداخلة بما في ذلك ظروف الحياة السيئة، وبشكل خاص ارتفاع معدلات البطالـــة، والظـــروف غيـــر اللائقة للسكن، وقلة فرص الحصول على الخدمات الصحية، في حـــين أن بعـــض الدول الأعضاء قد أدخلت عناصر ثقافية وغير ثقافية فـــي إســـتراتيجيات التعلـــيم والمبادرات التي تتناول الأقليات والمهاجرين، بما فيها الغجر والرحل، وإن كـــان من الواضح ضرورة إدخال مزيد من التغييرات الشاملة لتصحيح الوضع الحـــالي (FRA 2006b: 6).

وهنـــاك تاريخ طويل للمعاملة التمييزية للغجر والرحل، سواء من جانب الدول أو المجتمعات المدنية، وهو ما جعل هذه الجماعات والفئات أكثر تأثرًا بالعنصرية فـــي أوروبا. ودومًا ما كان التهميش والتمييز والاضطهاد بمثابة الخصائص المحددة للحيـــاة الاجتماعية للغجر منذ دخولهم أوروبا في القرن الرابع عشر.

وقد مورست سياسات صريحة ومكشوفة من الاستبعاد والاضطهاد بشكل عـــام في أوروبا الغربية. ففي وسط أوروبا وشرقها كان كل من النظام الملكـــي النمـــساوي والإمبراطورية العثمانية قد استهدف القضاء على أنماط الحياة البدويـــة الغجريـــة مـــن خلال سياسات استيعابية، وخلال الفترة النازية تم اســـتهداف الغجـــر بـــشكل خـــاص وتعرضوا لاضطهاد منظم مما أسفر عن إبادة جماعية في معسكرات الاعتقال.

وبعد الحرب العالمية الثانية عملت الحكومات الاشتراكية في وسط أوروبـــا وشرقها على بذل جهود ثقافية متضافرة لاستيعاب السكان الغجر وتوطينهم. وعلى الرغم من أن السياسات الاجتماعية قامت بتحسين الظروف عن طريق زيادة فرص الحصول على التعليم والتوظيف، فإنهم فشلوا في المساواة بين غجر الروما وبقيـــة السكان، كما فشلوا فى توفير فرص العمل التي لم يكن معظمها يتطلـــب مهـــارة، وكذلك انخفاض الأجور رغم الأعمال التى تتطلب جهدًا بدنيًا، ومستويات متدنيـــة من التعليم أدت جميعها إلى تهميشهم في سوق العمل، ومن ثم أضـــعفت إمكانيـــة حصولهم على إسكان، أو صحة، أو تعليم مناسب، فضلاً عن تعرضهم للعنـــصرية والتمييز بشكل علني. وفي تسعينيات القرن العشرين عادت مناهضة الغجر (راجع الفصل الأول) إلى الظهور في الدول الأوروبية التي كانت تواجه احتمـــال زيـــادة عدد طالبي اللجوء من الغجر، وفي الوقت نفسه، فشلت دول وسط أوروبا وشرقها في معالجة الأسباب الكامنة وراء الأعداد الكبيرة من الغجر الراغبين في النـــزوح منها (FRA 2006 b).

وفى الصفحات التالية سنقوم بفحص طبيعة أنماط التميز العنصري ومــداها وعدم المساواة التي تواجهها تلك المجموعات في التعليم، وقد تم تقديم بعض هــذه العناصر في الفصل الرابع الذي تناول مجموعات غجر الجيبسي وغجــر الرومــا والرحل في المملكة المتحدة، ووجد أنه من الجلــي أن تلــك المجموعــات لــديها مستويات أقل من التحصيل الدراسي بالنسبة لأي مجموعة عرقيــة فــي المملكــة المتحدة ولم تتجاوز الحد الأدنى للوصول إلى التعليم العالي.

وفيما هو مقبل سنستكشف الاتجاهات العامة فضلاً عن العزل العنــصري، والممارسات التمييزية المتعمدة في الفصول الدراسية، ولا يتلقى الكثير من أطفــال الغجر أى تعليم رسمي على الإطلاق، وذلك بسبب التمييــز العنــصري المــستمر وعمليات الاستبعاد، وهؤلاء الذين يحضرون إلى المدرسة من الممكن أن يعانوا من الإذلال العنصري والعنف الجسدي من قبل المعلمين وزملاء الفصل الدراسى.

ولا تقدم المدارس شيئًا يذكر عن ثقافات الغجر وتاريخهم ولغــتهم أو عــن المساهمات الفنية التي أدخلوها إلى المجتمعات التي يعيشون فيهــا (ERR c 2008. OSI 2009). وأغلب سكان الغجر في أوروبا هم من الشباب بنسبة كبيــرة، وذلــك نتيجة ارتفاع معدل المواليد وتناقص أمد الحياة (العمر المتوقع عند الميلاد).

إضافة إلى ما سبق، فإن قيد تلاميذ غجر الروما وحــضورهم فــي التعلــيم الابتدائي منخفضان في الدول الأوروبية، كما أن تغيب تلاميذ الغجر عن المدرســة مشكلة مستمرة شائعة وخطيرة وتؤثر على جميع تلاميذ الغجر والرحــل. كمــا أن انتقال تلاميذ الغجر إلى التعليم الثانوي منخفض ومعدلات التسرب تزيد مــع تقــدم العمر؛ نتيجة هجر المدرسة بحثًا عن فرصة عمــل، ونتيجــة تــدني مــستويات التحصيل العلمي.

وينتج عن التمييز غير المباشر في قبول تلاميذ الغجر فى المدارس تطبيق تفاضلي للوائح البيروقراطية التي تتطلب أوراقا رسمية عن حالة الإقامة أو الوثائق الأخرى التي لا تتاح بسهولة للغجر، كما ينتج عن أساليب التمييز المباشر رفض السلطات المدرسية كشوف إلحاق أطفال الغجر والرحل بالفصول الدراسية (FRA 2006b).

كما يوضع تلاميذ الغجر والرحل في فصول أقل من فئتهم العمرية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عدم انتظامهم فى الحضور، وإلى الفشل الدراسي، أو التخلي المؤقت عن الدراسة، كما وجد أيضًا، أن هذا يحول دون الاندماج مع مجموعة الزملاء، وله تأثير محبط ومن الممكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات التسرب من المدارس، وتستمر هذه الممارسات الرسمية وغير الرسمية لعزل أطفال الغجر والرحل.

على الرغم من أن العزل المنهجي لتلاميذ الغجر فى فصول مستقلة لم يعد موجودًا كسياسة تعليمية، فإن التمييز العنصري لا يزال يُمارس من قبل المدارس والهيئات التعليمية بأشكال مختلفة وغير مباشرة في معظمها، وتأتي في بعض الأحيان كأثر غير مقصود للسياسات والممارسات الرسمية، وأحيانًا تأتى نتيجة العزل السكني.

ولا يزال العزل يجد لنفسه مكانا داخل الفصل الدراسي، عن طريق جلوس تلاميذ الغجر في جزء منعزل من الفصل. وأيضا تم عمل الترتيبات لتعليمهم في غرف منفصلة داخل المدرسة نفسها (باتباع المنهج نفسه أو صيغة معدلة منه)، ومن المعلوم أن أى شكل من أشكال العزل لفترة طويلة، حتى مع هدف تحسين التحصيل العلمي له عواقب اجتماعية وتعليمية سلبية. ومن الملاحظ أن مشاكل الأداء الدراسي التي تنسب خطأ إلى افتراض وجود سمات "عرقية" أو "ثقافية" إنما تعزز من الصور النمطية السلبية وتدعم من إطلاق "تسميات" سلبية على التلاميذ بشكل جماعي وليس على أساس تقييم موضوعي لأداء كل منهم، ولهذه الحالات التي يشتمل فيها هذا العزل على وضع مثل تلك الفصول في مختلف المباني الدراسية آثار سلبية أكثر

حدة. ويمكن للمدارس والسلطات التعليمية فصل التلاميذ تحت ذريعة "احتياجاتهم المختلفة" أو كرد فعل على القضايا السلوكية وصعوبات التعليم.

ويمكن أن تؤدي صعوبات التعلم إلى تحويل تلاميذ الغجر إلى "مدارس خاصة" للمعاقين ذهنيًا، والتي لا تزال ظاهرة مثيرة للقلق في بلدان مثل المجر، ورومانيا، وسلوفاكيا، وجمهورية التشيك.

وفي بعض البلدان، يتم إرسال أكثر من نصف أطفال الغجر إلى مدارس المعاقين ذهنيًا حيث يحرمون من الحق في التعليم العادي ويخرجون بوسمهم "أغبياء" و"متخلفين". على هذا النحو، يعيشون حياة كبارهم غير المتعلمين، العاطلين أو الذين عملوا بالوظائف الوضيعة والمنخفضة الأجر، غير قادرين على تحقيق حقوقهم الأساسية وحرمانهم من الكرامة الإنسانية الأساسية. وعلى الرغم من أن بعض البلدان قد حاولت إعادة النظر في شروط التوظيف (مثل جمهورية التشيك وسلوفاكيا وسلوفينيا) مع بذل جهود من أجل تجنب ذلك، فقد يكون هناك حوافز غير مباشرة للآباء والأمهات الذين يفضلون واقعيًا التعليم فى الفصول الخاصة، من أجل تجنب الجهد والانضباط التي تتطلبها المدارس العادية.

الفصل العنصري في المدارس الابتدائية في كرواتيا:
شهدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٤ قضية رفعها المركز الأوروبي لحقوق الغجر (ERRC) تشتكى من إجبار ١٤ طفلاً من الغجر على الالتحاق بفصول منفصلة في كرواتيا، وجاء وضعهم في فصول منفصلة انطلاقًا من ممارسة صارخة للتمييز على أساس العرق/ الإثنية، وتفشي المشاعر المعادية للغجر في أغلب المجتمع الكرواتى، وعدم رغبة السلطات الكرواتية أو

استعدادها لمعالجة هذه الأعمال غير المشروعة، وبالإضافة إلى ذلك، يدرس الأطفال في الفصول المخصصة للغجر مناهج شهدت تخفيضًا كبيرًا في محتوياتها وحجمها مقارنة بالخطة الدراسية المقررة رسميًا، الأمر الذي أدى إلى تدنى مستوى التحصيل التعليمي لدى تلاميذ الغجر.

وقد أكدت البيانات المقدمة من مسئولى التعليم الكروات حدوث تلك الممارسات العزلية؛ حيث شهدت بعض المجتمعات عزل ٨٠% من أطفال الغجر في فصول منفصلة.

Source: ERRC 2008, http://www.errc.org/db/03/9f/m00000396f.pdf

وهناك أيضًا أنماط واسعة واضحة من المواقف المعادية للغجر فيما يتعلق بالتعليم. ففي بلغاريا أعرب ٨٦% من المشاركين في استطلاع للرأي قامت به مؤسسة "جالوب Gallup" في عام ٢٠٠٥ عن أنهم لا يريدون لأبنائهم أن يحضروا في مدرسة أكثر من نصف أطفالها من غجر الروما، وهذا يفسر بشكل جزئي فشل الحكومة في تنفيذ برامج الدمج العنصري في المدارس. وفي المجر، أفادت التقارير العامة أن المواقف العدائية تجاه الغجر بلغت ٣٧% في عام ٢٠٠٣ وعلى الرغم من تناقصها فإنها لا تزال مؤثرة في قسم كبير من المجتمع المجري. وفي رومانيا، أظهرت الأبحاث التي أجراها المجلس الوطني لمكافحة التمييز في عام ٢٠٠٤ مستوى كبيرًا من التمييز فيما يتعلق بالتوظيف والهيئات الإدارية والمدارس.

وفي صربيا، تم تحديد التمييز على أنه أحد العقبات الرئيسية التي تحول دون المساواة في فرص التعليم للغجر. وفي مقدونيا، يشير تقرير اليونيسيف حول

"تحليل وضع نساء الغجر" إلى أن ٨٠% من الذين شملهم الاستطلاع لديهم صور نمطية سلبية عن الغجر (OSI 2009) .

وفي سلوفاكيا، لا يزال الفصل الفعلي للتلاميذ من الغجر في مدارس خاصة موضع انتقاد من جانب المنظمات الدولية؛ حيث يتم وضع ما يقرب من ٨٠% من أطفال الغجر في المؤسسات المتخصصة ولا يتمكن سوى ٣% منهم من الوصول إلى المدارس الثانوية. وفي رومانيا، تم وضع أطفال الغجر بطريقة ممنهجة في المدارس ذات المعايير الأدنى من غيرها، أو تم إبعادهم في الجزء الخلفي من الحجرة الدراسية أو وضعهم في فصول منفصلة. وفى المجمل فإن نحو ٧٠% من تلاميذ " الغجر" تعلموا في مدارس كانوا هم تلاميذها فقط حيث تلقوا فيها تعليمًا قليل الجودة. وفي بولندا، لا تزال هناك فصول منفصلة للغجر في المدارس الابتدائية، على الرغم من اعتراف الحكومة بضرورة القضاء على هذه الممارسات.

ويواجه أطفال الغجر تمييزًا في الحصول على التعليم في روسيا وعدد من دول غرب أوروبا، وقد اتخذت بعض البلدان بالفعل خطوات ملموسة لإدماج أطفال الغجر في فصول التعليم العادى المنتظم، ففي بولندا، تم إرسال أطفال الغجر إلى فصول مستقلة بحجة أنهم لا يتحدثون البولندية، على الرغم من أن كثيرًا منهم كانوا يتحدثونها بطلاقة، وقد تعهد وزير التعليم البولندي بأن يبدأ العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ دون أن يتم فصل تلاميذ الغجر في فصول منفصلة.

ويعد إدماج تلاميذ الغجر في المدارس العادية أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، والذي اعترف بوجود علاقة وثيقة بين التعليم المتدنى للغجر؛ نظرًا لعزلهم أو زيادة تمثيلهم في المدارس الخاصة من ناحية، وتهميشهم وفقرهم من ناحية أخرى. (FIRRC 2008).

الإقصاء والاستبعاد في المملكة المتحدة وأوروبا

يحقق الغجر والرحل نتائج سيئة للغاية فى كثير من أوجه المساواة، خاصة أمد الحياة، والصحة، والتعليم، والمشاركة السياسية، والتأثير السياسى، والهوية، والتعبير، واحترام الذات، والضمان القانونى. وعادة ما يعبر عن التغطية الإعلامية والعداء على نطاق واسع بما يضمن مواقف عدائية ضد الغجر فى كثير من الأحيان مقارنة بالجماعات الأخرى. كما لوحظ وجود تجريم لهذه المجموعات العرقية مرافق للعديد من الحالات البارزة والنزاعات، بما فيهم أولئك الذين تم تجريمهم لكونهم مشردين (حيث إن هؤلاء الذين يعيشون فى المجتمعات غير المصرح بها يصنفون قانونيًا فى كثير من الأحيان على أنهم مشردون)، فضلاً عن تجريمهم لاتباع طريقة حياة بدائية، أو عقابهم جماعيًا على جرائم ارتكبها أفراد بعينهم، حيث يتم طرد المستوطنة كليا بسبب سلوك بعض أفرادها.

وقد اضطر كثير من عائلات الغجر والرحل إلى مغادرة الأراضى التى يمتلكونها ووجدوا صعوبة متزايدة فى إيجاد أماكن للسكن المؤقت، والتى أدخلتهم فى صراع أكبر مع أشخاص آخرين وعديد من المؤسسات المحلية.

ومع تناقص المواقع التى تسمح السلطة المحلية فيها لإقامة الغجر والرحل ونمو عدد سكانهم فيها، ارتفعت نسبة أولئك الذين يعيشون فى مواقع غير مصرح بها إلى ٣٠%، وفي أحيان كثيرة لا يوجد لهم مكان ليتوقفوا فيه وينصبوا فيه إقامتهم المؤقتة، فيضطرون فى بعض الأحيان إلى احتلال الأماكن العامة، وهو ما يكون له تداعيات كبيرة ضارة بالصحة عليهم، ويؤدى إلى ارتفاع معدلات الوفيات بينهم وتناقص فرص التعليم والوصول إلى سوق العمل.

وقد قدمت دراسة كيملين وكلارك (Cemlyn & Klark 2005) موجزًا مفيدًا للغاية لنمط من أنماط الإقصاء الاجتماعي الذي تواجهه هذه المجموعة، وقد أكدت

هذه الدراسة أن هناك نقصًا حادًا في البيانات الوافية عن هذه المجموعة فيما يتعلق بالفقر وموقفهم في سوق العمل، وأن الحكومات المتعاقبة والدراسات البحثية فشلتا في تحديد مدى الحالة الاقتصادية لهذه المجموعة وطبيعتها، وانتقلوا إلى معالجة القضايا في سياق وطني لمكافحة الفقر وإستراتيجيات الإدماج الاجتماعي. ومع ذلك، بدأت وحدة الاستبعاد الاجتماعي، ومعهد بحوث السياسات العامة، ولجنة المساواة العرقية المتوقف عملها حاليًا، في تسليط الضوء على هذه المجموعة فيما يتعلق بالعنصرية وعدم المساواة العرقية.

وقد أكد كيملين وكلارك في دراستهما المشار إليها سابقًا أن العديد من أطفال الغجر والرحل يعانون من مختلف أشكال الفقر، وهناك أبعاد كثيرة للفقر الذي تواجهه هذه المجموعات. وعلى الرغم من ندرة البيانات الصحيحة عن دخل الأسر الغجرية والرحل، فقد أظهرت المعلومات السردية والدراسات الأخرى أن بعض الأسر لديها القليل من الموارد المالية. وعلاوة على ذلك، كان هناك تراجع في الوسائل الاقتصادية السابقة للغجر والرحل، ولاسيما في البيئات الحضرية المكتظة (Power 2004) ، وأدت قيود السلطة المحلية بشأن أنشطة العمل في المواقع الرسمية، مثل الأنشطة التجارية أو متابعة الشركات العاملة، إلى الإضرار الشديد باقتصاد الرحل (Kiddle 1999) .

ويجد كثيرون أن مجرد كون المرء غجريًا أو من الرحل ويفتقد مهارات القراءة والكتابة الأساسية، فإن ذلك يحول دون حصوله على الوظائف الرئيسية ذات الأجر أو فرص التدريب للحصول على عمل. ومع ذلك، أظهرت الأبحاث وجود مستويات من التمييز والحرمان للاستفادة من الضمان الاجتماعي لهؤلاء الذين غالبًا ما يكونون من البدو الرحل، مع وجود بعض الأدلة على اتباع أساليب مراقبة أمنية تستهدف الغجر والرحل، حيث تفترض هذه الأساليب أنهم حصلوا على منافع

بأساليب احتيالية، لذلك تحرم الأسر من المنافع الاجتماعية تحت دعاوى (لا دليل لها) على قيامهم بأساليب من الغش والاحتيال (Cemlyn and Clark 2005 153).

وفي كثير من مناطق السلطة المحلية- على الرغم من الصراع مع السكان وعداء وسائل الإعلام- تم بذل جهود على مختلف الجبهات لتحسين الاتصال والإدماج الاجتماعي وتوفير الخدمات لكل من الغجر المستقرين وغير المستقرين وعائلات البدو الرحل من الغجر.

وفى تقييم أعدته مؤخرًا عدة هيئات اسكتلندية مشتركة، خلصت النتائج إلى أن العديد من العائلات تلقت مساعدات على مستوى الخدمات التي يحتاجونها، وكان عدد لا بأس به منهم قادرًا على التقرير بتحقيق قدر إيجابى من التحسن في الصحة والرفاهية. ولكن حتى الآن لم تحقق تلك التطورات تأثيرًا إيجابيًا عامًا على مجتمع الغجر والرحل ككل (Macneir et al . 2005).

فعادة ما نحتاج إلى توفير الموارد الإضافية باعتبارها شكلاً من أشكال التمييز الإيجابى المدعوم من قبل العديد من الوكالات؛ لذلك فمن الممكن أن تمدنا تجربة المملكة المتحدة بمجموعة كبيرة من الأمثلة عن الممارسات المبتكرة عبر مختلف مناطق السلطة المحلية لتحسين أنماط الأوضاع التى تعيش فيها الأقليات العرقية، لكن الفوارق الجوهرية لا تزال موجودة.

وفي مراجعة حديثة لمشروع القانون المقترح حول التربية والتعليم والمهارات، أو مشروع تحسين أوضاع الرحل (TLRP 2008: section 2.3) طرحت رؤى تشير إلى أن العوائق الحالية من البلطجة والعنصرية ضد الغجر والرحل التي تنتشر في المدارس والكليات تسهم في إعاقتهم عن الحضور اليومى للتعليم، وكانت المشكلة المتوطنة هي عزوف السلطات المحلية عن الاستجابة لاحتياجات الغجر والرحل؛ فقد أشارت وحدة الغجر والرحل في لندن على سبيل المثال إلى أنه

لا توجد إستراتيجية بشأن كيفية توفير تدريب مهني كافٍ ومفيد للغجر الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤-١٦ سنة، والذين اعترفت الحكومة بعدم استفادتهم من المدرسة، وتذهب مثل هذه التقارير إلى أن هناك حاجة إلى إلزام جميع السلطات المحلية بتوفير الخدمات التعليمية للرحل والغجر بموارد تتناسب مع عدد السكان في مناطق الإقامة، ويشير أصحاب هذا القانون فى لندن إلى أنه لا توجد خدمة تعليمية للرحل، وهناك ممارسات شديدة السوء في المدارس، وخاصة المتعلقة بالبلطجة والتمييز.

وقد كان هناك تعبئة وطنية متزايدة من منظمات الغجر والرحل في المملكة المتحدة مع اهتمام رئيسي بحملة من أجل إصلاح القوانين في مختلف المجالات بما في ذلك الإسكان، والتخطيط والتعليم، والدعوة للحصول على الأراضي لإنشاء مواقع للقوافل الغجرية المتنقلة (الكرافانات) والحصول على التعليم، وفي هذا الصدد تكوَّن تحالف يضم المدافعين عن الغجر والرحل الأيرلنديين، والرحل الجدد، وغيرهم من المجموعات المرتحلة والذين تكاتفوا معًا لتعزيز مشروع إصلاح قانون الرحل والسياسات وثيقة الصلة وتحسين شروط المواقع السكنية للرحل والغجر.

يتألف هذا التحالف من كل مجموعات الرحل فى الدول الأوروبية بما في ذلك مجلس الغجر، ومجموعة العمل الوطنية للرحل، وجمعية المملكة المتحدة للنساء الغجريات، وحركة الرحل الأيرلنديين، والدورة الاستشارية لتعليم غجر الروما والرحل (ACERT) ومجموعة من المنظمات الأخرى ذات الصلة تتضمن مجموعات ووحدات دعم للغجر والرحل. ولكن فى عام ٢٠٠٦ تم حل ذلك التحالف (لأسباب تتطلب المزيد من البحث) واستمر أنصار هذه المجموعات، والرحل، ومجلس الغجر، وحركة الرحل الأيرلنديين ووحدة الغجر والرحل في لندن يسعون إلى إقرار طريقة لمواصلة العمل القيم الساعى لإصلاح قانون الغجر والرحل، ووافقت هذه المنظمات الأربع على إعداد مشروع قانون الرحل[1] والذي

(1) (TLRP) http://wrvw.travellerslaw.org.uk/index.htm

يهدف في المقام الأول إلى إحداث تغييرات إيجابية في القانون فيما يتعلق بحقوق مجتمعات الغجر واحتياجاتهم.

وعلى المستوى الوطني فى الدول الأوروبية، كما هو الحال بالنسبة إلى الأقليات الأخرى، كان هناك مجموعة من كل الأحزاب البرلمانية من النواب والجهات المعنية الأخرى الداعية إلى الدفاع عن حقوق الأقليات بشكل وثيق مع أعضاء تلك الأقليات وممثليها ويسعى إصلاح قانون الغجر والرحل من كل الأحزاب بالمجموعة البرلمانية إلى دعم الاندماج الاجتماعي للرحل وتحسين العلاقات بين المجتمع المستقر ومجتمع الرحل (LAW et al . 2008). وهناك تزايد ملحوظ في عدد المنظمات غير الحكومية النشطة في هذا المجال والتي تتحدث باسم الغجر، وكان أهم نتائج تلك الأنشطة صدور مبادرة "عشر سنوات لاندماج الغجر ٢٠٠٥-٢٠١٥" وهي مبادرة أطلقت فى ٢٠٠٥ مدعومة من معهد المجتمع المفتوح (OSI) والبنك الدولي (انظر أيضا Trehan and Kocze, 2009).

ويعد ذلك جهدًا دوليًا لمكافحة التمييز وضمانًا لحصول الغجر على فرص متساوية في التعليم والإسكان والعمل والرعاية الصحية[١]، وقد نادت بعض الدراسات بقوة من أجل الحاجة إلى ضرورة إنشاء قاعدة شعبية بديلة للنماذج المعرفية السائدة من الليبرالية الجديدة، التي من خلالها وقعت الشعوب الغجرية فى أسر مادى ومعنوي. فهذه النماذج المعرفية لا تزال أسيرة الانقسام "القديم" (الاستغرابي/الاستشراقي) للاختلافات الثقافية، ولا تزال أسيرة الضغوط "الحديثة" التي يمارسها الاتحاد الأوروبي ضد دول أوروبا الشرقية لاعتماد أوراق قبولهم، والتي أدت في بعض الأحيان إلى مزيد من انفصال شعوب هذه الدول عن الغجر،

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر موقع المبادرة على الرابط التالي: www.romadecade.org

أو في تعزيز النظام الاجتماعي العنصرى تجاه الغجر وتجاه غيرهم من الـــشعوب المرتحلة الأخرى.

ويمكن أن يكون بناء التحالفات في كثير من الأحيان عملية هـــشة وصـــعبة، ومن أقدم المجموعات التي تجمع تحالفًا للغجر "الاتحاد الدولي للغجر".

خطة عمل الاتحاد الدولي للغجر ٢٠٠٩-٢٠١٩
١- تأكيد التمييز الإيجابي في مجال العمل لرفع المكانـــة الاقتـــصادية-الاجتماعية وتحسين ظروف الحياة للشعوب الغجرية عن طريق تـــأمين مليـــون فرصة عمل للغجر في جميع أنحاء أوروبا بحلول علم ٢٠١٩.
٢- تمكين الأطفال الغجر من تحقيق إمكانياتهم الحقيقية في مجال التعليم من خلال توفير الدعم الكافي لمليون طفل وشاب غجري للـــدخول والاســـتمرار والتخرج فى مراحل التعليم بنجاح.
٣- القضاء على جميع أشكال اســـتغلال الغجـــر بنهايـــة عـــام ٢٠١٩ للتخلص من الصدمات النفسية التى يتعرضون لها، والحد بنسبة ١٥-٢٠% مـــن الاتجار بالبشر بشكل خاص الأطفال والنساء، فضلاً عن تخفيض الاستغلال فـــي العمل بنسبة ٢٠-٢٥% وتقليل ٢٥-٣٠% من نسبة الصدمات والمعانـــاة التـــي يتعرض لها أطفال الغجر في بيئات مؤسسية.
٤- زيادة نسبة حصول الغجر على الخدمات الصحية والإسكان بنـــسبة ٢٠% وتوفيرها بحلول ٢٠١٩.
٥- زيادة نسبة مشاركة المرأة الغجرية بنسبة ١٥-٢٠% فـــي جميـــع أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٦- بحلول نهاية عام ٢٠١٩ يجب خفض الأنشطة الموجهة ضد المجتمع والأنشطة الإجرامية التي يشارك بها شعب الغجر بنسبة ٢٠-٢٥%.

٧- زيادة بنسبة ٢٠-٢٥% في الحصول على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للاجئين، والغجر، والمهاجرين والمشردين بحلول عام ٢٠١٩.

٨- إتاحة إطار عمل لتوحيد لغة الغجر والحفاظ على اللهجات الأصلية بحلول عام ٢٠١٩.

٩- تشجيع وكفالة الموارد البشرية المؤهلة للعمل في مجالات محددة من خطة العمل لبناء أمة الغجر.

١٠- سيصبح الوصول إلى الأولويات والحقوق التي تم تحديدها أعلاه بمثابة الأساس لكل من الاندماج الاجتماعي وبناء الأمة الغجرية من خلال تأسيس رأس مال اجتماعي عبر أسواق فاعلة ومستدامة، وعلاقات اجتماعية وهرمية متضامنة مع التيار الرئيسي للمجتمع الأوروبي.

Source: IRU (International Roma Union) (2009) Romani Nation Building Action Plan, London: IRU, author Floarea Maria (Florina) Zoltan and Co-Author Bajram Haliti

الخاتمة

اعتنى هذا الفصل فى المقام الأول بموقع الغجر في ذيل التسلسل الهرمي العرقي والإثني في أوروبا، كما اهتم الفصل أيضًا بفحص مشكلات التمييز والاستبعاد والتهميش اليومي، وقد تم دراسة مفهوم التمييز والأشكال الهيكلية للتمييز المباشر وغير المباشر في سياقات متنوعة.

ومن الواضح أنه على الرغم من الابتعاد عن دراسة التمييز العنصري، على سبيل المثال في العلوم الاجتماعية في المملكة المتحدة والتي أنشأت سجلاً نهائيًا من الدراسات في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، فإن قوة تلك الممارسات وأهميتها لا تزالان سمة دائمة ومهمة للغاية لحياة الأقليات العرقية والمهاجرين في مختلف أنحاء أوروبا، سواء فى سياقات البحث عن عمل، أو إيجاد مكان للعيش، أو محاولة ضمان جودة التعليم أو الذهاب للتسوق أو إلى ملهى ليلي.

وقد تبين أن الأقليات العرقية في أوروبا تعيش بشكل عام في ظروف سكنية سيئة نسبيًا تُسهم في الأنماط المتأصلة في عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، بل تخضع أيضًا لأشكال ثابتة وواسعة ومتنوعة من التمييز العرقي والعنصري والقومي، ويتسم هذا الوضع بالتعقيد والديناميكية، وتتجه بعض مجموعات الأقليات (الأفضل حالاً) للخروج من المناطق الداخلية للمدينة إلى مواقع الضواحي والمناطق الريفية، في حين تتركز بشكل متزايد الأسر الفقيرة في المناطق الداخلية من المدينة، وعلاوة على ما سبق ثمة اختلافات جوهرية بين الجماعات العرقية والمهاجرين في ظروف السكن، وأنماط الملكية، ومدى التمييز والعداء اللذين يواجهونهما، وإن كان الحرمان من الإسكان منتشرًا على نطاق واسع وشديد في كثير من الأحيان. وعلى مستوى التعليم يؤثر نظام الفصل العنصري فى الفصول

الدراسية غجر/غير غجر، لا سيما في وسط أوروبا وشرقها، في مدى خطورة الانقسامات العرقية المعاصرة.

ويكشف الغياب الكامل من التعليم بالنسبة للعديد من أطفال الغجر ومعدلات التسرب الهائل عن فشل مؤسسات الدولة وارتفاع معدلات العنصرية ضد الغجر، مع وجود استثناءات مستمرة واضطهاد دائم للعديد من جماعات غجر الروما والرحل، وهو ما أدى إلى عملية تعبئة سياسية غجرية كان لها بعض النجاحات الملحوظة داخل الاتحاد الأوروبي، وتبقى الموضوعات التى تناولها هذا الفصل -فى البيئة الاجتماعية والسياسية- وخاصة كشف التمييز ومواجهته بمثابة موضوعات أساسية تحتاج إلى مزيد من البحوث والمساهمات.

قراءات إضافية

Harrison, M., Law, I. and Phillips, D. (2006) Migrants, Minorities and Housing, Vienna: FRA, http://fra.europa.eu/fra/index.php?fuseaction=content.dsp_cat_content&catid=43c54ec8e9d0. This meta-analysis of trends across 15 'old' EU member states provides additional evidence on spatial segregation and debates over integration beyond the material presented here on discrimination in housing.

EDUMIGROM project output (www.edumigrom.eu/). This project is examining ethnic differences in education and diverging prospects for urban youth in an enlarged Europe through comparative investigation in ethnically diverse communities with second-generation migrants and Roma in nine countries of the European Union.

Vermeesch, P. (2006) *The Romani Movement, minority politics and ethnic mobilisation in contemporary Central Europe*, Oxford: Berghahn Books.

Trehan, N.and Kóczé, A. (2009) 'Racism, (neo-)colonialism, and social justice: the struggle for the soul of the Romani movement in post-socialist Europe' in G. Huggan and I. Law (eds), *Racism, Postcolonialism, Europe*, Liverpool: Liverpool University Press.

These two pieces provide a very useful critical examination of the processes of Roma mobilisation in Central and Eastern Europe.

قائمة المراجع:

Banton, M. (1994) *Discrimination*, Buckingham: Open University Press.

Banton, M. (2002) *The International Politics of Race*, Cambridge: Polity Press.

Cemlyn, S. and Clark, C. (2005) 'The Social exclusion of Gypsy and Traveller children' in G. Preston (ed.) *At Greatest Risk: The children most likely to be poor*, London: CPAG.

Commission for Racial Equality (CRE) (2006) *Common Ground – equality, good race relations and sites for Gypsies and Irish Travellers*, London: Community Fund.

Crawley, H. (2004) *Moving Forward: the provision of accommodation for Travellers and Gypsies*, London: IPPR.

ERRC (European Roma Rights Centre) (2006) *Justice for Victims of Racial Discrimination in Bulgaria*, www.errc.org/cikk.php?cikk=2602.

ERRC (European Roma Rights Centre) (2008) *Barriers to the Education of Roma in Europe: A position paper*, www.errc.org.

FRA (Fundamental Rights Agency) (2006a) *Migrants' experiences of racism and xenophobia in 12 EU member states*, Vienna: FRA.

FRA (Fundamental Rights Agency) (2006b) *Roma and Travellers in Public Education*, Vienna: FRA, http://fra.europa.eu/fra/material/pub/ROMA/roma_report.pdf.

Harrison, M. and Law, I. (1997) 'Needs and empowerment in minority ethnic housing: some issues of definition and local strategy' *Policy and Politics*, 25, 3, pp. 285–98

Harrison, M., Law, I. and Phillips, D. (2006) *Migrants, Minorities and Housing*, Vienna: FRA, http://fra.europa.eu/fra/index.php?fuseaction=content.dsp_cat_content&catid=43c54ec8e9d01.

Hepple, B. and Szyszczak, E. M. (eds.) (1992) *Discrimination: the limits of law*, London: Mansell.

Huggan, G. and Law, I. (eds) (2009), *Racism, Postcolonialism, Europe*, Liverpool: Liverpool University Press.

IRU (International Roma Union) (2009) *Romani Nation Building Action Plan*, London: IRU.

Kiddle, C. (1999) *Traveller children: a voice for themselves*, London: Jessica Kingsley Publishers.

Kundani, A. (2007) *The End of Tolerance*, London: Pluto Press.

Law, I. (1996) *Racism, Ethnicity, and Social Policy*, Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf/Prentice-Hall.

Law, I. (2006) 'Discrimination', in G. Ritzer (ed.) *The Blackwell Encyclopedia of Sociology*, Oxford: Blackwell.

Law, I., Hunter, S., Osler, A., Swann, S., Tzanelli, R. and Williams, F. [illegible] *[illegible] Relations in the UK*, EDUMIGROM Working Paper 2, Leeds: University of Leeds

Macneil, M., Stradling, R. and Clark, A. (2005) *Promoting the Health and Wellbeing of Gypsy/Travellers in Highland*, Scotland: Highland Council.

Marger, M. N. (2000) *Race and Ethnic Relations*. Stamford, CT: Wadsworth.

Modood, T., Berthoud, R., Lakey, J., Nazroo, J., Smith, P., Virdee, S. and Beishon, S. (1997) *Ethnic Minorities in Britain, diversity and disadvantage*, London: PSI.

OSI (Open Society Institute) (2009) *Equal Access to Quality Education for Roma*, Budapest: OSI.

Power, C. (2004) *Room to Roam, England's Irish Travellers*, London: Community Fund.

Social Exclusion Unit (SEU) (2000) *Minority Ethnic Issues in Social Exclusion and Neighbourhood Renewal*, London: Cabinet Office.

TLRP (Travellers' Law Reform Project) (2007) *Response to Discrimination Law Review: a framework for fairness: proposals for a single equality bill for Great Britain – a Consultation paper*, www.travellerslaw.org.uk/pdfs/single_equality_response.pdf.

TLRP (Travellers' Law Reform Project) (2008) *The Education and Skills Bill and Related Matters*, www.travellerslaw.org.uk/pdfs/education_and_skills_bill.pdf.

Trehan, N. and Kóczé, A. (2009) 'Racism, (neo-)colonialism, and social justice: the struggle for the soul of the Romani movement in post-socialist Europe', in G. Huggan and I. Law (eds) *Racism, Postcolonialism, Europe*, Liverpool: Liverpool University Press.

Turner, B. (1986) *Equality*, London: Tavistock.

Vermeesch, P. (2006) *The Romani Movement, minority politics and ethnic mobilisation in contemporary Central Europe*, Oxford: Berghahn Books.

الفصل الثامن

العنصرية والهجرة في الإعلام الجديد

المقدمة

يهدف هذا الفصل في المقام الأول إلى تقييم الطرق والأساليب التي يمكن اتباعها في دراسة العنصرية في المنتج الإعلامي الإخباري؛ وثانيًا، مدى تمثيل العرقية والأقليات العرقية والمهاجرين خلال العشرين عامًا الماضية، وعلى نحو ما حدد الاتحاد الدولي للصحفيين في عام ٢٠٠٥، فإن هناك دورين متعارضين يلعبهما الإعلاميون في هذا الصدد.

أولاً: في كثير من الأحيان يتم النظر إلى الإعلاميين على أنهم مسئولون عن صياغة كل من العنصرية، والتعصب، وتعزيز الإثنية والعرقية، والكراهية العنصرية والدينية والتحريض على العنف المرتبط بهما.

ثانيا، قيامهم على الجانب الآخر بالمساهمة في مكافحة العنصرية، وتغطية الصراع ضد الفصل والتمييز العنصريين والانتفاضة الفلسطينية، والكشف عن العنصرية والتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان، والدعوة إلى المساواة والعدالة؛ لذلك يمكن أن نتوقع إيجاد مثل تلك الأشكال الصحفية الواضحة في وكالات الأنباء وإنتاجها، ومن المهم تحديد وجهات النظر هذه ومعالجتها عند التحقيق في أنماط التمثيل.

ولكن، أي من تلك الأطر المنهجية يهيمن على التغطية الإخبارية؟ كيف حدث التغيير ولماذا؟ وما الذي لا يزال يتعين القيام به من قبل المؤسسات والمنظمات في هذا المجال؟ خاصة أن العرقية بقيت موضوعًا إخباريًّا ذا أهمية خاصة في بريطانيا وأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية لأكثر من ٢٥٠ عامًا. وكانت وسائل الإعلام في ذلك الوقت تقدم تمثيلاً رئيسيًا للأفكار حول

الجماعات العرقية، وتطرح كثيرًا من المناقشات، والتعليقات والمعلومات، ويمدنا الأرشيف الثقافي بمخزون هائل من المعارف والقيم والصور التي ساعدت في استدامة الأفكار العنصرية وإعادة إنتاجها، والتي تم إدماجها في كل من الأشكال التاريخية والمعاصرة للازدواجية العنصرية، ومع ما تتسم به العرقية والعنصرية من إغراء للمعالجة الإعلامية، فلا تزال المعاملة الخاصة والتغطية الإخبارية والبرامج الواقعية قضية متكررة ومثيرة للجدل إلى اليوم.

وقد تبلور هذا الفصل، والأبحاث التي يُستمد منها، من اهتمام تحليلي يسعى إلى تحديد ومعالجة الطرق التي يتم بها إذكاء الموضوعات الرئيسية أو إخمادها في الأخبار عن العرقية، ويتناول هذا الفصل ثلاث قضايا رئيسية. أولاً، التقييم الفكري والمنهجي للعنصرية في المنتج الإخباري. ثانيًا، البحث عن كثب في الموضوعات والرسائل الأساسية، وتحديد شكل العداء، واستكشاف الكراهية والعنصرية في المعالجة الإعلامية. وثالثًا، الطرق التي يتم بها تعزيز الرسائل العكسية للقضايا محل الاهتمام وتمثيلها.

ويستند هذا الفصل إلى نماذج من روسيا، وأمريكا، وأوروبا. أما الدراسات عن الأخبار والأنباء في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين في المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وهولندا، وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا وأستراليا، فقد قدمت استنتاجات أظهرت الطرق المعقدة التي تم بها إعادة نشر الأفكار عن العرقية، وذلك من خلال تقديم التقارير عن مجموعات الأقليات العرقية وقضايا الهجرة(*)، وكانت هناك نتائج شائعة وقفت حاجزًا أمام تغطية مجموعة من الموضوعات المحددة في مقدمتها:

(*) راجع في ذلك:
Jakubowicz 1994, Van Dijk 1991, Campbell 1995, Valdiva 1995, Iyengar and Reeves 1997, Mayers 1997.

- الهجرة وما يرتبط بها من جدل حول الأرقام، والدخول غير المشروع، والأنشطة الاحتيالية، وأشكال الحبس والرقابة، وتهديد الثقافة والمجتمع والأمة.
- الجريمة، مع إعطاء اهتمام خاص للجريمة العرقية مثل السطو، وأعمال الشغب، وجرائم المخدرات، والدعارة، وجرائم العنف.
- الاختلاف الثقافي، الذي تضخم في بعض الأحيان، والذي ارتبط بالمشاكل الاجتماعية وفسرها، بما في ذلك تدهور قلب المدينة ومشكلات البطالة.
- العلاقات الإثنية، بما فيها من توتر بين الجماعات العرقية، والعنف والتمييز.

ويعتبر كل من العنصرية ومناهضة العنصرية قوى اجتماعية توعمية وستستمر في تشكيل الرسائل الإخبارية خلال القرن الحادى والعشرين، وستبقى تعمل في العديد من الطرق المختلفة عبر مختلف السياقات الوطنية والدولية، وما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لرسم معالم تلك المنطقة المعقدة من البحث.

وتعد الرسائل الإخبارية العالمية والوطنية بيئة سريعة التغير، تخضع فيها التمثيلات عن العرقية لحركة ديناميكية، مع الصور والرسائل القديمة التي يجري التدريب عليها وإعادة تشكيلها مع إنتاج صور ورسائل جديدة لكل من الإدماج والإقصاء.

وعلى الصعيد العالمي، تلعب وسائل الإعلام دورًا رئيسيًا في كل من مجابهة إنشاء الهويات وما يرتبط بها من وجهات النظر العالمية وبدء ونقل الأفكار والصور التي تقوم بتشكيل العالم الجديد والتأثير عليه.

ومع ذلك لا تزال قوى الهجرة والعرقية والعنصرية فاعلة ونشطة، ولا تزال تثير الصراعات والحروب، وتبدو وكأنها لم تتأثر بالسلطة الجديدة من التقارب والاتصال العالميين.

عودة إلى الأساسيات: صياغة مفهوم العنصرية الإعلامية

كيف يمكننا بشكل منهجي تحديد العنصرية في السياقات الإعلامية؟ فالطابع المعقد والمتقلب للعنصرية -والذي يخضع للتنوع والاختلاف عبر السياقات والأزمان- يطرح مشاكل كبيرة للتحليل العقلاني، فالمادة العنصرية ومن أصبح هدفًا لها تختلف اختلافًا واسعًا داخل الدول القومية وعبْرها.

ولكن في كل مكان تنطوي العنصرية على أهمية العرق لتحديد الطابع الجماعي وعلاقاته بالارتباطات السلبية، لذلك مطلوب توصيف لهذين العنصرين الرئيسيين لتحديد العنصرية في وسائل الإعلام؛ فضلاً عن المغزى من العرقية وتقييم الارتباطات السلبية، ومن المهم أن أؤكد أن الأعراق جميعها عبارة عن اختلاقات أسطورية وهمية، ومهمتنا الأولى هي تحديد أين ومتى تتم الإشارة إلى العرقية في النص. فعلى سبيل المثال، هل استخدام صورة لوجه شخص ما في خبر يحمل معنى عرقيًا؟ قد نتفق على ذلك حين نجد صورة مقدمة من الشرطة لمجرم شاب أسود يتم استخدامها لتوضيح تهمة اغتصاب، ومن الجائز لنا أيضًا أن نرى أن إظهار أُناس ذوي بشرة بيضاء في أدوار معينة مثلاً كخبراء في التقارير الإخبارية يحمل معنى عنصريًا ضمنيًا. ومن ثم، متى يدل ذلك على العنصرية ومتى لا يدل؟ متى يكون ومتى لا يكون للعنصرية مدلول؟ علاوة على ذلك، كيف لنا أن نحكم في الخلافات حول المعنى العنصري؟

فالعلامة أو الإشارة ترتبط بالشخص المشار إليه (صورة، كلمة.. إلخ) ومع المدلول (فكرة، مفهوم، صورة ذهنية أو معنى)، وفي هذه الحالة فإن المدلول (العرق فى هذه الحالة) يشير إلى مجموعة متميزة من الأشخاص الذين تتم رؤيتهم متقاسمين خصائص فيزيائية أو سيمائية مشتركة، ومن الممكن أن تحتوي دلالات العرقية على كلمات (على سبيل المثال: أبيض، أسود، قوقازي، زنجي، وافد، مهاجر، غجرى) أو صور (لأشخاص يجمعهم لون بشرة مشترك) وعادة ما تكون هذه الدلالات قابلة للاختلاف في المعنى والتفسير، ويطرح الطابع الخفي أو طبيعة التفسيرات والتحيز للجنس الأبيض إلى جانب الإستراتيجيات الخطابية للإنكار العنصري مشاكل معينة للتحليل الإعلامي (Gabriel 1998).

ومهمتنا التالية هي قياس الارتباطات السلبية للعرقية، وهنا كثيرًا ما يتم التعامل معها بطريقة مبهمة وغامضة، فالارتباطات السلبية من الممكن أن يكون لها عدد من المعاني المختلفة التي تعتمد على كيفية تقييم ذلك.

المناهج المختلفة لقياس الارتباطات السلبية للمجموعات العرقية
• قياس الارتباطات السلبية لدى الأقليات ضد القاعدة البيضاء المهيمنة. • تقييم التمثيل العرقي والثقافي مقارنة بالحياة "الواقعية". • تقييم مزايا البيض، وإسكات الأصوات الثقافية المناهضة لهيمنة الثقافة الأوروبية. • إدراك الارتباطات السلبية لدى الجماعات العرقية نفسها (Law 2002, 2009).

المركزية البيضاء

يقصد بالمركزية البيضاء مقارنة المعاملة التي يتلقاها البشر وفقًا لـ"المعايير البيضاء"، وكثيرًا ما تستخدم هذه المعايير على سبيل المثال في تقييم صورة مجموعات الأقليات العرقية في البرامج التلفزيونية، وقد قام كوميرباتش وزملاؤه (١٩٩٦ Cummerbatch et al) بتحليل عينة من البرامج التلفزيونية، ووجدوا أنه في أحد جوانب التمثيل لم يكن هناك ارتباط سلبي، فقد قدم غير البيض في ٦% من الحالات كمجرمين مقارنة بـ٨% من الأشخاص البيض، وقد يكون هذا وسيلة مفيدة لإقامة الحجج حول قضايا الظلم والإجحاف في البرامج والأفلام، ولكن هذا النهج يعتمد على إشكالية التمثيل المتكافئ ويضع ضمنيًا "عبء التمثيل" على مُعِدّي هذه البرامج.

وهذا يعني أن تصوير مجموعات الأقلية العرقية يجب أن يتفق مع نمط تصوير البيض، ومن ثم وضع المعايير "البيضاء" في صميم التحليل، وفى مثال من المملكة المتحدة، سعت شركة جلاسكو ميديا جروب (1997a, 1997b, Philo 1999) إلى تفعيل تحليل المركزية البيضاء من خلال دراسة التمثيل النسبي لأفراد الأقليات العرقية وحين يظهرون فى صورة ضيوف أو مُعدِّين لبرامج التلفزيون البريطاني، وفي الإعلانات التلفزيونية.

وقد أظهر تحليل البرامج التليفزيونية في يونيو وأغسطس ١٩٩٦ أن جزءًا كبيرًا من البرامج الترفيهية والواقعية كانت "بيضاء" حصريًا، كما هو الحال على سبيل المثال فى نشرات الأحوال الجوية، والأفلام الوثائقية، وبرامج الأحداث الجارية، والمسابقات والألعاب، والبرامج الحوارية.

وباستخدام تحليل الإعلانات المقدمة على قناتى ITV والقناة الرابعة في يونيو وأغسطس ١٩٩٦ بغرض التحقق من وجود غير البيض والأدوار التي لعبوها، وجد أنه لا يوجد ضعف تمثيل عام في صناعة الإعلانات باستخدام المقارنات الديموغرافية، حيث كانت هناك نسبة ٥,٣% من غير البيض في القيادات الرئيسية (وهى نسبة تتفق مع الوزن الديموغرافى للأقليات)، وفي الولايات المتحدة، قام أندرو رويكى وروبرت انتمان باستخدام هذه الطريقة لإنتاج مؤشر لقياس معاملة وسائل الإعلام للعرقية (www.raceandmedia.com.).

فقد وفرت هذه الدراسة مقارنة بين أدوار البيض وأصحاب البشرة السمراء في الظهور في الأفلام والإعلانات التليفزيونية والبرامج الترفيهية والتمثيل في التقارير الإخبارية، وحرصت الدراسة على أن تنأى بنفسها عن أي حجة تحاول تقييم التمثيل الكمي في العلاقة مع الواقع، على سبيل المثال يظهر الإبلاغ عن مرتكبي الجرائم من أصحاب البشرة السوداء في التليفزيون المحلي والأخبار الصحفية بدرجة تبدو معها وكأن هناك مبالغة في التمثيل مقارنة بإحصاءات الجريمة. ومع ذلك، سعت تلك الدراسة إلى تجاوز التحليل الكمي للمركزية البيضاء لكشف المزيد من الطرق الأساسية التي تؤثر في المعايير والقيم الأمريكية البيضاء، وتحديد إنتاج وسائل الإعلام (لمزيد من التحليل انظر أدناه معالجة العرقية في وسائل الإعلام الأمريكية)، ويعد هذا الاهتمام بالتحقيق في أهمية النزعة البيضاء ودورها في تمثيل وسائل الإعلام من خلال تحليل أعمق للمعنى هو السمة الأحدث في النقاشات المعاصرة.

وقد وجهت هذه الدعوة للتحقيق في النزعة البيضاء والأفكار النمطية عن التفوق الأبيض من قبل دراسات عدة(*)، وتشير دراسة (1998:187) Gabriel إلى

(*) في مقدمتها: Richard Dyer (1997). Ruth Frankenberg (1993, Cronel West (1990). John Gabriel (1998).

"انفجار النزعة البيضاء" والذى ينتج عن عمليات العولمة، وإعادة توكيد التفوق الأبيض الذي يمتد نشاطه إلى"الحفاظ على التقاليد، وتمثيل الثقافات، وترسيخ الهويات" في مواجهة التغيرات الاقتصادية والثقافية السريعة.

ومن المثير للاهتمام أنه ينظر إلى دور وسائل الإعلام كإحدى الآليات المحورية في تغيير الاستقرار التاريخي لمركزية المعايير البيضاء السائدة، ومن ثم يعمل الإعلام على المساهمة بشكل جذرى في اختلال القوى التقليدية للهوية الثقافية البيضاء، وتعد أعمال جابرييل ذات قيمة خاصة في التعبير عن كل من الاستخدامات والأشكال المعاصرة من التحيز للنزعة البيضاء وأيضًا ذات قيمة خاصة فى الإستراتيجيات المتطابقة من المقاومة والتدخل.

وقامت جابرييل بتحديد الاحتفاء العنصري والتحيز المعيارى للجنس الأبيض (بشكل ضمنى فى الخطابات السياسية العنصرية والعالمية والليبرالية والهوية الوطنية والأشكال الثقافية والرياضة، والموسيقى، والأفلام)، وأخيرًا، التحيز التقدمي للجنس الأبيض (السياسة التي تدين الاعتزاز بالجنس الأبيض ولكنها تقبل باستدامة الهيمنة "البيضاء"). ويفتح هذا النهج التحليلي أرضية قيمة للاستجواب الخطابي لتمثيل وسائل الإعلام، والتي تتحرك جيدًا وراء الإستراتيجيات الآلية لتقييم المركزية البيضاء المبينة أعلاه.

دقة التقليد Mimetic accuracy

لعل الأكثر أهمية، علاوة على ما سبق، هو أن تقييم الارتباطات السلبية والتمثيل السلبي من الممكن أن يتم من خلال فحص علاقته بـ"حقيقة" المحاكاة أو التقليد، وقد سلطت دراسة (1994) Ella Shohat & Robert Stam

الضوء على ما بهذا النهج من قوة وضعف، وأكدت هـذه الدراسـة أيـضًا قيمـة "الواقعية التقدمية"، التي يمكن استخدامها بشكل فعال لكشف التمثـيلات المهيمنـة ومكافحتها، وتتراوح الأمثلة الكثيرة للاحتجاج الحماسي على التمثيل المشوه، المبني على تلك المطالبات بالواقعية التقدمية ما بين الباكستانيين في برادفورد من خـلال تصويرهم باعتبارهم "الطبقة الدنيا المسلمة" الناشئة على نحو مـا يظهـر تقريـر وثائقي مثير في برنامج BBC Panorama ، وما سببه ذلك من انتقادات واسعة مـن المجموعات المسلمة التي انتقدت صناعة الخوف من الإسلام (الإسلاموفوبيا) فـي وسائل الإعلام البريطانية، وهو الانتقاد نفسه الذى وجهه المواطنون الأصليون فى أمريكا ضد تصويرهم على أنهم هنود حمر في أفلام هوليوود، وفى مناقشة فاعلية هذا النهج القائم على صياغة الصور التقليدية والتشوهات عادت الدراسـة الـسابقة إلى ما أسمته "الهوس بالواقعية".

المركزية الأوروبية:

ركزت الدراسة السابقة أيضًا على تقديم تحليل يركز على "تناغم الخطابـات والرؤى" على أسس من الالتزام بالثقافات المتعددة المراكز، التـي تنطـوي علـى الانتقال من تحليل الصور إلى تحليل "الصوت"، حيث إن مهمـة الانتقـادات هـي التركيز على "الأصوات الثقافية المؤثرة وتلك التي لم يعد لها تأثير"، وهذا ينطـوي على تحول مفاهيمي من تحليل العنـصرية إلـى تحليـل المركزيـة الأوروبيـة الاستعمارية؛ حيث تقوم أسس التقييم على اختبار مـدى اتفـاق معـايير الثقافـات الأخرى مع المعايير الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية الأوروبية.

الأصوات العنصرية:

من الممكن أن يتم تقييم الارتباط السلبي للعرقية من خـــلال تحليـــل إدراك المنتمين لعرق بعينه، وقد قدمت كارين روس (١٩٩٧: ٢٤٤) تقريرًا عن كل مـــن "الرغبة المؤلمة للصور السوداء المراد إنشاؤها، والتي يتم الإفادة منها ومناقـــشتها وتفسيرها بالطرق التي تعترف بإنسانيتهم وليس فقط مجرد لونهم الأسود" (Daniels 1990)، كما تمت مراجعة ما يمكن تسميته "الفحص غير المقبول" للجماهير السوداء من خلال عرض القليل من الشخصيات السوداء في التلفيزيون. والفارق الرئيسي، الذي سلطت روس الضوء عليه، هو الفجوة في المعرفة بين "الإعلاميين البـــيض" والجماهير "السود" في تفاصيل الحياة اليومية في الأســـر والمجتمعـــات العرقيـــة، ويعطى هذا ميزة لدور جماعات الأقليات والسود باعتبارهم نقادًا، لهم الحق في أن يستمع إلى وجهات نظرهم وأطروحاتهم.

وقد اعتنت روس بمشكلات توازن هاتين الفئتين العنصريتين، مُولية عنايـــة خاصة لتجانس الثقافة السوداء والحاجة الإستراتيجية للحفاظ على القواسم المشتركة فى الأفكار الإدراكية للمجموعات "العنصرية" والعرقية، ومن زاوية أخـــرى قـــام مولان (١٩٩٦) بإجراء بحث لصالح تليفيزيون ITC (لجنة التلفيزيـــون المـــستقل) أظهرت أن العينة الرئيسية من المـــشاهدين البـــيض يـــرون أن بـــرامج الأخبـــار والأحداث الجارية كانت عادلة بنسبة (٧٧%)، في حين أن ٥٩% مـــن الأفارقـــة وذوي الأصول الكاريبية و٣٧% من الأسيويين شعروا بأن تلك البـــرامج متحيـــزة ضدهم من خلال استمرار القوالب النمطية، وعدم وجود سياقات تفسيرية والتركيز فقط على قضايا الإدماج والاستبعاد.

ويتسق إدراك الأقلية العرقية فى المحتوى الإخبـاري بـشكل وثيـق مـع التعريف المؤسسي الرسمى للعنصرية الذي استخدم في دراسة سـتيفن لـورانس، والذى تضمن مفاهيم التحيز العنصري والعرقي ضد الأقليات، وعدم تقديم الخدمات بشكل مناسب، والتعصب، والجهل، وعدم المراعاة والتنميط العنصري الذي يسيء إلى من هم أقلية عرقية مختلفة عن الأغلبية.

وهناك بالتالي مجموعة من المناهج المتنافسة لتقيـيم التمثيـل والعنـصرية ومخاطر تصنيف الأخبار على أنها عنصرية، محايدة أو معاديـة للعنـصرية دون تحليل كاف ودقيق، ومن شأن ذلك أن يخلق مشكلة مشتركة بين كل مـن علمـاء الاجتماع وخبراء الإعلام.

العرقية ووسائل الإعلام في روسيا

تعد العنصرية والعداء العرقي والتمييز في روسيا أشياء ممنهجة، فالمـذابح، والتهجير، والتشريد لمجتمعات بأكملها. بشكل خاص اليهـود وأعـضاء الأقليـات الأخرى، سمة أساسية في كل من تاريخ الإمبراطورية الروسية والاتحاد السوفيتي. وعلى الرغم من أن الأشكال الحديثة المعادية للإسلام فى روسيا تعود بشكل خاص لحركات الاستقلال السياسي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وبـشكل خـاص فـي الشيشان، فإنه تم اضطهاد الإسلام، كغيره من الديانات الأخرى غير الأرثوذكسية.

وقد تعرض الآلاف من الطلبة الأفارقة السود الذين جاءوا إلى دول ما بعـد الاتحاد السوفيتي لهجمات ومضايقات وسوء المعاملة؛ ففي عـام ٢٠٠٦ أرسـلت الأمم المتحدة مبعوثها الخاص بشأن العنصرية للتحقيق في تسارع العنصرية فـي روسيا، وكانت تلك المهمة مدفوعة بـ:

- عدد متزايد من الهجمات ذات الدوافع العنصرية، وبخاصة التي يتعرض لها من هم ذوو المظهر غير السلافي، خاصة أولئك الذين جـاءوا مـن القوقـاز، وأفريقيا، وأسيا، أو العالم العربي، وما يرتبط بهذه الهجمات من نشاط نازي جديد.

- تزايد حدة معاداة السامية، فضلاً عن غيرها من أشكال التعصب الديني، وبشكل خاص ضد المسلمين.
- ظهور أهمية الأحزاب السياسية التى تقوم على أسس من العنصرية وكراهية الأجانب وتزايدها (الزينوفوبيا).
- التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للأقليات العرقية والجماعات الأخرى التي تعاني من التمييز في الاتحاد الروسي (UN 2006: 3).

وينظر إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الأسياسية والتحيز لعرق قومي أحادى على أنها أسباب مباشرة للترويج لثقافة الكراهية والعنصرية، وقد انعكس هذا العداء المتصاعد في التقارير الواردة عن استطلاعات الرأي التي أشارت على التوالي إلى أن ٥٣% من أفراد العينة يؤيدون شعار "روسيا فقط للروس" و٤٢% يؤيدون قرار طرد أبناء الجماعات العرقية غير الروسية من منطقتهم.

ومن بين أبرز الحالات المزعجة والتي توضح تلك الاتجاهات كان مقتل خورشدة سلطانوفا Khursheda sultonova الفتاة الطاجيكية ذات السنوات التسع في مدينة سان بطرسبرج على أيدي مجموعة من الشباب الروس المسلحين بمضارب البيسبول، والسلاسل، والسكاكين، وهتافاتهم: "روسيا فقط للروس".

وتعرض دَوْر وسائل الإعلام الروسية في نشر الرسائل الإخبارية العنصرية، والآراء السياسية والتعليقات لانتقادات شديدة، وكان من أبرز علامات ذلك الدور النفوذ المتنامي للأحزاب ذات البرامج العنصرية في روسيا، والدعوة المناهضة للهجرة، ومكافحة اللجوء والعداء تجاه عدد من المجموعات، وكان من بين من يقوم بهذه الأدوار الشنيعة أحزاب ممثلة في البرلمان، مثل حزب رودينا أو "الحزب الليبرالي الديمقراطي"، وتنتشر الرسائل العنصرية بشكل علني بواسطة كل من وسائل الإعلام الخاصة أو التابعة للتيار الحكومى الرئيسي، على سبيل المثال ربط غجر الروما والطاجيك بتهريب المخدرات والجريمة المنظمة، وربط

القوقازيين- وبشكل خاص الشيشانيون- بالتطرف والإرهاب، واتهـام المهـاجرين بصفة عامة بالتسبب فى بطالة الروس وانتشار الإجرام.

وهناك أكثر من ١٠٠ صحيفة تستخدم بانتظام خطابات كراهيـة وتحـريض عنصري ضد الأجانب، وهناك على الأقل ٧ دور نشر على صلات مع الحركـات المتطرفة الداعمة لنشر الأفكار التحريضية، وأكثر من ٨٠٠ موقـع إلكترونـي ذى توجه متطرف أعطى مساحة مفتوحة لقادة منظمات "النازية الجديـدة" أو "اليمـين المتطرف" (UN 2006: 43).



مسيرة جماعية للنازيين الجدد في موسكو مع رفع شعار النازية فـي الذكرى السنوية لميلاد أدولف هتلر

ومن الدراسات البارزة لفحص خطاب الكراهية في روسـيا تـأتى دراسـة Lokshina 2006 والتى اعتمدت على رصد عدد من الـصحف القوميـة والعالميـة

وبعض المواقع الإلكترونية، مقدمة بذلك نظرة عامة منهجية، وأظهرت الدراسة أن ٥١% من مواد الأخبار تدعم خطابات الكراهية، وكان ٢٨% من هذه المواد قد تضمن إدانة من قبل مُعِدّي الأخبار، مع ظهور عدد كبير من الأشكال المختلفة للعداء العرقي والعنصري التي يتم عرضها فى الأخبار.

وتعتبر هذه الدراسة فريدة في تحديد الصورة الكلية للرسائل الإعلامية وتسليط الضوء على الاتجاهات الإيجابية في مجال وسائل الاتصال التي تحتاج لأنْ تؤخذ بعين الاعتبار بجانب التعبير عن العداء والتفوق العرقييْن.

ونحتاج باستمرار للانتباه إلى هذا السياق العالمي للازدواجية العنصرية، فقد أكدت مؤخرًا اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (ECRI 2006) تزايد خطاب الكراهية العرقية في وسائل الإعلام الروسية دون وجود عقوبات رادعة على الصحفيين والمحررين عند الإدلاء بتصريحات عنصرية صادمة. وحددت الدراسة أيضًا أن بعض وسائل الإعلام حاولت جذب الانتباه إلى المشكلة المتزايدة من التعصب والعنصرية وكشف الصعوبات التي تواجهها الأقليات في حياتها اليومية في روسيا.

العنصرية ووسائل الإعلام في الولايات المتحدة

نتناول في الفقرات التالية الأمركة العنصرية التي تم استكشافها في الفصل الأول، فالتغطية الإخبارية العالمية لتنصيب باراك أوباما في يناير ٢٠٠٩ مثلت أخبارًا معاصرة تستحق النقاش حول ما إن كان أو سيصبح الرئيس الأمريكى "أسود جدًا" أو "ليس داكنًا بالشكل الكافى"، وهو ما كان أحد أبعاد حملته الانتخابية الناجحة (راجع الفصل التاسع)، ومن الأمثلة على ذلك البرنامج الذي قدمه راديو KSFO في سان فرانسيسكو والذي استضاف اثنين من أنصار اليمين المتطرف وهما ميلاني مورجان Melanie Morgan وبرين سومان Brian Sussman وأشار فيه الضيفان إلى أن باراك أوباما نصف أفريقى.

وقد علق سوسمان قائلاً: "صحيح أن أوباما مختلط.. فوالده كان مـــن كينيـــا ووالدته بيضاء". لكنه استدرك قائلاً مخاطبًا زميله: "من رأيي، ورأيي هـــو رأيـــك كرجل أبيض عادي، ليس مسموحًا لأوباما ارتداء شارة الأمريكي الأفريقـــي؛ لأن عائلته ليست من نسل العبيد، ألا توافقني؟ لا يستطيع أوباما أن يشعر بإرث التمييز والعبودية"، (لمزيد من الأمثلة عن "تجار الكراهية" في وسائل الإعـــلام الأمريكيـــة انظر: www.mediamatters.org).

وكما قال أوباما نفسه فإن الصحافة جابت كل استطلاع للرأي للحصول على أحدث دليل على الاستقطاب العنصري، ولقى هـــذا الانبهـــار والهـــوس بالعرقيـــة اهتمامًا في عدد من الدراسات (انظر على سبيل المثـــال Campbell 1995). وفـــي مراجعة موسعة عن العرقية ووسائل الاعلام، بما فى ذلك التغطية الإخبارية، أكدت دراسة (Rojeck & Entman, 2004) أن "الازدواجية المعقدة" هي الـــصفة المميـــزة للمواقف العنصرية البيضاء، وأن وسائل الإعلام المختلفة بما في ذلك التليفزيـــون، والأفلام والإعلانات، تلعب "دورًا استنزافيًا" يقلص الفهم الاجتماعي، الذي يحـــول الازدواجية السائدة فى اتجاه العداء العنصري.

وهناك كثير من القضايا "المسكوت عنها" في وسائل الاعلام، مثـــل طبيعـــة انتشار التفضيلات الإيجابية للبيض في التقسيم الاجتماعي للرفاهية، بشكل متـــوازٍ مع عرض عالم اجتماعي أسود غير مسئول ومستهتر من خلال الصور النمطيـــة عن عالم السود الكسول، المليء بالغش في الرعاية الاجتماعية، والعنـــف القاتـــل والتجاوزات الجنسية.

وبشكل موازٍ، ثمة إغفال إعلامى نسبى للعنف ضد المـــرأة الأمريكيـــة ذات الأصل الأفريقى لعرض مجموعة من الـــصور النمطيـــة المتكـــررة، وتـــصوير

الأمريكيين ذوى الأصل الأفريقى بالوحشية، والعنف، وآباء سود مفرطين جنسيًا، وأمهات مجرمات يتعاطين المخدرات وضحايا للعنف السابق.

وفي استعراض أوسع للأخبار الأمريكية وجد أن الأفارقة الأمريكيين يتم تصويرهم بشكل عام، كنجوم موسيقى الراب، أو مدمنى مخدرات، أو أمهات الرعاية الاجتماعية، بينما يتم تصوير اللاتينيين على أنهم "غرباء وأجانب"، أما الأمريكيون ذوى الأصل الأسيوى فتم تصويرهم على أنهم "متلاعبون غامضون" غزاة البيزنس الأمريكي، أما الأمريكيون الأصليون فليسوا أكثر من "هنود سكارى" (Cllj 1994)، وكانت هذه الصور النمطية تجسد قرارات غرفة الأخبار المركزية ذات النزعة البيضاء وقيم إخبارية متماثلة المركز (أي أنها تقبل مسلمات عن الذات والآخرين، تصنف من خلالها المختلفين على أنهم غرباء أو مصدر تهديد). (Aldrich 1999).

العرقية والاغتصاب في الأخبار الأمريكية

قدم القس جيسي جاكسون في التعليقات التي أدلى بها في حلقة تلفيزيونية انتقادًا لاذعًا للربط المتكرر بين الرجال السود والجدل الجنسي في الأخبار الأمريكية، فهناك حالات مثل ادعاءات التحرش الجنسي ضد القاضي كلارنس توماس، واتهامات الاعتداء الجنسي على الأطفال ضد مايكل جاكسون والإدانة بالاغتصاب ضد الملاكم مايكل تايسون، واستخدمت جميعها لتوضيح عمق الإثارة والقيم العالية ضد السود فى أخبار تلك القصص.

وقد قامت دراستان عن التغطية الإعلامية للعنف ضد المرأة في الولايات المتحدة الأمريكية بتوضيح مزيد من القضايا الخطيرة في إنتاج الموضوعات الإخبارية ذات الصلة العرقية وتمثيلها واستهلاكها. الدراسة الأولى قامت بالتركيز

على الأخبار المحلية في التلفيزيون والصحافة في مدينة أتلانتا بولايـة جورجيـا (Meyers 1997). وفي هذه الدراسة تقول مايرز: إن الأخبار المحلية تميل لإعطاء مساحة أكبر للعنف الشائع العادي ضد المرأة، مقارنة بتغطيـة القنـوات القوميـة للعنف المرتبط بالحالات المثيرة أو الخاصة بالمشاهير، مثل محاكمة مايكل تايسون والتي سنناقشها لاحقًا.

وقد وجدت تلك الدراسة أن العنف ضـد المـرأة الأمريكيـة ذات الأصـل الأفريقي لم يكن يحظى بقدر كاف من التغطية الإخبارية مقارنة بالعنف ضد المرأة الغنية البيضاء، كما أن أولئك النساء الأفروأمريكيات اللاتي تم تمثيلهن في الأخبار كُنَّ أكثر عرضة لتوجيه اللوم إليهن باعتبارهن ضحايا مقارنة بالنساء البيـضاوات (Meyers 1997:66). ويشير هذا الغياب النسبي للمـرأة الأمريكيـة ذات الأصـل الأفريقي إلى "أسطورة التخفي" حيث إن هناك تغطية أقل لقضايا الأقليـة العرقيـة والمجتمعات المحلية في الأخبار، وبشكل عام التي ينظر إليها على أنها ناتجة بشكل خاص عن المركزية البيضاء التي توجه قرارات غرفة الأخبار (Johan and sears 1971, Pease 1989, Campbell 1995).

وبالإضافة إلى ذلك، تقول مايرز: إن التغطية الإخبارية للعنف ضد المـرأة الأفروأمريكية تعزز أيضًا الصور النمطية عنها وعن الرجل الأفروأمريكي وميلهما للتورط في العنف، وتعاطي المخدرات، وممارسة الدعارة، واستنادًا إلـى حـالات بعينها، قامت الدراسة السابقة بإلقاء الضوء على تمثيـل الآبـاء الأمـريكيين ذوى الأصل الأفريقى على أنهم يميلون إلى العنف والتجاوز الجنسي، وتصور الأمهـات غير مؤهلات، متاجرات بالمخدرات، ومجرمات، ويشي هذا النهج من التغطية بأن الأنثى الأفروأمريكية الناجية من العنف باعتبارهـا متعاطيـة للمخـدرات والكحـول وتورطها في الدعارة هي المسئولة عن أعمال العنف ضدها (Meyers 1997: 119-20).

وقد فشلت نشرات الأخبار في الخروج عن "القواعد العرقية" (Hall 1981).
لكن السؤال: إلى أي مدى ينظر مقدمو الأخبار إلى حالة العرقية المرتبطة بالاغتصاب على أنها حالة غير عادية، ومثيرة للاهتمام، أو مثيرة للجدل وبالتالي تستحق التغطية بسبب محتواها العرقي؟!

ولعل الدليل على الإغفال النسبي يشير إلى الوضع العكسي، حيث يعطى قليلاً من الاهتمام لتغطية العنف ضد المرأة الأفروأمريكية. وفي المقابل، شهدت الولايات المتحدة في ١٩٩٢ قضية مايكل تايسون والتي تعد واحدة من أكثر "القصص الإخبارية البارزة، ربما سيئة السمعة" (Lule 1997)، وقد أعطى هذا فرصة لدراسة تفاصيل التمثيل الإخباري الشامل عن العرقية والاغتصاب؛ فقد تم اتهام بطل الملاكمة للوزن الثقيل مايكل تايسون وحكم عليه بالسجن ٦ سنوات لاغتصابه ديزيه واشنطن Desiree Washington المشاركة في مسابقة ملكة جمال أمريكا السوداء، وقام جاك لولي (١٩٩٧) بتحليل تقارير خمسة من أكبر الصحف عن تلك القضية على مدى ٩ شهور (يوليو ١٩٩١- أبريل ١٩٩٢) التي تكونت من ٥٠٠ مقال، وخلص إلى أن "التقرير كان معيبًا باعتماده على صور عنصرية" (Lule 1997:382).

فقد كان يتم تمثيل تايسون في التقارير بطريقتين: الوحش الأسود، غير الإنساني، العنيف، الوحش المهووس بالجنس؛ أو على أنه ضحية للظروف الاجتماعية، بما فيها العنصرية التي عرقلت خطاه في نهاية المطاف، ولكن لولي أقر باثنتين من السمات الأساسية الأخرى للتغطية الإخبارية؛ الأولى أنه لم يكن هناك أي خطاب متعصب استُخدم بشكل صريح، ثانيًا، تعقيد قضايا الطبقة والجنس والتي تتداخل مع التمثيلات العرقية.

وتكررت المشكلة نفسها مع القاضي كلارنس توماس الذي اتهمته زميلته الشابة السوداء أنيتا هيل Anita Hill بالتحرش الجنسي (انظر Hall 1992)، وحدث تشظى فى الهويات في هذه القضية، فتم ذكر مقطع صوتي للمجتمع الأسود مساندة لتايسون الذكر الأسود ضد تلك "العاهرة" التي أوقعت به. وعلى الرغم من ذلك، أكد لولي وجهة نظره بأن التقارير الإخبارية الواردة تعيد إنتاج "أنواع رمزية من العنصرية الحديثة"، وهو يشير هنا إلى تلك العنصرية التي تضم الموقف الذي أخذ بالرأي القائل إن هذا التمييز العنصري لم يعد موجودًا، وأن المشكلات التي تواجه المجتمع الأسود يمكن أن تعزى إلى الأخطاء الفردية، ومن المثير للاهتمام، أن يوافق لولي على أن الإعلاميين ليسوا عنصريين بشكل صريح، ويشغلهم تغيير "القوالب النمطية الخفية للعنصرية" واللغة السائدة فى الأخبار.

وفي دراسة اللغة المستخدمة فى الأخبار ذهب روجر فوللر (Roger Fowler 1997:17) إلى أن الصور النمطية "تخلق فى المجتمع فجوات عقلية تخزن فيها الأحداث والأفراد، وأنها سمة إبداعية أساسية للأخبار التي تجسد "قيمًا إخبارية متماثلة المركز" (الانشغال بالأمم والشعوب من الجنس نفسه مع تحديد هؤلاء غير المتماثلين من الأغراب أو مثيرى التهديدات)، ومن الممكن أن ترد الانتقادات لتحليل لولي في أنه أسهم في تقليل تعقيد المسائل والمواقف والهويات المطروحة في التقارير الإخبارية إلى الصورتين النمطيتين الرئيسيتين، من خلال ضغط المحتوى إلى فئتين غير متناسقتين.

فردًا على هذه الانتقادات في سياق أوسع، أكد فوللر سلطة الخطاب الإخباري التي "توجه" القراء/ المشاهدين/ المستمعين إلى ما يجب أن يتحولوا إليه من النماذج المعرفية والصور النمطية التي تعرض عليهم، حتى ولو كانت هذه

الأخبار تقدم بطريقة نقدية، من أجل فهم معنى ومغزى ما يرد في تلك المواد الإخبارية. وبناء على ذلك فإن مدى انحياز المكون الإخباري، ومدى تحيزه فيما يتعلق بالعرقية والإثنية له أهمية كبيرة.

الهجرة

كانت تغطية الهجرة على الأرجح أكثر المجالات التى تعرضت لانتقادات التمثيل الإخباري فيما يتعلق بمجموعات الأقلية العرقية؛ فعلى سبيل المثال أقرت دراسة (Greg Philo & L. Beati, 1999:181) بأن الأخبار التليفزيونية قدمت بشكل أساسي وجهات نظر سلبية عن عملية الهجرة؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية كانت الصورة النمطية الإخبارية الأكثر شيوعًا عن الهجرة هي أن سياسة الهجرة "خارج السيطرة"، مع التركيز الكبير على الحركة غير المنضبطة للمهاجرين غير الشرعيين الوافدين من المكسيك.

وينظر إلى هذا باعتباره ناتجًا عن "الصحافة السيئة التي تحول الواقع المعقد إلى خيال بسيط ومشئوم" (Miller 1997:27)، وكتب روبرت ساموليسون، وهو صحفي في مجلة نيوزويك، أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تكون الإسفنجة التى تمتص فقراء المكسيك" (٢٤ يوليو، ٢٠٠٠). وزعم أن "مصلحتنا (مصلحة الرأي العام الأمريكي) تكمن في هجرة أقل، وذلك لأن الكثير من المكسيكيين ليست لديهم الرغبة في الانضمام للتيار الأمريكى العام، ولأن هذا أيضًا "من شأنه أن يضر المواطنين الأمريكيين من خلال خفض الأجور، وزيادة العنصرية ضد الوافدين من أمريكا اللاتينية، وإجهاد المدارس والخدمات الاجتماعية.

ووفقًا لهذا الرأي فإنه يمكن "التجاوز" عن الفوائد الاقتصادية للهجرة من أجل الحرص على الوحدة الوطنية، ويعكس هذا الموقف بعضًا من الحملة الإعلانية الإذاعية والتلفزيونية التي استخدمها المرشح اليميني بات بوشنان Pat Buchanan في الحملة الرئاسية لعام ٢٠٠٠.

وفى هذه الحالة تم تصوير طغيان بعض اللغات التي تتحدث بها المجموعات المهاجرة على اللغة الإنجليزية على أنها تقويض للمجتمع الأمريكي وتسبب اضطرابًا خطيرًا، كما فى المدارس على سبيل المثال.

وفي تقريرها عن القضايا الرئيسية للناخب الأمريكي، ركزت مجلة نيوزويك (٦ نوفمبر ٢٠٠٠:٣٧) بشكل واضح على فشل جورج بوش وآل جور فى معالجة مسألة الهجرة خلال الحملة الانتخابية في عام ٢٠٠٠ ودعتهما لتناول "القضية المركزية وهى تقدير العدد الضخم للمهاجرين"، مطالبة إياهما بالعودة إلى "لعبة الأرقام" من أجل الاستخدام العملي "للورقة العرقية".

ويصور تقرير نيوزويك الهجرة على أنها "انفجار سياسي"، محذرًا من أن "أي رئيس أمريكى مقبل لن يكون قادرًا على التغاضي عن هذه المشكلة لفترة طويلة"، وكان التخلي عن الورقة العرقية سمة مميزة لحملة بوش الرئاسية، الذى تجاهل سياسة الهجرة، وسن القوانين لتجريم الكراهية في المناظرات الرئاسية التلفيزيونية، وكتب كوهين Cohn في صحيفة "New Republic" (١٣ نوفمبر ٢٠٠٠) متسائلاً "لماذا تخلى الجمهوريون عن الورقة العرقية"؟ محللاً الفشل المتزايد للخط السياسي الجمهوري؛ حيث إن الديمقراطيين أذعنوا إلى التشدد الأسود عن طريق زيادة الإنفاق الاتحادي على الرفاهية، وفرض الضرائب على سكان الضواحي من الطبقة المتوسطة البيضاء لدعم المناطق الداخلية من المدينة التى يسكنها السود.

وكان التركيز الديمقراطي على إصلاح نظام الرعاية الاجتماعية، والحد من الجريمة وتوازن الميزانية قد جعل الخط الذى انتهجه الجمهوريون أقل فاعلية، ومن ثم أظهر الجمهوريون الجدد احتضانًا لمناهضة العنصرية ودفاعًا عن التنوع، وتم تقييم ذلك بأنه طريق ملتوٍ لمغازلة المعتدلين البيض، ولاسيما النساء، وكانت الانتخابات الأمريكية في ٢٠٠٩ موازية لانتخابات توني بلير ١٩٩٧ في منصب رئيس وزراء المملكة المتحدة، وجمعتهما معًا نظرة إستراتيجية تقوم على البعد عن "الخطاب القديم" عن العرقية والهجرة من أجل نجاح الانتخابات، وتأكد هذا مرة أخرى في الانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٨ حين أعرب باراك أوباما أن "تخطي المشكلات لا علاقة له بأبيض أو أسود أو لاتيني أو أسيوي، فالمشاكل تواجهنا جميعًا" (أوباما، ١٨ مارس ٢٠٠٨) وهى الأطروحة التى لاقت قبولاً خلال الحملة الانتخابية.

كشف العنصرية في الأخبار الأمريكية

لم تعثر دراسة إنتمان وروجكي (2005) Entman & Rojecki على كثير من الأدلة الدامغة على الاهتمام الذي تظهره وسائل الإعلام الإخبارية لكشف العنصرية، ولكنها قدمت ملاحظات مهمة عن الطرق التي يمكن أو يجب أن تتحسن بها وسائل كشف العنصرية، هل يعود السبب فى نقص هذه المواد الإعلامية الإخبارية إلى تواطؤ في عملية إنكار العنصرية والتمييز العنصري؟ أو هل مبرر ذلك يعود إلى أن التغطية الإخبارية لم تكن مركزية بالنسبة للتحليل الذي قدمته الدراسة السابقة، ومن ثم فإنه لم يكن هناك بحث كاف حتى الآن؟ أم أن التغطيات الإخبارية الأمريكية التي تكشف العنصرية وتسلط الضوء على مميزات التنوع العرقي هى فى الواقع جد ضئيلة؟

ففى تحليلهما لتغطية قضايا الفقر لاحظت دراسة (Entman & Rojecki, 2000: 252) الارتباط الوثيق بين الفقر والعنصرية، وذلك من خلال تكرار الإشارة فى المواد الإخبارية إلى التمييز العرقى، والعرقية ووحشية الشرطة. ومع ذلك، يبدو أن العلاقة بين هاتين المسألتين -الفقر والعنصرية- نادرًا ما تم شرحها من قبل، وأنه في كثير من الأحيان كان التمييز شائعًا في العقود السابقة، ويبدو وكأنه "قد انتهى منذ فترة طويلة".

ومثل تلك المواد التى تقيم الفقر وما يرتبط به من تهديدات (كالعنف، والجريمة، والمخدرات) أو المعاناة (العنصرية، البطالة، التشرد) تعتمد على التغطية الإخبارية منذ ١٩٩٠ وحتي ١٩٩٤. على هذا النحو، بدت الأخبار الأمريكية في موضع الاتهام، ورميت بأنها محرضة على العنصرية والتمييز، ولكن هل هذه هي القصة كلها؟ هل معظم تصورات الأخبار عن حالات العنصرية في المجتمع الأمريكي تم تأطيرها لمنع أهميتها ودلالاتها المعاصرة؟ سنتعرض للإجابة عن هذا السؤال من خلال استخدام مجموعة محدودة ومختارة من الأمثلة الحديثة.

ففي ٥ سبتمبر عام ٢٠٠٠، قدمت صحيفة شيكاغو والبرنامج الإخبارى WGN تقريرًا عن وجود دعوى تمييز عنصري منذ فترة طويلة ضد دار دونللى للطباعة بولاية إلينوي، وتصدرت القضية الصفحات الأولى للصحف في مجال الأعمال، وكانت الصورة المركزية فى هذه التغطية الإعلامية للوزير "آلان روندترى" الذى ظهر فى الكنيسة مبتسمًا وممسكًا بأيدي امرأة أمريكية من أصول أفريقية، كما لو كانت الصورة تقدم احتفاء بدوره في هذه القضية، وكان عنوان التغطية يقول: شهادة من الحاضر والمستقبل، العاملون بدار طباعة دونللى يجددون الاتهامات العنصرية الواردة في دعوى التمييز ضد عملاق الطباعة".

وفى هذه التغطية الإعلامية أعربت ريتا هاريسون (عاملة أخرى سوداء في الدار نفسها) عن أشكال التمييز فى مؤسسة دونللي في أنديانا من شعارات عنصرية وتمييز عنصري في التعيين والترقية والتسريح، وتم عرض الانتهاكات العنصرية بقوة وتعاطف في هذا المقال، ولم تكتف التغطية الإخبارية برفض العنصرية، بل أفسحت المجال لصوت المحامي الرئيسي للعمال السود للتنديد بالمؤسسة وعنصريتها.

وقد ظهر هذا المقال من خلال تغطية الشهادات الجديدة التي تم الإدلاء بها والتي وثقت تجارب العمال السود، ويعترف هذا المقال بشذوذ التغطية الإخبارية، مشيرًا إلى أن القضية في البداية جذبت العناوين الرئيسية منذ ثلاث سنوات عندما تم تقديمها وتم نسيانها فيما بعد من قبل وسائل الإعلام. وعمومًا، فإن تغطية تلك القضية تشير إلى مجموعة متنوعة من الميزات. أولاً، هناك اهتمام لتقديم عدد من القضايا الضخمة للتمييز من قبل صاحب العمل. ثانيًا، أوليت عناية كبيرة للأدلة ولأصوات العمال السود وصورهم، وأكدت العناوين الفرعية ضرورة أن يستعد المرء لمواجهة العنصرية اليومية.

وفي ٦ نوفمبر ٢٠٠٠، نشرت نيوزويك تقريرًا عن هجمات العنف العنصري ضد الأمريكيين ذوى الأصول الكورية والأسيوية وكان العنوان: "الضحايا الجدد للكراهية، جرائم التحيز تضرب أسرع المجموعات العرقية نموًا". وكانت الصورة التي استخدمت لتوضيح تلك القصة تظهر "جون لى John lee" الشاب حسن المظهر ذا الأصول الكورية وقد تعرض لكسر في الجمجمة بعد مهاجمته خارج السكن الجامعي لجامعة ولاية نيويورك، وقد قيل له: "أيها الصيني اللعين، هذا ما تستحقه"، وكان التعليق أسفل الصورة يقول: "يساورني الرعب.. كنت على شفا الموت.. لقد خذلني النظام." وعادة ما تستخدم قضية جون لي ضمن تقرير ائتلاف الحقوق المدنية الأسيوأمريكية عن تزايد الهجمات العنصرية العنيفة.

وانتقد المقال الصور النمطية عن الأمريكيين من أصل أسيوي على أنهم ناجحون تجاريًا والعنصرية التي تستهدف تلك المجموعة، والذى ينكره مكتب التحقيقات الفيدرالية والشرطة، وهو الإنكار ذاته تجاه ما يتعرض له الطلاب الآخرون من السود والوافدين من أمريكا اللاتينية، وقد عرض المقال أيضًا لتعليقات رئيس الاتحاد الأسيوي في جامعة ولاية نيويورك، والذى ذهب يقول: "يظن الناس أن كونك أسيويًا فإنك بشكل تلقائي تعمل فى بنك فاخر مثل بنك ميريل لينش Merril Lynch ، وأن أحدًا لم يمسسك بأية إساءة عنصرية". (على نحو ما قالت الناشطة الطلابية ريزالاني زابالا Rizalene Zabala).

وتفسح تلك المقالة المجال لسماع صوت الأسيوأمريكيين، وتنتقد العنصرية المؤسسية وتكشف عن القليل الذى تم الإبلاغ عنه من العنف العنصري، وهناك حجة أخرى قدمتها دراسة إنتمان ورويكي (Entman & Rojecki. 2000) تقر بفشل التغطية الإخبارية الأمريكية في الإبلاغ عن استمرارية وجود الميزة العنصرية التي تُعطى للبيض، وفي هذا السياق، من المهم أن ننتبه إلى مقالة إليس كوزي Ellis Cose في النيوزويك (١٨ سبتمبر ٢٠٠٠) التي اختارت التركيز على المزايا الممنوحة للبيض.

ويجب أن يُوضع مثل هذه العناصر الإخبارية بشكل متسق مع فهمنا "للصورة الكلية" للتغطية الإخبارية، وقد ركز المقال المشار إليه على الحاجة التاريخية للمطالبة بتفوق الجنس الأبيض للحصول على المواطنة في الولايات المتحدة وتتبع تراجع "الخصوصية المميزة للبيض وتآكلها"، وهنا تقع كوزي في الخطأ نفسه الذي وقع فيه إنتمان ورويكي بالمساهمة في إنكار التمييز الدائم للجنس الأبيض.

وبالإضافة إلى ذلك، وبدلاً من العبارات العامة، يجادل هذا البند بأن علم الأجناس قد طرح جانبًا، وأننا نواجه مشكلة كيفية الحد من فئات الأجناس، وتتعارض التكهنات من هذا القبيل مع العنوان الخاص في مجلة النيوزويك الذي ظهر فيه هذا المقال "إعادة تعريف العرقية في أمريكا" (١٨ سبتمبر ٢٠٠٠) وهل أصبحنا مطالبين بإعادة تعريف كل التفكير العرقي أو رفضه؟ وتتضمن فحوى الطبعة الخاصة من هذه الصحيفة اعتراف عدد متزايد من الناس بأنهم يمزجون الخلفيات العرقية والثقافية، وقيل إن ثمة تحولاً اجتماعيًا رئيسيًا في الولايات المتحدة الأمريكية يتضمن الابتعاد عن التصنيف الجنسى والاتجاه نحو التنوع العرقي، ويمكن النظر إلى ذلك ليشمل التقليل من الاهتمام على حد سواء باستمرار وجود التمييز العرقي والعنصري.

وتشير الإشارات اللغوية إلى "أمريكا المختلطة"، و"عصر الألوان" و"تعدد القوى العرقية"، ويؤكد أحد القراء فى رسالة ظهرت فى عدد ٩ أكتوبر من النيوزويك ما ذهب إليه إنتمان ورويكي من أن تقرير العرقية حريص جدًا على شرح كيف تغيرت العرقية في الولايات المتحدة. فالأشخاص السود ما زالوا يعيشون في أوضاع سيئة مقارنة بنظائرهم البيض في تكوين الثروات، وانخفاض معدلات توقع الحياة، والبطالة، والسجن وغيرها من المؤشرات الاجتماعية المهمة.

ومن الإشارات الواردة في هذا المقال كان هناك عنوان جانبي يقول: "الوجه الجديد للعرقية"، وهو ما أكد هذا البعد بشكل دقيق، وإن لم يكن قد لقي حقه في المناقشة المتعلقة بما يمكن تسميته "التقاطعات الحرجة" للون. وهناك أيضًا اهتمام لتجدد الموقف العنصري تجاه "الوافدين من أمريكا اللاتينية"، والذي نشأ استجابة للهجرة الوافدة من المكسيك والتي تتناقض مع تأكيدات الإنكار الصحفي لهذه المشكلة.

لقد كانت الطبعة الخاصة من "نيوزويك" عن "إعادة تعريف المفهوم العرقي في أمريكا" جزءًا من تراث طويل من التقارير الخاصة عن الأعراق خلال العقود الثلاثة الماضية؛ بما تضمنه ذلك من طبعات ركزت على برامج الحقوق المدنية، والدور الذي لعبه الرجال السود في ذلك المسار، والسياسات العرقية الإيجابية تجاه السود، وإضرابات لوس أنجلوس، فضلاً عما أشارت إليه دراسة سمبسون وإنتمان وروبكي (Simpson, Entman and Rojecki 2000) بشكل نقدي تحت عنوان "العرق والشغب"، زاعمين فيه أن العلاقة بين الاثنين تعزز من العداء المكشوف من خلال تأطير القضية باعتبارها واحدة من أشكال اختلاف المصالح غير القابلة للتوفيق ما بين "المنتفعين" السود، و"الخاسرين" البيض.

وعلى أية حال، فقد اعترفت هذه الدراسة أيضًا بأن التغطيات الإخبارية المهتمة ببرامج السياسات العرقية الإيجابية تعطي دراسات حالة مفيدة للبرامج والمعالجات الإعلامية المتعاطفة مع السود، وبعد ذلك بخمس سنوات، ومع تحقق أن الهجوم على السياسات العرقية الإيجابية لم يكسب أصواتًا بيضاء في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٦، واستمرار غالبية الشعب الأمريكي في دعم السياسات العرقية الإصلاحية، فإن هذه السياسات العرقية الإيجابية، وخاصة تجاه الهجرات الوافدة، تراجعت باعتبارها أرضية لعراك سياسي رئيسي، وبدلاً من ذلك فإن الرسالة السياسية والإعلامية لمجلة النيوزويك قد تغيرت نحو سياسة أخرى داعمة للتنوع العرقي. وفي ذلك ذهبت نيوزويك في ١٨ سبتمبر ٢٠٠٠ إلى القول:

"يومًا بعد يوم، وفي كل ركن من أرجاء الولايات المتحدة، نعيد رسم خطوط ألوان البشر، ونعيد تعريف ما الذي نعنيه حقًا بالسلالة والعرق، فالقضية لم تعد قضية أسود وأبيض، فالفروقات الدقيقة بين البني والأصفر والأحمر أصبحت تعني الكثير -والقليل- مقارنة بأي فترة مضت".

ومن ثم، فإن تقسيمات الأبيض/ الأسود، يشار إليها الآن باعتبارها تاريخًا "قديمًا"، وأن تقسيمات جديدة لا تزال تقدم في القضايا العرقية المتعلقة بمصطلحات الأحمر والأصفر والبني، فهذه المصطلحات الدقيقة التقطها جورج بوش وعمل عليها في إحدى مناظراته التلفزيونية خلال حملته الرئاسية في أكتوبر ٢٠٠٠، وهو نهج يبدو أنه سيستمر في المعالجات الإعلامية والشعبية، فالهجرة الوافدة من أمريكا اللاتينية، وتزايد الزواج المختلط بين الأعراق، وتناقص السكان البيض في كاليفورنيا لدرجة أصبحوا معها أقلية عددية في ولاياتهم، وأن ثلاث ولايات في الجنوب الأمريكي فضلاً عن مدن العواصم بهذه الولايات، لم يعد بها أكثرية عددية بيضاء، حتى إنه مع ارتفاع نسبة المهاجرين من أصول لاتينية أصبح البيض أكبر أقلية في بعض الولايات الأمريكية عام ٢٠١٠، فضلاً عن الشعبية الجارفة لنجوم غير بيض من أمثال جينيفر لوبيز Jennifer Lopez وريكي مارتن Ricky Martin، وكل ذلك يعد من عوامل تغيير وجه أمريكا. على أية حال، فإننا لا نزال نرى انتكاسة قليلة في التقسيمات "القديمة" للعرقية تعترف بأن هناك معاناة من "الفقر والانحباس والتنميط العنصري والتمثيل غير المتماثل لدى الأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية. وإن كان ذلك يهمل جانبًا في ظل معطيات العالم الجديد الذي نجده اليوم أصبح "مختلطًا بعديد من الألوان" ولم يعد مقصورًا على ثنائية الأبيض/الأسود، وهنا نجد أن الهجين العرقي والثقافي تم تمثيله ضمنيًا وفقًا لمعايير عرقية.

وقد قدمت النيوزويك (بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠٠٠) "خريطة المزيج العرقي"؛ حيث عرضت صورة سكان كل ولاية أمريكية بمعايير كونها ولايات يسكنها البيض أو السود أو الهسبانيون (ذوو الأصول الأمريكولاتينية)، أو الأسيويون، أو وافدون من جزر المحيط الهادئ، أو من السكان الأصليين من الهنود الأمريكيين/الإسكيمو/ وجزر ألوشيان، فلدينا الآن فئات "مختلطة" بكل الألوان وليست مقصورة فقط على "ثنائية" الأبيض/الأسود.

وهناك من العناصر الأخرى التي تناقش "فيضان" المهاجرين "الهسبان" إلى جنوب الولايات المتحدة وغربها الأوسط فيما يعرف باسم "البني ضد البني"، ولماذا يتم تأكيد هذه المفاهيم بهذه الطريقة؟ لقد قيل لنا: إن "عشرات من البلدات قد تلونت بالعرق البني بين يوم وليلة"، ويقدم تقرير النيوزويك معالجة مناهضة للعنصرية كاشفًا عن العداء من قبل "المتعاطفين مع الزمن الأبيض القديم" الذين وصفوا الوافدين بأنهم يعيشون "مثل الرعاع"، منتقدين ارتفاع الجريمة وحالة الهياج والصخب في الحدائق والرطانة والثرثرة بلهجة إسبانية، إضافة إلى العداء من قبل الأمريكيين المكسيك (الشيكانو Chicanos) ذوي الأصول الإسبانية المستقرين هنا لفترات طويلة، والذين يشعرون بتململ تجاه الوافدين الجدد من أبناء جلدتهم، وقال أحد المهاجرين الوافدين حديثًا، ويدعى بيريز Perez، بأن "الشيكانو هم من بني جلدتي من ناحية العرق لكنِّي لا أعتبرهم من أبناء وطني".

وتحتاج الدروس التشاؤمية أيضًا لأن تؤخذ في الاعتبار من خلال التجربة الأمريكية؛ خاصة فيما يعرف بعدم المساواة العرقية والتوظيف في المنظمات الإعلامية، وقبل عشرين سنة مضت وضعت الجمعية الأمريكية لمحرري الصحف هدفًا لغرف الأخبار عبر أرجاء البلاد، سعى لأنْ تعكس التغطيات الإخبارية والإعلامية المركب العرقي والإثني للمجتمعات البشرية كافة في الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠٠٠.

وتبعًا لهذه الجمعية فإنه بحسب إحصاءات عام ١٩٩٨ كان نحو ١٢% من الصحفيين ينتمون إلى أقليات عرقية، مقارنة بنسبة الأقليات العرقية في النسيج السكاني الأمريكي والتي تبلغ ٢٦%. أما في عام ١٩٧٨ لم تكن نسبة الصحفيين من أبناء الأقليات العرقية تزيد عن ٤% فقط من نسبة العاملين في غرف الأخبار.

ومن ثم فإنه على الرغم من أن هناك تغيرات ملحوظة في هذه النسب، فإنـــه مـــا زالت هناك فجوة كبيرة في تمثيل الأقليات في هذا المضمار.

وقد وضعت هذه الجمعية تاريخ ٢٠٢٥ هدفًا مأمولاً تصل فيه نسبة التمثيـــل إلى القدر المتناسب رغم الانتقاد الموجه إلى أن ذلك التاريخ يبدو بعيدًا، خاصة من قبل الرابطة القومية للصحفيين السود بالولايات المتحدة.

وفي فحص مقياس التغير في الحصة الممنوحة للصحفيين من أبناء الأقليات في البث الإذاعي والتلفازي المباشر، أظهرت دراسة قدمتها جامعة إلينوي الجنوبية حـــول أكبر ثلاث نشرات إخبارية مسائية أن نسبة الإعلاميين من أعراق الأقليات تبلـــغ ١٥% من إجمالي فريق العمل في عام ١٩٩٨ مقارنة بـــ ٧% فقط عام ١٩٩١.

كما أظهرت هذه الدراسة أن الصحفيين من أبناء الأقليات يمثلون ٢٠% من إجمالي ١٦٣ عضوًا في الشبكات الإخبارية بفريق الأخبار، وبناء على هذا فإنه في الولايات المتحدة ثبت أن المجال الإعلامي لا يزال يحتاج إلى نحو ٥٠ ســـنة كـــي يحقق الحد الأدنى من التوافق بين نسبة الأقليات في المجتمع ونـــسبتهم لإجمـــالي السكان رغم الجهود الكبرى لبرامج التمييز الإيجابي للأقليات التي شكلت خطـــوات جادة لتوفير فرص عمل وبناء مستقبل العديد من الأفراد، وساعدت في توفير بيئـــة صالحة لتنمية قدرات أبناء الأقليات ومواهبهم، وما زلنا في حاجة لبذل كثير مـــن الجهد عند مستويات سياقية متعددة من أجل المساعدة في تحقيق الرابط بين الأنماط المتغيرة لمكانة الأقليات في فرق العمل والأنماط المتغيرة من التغطيات الإخباريـــة لقضايا الأقليات.

العرقية ووسائل الإعلام في أوروبا

التوجهات الأوروبية

من المسلم به أننا قطعنا خطوات واسعة على طريق التعرف على الرسائل والآليات السلبية القوية في التغطية الإخبارية عبر القارة الأوروبية (FRA 2002). فقد أكدت تقارير التغطية الإخبارية على مستوى الدول أنه بمجرد أن يتأسس خطاب سلبي عن المهاجرين أو الأقليات العرقية تبقى هذه الخطابات سائدة لفترة مستمرة من الزمن، ويصبح مثل هذه الخطابات بمثابة "ذخيرة ثابتة"، حيث تنطوي تغطية الأحداث على سلسلة متكررة من التصريحات والإجراءات والاستنتاجات (على نحو ما اتضح على سبيل المثال في تغطية الاحتجاجات ضد المستوطنات التي أقامها المهاجرون في المناطق الحضرية الكبرى في إيطاليا، والتي تم تفكيكها من خلال تدخلات إقرار النظام العام وإقامة مناطق للعزل العرقي).

ولقد وجد أن الصحفيين قدموا قراءة للأحداث التي شكلت عداء وكانت مختلفة بشكل ملحوظ عن تصورات سكن الأحياء التى كانت محور التقرير (ذلك العداء الذي تشكل بسبب الصراعات والاحتجاجات أو الاضطرابات) وأنهم لم يتعرفوا على أنفسهم أو المواقع التي يعيشون فيها عبر الطريقة التي تم بها عرض مشاكلهم في تلك التغطيات الإعلامية، فعلى سبيل المثال وجد أن التغطيات الإخبارية في إيطاليا واليونان تذكي الصراع وتكون هيستيريا شعبية ضد المستوطنات التي أقامها المهاجرون، وما يتبع ذلك من عمليات تقوم بها الشرطة ضد تلك المستوطنات من أجل استرضاء المواطنين.

وفي مثل هذه الحالات تم بناء إجماع في التغطية الصحفية الإيطالية يقوم على إجماع مناهض للهجرة الوافدة، وذلك من خلال الجمع بين عدة أشكال من الصور النمطية والتصويرات السلبية، وبطريقة تبدو وكأنها مدعومة من قبل "الرأي العام" أو مدعومة بطريقة مباشرة عن طريق التعبئة التي تقوم بها السلطات السياسية.

وفي إسبانيا، خلقت التغطية الإعلامية للاشتباكات التي نشبت في مناطق مستوطنات المهاجرين صورة مشوهة عن الأحداث، وذلك بسبب تركيزها على الوضع غير القانوني للمهاجرين (ممن لم يتم استطلاع رأيهم)، وتم استخدام روابط تعميم جمعت بين مجتمع المهاجرين الوافدين وأسباب النزاع، واقترحت مثل هذه التغطيات الإعلامية وجود تعبئة موحدة لدى "الجيران" الإسبان (السكان الأصليين) ضد هؤلاء المهاجرين (FRA 2002:36).

وثمة سمة عامة أخرى تتسم بها التغطيات الإخبارية في جميع الدول تقريبًا وهي أنها لا تسمح بسماع أصوات "المهاجرين" أو أبناء "الأقليات" إلا فيما ندر، ولا يتم الرجوع إليهم باعتبارهم مصادر منتظمة لتقصي الحقيقة في الأخبار، على نحو ما نجد هذه المشكلة في كل من إسبانيا، وفنلندا، والسويد. وعادة ما تركز الأخبار المتعلقة بالأقليات والمهاجرين على قضايا الجريمة، والعنف، والإجرام، وهنا نجد مجموعات الغجر (من مجموعات الروما والسنتي) هي المستهدف الأول في مثل هذه التغطيات. أما المنظمات ذات الموقف الإنساني والمعنية بالدفاع عن الأقليات ومناهضة العنصرية ومساعدة اللاجئين والمهاجرين فدائمًا ما لا تؤخذ باهتمام؛ بل كانت تتعرض في بعض الأحيان لتشويه السمعة، على نحو ما حدث على سبيل المثال في الصحافة المحافظة/ الشعبية في إيطاليا والنمسا.

تغير أنماط التمثيل في المملكة المتحدة

يمكن القول إن معظم الدراسات التي اهتمت بالعرقية في الأخبار تعاني من الانتقائية وتفتقد "الصورة الكليــة" لمجمــل القضايا وأطيــاف القصص المقــدمة، إذ يعيبها التركيز على الأمثلة السلبية الواضحة والصارخة، وهناك دراسة تجريبية رائدة أجريت في المملكة المتحدة، اعتنت بشكل كامل بـــ"تمثل القضايا العرقية في الأخبار" (Law 2002) وهدفت معالجة تلك الفجوة في المعرفة، ونادت بإجراء بحث وتمحيص في وجود العنصرية المؤسسية في وكالات الأنباء. فقد تم تحليل المنــتج الإخباري المقدم على مدار ستة أشهر (نوفمبر ١٩٩٦ وحتى مــايو ١٩٩٧) التــي شملتها التغطيات اليومية للعرقية في الأخبار المقدمة عبر البث الإذاعي والتلفــازي والصحافة الشعبية. وأظهرت تلك الدراسة تحولاً كبيرًا في التغطيــة بــين عقــدي ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين والانتقال من مستوى العداء المكشوف للموقف المناهض للعنصرية باتجاه موقف مغاير يقوم على "عرض مناهض للعنصرية".

وقد جادل البعض معتبرًا أن هذا "العرض" العظيم المناهض للعنصرية قــد يصبح -في بعض وكالات الأنباء- لــيس أكثــر مــن محاولــة شــكلية فارغــة للاستعراض ووضع أقنعة على الممارسات المستمرة والمتواصلة من التحيز للعرق الأبيض في منظمات الإعلام، والتغطية على عدم المساواة العرقية والعنصرية في مجالات السلطة والتوظيف؛ فضلاً عن كونها دلالة على فشل جماعي فــي تقــديم خدمات إخبارية جديدة لمجتمعات الأقليات العرقية السوداء وغيرهم من مــستهلكي تلك الأخبار والتغطيات الإعلامية.

ومثل هذا الاستعراض ربما يصبح بناء على ذلك، معاكسًا لخلفية العنصرية المؤسسية. وعلى الرغم من هذا، ففي الحالة الدراسية للأخبار الإنجليزية، فإنه في حالة ثلاثة أرباع المواد الإخبارية المدروسة كان هناك تقديم رسالة عامة مناهضة للعنصرية، بما يتضمنه ذلك من مواد إخبارية ومحاولات لكشف الاتجاهات العنصرية ونقدها، فضلاً عن التقارير والتعبيرات والأفعال والسياسات المستهدفة للمجموعات العرقية ومجموعات الأقليات والمهاجرين وإظهار إسهامهم في المجتمع الإنجليزي، وما تضمنه ذلك من الإشارة إلى هوية المجتمع البريطاني متعدد الثقافات.

وهناك مجموعة معقدة من العوامل المسئولة عن هذه العملية بما في ذلك تغير الخطاب الثقافي والسياسي والحكومي حول قضايا العرقية، فضلاً عن إحداث تغير في ملف التوظيف لأبناء الأقليات العرقية في بعض وكالات الأنباء، وزيادة الاعتراف بمناهضة العنصرية وتدعيم الهوية متعددة الثقافات في بيئات تنظيمية قادرة على خلق تنافس فعال في إنتاج الأخبار.

ومن الأمثلة التي تستوقف المرء قصة مقتل الشاب الأسود ستيفين لورانس Stephen Lawrence لأسباب عنصرية والتي سيطرت على البرامج الإخبارية في أواخر تسعينيات القرن العشرين، ووصفها الصحفي ميشيل مانسفيلد Mansfield في ١٩ أبريل ١٩٩٩ بصحيفة الجارديان بأنها "أكبر تغير ملموس شهدته التغطية الإعلامية العرقية"، فقد لاحظ مانسفيلد عدم اكتراث المنظمات الإخبارية وبرامج الأحداث الجارية لتلك القضية التي وقعت في عام ١٩٩٣-١٩٩٤ مقارنة مع الأخبار واسعة النطاق، والأفلام الوثائقية والتغطية الدرامية التي شهدتها تلك القضية بعد مضي نحو ست سنوات على وقوعها، وإضافة إلى ما سبق فإنه بالنسبة للعلاقة مع الجريمة العرقية تعرف مانسفيلد بشكل أكثر عمومية على التحسنات الكبيرة التي شهدتها تغطية القضايا العرقية على الصعيدين المحلي والوطني.

لكن السؤال: هل سيجلب هذا التغيير تحسنًا إيجابيًا في اتجاهات المعالجة الإخبارية العرقية؟ في أحسن الأحوال، يمكننا أن نتوقع حدوث قدر من الشجاعة والابتكار والإبداع في تحديد العنصرية المؤسسية وأشكال الاستبعاد العنصري والعرقي والثقافي، ففي بريطانيا تمكنت الصورة العامة عن العنصرية المؤسسية التي انبثقت عن التغطية الإخبارية من إلقاء ضوء كاشف على دور الهيئات المعنية بالهجرة الوافدة، ومنظمات العدالة الإجرامية، وأندية كرة القدم، والهيئات والمنظمات الائتمانية الصحية، فضلاً عن القوات المسلحة وأصحاب الأعمال الخاصة مثل مؤسسة فورد، باعتبار كل ما سبق مجالات لدراسة المشكلات العنصرية. فهنا لا يمكن غض الطرف عن مدى العنصرية المؤسسية وتنوعيها، كما أن العنصرية لا يتم اختزالها في مشكلة السلوك العنصري للأفراد على نحو ما اقترح بعض النقاد وفي مقدمتهم جوردن وروسنبرج (Gordon and Rosenberg 1989).

وتعد التغطية الإخبارية المحسنة عن نشاط الحملات المناهضة للعنصرية بمثابة تغيير رئيسي منذ ثمانينيات القرن العشرين بما يعكس الانفتاح المتزايد تجاه أصوات الأقليات، وتحتوي الأخبار البريطانية وصناعة الأفلام الوثائقية على مشاركة قوية من الإنتاج الذي تميز في حمل هذه الرسالة وما ارتبط به من حمل هذه الرسالة إلى الأمام. ومن الممكن أن تدعم درجة تجدد الثقة في الأصوات المناهضة للعنصرية مع وجود اتجاه سياسي قوي لمناهضة العنصرية بما يؤدي إلى تعميق هذه العملية بشكل قوي عن طريق وسائل الإعلام.

وفي حالة غياب تمثيل ملائم لمجموعات الأقليات العرقية في المنظمات الإعلامية الكبرى، وخاصة في الوظائف العليا، فإن القراء والمستمعين ومستقبلي الخدمات الإخبارية من أبناء تلك الأقليات سيظلون قلقين بشأن التحيز العنصري

والعرقي في إنتاج الأخبار، وسيبقون غير راضين بشأن جودة وملائمة الخدمات الإخبارية المقدمة إليهم. ورغم هذه الأنماط من عدم المساواة فإن المنتج الإخباري شهد تحولاً كبيرًا في تغطية شئون الهجرة والأقليات العرقية. ومع ذلك، فإن استمرار تدفق رسائل إخبارية عنصرية معادية وفشل الممارسات القانونية والتنظيمية في توفير استجابة فعالة لهذه المشاكل إنما يتطلب القيام بعمل أكثر شمولية، فالعديد من المؤسسات الاجتماعية في المملكة المتحدة، بما فيها القوات المسلحة، خضعت لتحقيق شامل بخصوص العنصرية المؤسسية؛ التي لم تخضع لها بالمناسبة وكالات الأنباء.

ومن الملاحظ أن التغيرات التكنولوجية والتنظيمية لها القدرة بشكل متزايد على توفير بيئة حاضنة للتغيرات السريعة في المنظمات الإخبارية وما تقدمه من منتج إعلامي، فالتشظي في صناعة الإعلام والممارسات العملية المرنة والعلاقات المتغيرة بين مقدمي الأخبار ومستمعيهم متعددي الثقافات كلها ظروف تساعد على تقديم فرص عظيمة لتحسين الخدمات الإخبارية والمهنية بشكل مناسب، وفي هذا السياق فمن الواقعي أن نلقي بمسئولية التوقعات المستقبلية على وكالات الأنباء الكبرى التي ينبغي أن تستمر في التغطية بما يظهر اتجاهًا نحو التحسن الإيجابي.

في يناير ٢٠٠٦، لم يكن متوقعًا بالمرة رؤية نداء لوسائل الإعلام الإخبارية لمواجهة العنصرية المؤسسية الصادرة عن السير إيان بلير Ian Blair المفوض العام لشرطة العاصمة، وقد جاءت تلك الدعوة استجابة لما نادى به مؤلف هذا الكتاب (Law 2002) لإجراء تحقيق مبني على أدلة قدمت قبل عقد من الزمن. فالهجوم المتصل الذي شنه ذلك المفوض على الصحف المؤيدة للتمييز في التعامل مع ضحايا جرائم القتل مقارنة بالمعاملة التي يتلقونها من الشرطة، وفي ذلك يقول

بلير: "نقوم بتخصيص مستوى نفسه الموارد بالنسبة للقتلة فيما يتعلق بمدى الصعوبات التي تعرضوا لها، الفرق هو كيف تم الإبلاغ عنهم، فأنا في الواقع أعتقد أن وسائل الاعلام مذنبة بتهمة التمييز المؤسسي في الطريقة التي يتم بها الإبلاغ عن حالات القتل" (*The Guardian* 27 Jan 2006)، وكان رؤساء تحرير الصحف سريعي الاستجابة في رفض تلك المزاعم بل حاجج تريفور فيليبس من لجنة المساواة العرقية بقوله: "إن الإدانة المستترة لوسائل الإعلام ضرب من الماضي، فوسائل الإعلام لا يزال في مقدورها فعل المزيد ليتم تقديمه في تقاريرها". ومع ذلك، فمن المثير للاهتمام أن نلاحظ أنه خلال الشهور القليلة التي تلت ذلك (أي في أبريل ٢٠٠٦) نشرت لجنة المساواة العرقية اثنين من التقارير عالجا التمييز في وسائل الإعلام، حيث عالج الأول أسباب ترك العمال من الأقليات العرقية في لندن قطاع الصحف المطبوعة بسبب عنصرية وكالات الأنباء، كما أظهر التقرير الثاني أن قواعد العمل في الصحافة المطبوعة استهدفت الأقليات من خلال العنصرية اليومية من حيث المواقف، واللغة، ومعاملة الصحفيين من الأقليات العرقية، وقد ظهر في هذين التقريرين أن الأقلية العرقية كانت على درجة عالية من الوعي بحجم العنصرية والتمييز ومستواهما في هذا القطاع من الأعمال.

وما من شك فى أن ثمة تحولاً جذريًا في تمثيل قضايا العرقية في الأخبار التي وقعت خلال السنوات الخمس إلى العشر الأخيرة مع التركيز على قضايا الأقليات المسلمة، وظهر ذلك بوضوح قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ من خلال ما قدمه جون ريتشاردسون في كتابه "سوء تمثيل الإسلام.. إشكالات العنصرية والخطاب الإعلامي البريطاني" والصادر عام ٢٠٠٤، وقد وقف هذا الكتاب على أن الصحف التقليدية في بريطانيا جادلت بأن المسلمين في الغالب يمثلون "جماعة متجانسة داخليًا، ومنفصلين عن الشعب البريطاني، وأدنى منزلة

من الشعب البريطاني، بل أعداء للشعب البريطاني" ومن ثم كانت هذه الصحف سببًا في نشر التخويف من الإسلام "الإسلاموفوبيا" وإعادة تأطير الاختلاف الثقافي المسلم بتصويره انحرافًا ثقافيًا بل تقديمه على نحو متزايد كتهديد ثقافي، سواء كان تهديدًا عسكريًا أو إرهابيًا، أو تهديدًا للاستقرار الديمقراطي للدول الأخرى أو على الأقل مصدر تهديد للنساء، ولعل التركيز على مثل تلك القضايا يعد بمثابة الفكرة المركزية المهيمنة بتقديم المسلمين في المقام الأول كجماعة من البرابرة يعوزهم الرقي الحضاري، وقد حلل ريتشاردسون بعناية المعالجة الصحفية قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر بطريقة تقدم إطارًا مرجعيًا للصحفيين لتفسير الأحداث التي تلت، وما ترتب على تداعيات أحداث السنوات الأخيرة.

وتحظى وسائل الإعلام البريطانية بقدر كبير من الربط المستمر بين أصحاب اللون الأسود والعنف، والذكورية، والخطورة، وما يترتب على ذلك من التحريف البارز لصورة الشباب الأسود في وسائل الإعلام والتي تفاقمت بفعل ممارسات كل من الحكومة ووسائل الإعلام ردًا على سلسلة حوادث متفرقة من إطلاق النيران، والطعن بالخناجر، وما يرتبط بها من حوادث العنف في المملكة المتحدة (Sveinsson 2008, law 2002).

وفي هذا الصدد ركز الجدال الوطني حول الشباب الأسود في المملكة المتحدة على ممارسات العصابات الإجرامية العنيفة، وضعف الأداء في مجال التعليم وسوق العمل، والاستبعادات المدرسية، ونسبة متضخمة من السود في سجل الجرائم، وتغيب الآباء عن الأسر السوداء، وانخفاض الطموحات لدى أبناء هذه الأسر، وردًا على ذلك يذهب جون جورس (Gus John ٢٠٠٨) إلى أن هناك عددًا كبيرًا من الشباب الأسود لديه التزام بطموحات عالية ويحقق درجات ملموسة من النجاح، وقد تكون هذه الاتجاهات المتناقضة في الواقع مكملة لبعضها البعض فتبقى زيادة الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية في هذه المجموعات البشرية.

ومن الناحية التاريخية، اعتادت التغطية الإعلامية الأوروبية لجماعات الغجر والرحل أن تكون معادية لهذه المجموعات العرقية، على نحو ما لاحظنا من قبل خلال هذا الفصل. وكان معظم الغجر الذين وفدوا مؤخرًا إلى المملكة المتحدة يخضعون لعداء وانتقاد في وسائل الإعلام بشكل جد صريح (Craske 2000)، ولعل هذه المجموعة البشرية هي التي تلقت على الأرجح أكبر تغطية سلبية عبر وسائل الإعلام مقارنة بأي مجموعة أخرى من الأقليات، في ظل عناوين مثل: "أزيلوا تلك المخيمات" كالتي قدمتها صحيفة "صن Sun" داعية الحكومة والشرطة للهجوم على مواقع الغجر والرحل (*BBC News*; 11 March 2005)، وبالمثل كان عداء وسائل الإعلام ضد المهاجرين البنجلاديش واضحًا بشكل صريح ومنذ هجرتهم الأولى للمملكة المتحدة، غير أن أنماط التغطية الإعلامية تغيرت عبر العقود الثلاثة الماضية؛ فعلى سبيل المثال وجه زعماء السيخ والهندوس مؤخرًا الاتهام إلى شبكة BBC الإخبارية بالانحياز إلى المسلمين في المملكة المتحدة بسبب العدد الكبير للبرامج التي تظهر الإسلام في ضوء إيجابي، حتى إن عدد البرامج التي أذيعت بلغ ٤١ برنامجًا منذ عام ٢٠٠١ (نقلاً عن صحيفة الإندبندنت بتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠٠٨).

وفيما يخص التغطية الصحفية لطالبي اللجوء المستمر للحد من حقوق المهاجرين، لوحظ وجود موقف سلبي دائم مرده الخوف من عبء المهاجرين على مستوى الرفاهية الاجتماعية في الدولة، وفي دراسة قدمت عام ٢٠٠٤ قام بها مركز معلومات اللجوء واللاجئين تبين كيف أن هذا النوع السلبي من التغطية الإعلامية يمكن أن يسهم في زيادة التوتر المجتمعي والمضايقات لطالبي اللجوء، إلا أنها تظهر أيضًا أن الصحف المحلية كانت أكثر إيجابية تجاه هذه القضايا في بعض المناطق.

وهذا ما أكدته دراسة فيني (2004) Finney التي تناولت الصورة التي ترسمها الصحف عن حالة التشتت لدى طالبي اللجوء، وقد أظهرت تلك الدراسة كيف أن صحيفة "صدى ساوث ويلز" أخذت وجهة نظر مغايرة للخطاب البريطاني العام تجاه قضية اللجوء، وذلك من خلال تقديمها تغطية إيجابية وإنسانية كانت بمثابة سباحة ضد التيار للصورة السلبية العامة التي قدمها الإعلام البريطاني لقضية اللاجئين. (Law 2009).

الخاتمة

تجسدت المهمة التي سعينا إليها في هذا الفصل في صياغة المفاهيم والأفكار وقياس درجة العنصرية، فضلاً عن مراجعة الجدالات النقاشية حول كيفية تقييم العنصرية في وسائل الإعلام ودراسة أدلة من مجموعة من السياقات المختلفة، ويبدو هذا الأمر نظريًا للغاية لدى البعض، وهي مهمة ينفر منها كثيرون بحجة أن العنصرية جلية لا شك فيها ولا تحتاج إلى دليل فكري أو نظري. ولكن مع هذا، فإنه كي نتمكن من الاقتراب من القضية وتكوين مراجعة نقدية مناهضة لتداعياتها وتقويض علامات العنصرية فلابد من توجيه عناية واهتمام بالسمات العرقية المعقدة ودائمة التلون، والتي تخضع للاختلاف والتغير في المظهر والجوهر عبر السياقات والأزمنة، وأخذًا بذلك التعقيد في الاعتبار، فإنه من المفيد تحديد تلك العناصر ذات الصفة العمومية في إشكالية العنصرية.

وكان الموضوعان الرئيسان في هذا الفصل هما: (١) الأهمية التي اكتسبتها السمات السلالية المستخدمة في تعريف البعد الجمعي، (٢) الارتباطات السيئة التي تلصق بمثل هذه المجموعات من سمات بيولوجية أو ثقافية، ومن أجل قياس العنصرية في وسائل الإعلام يعوزنا إذن تحديد دقيق لهذين الموضوعين وخاصة ما يتعلق بمدى الأهمية الممنوحة للبعد السلالي وطبيعتها، فضلاً عن تقييم أشكال الارتباطات السلبية وآلياتها التي تلحق بالمجموعات العرقية، ومن خلال فحص الأدوات المفاهيمية- التي وفرتها دراسات سابقة، ولقياس الارتباطات السلالية السلبية في وسائل الإعلام، وجدنا أن هناك أربعة مناهج رئيسية في هذا المجال.

ويتضمن ذلك قياس كل من الارتباطات السلبية للأقليات في علاقتهم بالتحيز للعرق الأبيض، وتقييم التمثيلات السلالية والثقافية مقارنة بواقع الحياة "العملية"، فضلاً عن تقييم الأصوات الثقافية المنادية بالتمييز الإيجابي في علاقته بمعايير المركزية الأوروبية، إضافة إلى تناول الارتباطات السلبية والتمييزية التي تحتفظ بها المجموعات المعرضة للسلوك العنصري.

وقد وجد أن سلطة النزعة التحيزية للبيض والشعور الرمزي بسيادتهم الأخلاقية يتخذان شكلاً نقديًا أقوى مقارنة بـ"التحيز المعياري للجنس الأبيض" خاصة حين نقارن تمثيل الأقليات وفقًا للمعايير البيضاء. ولعل المهمة الحرجة للتأكيد على مختلف الأصوات الثقافية النشطة وتلك التي انسحبت من الساحة في النصوص الإعلامية إنما ينظر إليها على أنها ذات قيمة حقيقية في طرح قضايا حول تجاهل تمثيل تلك الأقليات. أما قيم تمييز أصوات الأقليات ذاتها في المنتج الإخباري فينظر إليها بأهمية بالغة نتيجة وجود تلك الفجوة المعرفية المتعلقة بتفاصيل الحياة اليومية في القضايا الحياتية المحلية لشئون الأقليات والمجتمعات المحلية، وهي فجوة تفصل ممارسي الإعلام عن جمهورهم من أبناء الأقليات.

وفي النهاية، فإن البيانات المتاحة عن إدراك قضايا الأقليات في المنتج الإعلامي في المملكة المتحدة قد أظهرت أن العديد من المجتمعات المؤلفة من أعراق أفريقية- كاريبية وأسيوية تشعر بأن هذه المنظمات قد فشلت في تقديم خدمة إخبارية مقبولة بالنسبة لهم، فإدراك قضايا الأقليات العرقية في المحتوي الإخباري يتفق بشكل وثيق مع تعريف العنصرية المؤسسية المستخدمة في أسلوب الاستقصاء عن قضية ستيفن لورانس، حيث تحتوي على مدركات تتعلق بتحيزات سلالية

وعرقية معادية لهم، وهي خدمة إعلامية غير ملائمة لأناس من مجموعات عرقية وثقافية مختلفة، وتضم في محتواها تحيزات مسبقة وجهل وأنماط عنصرية شمولية غير قابلة للنقد أو المراجعة وهو ما يضر بشكل كبير بشعوب الأقليات العرقية وجماعاتها.

وفي هذا المجال، ثمة نزوع نحو التركيز على توجيه "انتقاد لاذع للتحيز" في المخرج الإعلامي وفشل في إدراك الطرق التي يمكن من خلالها أن يسهم الإعلام في المفهوم الأشمل لمناهضة العنصرية، باعتبار ذلك بشكل ضمني مشروعًا إنسانيًا. وهناك بعض الأدلة تشير إلى تراجع وسائل الإعلام، وعداء اجتماعي وسياسي لكل من المجموعات العرقية المستقرة والمجموعات العرقية المهاجرة الجديدة، وهو ما يمهد الطريق لظروف كفيلة بخلق مناخ به مزيد من الثقة بحيث يكون هناك نقاش وجدال أكثر انفتاحًا للقضايا الحساسة التي تؤثر على المجموعات العرقية للأقليات في الأخبار. ولا يزال مثل هذه الفضاءات الاجتماعية الأكثر تقدمية عرضة بشكل مستمر للتذكر السريع، ولإعادة الاختراع وإعادة التقييم للرسائل العدائية على نحو ما نجده في روسيا وأمريكا وأوروبا خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ويجب ألا نستهين برد الفعل الثقافي العنيف المنطلق من مبررات سلالية وقومية وسياسية (Gabriel 1998)، فقوة الروابط المتكررة بين العنف والجريمة والسلالة والهجرة تبقى أبرز القضايا المثيرة للقلق في التغطيات الإخبارية المعاصرة، وهناك دليل جديد حول العلاقة بين السلالة والرياضة في المواد الإعلامية بالمملكة المتحدة والولايات المتحدة، مما يؤكد الانتعاشة الجديدة التي يكتسبها التحيز للون الأبيض والتعصب العنصري في تغطية الأخبار الرياضية الأسيوية والأفريقية (Law and Hylton 2009).

وتبدو الأنظمة العالمية للاتصالات وقد أحيت من جديد الأساطير القومية والسياسية بمثل ما أحيت المخاوف القديمة عن "الأغيار" أكثر مما لعبته في توفير فهم مشترك مستنير بين الشعوب (Brinks et al. 2006). ويعتبر التركيز على الأساطير السياسية ونظريات المؤامرة، واستخدام وسائل الاتصال لتدعيم ذلك وترسيخه، بمثابة أحد الاتجاهات العديدة في هذا المجال. ولا يؤدي ذلك إلى تقويض الحالة الراديكالية التي تكشف وتنتقد الممارسات الصحفية والإعلامية التي تشجع الخوف من الأجانب والكراهية وتعزز من الأساطير القومية، فمثل هذه المهمة هي بمثابة مهام حيوية وملحة في الوقت الراهن.

ففي الولايات المتحدة، نجد أن البناء التاريخي لنظريات المؤامرة اليهودية المنتشرة بين اليمين المتشدد الأمريكي وتصنيف السياسة الخارجية الأمريكية لدول العالم المعاصر إلى دول الخير ودول الشر (وهو نزوع نحو ازدواجية مانوية تفرق بين الخير والشر، النور والظلام) جنبًا إلى جنب مع الأساطير الأمريكية الأخرى عن التفوق الأمريكي الثقافي والأخلاقي في الشئون الدولية، كلها عوامل توضح حجم تلك المشكلات ومداها.

وفي المملكة المتحدة، كانت هناك حالات لخلق الخوف من الإسلام دعمتها شبكة بي بي سي في إشاعة التهديد الإسلامي بطريقة تعيد إلى الإذهان التقارير الصحفية التي نشرت في عام ١٨٩٩/١٩٠٠ في فيينا عن التهديد اليهودي وحالة العداء للسامية في تلك الفترة.

وتم ربط الدعم الانتخابي المتزايد لليمين المتطرف في المملكة المتحدة -رغم عمره القصير- بتحقيق مصالح الإعلام واستغلال للفرص التقليدية والجديدة في هذا المجال. فالمواقع المعادية للسامية على الإنترنت وتعالي التعبيرات المنكرة للهولوكوست تعد بدورها مؤشرات ذات دلالة في هذا الصدد، وهناك أدلة من المملكة المتحدة والسويد تظهر الاستغلال المتواصل لأشكال أكثر تقليدية في الاتصالات، مثل صفحة رسائل القراء في الصحف المحلية تعبيرًا عن العدائية العنصرية.

كما أن استخدام وسائل الإعلام المختلفة لدعم اليمين الجديد وأفكار النازية الجديدة في ألمانيا والنمسا يدعو أيضًا إلى القلق، كما أن إعادة تقديم رودلف هيس Rudolph Hess (الشخصية النازية الشهيرة) باعتباره بطلاً لليمين المتطرف، فضلاً عن العلاقة بين القومية النمساوية والألمانية والهولوكوست والعداءات الجديدة لطالبي اللجوء والأجانب، كل ذلك يوضح الترابط بين برامج السياسة والإعلام والجمهور المتلقي.

وفي روسيا نجد أن برامج التليفزيون صارت نوافذ تطل منها المجموعات المتطرفة والمعادية للسامية في ظل استخدام واسع المدى للكتب ومواقع الإنترنت والمنشورات المؤكدة على نظريات المؤامرة، ودعم الأساطير المعادية لليهود والمؤمنة بنهاية العالم والمناصرة للقومية الأصولية.

وفضلاً عن ذلك فإن الحملات القومية المدفوعة بدعم ديني والتي انتشرت مؤخرًا عبر وسائل الإعلام لإعادة الاحتفاء بشخصية راسبوتين، وإعطائه أهمية رمزية يجسد فيها "روسيا الشهيدة" إنما يعطي رسالة تحذير قوية عن أولئك المنخرطين في الجدالات الدائرة حاليًا حول الدور العنصري لوسائل الاتصال العالمية.

قراءات مقترحة

Downing, J. and Husband, C. (2005) *Representing 'Race'*, London: Sage. A very useful text which addresses conceptual debates and draws on evidence from USA, Europe, Australia and the UK.

The following sources provide further material in patterns of race and media representation in America, Europe, the UK and Russia addressed in this chapter.

Entman, R. M. and Rojecki, A. (2000) *The Black Image in the White Mind, media and race in America*, Chicago: University of Chicago Press

FRA (Fundamental Rights Agency) (2006) *Racism and Cultural Diversity in the Mass Media*, Vienna: FRA. http://fra.europa.eu/fra/index.php?fuseaction=content.dsp_cat_content&catid=3fb38ad3e22bb&contentid=3fb3f9cfb3592

Law, I. (2002) *Race in the News*, Basingstoke: Palgrave.

A variety of recent research reports on ethnic minority groups and communications in the UK are also available from Ofcom at www.ofcom.org.uk/.

Lokshina, T. (2006) '"Hate Speech" in the media: monitoring prejudice in Russia' in J. H. Brinks, S. Rock and E. Timms, *Nationalist Myths and Modern Media, contested identities in the age of globalisation*, London: Tauris Academic Studies.

قائمة المراجع

Aldrich, L. S. (1999) *Covering the Community: a diversity handbook for media*, London: Sage.

Bowen, W. G. and Bok, D. (1998) *The Shape of the River*, Princeton, NJ: Princeton University Press.

Campbell, C. (1995) *Race, Myth and News*, London: Sage.

Brinks, J. H., Rock, S. and Timms, E. (eds) (2006) *Nationalist Myths and Modern Media, contested identities in the age of globalisation*, London: Tauris Academic Studies.

Centre for Integration and Improvement of Journalism (CIIJ) (1994) *News Watch: a critical look at coverage of people of colour*, San Francisco: San Francisco State University.

Commission for Racial Equality (2006a) *Careers in Print Media: what people from ethnic minorities think*, London: CRE.

Commission for Racial Equality (2006b) *Why Ethnic Minority Workers Leave London's Print Media*, London: CRE.

Craske, O. (2000) 'Breathing uneasy sighs of relief', *Central European Review*, 2, 27, July, www.pecina.cz/files/www.ce-review.org/00/27/craske27.html (accessed 6 Aug. 2008).

Cummerbatch, G. and Woods, S. with Stephenson, C., Boyle, M., Smith, A. and Gauntlett, S. (1996) *Ethnic Minorities on Television*, London: ITC.

Daniels, T. (1990) 'Beyond negative and positive images', in J. Willis and T. Wollen (eds.) *The Neglected Audience*, London: British Film Institute.

Dennis, E. and Pease, E. (eds) (1997) *The Media in Black and White*, New Brunswick: Transaction.

Dyer, R. (1997) *White*, London: Routledge.

ECRI (European Commission against Racism and Intolerance) (2006) *Third Report on the Russian Federation*, Strasbourg: ECRI. www.coe.int/t/e/human_rights/ecri/1-ecri/2-country-by-country_approach/russian_federation/Russian%20Federation%20third%20report%20-%20cri06-21.pdf.

Entman, R. M. and Rojecki, A. (2000) *The Black Image in the White Mind, media and race in America*, Chicago: University of Chicago Press.

Finney, N. (2004) *Asylum Seeker Dispersal: public attitudes and press portrayals around the UK*, PhD thesis, University of Wales, Swansea.

Fowler, R. (1991) *Language in the News*, London: Routledge.

FRA (Fundamental Rights Agency) (2002) *Racism and cultural diversity in the mass media*, Vienna: FRA http://fra.europa.eu/fra/index.php?fuseaction=content.dsp_cat_content&catid=3fb38ad3e22bb&contentid=3fb3f9cfb3592.

Frankenberg, R. (1993) *The Social Construction of Whiteness: white women, race matters*, London: Routledge.

Gabriel, J. (1998) *Whitewash, Racialised Politics and the Media*, London: Routledge.
Glasgow Media Group (1997a) *'Race' and the Public Face of Television*, Glasgow: GMG.
Glasgow Media Group (1997b) *Ethnic Minorities in Television Advertising*, Glasgow: GMG.
Gordon, P. and Rosenberg, D. (1989) *Daily Racism*, London: Runnymede Trust.
Hall, S. (1981) 'The whites of their eyes: racist ideologies and the media', in G. Bridges and R. Brunt (eds) *Silver Linings: some strategies for the eighties*, London: Lawrence and Wishart.
Hall, S. (1992) 'The question of cultural identity', in S. Hall, D. Held and T. McGrew, *Modernity and its Futures*, London: Sage/OU.
Hall, S. (ed.) (1997) *Representation: cultural representations and signifying practices*, London: Sage/OU.
ICAR (2004) *Media image, community impact*, London: ICAR.
International Federation of Journalists (2006) 'IFJ calls for Ethical Journalism Campaign to counter collapse in media standards', 17 Nov., www.ifj.org/en/articles/ifj-calls-for-ethical-journalism-campaign-to-counter-collapse-in-media-standards.
Iyengar, S. and Reeves, R. (eds) (1997) *Do the Media Govern? Politicians, voters and reporters in America*, London: Sage.
Jakubowicz, A. (ed.) (1994) *Racism, Ethnicity and the Media*, Sydney: Allen and Unwin.
John, G. (2008) Quoted in 'The silent mâjority', *Media Guardian*, 25 Aug.
Johnson, P. B. and Sears, D. O. (1971) 'Black invisibility, the press and the Los Angeles riot', *American Journal of Sociology*, 76, 1, pp. 698–721.
Law, I. (2002) *Race in the News*, Basingstoke: Palgrave.
Law, I. (2009) 'Changing representations of race in the news', in M. Pritchard (ed.) *The Contexts for Communication, media, representation and society*, Chester: Chester Academic Press.
Law, I. and Hylton, K. (2009) '"Race", sport and the media', in K. Hylton, *'Race' and Sport, critical race theory*, London: Routledge.
Leicht, K. T. (ed.) (1999) *The Future of Affirmative Actioh, research in social stratification and mobility*, Vol. 17, Stamford, CT: JAI Press.

ICAR (2004) *Media image, community impact*, London: ICAR.
International Federation of Journalists (2006) 'IFJ calls for Ethical Journalism Campaign to counter collapse in media standards', 17 Nov., www.ifj.org/en/articles/ifj-calls-for-ethical-journalism-campaign-to-counter-collapse-in-media-standards.
Iyengar, S. and Reeves, R. (eds) (1997) *Do the Media Govern? Politicians, voters and reporters in America*, London: Sage.
Jakubowicz, A. (ed.) (1994) *Racism, Ethnicity and the Media*, Sydney: Allen and Unwin.
John, G. (2008) Quoted in 'The silent majority', *Media Guardian*, 25 Aug.
Johnson, P. B. and Sears, D. O. (1971) 'Black invisibility, the press and the Los Angeles riot', *American Journal of Sociology*, 76, 1, pp. 698–721.

Law, I. (2002) *Race in the News*, Basingstoke: Palgrave.
Law, I. (2009) 'Changing representations of race in the news', in M. Pritchard (ed.) *The Contexts for Communication, media, representation and society*, Chester: Chester Academic Press.
Law, I. and Hylton, K. (2009) '"Race", sport and the media', in K. Hylton, *'Race' and Sport, critical race theory*, London: Routledge.
Leicht, K. T. (ed.) (1999) *The Future of Affirmative Actioh, research in social stratification and mobility*, Vol. 17, Stamford, CT: JAI Press.
Lokshina, T. (2006) '"Hate Speech" in the media: monitoring prejudice in Russia', in J. H. Brinks, S. Rock and E. Timms (eds), *Nationalist Myths and Modern Media, contested identities in the age of globalisation*, London: Tauris Academic Studies.
Lule, J. (1997) 'The rape of Mike Tyson: race, the press and symbolic types', in D. Berkowitz (ed.), *Social Meanings of News*, London: Sage.
Mac an Ghaill, M. (1999) *Contemporary Racism and Ethnicities, social and cultural transformations*, Buckingham: Open University Press.
Meyers, M. (1997) *News Coverage of Violence against Women*, London: Sage.
Miller, J. (1997) 'Immigration, the press and the new racism', in E. E. Dennis and E. C. Pease (eds) *The Media in Black and White*, New Brunswick, NJ: Transaction.
Mullan, B. (1996) *Not a Pretty Picture, ethnic minority views of television*, Aldershot: Avebury.
Pease, E. C. (1989) 'Kerner plus 20: minority news coverage in the Columbus Dispatch', *Newspaper Research Journal*, 10, 3, pp. 17–38.
Philo, G. (ed.) (1999) *Message Received*, Harlow: Longman.
Philo, G. and Beattie, L. (1999) 'Race, migration and media', in G. Philo (ed.) *Message Received*, Harlow: Longman.
Richardson, J. (2004) *Mis-representing Islam, the racism and rhetoric of British broadsheet newspapers*, Amsterdam: John Benjamins Publishing Company.
Ross, K. (1997) 'Viewing (p)leasure, viewer pain: black audiences and British television', *Leisure Studies*, 16, pp. 233–248.
Shohat, E. and Stam, R. (1994) *Unthinking Eurocentrism, multiculturalism and the media*, London: Routledge.
Sveinsson, K. (2008) *A Tale of Two Englands, race and violent crime in the media*, London: Runnymede Trust.
Valdiva, A. (ed.) (1995) *Feminism, Multiculturalism and the Media*, London: Sage.
van Dijk, T. (1991) *Racism in the Press*, London: Routledge.
van Dijk, T. (1993) *Elite Discourse and Racism*, London, Sage.
van Ginneken, J., (1998) *Understanding Global News*, London: Sage.
West, C. (1990) 'The new politics of cultural difference', in R. Ferguson, M. Gever, T. T. Minh-ha and C. West (eds) *Out There*, Cambridge, MA: MIT Press.
United Nations (2006) *Mission to the Russian Federation*, New York: UN, www.unhcr.org/refworld/docid/46723d7e2.html.

الفصل التاسع

مستقبل عالم ما بعد العنصرية

تمهيد

يتناول هذا الفصل محاولات تجاوز العنصرية والإثنية نحو ما بعد العنصرية وما بعد الإثنية، وينطلق من حدث مركزي مهم في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو انتخاب رئيس أمريكي أسود، وهو الحدث الذي اعتبره البعض مرحلة لتجاوز العنصرية العرقية والإثنية، ويشير هذا الفصل إلى التشكيك في تلك المصطلحات؛ فانتخاب رئيس أمريكي أسود لم يمنع أحداث العنصرية ضد السود في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، ولم يقض على الصراعات الإثنية والعرقية عبر العالم، ويسمح الفصل للقارئ بأن يتبنى موقفه الخاص لتلك المفاهيم التي قد تثار حولها العديد من الشكوك، ويبدو أننا لن نتجاوز أبدًا مفاهيم العرقية والعنصرية رغم أنها مفاهيم ليست طبيعية ولا أولية.

ويشير الفصل كذلك إلى القائمة التي تضم أعلى عشرين دولة تتعرض فيها الأقليات لخطر التهديد، ويركز على حالتين من العشرين حالة، وهما: الصومال وميانمار (بورما)، وتتعرض الأقليات في هاتين الدولتين لأشد حالات التنكيل العرقي والإثني، وتبدو الصورة القاتمة التي يعرضها هذا الفصل عن وضع الأقليات في هاتين الدولتين حائلاً أمام أدنى تفاؤل ممكن تجاه عالم ما بعد عرقي وما بعد عنصري.

والسؤال الآن: كيف يمكن لنا أن نفهم العرقية والإثنية في عالم "ما بعد الحقوق المدنية"، وعالم "ما بعد التمييز العرقي"، و"ما بعد الاستعمار"، و"ما بعد القومية"، و"ما بعد العنصرية"؟

ينظر هذا الفصل في آفاق تجاوز الصراعات العرقية والانقسامات الإثنية. ويحاول أن يتكشف بداية معنى مصطلح "ما بعد العرقية"، فبعد انتخاب رئيس

أمريكي أسود أصبح هذا المصطلح محل نقاش واسع على المستوى الشعبي العام، كما أصبح محورًا رئيسيًا في المناقشات والمناظرات الفكرية في المجال الاجتماعي، ويتناول الفصل التأويلات والمواقف المختلفة في هذا الخصوص.

والجدير بالذكر أن العرقية والإثنية لا ينحدران أو يسيران نحو نهايتهما، ويبدو أن كثيرًا من علماء الاجتماع قد أخطئوا حين اعتقدوا أنهما في طريقهما للزوال، أو حين قللوا من خطورتهما، ومن هؤلاء "ماكس فيبر" كما بينا في الفصل الثالث من هذه الدراسة، فلقد تم انتقاد "فيبر" بشدة مثله مثل الكثير من علماء الاجتماع في الفترة ما بين الثورة الفرنسية ونهاية الحرب العالمية الأولى لفشلهم في تقدير خطورة الصراعات العرقية أو الإثنية أو القومية (Stone 2003: 29). ولا تدل الخبرات التي تعانيها الأقليات في العالم على أن هناك أي دليل على انحسار العنصرية.

ويركز القسم الثاني من هذا الفصل على الأقليات الأكثر تعرضًا لتهديدات العنف والاستغلال والتهميش، مستخدمًا أمثلة من الصومال و"مينامار" / بورما، فضلاً عن أمثلة من الصين واليابان، ويهتم هذا القسم أيضًا بالاعتراف الدولي بحقوق الأقليات وتعبئتهم سياسيًا، ويقوم أخيرًا بتحليل طبيعة "أزمة العنصرية العالمية ونطاقها"، بالإضافة لتحليل بعض الأفكار الرئيسية التي عرضنا لها في فصول سابقة، وما تتضمنه من آثار مستقبلية.

ما بعد التفكير Post-thinking

هناك نقاش متزايد داخل أوساط السياسة الدولية والعلوم الاجتماعية حول النطاق الذي نتحرك فيه نحو عالم "ما بعد عنصري Post - racial" جديد، فانتخاب رئيس أمريكي أسود، وزيادة التعقيدات في تعبئة الهويات، وتسارع عمليات

الهجرة، وخلق مجتمعات شديدة التباين والاختلاف، ينظر إليها جميعها علـــى أنهـــا تغيرات عالمية في الديناميات العرقية والإثنية.

وقد قدم سانت لويس" St Louis 2002" دراسة مبكرة استشرف فيها آفاق علم اجتماع ما بعد عرقي، وسياسة ما بعد عنصرية، وركز في دراسته على شخصيتين أساسيتين على طرفي نقيض فيما يتعلق بهذا الشأن، وهما "ديفيد جولـــدبرج David Goldberg" (٢٠٠٢ – ٢٠٠٨، وراجع أيضًا الفصل الخامس)، و"بـــول جيلـــروي Paul Gilroy" (٢٠٠٠– ٢٠٠٤). فمن ناحية، أكد جولدبرج أن مفهوم "العرق" يظل "محددًا وصفيًا أوليًا" توصف به الأفراد والجماعات، وأنه يُستخدم لإضفاء الشرعية على ممارسات التمييز العرقي والتهميش والعنف.

ومن ناحية أخرى، أكد "جيلروي" أن "العرق" ليست له أية أسس بيولوجيـــة، وأن تلك الفكرة السخيفة يجب القضاء عليها تمامًا، وأكد أن العلوم الاجتماعية يجب أن تعمل دون ذلك التكريس السهل لأشكال العنـــصرية فـــي عمليـــات الوصـــف والتفسيـــر، وأن "ما بعـــد العرقيـــة" يجب أن يُفسح مجالاً لإنسانية كلية وشـــاملة (St Louis, 2002). ولابد من ابتكار أنماط أخرى من التفكير وتنظيم المواقف بعيدًا عن المقولات والتصنيفات العرقية الحالية، ورغم أن كلا الموقفين متعارض، فـــإن كليهما يهدف إلى نقد الاعتراف الأصيل بالعرقية والإثنية في عالمنا المعاصر.

وقد قدمنا ازدواجية مفهـــوم "العـــرق" وصـــياغاته فـــي أنـــساق الهيمنـــة وإستراتيجياتها في الفصل الأول من هذه الدراسة، وأكدنا أن الأفكار عن "العـــرق" قد اتخذت العديد من الصياغات المختلفة في مواضع مختلفة، وقد تم استخدام تلـــك الأفكار لتعزيز سبل الهيمنة والسيطرة الإمبريالية، وأيضًا في سبيل تعزيز سرديات التحرير والتحرر، وقد تعرضنا للتطور الذي حدث فـــي مجـــال الدراســـات عـــن "العرق"، وتعرضنا كذلك لأصول العنصرية وأسلافها الاصـــطلاحية، والتمييـــزات

المدركة بين الجماعات البشرية، وأشرنا كذلك للمصادر المبكرة لما قبل الرأسمالية والتراث الفكري وسياقات التفكير العنصري، والتي تشمل جميعها أشكالاً مختلفة من التصنيفات العنصرية من قبيل الأبيض، والأسود، والأصفر، والإسلامي، والسامي، والغجري، وتناولنا هذا في الشرق (الصين واليابان على سبيل المثال)، وفي الغرب أيضًا على حد سواء، ووضحنا الروابط الأساسية بين الاستعمار والتطهير العرقي والرأسمالية التجارية والعبودية الزراعية.

وأشرنا إلى التداخل بين كل من العنصرية، والتوسع الإمبريالي، وظهور مفهوم الدول القومية، وصياغة الحداثة العنصرية، ومخططات التطهير العرقي في أفريقيا وأستراليا. ولقد ساعدت القوى المتنامية لمفهوم "العرق" في تعبئة الجماعات في سياقات مختلفة من الكفاح والمقاومة في سبيل التحرر أو التحرر، ويشمل ذلك حركات معارضة العبودية، و"القومية الأفريقية African nationalism"، وحركة "وحدة الأفارقة Pan Africanism"، و"الزنوجة Negritude"، وقد لعبت إسهامات كل من "إدوارد بلايدين Edward Blyden"، و"وليم إدوارد دي بويه W.E.B. Du Bois"، و"فرانتز فانون Frantz Fanon" دورًا أساسيًّا في هذه النقاشات.

وتتضمن الأسس والخلفيات التاريخية لمفهوم "العرق" تعقيدات بالغة، وتتضمن كذلك كونه ملهمًا أو باعثًا لعنف العامة ومقاومتهم أيضًا على حد سواء. ولذلك فإن تجاوز مفهوم العرق يتضمن رفض سرديات تحرر الهوية السوداء على سبيل المثال، ورفض أشكال أخرى عديدة مناهضة للعنصرية، مع تحول أوسع نحو سرديات حقوق الإنسان بشكل عام.

وقد مثلت سلسلة الأفكار الفلسفية والنظريات المستمرة التي نجدها في أعمال أكاديميين من أمثال "هومي بابها Homi Bhabha" و"جوديث بوتلر Judith Butler" و"جاك دريدا" و"بول جليروي" دلالة جديدة على ظهور نمط ما بعد العنصرية (Nayak 2006)، ويكون التركيز الأساسي في تلك النظريات والأفكار على لغة

التداخل العرقي وعلى تجاوز القوميات كوسائل لفهم الطبيعة المتغيرة للوجود العرقي ما بعد الاستعماري، وهي لغة تحجب جذور العنصرية دون قصد، وتضعف بشكل جذري من رسوخ العنصرية وتجذرها في الحياة الاجتماعية اليومية في عالمنا المعاصر (Lentin 2004: 315, Huggan and Law 2009)، وقد أدى الخلط بين "عنصرية ما بعد الاستعمار" و"ما بعد العنصرية" إلى معارضة شديدة من جانب الكثيرين على نحو ما ترى عالمة الاجتماع "آلانا لينتين" وآخرون غيرها. وقد لفتت الانتقادات الانتباه إلى ضرورة إعطاء أهمية كافية للظروف المادية التي تحيط بالعنصريين سواء في الماضي أو الحاضر.

ووفقًا لـ"لينتين" فإنه قد تم التعامل مع هذه الظروف على أكمل وجه في عمل المفكرين المبكرين المناهضين لحركة الاستعمار بداية من "فرانتز فانون" الذي عانى شخصيًا من واقع كونه أسود البشرة، وحتى التحليلات الرائعة لـ"إيمي سيزار Aimé Cesaire" عن الماكينة العنصرية لأنظمة الحكم الإمبريالية والاستعمارية (Lentin 2004: 316—17; see Chapter 1). وفي دراسة أكثر تجريبية، قام الاتحاد الأفريقي عام ٢٠٠٣ م بدراسة تصورات وخبرات الأطفال الذين ينشئون في عائلات مختلطة الأعراق ومتداخلة الإثنيات، وأكدت الدراسة ضرورة التفكير فيما بعد العرقية (كبديل لما بعد العنصرية)، وأكدت كذلك ضرورة إدراك الاختلاط العرقي والزعم بهويات مختلطة.

وينطوي ما بعد التفكير على كارثة تلي أو تحل محل العلاقات والأيديولوجيات السابقة، ولنا أن نسأل: متى بدأت ما بعد العنصرية؟ يمكن القول إن تحدي الفاشية الألمانية، والانحلال التدريجي للاستعمارية الأوروبية، وبيان بطلان الصيغ العلمية والهيراركية (التراتبية) للتبريرات العنصرية، كلها كان لها تأثير كبير على طبيعة العنصرية ذاتها، وكما أكد "ميلز Miles": "لقد بدأت القوة المسيطرة للعنصرية في الاضمحلال في أوروبا خلال ثلاثينيات القرن

العشرين"(Miles 1993: 214). وبالفعل، فإن نجاح مناهضة العنصرية قد أدى إلى بعث خطاب عنصري ولكنه غير هيراركي ومشفر، وتتم تسمية هذا الخطاب بتسميات عديدة منها "الخطاب الجديد"، "الخطاب الثقافي"، "الخطاب المحايد"، والسمة الأساسية لتلك الخطابات أنها تتضمن إستراتيجيات الإنكار باستمرار، على سبيل المثال (أنا لست عنصريًا، ولكن....). وتحليل تلك الإستراتيجيات الخطابية في هذه الحجج العنصرية له قيمة خاصة في طريقة عمل العنصرية وتأثيراتها.

ويكفي هنا أن نقول إن هذه الإنكارات تعمل كإستراتيجية للدفاع عبر تمثيل إيجابي للذات. ومن ثم تسهل تلك الإستراتيجيات من الهجمات المضادة ضد مناهضة العنصرية. وإنكار عنصريتنا وصلتها بقدرتنا على العدوان هو رد فعل منتشر سواء تم التعبير عنه بأشكال عنف أو بأشكال محايدة، وهو دفاع انفعالي قوي ضد الاعتراف بالمعرفة المحزنة والمؤلمة بالذات الإنسانية (Pajaczkowska and Young 1992).

ويعتبر مصطلح "ما بعد الاستعمار" مصطلحًا فضفاضًا ويثار حوله الكثير من الجدل في حد ذاته، وينطوي المصطلح على بعض الاعتراف بأن الدافع إلى إنهاء الاستعمار يتضمن بالضرورة آثارًا من صميم العمليات الاستعمارية والإمبريالية نفسها، ويتمنى لو أنه يستطيع التنصل منها (Gikandi 1996)، ويمكن أن تكون عنصرية ما بعد الاستعمار هي عنصرية رد الفعل المؤسس على تهديد الهويات الثقافية والاجتماعية التقليدية، ويمكن أن تكون هي عنصرية الاحترام "الباطل" المؤسس على التوجه الأساسي لليبراليين ورغبتهم الحثيثة في خلق ثقافات متباينة لكنها ليست متصادمة، ومعظم عنصريات ما بعد الاستعمار هي عنصرية "مراقبة *Surveillance*" على الأقل في سياق أوروبا المعاصرة، وهي العنصرية

المؤسسة على ما يسميه "إتين باليبار Etienne Balibar" التحول الإستراتيجي لمشروع الاستيعاب داخل مشروع الاستبعاد، وهو التحول الذي يصبح فيه الأجانب "غرباء"، وتخفي الحماية وراءها "تفضيلاً"، وينزلق فيه الاختلاف الثقافي داخل "وصمة العار العنصرية"، وكل ذلك يحقق منافع للأوروبيين، الذين هم كيان مختلف تمامًا عن سكان أوروبا ككل (Balibar 2003: 122)، ويزعم "باليبار" بشكل مثير للجدل أنه في قلب هذه العملية تكمن بنية العنصرية الأوروبية، والتي تتمحور حول كل من المعاملة الرسمية والتصور غير الرسمي عن العمال المهاجرين من أفريقيا وأسيا، ومن أجزاء أخرى في أوروبا تعاني اقتصاديًا (Balibar 2003; see also Dainotto 2007). وهؤلاء العمال الذين يعيشون حياتهم على جانب من الحدود، وينتجون على الجانب الآخر، هم ليسوا بالداخل ولا بالخارج؛ فبدلاً من ذلك هم:

يعاملون بالداخل رسميًا وكأنهم بالخارج، ووضعهم غير المستقر هذا يؤدي إلى زيادة مطردة في التحكمات الأمنية وعنفها، والتي تنتشر في كل مكان في المجتمع، وتقتسم الحدود في إقليم أوروبا كله، جامعين بين التقنيات الحديثة في عمليات التسجيل وتحديد الهوية من جانب، والتنميط العنصري الجيد والقديم من جانب آخر (Balibar 2003: 123).

ويفترض "باليبار" أن المعاملة التمييزية التي تجابه هؤلاء العمال إنما تعني أن نموذج الديمقراطية الأوروبية لا يتضمن بالضرورة خلو أوروبا من التمييز العرقي، وهذا الأمر مؤكد فيما يتعلق بالمواطنة والحقوق السياسية الأخرى، بل على النقيض، فإن الاستحقاقات غير العادلة في المواطنة والجنسية قد تمركزت فيما يسمى بـ"أوروبا الجديدة"، وهذه التركيبة لبنية التمييز العنصري هي أمر واضح في كل البلدان الأوروبية. وهي من ميراث الماضي الاستعماري (Balibar 2003: 121; see also Brah 1996)، ويمكن للدولة أن تكون ما بعد عنصرية وعنصرية في

الوقت نفسه؛ فتكون ما بعد عنصرية حين تواجهه أو تقضي على الممارسات العنصرية في بعض الأحياء أو المناطق، وتكون عنصرية فيما يتعلق بالتقسيمات والأيديولوجيات الراسخة في قلب العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بداخلها. إن مفاهيم "ما بعد عرقي"، و"ما بعد العرقية"، و"ما بعد العنصرية" هي مفاهيم قيمة فيما يتعلق بعمليات النقد والتحرر من التفكير العرقي وعلاقات القوى العنصرية، ومشكلة هذا الموقف المعارض –وهي نفسها مشكلة مصطلح ما بعد الاستعمارية– هو أنه يتحول إلى شرط غامض للناس في أي مكان وفي كل مكان (Loomba 2005: 20).

وقد أصبح الدفاع عما بعد القومية العالمية موضوعًا للنقاش المعاصر، باعتبار أنها تحرر من الروابط والعلاقات المزعجة في الإثنية والقومية والمحلية (Habermas 1998, May et al. 2004)، وسوف نشير فيما يلي إلى الجانب المظلم في العولمة والديمقراطية العالمية في موقفهما من جماعات الأقليات في العالم، فهما يتحكمان في حالة تلك الأقليات، وتشمل سياسة ما بعد القومية مجموعة من العناصر الأساسية مثل الهويات المختلطة، والمجتمعات المتباينة، والاستفتاءات الدولية، والمواطنة العالمية، وتجاوز مفهوم الدولة القومية.

وتتضمن سياسة ما بعد القومية كذلك تقليل إمكانية التشارك في سياسة عالمية تتسم بتعدد القوميات، وتحط من قيمة الانتماء لدى الناس، وتهمش سياسة ما بعد القومية أيضًا من الروابط الأساسية التي يعتمد عليها الناس، مثل روابط العائلة أو الجماعة أو الطائفة أو الصحبة، باعتبار أن تلك الروابط والعلاقات تشكل حجر الزاوية في الصراعات من جانب من يشعرون بأنهم أقل تميزًا (Calhoun 2004).

والطريقة التي تعمل بها هذه العملية تتزامن وتتداخل مع الطموحات والسرديات العالمية التي تعمل جنبًا إلى جنب مع الدفاع عن العنصرية وصناعة

المأساة، وقد تم الكشف عن ذلك في دراسة حديث أجريت عن لندن ما بعد الاستعمارية (Keith 2005)، وهنا يمكن أن نقول إن الطرق الأزلية في إعادة إنتاج الكراهية العنصرية وقوى الانغلاق العرقي والإثني وعنصرية الحياة اليومية تعمل جنبًا إلى جنب مع ما يمكن أن نسميه "التعددية الثقافية في الحياة اليومية" وصور الحوار ولحظات من التواصل والتلاقي الثقافي.

وقد أكد "كيث Keith" أن هذه الخطابات المتصارعة توجد بشكل منفصل في مناطق مختلفة من لندن، وكان ذلك بالاعتماد على البحث في منطقتين من المدينة، المنطقة الأولى هي المنطقة المعروفة باسم "Isle of Dogs" والتي يصورها السكان المحليون بأنها موقع للصراع العنصري، والمنطقة الثانية هي "ديبتفورد Deptford" التي تصور على أنها موقع التناغم والتعاون بين الجيران على اختلاف أعراقهم، وبالنسبة لكيث فإن سطحية هذين الموقفين تتكشف عند إجراء البحث مع الشباب، حيث يكشف البحث مع هؤلاء أن الحياة الاجتماعية معقدة، ويكشف أن هذين الموقفين يتصلان بشكل كامل في الشبكات الاجتماعية غير الرسمية داخل المحليات والجماعات مع تنوع صور الاتصال، والاستهلاك، واستخدام المكان لعبور الحدود العرقية والمكانية، وتعزيز الخطر العنصري.

وبعيدًا عن الجدل الأكاديمي بين الباحثين، حدث جدل آخر أوسع من النقاشات وردود الأفعال الشعبية بعد انتخاب أول رئيس أمريكي ذي بشرة سوداء:

في ليلة الانتخابات.. بدا لي أن بعضًا من مشكلاتنا -إن لم تكن جميعها- قد تم حلها، حتى ولو كان انتخاب الرئيس ينبهنا بأن الجزء الأصعب لم نواجهه بعد. ألم نبدأ بالفعل في سماع أن ترشيح "أوباما" حدث في مجتمع ما بعد عنصري؟ أليس من الممكن أن المبادئ التي أكدها هذا الحدث التاريخي مثل الديمقراطية والتشارك وتعدد الثقافات ربما تلهم بقية العالم ليمارس قدرًا أكبر من التسامح والتعاطف؟.. ولكن في الليلة نفسها. ضرب بعض الصبية البيض شابًا أمريكيًا من أصل أفريقي في نيويورك وهم ينشدون "أوباما"، وتم حرق كنيسة للسود في "سبرينج فيلد" في ماساتشوستش، وعندما فتحنا صفحات الجرائد في اليوم التالي وجدنا أن الحروب الطائفية ما زالت مستعرة في بؤر التوتر والنزاع حول العالم (Prose 2008).

هل انتهت العنصرية؟ لقد أصبح هدف النظرية النقدية لمفهوم العرق وجـــود حركة ملموسة تتجاوز التقسيمات العرقية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكيـــة، وقد ظهرت هيئة من الأكاديميين القانونيين الأمريكيين في السبعينيات على خلفيـــة نجاحات وإخفاقات حركـــة الحقـــوق المدنيـــة (Matsuda et al. 1993, Bell 2008, Marable 2000, Hatch 2008)، وقد أضافت على مشروع آنا كوبر Anna Cooper الذي أشرنا إليه في الفصل الثالث، وقد ركزت علـــى دراســـة التـــداخل الطـــائفي والروابط المتداخلة في النوع والجنس والقومية في سياق إعادة إنتاج أنساق الهيمنة العنصرية (Collins 2005).

ويُنظر إلي البحث في التطور العرقي في عصر ما بعد الحقوق المدنية على أنه يحجب إجحافًا عنصريًا راسخًا. ويسمى هذا الأمر (العنصرية المصابة بعمـــى الألوان)، والتي فيها يفترض أن عدم المساواة العنصرية نتاج للاختلافات الثقافيـــة والطبيعية والاقتصادية بين الجماعات، ويُفترض فيها أن رفض فكرة العـــرق هـــو ضرورة لنهاية العنصرية (Hatch 2008). فالكفاح من أجل المـــساواة العرقيـــة لا يزال غير مكتمل، وهذا الكم من العمل الضخم في الأبحاث المتعلقـــة بالعنـــصرية يرتبط بمدى استثارة القوى العنصرية، وكذلك يرتبط بالعنصرية المتخفيـــة تحـــت الخطابة في الديمقراطية الليبرالية، والاستحقاق، والنزعة الفردية، والتقدم.

وهناك العديد من الدول التي حاولت أن تقضى على العنصرية، وتعـــد كوبـــا واحدة من تلك الدول، فقد سنت تشريعات بعد الثورة الكوبية عـــام ١٩٥٩م للقـــضاء على العنصرية، والجدير بالذكر أن العبودية قد انتهت في كوبا عام ١٨٨٦م، واستمر العبيد من أصول أفريقية من رجال ونساء في العمل داخل كوبـــا لكـــن باعتبـــارهم أحرارًا. ومع ذلك كانوا يعيشون في ظروف معيشية صعبة للغاية سواء فيما يتعلـــق بالسكن والتعليم وغيرها حتى وقت الثورة، وكان يُمنع على الـــسود الـــدخول إلـــى الفنادق والشواطئ والمدارس والوظائف التي تتبع القطاع الخاص. وقد نادت الحكومة الكوبية الثورية بـــ"عدالة شاملة ومطلقة" كما أشـــار كاســـترو مـــؤخرًا (Castro 2007). وعلى الرغم من مرور خمسين عامًا من الالتزام السياسي بتحقيق هذا الهـــدف فـــإن الحكومة قد فشلت في استئصال التمييز العنصري والظلم الناتج عنه في كوبا.

تعليق فيدل كاسترو على العنصرية في كوبا

''السود.. ما زالوا يعملون في الأعمال الشاقة والمرهقة جسديًا، والأقل أجرًا ".

"عندما تذهب إلى سجوننا سوف ترى أن الكثير ممن هم داخل السجون ينتمون للأحياء المهمشة، وأنهم كانوا أطفالاً لأسر كبيرة تعيش جميعها في غرفة واحدة في تلك الأحياء المنسية''.

''يوضح التليفزيون الكوبي أن معظم المجرمين هم من الأطفال السود ومن مختلطي الأعراق (الميستيزو mestizos)، ما الجيد في أن يتم ربط الجرائم التي تزعج المجتمع بجماعة إثنية معينة''.

''ما تبقي هو.. أن هناك تمييزًا بين الناس في بعض التعليم وبعض الثقافة، والذين عاشوا لسنوات طويلة في فترة الثورة يعرفون مدى الإنجاز الضخم الذي حققه السود ومختلطو الأعراق، ولكن هذا التمييز ينعكس في المجتمع''.

''ما يبقي هو... التمييز الذاتي بين الناس في بعض التعليم، وبعض الثقافة، الذين عاشوا لسنوات طويلة في الثورة وقد رأوا الإنجاز الضخم (بالسود ومختلطي الأعراق) لكن هذا التمييز انعكس في المجتمع.

''لدينا القليل من السود ومختلطي الأعراق ممثلين في الحكومة؛ لأننا ما زلنا نكرر حقيقة أن نسبة قليلة من هؤلاء يستطيعون الحصول على تعليم جامعي''.

''الشيء الأول الذي أسأل عنه عندما أزور أية مؤسسة تعليمية أو تربوية هو تركيبها الإثني''.

.Source: Castro with Ignacio, 2007: 227-233

إن كوبا بلد عالمي مختلط ومتعدد الثقافات إلى حد بعيد. وهو في الوقت نفسه يعاني من عدم المساواة العنصرية والتمييز العرقي، وذلك واضح عن دراسة تكوين كل من النخب السياسية والعسكرية والحكومية من جانب، وأولئك الموجودين في السجون أو في شبكات الدعارة أو من يعانون الفقر من جانب آخر.

إن الصراع العرقي في أفريقيا الوسطى، والعنصرية ضد غجر الروما في أوروبا، وقمع الشعوب الأصلية والأقليات في مناطق عديدة في العالم، وكذلك الارتفاع الملحوظ في مستويات العنف والصراع والإبادة العرقية، كل هذه الأحداث لا تشير بأي شكل من الأشكال أننا نتجه نحو عالم ما بعد عرقي أو ما بعد عنصري، وتدل أحداث الشغب العنصري ضد غجر الروما في إسبانيا وإيطاليا، وكذلك الحوادث العنصرية ضد غجر الروما في رومانيا وإيطاليا وفنلندا عام ٢٠٠٨، على خطورة الحركة المناهضة للغجر في أوروبا (ERIO 2009).

وتنتشر العنصرية في العديد من الأقاليم والأمم والسياقات المحلية والوطنية، والأمر المشترك بينها هو إنكار تلك العنصرية أو إعلان رفضها، وتعد التقسيمات العنصرية والإثنية على درجة كبيرة من الأهمية لكنها تقسيمات مرنة ومتشظية، وقد انتُقدت فكرة العرق في حد ذاتها بشكل متزايد، ومع ذلك ظلت مستمرة في علوم الوراثة والجينات (راجع الفصل الثاني). وقد ازدادت محاولات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وازداد كذلك استخدام القانون الدولي والوطني لتحدي التمييز العرقي، وزادت أيضًا مستويات معرفة العنصرية والإثنية والهجرة وفهمها، ومع ذلك لا يمكن إنكار البنى الاجتماعية العالمية التي تدعم العنصرية، والتي تزداد الشكوك والتساؤلات حول شرعيتها، وقد تمت الإشارة إلى طبيعة تلك المفارقات ونطاقها ونطاقها خاصة فيما يتعلق بالأزمات العنصرية في أوروبا في الفصول: الثاني والسادس والسابع من هذه الدراسة.

ويخاطر "وينانت Winant 2006: 999" بالتنبؤ بقدوم "أزمة عنصرية عالمية"، ويؤكد أنه من المحتمل أن نشهد نظرية أفضل وفهمًا أعمق للهوية العرقية وما يتصل بها من "خراب الإنسانية" من ناحية، والعنصرية البنيوية العميقة وغزارة التبرير العنصري من ناحية أخرى، ويوضح أن هذا هو مكمن التناقض الرئيس في وجهة نظره، وسوف نثير بعض التساؤلات لاحقًا في هذا الفصل. ومنها، التساؤل عن مدى ملائمة مفهوم الأزمة العنصرية؟ وما الشكل الذي يمكن أن تتخذه تلك الأزمة؟ وكيف يتم التعامل مع الجماعات التي تطالب بالاعتراف أو الحقوق الأخرى من جانب الدول الوطنية؟ وما التوقعات فيما يتعلق بتجاوز العنصرية والإثنية في المجتمع المعاصر؟

إن حرية الانتقال للسكان والهجرة الدولية سوف يؤديان إلى تنوع ثقافي أكبر للمواطنين في الدول الوطنية غير الآمنة أو التي تعاني من الظلم العالمي، وسوف تؤدي التكنولوجيات الحديثة والأنماط المتغيرة في الاستهلاك إلى تركيب إقليمي أوسع وإلى ثقافات عالمية. وسوف تثير تلك القوى العالمية هي أيضًا صورًا جديدة من مواقف العدائية الإثنية ومعاداة المهاجرين، كما هو واضح في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال تجاه أقليات تضرب بجذورها في المجتمع، مثل التطور الحادث في حركات معاداة السامية، أو كما هو واضح في الخطاب العدائي ضد الأقليات في روسيا.

وبالرغم من التدخلات الدولية والإعلانات العالمية والسياسات الوطنية الخلاقة والتداخل الإثني والعرقي فلا يزال هناك احتمال قوى بأن يستمر الصراع العرقي والعنصري، وذلك لأن الانتماءات العرقية والإثنية تلعب دورًا مهمًا في حياة العديد من الناس، فهي تضفي معنى على الحياة بالنسبة لهم، ولها دور عملي في حياتهم سواء في الأزمان القديمة أو الحديثة أو المعاصرة. ولكن السؤال: ما

الأقليات الأكثر عرضة لخطر الفناء والتطهير العرقي في وقتنا الحاضر؟ وما الدور الذي تلعبه الإثنية في ظهور تلك الصراعات؟ وإلى أي مدى تسهم الخلافات الإثنية المتزايدة في التهديد بصراع مهلك؟

وهنا نبحث تلك التساؤلات، إضافة إلى المعنى المقصود بسياسة حقوق الأقلية في سبيل تقييم النطاق الذي تمثل فيه الأجندات المقترحة حلاً ملائمًا وقابلاً للتطبيق لتكوين مجتمعات قابلة للتطبيق محليًا وقوميًا وإقليميًا.

لقد أشرنا في الفصل الخامس من هذا الكتاب للتصنيفات المختلفة للأقاليم العنصرية حول العالم، وأوضحنا أن تلك الأقاليم تتشابه وتتداخل فيما بينها في التاريخ والظروف والتفاصيل الخاصة بالتمييز العرقي أو العنصرية. وفي أوروبا تختلف العنصرية الفرنسية عن العنصرية البريطانية أو المجرية خاصة فيما يتعلق بالتفاصيل، والعنصرية الأوروبية تختلف عن العنصريات الإقليمية الأخرى في روسيا والصين ودول شرق أسيا على سبيل المثال، خاصة في التفاصيل والأهداف والتأثيرات. وفي القسم التالي من هذا الفصل سوف ننظر بشكل أوسع إلى الصراعات الإثنية والعرقية حول العالم، وسوف نركز على المناطق التي تتعرض فيها الأقليات العرقية لتهديد وخطر داهمين من جانب الجماهير لنلفت الانتباه إلى القوة المعاصرة لنماذج سيطرة الأقلية، وخاصة في تلك المواقف التي تكون فيها الظروف واضحة الفساد.

الأقليات

إن تجدد الصراع، وقهر الأقليات، والقتل العشوائي، وخلق موجات من اللاجئين، هي بعض التوجهات الأساسية التي تحدد عالمنا المعاصر، وعالمنا المستقبلي. تزداد وتيرة الصراع في القرن الأفريقي، وأفريقيا الوسطى، والشرق

الأوسط، وغرب أسيا منذ عام ٢٠٠٧، وتـزداد الانقسامات الإثنية والدينية، والصراع المصاحب لها، والقتل في تلك الأقاليم سواء بداخلها أو عبر الحدود. وتنتقل الصراعات الإثنية إلى عدد سكان أكبر في العديد من الحالات ومنها إثيوبيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد. فهناك عوامل محددة تبين أنها تصدر الصراع الإثني والعرقي للسكان ذوي الصلة والقرابة عبر الحدود (Lattimer 2008: 45). فبدلاً من تصدير الديمقراطية تم تصدير الصراع عبر الحدود الأفغانية، والحدود الإسرائيلية الفلسطينية، والحدود الباكستانية، وأيضًا في الحالة التي سوف نتوقف عندها وهي الصومال.

جماعات عرضة للخطر

ليس لمستويات الاختلاف الإثني والثقافي في مجتمع ما أي تأثير يُذكر في احتمال نشوء صراع إثني أو عرقي يترتب عليه عنف أو تطهير عرقي (Lattimer 2008)، وتستند تلك الفكرة إلى تحليل كمي طويل لسلسلة من الفروض السببية (Harff 2003)، وتقدم مراجعة نقدية خاصة للخطاب السياسي الوطني الذي يسعى إما للحد من الهجرة، وإما لرفض خلق مجتمعات متعددة الإثنيات ومتعددة الثقافات بذريعة الحد من الصراعات العرقية والإثنية.

بينما هناك عوامل أخرى مثل التعود على العنف غير المشروع من جانب القوات المسلحة أو قوات الأمن، والإفلات من العقوبات بعد انتهاكات حقوق الإنسان، والتسامح الرسمي مع لغة الكراهية بل التشجيع عليها ضد جماعات خاصة، وفي بعض الحالات المتطرفة، هناك الخبرة السابقة بالقتل الجماعي. وكلها عوامل تزيد من احتمال ارتكاب العنف والأعمال الوحشية، وقد أحصت جماعة حقوق الأقليات عام ٢٠٠٨ أعلى عشرين إقليمًا في العالم من حيث تعرض الأقليات فيها للتهديد، مع

التركيز بشكل خاص على الجماعات الأكثر فقرًا وتهميشًا، وتُعرف الأقليات على أنها جماعات إثنية ودينية ولغوية غير مسيطرة، وهي ليست بالضرورة أقليات من حيث العدد، وتشمل جماعات من أهل الإقليم أو جماعات رُحل، وتشمل أيضًا جماعات مهاجرة أو لاجئين.

أعلى عشرين دولة من حيث تهديد الأقليات
١- **الصومال:** ("دارورد" - "هوي" - "قبائل الإسحاق")(*) وعشائر أخرى مثل "الأوجادين" و"البانتو" و"جابوي" (ميدجان) وجماعات مغلقة أخرى.
٢- **العراق:** "الشيعة" و"السنة" و"الأكراد" و"التركمان" و"المسيحيون" و"الصابئة المندائيون" و"اليزيديون" و"أكراد الفيلية" و"الشبك" و"البهائيون" و"الفلسطينيون".
٣- **السودان:** "الفور" و"الزغاوة" و"المساليت" وقبائل أخرى في دارفور "الدنكا" و"النوير" وجماعات وقبائل أخرى في الجنوب "النوبة" و"البجا".
٤- **أفغانستان:** "الهزارا" و"البشتون" و"الطاجيك" و"الأوزبك" و"التركمان" و"البلوش".
٥- **ميانمار/ بورما:** "كوشين" و"كاريني" و"كارين" و"مونس" و"راخيني" و"روهينغا" و"شان" و"شين" (زوميس) و"وا".

(*) قبائل دارورد من أكبر قبائل الصومال، وهم من أشراف الحجاز، ويقال إن نسبهم يرجع إلى أسلم بن عقيل بن أبي طالب ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم، وينتمي عدد كبير من زعماء الصومال إلى هذه القبيلة التي يتركز وجودها في جنوب الصومال وغربه وفي مقديشيو العاصمة. أما قبائل هوي فهي أكبر مجموعة قبلية تنتشر في وسط الصومال ويبلغ عددها حوالي مليوني نسمة. ولما قبائل الإسحاق فهي مجموعات قبلية كبرى في شمال الصومال وباقي القرن الإفريقي، وتسمى أشراف إسحاق أو بنو إسحاق، ويقال إن نسبهم يرجع إلى الحسين بن علي، وتنتشر القبائل أيضًا في جيبوتي وتتكون من مجموعة من العشائر الكبيرة. (المترجم)

٦- **جمهورية الكونغو:** "هيما" و"ليندو" و"هوندي" و"هوتو" و"لوبا" و"لوندا" و"توتسي/بانيامولينجي" و"توا/مبوتي".

٧- **باكستان:** "أماديا" و"البلوش" و"الهندوس" و"المهاجرون" و"البشتون" و"السنديون" وأقليات دينية أخرى.

٨- **نيجيريا:** "إبو" و"جاو" و"أوجوني" و"يوروبا" و"هاوسا (مسلمون) ومسيحيون في الشمال.

٩- **إثيوبيا:** "أنواكا" و"أفراس" و"أورومو" و"الصوماليون" وأقليات أخرى أصغر.

١٠ - **تشاد:** جماعات "الأفارقة السود" و"العرب" و"الجنوبيون".

١١- **سيريلانكا:** "التاميل" و"المسلمون".

١٢- **إيران:** "العرب" و"الأذر" و"البهائيون" و"البلوش" و"الأكراد" و"التركمان".

١٣- **جمهورية أفريقيا الوسطى:** "كابا" (سارا)، و"مابوم" و"موبورو" و"آكا".

١٤- **لبنان:** "الدروز" و"المسيحيون الموارنة" و"الفلسطينيون" والشيعة والسنة.

١٥- **ساحل العاج:** "ماندي الشمالية" (ديولا)، و"سينوفو" و"بيتا" وجماعات أخرى حديثة.

١٦- **أوغندا:** "أشتولي" و"كاراموجونج".

١٧- **أنجولا:** "باكونجو" و"كابينداس" و"أوفيمبوندو" و"الباسترولیون" و"سان" و"كويسي".

١٨ - **الفلبين:** المهمشون و"المورو" (مسلمون) والصينيون.

١٩- **بوروندي:** "الهوتو" و"التوتسي" و"التوا".

٢٠- **هايتي:** جماعات سياسية واجتماعية.

Source: Lattimer 2008: 50 – 51

إن تعددية هذه الجماعات التي تحت التهديد، وتعقد تلك السياقات، يتضمنان ضرورة الاعتراف بأهمية تطوير فهم أوسع للقوى الإثنية والعنصرية والهجرة عبر سلسلة من المواقف الإقليمية، ومن المستحيل التعامل مع كل هذه السياقات هنا، وبدلاً عن ذلك سوف نأخذ مثالين فقط من الخمسة الأُول في هذه القائمة لتدقيق النظر فيهما، وهما الصومال في القرن الأفريقي، وبورما (اتحاد مينامار) في جنوب شرق أسيا.

الصومال.. أزمات العشائر وصراعها

لقد تأسس النظام الاجتماعي في الصومال على العرقية والوضع الاجتماعي والطبقي واللغة للعشيرة التي ينتمي لها الفرد (Bestman 1999). قرون من الاضطهاد العرقي والظلم في الصومال قامت فيها العشائر الأكبر باضطهاد العشائر الأصغر وأقليات أخرى، وما زال الأمر مستمرًا. والعنف بين العشائر في الصومال مشابه في طبيعته للصراع الإثني أو الطائفي في أجزاء أخرى من العالم؛ حيث يتم استهداف الناس العاديين فقط بسبب هويتهم العشائرية، أو يتم استهدافهم عشوائيًا. كما يحدث في مقديشيو على سبيل المثال، وقد خلقت موجات اللاجئين كارثة إنسانية لما يزيد عن مليون شخص لقوا حتفهم بسبب الحرب أو العنف أو المرض (World Bank 2005, Lattimer 2008, BBC News 2009b). وثلث السكان في حاجة لمعونات غذائية، وقد تم تشريد ما يزيد على مليون شخص، ولم تعد هناك حكومة فاعلة منذ ١٩٩١م. والتركيز العالمي كان فقط على هجمات القراصنة الصوماليين.

وعلى الرغم من وجود أقليات متعددة فإن المجتمع الصومالي هو مجتمع متجانس نسبيًا من الناحية اللغوية (يتحدث اللغة الصومالية)، ومن الناحية الدينية

(الإسلام)، وتنحدر القبائل والعشائر من عائلات رئيسة هي الداروود والدير وإسحاق وهوي وراهانوين، وليس هناك اتفاق على بنية العشيرة أو تركيبها. وفيما بين الصوماليين أنفسهم هناك نزاع على الانتساب للعشائر، ويتعقد الأمر أكثر بسبب سيولة هوية الانتماءات العشائرية. والعشيرة الأقوى تزعم أنها تملك أراضي العشائر الأضعف والناس المهمشين، وغالبًا ما يتم تشريدهم، وفي بعض الحالات يتم استعبادهم، وقد غيرت المنافسة حول مصادر القوة من حدود العشيرة بشكل ملحوظ في أجزاء عديدة من البلاد، مع وجود عشائر جديدة توحد صفوفها للدفاع عن الأرض أو لشغل أرض الغير، وينتج ذلك أشكالاً جديدة للصراع.

ويوضح تاريخ الصومال أن هناك العديد من العوامل التي أدت إلى الصراع المسلح، وقد لعبت تلك العوامل دورًا كبيرًا في إدارة الحرب أو نهايتها أو منعها، ومن تلك العوامل على سبيل المثال، النعرة العشائرية، والانقسام داخل القبيلة أو العشيرة الذي استخدم لتقسيم الصومال، والتصادمات والعنف للسيطرة على الموارد والسلطة، وحشد ميليشيات مسلحة، وعرقلة محاولات المصالحة.

ويلعب قادة العشائر أيضًا دورًا أساسيًا في هذا الصراع، فضلاً عن القانون العرفي للعشائر والذي يستخدم على أنه أساس لمفاوضات التسوية والتصالح، ويعمل دفع الدية عائقًا أمام نهاية العنف المسلح. باختصار، أصبح الصومال مجتمعًا مسلحًا بات فيه العنف هو المعيار، والسلاح هو الشكل المألوف في مشهد الصراع، وخلفية هذا السياق الحالي هو تاريخ الاستعمار الغربي في الإقليم والصراع على الأرض والسلطة السياسية.

وقد استقل الصومال بعد الاستعمار والوصاية الفرنسية والإيطالية والبريطانية عام ١٩٦٠م، وقد أدت الصراعات على مناطق الأقليات إلى حرب أوجادين في

١٩٧٧-١٩٧٨م مع إثيوبيا، وتدخلت القوات الصومالية لدعم المتمردين الصوماليين، بدعوى تحرير إقليم أوجادين الذي يسكنه الصوماليون. وخسر الصومال الحرب التي راح ضحيتها ما يقرب من خمسة وعشرين ألف شخص. أما الحرب الكبرى الثانية التي شهدها الصومال فكانت الحرب الأهلية بين الجيش الصومالي والحركة الوطنية الصومالية للسيطرة على شمال غرب الصومال.

وقد تأسست الحركة الوطنية الصومالية في عام ١٩٨١م، وكانت تضم أعضاء قبيلة الإسحاق الذين خاضوا حرب أوجادين، ومبرر تلك القبيلة هو ما حدث في الثمانينيات عندما وضع نظام الحكم آنذاك الشمال الغربي الصومالي تحت السيادة العسكرية، وقد عمدت الإدارة العسكرية إلى تجريد القبيلة من ممتلكاتها وأعمالها، وقد أعلنت الحركة الوطنية الصومالية الحرب الأهلية في مايو ١٩٨٨م. وخلّفت الحرب العديد من الكوارث.

وقد ارتكبت القوات الحكومية فظائع ضد المدنيين، ويقدر عدد الضحايا في تلك الحرب ما بين خمسين إلى ستين ألفاً معظمهم من قبيلة الإسحاق التي كانت المكون الرئيس للحركة الوطنية الصومالية.

وقد دكت القذائف مدينة "هيرجيسا" وأجبرت أربعمائة ألف صومالي على عبور الحدود الإثيوبية كلاجئين، وتم تشريد أربعمائة ألف آخرين داخل الصومال، وقد أدت الفظائع المرتكبة في حق قبيلة الإسحاق إلى أن تعلن الأخيرة نفسها دولة داخل الأراضي الصومالية في "صومالي لاند" (أرض الصومال) عام ١٩٩١م، وظهرت صراعات عديدة بين القوات الحكومية وعدد متزايد من الجماعات والحركات التي طالبت بالتحرر، وشملت تلك الحركات "المجلس الصومالي المتحد" (قبيلة الهوي)، و"الحركة النضالية الصومالية" (قبيلة الأوجادين)، و"حركة الخلاص الوطني الصومالي" (قبيلة ماجيرتين) (World Bank 2005).

وقد أدت تلك الظروف إلى الإطاحة بالحكومة الاتحادية بمساعدة إثيوبيا، وأدى الصراع بين قبيلتي "الهوي" و"الداروود" إلى تدمير نطاق واسع من الأراضي في مقديشيو العاصمة وهرب عدد كبير من السكان، وهناك أقليات أخرى مثل "البانتو" وجماعات أخرى أصبحت أهدافًا للعنف من كل جانب، وزادت أوضاعهم المتردية وتهميشهم (Lattimer 2008)، وتتضمن الأقليات الصومالية بشكل أساسي: قبائل البانتو/ جرير الأفريقية الذين هم في الغالب عمال دون حيازة للأراضي. وقبائل البينادير ي /رير هامار وهم تجار ذوو أصول من الشرق الأوسط، وهناك أقليات أخرى أقل مثل أقليات "الجابوي"، وهناك أقليات أصغر مثل الجماعات الدينية الإسلامية كالأشراف والشيخال، وجماعات الباجوني المنخرطة في حرفة الصيد، وتلك الجماعات مهمشة إلى أقصى حد، كما أنهم يقعون خارج البنية القبلية الصومالية، ويعيشون في أشد حالات الفقر معتمدين على الإعانات الدولية التي تتم سرقتها باستمرار من جانب القبائل والعشائر الأقوى، ويعانون كذلك من أمراء الحروب والميليشيات المسلحة الذين يسرقونهم ويغتصبون نساءهم ويستعبدون أولادهم (Matheson 2008). وتسوء الأوضاع الإنسانية لتلك الجماعات بشكل أكبر بسبب تفسخ مفهوم النظام القبلي لديهم وما يترتب عليه من حماية، وهناك ما يزيد على ثلاثة ملايين شخص في حاجة للدعم والمساندة (HRW 2009).

ميانمار (بورما)

تعيش هذه الدولة تحت قيادة مجلس عسكري يقمع المعارضين، ويستمر في انتهاك حقوق الإنسان، ويستخدم السخرة في العمل بشكل واسع حتى بالنسبة للأطفال، وأيضًا تعتبر ظروف الاحتجاز أو الاعتقال السياسي بالنسبة للمساجين السياسيين ظروفًا مرعبة، وقد تم انتقاد هذا الأمر بشكل متكرر (UN 2008).

وتعتبر سيطرة البورميين على أقليات كارين وشان وراخين ومـون وشـين وكاشين وأقليات أخرى سببًا رئيسًا في التوترات الإثنية التي تجسدت في محـاولات للانفصال، وقد أدت الهجمات التي شنها الجيش على جماعات إثنية في عـام ٢٠٠٥ إلى موجات واسعة من التشريد القسري، كما حدث في ولاية كاين ومناطق أخـرى من ميانمار الشرقية مثل مون وشان وكايا. وفي ولاية راخين الشمالية تم حرق مـا يزيد على ٢٨٠٠ قرية من قرى المون والشان والكايا مـا بـين عـامي ١٩٩٦ – ٢٠٠٥، وتم تهجير أهلها وأنشئ مكانها معسكرات للجيش، ويقدر عـدد الـذين تـم تشريدهم في ميانمار الشرقية بما يزيد على ثمانية عشر ألف شخص، عبر منهم ثلاثة آلاف الحدود إلى تايلاند منذ عام ٢٠٠٦ بسبب معسكرات الجيش في ولاية كاين.

وتشير التقارير إلى أن هناك ما يقرب من حوالي ٥٤٠ ألـف مـشرد فـي ميانمار الشرقية دون أمل في العودة إلى ديـارهم (UN 2006)، وتنفـي الحكومـة الاعتراف بوجود هؤلاء المشردين داخل الدولة وتمنع محـاولات الأمـم المتحـدة وهيئات إنسانية أخرى من الوصول إليهم، وتعتقد منظمة حقوق الإنسان أن هنـاك أطفالاً تم تجنيدهم لقمع ثورات الأقلية الإثنية وعمرهم ١٢ عامًا.

وتقدر منظمة "هيومان رايتس ووتش" (2002) (HRW) أنه ربما يكون هناك ما يزيد على سبعين ألف طفل مجندين في الجيش، وهم فـي الغالـب مخطوفـون في أثناء عودتهم من المدرسة دون علم آبائهم، ويتم تأهيلهم جسديًا ونفسيًا ليصبحوا وحوشًا قبل أن يخوضوا القتال في مناطق الأقليات الإثنية، ويتم اسـتغلال الجنـود الأطفال في انتهاكات حقوق الإنسان كأن يقوموا بحرق القرى أو يستخدموا المدنيين في أعمال السخرة، ومن يحاول من هؤلاء الأطفـال الهـرب أو تـرك الخدمـة العسكرية فإنه يتم ضربه وإعادة تجنيده أو يُسجن حتـى المـوت (HRW 15 Oct. 2002).

ويواجه ما يقرب من سبعة ملايين شخص من إثنية الكارين في بورما تمييزًا عرقيًا متأصلاً في مؤسسات الدولة مثل المدارس ومؤسسات التعليم على سبيل المثال في مناطق الكارين حتى ولو مثلوا الغالبية العظمى من السكان. وهناك استخدام حصري للغة البورمية في المكاتب الحكومية والرسمية، وليست هناك أية فرصة لتقديم خدمات حكومية بلغة الكارين، والوظائف الحكومية في مناطق الكارين محفوظة للبورميين أو الإثنية البورمية، ويواجه ما يقرب من ثمانية ملايين شخص من "المون" في بورما الهجمات المستمرة من جانب الجيش الذي يمارس السخرة والتشريد والاغتصاب والقتل ومصادرة الأراضي بشكل واسع ضد تلك الجماعة الإثنية، وكنتيجة لذلك كان هناك نزوح جماعي من جماعة المون إلى تايلاند، وعن جماعة "الشين" فهم أيضًا جماعة أخرى عانت الظروف نفسها على يد الجيش البورمي (HRW 2009).

وتعتبر جماعة "الروهينغا" من أكثر الجماعات المضطهدة في العالم، وهم أقلية مسلمة يعيشون في ولاية راخين الشمالية، ويعبر وضعهم عن مدى الاضطهاد في ذلك البلد، ويتم التنكيل بهم من جانب قوات الشرطة، ويجبرون على العمل القسري دون أجر، ويتم سجنهم لأتفه الأسباب، بل حتى دون أسباب، وليست لهم أية حقوق قانونية، وممنوعون من المواطنة، ولا تشملهم الخدمات التعليمية والصحية، وممنوعون من الزواج أو السفر دون إذن، وليس لهم حق في تملك الأراضي أو أية ملكيات أخرى، ومن حاول منهم الهرب من تلك الظروف البشعة انتهي به الأمر في معسكرات اللاجئين لعقود، يعيشون بشكل غير قانوني في المناطق المحيطة أو على ضفاف الشواطئ التايلاندية والبنجلاديشية والإندونيسية، ويتخذون من القوارب منازل لهم.

وقد أفاد تقرير حديث في تايلاند (BBC News 2009a). أن المهاجرين واللاجئين الذين أعيدوا مرة أخرى إلى الشواطئ قد أرسلوا إليها في قوارب بدون محركات، وقد تم تقييد أيديهم بالحبال متروكين للأقدار، وأن معظم هؤلاء كانوا من "الروهينغيا" من بورما، وقد قال أحد الرجال من شعب الروهينغا مؤخرًا: ''ليس لدينا أي شيء في بورما، نحن معاقون مثل العبيد، لا نستطيع العمل لأنه تم تقطيع

أيدينا وأرجلنـا، ولـيس لـدينا تـصريح بالـسفر، نحـن بالفعـل عبيـد فـي وطننا'' (Thompson 2006).

نماذج معاصرة في السيطرة والتعبئة

إن مستقبل السيطرة الإثنية والعرقية على الأقليات عبر مناطق عديـدة فـي العالم هو أمر مؤكد، ويمكن أن نرى مدى تطور قوة القومية الإثنية في دول أسـيا الوسطى من خلال اللغة الوطنية والزي الرسميين، كما في تركمنستان على سـبيل المثال. ويؤدي هذا إلى تهميش الأقليات الإثنية، كما هو الحـال بالنـسبة لجماعـة الأوزبك في كازاخستان، وبالنسبة للطاجيك والقرغيـز أيـضًا فتتمثـل الـسيطرة الأوزبكية في سيادة اللغة الأوزبكستانية التي تمثل عائقًا أمام الطاجيك في الحصول على فرص التعليم العالي أو الوظائف الحكومية، وهناك عامل مشترك يمكن تلمسه في كل دول أسيا الوسطى ذات الأغلبية المسلمة تقريبًا، ويتمثل هذا العامـل فـي الانتهاك المستمرّ لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالجماعات الدينية الأخرى، وخاصـة المسيحية التي يظهر أنها تعاني من الاضطهاد والعنف في كل دول الإقليم تقريبًـا (Eastwood and Mihiar 2008).

وقد استمرت الأقليات في الأمريكتين في مواجهة نماذج السيطرة الناتجة عن النماذج الاجتماعية والاقتصادية خلال فترة الاسـتعمار، وتعتبـر الجماعـات ذات الأصول الأفريقية والسكان الأصليون أكثر الجماعات التي عانت مـن الحرمـان والتهميش والاستبعاد، ويعاني هؤلاء من التهميش الاجتماعي والاقتصادي، فـضلاً عن مختلف أشكال التمييز العرقي الأخرى، هذا بالإضافة إلى مشاركتهم المحـدودة جدًا في عمليات صنع القرار، وعدم كفاية الخدمات الأساسية، والفرص المحـدودة أو المعدومة في حق تقرير المصير (Bryan 2008).

وفي أوروبا حدد "إريك ويت Eric Witte" معايير الأزمة الإثنية والعرقيـة، وأكد ما يلي:

"*في أوروبا يتم انتقاد ومراجعة. عمليات التهميش المستمرة لجماعات الأقليات الإثنية واللغوية والدينية من جانب شبكات حقوقية عديدة تتبع منظمات مختلفة، وآليات للمراقبة، وبنية قانونية في كل مكان في القارة* (Witte 2008: 132)".

ويدل فشل هذه المؤسسات وتلك الآليات في مواجهة الهيمنة والتمييز الواسع ضد الأقليات والمهاجرين –مثلما يحدث مع غجر الروما– على عمق التحدي الذي يواجه تلك الجماعات في حياتهم اليومية وكفاحهم من أجل التعبئة السياسية.

وأخيرًا تم الاعتراف رسميًا من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة بحقوق الشعوب الأصلية مثل شعب سامي Sami في فنلندا في عام ٢٠٠٧م، وقد تبنى إعلان الأمم المتحدة لحقوق الشعوب الأصلية هذا الأمر(*)، وصوتت أربع دول ضد هذا الإعلان، وهي أستراليا، وكندا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وقد رأت تلك الدول أن هذا الإعلان يخول لتلك الجماعات قدرًا من السلطة والتحكم في الأنشطة والعمليات التي تتم على أقاليمهم التقليدية وتشمل: الأرض، والموارد، والملكية الفكرية، والتعويض، واسترداد الملكية، والموافقة الرسمية على الإجراءات.

وعلى الرغم من ذلك فإن هذا الإعلان، بالإضافة لتحركات أخرى، قد أدى إلى تعبئة الجماعات الأصلية في الأمريكتين وفي أماكن أخرى للسعي نحو الاعتراف بهويتهم، ومن أجل إحداث التغيير السياسي والمادي المنشود، وقد شكلت هذه العمليات مفتاحًا أساسيًا للنجاح الانتخابي للمرشحين المساندين لتلك الحقوق أو من بين أبناء الأقليات، وقد حدث هذا في بوليفيا، والبرازيل، والإكوادور، وفنزويلا.

(*) تنص المادة ٢٥ من هذا الإعلان على أن "للشعوب الأصلية الحق في حفظ وتعزيز علاقتها الروحية والمادية المتميزة بالأراضي والأقاليم والمياه والبحار الساحلية وغيرها من الموارد التي ظلت، بصفة تقليدية، تمتلكها أو تستخدمها على نحو آخر، والحق في الاضطلاع بمسئولياتها في هذا الصدد نحو الأجيال المقبلة". (المترجم)

وقد زادت مجموعات السكان الأصليين الذين ينادون بحقوقهم، في ألاسكا والأرجنتين وأستراليا، وحتى مجموعات السكان الأصليين الذين تم ترويضهم سابقًا مثل "المابوتشي" في جنوب شيلي و"جوراني" في البرازيل، وقد نادى هؤلاء بضرورة استرداد أرض الأجداد التي ما زالت تحت سيطرة الحكومة والقطاع الخاص، وما زالوا يستفيدون منها (Bryan 2008)، وقد أدت احتجاجات السكان الأصليين في أستراليا ومطالبتهم بالتعويضات إلى نجاح ملحوظ بما تضمنه من تشريعات متعلقة بالحقوق في الأراضي، وسند الملكية الأصلي الذي يتضمن الاعتراف بأن هناك "فائدة قانونية مستمرة" في أراضي الأستراليين الأصليين، والذي قوبل بطلب إثبات صحة سندات الملكية للسكان الأصليين من جانب السلطة الملكية.

المطالبة بحق التملك في أراضي سكان أستراليا الأصليين

في عام ١٩٦٢م استطاعت شعوب أستراليا الأصلية (الأبوروجيني) انتزاع حق التصويت في الكومنولث وانتخابات الأقاليم، وقد استمرت الاحتجاجات والتظاهرات المنظمة من جانب السكان الأصليين ضد ظروف المعيشة الفقيرة وظروف العمل في "نيوكاسل وونترز" ١٩٦٠ وفي "ويف هيل" ١٩٦٨م. وفي ١٩٦٣ أرسل شعب "يولنجو" في "يركالا" مجموعة من الشكاوى للبرلمان للاحتجاج على اقتطاع ما يقرب من ٣٠٠ كيلو متر مربع من أراضيهم لتعدين البوكسايت، وقد خسروا المعركة بقرار المحكمة العليا في الإقليم الشمالي في قضية حقوق أراضي "كوف" بعد ثماني سنوات بالإضافة لحكم ضدهم، وقد ازدادت الاحتجاجات الأبورجينالية مع تنامي التأييد الشعبي لها.

وقد استعرضت حكومة "مكماهون McMahon" سياسة الكومنولث وأخرجت بيانًا في يناير عام ١٩٧١م يتراجع بشكل واضح عن سياسة

الاستيعاب المباشر؛ فقد أقر هذا الإعلان بوضوح على أن الشعب الأبورجينالي "يجب تشجيعه ودعمه للحفاظ على ثقافته ولغته وتقاليده وفنونه، بحيث يمكن أن تصبح تلك الأشياء عناصر حية في المجتمع الأسترالي متنوع الثقافات".

وقد تم توقيع هذه الوثيقة من جانب رئيس الحكومة في ١٦ ديسمبر عام ١٩٧٦م. وهي الوثيقة التي شكلت الأساس في أن يطالب السكان الأصليون في الإقليم الشمالي بحقوقهم في الأرض التي شغلوها تقليديًا بشكل مشروع، وكان هذا القرار أول قانون أسترالي يسمح بطلب صك ملكية لو استطاع صاحب الطلب أن يثبت شغله التقليدي للأرض، وقد تضمن هذا الأمر أيضًا مظالم واضحة؛ فعلى سبيل المثال يمكن تقديم الطلبات فيما يخص أراضي التاج الملكي (حتى تاريخ يونيو ١٩٧٧م) فقط على أساس الملكية التقليدية، وهذا الأمر مجحف بالنسبة لمن وقعوا تحت الاحتلال الأوروبي والذين هم أقل قدرة على إثبات إقامتهم التقليدية في الأرض، وبالرغم من ذلك فإن هذا القانون شكل تقدمًا كبيرًا نحو حقوق الشعوب الأصلية في أستراليا في النصف الثاني من القرن العشرين.

الأقليات ما بين الحقوق والخضوع في الصين واليابان

أشرنا في بداية هذا الكتاب إلى أنه يجب تلمس بداية الصياغة العالمية للعرقية في هذين الموقعين؛ الصين، واليابان. وقد تناولنا بالتفصيل حالة جماعة البوراكومين في اليابان، وكذلك حالة إقليم التبت، وتنتشر الطبقية الإثنية والعرقية في هذه المناطق مع وجود أقليات مختلفة تتبع أشكالاً معينة من الخضوع والتبعية، ورغم أن اليابان تزعم أنها مجتمع متجانس إثنيًا بشكل تقليدي فإن المنظمات الدولية غير الحكومية تشير إلى أن الأقليات تواجه تمييزًا عرقيًا، وأنهم محرومون من ثقافتهم المميزة (Eastwood and Farar 2008).

وقد شمل نشاط المنظمات غير الحكومية جمع الأدلة في مسح تفصيلي من ائتلاف "آينو" و"بوراكو" ونساء الأقلية الكورية، الذين عملوا معًا في البحث في مجالات التعليم والتوظيف والرعاية الاجتماعية والحالة الصحية والتعرض للعنف، وما صاحب هذا الائتلاف من حملات.

وقد تم ترسيخ مبادئ حقوق الأقليات من جانب الأمم المتحدة، وتشمل تلك الحقوق الأساسية المطالبة بحماية الدولة للأقليات وتعزيز هويتهم الوطنية والعرقية والثقافية والدينية واللغوية، وكذلك الاعتراف بحقهم في ممارسة ثقافاتهم الخاصة، واعتقادهم الديني وما يترتب عليه من ممارسة للطقوس أو الشعائر، وأيضًا حقهم في استخدام لغتهم الخاصة. هذا فضلاً عن حقهم في المشاركة السياسية خارج حدود الجماعة الإثنية، وتشكيل جمعيات داخل الجماعة، بالإضافة لحق التواصل بين أعضائها. ولابد من تعزيز الممارسات الثقافية لتلك الأقليات إذا لم تمثل انتهاكًا للقانون الوطني أو تتعارض مع المعايير الدولية، ولابد أيضًا أن تكون هناك فرص كافية لتعليم لغتهم الأم، ومعرفة المزيد فيما يتعلق بتاريخ الجماعة وتقاليدها ولغتها وثقافتها، وتم تأكيد كل ذلك باعتباره يمثل أهدافًا رئيسية عند التعامل مع الأقليات. ونهج حقوق الأقليات في تركيزه على الاعتراف الشعبي والسياسي بثقافة الاختلاف قابل للمقارنة على نحو واسع مع أشكال التعددية الثقافية التي روج لها منظرون مثل "ويل كيمليكا Will Kymlicka" و"جوزيف راز Joseph Raz" و"جوديث سكلار Judith Sklar" (Preece 2005).

وفي الصين هناك أكثر من مائة مليون شخص ينتمون إلى العديد من الأقليات العرقية المختلفة، ويتم تصدير تفوق عرق "الهان" على الأقليات ولغتهم وقيمهم وهويتهم عبر التعليم. وقد قاومت الحكومة الصينية بشدة مشاركة الأقليات في الحياة السياسية مشاركة حقيقية وكاملة، وكانت هناك انتقادات دولية واسعة إزاء

هذا التعصب من جانب الحكومة الصينية، فضلاً عن القلق إزاء الانتهاكات المستمرة للحقوق الدينية لأهل التبت ومسلمي الأويغور، وكذلك للحقوق الثقافية للمنغوليين (Eastwood and Farar 2008).

وتعبر الأوضاع في التبت عن إستراتيجيات للاضطهاد، والاستيعاب، وتوجه الدولة نحو "الاستغراق الإثني" والذي يتضمن تمكين الهان وسيطرتهم على أماكن الأقليات، مصحوبًا بالتمييز في الوظائف، والأمن الاجتماعي، وعدم استخدام لغات الأقلية في التعليم، والثقافة والإسكان، ويتضح التمييز ضد نساء الأقليات الإثنية في سياسة مهينة للغاية تتمثل في الترحيل القسري لفتيات مسلمي الأويغور للعمل في المصانع شرق الصين.

إن الحداثة الصينية تنطوي على الهيمنة العرقية والإثنية وتآكل ثقافات الأقليات وقيمهم وممارساتهم وهويتهم، ويظهر أن التطور التكنولوجي والاقتصادي والسياسي في مناطق عديدة في العالم يرتبط بشكل عميق بعمليات تهميش الأقلية والهيمنة العنصرية والعرقية. وأخيرًا، من المهم أن ندرك أن هناك "أقليات داخل الأقليات" تمارس ضدها أشكال من التمييز، وقد تكون الإشارة للنساء هي مثال مهم على هذا الأمر داخل الأقلية نفسها (Eisenberg and Spinner-Haley 2005).

الأزمة العنصرية العالمية

لقد سبق وأشرنا إلى مفهوم الأزمة العنصرية العالمية في ثنايا هذا الكتاب، وسوف يعرض هذا القسم لما وراء تحليل الحجج الرئيسية التي تم تقديمها، وسوف يوضح ما تتضمنه تلك الحجج لعالم المستقبل.

ويوضح العلم هذه الأزمة كما أشرنا في الفصل الثاني، فقد كان العلم ساحة أساسية للمناهج العنصرية التي أفرطت في رسم التراتبيات والتصنيفات العرقية، كما حدث في اختراع مفهوم "الحقائق" العرقية وتعزيزها على سبيل المثال، وكان العلم أيضًا من أكثر الساحات التي عززت ودفعت من فكرة العرقية والمناهج المتصلة بها، وكذلك العنف العنصري، كما حدث في ألمانيا النازية على سبيل المثال. وقد ظهرت مناهج التصنيف العرقي في سياقات علمية وانطباعات سياسية أثرت في العلم العرقي الوليد، وقد أدت النقاشات الدائرة في أمريكا وإنجلترا حول صحة فكرة العرق في حد ذاتها إلى خلاف وصراع حول ما إذا كان يجب نبذ هذا العلم أو الاستمرار فيه.

وتوضح علوم الوراثة والجينات أن هناك تقدمًا ملحوظًا في معرفتنا وفهمنا للتنوع الإنساني، ولكنها توضح أيضًا عدم القدرة على تجاوز التصنيف العنصري رغم أنه من الواضح أن الصراعات العرقية والإثنية ليست طبيعية ولا أصيلة، فالجماعات الإثنية والعرقية جماعات ثقافية وليست جماعات بيولوجية تحددها علوم الوراثة والجينات، وتشير علوم الجينات إلى الأصول التاريخية المختلطة للجماعات السكانية وتتحدى المفاهيم الوهمية عن الأصل البيولوجي المتوارث، وهذا الأمر يجعل من زعم "النقاء العرقي" -في صياغة حماية الهوية الثقافية والإثنية والعرقية- أمرًا ليس له أي أساس علمي.

وقد أشرنا في الفصل الثالث من هذا الكتاب لأهمية تحليل التداخل والتعقيد العرقي والإثني للأمم، ويعود الفضل في هذا الأمر لعلماء ومفكرين من أمثال وليم دي بويه، وآنا كوبر، وماكس فيبر، وروبرت بارك، وأيضًا في إنجلترا: جون ريكس، ومايكل بانتون. وقد أوضحت تحليلاتهم أهمية دراسة تداخل العلاقات بين

العرق والجنس والطبقة والإثنية والقومية ومنطق العنصرية. وتساءلت عما إذا كانت العوامل التي تمت فيها دراسة العرقية والإثنية أثناء الحرب في هاواي أو بعد حرب بريطانيا تحتاج لمزيد من التدقيق والحذر، وقد بات التعميم المبالغ فيه لهذه المواقف والعمليات ومظاهر التغير الاجتماعي أمرًا إشكاليًا لهؤلاء المفكرين.

وعلى الرغم من أنه قد تم التقليل من قوة الصراع العرقي والتمييز العنصري وخطورتهما فإن مساهمات هؤلاء الدارسين قد شكلت أساسًا للجهد الفكري والسياسي فيما يتعلق بدراسات العرقية والإثنية، وقد كانت الرغبة في فهم الأشكال العالية من التمييز العنصري وتحديها هي الباعث الرئيس في هذا الأمر، وقد حفزت تلك الرغبة العديد من الباحثين الاجتماعيين فيما بعد للخوض في هذا المجال.

وقد قدم الفهم الأساسي للإثنية من جانب "ماكس فيبر" أساسًا للتحول نحو النقاشات المعاصرة ونهج البحث عن أدلة، وبالنسبة لـ"فيبر" فإن الجماعات الإثنية هي تلك الجماعات التي تعتقد في انحدارها من أصل مشترك، وينشأ هذا الاعتقاد من ذكرى جمعية عن الاستعمار والهجرة، أو العادات الجمعية، أو التشابهات الفيزيائية، أو الثلاثة مجتمعة، وتتحدد الجماعات الإثنية أيضًا بمجموعة من الامتدادات مثل اللغة المشتركة أو نظام الطقوس في الجماعة أو المعتقدات الدينية لها.

وتعتبر الإثنية والصراع المتصل بها في العالم على قدر كبير من الأهمية الاجتماعية، فهما المصدر الرئيس للعنف في الشئون الدولية[*] (Esman 2004: 26).

(*) يحتاج هذا الرأي إلى مراجعة بطبيعة الحال؛ فالصراعات الدولية لها أسباب كثيرة جدًا بعضها له أولوية على الصراع الإثني والعرقي، ويأتي على رأسها محاولة السيطرة الاقتصادية على موارد الدول الضعيفة. (المترجم)

وفيما يتعلق بـ"حالة الفن" في بحث الإثنية فإنه من الواضح أنه ما زال لدينا الكثير لنتعلمه، خاصة فيما يتعلق بالتحليلات المقارنة للسياقات الوطنية والإقليمية، وقد تطورت الأنماط المنفصلة للإثنية وموجات الهجرة بعد الحروب والعنصرية الإقليمية في هذا الجانب من العلوم الاجتماعية، وتتفاوت أهمية تلك العمليات بالنسبة للعلوم الاجتماعية، وهناك نطاق مقبول لتوحيد تلك المناهج في منهج عالمي موحد.

إن القوى المرعبة المعاصرة لهذه العمليات واضحة في العالم، وقد تمت دراسة الرابط بين الهجرة غير الشرعية ونماذج العبودية كما حدث في أستراليا، واليابان، والصين، والتي استخدمت كأمثلة لتوضيح تجارة البشر، ويعبر تزايد مستويات الكراهية بين الإسرائيليين والفلسطينيين بالتركيز على قطاع غزة عن التحول من النظام الكوكبي المعقد إلى جماعات منفصلة ومعزولة تعاني من الإبعاد والطرد وسلب الملكية(*).

وإذا كانت التطلعات نحو سلام شامل وعادل لدولة فلسطينية خالية من التمييز العنصري فرصها ضعيفة، فإن تلك التطلعات فيما يخص إحياء دولة إقليم التبت وتحريرها من التمييز العنصري الصيني تبدو فرصها أضعف؛ فالشعور بتأثير الأيديولوجيات الصينية عن القومية والسمو العرقي واضح بقوة في إقليم التبت، وتستخدم الهجرة والاستيطان والتمكين أسلحة للسيادة العنصرية، بالإضافة للكراهية الإثنية والثقافية واللغوية والدينية.

(*) ظاهر هذا الكلام هو مساندة الجماعات الفلسطينية التي تعاني من ظلم الإبعاد والطرد وسلب الملكية، وهذا أمر محمود للمؤلف بطبيعة الحال، لكن ما هو غير محمود له أن يصور الصراع بين المستعمر المحتل وصاحب الأرض على أنه صراع إثني وعرقي. (المترجم)

ومن الضروري أن نفهم الأهمية المركزية للروابط بين الإثنية والهجرة والعنصرية حتى ولو مرت عقود على تأكيد تلك الأهمية، وقد تضمنت المشكلات التي ما زالت إنجلترا تواجهها -لمدة أربعين عامًا بعد أول تشريع عن العلاقات العرقية- مستويات عالية من الظلم العرقي والإثني والإبعاد، وازدهار تيار اليمين المتطرف، وأدلة جماهيرية عامة على الكراهية العنصرية والعنف المصاحب لها.

إننا نعيش في عالم تنتشر فيه الصراعات والاختلافات المعقدة في سياقات متعددة، وهناك تأكيد على أن بنية وتركيب الكراهية الإثنية والعرقية والقومية والثقافية، هي بنية ديناميكية ومعقدة، بما تشمله من تعبير عن العنصرية وكراهية الأجانب وعدم التسامح والتمييز العرقي والصراع والعنف. وأيضًا، يؤدي التغير الثقافي المتسارع -الناتج عن موجات الهجرة المتزايدة، وعن السعي نحو الاعتراف بالهويات الإثنية والثقافية، وعن شبكات المعلومات الموسعة للإنتاج والاستهلاك- إلى سياقات شديدة التباين تزدهر فيها تلك الصراعات.

وقد تمت الإشارة إلى العنصرية الأوروبية في الفصلين السادس والسابع، وقد عززنا من النظرية والفهم الأعمق والدليل الأوضح على العنف العنصري وما يتصل به من ضياع للإنسانية من ناحية، ومن ناحية أخرى ركزنا على العمق المصاحب للعنصرية البنيوية وما يتطابق معها في العنصرية الأوروبية. وهذا ظرف رئيس في فترة ما بعد الاستعمار، وظاهر بوضوح في السياسة الأوروبية عن العرق.

وقد مثل تأسيس مركز مراقبة العنصرية وكراهية الأجانب (EUMC) في فيينا في ١٩٩٧ تقدمًا ملحوظًا نحو فهم مشكلة العنصرية والتعامل معها. وقد أصبح

هذا المركز فيما بعد (منظمة الحقوق الأساسية FRA)، وأعمل المراقبـــة المنهجيـــة على نماذج العنصرية وتوجهاتها وكراهية الأجانب في عديد من الدول الأعــضاء في الإتحاد الأوروبي، ولكن صاحب هذا الأمر عنصرية بنيوية عميقة وعنف شديد مصاحب لها عبر أوروبا، وهناك أزمة في إستراتيجيات مواجهة العنف العنصري حيث تزداد التشريعات والتقنيات والمناهج في مواجهة النماذج العنيفة والمتزايـــدة للهجوم والقتل، ويوضح الموقع العرقي المتدني لغجر الروما في الهرم الإثني فـــي أوروبا تلك الأزمة، وقد تمت دراسة التمييز العرقي المباشر وغير المباشر ضدهم في سياقات متنوعة بما فيها التعليم والسكن، ومن الواضح أنه بالرغم من الخـــوض بعيدًا في دراسة التمييز العرقي داخل العلوم الاجتماعية في إنجلتـــرا علـــى ســـبيل المثال، والذي أنشأ سجلاً للدراسات فـــي الـــسبعينيات والثمانينيـــات مـــن القـــرن العشرين، فإن قوة الممارسات العنصرية وأهميتها ما زالتا تشكلان معلمًا مهمًا فـــي حياة الأقليات والمهاجرين في أوروبا، سواء فيما يتعلق بالبحث عن عمل، أو إيجاد مكان للعيش فيه، أو محاولة الحصول على فرص تعليم جيـــدة، أو فـــي الـــذهاب للتسوق أو إلى ملهى ليلي.

وقد تبين أن الأقليات في أوروبا تعيش في ظروف معيشية سيئة بشكل عام، مما يسهم في ترسيخ أنماط الظلم الاجتماعي والاقتـــصادي، ويخـــضعون أيـــضًا لأشكال عديدة فادحة من التمييز العرقي والإثني داخل الدولـــة، والموقـــف معقـــد ومتنامٍ في حدود الحي والولاية أو داخل الأقلية الإثنية، وتتحرك مـــساكن بعـــض جماعات الأقليات نحو تخوم المدن والمناطق الريفية، ولا تزال الأقليات الأكثر فقرًا متمركزة داخل المدن بل تزداد.

وهناك اختلافات جوهرية بين جماعات الهجرة والجماعات الإثنية فيما يتعلق بظروف السكن وأنماط التملك ونطاق التمييز والكراهية، ولكن على الرغم من ذلك فإن ظروف السكن الصعبة والقاسية منتشرة بين الاثنين، وتمارس أنماط التمييز العنصري بما تتضمنه من خطورة في المدارس ضد غجر الروما خاصة في أوروبا الوسطى والشرقية. والحرمان الكامل من التعليم للعديد من أطفال غجر الروما ومعدلات هروبهم من التعليم يكشفان عن فشل مؤسسات الدولة في مواجهة المستويات العالية من العنصرية المنتشرة ضد غجر الروما.. وفي استجابة للإقصاء والاضطهاد الذي يتعرض له العديد من جماعات الروما والغجر والرُّحل أدت عمليات التعبئة السياسية لتلك الجماعات ومن يؤيدونهم إلى نجاحات ملحوظة في هذا الخصوص داخل الاتحاد الأوروبي.

وقد تمت الإشارة إلى التوجهات المتناقضة الواضحة للإعلام في الفصل الثامن، وتمت دراسة تصورات الأقليات الإثنية عن المحتوى الإخباري الملائم تمامًا لتعريف العنصرية المؤسساتية في إنجلترا في بحث ستيفين لورانس، ويشمل هذا الأمر تصورات عن التحيز العرقي والعنصري ضد الأقليات الإثنية والعرقية، والإجحاف، والجهل، وانعدام التفكير، والقولبة العنصرية التي تشوه صورة الأقليات الإثنية في الإعلام، ومن المهم جدًا أن ندرك الطرق التي يمكن أن تشارك فيها الأخبار الإعلامية في توسيع نطاق معاداة العنصرية وتدعيم الشمولية والمشروع الإنساني.

وهناك دليل على انحسار الكراهية الإعلامية والسياسية والاجتماعية لكل من المهمشين والأقليات الإثنية وجماعات المهاجرين الجدد، ويمكن أن يوفر هذا الانحسار مناخا جيدا لخلق جسور ثقة عن طريق فتح نقاش وحوار حول القضايا

الحساسة التي تعاني منها الأقليات، وهذه المساحات التي يمكن أن يتوافر فيها خلق الثقة إنما تخضع لتحولات تذكر رسائل الكراهية أو ترسيخها أو إعادة إنتاجها من جديد، كما حدث في روسيا وأمريكا وأوروبا في العقد الأول من هذا القرن.

ولا يجب أبدًا الاستهانة بصلابة ثقافة الكراهية الإثنية وأشكال التمييز العرقي والتعصب العنصري من جانب القومية السياسية، وتبقى الروابط القوية والمتكررة بين العنف والجريمة والعرق والهجرة من أكثر المظاهر سوءًا في مجال التغطية الإعلامية، وتبدو المناهج العالمية في الإعلام داعمة للنزعة القومية والأساطير السياسية القديمة عن الخوف من الآخر؛ بدلاً من أن تسهم في تنوير الوعي العام (Brinks et al. 2006)، ويعد التركيز على الأساطير السياسية ونظريات المؤامرة واستخدام الإعلام لتعزيز تلك الأشياء أحد التوجهات الأساسية في هذا الخصوص، وهذا يتضمن أن مواجهة الممارسات الإعلامية وتحديها وكذلك الإخبارية التي تدعم كراهية الأجانب والعداء والأساطير القومية أمر حيوى، ومهمة ملحة.

الخاتمة

إن التطلعات المستقبلية لتحليلات اجتماعية عن العنصرية والإثنية والهجرة هي تطلعات جيدة، فهي تمدنا بأدلة جديدة وتقدم ملحوظ في فهمنا للطريقة التي يعمل بها العالم، والجهد العقلي النقدي هو قوة أساسية في التحرك نحو خلق عالم ما بعد عنصري، وما بعد عرقي، وهناك خطر كبير في التقليل من فرص التدخل والتغيير. ومهمتنا الأساسية باعتبارنا علماء اجتماع أن ندق ناقوس الخطر لنشير إلى تعقد العمليات المتعلقة بالعنصرية والإثنية والهجرة وتطويرها، وأن نؤسس لفهم تلك العمليات.

وقد تمت الإشارة إلى مخططات للتحرير والتحرر في هذا الكتاب، وشملت معاداة العبودية، ومعاداة الاستعمار، ومعاداة التوجهات العنصرية، وتمت الإشارة إلى مناطق وأماكن تمت فيها معارضة التقسيمات العرقية والإثنية بما شملته من التأكيد على حقوق السكان الأصليين وحقوق الأقليات ومعارضة التمييز العرقي ومخططات الحد من العنصرية، فضلاً عن التمثيل الإعلامي والكونية، وبشكل عام هناك فقر في الاستشراف المستقبلي للصراعات العرقية والإثنية والتمييز العرقي والقتل والعنف والتهميش والتهجير، وفي العديد من الأمثلة سوف تكون هذه الأمور أسوأ مما هي عليه، ويكشف هذا التوجه المزدوج عن طبيعة الأزمة العالمية التي نواجهها.

قائمة المراجع

Winant, H. (2006) 'Race and racism: towards a global future', *Ethnic and Racial Studies*, 29, 5, pp. 986–1003. This discussion piece provides a stimulating overview of some key trends in current forms of racism and anti-racism.

Lattimer, M. (2008) 'Peoples under threat', in Minority Rights Group (eds) *State of the World's Minorities*, London: MRG. This piece provides a useful global summary of minorities under threat of violence and genocide.

Harff, B. (2003) 'Assessing risks of genocide and political mass murder since 1955', *Amercian Political Science Review*, 97, pp. 57–73.

Hatch, A. (2008) 'Critical race theory', in *Blackwell Encyclopedia of Sociology Online*, www.sociologyencyclopedia.com.

Huggan, G. and Law, I. (eds) (2009) *Racism, Postcolonialism, Europe*, Liverpool: Liverpool University Press.

Ali, S. (2003) *Mixed-race, Post-race: gender, new ethnicities and cultural practices*, London: Macmillan.

Balibar, É. (2003) *We, the People of Europe? Reflections on Transnational Citizenship*, trans. J. Swenson, Princeton: Princeton University Press.

Bell, D. A. (2008) *Silent Covenants; Brown v. Board of Education and the unfulfilled hopes for racial reform*, Oxford: Oxford University Press.

Bestman, C. L. (1999) *Unravelling Somalia: race, violence and the legacy of slavery*, Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

BBC News (2009a) *Thailand's deadly treatment of migrants*, 17 Jan., http://news.bbc.co.uk/2/hi/south_asia/7834075.stm

BBC News (2009b) *Somalia Country Profile*, http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/country_profiles/1072592.stm.

Brah, Avtar (1996) *Cartographies of Diaspora: Contesting Identities*, London: Routledge.

Brinks, J. H., Rock, S. and Timms, E. (eds) (2006) *Nationalist Myths and Modern Media, contested identities in the age of globalisation*, London: Tauris Academic Studies.

Bryan, M. (2008) 'Americas', in Minority Rights Group (eds) *State of the World's Minorities*, London: MRG.

Calhoun, C. (2004) 'Is it time to be post-national?', in S. May, T. Modood, and J. Squires (eds) *Ethnicity, Nationalism and Minority Rights*, Cambridge: Cambridge University Press.

Castro, F. with Ramonet, I. (2007) *My Life*, London: Penguin.

Collins, P. H. (2005) *Black Sexual Politics: African Americans, gender and new racism*, London: Routledge.

Dainotto, R. (2007) *Europe (in Theory)*, Durham, NC: Duke University Press.

Eastwood, E. and Mihlar, F. (2008) *Asia*, London: MRG.

Eisenberg, A. and Spinner-Halev, J. (2005) *Minorities within Minorities*, Cambridge; Cambridge University Press.

ERIO (European Roma Information Office) (2009) *Recommendations of the European Roma Information Office (ERIO)to the Czech EU-Presidency on the Social* Inclusion of Roma, Brussels: ERIO.

Esman, M. J. (2004) *An Introduction to Ethnic Conflict*, Cambridge: Polity.

Essed, P. (1991) *Understanding Everyday Racism*, Newbury Park, CA: Sage.

Gabriel, J. (1998) *Whitewash, Racialised Politics and the Media*, London: Routledge.

Gikandi, S. (1996) *Maps of Englishness*, New York: Columbia University Press.

Gilroy, P. (2000) *Against Race, imagining political culture beyond the colour line*, Harvard: Harvard University Press

Gilroy, Paul (2004) *After Empire: melancholia or convivial cultures*, Abingdon: Routledge.

Goldberg, D. T. (2002) *The Racial State*, Oxford: Blackwell.

Goldberg, D. T. (2008) *The Threat of Race*, Oxford: Blackwell.

Habermas, J. (1998) *Inclusion of the Other*, Cambridge, MA: MIT Press.

Harff, B. (2003) 'Assessing risks of genocide and political mass murder since 1955', *Amercian Political Science Review*, 97, pp. 57–73.

Hatch, A. (2008) 'Critical race theory', in *Blackwell Encyclopedia of Sociology Online*, www.sociologyencyclopedia.com.

Huggan, G. and Law, I. (eds) (2009) *Racism, Postcolonialism, Europe*, Liverpool: Liverpool University Press.

Ali, S. (2003) *Mixed-race, Post-race: gender, new ethnicities and cultural practices*, London: Macmillan.

Balibar, É. (2003) *We, the People of Europe? Reflections on Transnational Citizenship*, trans. J. Swenson, Princeton: Princeton University Press.

Bell, D. A. (2008) *Silent Covenants; Brown v. Board of Education and the unfulfilled hopes for racial reform*, Oxford: Oxford University Press.

Bestman, C. L. (1999) *Unravelling Somalia: race, violence and the legacy of slavery*, Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

BBC News (2009a) *Thailand's deadly treatment of migrants*, 17 Jan., http://news.bbc.co.uk/2/hi/south_asia/7834075.stm

BBC News (2009b) *Somalia Country Profile*, http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/country profiles/1072592.stm.

Brah, Avtar (1996) *Cartographies of Diaspora: Contesting Identities*, London: Routledge.

Brinks, J. H., Rock, S. and Timms, E. (eds) (2006) *Nationalist Myths and Modern Media, contested identities in the age of globalisation*, London: Tauris Academic Studies.

Bryan, M. (2008) 'Americas', in Minority Rights Group (eds) *State of the World's Minorities*, London: MRG.

Dainotto, R. (2007) *Europe (in Theory)*, Durham, NC: Duke University Press.
Eastwood, E. and Mihlar, F. (2008) *Asia*, London: MRG.
Eisenberg, A. and Spinner-Halev, J. (2005) *Minorities within Minorities*, Cambridge: Cambridge University Press.
ERIO (European Roma Information Office) (2009) *Recommendations of the European Roma Information Office (ERIO)to the Czech EU-Presidency on the Social* Inclusion of Roma, Brussels: ERIO.
Esman, M. J. (2004) *An Introduction to Ethnic Conflict*, Cambridge: Polity.
Essed, P. (1991) *Understanding Everyday Racism*, Newbury Park, CA: Sage.
Gabriel, J. (1998) *Whitewash, Racialised Politics and the Media*, London: Routledge.
Gikandi, S. (1996) *Maps of Englishness*, New York: Columbia University Press.
Gilroy, P. (2000) *Against Race, imagining political culture beyond the colour line*, Harvard: Harvard University Press
Gilroy, Paul (2004) *After Empire: melancholia or convivial cultures*, Abingdon: Routledge.
Goldberg, D. T. (2002) *The Racial State*, Oxford: Blackwell.
Goldberg, D. T. (2008) *The Threat of Race*, Oxford: Blackwell.
Habermas, J. (1998) *Inclusion of the Other*, Cambridge, MA: MIT Press.

Human Rights Watch (HRW) (2002) *My Gun Was As Tall Me, child soldiers in Burma*, New York: HRW.
Human Rights Watch (HRW) (2009) *World Report*, New York: HRW.
Keith, M. (2005) *After the Cosmopolitan? Multicultural cities and the future of racism*, London: Routledge.
Lattimer, M. (2008) 'Peoples under threat', in Minority Rights Group (eds) *State of the World's Minorities*, London: MRG.
Lentin, A. (2004) *Racism and Anti-Racism in Europe*, London: Pluto.
Loomba, A. (2005) *Colonialism/Postcolonialism*, London: Routledge.
Marable, M. (2000) *How Capitalism Underdeveloped Black America: problems in race, political economy and society*, Boston: South End Press.
Matheson, I. (2008) 'Africa', in Minority Rights Group (eds) *State of the World's Minorities*, London: MRG.
Matsuda, M., Lawrence III, C., Delgado, R. and Crenshaw, K. (1993) *Words that Wound: critical race theory, assaultive speech and the First Amendment*, Boulder, CO: Westview Press.
May, S., Modood, T. and Squires, J. (eds) (2004) *Ethnicity, Nationalism and Minority Rights*, Cambridge: Cambridge University Press.
Miles, R. (1993) *Racism after 'Race Relations'*, London: Routledge.
Minority Rights Group (2008) *State of the World's Minorities*, London: MRG.
Nayak, A. (2006) 'After race: ethnography, race and post-race theory', *Ethnic and Racial Studies*, 29, 3, pp. 411–430.
Pajaczkowska, C. and Young, L. (1992) 'Racism, Representation and Psychoanalysis', in Donald, J. and Rattansi, A. (eds) *'Race', Culture and Difference*, London: Sage/Open University.

Preece, J. J. (2005) *Minority Rights*, Cambridge: Polity.

Prose, F. (2008) 'Literature for a post-racial world', *Washington Post*, 14 Dec.

St Louis, B. (2002) 'Post-race/post-politics? Activist-intellectualism and the reification of race' *Ethnic and Racial Studies*, 25, 4, pp. 652–75.

Thompson, M. (2006) 'Burma's forgotten Rohinyga', BBC News, http://news.bbc.co.uk/2/hi/asia-pacific/4793924.stm.

United Nations (1992) *Minorities, Fact Sheet, No. 18*, www.unhchr.ch/html/menu6/2/fs18.htm.

United Nations (2008) *Report of the Special Rapporteur on the Situation of Human Rights in Myanmar*, United Nations, http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/G08/140/62/PDF/G0814062.pdf?OpenElement.

Winant, H. (2006) 'Race and racism: towards a global future', *Ethnic and Racial Studies*, 29, 5, pp. 986–1003.

Witte, E. (2008) 'Europe', in Minority Rights Group (eds) *State of the World's Minorities*, London: MRG.

World Bank (2005) *Conflict in Somalia: drivers and dynamics*, Washington, DC: World Bank.

مسرد بالمصطلحات

- إبادة عرقية Genocide.
- آثار اجتماعية متداعية Cascading Effect.
- ارتباطات سلبية تجاه عرق بعينه Negative Attribution.
- ارتدادية Reflexivity: نظرية اجتماعية تشير إلى علاقات تبادلية دائرية بين السبب والنتيجة (التأثير). فالعلاقة الارتدادية علاقة في اتجاهين (ثنائية) بين كل من السبب والتأثير، بحيث يؤثر كل منهما على الآخر في وضع لا يحل فيه أحدهما محل وظائف الطرف الثاني.
- استبعاد اجتماعي Social Exclusion.
- استيعاب Assimilation.
- اضطرابات عنصرية Race Riots.
- اقتسام السلطة Power-Sharing.
- الأليلات *Allels*: تسلسل لشفرة الحامض النووى لنمط جينى بعينه.
- الانتخاب الطبيعي Natural Selection.
- الإنسان العاقل Homo Sapiens.
- الإنويت Inuit شعب من شعبوب الإسكيمو .

- التتبع الجنائي Crime Detection.
- تجميع (لم) شمل الأسرة Family reunification.
- تحرش عنصري Racial Harassment.
- تحسين النسل البشري Eugene: أسلوب قسري يهدف إلى تفادي إنجاب أطفال مصابين بأمراض وراثية، وإلى إنجاب سلالات ذات قدرات متميزة من قوة الاحتمال والذكاء والشجاعة وغيرها، وتحسين النسل ليس أمرًا حديثًا؛ فقد كانت هناك قوانين في بعض مدن اليونان قديمًا تسمح بقتل المشوهين من الأطفال حديثي الولادة، وتم تدشين هذا المصطلح في العصر الحديث على يد عالم التشريح البريطاني فرانسيس جالتون (١٨٢٢ - ١٩١١م)، وقد ظهر المصطلح لأول مرة في مقال له بعنوان "الموهبة الوراثية والطبع" عام ١٨٦٥م.
- تحليل سوسيولوجي (اجتماعي) Sociological analysis.
- تحيز عرقي Ethnicity.
- الزنوجة Negritude.
- تحيز للعرق الأبيض Whiteness.
- *تحيز للعرق الأصفر hangzong* نوع من التعصب بدأ في الصين منذ القرن العاشر فصاعدًا وما يرتبط به من معانى التفوق، والتقدم، والنبل، والنظر إلى الصين على أنها "المركز الأصفر" تمييزًا لهم عن الهمج (البرابرة) الذين يعيشون فى أماكن أخرى ولهم ثقافتهم وأنماط استهلاكهم المختلفة.
- تحيز للعرق الإنجليزي Englishness.

- تصنيف على أساس عنصري Racial categorization.

- تطرف يميني– يساري Right-wing Extremism.

- تعدد شكلي نيوكليوتيـداتي Polymorphisms Single Nucleotide: تعتبـر النيوكليوتيدا الوحدة البنائية للحامض النووي، ويوجد منها أربعة أشكال، يشترك كل ثلاث نيوكليوتيدات في إنتاج حمض أميني واحد، ويشترك مجموعة من الأحماض الأمينية لتكوين البروتين المسئول عن صفة محددة، أحيانًا يحدث تغير في واحـدة من النيوكليوتيدات المسئولة عن تكوين حمض أميني معين يترتـب عليـه تغيـر البروتين الناتج ومن ثم الصفة التي يحملها البروتين، لذا يسمي التعدد الشكلي لأحد النيوكليوتيدات.

- تفوق آري Aryan Supremacy.

- تمييز إيجابي لطائفة أو جماعة سكانية بعينها Positive Discrimination.

- تمييز على أسس عرقية أو دينية أو طبقية Discrimination.

- تنوع عرقي (إثني) Ethnic diversity.

- الحركة النسوية Feminism.

- الحمض النووي الميتوكوندري Mitochondrial DNA: إحـدى عـضيّات الخلية الحية مسئولة عن إنتاج الطاقة للجسم، تحتوي على الحامض النووي مثلهـا مثل النواة ولكن بكمية أقل، تنتقل من الخلية الجسمية للخليـة التناسـلية الأنثويـة "البويضة" ولا تنتقل إلى الخلية التناسلية المذكرة "الحيوان المنوي"، لذا تتوارث من الأم فقط، والحامض النووي لها يحمل صفات الأم فقط.

- حواجز لغوية Languages Barriers.

- خريطة النمط الفردي The HapMap، طريقة يتم من خلالها فهرسة المتغيرات الجينية المشتركة الموجودة فى الأجناس البشرية، ويصف هذا المشروع ماهية تلك المتغيرات، وأين توجد فى أحماضنا النووية، وكيف تتوزع فيما بين الناس داخل الشعوب، وبين الناس فى أجزاء مختلفة من العالم.

- خطاب كراهية Hate Speech.

- خوف من الأجانب "زينوفوبيا" (رهاب الأغراب) Xenophobia.

- خوف من الإسلام (رهاب الإسلام) Islamophobia.

- داروينية اجتماعية Social Darwinism.

- الدعوة إلى العالمية الثالثة كفضاء للمعارضة Third Worldism .

- رأس المال الاجتماعي Social Capital.

- زونج zhong مصطلح في اللغة الصينية يعني "العرق" أو "النسل" أو "البذور" أو "النوع".

- سكان أصليون "أبوروجيني" Aboriginals.

- سكان أصليون Indigenous Peoples.

- سياسات الفصل العنصري Segregation.

- شعوب الداليت (طبقة منبوذة في الهند) Dalit People.

- شعوب غجر الروما Roma People.

- طالبو اللجوء Asylum Seekers.
- العبودية – الرق Slavery.
- عنصرية Racism.
- عنف عنصري Racist violence.
- الغجر (جيبسي) Gypsies.
- الكوريون الزاينتشي Zainichi Koreans: تعني كلمة (زاينتشي) "البقاء في اليابان لفترة مؤقتة"، ويشير مصطلح "كوريو الزاينتشي" إلى السلالة الكورية التي تمثل ثاني أكبر جماعة إثنية في اليابان، ويشير إلى أولئك الكوريين الذين انتقلوا إلى اليابان خلال فترة الاحتلال الياباني لشبه الجزيرة الكورية في مطلع القرن العشرين، والذين تم استغلالهم في زراعة الحقول أو في الحرب ضد الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية، كما تم استغلال نساء تلك السلالة في أعمال الرق والعبودية والخدمات الجنسية لجنود الجيش الياباني، ما مثَّل وصمة عار في تاريخ اليابان، ويميزهم المصطلح عن المهاجرين الكوريين الآخرين الذين هاجروا إلى اليابان بكثرة في فترة ثمانينيات القرن العشرين.
- كوكولوكس كلان Ku Klux Klan : جمعية إرهابية أمريكية أنشئت حوالى عام ١٨٦٦ لترسيخ سيادة البيض على الزنوج، كانت تسعى لإعادة السود إلى مواطنهم الأصلية ومعارضة منحهم حقوقهم المدنية.
- كونية (كوزموبوليتانية) Cosmopolitanism.
- لجوء إلى المنفى الطوعى Maroonage.
- لعنة حام "The Curse of Ham"، (فى إشارة إلى قصة حام بن نوح، والتى ذكرت فى سفر التكوين الإصحاح التاسع، الآيات ١٨-٢٥، زعمًا بـأن الله لعـن

الأفارقة السود بالعبودية الأبدية، وقد استخدم ذلك على أنه أحد أعظم المبررات للعبودية على مدى آلاف السنين.

• ليبرالية جديدة Neoliberalism.

• مركزية أوروبية (شكل من أشكال التحيز للثقافة الأوروبية) Eurocentrism.

• مركزية الجنس الأبيض Whitecentrism.

• *المستيزو (الهجناء) mestizos*: مصطلح يشير إلى الأشخاص مختلطي الأعراق أو الدم في الإمبراطورية الإسبانية بأمريكا اللاتينية لتمييز الأشخاص الذين نتجوا من زواج الأوروبيين مع الهنود من السكان الأصليين، ثم أصبح المصطلح لاحقًا يشير إلى اختلاط العرق بشكل عام دون تحديد للأصول.

• المسلمون المشارقة (الساراسان) Saracen.

• مشروع التصوير الجينى "Gnographic Project: مشروع يهدف لتأسيس قاعدة بيانات عن الحامض النووى للأنثروبولوجيا الوراثية، ويزعم هذا المشروع أنه يسعى للمساعدة فى إعادة تنشيط السكان الأصليين والحفاظ على تراثهم الحضاري، وذلك خلال قيامه بجمع بيانات الحمض النووى من تلك المجموعات البشرية.

• مشروع الجينوم البشرى Human Genome Project.

• معاداة السامية Anti-Semitism : زعم إسرنيلي بأن ثمة معاداة للفكر اليهودي، مع مزيج من التوجهات والأفعال المتحيزة ضد اليهود، واستهداف من ينتمي إلى الديانة أو الثقافة اليهودية بشكل عام.

• مناطق حظر عنصري No – go Area وهي مناطق يحظر فيها وجود السود والأقليات الإثنية بسبب المضايقات التي تتعرض لها.

• المنبوذون (طائفة مهمشة في الهند) Untouchables.

• نزاعات عرقية Ethnic Conflict.

• نظريات الاختيار الرشيد (العقلاني) Rational Choice Theories.

• نظريات المؤامرة Conspiracy theories.

• نهضة هارلم Harlem Renaissance: حركة ثقافية ظهرت في الفترة ما بين عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، وكانت تعرف آنذاك باسم "حركة الزنوج الجديدة"، وكان يتركز نشاطها في مجاورة هارلم السكنية الواقعة في مدينة نيويورك، وعلى الرغم من ارتباطها المكاني بنيويورك فإن كثيرًا من المفكرين السود الناطقين بالفرنسية الذين عاشوا في باريس وذوي أصول من أفريقيا والبحر الكاريبي قد تأثروا بالاتجاهات الفكرية لهذه الحركة التي نادت أعمالها الفكرية والأدبية بحرية السود ونهضة واقعهم.

• الهانزو Hanzu وتعرف أيضًا باسم "الهان Han" ، وهي القومية السكانية الأكبر فى الصين.

• هوس الفرار *drapetomania*": مرض عقلي، زعم الأطباء الاستعماريون في العالم الجديد أنه يصيب العبيد ويحثهم عن الهروب والبحث عن الحرية، وزعموا أنه مرض قابل للعلاج.

• الهيريرو "Herero": شعب تعرض لإبادة جماعية على يد الألمان فى جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا)، حيث استخدم الاستعمار الألماني الوسائل العسكرية

الحديثة كافة. ففي ناميبيا في عام ١٩١١ لم يتبق سوى ١٦,٠٠٠ نسمة من شعب الهيريرو الذي كان قد يبلغ تعداده نحو ٨٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٠٣، وتعد هذه العملية بمثابة أول عملية إبادة جماعية افتتح بها القرن العشرون.

- هيمنة استيعابية Inclusionary Domination.
- هيمنة إقصائية Exclusionary Domination.
- وعي السود في المهجر بقضاياهم Black Consciousness.
- اليوروبا Yoruba شعب زنجي يسكن الساحل الغربي لأفريقيا خاصة بين النيجر وبنين.

المؤلف فى سطور

إيان لوو Ian Law

باحث فى دراسات العرقية والعنصرية، وهو مؤسس مركز دراسات العرقية والعنصرية فى جامعة ليدز بالمملكة المتحدة ومديره.

المترجمون فى سطور

عاطف معتمد عبد الحميد

أستاذ بقسم الجغرافيا، كلية الآداب - جامعة القاهرة، حصل على الدكتوراه من جامعة سان بطرسبرج، روسيا عام ٢٠٠١، حائز على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم الاجتماعية عام ٢٠٠٩، باحث ومترجم في قضايا الجغرافيا السياسية والثقافية.

كرم عباس عرفة

مدرس الفلسفة السياسية بكلية الآداب -جامعة القاهرة، حصل على الماجستير في الفلسفة السياسية عند القديس توما الإكويني عام ٢٠٠٦، وعلى الدكتوراه في العلاقة بين السلطة الروحية والسلطة الزمنية في العصر الوسيط المتأخر عام ٢٠١٢، باحث ومترجم في القضايا الثقافية والفكرية.

عادل معتمد عبد الحميد

مدرس الجغرافيا بكلية الآداب -جامعة أسيوط، حصل على درجتي الماجستير والدكتوراه من جامعة القاهرة، باحث ومترجم في قضايا الإنسان والبيئة، له اهتمامات ثقافية وأكاديمية متنوعة، وقام بالتدريس في عدد من الجامعات المصرية والعربية.

التصحيح اللغوى: محمود الطبلاوى
الإشـراف الفنـى: حســـن كــامــل